مجلة
المكتبات
والمعلومات العربية

دار المريخ للنشر

ص . ب : ١٠٧٣٠ الرياض ١١٤٤٣ فاكس : ٤٦٥٧٩٣٩

القاهرة : ٤ ش الفرات بالمهندسين ت : ٣٣٧٦٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس : ٧٦٠٩٤٥٧

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة السادسة
العدد الأول : يناير ١٩٨٦ (ربيع الثانى ١٤٠٦ هـ)

• دراسات المستفيدين بين المكتبات ومراكز المعلومات.
• المكتبات الجامعية فى عالم متغير.
• الضبط الاستنادى للأسماء العربية.
• أساليب الاستخلاص.
• الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب.

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

• السنة السادسة
• العدد الأول : يناير ١٩٨٦ (ربيع الثانى ١٤٠٦ هـ)

فى هذا العدد

الصفحة

• دراسات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات
د . أحمد بدر ٥

• الضبط الاستنادى للأسماء العربية
د . محمد فتحى عبد الهادى ٢١

• المكتبات الجامعية فى عالم متغير
د . حشمت قاسم ٤٧

• تعيين وصية على ابنتيها القاصرتين
د . محمود حموده ٦٢

• الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب ــ ٤
د . أحمد عبد الحليم عطية ٧٣

• أساليب الاستخلاص
أبو الفتوح عودة ٩٦

• نافذة العرض ١١٥

• الفهارس الموحدة (بالانجليزية)
فيدان عمر مسلم ٣

هيئة التحرير
• رئيس التحرير :
د . شعبان خليفة
• مدير التحرير :
عبد الله الماجد
• سكرتير التحرير :
محمد العايدى

دار المريخ للنشر

مستشارو التحرير
• د . عباس طاشكندى
• د . عبد العزيز النهارى
• د . يحيى ساعاتى
• د . هاشم عبده هاشم
• د . ناصر السويدان

■ تصدر هذه المجلة فصليًا من لندن - بريطانيا

عن دار المريخ

London House 271 King Street London W6 9LZ

■ المراسلات والاشتراكات والاعلانات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع :

○ دار المريخ : المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب ١٠٧٢٠ (الرياض ١١٤٨٣)

○ المكتبة الأكاديمية : مصر - القاهرة

١٢١ شارع التحرير - الدقي

• المقالات الواردة بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها
• المقالات المنشورة بهذه المجلة تخضع للتحكيم الأكاديمي

الاشتراك السنوي

١٢٠ ريالاً سعوديًا بالمملكة - ٤٥ دولارًا أمريكيًا شاملاً البريد لكافة الدول العربية

أيها الراحل العظيم
الإنسان والعالم .. وداعا .

رئيس التحرير

إلى الشاطىء المجهول قد سار زورق ... يشق عباب الغيب سهما مسدداً
على متنه ملاحه ويحك انتبه ... فإنك ما أدركت من عمرك المدى

لقد أصابت الفجيعة الوسط المكتبى فى العالم العربى بفقد أحد أعلام علم المكتبات والمعلومات وأحد رواد الرعيل الثانى الأستاذ الدكتور محمد أمين البنهاوى والذى رحل عنا فى ديسمبر ١٩٨٥ وهو فى سن صغيرة فلم يكن قد تجاوز الخمسين إلا بقليل .

كان الرجل عظيماً فى كل شىء ، عظيماً فى علاقاته بزملائه ، عظيماً فى علاقاته مع تلاميذه ، عظيما فى علاقته مع نفسه ، عظيماً مع الناس عموماً حتى ارتضاه الجميع أخاً وصديقاً وارتضاه بعض من لم يدرس لهم أستاذا يسعدهم أن ينتسبوا إليه .

كان الرجل يتألم فى صمت الرهبان ولم يعرف عنه أنه أشتكى ذات يوم أو أفصح عما به ، كما كان يعمل فى صمت الزهاد ، بينما التافهون يملأون الدنيا ضجيجاً وعجيجاً ويدفعون بأنفسهم دائماً إلى مقدمة الموقف ويخطفون الأضواء .

كان الرجل عفيف النفس شامخاً لم يعرف عنه أنه أتى صغيرة ، بل كان يرتفع دائماً على صغائر الصغار ، يدفع الآخرين إلى المقدمة ويقف خلفهم بعيداً عن الضوء ، عف اللسان طاهر اليد .

كان الاستاذ يعرف حدوده ، ويدرك قدره ، فلم يتجاوز حده أو طاول قدره ، حتى مع أولئك الذين جاوزا حدودهم وطاولوا قدرهم معه . ولم يعرف عنه أنه أساء إلى أحد حتى هؤلاء الذين أساءوا إليه وتطاولوا عليه ونفثوا حقدهم وسمومهم من حوله .

كان العالم يعرف أن العالم لا حدود له وأن المرء مهما ألف وكتب وأنتج فليس سوى ذرة متناهية الضآلة فى ملكوت العلم اللانهائى ، ومن هنا كان تواضعه الذى شهد به الجميع ، والذى به رفعوه مكانة عظيمة فى نفوسهم وفى محافلهم .

كان الإنسان يحيط بآلام الآخرين ويسعى إلى تخفيفها ، ولم يعرف عنه أنه سبب ألما لأحد ، أو ضيقاً لزميل أو طالب ، وكم كان يمنعه خلقه وأدبه الجم ، وانسانيته وحياؤه من مد يد الإيذاء ولو كان ذلك على حساب نفسه .

لقد ظل الرجل يعمل حتى آخر لحظة .. كما بقى العالم يتألم حتى آخر لحظة . لقد كان الانسان يواسى الآخرين ويمد لهم العون ما استطاع حتى لفظ أنفاسه الأخيرة .

رحم الله أستاذنا الدكتور محمد أمين البنهاوى العالم والإنسان ، وعوض الوسط المكتبى عن فقده خيراً .

أسكن الله أستاذنا الدكتور محمد أمين البنهاوى فسيح جناته بما قدمت يداه للزملاء والطلبة والعلم والمهنة على امتداد العالم العربى .

رئيس التحرير

دراسات المستفيدين بين المكتبات ومراكز المعلومات

مبرراتها وتخطيطها وأساليبها ومشاكلها

بقلم
دكتور احمد بدر
استاذ المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

تمهيد :

تحتل دراسات المستفيدين أهمية متزايدة بالنسبة لبحوث ودراسات المكتبات والمعلومات والتى تقوم بها الأقسام العلمية أو ادارات أجهزة المكتبات والمعلومات أو الشركات الاستشارية .

وتركز هذه الدراسات عادة على محاولة التعرف على سلوك المستفيدين الفعليين أو المحتملين واحتياجاتهم وذلك بغرض الاستجابة لهذه الاحتياجات وتخطيط خدمات المكتبات والمعلومات بناء على ذلك .

وعلى الرغم من الدراسات العديدة فى هذا المجال والتى سيشير الكاتب إلى بعضها ، فالصورة مازالت باهتة غير واضحة أو محددة المعالم بالنسبة للمستفيد أو المستخدم المثالى لخدمات المكتبات والمعلومات وبالتالى فالأمناء وإخصائيو المعلومات يصدرون فى قراراتهم واحكامهم انطلاقا من حسهم ومظنتهم وخبرتهم ، أكثر مما يعتمدون على تعميمات وقواعد علمية تصلح للتطبيق الفعلى فى اماكن وظروف مختلفة وعلى المستخدمين بمستوياتهم المتفاوته أو بالنسبة لمختلف أشكال خدمات المكتبات والمعلومات .

وستحاول هذه الدراسة إلقاء بعض الأضواء على ما يلى :

أولا : مبررات دراسات المستفيدين ومفاهيمها وأهدافها .

ثانيا : تاريخ دراسات المستفيدين ومصادر المعلومات الجارية عنها .

ثالثا : تخطيط دراسات الافادة وخطوات القيام بها .

رابعا : اساليب تجميع البيانات فى دراسات المستفيدين .

خامسا : مشكلات دراسات المستفيدين .

أولا : مبررات دراسات المستفيدين ومفاهيمها وأهدافها :

دراسات المستفيدين تتم كمحاولة لفهم وتبرير وشرح الاستخدام الفعلى والمحتمل للمكتبات ومراكز المعلومات ، وسبل تطوير خدمات هذه الأجهزة وتحسينها لتستجيب لاحتياجات المستفيدين فالتعرف على احتياجات المستفيدين للمعلومات سواء كانوا فعليين أو محتملين هو مبرر إنشاء هذه الأجهزة تحت قانون العرض والطلب ، فالطلب هو الذى يعبر عنه باحتياجات المستفيدين والعرض هو الذى يمثل خدمات هذه المراكز أو الاجهزة المختلفة أى أن المبرر لوجود هذه المراكز اقتصاديا هو ماتقدمه من خدمات تعكس احتياجات المستفيدين ، خصوصا مع تزايد الضغط على الميزانيات الخاصة بالمؤسسات العامة الحكومية أو الخاصة بالأفراد والهيئات ، ومع تزايد المنافسة على الموارد المالية المحدودة بين مختلف الانشطة التى تقوم بها تلك المؤسسات ، فضلا عن ان الحصول على ميزانيات كافية لأجهزة المكتبات والمعلومات ، من شأنه أن يتيح تطوير هذه الخدمات واستخدام الوسائل الحديثة السمعية والبصرية والميكروفورم والحاسبات الآلية والاتصالات عن بعد وغيرها .

هذا والمصطلح Use بالانجليزية له بالعربية مرادفان هما الاستخدام والإفادة وستستخدم هذه الدراسة المترادفين بمعنى واحد على الرغم من الاختلاف بينهما إذا حاولنا التدقيق فالاستخدام هو السلوك الظاهر امام الباحث فى مجال المكتبات والمعلومات والافادة هى شكل من اشكال التحول المعرفى للباحث فى موضوع تخصصه وهذا التحول والاكتساب المعرفى الجديد يفترض انه سيؤدى إلى اكتشاف أو اختراع او تخليق معلومات جديدة ، ولعل هذه الإفادة أنه يظهر أثرها فى أوجه نشاط الباحث الأخرى كالتعليم أو الصناعة أو الادارة أو غيرها ...

واذا كانت الدراسات تركز على الاستخدام الفعلى فسوء الاستخدام Mis use يكاد لايوجد له دراسات منشورة وان كان متضمنا فى دراسات تعليم استخدام المكتبة ، كما ان الدراسات التى تتصل بغير المستخدمين Non- users مستبعده من الدراسات التى تتم داخل المكتبة او مركز المعلومات ، على الرغم من أن دراسة غير المستفيدين أو غير المستخدمين يلقى اضواء على مواطن النقص فى خدمات اجهزة المعلومات أو فى هؤلاء أنفسهم وعدم ادراكهم لأهمية المعلومات . كما يجب الا يغيب عن أذهاننا أن غير المستخدم للمكتبة أو مركز المعلومات هو بالضرورة لايستخدم المعلومات ذلك لأنه قد يتبع طرقا أخرى أكثر تأثيرا فى الوصول إلى المعلومات التى يريدها كما هو الحال مع الجامعة الخفية Invisible College اى الاتصال المنتظم مع زملائه المتخصصين أى الاتصال الشفوى غير الرسمى informal ، كما إن بعض الطلاب يكتفون بالكتب الدراسية Textbook وبالتالى فهم لايستخدمون المكتبة أوجهاز المعلومات .

وعلى كل حال فالباحث فى مجال دراسات المستفيدين لابد أن يضع بعض الأهداف النظرية والتى يرغب فى الوصل إليها ومنها :

١ – شرح الظاهرة التى يلاحظها فى استخدام المكتبة أوجهاز المعلومات .

٢ – التنبؤ بسلوك المستخدم لهذه الأجهزة .

٣ – التحكم فى سلوك المستفيد عن طريق تطويع الظروف المحيطة .

والملاحظ اننا هنا قد ركزنا على الشرح والتفسير لأن هذه إحدى الركائز العلمية فى اتباع المنهج العلمى ، أى البعد عن مجرد الوصف والرد وكذلك بالنسبة للتنبؤ والتحكم أى الاقتراب من تطبيق القواعد العلمية والوصول إلى تعميمات صالحة فى مختلف الظروف أو تحديد هذه الظروف وحدود تطبيقاتها .

ومن المعروف ان تحقيق هذه الاهداف وقياسها فمن الضرورى على الباحث ان يقوم ببعض الانشطة المتعلقة المترابطة وأهمها :

١ – وصف سلوك المستفيد .

٢ – تحديد المفاهيم .

٣ – التنظير بشأن السببية Causality أى الربط بين الأثر والسبب Cause and effect وفى هذه الحالة استخدام المعلومات والعوامل المرتبطة بهذا الاستخدام[١] .

ولعل الاسئلة التالية تعكس بعض مجالات دراسات المستفيدين .

أ – لماذا يستخدم أو يستخدمون أنواعا معينة من المكتبات ومراكز المعلومات .

ب –ماهى تأثيرات إخصائى المعلومات أو الأمناء على العادات القرائيةوأذواق رواد المكتبات ومراكز المعلومات .

جـ –إلى أى مدى يرضى رواد هذه الأجهزة أو لايرضون بمقتنيات الجهاز أوخدماته أوموظفيه ؟

د – أى الجماعات تستعير أى أنواع المواد ؟

هـ –أى الجماعات تستخدم مختلف أنواع خدمات المكتبات والمعلومات ؟

و – هل التعرض لأشكال معينة من وسائل الاتصال الجماهيرى (الراديو –التليفزيون – الصحيفة – السينما ... الخ) يؤثر على استخدام المكتبات ومراكز المعلومات ؟

ثانيا : تاريخ دراسات المستفيدين ومصادر المعلومات الجارية عنها :

لعل الرغبة فى التعرف على طبيعة استخدام أو عدم استخدام المكتبة يعود إلى أوائل الثلاثينات فى الولايات المتحدة[٢] ، وان كانت قد سبقتها دراسات عن

(١) انظر فى تحديد هذه الاهداف والأنشطة المتعلقة فى المرجعين التاليين :

- Ford, Geoffrey. Progress in documentation research in user behavior in university libraries J. D; C. 29, 85- 106 Uech 1973

- Lipetx B. A. Information Needs and uses in Annual Review information science and Technology, Vols, Encyclopedia Britanica Chicago, 1971, pp 3-32

(٢) من امثلة هذه الدراسات :

- Akers, Susan G. To what extent do the students of the liberal- Arts, College use the bibliographic items given on the catalog card Library Quarterly, 1, 394- 408 (oct 1921)

Lonttit, C. M. and patrich, James Astudy of students, Knowledge in the use of the library Journal of Applied psychology 16, 475-484 (1932).

القراءة والقراء تمت فى أنحاء متفرقة كروسيا فى أواخر القرن الماضى ثم المانيا ١٩٢٦ وجامعه شيكاغو عام ١٩٢٨[٣] .

والدراسات الأولى عن استخدام المكتبة تناولت موضوعات مثل فائدة واستخدام الفهرس البطاقى ، العادات القرائية للطلاب ، الحاجة إلى تعليم استخدام المكتبة لمستخدمى المكتبة وذلك واضح فى النموذجين اللذين أوردهما الكاتب فى هامش هذه الدراسة . أما بالنسبة للقراءة والقراء فقد كانت دراسات اجتماعية نفسية ، ولعل دراسة وابلز Waples الشهيرة عن ماذا تفعله القراءة للناس : What Reading Does to People 1940 هى من بين الدراسات التى تمت بجامعة شيكاغو ، والتى يرجع إليها عادة الباحثون فى مختلف الدراسات الاجتماعية ، خصوصا دراسات الاتصال والاعلام ودراسات المكتبات والمعلومات لعل من بين نتائج هذه الدراسات الأولى ما يصلح ذكره بعد أكثر من نصف قرن إذ اثبتت هذه الدراسات أن رواد المكتبة العامة هم طلاب المدارس وربات البيوت بصفة اساسية وان استعارة الكتب يزداد بارتفاع المستوى الثقافى وله علاقة مباشرة بالمهنة والشبان والشيوخ أكثر استخداما للمكتبة من الكهول وان التردد على المكتبة يقل كلما بعدت المسافة بينها وبين القارئين وان هناك فجوة عميقة بين ميول القراء ورغباتهم وبين ماتقدمه لهم المكتبات من مواد للمطالعة أى أن سياسة الاقتناء تعكس ميول الأمناء لاالقراء ولعل مثل هذه القضايا بل وهذه النتائج تقترب من النتائج التى تصل إليها الدراسات الحديثة ..

وعلى سبيل المثال لاالحصر يذهب سلاتر[٤] Slater إلى أن معظم الدراسات التى اجريت فى مجال دراسات المستفيدين لم تكن تركز على احتياجات المستفيدين وإنما على إنماط طلبهم من خدمات ومصادر المعلومات .. وإنماط

---

(٣) عبد العزيز عبيد : المستفيدين من خدمات التوثيق والمعلومات نظره على المناهج البحث واتجاهاته بحث مقدم لاجتماع خبراء ومسئول مراكز التوثيق فى الوطن العربى الرياض ٥ - ١٠/ ١١/ ١٩٨٣ . ادارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

(٤) — Slater, M. «Meeting the users needs within the library». Burkett, Jack (ed.) Trends in special librarianship. London, clive Bingley, 1968, 99-136.

— Atkins, Pauline, Bibliography of use surveys 1950 - 1970, Library Association, London, 1971, 82p.

الطلب هذه ستكون قاصرة على ماهو متوفر امامهم بالمكتبة او مركز المعلومات .

وهناك عدة وراقيات شاملة عن دراسات المستفيدين ، لعل أهمها تلك التى أعدتها الباحثة اتكينز Atkins[٥] . وتحتوى هذه الوراقية على ٦٨٧ دراسة لجميع اشكال المكتبات باستثناء المكتبات المتخصصة . واعتمدت اتكينز فى تجميعها على ماصدر من دراسات خلال الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٧٠) وهى ١٢٠٠ دراسة وقد استبعدت الدراسات المكررة من هذا الحصر .

كما صدرت وراقية أكثر حداثة وهى التى اعدها فورد[٦] ، وفى الواقع فما اعده فورد هو دليل ارشادى تقديمى للمجال مع وراقية مختارة ، وقد صدر هذا المطبوع عن مركز بحوث المستفيدين التابع لكلية المكتبات والمعلومات بجامعة شيفيلد بانجلترا .

وهناك دراسات للحصول على درجة الدكتوراه فى مجالات دراسات المستفيدين ومنها دراسة جين Jain عن الدراسة الاحصائية لاستخدام الكتاب[٧] . وكذلك الدراسات الشهيرة للمستفيدين من المكتبة العامة بامريكا[٨] .

هذا ومن أهم المطبوعات الجارية التى تستعرض فى كل عام دراسات المستفيدين الفصل المخصص لهذا الموضوع فى الاستعراض السنوى لعلوم وتكنولوجيا المعلومات : Annual Review & Information Science and Technology كما ان دراسات المستفيدين (userstudies) مكشفة فى الوقت

---

(٦) Ford, Geoffrey. User studies: an introductory guide and select bibliography. Sheffield, Centre for Research on user studies. University of Sheffield, 1977.

Jain, A.K. "A statistical study of book use, Ph.D. thesis, Purdue University, Jan. 1968 (U.S. Clearing house report, PB 176525).

(٨) هذه الدراسات تمت فى الأربعينات بواسطة مجلس بحوث العلوم الاجتماعية بعنوان : Public library inquiry ونتج عن هذه الدراسات تقارير عديدة نشرت على هيئة كتب منها :

— The library: Public by Bernard Bercison.

— The Public library in the political process by oliver Garçean.

— The Public library in the U.S. by Robert D. Leigh.

الحاضر فى كل من المراجع الثانوية التالية :

- Library Literature
- Library and Information science Abstract
- Reseanch in Educotion (E R I C).

وهناك بحوث ودراسات أخرى لاترى سبيلها إلى النشر ، ويتطرق الكاتب إلى بعضها فى وطننا العربى مع عرضه لبعض نماذج دراسات المستفيدين الحديثة .

ثالثا : تخطيط دراسات الافادة وخطوات القيام بها :

يزودنا التخطيط كعملية بتركيب وبناء لانشطة حل المشكلة فى المكتبة ، وتعتبر دراسة الإفادة مثالًا لذلك النشاط المعقد .. وهناك ثلاث مراحل اساسية فى عملية التخطيط وهى :

١ – المرحلة القاعدية Normative phase

وتتضمن تحديد المشكلة ومبررات دراستها ثم تشخيص وتحديد اهداف الدراسة العامة واهداف الدراسة الأكثر تحديدا وتخصيصا وكذلك توضيح المناهج والاختبارات البديلة فى حل المشكلة ..

٢ – المرحلة التشغيلية Operational stage

وتتضمن وضع استراتيجية لضمان الاستخدام الأفضل للمصادر ، كما تتحدد المنهجية المستخدمة وتجمع البيانات ويتم تحليلها .. وهناك بعض القضايا التى يجب الاهتمام بها فى هذه المرحلة وهى :

– توفر الميزانية

– الحدود الزمنية والمالية الخ

– الخبرة المتوفرة

– المصادر المتوفرة مثل توفر امكانية تحليل البيانات بالحاسب الآلى وامكانيات الطباعة ... الخ ...

– الاعتبارات السياسية .

– الافراد الذين يقومون بالدراسة

- درجة تقبل الجمهور والموظفين للدراسة

٣ - المرحلة التقويمية Evaluation stage

حيث يتم فى هذه المرحلة تحليل النتائج والاعلام عنها ، كما تقارن فى هذه المرحلة ايضا التكاليف امام المزايا التى يمكن الوصول إليها ، كما تقارن النتائج بأهداف البرنامج ويتم ايضا إجراء التعديلات اللازمة[٩] .

والقارىء يلاحظ فى المراحل الثلاث السابقة ، أن مراجعة الانتاج الفكرى ، لم تذكر ، والكاتب يعتبر إن استعراض الانتاج الفكرى يأتى قبل هذه المراحل الثلاث ، وذلك لأن الباحث سيستمد من دراسته استعراض الانتاج الفكرى الكثير من الافكار عن المنهج والادوات فضلا عن تكرار بحوث سبق القيام بها .

كما أن المرحلة القاعدية تتضمن تحديد أهداف الدراسة وقد جاءت الاهداف التالية فى احدى الدراسات بحيث تدور أسئلة الاستبيان حولها وذلك لتوقع اجابات عن :

- معلومات عن المستجيب .
- تاريخ المستخدم/ أو غير المستخدم بالنسبة لتعلمه كيفية استخدام المكتبة .
- اتجاهات المستخدم/ أو غير المستخدم نحو المكتبات والأمناء .
- تقييم المستجيب لنفسه من ناحية معرفته بالمهارات المكتبية .
- وعيه واستخدامه المكتبه .
- اتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحو استخدام المكتبة من وجهة نظر الطالب .

---

(٩) انظر فى تفاصيل عملية التخطيط لدراسة الافادة المراجع التالية :

- — Butler, Meredit and Gratch Bonnie, "Planning a user study: the process defined", Coll, & Res. libraries, V. 43, No.4, July, 1982, 320 - 330.

— Mc Clure, Charles R., "The planning process for action, Coll. & Res. libraries, 39, 456 - 66 C Nov., 1978).

— Zweizig, Doglas L., "Measuring library use, library Quarterly, 13:3 - 15 (July, 1977).

— Dervin, Brende, Useful theory for librarianship: Communication not information", Library Quarterly, 13:16 - 32 (July 1977).

هذا وتتضمن المرحلة التشغيلية تجميع البيانات ، وما ينبغى الاشارة إليه هنا هو ضرورة متابعة عملية تجميع البيانات وذلك للحصول على استجابات مقبولة احصائيا .. وقد يستدعى ذلك متابعة غير المستجيبين ، ولعل تلك الخطوة مطلوبة على كل حال ، حتى لو تلقى الباحث كمية لابأس بها من الردود وذلك للتعرف عن قرب على اتجاهات قطاع غير المستجيبين .

وأخيراً فبالنسبة للمرحلة التقويمية ، فإن نتائج تقرير البحث يجب أن تقوم على اساس اهداف البحث الاصلية وهل تم تحقيق هذه الاهداف أم لا .. كما ينبغى تطبيق المعايير المعروفة بالنسبة لخطوات كتابة التقرير مع اعداد الرسومات والجداول اللازمة .

وينبغى أن يكون هم الباحث دائما مركزا على الموضوعية العلمية ويستدعى ذلك عادة استخدام الاساليب الاحصائية بكفاءة للتحقق من نتائجه .

رابعا :

أساليب تجميع البيانات
فى دراسات المستفيدين :

هناك أساليب عديدة لدراسة المستخدمين/ وغير المستخدمين فى المكتبات ، وهذه الأساليب مستعارة من بحوث العلوم الاجتماعية ويمكن تطبيقها مباشرة على استخدام المكتبات ، ومن بين هذه الاساليب مايلى :

١ – الاستبيان Questionnaire

وهو اكثر الادوات استخداما فى قياسات الإفادة من المكتبة وفى التعرف على اتجاهات استخدام المكتبة . ولعل من أهم مميزات الاستبيان هو أنه يتيح إمكانية تقسيم الاسئلة داخل قطاعات Categorization فضلا عن جدولة النتائج . وهناك أمثلة عديدة للاستبيانات المستخدمة فى هذا الخصوص ، ومن بينها ذلك الاستبيان المصمم بسهولة التثقيب والجدولة بالحاسب الآلى والذى تستخدم فيه البطاقات الثقوبة كما هو موضح بالشكل التالى[١٠] .

---

(١٠) انظر فى تطبيق هذه الطريقة المرجع التالى :

- Lubans, J. Jr, Student Use of a Technological university library, IATUL proc. 4, 7-13 (July, 1965)

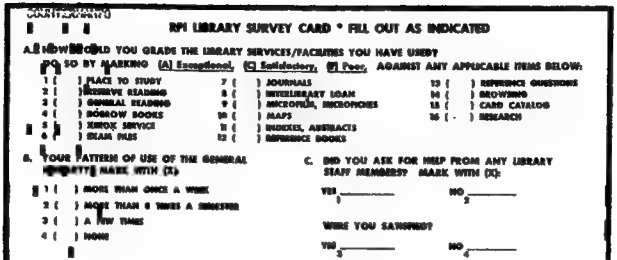

RPI LIBRARY SURVEY CARD * FILL OUT AS INDICATED

A. HOW WOULD YOU GRADE THE LIBRARY SERVICES/FACILITIES YOU HAVE USED? DO SO BY MARKING (A) Exceptional, (S) Satisfactory, (P) Poor, AGAINST ANY APPLICABLE ITEMS BELOW:

1 ( ) PLACE TO STUDY
2 ( ) RESERVE READING
3 ( ) GENERAL READING
4 ( ) BORROW BOOKS
5 ( ) XEROX SERVICE
6 ( ) EXAM FILES
7 ( ) JOURNALS
8 ( ) INTERLIBRARY LOAN
9 ( ) MICROFILM, MICROFICHES
10 ( ) MAPS
11 ( ) INDEXES, ABSTRACTS
12 ( ) REFERENCE BOOKS
13 ( ) REFERENCE QUESTIONS
14 ( ) BROWSING
15 ( ) CARD CATALOG
16 ( ) RESEARCH

B. YOUR PATTERN OF USE OF THE GENERAL LIBRARY? MARK WITH (X)

1 ( ) MORE THAN ONCE A WEEK
2 ( ) MORE THAN 6 TIMES A SEMESTER
3 ( ) A FEW TIMES
4 ( ) NONE

C. DID YOU ASK FOR HELP FROM ANY LIBRARY STAFF MEMBERS? MARK WITH (X):

YES 1 _____ NO 2 _____

WERE YOU SATISFIED?

YES 3 _____ NO 4 _____

وينبغى الاشارة إلى أن الطريقة التى تتم بها وضع أسئلة الاستبيان تختلف ، فقد تكون مفتوحة النهايات Open ended ، أو الاختبارات المتعددة Multiple Choice أو قياسات الاتجاهات المتدرجة attitude Scales أو غير ذلك ..

ولعل أهم الملاحظات فى تصميم الاستبيان هو الصياغة السليمة والدقيقة للاسئلة المستخدمة .

أما بالنسبة لتوزيع الاستبيان فهناك طرق متعددة ايضا ، فقد تسلم عشوائيا عند مخارج أو مداخل مبانى المكتبة ، وقد ترسل بالبريد للمستخدمين الفعليين أو المحتملين ، وقد تعطى للمستخدمين للمكتبة عند استعارتهم للكتب ، أو ان تكون هذه الاستبيانات متاحة للمستفيدين عند نقاط التفاهم داخل المكتبة . والطريقة الأخيرة هذه قد استخدمت فى احدى الدراسات التى طلبت إلى المستفيدين من المكتبة التسجيل المتكرر للحالات التى لايجدون فيها كتبا على الرفوف فى مكتبة بحثية جامعية كبيرة[١١] .

وقد قامت بهذه الدراسة وحدة بحوث الادارة في جامعة كامبردج وذلك من أجل وضع الأساليب اللازمة لقياس استخدام وتأثير خدمات المكتبات الجامعية وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على أسباب فشل القراء في تحديد المواد التى يحتاجون إليها في مكتبات أكاديمية ثلاثة وركزت الدراسة على تجميع المعلومات عما يلى :

(١١) - Urquhart, John A, and J. I. Schofield, Measuring Readers, Failure at the shelf "J. Doc.27, 273- 286 (December 1971)

أ – نسبة الكتب التي عجز القراء على الحصول عليها ، وعما إذا كانت هذه النسبة تختلف طبقا لموضوعات المواد وطبقا لأنواع المستفيدين .

ب – عناوين الكتب التي لم تكن عادة على الرفوف .

جـ – أسباب الفشل في الحصول على الكتب وتحديد أماكنها .

وقد استخدمت الدراسة الأسلوبين التاليين في تجميع البيانات :

أ – أعد رواد المكتبة بأنفسهم سجلات تشمل بيانات عن فشلهم في الحصول على الكتب (شملت تفاصيل عن وظيفة القارىء – المجال الموضوعي للبحث – عدد الكتب التي استطاع تحديدها والحصول عليها وعدد الكتب التي فشل في الحصول عليها – هل استطاع القارىء الحصول على كتاب بديل .. ؟

ب – اختيار بعض القراء بطريقة عشوائية لاجراء مقابلات معهم وذلك عند مغادرتهم المكتبة وخلال فترات معينة من أيام مختارة .

وعلى الرغم من أن النتائج اختلفت في المكتبات الثلاث ، إلا أن الباحثين توصلوا إلى نتائج تفيد الأمناء في تحديد الأولويات والتعرف على المشكلات والاجراءات التي ينبغي تغييرها فضلا عن إعادة تقويم سياسات الشراء والتزويد .

وعلى كل حال ، فإن الباحث عادة ما يفاضل بين هذه الطرق السابقة فى تجميع بياناته ، ويختار من بينها ما يراه محققا لأكبر كمية من الاستجابات والردود ، كما قد يلجأ بعض الباحثين للحصول على أكبر عدد من الردود إلى إرفاق بعض النقود مع كل استبيان[١٢] .

المقابلات مع المستخدمين وغير المستخدمين Interviews

على الرغم من ان المقابلات تستغرق وقتا طويلا ، إلا أنها تكشف الكثير من اتجاهات المستخدمين وغير المستخدمين للمكتبة ، والمقابلة تتيح للباحث توضيح الاسئلة وتحديد المطلوب على وجه الدقة . والمقابلة المقننة Structured interview تتضمن استبيانا مستخدما بواسطة القائم بعملية المقابلة فى وجود

---

(١٢) Lubans, John Jr. Evaluating library user Education Programs, Drexel library Quart., 8,325 - 343 (July 1978).

المستجيب . ولكن فى المقابلة يحتاج إلى مهارة خصوصا فى المقابلات غير المقننة unstructured interview .

٢ – المفكرات Diaries

وهذه قد استخدمت فى بعض الدراسات خصوصا تلك المتعلقة بالعالم كمستخدم Scientist- user . وفى هذه الحالات فإن المستخدم/ أو غير المستخدم يضيف إلى المفكرة المعلومات الخاصة بأنشطة البحث ونجاحه أو فشله فى الوصول إلى ما يطلبه من المكتبة وواضح ان نجاح هذه الوسيلة كأداة بحثية يعتمد على المستجيب ومقدرته على التسجيل الدقيق والحقيقى لجميع انشطته . وهناك بعض الكليات التى اتبعت حديثا اسلوب المفكرات عن استخدام المكتبة بواسطة الطلاب وذلك كتكليفات دراسية . وهذه المفكرات التى يكتبها الطلاب يتم تصحيحها ومراجعتها بواسطة كل من الاستاذ المشرف وأمين المكتبة . كما استخدمت أجهزة الانذار العشوائى Random alarm devices لحث المستخدمين على ادخال المعلومات فى المفكرات أى أنه عندما يسمع المستخدم صوت جهاز الإنذار فإنه يسجل ما يقوم بعمله فى المفكرة[١٣] .

٣ – أسلوب الحادث الحاسم The critical incident technigue

وهذا الاسلوب يتضمن روايه المستخدم/ أو عدم المستخدم لحادثة يتذكرها فى انشطة البحث عن المعلومات . وهذا النوع من الاسئلة يمكن أن تسأل فى الاستبيانات أو المقابلات . ومن أمثلة اسلوب الحادثة الحاسمة هو سؤال مستخدم المكتبة لماذا هو راضى أو غير راضى بالخدمة المكتبية ؟ إن الاستجابة المجمعة لمثل هذا السؤال يمكن أن يتم تحليله لكشف الاتجاهات وعناصر الرضى أو عدم الرضى .

٤ – الملاحظة Observation

إن ملاحظة المستخدم هو أحد الاساليب التى يمكن بواسطتها دراسة الاستخدام دون تحميل المستخدم أى عبء أو مجهود وقد تتضمن الملاحظة مصاحبة المستخدم (برضاه) فى المكتبة والتعرف على ما يصل إليه من كتب

---

(١٣) - Martin, Miles W. "The use of Random Alarm Devices in Studying scientists Reading Behavior, "JRE Trans. Eng. Management. EM. 9, 66 - 71 (June 1962)

او معلومات ومن أمثلة هذه الملاحظات غير المتطفلة Unobtrusive Observation هو استخدام كاميرا تلتقط صورها بعد مرور فترات معينة Time-Lapse camera ونضع هذه الكاميرا فى حجرة الفهارس لملاحظة استخدام الفهرس البطاق بواسطة المترددين عليه[١٤] .

إن الدراسات العديدة المعتمدة على بيانات الاعارة تقع فى مجال الملاحظة غير المتطفلة هذه ، ذلك لأن تحليل بيانات سجلات الاعاره يمكن أن تؤدى إلى نتائج هامة بما فى ذلك المقارنات بين استخدام المكتبة ومتوسط العلامات التى يحصل عليها الطلاب فى مقرراتهم الدراسية المنهجية .

وعلى كل حال فقد تبين للباحثين ان استخدام عدد من الاساليب المختلفة لتجميع البيانات يمكن ان يخدم بطريقة أفضل فى مسوحات المكتبات وعلى سبيل المثال فإن الاستبيانات يمكن أن توزع على عدد كبير من المستجيبين المحتملين ، ومن بين الردود التى يتسلمها الباحث يمكن أن يختار عينة صغيرة لإجراء المقابلات معها ، واذا رغب الباحث بعد ذلك فيمكنه اختيار عينة أصغر ايضا لدراستها بطريقه معمقه .

خامسا : مشكلات دراسات المستفيدين :

فى مناقشتها لتجميعاتها الواسعة عن دراسات الافادة من المكتبات ومراكز المعلومات ، ذهبت الباحثة اتكنز[١٥] ، إلى أن هذه الدراسات تعانى من مشكلات وأوجه ضعف عديدة ومن هذه الوجوه أن العديد من هذه المسوحات ذات طبيعة محلية أى أن نتائجها يصعب تعميمها وأن النتائج التى يصل إليها الباحثون لاتؤدى إلى أى تعديل أو توجيه للإدارة الفعلية لخدمات المكتبات ، فضلا عن أن العديد من هذه المسوحات هى نشاط شخص باحث واحد وتوصياته عادة لاتقل لها ، وأخيرا فعلى الرغم من أن العديد من هذه الدراسات تقدم جداول احصائية إلا أنها لاتقدم لنا تقييما حقيقيا .

---

(١٤) - Jeffreys, A.E., "Time Lapse Camera to Record Catalogue use," Catalogue & Index, 17, 9 - 10 (Janaury 1970)

(١٥) - Atkins, Pauline, "A survey of the literature of library Surveys, 1950 - 1971, School of librarianship, polytechnic of North London, May 1971, 74.

هذا وهناك مشكلات فكرية تتعلق بتعريفنا لاستخدام المكتبة والافادة منها والعناصر التالية تدخل فى هذا التعريف :

- تصفح الرفوف بالمكتبة (Browsing)
- الوصول الفعلى لمعلومات ذات قيمة
- استعارة كتاب لاستخدامه بالمنزل
- قراءة كتاب بالمكتبة
- قراءة المواد الخاصة بالطالب او الباحث فى المكتبة
- طلب المساعدة من اعضاء المكتبة
- الحضور إلى المكتبة أو الجلوس فيها او مقابلة الاصدقاء فيها

وعلى كل حال فإن الافادة او الاستخدام هى توليفة من مختلف هذه العناصر أو غيرها ولكنها لاتقتصر على واحدة منها فقط .

وهناك حاجة إلى بذل الجهد للوصول إلى مصطلحات وتعريفات متفق عليها بين الباحثين بالنسبة لاستخدام المكتبة والافادة منها ، وذلك حتى يمكن للباحثين ان يقوموا بدراسات الافادة بناء على قواعد مشتركة ومتعارف عليها . والحاجة إلى التعريف والتحديد لاتقتصر على الاستخدام Use فقط ، ولكن تنسحب ايضا على عدم الاستخدام Non use .

وهناك حاجة ايضا إلى الوصول إلى مرحلة التعميم generalisation بالنسبة لدراسات الافادة نظرا لأن معظم البحوث التى تتم فى الوقت الحاضر ذات طبيعة محلية كما أن هناك حاجة إلى نشر نتائج هذه البحوث فى دوريات علمية ، غير تلك الدوريات المهنية القاصرة على الأمناء . حتى تكتسب تلك النتائج قبولا أوسع لدى المستخدمين وغير المستخدمين للمكتبات ومراكز المعلومات .

وهناك إلى جانب هذا كله الجوانب غير المحسوسة intangibles والتى يجب أن تدخل دائرة البحث والاستقصاء ومن أمثلة هذه الجوانب ما يلى :

- هل الاجابة التى يقدمها الأمين للمستفيد ذات فائدة فعلا للمستفيد ؟

– ما هى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام المكتبة أو عدم استخدامها ؟

– وقد لخص الباحث/ عبد العزيز عبيد أهم نقاط الضعف التى كانت ومازالت تشكو منها دراسات المستخدمين للمكتبات ومراكز المعلومات فيما يلى :

– لم تدرس المستفيد فى محيطه الواسع أى فى تعامله مع عدد هائل من قنوات المعلومات ، ليست المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات إلا جزءا منها .

– لم تحاول أن تتعرف على مآل المعلومات التى يتحصل عليها المستفيد ومختلف أوجه استعماله لها .

– لم تدرس العلاقة بين استعمال المعلومات وانتاجية المستفيد منها وكذلك خصائصه المهنية وحوافزه وغيرها من الخصائص الشخصية .

– لم تدرس علاقة المستفيد بالنظام الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى الذى يؤثر كثيرا فى سلوكه عند البحث عن المعلومات واستخدامها[١٦] .

وخلاصة هذا كله أن الجوانب غير المحسوسة فى استخدام المكتبة ومركز المعلومات أو عدم استخدمها ، هذه الجوانب مازالت فى حاجة إلى القياس والضبط ، وذلك لتوضيح دور المكتبة وتأثيرها أو عدم تأثيرها ، واذا ماتم ذلك فستكون هذه النتائج دافعا فى الاتجاه نحو تغيير مسار خدمات المكتبات ومراكز المعلومات بما يستجيب للاحتياجات الفعلية للمستفيدين .

---

(١٦) عبد العزيز عبيد : المستفيدون من خدمات التوثيق والمعلومات ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

صدر حديثاً :

دكتور محمد عبد الله صالح ، أساسيات فى الإرشاد التربوي ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ١٩٨٦ ، ٢٣٢ صفحة .

الإرشاد ، هو أحد المناحى الهامة فى العملية التربوية ، وأحد أهدافها الرئيسية ، ذلك أن الإرشاد يهدف إلى إبراز القدرات والمهارات لدى الإنسان .

ويحاول هذا الكتاب – وهو أحد الكتب القليلة فى مجاله– أن يحقق أهدافاً أساسية فى مهنة الإرشاد والمرشدين منها :

- تطوير مفهوم الإرشاد .
- تطوير القدرات والمهارات عند الفرد حتى يصبح ملماً بها .
- مساعدة وتطوير الفكرة العامة عن مهنة الإرشاد ، وما يقوم به المرشد من أعمال .
- إحلال نظريات أو أساليب مختلفة تساعد المرشد والمتلقى على الفهم الجيد للإرشاد .
- مساعدة المرشد نفسه على تطوير إمكانياته ومهاراته حتى يصبح صاحب مهنة محترفاً .
- مساعدة الآخرين على فهم المجالات المختلفة للإرشاد وكيفية استخدامها بطرق متعددة .
- مساعدة الآخرين على فهم المشكلات والمتطلبات التى تواجه الإرشاد وتطبيقاته .

إن المؤلف – عبر خمسة فصول – يُلم بعملية الإرشاد إلماماً كاملاً ، بدءاً بمفهومه وعلاقاته بالعلوم الأخرى ، ونشأة وتطور الإرشاد ، ثم دور المرشد وصفاته ، ونظريات الإرشاد ، إنتهاءاً بمجالات استعمال الإرشاد العائلى ، والإرشاد الصحى والمهني ، والتربوي ، ثم الإرشاد الجماعي ..

الضبط الاستنادى للأسماء العربية

دكتور محمد فتحى عبدالهادى
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
بكلية الآداب ، جامعة القاهرة

I تقديم :

يحتاج إنشاء الفهارس والببليوجرافيات ومراصد المعلومات الببليوجرافية إلى عدة متطلبات أبرزها ملفات إستناد الأسماء . وقد اكتسبت هذه الملفات أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة بعد أن تبين أنها تمثل حجر الزاوية فى شبكات المعلومات التى تعتمد على إستخدام الحاسبات الالكترونية .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الضبط الاستنادى للأسماء بصفة عامة وللأسماء العربية بصفة خاصة . وهو يبدأ بأساسيات الضبط الاستنادى وإتجاهاته الحديثة ، ثم يتناول الأسماء العربية من حيث مكوناتها ومشكلاتها وقواعد أشكال مداخلها والأعمال العربية التى تهدف إلى الضبط الاستنادى لها . وينتهى البحث بتقديم الخطوط العريضة لإنشاء ملف استناد موحد للأسماء العربية .

وتجدر الاشارة إلى أن الدراسات التى نشرت عن هذا الموضوع قليلة بصفة عامة . ومعظم الدراسات التى نشرت عن هذا الموضوع عبارة عن مقالات

بالانجليزية فى الدوريات المتخصصة ، إضافة إلى عدد قليل جدا من الكتب . وأبرز المقالات العامة مقالة لارى أولد[1] التى تستعرض الانتاج الفكرى الخاص بالضبط الاستنادى على مدى ثمانين عاما ، أى منذ أوائل القرن العشرين الميلادى . وتدور الدراسات الأخرى الخاصة بهذا الموضوع حول التقديم العام أو الأساسى لمفهوم الضبط الاستنادى فى منظوره الحديث ، مثل دراسة هيلين شميرير[2] ودراسة هنريت أفرام[3] ، أو حول دور الضبط الاستنادى بالنسبة لفهارس الإتصال المباشر بالحاسب الالكترونى online catalogs مثل مقالة مارتن رنكل[4] التى تتناول تطبيق مفاهيم الضبط الاستنادى فى بيئة فهرس الاتصال المباشر ، ومقالة آرلين تايلور[5] التى تتناول قيمة ملفات الاستناد فى فهارس الاتصال المباشر ، ومقالة مالينكونيكو[6] التى تناقش أغراض وتطبيقات الضبط الاستنادى بالنسبة لمراصد المعلومات البيليوجرافية . وهناك بالاضافة إلى هذا الدراسات التى تتناول ملفات الاستناد فى مراصد المعلومات أو شبكات المعلومات على المستوى الوطنى مثل دراسة ايدوين بوشنسكى[7] .

أما الكتب الخاصة بهذا الموضوع فأبرزها ثلاثة ، أولها كتاب ميلر[8] وهو بمثابة موجز إرشادى يشرح بالتفصيل كل أوجه عمل الضبط الاستنادى الذى يتم فى المكتبات الكبيرة . والكتابان الآخران يشتمل كل منهما على مجموعة من البحوث والدراسات التى قدمت فى حلقات دراسية عن الموضوع وأحدهما يمثل وجهة النظر الكندية[9] بينما يمثل الثانى الحالة من وجهة النظر الأمريكية[10] .

وعلى الصعيد العربى لا نجد سوى ثلاث دراسات عن هذا الموضوع ، أولها الدراسة الموجزة التى أعدها د . محمد أمين البنهاوى[11] عن فهرس تحقيق الأسماء العربية وتناول فيها أهمية هذا الفهرس واستخدامه والبيانات اللازمة لبطاقة التحقيق . والثانية عبارة عن تقرير[12] عن الخطوات التى تمت فى اعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب وقد قدم فى المؤتمر الثانى للاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى ، أما الثالثة فهى مقالة[13] تعالج دور نظام الاستناد فى تثبيت مداخل الأسماء والمواضيع والسلاسل التى تمثل كثيرا من الاشكالات فى بناء الفهارس وبنوك المعلومات البيليوجرافية .

ومن هنا يأتى دور هذه الدراسة التى تتناول موضوع الضبط الاستنادى بصورة شاملة مع إبراز الاتجاهات الحديثة ومع تقديم المقترحات الخاصة بإنشاء ملف استناد موحد للأسماء العربية قديمها وحديثها :

2 أساسيات الضبط الاستنادى واتجاهاته الحديثة :

2/1 تعريفات للمصطلحات :

لعله من المفيد لأغراض هذه الدراسة أن نبدأها بتعريفات لأهم المصطلحات المتداولة فى مجال الضبط الاستنادى[١٤،١٥] لحداثة بعضها من ناحية ولقلة أو ندرة ما كتب عنها بالعربية من ناحية أخرى .

– العمل الاستنادى Authority Work

عملية تقرير شكل الاسم أو العنوان أو المفهوم الموضوعى الذى سيستخدم كرأس على التسجيلة الببليوجرافية ، تقرير الاحالات اللازمة أو المطلوبة لذلك الشكل ، وتقرير علاقات هذا الرأس مع الرؤوس المعتمدة الأخرى .

– التسجيلة الاستنادية Authority Record

الوحدة المطبوعة أو المقروءة آليا التى تسجل القرارات التى إتخذت أثناء سير العمل الاستنادى .

– ملف الاستناد Authority File

مجموعة من التسجيلات الاستنادية . وملف الاستناد يشتمل على الأشكال المنشأة للرؤوس المستخدمة فى المؤسسات الفردية أو فى مجموعات من المؤسسات المتصلة أو فى شبكات من المؤسسات المتصلة أو غير المتصلة . وتضم ملفات الاستناد الاحالات من الأشكال غير المعتمدة إلى الأشكال المعتمدة للرؤوس والروابط من الأشكال الأقدم إلى الأشكال الأحدث . وهى قد تربط بين المصطلحات الأوسع والأضيق والأشكال المتصلة .

– الضبط الاستنادى Authority Control

عملية حفظ الثبات فى الرؤوس فى ملف ببليوجرافى اعتمادا على ملف استناد ، أو إنشاء الروابط المنطقية بين ملفات الاستناد والملفات الببليوجرافية ، أى بين التسجيلات الاستنادية الفردية وكل التسجيلات الببليوجرافية التى يستخدم لها الرأس .

2/2 وظائف الفهرس ودور ملف الاستناد :

على الرغم من أن مصطلح « الضبط الاستنادى » جاء فى الاستخدام حديثا إلا أن المفهوم الذى يحدده تاريخه طويل ويرتبط باعداد وصيانة الفهارس المكتبية . إن هناك علاقة أساسية بين الضبط الاستنادى والفهرس تتمثل فى الوظائف المحددة للفهرس بصرف النظر عن شكله ، كما أن هذه العلاقة دائمة بصرف النظر عن أنواع الأوعية التى يغطيها الفهرس .

إن للفهرس وظيفتين أساسيتين هما[١٦] :

1 وظيفة الإيجاد

وهى تسهيل إيجاد وعاء معين يوجد بالمكتبة عن طريق مؤلفه وعنوانه ، أو عنوانه فقط أو بديل مناسب للعنوان عندما يكون المؤلف والعنوان غير مناسبان أو كافيان فى التحقيق .

2 وظيفة التجميع

وهى الربط والعرض معا لـ :

أعمال مؤلف معين ، طبعات عمل معين ، الأعمال عن موضوع معين . وتتطلب كل وظيفة من الوظيفتين نقاط إتاحة access points أو مداخل فى الفهرس .

ومن الضرورى أن يكون التعبير المستخدم لنقطة اتاحة معينة فريداً فى الشكل وله معنى ثابت .

وعلى الرغم من أن الضبط الاستنادى وما يرتبط به من أنشطة يستغرق حوالى نصف الوقت من عمل الفهرسة ، إلا أن الوقت والموارد الموجهة للضبط الاستنادى هو وقت وموارد أحسن استثمارها ، ذلك لأن وظيفة « التجميع » للفهرس لا يمكن توفيرها بطريقة واضحة ما لم يتم الضبط الاستنادى . وهكذا فإن الغرض الأولى لملف الاستناد هو المساعدة على إنجاز وظيفة التجميع للفهرس على أفضل وجه ممكن .

وعلى الرغم من أن الضبط الاستنادى قد لا يبدو ضروريا فيما يتعلق بوظيفة الايجاد للفهرس ، إلا أنه مع هذا يساعد على إنجاز هذه الوظيفة ،

فالمستفيد الذى يعتمد على المعلومات الموجودة فى إشارة بيليوجرافية أو حاشية قد يجد ويستخدم الاحالات التى توجهه من شكل للاسم مستخدم فى الحاشية إلى شكل الاسم المستخدم كنقطة إتاحة فى الفهرس ، فالحواشى غالبا ما تحوى معلومات غير كاملة أو مختصرة . وحتى لو كان الفهرس يستخدم الاسم الذى يستخدمه الشخص فى مطبوعاته كشكل معتمد له فإنه ليس هناك ما يضمن أن ذلك الشكل للاسم المستخدم فى المطبوعات سيكون هو أيضا الشكل المستخدم فى الحواشى لعمله[١٧] .

وهكذا يتضح أن الحاجة إلى الضبط الاستنادى أساسية وضرورية . فإن إنجاز الفهرس لوظائفه على الوجه الأفضل يتوقف على مدى فاعلية نظام الضبط ، ذلك لأن ملف الاستناد يضبط الدقة والثبات فى استخدام أشكال المداخل أو نقاط الاتاحة ، كما أنه يوفر نقاط الإتاحة من الأشكال المختلفة والمتصلة (فى شكل احالات)[١٨] .

ومع هذا فقد كان السؤال الذى أثير خلال السنوات القليلة الماضية هو : هل هناك حاجة حقيقية للضبط الاستنادى فى النظام الآلى المعقد الذى يعتمد على البحث بالكلمات المفتاحية والبتر الآلى وغير ذلك من تكنيكات البحث المعقدة ؟

لقد كتب جيرارد سالتون فى عام ١٩٧٩[١٩] أن الفهرس الآلى الذى يتميز بنقاط الاتاحة المتعددة قد لا يحتاج إلى نفس الدرجة من الثبات التى يحتاجها الفهرس اليدوى ، كما أشار فريدريك كيلجور[٢٠] إلى أن الامكانيات الاسترجاعية لمفاتيح البحث قد جعلت الضبط الاستنادى غير ضرورى .

ومن ناحية أخرى تذكر كاثرين هيندرسون[٢١] أنه على الرغم من أن البعض يشعر أن البحث باستخدام الكلمات المفتاحية . أو بالبتر ، أو بغير ذلك من الوسائل قد أقصى الحاجة للضبط فى نظم الاتصال المباشر ، فإن البعض الآخر يشعر أن الحاسبات الالكترونية قد ازادت ولم تنقص الحاجة لنظم الاستناد .

وبدون الضبط الاستنادى فإن نفس المشكلات المرتبطة بالفهرس البطاق سوف تحدث فى النظام الآلى فإن المواد ذات الأشكال المختلفة لأسماء المؤلفين والهجاءات المتنوعة للعناوين أو رؤوس الموضوعات ... الخ لا يمكن أن تسترجع بسهولة إذا كان الشكل الصحيح لنقطة الاتاحة غير معروف[٢٢] .

والواقع أن الفكرة كلها لنظم الاستناد قد ولدت مرة أخرى فى عصر الحاسب الالكترونى والذى جعلنا ندنو أكثر من مفاهيم الضبط الببليوجرافى العالمى خلال جهود المشابكة المتنوعة .

وفى الوقت الحاضر فإن الكثيرين يعتقدون أن تبادل ودمج البيانات الببليوجرافية فى شكل مقروء آليا يمكن أن ينجز بسهولة أكثر إذا كانت المداخل أو نقاط الاتاحة متناغمة أو متوافقة . وإذا كان المستفيدون لديهم الاقتناع الكافى بأن نقاط الاتاحة قد مُثلت بطريقة موحدة .

2/3 لماذا نلجأ إلى الضبط الاستنادى :

– الشخص قد يغير اسمه أو شكل الاسم أو يتخذ اسما مستعارا .

– قد يتشابه اسم شخص مع إسم شخص آخر .

–بعض أسماء الأشخاص معقدة فى عناصر المدخل بسبب الجنسية أو بسبب الاختلافات فى الممارسات والتقاليد للبلاد المختلفة ، أو بسبب التغييرات فى اللغات المستخدمة فى أعمال المؤلف .

– الهيئات قد تغير أسمائها ، أو تُدمج مع هيئات أخرى ، أو تنفصل عن هيئات أخرى أو تنشطر إلى أجزاء أو تتبعها هيئات فرعية أو تستخدم أسماء فى أكثر من لغة واحدة .

– بعض عناوين الأعمال لا تبقى كما هى ، وهى قد تترجم إلى لغات أخرى ، أو تصبح معروفة بعناوين أخرى .

– السلاسل قد تندمج أو تنشطر ، أو تختار نفس الاسم لسلسلة موجودة من قبل .

– بعض الموضوعات لها أسماء مختلفة ، والبعض الآخر تتغير علاقاته ومعانيه ... الخ .

– لا تتفق المصادر المرجعية فى ادخال اسم معين تحت نفس العنصر وفى نفس الشكل والاكتمال .

– القواعد والتقنينات والقوائم غير دائمة وغير واضحة بطريقة تجعل كل الأشخاص يفسرونها بنفس الشكل .

2/4 أنواع ملفات الاستناد وأشكالها :

إن الغرض من ملف أو ملفات الاستناد هو تقنين وضبط استخدام

المكتبة أو مركز المعلومات للمداخل غير الموضوعية ورؤوس الموضوعات وما يلزمها من احالات .

وهناك الكثير من المكتبات الصغيرة التى قد لا تقوم باعداد ملفات إستناد وإنما تستخدم فهارسها البطاقية وأدوات العمل لهذا الغرض . وعادة ما تعتمد هذه المكتبات على ما تتلقاه من بطاقات أو بيانات من مكتبات كبيرة لها ملفات إستنادية قوية وتنشىء المداخل بطريقة صحيحة . والمتناقضات التى قد تظهر والناتجة من تغيرات فى القواعد أو أخطاء أو ما شابه ذلك تعالج عندما توجد .

أما المكتبات ومراكز المعلومات الكبيرة فقد وجدت أنه من الضرورى توفر البيانات الاستنادية التى تساعد على الثبات فى أشكال المداخل أو نقاط الاتاحة فى فهارسها وببليوجرافياتها . وهى قد تنشىء الملفات الخاصة بها ، وقد تشارك فى ملفات استناد لشبكات تنتمى إليها أو تستفيد منها .

وهناك الكثير من المكتبات أو مراكز المعلومات التى تستخدم فهرس الجمهور أو الفهرس الرسمى كملفاتها للاستناد ، وإن كانت هناك بعض المعلومات الواجب توفرها للمفهرس والتى قد لا يكون من الملائم وضعها فى فهرس الجمهور[٢٣] .

وقد يكون هناك ملف إستناد عام يضم التسجيلات الاستنادية لكافة أنواع المداخل وقد تكون هناك عدة ملفات على النحو التالى :

– ملف استناد أسماء يجمع معا فى ألفبائية واحدة كل رؤوس الأسماء ، سواء أكانت أسماء أشخاص أو هيئات أو أماكن تلك التى تستخدم فى الفهرس كمداخل رئيسية أو إضافية أو تحليلية أو موضوعية .

– ملف استناد للسلاسل والعناوين الموحدة (وهناك من يضع العناوين الموحدة فى الملف السابق)

– ملف استناد موضوعى)

وقد يعد ملف الاستناد فى شكل بطاق أو شكل مطبوع أو فى شكل ميكروفورمى (مصغر) أو فى شكل مقروء آلياً .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هناك بعض المؤسسات التى تصدر قوائم خاصة برؤوس الأسماء والاحالات المرتبطة بها . وأبرز الأمثلة على ذلك العمل الذى

تنشره مكتبة الكونجرس فى الولايات المتحدة إبتداء من سنة ١٩٧٤ بالعنوان التالى :

Library of Congress Name Headings with References

ويشتمل هذا العمل على الرؤوس المقننة والاحالات للنوعيات التالية : أسماء الأشخاص ، أسماء الهيئات ، أسماء الأماكن والعناوين الموحدة للأعمال مجهولة المؤلف .

وتهدف مكتبة الكونجرس من وراء نشر هذا العمل مساعدة المكتبات فى إنشاء المداخل .

2/5 بيانات التسجيلة الاستنادية واستخدامها :

يتطلب العمل خلق وتجميع وتسجيل البيانات الاستنادية . ويمكن أن تكون البيانات على النحو التالى :

(أ) الشكل المقنن الذى تم اختياره لتمثيل نقطة الاتاحة . وهذا الشكل هو الذى سيستخدم فى الفهرس وهو ثمرة القرار الذى اتخذه المفهرس بشأن هذا الاسم بعد الرجوع إلى المصادر وبعد تطبيق قواعد الفهرسة .

(ب) إشارة إلى الاحالات التى تقود للرأس من الأشكال الأخرى عند الحاجة .

(جـ) معلومات عن هذا الشكل المقنن وعن الأشكال المقننة الأخرى المتصلة به بطريقة ما .

(د) معلومات عن المصادر التى تم الرجوع إليها لتقرير الشكل المقنن والأشكال الأخرى التى يحال منها والعلاقات بين الأشكال المقننة المختلفة .

وهناك من يضيف إلى هذه البيانات بيانات أخرى مثل شكل الاسم المستخدم فى أعمال المؤلف ، التقنينات والقوائم المستخدمة لانشاء الرأس .. الخ .

ومن الضرورى إعداد احالات أنظر وأنظر أيضا اللازمة ومن ثم تجمع التسجيلات الاستنادية والاحالات معا فى ملف الاستناد . وتجدر الاشارة إلى إنه من الضرورى إعداد احالات أنظر وأنظر أيضا ليس فى ملف الاستناد فحسب وإنما فى الفهرس أيضا .

وهناك نشاطان آخران لابد من انجازهما من أجل أن تؤثر البيانات الاستنادية فى الفهرس ، أى لكى يتضح دور البيانات الاستنادية فى تحقيق الفهرس لوظائفه . وهذان النشاطان هما التحقيق ، وإستخدام الشكل المقنن كنقطة إتاحة .

فبعد أن يختار المفهرس نقاط الاتاحة اللازمة تراجع كل نقطة إتاحة على البيانات الاستنادية لتحقيق:

- ما إذا كان هناك شكل مقنن تم إنشائه لنقطة الإتاحة .
- وإذا وجد فكيف تم التعبير عنه .

وإذا لم يجد المفهرس نقطة الاتاحة المحتملة فى البيانات الاستنادية فإنه يجمع ويسجل البيانات الاستنادية المطلوبة .

ومن ناحية أخرى ، إذا وجدت نقطة الاتاحة فى البيانات الاستنادية فإن الشكل المقنن المعتمد يسجل للاستخدام كنقطة إتاحة فى الفهرس[٢٤] .

وسواء حفظت المكتبة ملف استناد تقليدى أو ملف استناد على الخط المباشر on-Line فإنه لابد من توفر من يتحمل مسئولية الصيانة ومتابعة العمل والمراجعة الدورية للاضافات والتغييرات[٢٥] .

2/6 إتجاهات حديثة :

إن معظم الجهود الحديثة لخلق ملفات استناد تعتمد على مساعدة الحاسب الالكترونى .

وقد وجدت الكثير من المكتبات ومراكز المعلومات فى أمريكا وأوربا التى تعتمد فى حالات غير قليلة على الحصول على بيانات فهرسة جاهزة أنه من الممكن الإعتماد على مصادر خارجية فيما يتعلق بالعمل الاستنادى ومن ثم من الممكن تخفيض العمل الداخلى فى هذا الصدد . وهكذا أعتبر خلق وصيانة ملف الاستناد مكلفاً لدرجة كبيرة بالنسبة للناتج الملموس فى المكتبة المحلية .

إن التسجيلة الأستنادية المنشأة بواسطة إحدى المؤسسات يمكن أن يشارك فيها وتستخدم من قبل مؤسسات أخرى كثيرة . وهكذا فعلى الرغم من أن خلق تسجيلة إستنادية قد لا يكون أقل تكلفة مما كان من قبل ، إلا أنها – من خلال المشاركة – يمكن أن تستخدم من قبل مكتبات ومراكز معلومات كثيرة بتكاليف إضافية قليلة[٢٦] .

إن الاتجاه الآن يسير نحو إعداد ملفات الاستناد المعتمدة على الاستخدام الآلى على المستوى الوطنى بل وعلى المستوى الدولى ، بعد أن تبين أن الضبط الاستنادى الدولى هو عنصر ضرورى ولازم للضبط الببليوجرافى العالمى .

إن قسم الفهرسة وقسم الميكنة بالاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (IFLA) قد جمعا معا بيانات من عدة هيئات ببليوجرافية وطنية فيما يتعلق بملفات الاستناد الخاصة بها . ومن ثم تم إنشاء جماعة عمل مشتركة لمناقشة وصياغة المواصفات لنظام استناد دولى يرضى الحاجات الببليوجرافية للمكتبات ، والعمل على انجاز هذه المواصفات . وقد تبين أن هناك أربعة مستويات لازمة لتشغيل نظام الاستناد الدولى هى :

١ – اتفاق على محتوى التسجيلة الاستنادية حتى يمكن نقل التسجيلات من هيئة وطنية لأخرى .

٢ – تبادل هذه البيانات الاستنادية فى شكل مقروء آليا .

٣ – تمييز فريد للرؤوس بواسطة أرقام دولية موحدة للاستناد International Standard Authority Numbers

٤ – نظام تفاعلى يمكن من جمع البيانات كجزء من عملية الفهرسة وإتاحتها للمستفيدين الآخرين[٢٧] .

وعلى أى حال فإن المستقبل سوف يشهد التسجيلات الاستنادية لنفس الأسباب التى كانت لها فى الماضى ، ومع هذا فإننا ينبغى أن نكون قادرين فى المستقبل على توفير ضبط إستنادى حقيقى ، وهو شيىء لم يكن ممكنا مع النظم اليدوية .

وطالما أن عملية الضبط الاستنادى واحدة من أكثر العمليات المكتبية تكلفة ، فإن المشاركة فى العمل المتضمن فى بناء ملفات الاستناد سوف تجعل العملية كلها للضبط الببليوجرافى أكثر اقتصادية[٢٨] . وبالاضافة إلى هذا فإنه سوف يحدث التوافق المطلوب بين فهارس المؤسسات المختلفة المرتبطة بنظام استنادى واحد .

وعند وصفه لفهرس المستقبل يذكر جورمان[٢٩] أن وجود الضبط الاستنادى سوف يكون شفافاً أو غير مرئى للمستفيد . فإن أى شكل يستخدمه المستفيد سوف يقود مباشرة للتسجيلة الببليوجرافية الملائمة دون

الحاجة إلى خطوات وسيطة . وهكذا فإن الاحالات سوف تقود للتسجيلات الببليوجرافية بدلا من الأشكال المقننة للرؤوس .

3 الأسماء العربية والحاجة إلى الضبط الاستادى :

الأسماء التى تعنينا هنا هى أسماء الأفراد والهيئات والأماكن التى يمكن أن تستخدم كمداخل مؤلفين أو كمداخل موضوعية .

3/1 مكونات الاسم العربى[٣٠] :

تشكل الأسماء العربية للأشخاص جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العربية ، وعادة ما يتكون الاسم العربى من ثلاثة عناصر :

١ – الاسم أو العلم مثل أحمد .

٢ – الكنية أو الاسم المركب الذى يطلق على الشخص للتعظيم مثل أبو بكر .

٣ – اللقب ، أو الاسم المستعار الذى يراعى فيه المعنى مثل الأعشى .

وكانت الأسماء الشخصية قبل الاسلام تمتاز بتنوعها الكبير ، وبعضها مأخوذ من أسماء الآلهة أو أسماء الحيوانات والنباتات والنجوم والمواسم وغيرها ، فلما اعتنق العرب الدين الاسلامى تغير الأسلوب فى التسمية فأصبح معظم الناس يطلقون على أنفسهم وعلى أبنائهم اسم محمد وأسماء الأنبياء الآخرين وصحابة الرسول . وكانت النتيجة الحتمية لذلك عدم تنوع الأسماء الأولى للأشخاص وتقصير هذه الأسماء عن تشخيص أصحابها ولذلك إقتضت الضرورة إضافة أسماء أخرى إلى الأسماء الأولى . من أجل تحديد شخصية حامل الاسم .

أما الكنية فهى جزء الاسم الذى يتكون من كلمة أبو أو أم متبوعة باسم الابن أو اسم البنت .

واللقب هو أكثر مقاطع الاسم العربى تعقيدا ، وقد مر فى مراحل مختلفة تغير خلالها مغزاه واكتسب معانى جديدة إلى جانب معانيه القديمة :

١ – الدلالة على صفات تشهيرية أو تشريفية .

٢ – أضفى العصر العباسى على الألقاب ثلاثة معان جديدة على الأقل :

(أ) الألقاب الرسمية : الخلفاء العباسيون اصطلح كل منهم على اختيار لقب رسمى لنفسه وبدأوا يخلعون الألقاب الرسمية على الرعايا الذين يختارونهم لتولى مناصب الدولة .

(ب) النعت أو لقب الرفعة الذى يتلاءم والوضع الاجتماعى للشخص وقد ظهر هذا النوع عادة فى شكل مركب .

(جـ) الخطاب أو لقب الشرف المتصل بالاسم ، وكان مكوناً من كلمتين ثانيتهما لفظة الدين .

(د) لقب النسبة ، ويعرف بوجه عام باسم النسبة ، نسبة إلى طريقة تكوينه وهى تشير عادة إلى قبيلة حامل الاسم أو إلى أبيه أو جده أو بلده أو منصبه أو عمله أو مهنته أو مذهبه ، وكان من الشائع أن تشتمل الأسماء على أكثر من نسبة .

وإذا كان الحديث فيما سبق قد تناول الأسماء العربية التى كانت شائعة فى العصور الاسلامية الوسطى ، فإن الأسماء العربية فى العصر الحديث قد اكتسبت هى الأخرى بعض الخصائص المميزة منها :

١ – أن اختيار اسم محمد وصحبه الأوائل ما تزال سائدة حتى الآن ، ومن الأسماء الاسلامية الأخرى التى تحظى باقبال المسلمين الأسماء المركبة من لفظة عبد مضافة إلى أحد أسماء الله الحسنى . ويقبل المسلمون أيضا على استخدام أسماء المشايخ والأبطال المسلمين . وقد استخدمت بعض الأسماء التركية على نطاق كبير خلال العقود السابقة ، أما فى الوقت الحاضر فيبدو أن هناك ميلاً واضحاً لاحياء الأسماء العربية القديمة واختيار ما كان منها سهل النطق وذا معنى مميز .

٢ – لقد اختفى تقريبا جزء الاسم العربى القديم المعروف بالنسب وإن كان النسب التقليدى ما يزال مرعيا فى بعض البلاد العربية وخاصة فى تونس والمغرب حيث حلت لفظة بن مكان لفظة ابن .

٣ – أما الخطاب والكنية فقد اختفيا من الاسم العربى ولم يعد لهما ذكر كجزئين يسبقان الاسم الشخصى دائماً .

٤ – لا تزال مختلف أنواع الألقاب وألقاب النسب تلحق بالأسماء فى مختلف البلاد العربية . ومن الممكن تبين هذه الظاهرة فى معظم البلاد العربية باستثناء مصر .

3/2 مشكلات الأسماء العربية والحاجة إلى الضبط الاستنادى :

يواجه المفهرس عند تعامله مع الأسماء العربية العديد من المشكلات أبرزها :

(أ) تنوع عناصر الاسم ، وذلك أبرز ما يكون بالنسبة للأسماء العربية القديمة .

(ب) اختلاف طبيعة الأسماء العربية القديمة عن الأسماء العربية الحديثة ، وإن كان هناك من يرى[٣١] عدم اختلاف شكل الاسم بين القديم والحديث . وهناك من يرى أن الأسماء العربية الحديثة بعد ١٨٠٠ ومن يرى أنها بعد ١٩٠٠[٣٢] .

(جـ) تعدد عناصر الشهرة بالنسبة للأسماء العربية القديمة وصعوبة تحديد عنصر الشهرة بالنسبة للأسماء العربية الحديثة فى أحوال غير قليلة .

(د) اختلاف طبيعة الأسماء العربية الحديثة من بلد عربى لآخر .

(هـ) وجود عدد من الأسماء العربية الحديثة المركبة فى بعض البلاد العربية .

(و) عدم وجود تشريع يقضى باختيار لقب معين أو اسم عائلة والاحتفاظ به دائماً .

(ز) كثرة المصادر المرجعية بالنسبة للأسماء العربية القديمة وتنوع المداخل الخاصة بهذه الأسماء فى المصادر . ومن ناحية أخرى نلاحظ ندرة المصادر المرجعية الخاصة بالأسماء العربية الحديثة .

وبالاضافة إلى كل ذلك لا توجد قواعد موحدة متفق عليها بشأن شكل المدخل للاسم العربى . وهذه النقطة تحتاج إلى بعض التفصيل . إذ تشير « قواعد الفهرسة الوصفية » التى أعدها الدكتور محمود الشنيطى ومحمد المهدى[٣٣] إلى ادخال الاسم العربى قبل ١٨٠٠ تحت الجزء الأشهر ، أما الأسماء العربية بعد ١٨٠٠ فتدخل تحت الاسم الذى عرف به المؤلف سواء أكان اسم

عائلة أو الاسم الكامل أو أى عنصر آخر من عناصر الاسم اشتهر به المؤلف بصورة قاطعة وذلك مع اعداد الاحالات اللازمة ، ويختار المقطع الأخير من الاسم سواء أكان هذا المقطع لقبا أو نسبة أو مجرد اسم فى غير الحالات المبينة فى القاعدة .

أما مؤتمر الاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد بالرياض فى ١٩٧٣ فقد أوصى فى المداخل بالنسبة للأسماء العربية التى يشتهر أحد أجزائها بأن يكون الجزء المشهور هو المدخل ، أما فى غيرها من الأسماء العربية فالجزء الأول هو المدخل[٣٤] .

وتنص قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية الصادرة عام ١٩٧٨ على ادخال الاسم المكون من عدد من العناصر تحت العنصر أو مجموعة العناصر التى يشتهر بها الشخص وذلك اعتمادا على المصادر المرجعية . وإذا لم يكن هناك الدليل الكافى على ذلك فإنه يعد المدخل تحت العنصر الأول[٣٥] .

ويقترح محمود أتيم[٣٦] ادخال الأسماء العربية قبل ١٩٠٠ تحت الجزء الذى يشتهر به المؤلف أو العلم من الاسم وذلك بالاعتماد على المصادر المرجعية ، كما يقترح إدخال الأسماء العربية منذ ١٩٠٠ تحت العنصر الأخير من الاسم سواء كان بسيطا أو مركبا وسواء كان ذلك العنصر اسم عائلة أو لقبا أو نسبة أو اسما إلا إذا اشتهر المؤلف أو العلم بصورة قاطعة بجزء آخر من اسمه حيث يدخل تحت ذلك الجزء .

ويقترح د . شعبان خليفة ادخال الأسماء العربية القديمة (حتى القرن التاسع عشر) بالجزء الأشهر من الاسم وادخال الأسماء الحديثة (التى عاش أصحابها بعد سنة ١٩٠٠) بالصيغة الطبيعية للاسم كما وردت على صفحة العنوان مع إعداد الاحالات اللازمة[٣٧] .

أما مؤتمر توحيد فهرسة الكتاب العربى الذى عقد فى تونس أواخر ١٩٨٤[٣٨] فقد أوصى بالالتزام عند تحديد الشكل المعيارى لكل نقطة إتاحة بالمبدأ الثابت وهو : الأكثر شهرة وتداولا مع عمل الاحالات للأشكال الأخرى ، كما أوصى باختيار العناصر المتميزة لغويا أو إجتماعيا أو حضاريا فى الأسماء العربية والاسلامية ، والأسماء التى تخلو من ذلك تدخل كما هى .

ولعله يتضح من الاستعراض السابق لأبرز القواعد الخاصة بشكل المدخل للاسم العربى عدم توفر القواعد الموحدة التى يتفق عليها الجميع ، وهناك إختلاف فيما يتعلق بمسألة الفصل أو عدم الفصل بين الأسماء القديمة والأسماء الحديثة . وهناك اختلاف أيضا فيما يتعلق بإدخال الاسم تحت عنصره الأخير أو تحت عنصره الأول فى حالة عدم توفر مقطع شهرة ملائم .

ويرى صاحب هذه الدراسة عدم الفصل بين الأسماء القديمة والأسماء الحديثة ، وإدخال الاسم تحت عنصره الأول فى حالة عدم توفر مقطع شهرة ملائم ، فالقاعدة العامة الأساسية هى الادخال تحت عنصر الشهرة أو العنصر الذى يُعرف به الشخص أياً كان هذا العنصر وأياً كان وضع هذا العنصر وترتيبه من الاسم الكامل .

وعلى أى حال ، فقد نتج من عدم توفر القواعد الموحدة اختلاف الممارسات فى الفهارس بين مكتبة وأخرى بل وحتى فى الفهرس الواحد للمكتبة الواحدة .

وفى دراسة ميدانية سابقة أجراها الباحث[٣٩] اتضح أن الاعتماد فى انشاء المداخل على صفحة العنوان دون اهتمام بالتحقيق أو دون استخدام ملفات الاستناد قد أدى إلى تعدد الأشكال للاسم الواحد والتشتت لأعماله فى الفهرس تبعا لذلك ، هذا بالاضافة إلى صعوبة الوصول إلى بعض الأسماء فى الفهرس من جانب المستفيد لعدم وجود قواعد ثابتة لمعالجة الأسماء العربية .

وهكذا تبدو الحاجة ضرورية لضبط الأسماء العربية للأشخاص ، قديمها وحديثها .

أما الأشخاص الجغرافية والرؤوس للهيئات فهى فى حاجة إلى الضبط أيضا وإن كانت مشاكلها أقل من مشاكل أشكال المداخل للأشخاص إلى حد ما . ومن الممكن تطبيق قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى هذا الصدد مع إجراء التعديلات اللازمة ومع اعتماد الصيغة العربية المشهورة أو المعروفة للاسم أو الرأس للأعمال الصادرة بتلك اللغة .

إن الضبط الاستنادى للأسماء العربية يتطلب :

- قواعد موحدة لشكل المدخل للاسم العربى .
- ملف استناد موحد للأسماء العربية .

وذلك لأن تحديد الشكل الذى يجب أن يعتمد كمدخل للاسم ، وتوحيد هذا الشكل فى الفهارس أمر ضرورى إذا ما أردنا تسهيل مهمة المستفيد فى الوصول إلى ما يرغبه .

4 محاولات للضبط الاستنادى للأسماء العربية :

لسنا هنا بصدد الحديث عن المحاولات الفردية التى قامت بها بعض المكتبات لانشاء ملفات استناد للأسماء العربية بسبب قلتها من ناحية ، وعدم توفر المعلومات عنها من ناحية أخرى . وإنما سوف نتحدث هنا عن ثلاثة أعمال عامة .

4/1 مداخل المؤلفين العرب لمحمود الشنيطى وعبد المنعم فهمى :[١٠]

تشتمل هذه القائمة على ٨٣٢ مؤلفا عربيا قديما امتدت حياتهم حتى آخر القرن الثامن عشر الميلادى ، ١٢١٥ هـ . وقد تحرى القائمان بالاعداد أن يكون المؤلفون ممن وصلت إلينا مؤلفاتهم ونشرت مطبوعة دون إقتصار على قطر معين . وقد اعتمدا فى الحصر والتحقيق على معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس ، والاعلام للزركلى ، ثم مراجعة تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة فى مواضع كثيرة .

وقد جعلا هدفهما الأول تحقيق الشهرة لتثبيت المدخل وأردفاها بعد فاصلة بالاسم الأول والنسب والكنية واللقب والنسبة ما أمكن ، وترك لكل مكتبة أن تختار من ذلك ما يوافق ظروفها وحاجتها بعد أن تثبت كلمة المدخل ، وأعطى بجوار مدخل المؤلف سنتا الميلاد والوفاه الهجريتين بقدر ما تيسر ذلك ، ثم ذُكر بعد ذلك عددا من المراجع يمكن أن يرجع إليها لسيرة المؤلف وأخباره وأعماله .

وفى نهاية القائمة كشافان ، الأول للأسماء الأولى والاحالات من أجزاء الاسم الأخرى إلى المدخل الوارد فى القائمة ، والثانى للمراجع مستوفاة البيانات ومرتبة حسب الاشارات التى وردت إليها فى القائمة .

وقد صدرت هذه القائمة فى أواخر سنة ١٩٦١ فى طبعة مبدئية من مائة نسخة طبعت على الأوفست كطبعة تجريبية خاصة . وربما كان ذلك هو السبب فى عدم انتشارها واستخدامها فى المكتبات . كما يلاحظ أن القائمة لم

تغط كل الأسماء فى الفترة المحددة لها . وقد ذكر القائمان بالاعداد فى مقدمة القائمة أنه « إذا لقيت التجربة قبولا استغرقنا المصادر المختلفة واستوفينا ما ينقص من المؤلفين والمراجع » .

4/2 مداخل المؤلفين والأعلام العرب لناصر السويدان ومحسن العرينى[٤١] :

تشتمل هذه القائمة على ما يقارب تسعة آلاف إسم من فئات مختلفة . وقد حرص القائمان بالاعداد على اختيار الشخصيات التى لها أهمية فى مجال التأليف والكتابة أولها أهمية تاريخية سواء كانوا من الحكام أو من رجال الدين أو العلم أو الأدب . وقد روعى أن تشمل القائمة أسماء الأشخاص الذين عاشوا حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجرى . أى أنها لا تشمل أسماء الأعلام الذين امتدت حياتهم بعد عام ١٣٧٠ هـ/ ١٩٣٠ م لأن الأسماء الحديثة أو المعاصرة فى نظر الجامعان لا تشكل صعوبة كبيرة أمام المفهرسين لتحديد مداخلها .

والغرض من هذه القائمة أن تستخدم كأداة عمل من قبل المفهرسين لتحديد الشكل أو الصيغة التى يدخل بها الاسم العربى القديم والهدف من حصر وتسجيل الأسماء بها هو توحيد مداخل المؤلفين فى فهارس المكتبات العربية .

وقد أعتمد فى اختيار المداخل بالقائمة على عدد من المصادر أهمها قائمة مداخل المؤلفين العرب السابق الإشارة إليها ثم معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس ، والأسماء غير المتوفرة فى كلا المصدرين السابقين تم إختيارها من كتاب الأعلام للزركلى ، بالاضافة إلى مصادر أخرى غير هذه المصادر الثلاثة الرئيسية .

وتبدأ المعلومات عن الشخص باسم الشهرة المتعارف عليه يلى ذلك فاصلة ثم يأتى بعد ذلك الاسم كاملا محققا ويتكون من الكنية إن وجدت واسم المترجم له ونسبه ونسبته وألقابه إن كانت له ألقاب معروفة . وقد ذيل الاسم بتاريخ الميلاد والوفاه بالتقويم الهجرى إن وجد .

وإذا كان للشخص أسماء أخرى إشتهر بها فى المصادر المختلفة فإنه يحال منها إلى المدخل المستخدم فى هذه القائمة . وتأتى بعد ذلك أشهر المصادر والمراجع التى وردت بها ترجمة للمؤلف . وخصص للمراجع قائمة مستقلة فى آخر الكتاب بها كل البيانات البيليوجرافية .

وقد زودت القائمة بالاحالات اللازمة فى أماكنها فى الترتيب الهجائى .

4/3 القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب[٢] .

أوصى المؤتمر الأول للاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى الرياض عام ١٩٧٣ بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد قائمة بمداخل أسماء المؤلفين العرب وذلك لتوحيدها . وقد قامت المنظمة بالتعاون مع جمعية المكتبات المدرسية بمصر ومكتبة الكونجرس (مكتب القاهرة) بإعداد نموذج من هذه المداخل ضم حوالى ١٠,٠٠٠ مدخل . وقد تم التعاون مع مركز بحوث الحسابات العلمية بجامعة القاهرة فى إعداد دراسة حول هذا الموضوع . وتم بناء على ذلك إجراء عدة تجارب لتطبيق المشروع فى إطار ٢٠٠٠ قطعة . ويلاحظ أن النموذج المعطى فى ذلك المشروع للشكل النهائى للفهرس الموحد لمداخل الأسماء غير مقروء بما فيه الكفاية .

ولعله يتضح من الاستعراض للأعمال الثلاثة السابقة أنها جميعا لا تفى بالغرض المطلوب ، فقائمة الشنيطى وزميله قائمة محدودة بالأسماء القديمة ، وعدد هذه الأسماء فيها قليل لا يفى باحتياجات فهارس المكتبات العربية ، وقائمة السويدان وزميله أكثر إتساعا سواء من حيث عدد الأسماء أو من حيث الفترة الزمنية التى تغطيها وهى مع هذا تهتم بالأسماء القديمة وليس الأسماء الحديثة أوالمعاصرة التى لا تتوفر لها المصادر المرجعية الكافية . هذا فضلا عن أن القائمتين اعتمدتا أساسا على جمع الأسماء من المصادر دون الاستناد إلى كتب موجودة فى مكتبة بعينها ظهرت على صفحات عناوينها أشكال معينة لأسماء الأشخاص . أما مشروع المنظمة فقد توقف ، فضلا عن أنه كان يعتمد بالدرجة الأولى على جهد مكتبة الكونجرس الخاص بتحقيق الأسماء العربية . ويتبقى أن الأعمال الثلاثة لم تعالج الأسماء الجغرافية أو رؤوس الهيئات .

5 مشروع ملف الاستناد الموحد للأسماء العربية :

تشير الإتجاهات الحديثة فى هذا الصدد إلى أن اعداد كل مكتبة على حدة لملف استناد للأسماء الخاصة بها أمر مكلف ويحتاج إلى صيانة مستمرة ، فضلا عن حتمية تواجد اختلاف فى الممارسات فى إنشاء الملفات بين مكتبة وأخرى .

وهكذا أصبح من المفيد إنشاء ملفات الاستناد الوطنية ، أى تلك التى تعد مرة واحدة لتستفيد منها كل المؤسسات ، إذ أن مثل هذه الملفات التى تكرّس لها كافة الامكانات المادية والبشرية والفنية يمكن أن تكون مفيدة للمؤسسات على أفضل المستويات وبأقل التكاليف .

ومن هنا نقترح إنشاء ملف إستناد موحد للأسماء العربية . ونقدم فيما يلى الخطوط العريضة لهذا المشروع .

5/1 الهدف والوظائف :

إن الهدف هو بناء وحفظ ملف إستناد موحد وشامل للأسماء العربية يعتمد على أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية لتحقيق الأغراض التالية :

١ – مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات العربية على إختيار أشكال مداخل الأسماء العربية فى فهارسها بطريقة موحدة ، وكذلك الاحالات من الأشكال الأخرى البديلة والمتصلة .

٢ – تقليل التكاليف الخاصة بإنشاء هذه الملفات فى المكتبات الفردية .

٣ – المساعدة فى إعداد أشكال المداخل فى الببليوجرافيات الوطنية بطريقة موحدة .

٤ – المساعدة فى تبادل التسجيلات الببليوجرافية بين المؤسسات المختلفة .

5/2 القواعد :

إستعرضنا فى النقطة السابقة القواعد المختلفة الخاصة بأشكال مداخل الأسماء العربية ، وقد تبين عدم توفر قواعد موحدة فى هذا الصدد . ولذا يقترح دراسة الأنظمة المختلفة والتوصل إلى القواعد الملائمة التى يمكن الاعتماد عليها فى إختيار أشكال المداخل ، وهى القواعد التى تأخذ فى اعتبارها طبيعة الأسماء العربية بأنواعها المختلفة . ونشير هنا إلى ضرورة أن تكون القواعد مفصلة وتعالج الحالات المختلفة بدلاً من القواعد العامة التى تترك الباب مفتوحا للكثير من التساؤلات ومن ثم الاختلافات فى الممارسات .

5/3 الرعاية والإشراف والادارة :

إن بناء وحفظ ملف إستناد موحد للأسماء العربية عمل ضخم ومكلف ومستمر ، ولهذا فإنه يستلزم أن تقوم به فى الأساس هيئة عربية تتوفر لديها

المجموعات الكبيرة من أوعية المعلومات وتتوفر لديها الإمكانات الفنية والبشرية والتجهيزات الحديثة الملائمة . ومن المفضل أن تكون هذه الهيئة هى إحدى المكتبات الوطنية ، أو أحد المراكز الببليوجرافية الوطنية ، أو تشكل لجنة من الخبراء والمختصين تعمل تحت مظلة مثل هذه الهيئة .

وإذا كانت هذه الهيئة هى المسئولة أساسا عن بناء وحفظ الملف ، فإنها يمكن أن تتلقى مدخلات من الهيئات الأخرى بما يتفق مع نظام الملف ، ويجب أن تتلقى الهيئة العون المادى والرعاية من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ومن الممكن أن يكون هذا العمل الرائد مشروعا من المشروعات الكبيرة للمنظمة تعهد به إلى إحدى الهيئات أو اللجان ، خاصة وأنه سيفيد المنظمة فى بنك المعلومات المزمع تشغيله .

5/4 حدود التغطية :

ينبغى أن يشتمل الملف على الرؤوس للأسماء التى تستخدم كمداخل مؤلفين (مداخل رئيسية أو إضافية) أو كمداخل موضوعية وهى تشمل :

- أسماء الأشخاص القديمه والحديثة والمعاصرة على اختلاف أنواعها .
- أسماء الهيئات العربية على إختلاف أنواعها
- الأسماء الجغرافية (التى تستخدم كمداخل)

وعلى الرغم من أن الملف يمكن أن يضم أيضا العناوين المقننة أو الموحدة إلا إنه يمكن إستبعادها من حدود التغطية هنا لطبيعتها الخاصة على أن تضم فيما بعد أو يخصص لها ملف مستقل .

ومن الممكن أن يتم العمل دفعة واحدة ومن الممكن أن يتم على مراحل .. وفى هذه الحالة يفضل البدء بأسماء الأشخاص فى المرحلة الأولى .

ويجب أن يراعى بطريقة ما أن الأصل فى إعداد التسجيلات الاستنادية هو وجود أوعية المعلومات التى تفهرس وتبرر هذا الإعداد .

5/5 جمع البيانات الاستنادية[٤٦] :

إذا كان العمل سيعتمد على إستخدام الحاسب الإلكترونى – وهذا أمر ضرورى – فإنه لابد من توفير ما يتعلق بالتجهيزات المادية والفكرية للحاسب والمواصفات الببليوجرافية التى تحكم المحتوى الفكرى للتسجيلات والاجراءات

لإضافة التسجيلات للملف . وهذه العناصر سوف تتيح خلق التسجيلات الاستنادية وتجميع هذه التسجيلات فى ملف واحد يوضع فى مكان أو موقع واحد . والاجراءات يجب أن تكفل التوافق مع المواصفات التى تخص البيانات الببليوجرافية وتمثيلها (الفورمات)

وليس هنا مجال التفصيل فى البيانات اللازمة وإنما من الضروى على أى حال توفير شكل الاسم المختار للاستخدام كرأس والاحالات التى تقود له من الأشكال الأخرى البديلة والمتصلة . ومن الممكن إضافة بيانات أخرى مثل المصادر التى تم الرجوع إليها فيما يتعلق بالشكل المختار أو الاحالات .

5/6 حفظ وصيانة ملف الاستناد :

الملفات الاستنادية ديناميكية ، فهى تنمو فى العدد وتتغير فى المحتوى حسب تقدم العمل الاستنادى . وهكذا فإنه من الضرورى توفير التسهيلات الفنية والإجراءات الببليوجرافية اللازمة لخلق وتصحيح وتحديث التسجيلات وإنشاء العلاقات التى توجد بين هذه التسجيلات . ومن الضرورى أيضا توفر الوسائل التى تتيح حماية البيانات فى الملف ، وذلك لمنع المصادر غير المصرح لها من الإضافة أو التعديل فى التسجيلات .

5/7 إتاحة الإستخدام للبيانات الإستنادية :

من الممكن إتاحة ملف الإستناد على الخط المباشر on- Line المتصل بالحاسب الإلكترونى عبر منفذ من المنافذ Terminal للمؤسسات الراغبة فى ذلك عند توفر التسهيلات اللازمة .

ومن الممكن أيضا إتاحة الملف فى أشكال أخرى مثل الشكل المطبوع أو الشكل الميكروفورمى (المصغر) أو الشكل المقروء آليا مثل الشريط الممغنط ، ومن ثم فمن الضرورى توفر المواصفات الفنية والببليوجرافية والإجراءات اللازمة لإعداد هذه المنتجات .

خلاصة

إن الحاجة إلى الضبط الإستنادى أساسية وضرورية لأن إنجاز الفهرس لوظائفه على الوجه الأكمل (خاصة وظيفة التجميع) يتوقف على مدى فاعلية نظام الضبط باعتبار أن ملف الإستناد يضبط الدقة والثبات فى إستخدام أشكال المداخل أو نقاط الإتاحة كما أنه يوفر الاحالات من الأشكال البديلة والمتصلة .

إن الإتجاه الآن يدور حول أن التسجيلة الإستنادية المنشأة بواسطة إحدى المؤسسات يمكن أن يُشارك فيها وتستخدم من قبل مؤسسات أخرى كثيرة . وهذا يشجع على إعداد ملفات الإستناد المعتمدة على الإستخدام الآلى على المستوى الوطنى بل وعلى المستوى الدولى .

والأسماء العربية متنوعة وكثيرة ويواجه المفهرس عند تعامله معها العديد من المشكلات ، ومع هذا لا توجد القواعد الموحدة الخاصة بشكل المدخل للاسم العربى . كذلك لا توجد الملفات التى تتيح الضبط الاستنادى بصورة فعالة ، فعلى الرغم من وجود ثلاثة أعمال تتعلق بمداخل المؤلفين العرب إلا أنها لا تفى بالغرض المطلوب .

ولهذا يقترح إعداد ملف إستناد موحد للأسماء العربية يعتمد على أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية لخدمة المكتبات ومراكز المعلومات العربية .

ومن الضرورى لكى ينجح هذا الملف فى أداء مهامه الإعتماد على قواعد موحدة وتبنى هيئة عربية له تتلقى العون والرعاية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . كذلك من الضرورى توفر التسهيلات الفنية وغيرها اللازمة لجمع البيانات الإستنادية وحفظها وصيانتها وإتاحتها للمستفيدين فى مختلف الأشكال .

المراجع

(١) Auld, Larry. Authority Control: an eighty-year review.— Library Resources & Technical Services, (Oct/Dec 1982). — P 319-330

(٢) Schmierer, Helen F. The relationship of authority Control to the Library catalog.— Illinois Libraries, vol 62 (Sept 1980).— P 599-603

(٣) Avram, H. Authority control and its place.— J. of Academic Librarianship, vol 9 (Jan 1984).— P 331- 335

(٤) Runkle, Martin. Authority in on-Line catalogs.- Illinois Libraries, vol 62 (Sept 1980).— P 603- 606

(٥) Taylor, Arlene G. Authority Files in online catalogs.—Cataloging & Classification Quarterly, vol 4, No 3 (Spring 1984).— p1-17

(٦) Malinconico, S.M. Bibliographic data base organization and authority File control.—Wilson Library Bulletin, vol 54 (Sept 1979).—P 36-45

(٧) Buchinski, Edwin. Initial considerations for a nationwide date base.— Washington, D.C: Library of Congress, 1978.

(٨) Miller, R.B. Name authority Control for Card Catalogs in the general Libraries.— Austin: Univ. of Texas at Austin, General Libraries, 1981.

(٩) What's in a name?, ControL of catalogue records through automated authority Files/edited by N. Furuya.— Toronto, 1978.

(١٠) Authority Control: the Key to tomorrow's catalog/edited by Mary Ghikas.— Phoenix, Ariz :Oryx Pr., 1982.

(١١) البنهاوى ، محمد أمين . فهرس تحقيق الأسماء العربية .ـ٥ ورقات .

مقدم إلى المؤتمر الأول للإعداد البيليوجرافى للكتاب العربى . الرياض ، ١٩٧٣ .

(١٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ادارة التوثيق والمعلومات . تقرير عن الخطوات التى تمت فى إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب باستخدام الحاسب الألكترونى .ـ١٤ ورقة .

مقدم إلى المؤتمر الثانى للإعداد البيليوجرافى للكتاب العربى .ـ بغداد ، ١٩٧٧ .

(١٣) الصوينع ، على السليمان . الاستناد فى نظم المعلومات . مكتبة الادارة ، مج ٩ ، ع١ (نوفمبر ١٩٨١) .ـ ص ٧ — ٢٥

(١٤) Taylor, Arlene G. Authority Files in online catalog.- Cataloging & Classification Q. (Spring 1984). — p 1-2

(١٥) An integrated Consistent authority file Service for nationwide use. —LC Information Bulletin, (11 July 1980).— P 248

(١٦) Runkle, Martin. Authority in on-Line Catalogs.—Illinois Libraries, (Sept 1980).— p 603—604.

(١٧) Schimierer, Helen. The relationship of authority Control to the Library catalog.— Illinois Libraries (Sept 1980). — P-602

(١٨) Thomson Mollie. Authority files.— LASIE, vol9 , No 4 (Jan-Feb 1979).—p6—7.
(١٩) Salton, Gerard. Suggestions for Library network design.— J.of Library Automation, (March 1979).— P 39-52
(٢٠) Kilgour, Frederick. Desgin of online catalogs.— in: the nature and future of the catalog.— Phoenix, Ariz, :Oryx Pr, 1979.—P 37-38.
(٢١) Henderson, Kathryn. great expectations: the authority control connection—Illinois Libraries, vol 65 (May 1983). — p334.
(٢٢) Ellas, Cathy & Fair, C James. Name authoritiy Control in a communication system. Special Libraries. (July 1983). — P 290
(٢٣) Wynar, Bohdan. Introduction to cataloging and classification. — 6th ed. — Littleton, Colo. :Libraries Unlimited, 1980.— P 613.
(٢٤) Schmierer, Helen F. The relationship of authority control to the Library catalog.— IllinoisLib, (Sept 1980).— p 601—602.
(٢٥) Foster, Donald L. Managing the catalog department.— 2nd ed.— Metuchen, N.J. :Scarecrow Press 1982.— P 18—19
(٢٦) Auld, Larry. Authority control.— Lib Resources & Technical Services (Oct/ Dec 1982). P 325
(٢٧) Delsey, Tom. IFLA Working Group on an International Authority System.- Int. Cataloguing, (Jan— Mar. 1980)
(٢٨) Henderson, Kathryn. great expectations. — Illinois Libraries, (May 1983). P 335
(٢٩) Gorman, Michael. Authority Control in the Prospective Catalog. in: Mary Ghikas, ed. Authority Control. 1982. (As Cited in Larry Auld. Authority Control. — Lib Res. & Tech Services, (Oct/ Dec 1982).— P 326

(٣٠) تم الاعتماد فى هذه النقطة على المصدر التالى :

الشنيطى ، محمود . أعلام المؤلفين العرب . بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الإقليمية عن البليوغرافيا والتوثيق وتبادل المطبوعات فى البلاد العربية ، ١٩٦٢ .— ص ٢ — ٩ ، ١٢ — ١٤

(٣١) الخطيب ، فوزى خليل . مداخل أسماء الأشخاص فى فهارس المكتبات العربية .— مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٢ ، ع ٤ (أكتوبر ١٩٨٢) .— ص ٧١ .

(٣٢) خليفة شعبان عبد العزيز . المداخل ومشكلاتها فى فهرسة الكتاب العربى . —مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٥ ، ع ٢ (ابريل ١٩٨٥) ..— ص ١٤ .

(٣٣) الشنيطى ، محمود . قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية/ اعداد محمود الشنيطى ، محمد المهدى .— ط ٢ . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٦٩ .

(٣٤) عبد الهادى ، محمد فتحى . المدخل إلى علم الفهرسة .— ط ٢ . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . — ص ٢٧٦ .

(٣٥) المصدر السابق . ص ٢٧٣ — ٢٧٤ .

(٣٦) قواعد الفهرسة الأنجلو — أمريكية ، الطبعة الثانية ١٩٧٨/ تعريب محمود أحمد أتيم .— عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٣ .— ص ١٦ .

(٣٧) خليفة ، شعبان عبد العزيز . المداخل ومشكلاتها فى فهرسة الكتاب العربى .— مجلة المكتبات والمعلومات العربية، (أبريل ١٩٨٥).— ص ١٥ — ١٦ .

(٣٨) مؤتمر توحيد فهرسة الكتاب العربى مغربا ومشرقا (١٩٨٤ : تونس) . توصيات المؤتمر . ص ١ ، ٢ .

(٣٩) عبد الهادى ، محمد فتحى . الفهارس والببليوجرافيات بمكتبات الجامعات الثلاث بالقاهرة (رسالة ماجستير) .– القاهرة ، ١٩٧١ .– ص ٢١٥ .

(٤٠) الشنيطى ، محمود . مداخل المؤلفين العرب ، القائمة الأولى إلى عام ١٢١٥ هـ/ ١٨٠٠ م/ اعداد محمود الشنيطى وعبد المنعم السيد فهمى .– النسخة المبدئية .– القاهرة : الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات ، ١٩٦١ .– ٢٧٦ ص

(٤١) السويدان ، ناصر محمد . مداخل المؤلفين والأعلام العرب/ إعداد ناصر محمد السويدان ، محسن السيد العرينى .– الرياض : عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ، ١٩٨٠ .– ٦٤٢ ص

(٤٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . إدارة التوثيق والمعلومات . تقرير عن الخطوات التى تمت فى إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب بإستخدام الحاسب الالكترونى .– ١٤ ورقة قدم إلى المؤتمر الثانى للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى ، بغداد ، ١٩٧٧ .

(٤٣) An integrated consistent authority file service for nationwide use.— LC Information Bulletin (11 July 1980).— P246—247.

صدر حديثاً :

دكتور محمد محمد أمان ، خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ١٩٨٦ ، ١٣٣ صفحة .

الهدف من هذا الكتاب هو تقديم أخصائى المعلومات وأمين المكتبة العربية إلى نوع جديد من خدمات المكتبات ، وبالرغم من ممارسة بعض المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية لهذه الخدمات . إلا أنها حالات قليلة ومنعزلة – والخدمات غير منظمة ولا ترتكز على قاعدة علمية أو إدارية صحيحة ، ونأمل أن يفيد هذا الكتاب المكتبيين والموثقين العرف فى كافة أنواع المكتبات فى تفهمهم لهذه الخدمات الإيجابية التى يجب أن تؤديها المكتبات ومراكز التوثيق العربية للباحثين العرب وكافة من يستخدم خدمات هذه المكتبات ومراكز المعلومات .

وتكتمل حلقة خدمات المعلومات ، بخدمات الإحاطة الجارية والبث الإنتقائى للمعلومات ولقد ثبتت أهمية هذه الخدمات فى مكتبات الدول المتقدمة كأوربا وأمريكا واليابان ، ذلك أن الباحث (القارىء) أصبح عاجزاً عن التحكم فى هذا الفيضان الفكرى والعلمى لذلك لابد – إلى جانب خدمات المعلومات – من توفر خدمات الإحاطة الجارية الإنتقالية توفيراً لوقت الباحث وللأموال التى قد تضيع هباء من جراء سوء استخدام وقت الباحث أو توفير مصادر معلومات لا حاجة ولا لزوم إليها ، فضلاً عما توفره الإحاطة من الإلمام بالتطورات الحديثة فى مجالات تخصصهم وعملهم بصفة دائمة ومستمرة .

هذا الكتاب يعالج هذا الموضوع بالتحليل وبالدراسة عبر عشرة فصول مركزة تركيزاً علمياً . إنه إضافة إلى هذا المجال الهام ..

المكتبات الجامعية في عالم متغير

الدكتور حشمت قاسم

– استاذ علم المعلومات المساعد – جامعة القاهرة
– معار حاليا مديرا لدار الكتب الوطنية – أبو ظبى

١ – منذ عقدين كاملين وبينما كنا نخطو أولى خطواتنا فى دراسة التوثيق كان فى مقدمة القضايا التى تحظى باهتمامنا علاقة التوثيق بالمكتبات ، حيث كنا نتصور التوثيق مجالا يسلك سبيله بمنأى عما درسناه فى مجال المكتبات ، إلا أنه سرعان ما تبين لنا أننا لن نغادر الديار وأننا وإن اختلفت اللغة لن نعانى الغربة مع الوافد الجديد ، فالعلاقة بين التوثيق والمكتبات علاقة عضوية وكل ما بينهما مجرد اختلاف فى الدرجة وليس اختلافا فى النوع . فكلاهما يسعى لنفس الهدف ويتوسل بنفس النوع من الأدوات ، ولكنهما يختلفان فى مدى تنوع ما يحظى بالاهتمام من أوعية المعلومات ، ومدى التعمق فى التحليل الموضوعى لهذه الأوعية ، ومدى التحديد فى أوساط المستفيدين من الخدمات ، ومدى الايجابية والديناميكية فى التعامل مع المستفيدين ، فضلا عما تقتضيه طبيعة النشاط من تنوع فى خبرات العاملين ومؤهلاتهم[1] . وكان من الممكن وقتئذ ملاحظة تفاوت الدرجات هذا فى تنظيم وممارسات وأدوات وخدمات ما حولنا من مؤسسات الذاكرة الخارجية .

ومع مرور الوقت ونتيجة للتطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والحرص على الافادة من هذه التطورات وتوافر مقومات هذه الافادة فى متناول الكثيرين ، بدأت الفروق تتلاشى والحدود تتداخل ، ولم تعد خدمات التكشيف والاستخلاص حكرا على مراكز التوثيق كما أصبحت الاحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات ، وغيرهما من الخدمات الديناميكية من الأنشطة المألوفة فى المكتبات الجامعية ، فى نفس الوقت الذى تحولت فيه المكتبات العامة إلى مراكز معلومات جماهيرية تلبى حاجة الفرد إلى ما يلزمه من معلومات فى مناحى حياته الخاصة والعامة باستخدام أحدث أشكال تكنولوجيا المعلومات . وقد تبين على سبيل المثال من دراسة حديثة لتنظيم خدمات المعلومات التربوية أن مسئولية تقديم هذه الخدمات تتقاسمها كل أجهزة المعلومات على اختلاف تسمياتها والمكتبات المختصة والمكتبات الجامعية فضلا عن مراكز البحوث والمعاهد العلمية[٢] . ولتهيئة الأوساط للافادة من ثروة المعلومات ، ولكى تؤتى هذه الخدمات ثمارها المرجوة على خير وجه ، واكب هذا المد التكنولوجى اهتمام ملحوظ بالعوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة فى الافادة من خدمات المعلومات ، وكان من ثمار هذا الاهتمام ارساء بعض الأسس الكفيلة بتوجيه خدمات المعلومات وترشيدها .

حدثت هذه التطورات فى العالم المحيط بنا وكل أفاد منها حسبما توافر فى مجتمعه من عناصر ومقومات البنية الأساسية للمعلومات ، ومقدار ما اتيح لهذه العناصر من موارد وإمكانات . ولا تقتصر هذه الموارد والامكانات على الجوانب المادية بالطبع وإنما تشمل أيضا الجوانب البشرية الخاصة بمن يضطلعون بمهام ادارة الخدمات وتنظيمها ومن يفيدون من هذه الخدمات على السواء . أما فى عالمنا العربى فإن أصداء هذه التطورات وإن سمعت فى بعض أقطاره فإنها لازالت تضيع أدراج الرياح فى معظم أرجائه . وعلى عكس ما قد يظن البعض فإن هذا التخلف لا يرجع إلى قصور فى الموارد المادية وإنما تحمل وزره بعض الأنماط والممارسات الادارية السائدة واختلال أسس تحديد الأولويات الوطنية . وتبعات هذا التخلف ليست بخافية الآن على كل ذى بصر .

٢ – وراء إثارة هذه الخواطر واستدعاء هذه الصور كتاب نشره الإفلا IFLA هذا العام (١٩٨٥) بعنوان « المكتبات الجامعية فى الدول النامية[٣] » وكان

أول ما تبادر إلى الذهن بمجرد الاطلاع على هذا الكتاب مقارنة محتوياته بمحتويات كتاب أصدرته اليونسكو منذ أقل من العقدين بقليل وكان لنا شرف المشاركة فى ترجمته إلى العربية منذ مطلع العقد الماضى[٤] . وجاءت نتيجة المقارنة ممثلة لحصيلة ما حدث من تطورات فى مجال المكتبات وتنظيم المعلومات خلال العقدين الماضيين ، فبينما كان كتاب اليونسكو موجزا ارشاديا مبسطا للقائمين على المكتبات الجامعية فى الدول النامية ، يغطى كتاب الإفلا قطاعا رأسيا فى مجال تنظيم المعلومات يركز على وظيفة المكتبة الجامعية ، وبناء المجموعات ، وبعض جوانب تكنولوجيا المعلومات ، ومتطلبات تأهيل العاملين بالمكتبات الجامعية بما يتناسب والدور الذى يمكن أن تضطلع به فى ظل التطورات الجارية واحتمالات المستقبل ، مع الحرص قدر الامكان على التعبير عن وجهة نظر الدول النامية .

يشتمل كتاب الإفلا على حصيلة أعمال مؤتمر محدود نظمه كل من الاتحاد الدولى لجمعيات ومعاهد المكتبات (إفلا IFLA) واليونسكو فى ميونخ فى المدة من السادس عشر حتى التاسع عشر من أغسطس ١٩٨٣ . ويأتى هذا الانعقاد ضمن سلسلة المؤتمرات الدورية التى تعقد فى الأسبوع الذى يسبق دور الانعقاد السنوى للإفلا ، وبلغ مجموع المشاركين فى المؤتمر سبعة وعشرين عضوا ، اثنان وعشرون منهم يمثلون تسعة عشر دولة نامية ، منها اثنتا عشرة دولة أفريقية هى نيجيريا (ثلاثة أعضاء) وكينيا (عضوان) والمغرب وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا ومالاوى وسيراليون وغانا وبوتسوانا وزمبابوى (عضو واحد لكل) ، وثلاثة دول آسيوية هى تايلاند وماليزيا والفلبين ، ويمثل كلا منها عضو واحد ، وأربع دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى وهى البرازيل والمكسيك وبربادوس وغينيا الجديدة ويمثل كلا منها عضو واحد . أما الأعضاء الخمسة الباقون فيمثل ثلاثة منهم ألمانيا الغربية الدولة المضيفة ، واثنان المملكة المتحدة . والمملكة المغربية هى الدولة العربية الوحيدة الممثلة فى هذا المؤتمر . وقد تولى أنطونى لفداى A. Loveday سكرتير المؤتمر الدائم للمكتبات الوطنية والمكتبات الجامعية رئاسة اللجنة المنظمة للمؤتمر .

٣ – وتضم أعمال هذا المؤتمر أربعة عشر بحثا موزعة على ثلاثة قطاعات موضوعية فضلا عن الجلسة الافتتاحية . والقطاعات الموضوعية هى التزويد

وبناء المجموعات (ستة أبحاث) وتكنولوجيا المعلومات (خمسة أبحاث) والتأهيل المهنى (بحث واحد) وكان نصيب الجلسة الافتتاحية بحثين يتناول أولهما دور المكتبة الجامعية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهو عبارة عن مقدمة عامة لتنظيم المكتبات فى هذه الدولة مع محاولة ابراز دور المكتبات الجامعية فى الشبكة الوطنية لاقتسام الموارد . وكان الهدف الأساسى لهذا البحث تهيئة المشاركين فى المؤتمر لجولة استطلاعية فى المكتبات الجامعية فى ألمانيا الاتحادية ، ويبدأ بعرض عام لشبكات المكتبات القائمة مشيرا إلى الظروف التاريخية والدستورية التى حالت دون وجود مكتبة وطنية موحدة . وينتقل بعد ذلك لاستعراض دور المكتبات الجامعية ، ولسنا بحاجة لأن نؤكد أن هذا الدور دائما ما يتشكل فى ظل المعطيات والظروف السائدة فى المجتمع . وهذه حقيقة تغيب عن بال الكثيرين ممن يتصدون لتقديم المشورة فى مجتمعات لم يألفوها أو يعجزون عن تقديم ظروفها لأى سبب من الأسباب . أما القسم الثالث والأخير فى هذا البحث فيتناول مظاهر الإفادة من الحاسبات الأكترونية فى المكتبات الجامعية فى ألمانيا الاتحادية .

وفى مقابل هذا العرض لظروف المكتبات الجامعية فى ألمانيا الاتحادية يتناول البحث الثانى مشكلات المكتبات الجامعية فى النظام الوطنى للمعلومات فى الدول النامية . ونيجيريا – موطن المؤلف – هى المصدر الرئيسى للأمثلة فى هذا البحث الذى يبدأ بتحديد المقصود بالدول النامية والعوامل المؤثرة فى تنظيم المكتبات الجامعية فى هذه الفئة من الدول ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بعض قضايا تنظيم المعلومات على المستوى الوطنى بدءا بالاستراتيجية الوطنية للمعلومات وما تتمخض عنه من نظام وطنى للمعلومات ، ومقومات هذا النظام الوطنى وعناصره ووظائفه ، والمشكلات التى تواجهها الدول النامية فى سعيها لتوفير البنية الأساسية للنظم الوطنية للمعلومات .

٤ – يضم القطاع الموضوعى الأول من أعمال المؤتمر والخاص بالتزويد وبناء المجموعات كما أشرنا ستة أبحاث ، يدور أولها حول وضع سياسة فعالة للتزويد . ويناقش المؤلف (من كينيا) بعد المقدمة المنهجية قضايا سياسة التزويد بالمكتبة الجامعية فى الدول النامية بدءا بأهمية وجود مثل هذه السياسة مرورا بالعوامل المؤثرة فى وضعها والاعتبارات التى ينبغى مراعاتها فى صياغتها ، وعناصر هذه

السياسة ، ومعايير الاختيار وتوزيع المخصصات المالية ، والموارد البديلة للشراء ، والاستبعاد . ومن الممكن اعتبار هذا البحث تمهيدا لما يليه من بحوث هذا القطاع ذلك لأن سياسة التزويد هى الإطار العام الذى يحكم جميع الأنشطة والممارسات فى التزويد وبناء المجموعات .

ويقدم البحث الثانى فى هذا القطاع « محددات الانفاق ، توزيع المخصصات المالية على شراء المقتنيات والخدمات لتلبية احتياجات الوسط الجامعى من المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا » الخبرة المكتسبة فى احدى جامعات جزر الهند الغربية ، حيث يستعرض المراحل التى مر بها وضع معادلة لتوزيع ميزانية مكتبة الجامعة ، والأسس التى بنيت عليها هذه المعادلة . وعلى الرغم من أن هذه المعادلة قد نشأت وطبقت فى وسط جامعى يهتم أساسا بالفنون والانسانيات وبعض قطاعات العلوم الاجتماعية فإن الباحث يرى أنه ليس هناك ما يحول دون تطبيقها فى أى مكتبة جامعية بصرف النظر عن اهتماماتها الموضوعية النسبية . ويشير الباحث فى نهاية دراسة الحالة هذه إلى أنه من الممكن تخطى أوجه القصور فى مقتنيات المكتبة الجامعية بالبحث عن الانتاج الفكرى فى مراصد البيانات الدولية باستخدام تكنولوجيا الاتصال عن بعد ، ويرى أن هذا النمط من الخدمات يبدو فعالا من وجهة نظر التكلفة ، ومن الممكن إذا ما قدر له الانتشار أن يؤدى إلى ادخال تغييرات جوهرية فى سياسات التزويد الخاصة بالمكتبات الجامعية فى دول العالم الثالث . ويمكن اعتبار هذه النتيجة أحد الفروض العلمية فى دراسة تهدف للتحقق من أثر توفير خدمات الاسترجاع على الخط المباشر على أنماط الطلب على الوثائق وبالتالى على استراتيجيات التزويد المناسبة .

ويسجل البحث الثالث فى القطاع الأول لأعمال المؤتمر « مشكلات اقتناء الموارد الأجنبية والمحلية » الخبرات المكتسبة فى ممارسة اجراءات التزويد فى احدى جامعات نيجيريا . ويقسم الباحث المشكلات الخاصة بتزويد المكتبات الجامعية فى العالم الثالث إلى فئتين ؛ مشكلات محلية تنشأ داخل المكتبة وتتمثل فى قصور القوى البشرية ، وعدم كفاية الموارد وأدوات العمل ، والمعوقات الاجرائية ، أما الفئة الثانية وهى المشكلات الخارجية فتتمثل فى موقف الجامعة من المكتبة وخاصة فيما يتعلق بالمخصصات والاجراءات المالية والمحاسبية ،

وضعف صناعة النشر فى الدول النامية ، وعدم اكتمال البنية الأساسية للاتصالات ووسائل الانتقال وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية ، وموقف الموردين الأجانب وخاصة من لا يتعاطف منهم مع الظروف المالية للدول النامية . وينتهى البحث ببعض المقترحات التى يرى الباحث أنه من الممكن للأخذ بها أن يسهم فى حل بعض مشكلات التزويد .

وتأتى الخبرة البرازيلية فى اقتناء الدوريات الأجنبية فى البحث الرابع فى هذا القطاع « اقتناء الدوريات الأجنبية فى الدول النامية ، المكتبات البرازيلية كمثال . » ويستعرض الباحث الاجراءات والتشريعات والمشكلات التى تواجهها المكتبات البرازيلية فى الحصول على الدوريات الأجنبية سواء أكان الاشتراك فى هذه الدوريات يتم من خلال أحد الموردين عن طريق الممارسة أو بالاتصال المباشر بالناشرين . ويسجل الباحث مزايا وعيوب كل من الطريقتين ، وينتهى إلى أن الموقف الاقتصادى الصعب للدول النامية وراء كل ما تعانيه المكتبات من مشكلات فى الحصول على المواد الأجنبية .

ويتناول البحث الخامس « بناء المجموعات وخدمات المعلومات الخاصة بالمواد المتخصصة فى الموضوعات المناسبة للإفادة منها فى العالم الثالث » .

١ – الزراعة « أسس بناء المجموعات فى المكتبات الزراعية ، ولا أدرى ما سر هذا التعقيد فى صياغة العنوان ، علما بأن المحتوى لا يتعدى مجرد سرد عام موجز لخصائص ما يعرف الآن بدول العالم الثالث ، وأسس تجميع الانتاج الفكرى بمكتبات الجامعات . ويتناول الباحث هذه الأسس مصنفة وفقا لتقسيم ثلاثى لأوعية المعلومات إلى دوريات وكتب وفئة تجمع نوعيات الأوعية التى يصعب الحصول عليها من السوق التجارية ، وتشمل التقارير وأعمال المؤتمرات والترجمات والأطروحات وغير ذلك مما يطلق عليه الآن تعبير الانتاج الفكرى الرمادى Grey Literature . وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لبناء المجموعات فقد تطرق الباحث للجانب الثانى من البحث والخاص بخدمات المعلومات فيما لا يتجاوز الصفحة الواحدة مشيرا لأهمية توفير الخدمات الايجابية وما تتطلبه هذه الخدمات من كفاءات بشرية .

والبحث السادس والأخير فى هذا القطاع وإن اتفق مع البحث السابق فى الهدف كما يتضح من التطابق فى العنوانين حيث لم يختلفا إلا فى الكلمتين

الأخيرتين لتحل « الطب » في الثانى محل « الزراعة » في الأول ، فإنه يختلف عنه شكلا ومضمونا ؛ فالانتاج الفكرى الطبى وبناء مجموعات المكتبات الطبية موضوعه الأساسى إلا أنه يقسم معالجته لهذا الموضوع على أساس جغرافي ، حيث يستعرض تاريخ المكتبات الطبية في عدد من الدول الأسيوية وهي أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند . ويلى هذا العرض التاريخي تحديد فئات المستفيدين من المكتبات الطبية ، ومكونات ومواصفات مجموعات المكتبات الطبية المناسبة لتلبية احتياجات هؤلاء المستفيدين ، والخدمات التى ينتظرونها . ثم يتناول الباحث بعد ذلك أهم شبكات المكتبات وخدمات المعلومات الطبية التى تخدم أهداف التنسيق والتعاون بين الدول الآسيوية ، وفى مقدمة هذه الشبكات شبكة هلس HELLIS وهذه التسمية اختصار لـ Health Literature, Library and Information Services وتشمل هذه الشبكة احدى عشرة دولة فى جنوب شرقي آسيا أعضاء فى منظمة الصحة العالمية W H O وهى بنجلادش وبوتان وبورما وكوريا الجنوبية والهند وأندونيسيا والمالديف ونيبال وسرى لانكا وتايلاند . ويقدم هذا البحث فى جملته صورة متكاملة لتنظيم المكتبات الطبية على المستويين الوطنى والإقليمى فى بعض دول جنوب شرق آسيا . وكان من الممكن للباحث لو ترك وشأنه أن يختار لبحثه عنوانا أفضل يدل على محتواه ببساطة ووضوح .

٥ – نأتى إلى القطاع الموضوعى الثانى فى أعمال المؤتمر والخاص بتكنولوجيا المعلومات ، والذى يشتمل كما أشرنا على خمسة بحوث أولها عبارة عن تقرير عام عن تكنولوجيا المعلومات الحديثة المتاحة فى الدول الصناعية والتى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات رئيسية وهى تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وتطوراتها وتكنولوجيا المصغرات الفلمية وتكنولوجيا الاتصالات بعيدة المدى . أما البحث الثانى فى هذا القطاع فيتعرض لواحد من أهم القرارات الخاصة بالإفادة من التكنولوجيا الحديثة فى المكتبات ، وهو القرار الخاص بتوقيت التحول إلى النظم الألكترونية ، حيث يستعرض الباحث المشكلات التنظيمية والتغيرات الناتجة عن التحول إلى النظم الألكترونية . ويبدأ الباحث بتأكيد مدى صعوبة هذا القرار فى الدول النامية وأسباب هذه الصعوبة ، ثم يتناول بعد ذلك العوامل التى تحكم الإفادة من التكنولوجيا الحديثة والبدائل

والسبل المتاحة لتحقيق هذه الإفادة . ويشتمل القسم الأخير من هذا البحث على المشكلات التنظيمية المترتبة على تطبيق النظم الألكترونية من واقع الخبرة المكتسبة فى المكتبات الجامعية الماليزية .

والبحث الثالث فى قطاع تكنولوجيا المعلومات محاولة لبيان أثر تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة على البحث العلمى ، وهو حديث عام يؤكد ضرورة الإفادة من التطورات التكنولوجية فى تقديم خدمات المعلومات .

والبحث الرابع دراسة حالة لاستخدام النظم الألكترونية فى مكتبة احدى الجامعات المكسيكية . ويبدأ هذا البحث بوصف عام للوسط الجامعى الذى استخدمت فيه النظم يتناول حجمه ومكوناته مع التركيز على المكتبة ، ثم ينتقل بعد ذلك لوصف النظم بدءا بالنظام الوراقى (البيليوجرافى) الخاص بالمكتبة والمعروف باسم LIBRUNAM والمستخدم فى عمليات التزويد والإعداد الفنى لمقتنيات المكتبة . أما النظام الثانى فهو نظام لاسترجاع التشريعات المكسيكية على الخط المباشر ، والنظام الثالث خاص بمعهد الدراسات الأنثروبولوجية ، والنظام الرابع والأخير خاص بمركز المعلومات العلمية والانسانية .

أما البحث الخامس والأخير فى هذا القطاع فيتناول استخدام النظم الألكترونية فى عمليات البحث عن الانتاج الفكرى فى العلوم والتكنولوجيا . وهو محاولة لوصف الوضع الراهن للإفادة من النظم الألكترونية فى بحث الانتاج الفكرى فى الدول المتقدمة .. ويلى مقدمة هذا البحث نظرة عامة على المجال تستعرض نمو عدد مراصد البيانات وبنوك المعلومات وما نتج عن هذا النمو المتزايد من تكرار فى التغطية وتعدد فى لغات التعامل ومشكلات فى اختيار المستفيد للمراصد المناسبة والمتعهدين والنظم المضيفة . ثم ينتقل بعد ذلك للعلاقة بين المتعهدين والمستفيدين ، وعلاقة استرجاع الاشارات الوراقية بالطب على الوثائق الأصلية ، وتكلفة الإفادة من هذه الخدمات . ويركز الباحث كما هو واضح فى هذه النظرة على نظم الاسترجاع على الخط المباشر . يلى هذا العرض العام للموقف استعراض للإفادة من الاسترجاع على الخط المباشر فى عدد من الدول النامية وهى البرازيل والهند والكويت ونيجيريا . ثم

يلقى الباحث نظرة على مستقبل هذا النمط من الخدمات فى الدول النامية يختتمها بثلاثة مقترحات وهى :

- صياغة الاستراتيجيات الوطنية للمعلومات .
- إقامة نظم المعلومات الوطنية .
- سرعة تطوير البنية الأساسية للمعلومات .

ويحاول بعد ذلك معالجة هذه المقترحات بشيء من التفصيل . ولسنا بحاجة للقول بأن مثل هذه الأمور قد قتلت بحثا واستقرت أسسها وإجراءاتها فى بطون الموجزات الارشادية والكتب الدراسية .

٦ – ويهتم القطاع الموضوعى الثالث كما أشرنا بتأهيل العاملين ، وقد حظى ببحث واحد يتناول احتياجات التأهيل المستقبلية للعاملين فى المكتبات الجامعية بالطبع . ويلى مقدمة هذا البحث عرض لطبيعة المكتبة الجامعية ووظائفها فى الدول النامية والخدمات التى تواجهها هذه الفئة من المكتبات نتيجة للتطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات . ويأتى هذا العرض تمهيدا لطرح متطلبات تأهيل العاملين القادرين على مواجهة التحديات وإدارة المكتبات الجامعية بما يكفل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات ، والنهوض بتبعاتها كمؤسسات لها دورها فى تيسير سبل الإفادة الفعالة من ثروة المعلومات . ويقسم الباحث متطلبات التأهيل هنا إلى ثلاثة قطاعات متكاملة ، وهى التأهيل الأكاديمى والتأهيل المهنى والتعليم المستمر ، حيث يبين مبررات كل قطاع وأهدافه ومحتواه .

٧ – وقد جاء كل بحث من أبحاث هذا المؤتمر متبوعا بملخص لما دار حوله من مناقشات . وفضلا عن الملاحظات الختامية لرئيس المؤتمر اختتمت الأعمال المنشورة بعدد من التوصيات نوجزها فيما يلى :

١ – يدرك المؤتمر الحاجة لأن تذكر اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية الحكومات الوطنية بمسئوليتها عن إنشاء الأجهزة التى تضطلع بمهمة تحديد أهدافها فيما يتعلق بالمعلومات .

٢ – وهو على وعى بالدور المتوقع للمكتبات الجامعية فى الاستراتيجيات الوطنية للمكتبات والمعلومات ، وما يمكن أن تسهم به مجموعاتها بوجه

خاص بالنسبة للموارد المكتبية للدولة ، يرى المؤتمر أن على الحكومات الوطنية أن تضمن تقديم المزيد من المخصصات المالية الإضافية لتمكن مؤسساتها من الإسهام الفعال فى تحقيق الأهداف الوطنية .

٣ – هناك حاجة ماسة لوضع أساس للمعايير الموحدة للمكتبات الجامعية والتى تطبق على أساس وطنى وإقليمى فى الدول النامية ، ويحث المؤتمر كلا من الإفلا واليونسكو وغيرهما من المنظمات للنهوض بتبعات هذه المهمة .

٤ – حث المكتبات الجامعية فى الدول النامية لوضع سياساتها الخاصة بالتزويد بحيث يصبح اسهامها فى الاستراتيجيات الوطنية للمعلومات أكثر فعالية .

٥ – اعترافا بالدور الهام للانتاج الفكرى الرمادى (غير التجارى) فى خدمة أهداف التنمية فى الدول النامية ، يهيب المؤتمر بالحكومات الوطنية اتباع سياسة مرنة فى معالجة هذه الفئة وتداولها ، بما يكفل سهولة الحصول عليها ورصدها وراقيا .

٦ – اعترافا بالأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بتداول المعلومات يود المؤتمر أن يلفت الانتباه إلى ما يكتنف نظم الاتصالات من قصور ، ويطلب من المنظمات الدولية التوصية لدى الحكومات الوطنية فيما يتعلق بهذا المجال .

٧ – يود المشاركون فى المؤتمر تأكيد مساندتهم لسياسة اليونسكو فى سعيها لتحقيق تخفيضات فى تكاليف الاتصالات بعيدة المدى .

٨ – وهو على وعى بالقيود القائمة فى الدول النامية والتى تعوق التدفق الحر للمعلومات يلتمس المؤتمر مساندة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية لحث الحكومات على التخفيف من قيود استيراد كل ما يتصل بالمعلومات من أوعية وتجهيزات .

٩ – يود المؤتمر أن ينبه لما يكتنف صناعة النشر ومقوماتها الأساسية فى الدول النامية من قصور ، ويهيب باليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية أن تولى هذا المجال قدرا من اهتمامها .

١٠ – لكى تفيد الدول النامية من التطورات التكنولوجية فى مجال تداول المعلومات فإنه يتحتم عليها العمل على تنمية الوعى بمثل هذه التطورات ، وبامكانها تحقيق ذلك باتباع جميع السبل والوسائل المتاحة .

١١ – فى الوقت الذى يقر فيه المؤتمر أهمية مراصد البيانات العالمية يأسف لضعف تغطية هذه المراصد للانتاج الفكرى الصادر فى الدول النامية والمواد المتصلة بهذه الدول .

١٢ – لمعاهد المكتبات فى الدول النامية دورها الحيوى فى تنمية الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا مناسبا ، ومن ثم ينبغى أن تستجيب البرامج الدراسية لهذه المعاهد لاحتياجات المكتبات فى سياق التطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات .

١٣ – لتشجيع الافادة الفعالة من مراصد البيانات الألكترونية فى المكتبات الجامعية فى الدول النامية ، ولتوثيق علاقات هذه الدول بالدول المتقدمة ، يرى المؤتمر تشجيع علاقات التبادل والتعاون بين الجامعات وبعضها البعض .

١٤ – اعترافا بما للتعاون الإقليمى والتنسيق فى المجالات المهنية من أهمية كبرى يحث المؤتمر المنظمات الدولية على تقديم الدعم المادى لهذه الأنشطة من خلال المؤتمرات الإقليمية وغيرها من اللقاءات .

١٥ – انتهى المؤتمر إلى أنه لضمان فعالية تطوير خدمات المعلومات فى المكتبات الجامعية فإنه ينبغى أن يشارك المكتبى أو من ينوب عنه فى اللجان الجامعية المعنية بالتخطيط وتنظيم نشاط البحث .

١٦ – يطلب المؤتمر من قسم المكتبات الجامعية وغيرها من مكتبات البحث بالاتحاد الدولى لجميعات ومعاهد المكتبات متابعة تنفيذ هذه التوصيات .

٨ – وهكذا يصل عرضنا لهذا العمل إلى نهايته ، يبقى السؤال الملح منذ صادفت هذا الكتاب : هل أسهم هذا المؤتمر فى خدمة قضايا المكتبات الجامعية فى الدول النامية ؟ لقد أتاح هذا المؤتمر فرصة إلتقاء عدد محدود جدا من

المهتمين بالمكتبات الجامعية فى الدول النامية . وشأنه شأن غيره من المؤتمرات تختلف أهداف المنظمين والداعين إليه عن أهداف المشاركين فيه ، كما تختلف أهداف المشاركين عن أهداف المتطلعين إلى النتائج والمطلعين على أعمال المؤتمر فى شكلها المطبوع . وليس أدل على هذا الاختلاف من تجاهل القضايا الأساسية بالنسبة للمكتبات الجامعية فى الدول النامية وهى القضايا التنظيمية والإدارية التى تستمد جذورها من الظروف والاتجاهات الاجتماعية السائدة وتنعكس آثارها على الممارسات فى جميع المجالات الأخرى . ومما يؤكد الاختلاف أيضا افتقار معالجة القضايا التى حظيت بالاهتمام للتوازن . وقد يرى البعض أن هذه الملاحظة يمكن أن تسجل على الغالبية العظمى من المؤتمرات حيث تأتى الاستجابات دون المستوى المتوقع حين الدعوة للمشاركة الايجابية فى معظم الأحيان . وهذا رأى يتمتع بقدر لا بأس به من الصحة ويؤكد ضرورة اعتبار التوازن فى معالجة القضايا الفرعية لموضوع المؤتمر أحد المعايير الأساسية فى التقييم .

وهناك من يرون أن بحوث المؤتمرات كثيرا ما تنتهى بمهمتها وتحقق أهدافها بمجرد ضمان مقومات السفر لأصحابها[٥] . ومعظم بحوث هذا المؤتمر تدخل ضمن هذه الفئة ولا يبقى أمامنا سوى التوصيات التى يحرص جميع المشاركين على اصطحابها معهم فى عودتهم . ولقد ترددت طويلا فى تسجيل توصيات هذا المؤتمر ولم أوردها هنا إلا لأجل استكمال الصورة ولتكون دليلا على مستوى المؤتمر وما تمخض عنه من نتائج . فهل وجد القارىء جديدا فى هذه التوصيات ؟ وحتى لا أجهده فى البحث عن إجابة أبادر بالقول بأنه لا جديد على الاطلاق سواء فى الشكل أو المضمون ؛ فقد ألفنا أسلوب هذه التوصيات وقضاياها منذ تفتح وعينا على المجال وبدأنا نطلع على ما يصدر فيه من انتاج فكرى ، وخاصة ذلك الانتاج الفكرى الصادر عن المنظمات الدولية التى اتخذت من المكتبات وتنظيم مرافق المعلومات مجالا لنشاطها .

كان هذا المؤتمر فرصة اجتماعية طيبة التقى فيها عدد من نخبة المهتمين بالمكتبات الجامعية فى الدول النامية استعرضوا فيها مشكلاتهم المشتركة وتبادلوا فيها الهموم والخبرات ، وهذه هى حسنات المؤتمر . ولكن هل يكفى ذلك لمواجهة المشكلات الحقيقية للمكتبات الجامعية فى الدول النامية ؟ ان

مشكلات المكتبات الجامعية فى الدول النامية لا تحتاج الآن إلى المناقشات والمناظرات قدر حاجتها إلى اجراءات تنفيذية للتصدى لها على أرض الواقع . مشكلات المكتبات الجامعية فى الدول النامية تتلخص فى عجز الموارد المالية والقيود المفروضة على التحويلات النقدية ومشكلات الاستيراد والشحن فضلا عن التعقيدات الادارية المحلية ، وهذه كلها يمكن حلها بترشيد الأولويات الوطنية ومراجعة بعض القوانين واللوائح التنفيذية بالاضافة إلى تنمية الموارد البشرية من المؤهلين فى مجال المكتبات وتنظيم المعلومات . وينبغى ألا ننسى أن كثيرا من المؤتمرات التى تعقدها المنظمات الدولية على غرار هذا المؤتمر إنما تعقد بهدف الادعاء بأن هذه المنظمات لا تدخر وسعا فى خدمة أهداف الدول النامية ، وحقيقة الأمر أن هذه المنظمات واقعة تحت السيطرة المباشرة للدول المتقدمة ولا تبتسم للدول النامية إلا بقدر ما يرضى الدول المتقدمة ويحقق أغراضها . ولا مبالغة إذا قلنا أن بعض ما يصدر عن المنظمات الدولية فى مجال المكتبات وتنظيم المعلومات « كلمة حق يراد بها باطل » . فعلى الدول النامية ألا تستنيم لمثل هذه المحاولات المخدرة وان تلزم نفسها بقليل الكلام ومزيد الجهد ، وما حك جلدك مثل ظفرك ، اللهم انى قد بلغت اللهم فاشهد .

الحواشـــــي

(١) يرجع الفضل فى ذلك إلى أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد بدر .

(٢) حشمت قاسم (١٩٨٤) مراكز المعلومات التربوية . عالم الكتب ، مج٥ ، ع٢ ، ص ص ٣٣٦ - ٣٥٠ .

(٣) University libraries in developing countries; structure and function in regard to information transfer for science and technology. Proceedings of the IFLA/Unesco pre-session seminar for librarians from developing countries, Munchen, August 16-19, 1983. Edt. by A.J.Loveday and Gunter Gattermann. Munchen, Saur, 1985. 183 p. (IFLA publications; 33)

(٤) موريس جلفاند (١٩٧١) المكتبات الجامعية فى الدول النامية ، ترجمة حشمت قاسم ومحمد فتحى عبد الهادى . القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية .

(٥) جاك ميدوز (١٩٧٩) آفاق الاتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشمت قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة .

صدر حديثاً :

دكتور محمد شوقى ابراهيم ؛ المدخل إلى تخطيط المدن ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ١٩٨٦ ، ٢٦٧ صفحة .

عبر موضوع حافل بالأهمية ، ينطلق هذا الكتاب الجديد فى المكتبة العربية ، والقديم فى حياتنا من خلال موضوعه « تخطيط المدن » الذى يمس جميع أوجه الحياة المدنيّة فى مظهرها الحضارى .

وقد وضع المؤلف منهاجاً لكتابه يهدف إلى محاولة إيضاح العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بتطور تخطيط المدن فى الماضى والحاضر مع محاولة دمج عناصر تخطيط الماضى فى الاتجاهات الحديثة بشىء من الحكمة والاتزان .

وعبر هذا المنهاج فإن المؤلف يقسم كتابه إلى ثلاثة أجزاء فالجزء الأول يعنى بالناحية النظرية لتخطيط المدن . وفى الجزء الثانى ينتقل إلى الجانب العلمى التطبيقى للتخطيط طارحاً موضوعاً غاية فى الأهمية وهو « استراتيجية التجديد فى بناء المدن » أما الجزء الثالث فيتعرض من خلال موضوع « التحكم فى النمو » إلى مدى الاستجابة الرسمية لتطبيق الوسائل المختلفة فى التخطيط للتغلب على المشاكل واختيار الحلول المناسبة ، مؤكداً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى الحياة المدنية ..

دراسة

لإحدى وثائق الولاية على النفس عند المسيحيين الأرثوذكس

وثيقة تعيين وصية على ابنتيها القصّر

دكتور محمود عباس حمودة

هذه دراسة وثائقية لاحدى وثائق الولاية على النفس عند المسيحيين الأرثوذكس (تعيين وصية على ابنتيها) على النسخة الميكروفيليمية (٣٥م) المصورة عن الأصل المودع ببطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة برقم ٦٣٤ أزبكية فى مشروع حصر الوثائق القانونية والقضائية بمصر بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة (المجلس الأعلى للثقافة حاليا) مؤرخة فى ١٦ صفر ١٠٤٨ هـ وقد حاولت الاطلاع على الأصل المودع بالبطريركية ولم أتمكن لرفض الادارة لظروف النقل والجرد .

وهذه الوثيقة مماثلة فى الحجم والاخراج لسائر وثائق العصر العثمانى وخاصة الهوامش والسطور ، وقد وضعت تأشيرة القاضى وختمه فى الركن الأيسر العلوى أيضا وأسفلها ختمه .

ومن الملاحظ أن الكاتب ترك فراغا كبيرا بالجزء العلوى من الورقه لوضع تأشيرة القاضى ، كما أن المسافات بين السطور فى النصف العلوى من الوثيقة واسعة وبدأت تضيق فى الجزء السفلى وشغل الكاتب الورقة بأكملها مما أدى إلى وضع التوقيعات على الهامش الأيمن موزعة من أول الوثيقة الى آخرها .

وقد كتب بخط مختلط بين الرقعة والديوانى ، وهى وثيقة متكاملة الأركان الدبلوماتية والفقهية ومسايرة لأحكام الشريعة الاسلامية .

موضوع الوثيقة
الولاية على النفس
(تعين وصية على ابنتيها القاصرتين)

الولاية هى قيام شخص رشيد عاقل بشئون القاصر أو من فى حكمه سواء ماكان منها متعلقا بنفسه أو عياله[1] .

والولى على النفس ملزم بتربية الطفل وحضانته وحفظه وتولى عقد الزواج لمن كان قاصرا اذا لزم وذلك حتى يبلغ رشده .

ويشترط فى الوصى أن يكون بالغا عاقلا رشيدا حرا متحد الدين مع المولى عليه عدلا أمينا غير فاسق[2] .

ويشترط فى الولى أن يكون مسيحيا أرثوذكسيا غير محجور عليه ولا محكوم عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة[3] .

وهذه الأوصاف يجب تحققها بعد الوفاة لأن ذلك هو وقت تنفيذ الايصاء فان لم تتوفر اخرجه القاضى من الوصاية .

ويجب على الولى أن يقوم للقاصر بالآتى :

أولا : بما يعود عليه بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم .

ثانيا : بالمحافظة على ماله من الضياع أو التلف .

والولاية على نفس القاصر شرعا هى للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته فاذا لم يول الأب فالولاية بعده للجد الصحيح ثم للأم مادامت لم تتزوج[4] ثم للجد لأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ، ثم من الاخوه لأب ثم من الاخوه لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال ثم من أبناء الأعمام ثم من ابناء الأخوال ثم من ابناء العمات

---

(١) توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين ص ٩٨٤ – ٩٩٥
جميل الشرقاوى : الاحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٥٤ .
توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٠٩٥ .

(٢) توفيق حسن فرج : نفس المرجع السابق ص ٩٨٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٩٨٤ – ٩٩٥
بدران ابو العينين بدران : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين ص ١٨١ .

(٤) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٦

ثم من ابناء الحالات فاذا لم يوجد من يولى من الأشخاص المتقدم ذكرهم يعين المجلس وليا من باقى الأقارب أو من غيرهم وهى فى الواقع مهمة خطيرة تتعلق بالعناية بالأولاد حتى البلوغ ويلزم الولى أن يجتهد فى تعليم القاصر قواعد الدين المسيحى (الأرثوذكسى) ويهذبه بالآداب ويزينه بحسن الأخلاق والمعارف الضرورية[٥] .

وتنتهى الولاية على النفس ببلوغ القاصر ولايقصد بالبلوغ هنا بلوغ سن الرشد واكتمال الأهلية بالنسبة للتصرفات المالية .

وتنتهى ايضا اذا بلغ الشخص عاقلا اما اذا بلغ مجنون ومعتوها فانها تستمر . واذا بلغ الشخص عاقلا ثم طرأ عليه عارض من العوارض السابقة عادت عليه الولاية[٦] .

وعلى الوصى أن يراقب منفعة القاصر ويعمل على تحقيقها ، مراقبا الله فى عمله ويحاسب ضميره فى كل شأن من شئون القاصر حتى ينال رضوان الله تعالى ويفوز بالثواب العظيم[٧] .

وتلغى الولاية بناء على طلب كل ذى شأن فى الأحوال الآتية :

أولا : اذا أساء الولى معاملة القاصر اساءة تعرض صحته للخطر أو أهمل تعليمه وتربيته .

ثانيا : اذا كان مبذرا متلفا على القاصر غير أمين على حفظه .

ثالثا : اذا حجر على الولى أو حكم عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة أو اعتنق دينا غير المسيحى أو مذهبا غير الأرثوذكسى .

رابعا : اذا أصبح غير قادر على القيام بعمل لشيخوخة أو مرض أو عاهة[٨] .

---

(٥) توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٠٩٥

(٦) عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٣١٦ ، ٣١٧
توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية ص ٩٨٨ ، ٩٩٥

(٧) عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٨) توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين ص ٩٨٤ – ٩٩٥ .

والوثيقة التى بين أيدينا متكاملة الأركان من الناحيتين الدبلوماتية والفقهية مماثلة للوثائق الشرعية الاسلامية وتشمل الأجزاء والفقرات الآتية :

١ – الافتتاحية :

افتتحت بعبارة « سبب تحرير حروفه »

٢ – ذكر القاضى :

ذكر القاضى مسبوقا ببعض الألقاب وعبارات التعظيم والتفخيم مثل :

— « مميز الحلال من الحرم »[٩].

— « حسنة الليالى والأيام » .

— « موئيد شريعة سيدنا ونبينا محمد خير الانام »[١٠].

واختتم هذا النص بالاشارة الى توقيع القاضى أعلى الوثيقة ثم الدعاء له بعبارة :

— « الذى سيوقع خطه الكريم اعلاه ادام الله تعالى مجده وعلاه »[١١].

٣ – موضوع التصرف :

تعيين وصية على ابنتيها بزيارة ونعيمه القاصرة لرعاية شئونهما وتربيتهما وقد ورد الفعل الدال على التصرف بالفعل الماضى (نصب) فى الفقرة الآتية :

— « نصب ... وصية متحدثة على بنتها »

مع تحديد مهمة الوصية على النحو التالى :

— « لتنظر الوصية المذكورة فى مصالح القاصرتين المذكورتين اعلاه وتتصرف لهما وعليهما بالبيع والشرا والاخذ والعطا والقبض والصرف بساير وجوه التصرفات الشرعية .. »[١٢].

---

(٩) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ١ .

(١٠) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٣ .

(١١) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٤ .

(١٢) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٥ .

« الى حين بلوغ ..... »[١٣]
« أى اذا بلغ الشخص عاقلا »[١٤]

٤ – المتصرف :

المتصرف هنا الوصية وكل من القاصرتين . وقد ورد اسم الوصية بعد الفعل الدال على التصرف (نصب) على النحو التالى :

« نصب الذمية مريم ابنة يوحنا ميخائيل النصرانى اليعقوبى وصية ومتحدثة على بنتيها برياره ونعيمه القاصرتان » .
مع التعريف بهما وانهما ابنتى المتوفى عطيه بن منصور مع التعريف به وبمهنته .

٥ – اثبات صحة التصرف

حوت الوثيقة عبارة دالة على صحة تعيين الوصية من قبل المحكمة وهى :
« نصبا شرعيا مقبولا »[١٥].

٦ – المتصرف فيه :

والمتصرف فيه فى هذه الوثيقة الحصة المخلفة عن عطيه منصور المتوفى والمستحقة لابنتيه برياره ونعيمه وشقيقته قمر مع ذكر حدود الحصة .

٧ – تاريخ التصرف :

اختتمت الوثيقة بالتاريخ الهجرى بعد عبارة (وقع التحرير) وذلك بالفقرة الآتية :

« وقع التحرير جرى ذلك وحرر فى سادس عشر صفر الخير من شهور سنة ثمان وأربعين والف »[١٦].

---

(١٣) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٩ = ١٣ .
(١٤) عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٣١٦ ، ٣١٧ .
توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية ص ٩٨٨ ، ٩٩٥ .
(١٥) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ١٣ .
(١٦) وثيقة رقم ٦٣٤ بطريركية سطر ٢٠ .

٨ – الحاشيه :

دونت حاشية على الهامش الأيمن من اسفل الى اعلى تشير الى صدور تصرف بوقف الحصه من برياره عطيه من محكمة جامع الصالح بتاريخ سنه ١١١٥ هـ أى بعد ٦٧ سنة من قرار تعيين والدتها وصية عليها .

٩ – علامات الصحة والاثبات :

من أهم علامات الصحة والاثبات فى هذه الوثيقة التاريخ وتأشيرة القاضى الداله على الصحه والتنفيذ الوارده فى الركن الأيسر العلوى فى الوثيقة وختم القاضى الذى وضع أسفل التأشيرة .

هذا بالاضافة الى التوقيعات التى وضعت على الهامش الأيمن لعدم وجود فراغ أسفل الوثيقة بعد التاريخ .

التحقيقـات العلميـة

١ – حسنة الليالى والايام(١٧)

من ألقاب أكابر أرباب الأقلام من الوزراء والقضاة

ومن فى معناهم والمراد أن الأيام احسنت بالامتنان به

(القلقشندى جـ٦ ص٤٦)

٢ – لتنظر الوصية فى مصالح القاصرين(١٨)

أى أن تقوم للقاصر بما يعود عليه بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم والمحافظة على ماله من الضياع او التلف .

---

(١٧) وثيقة رقم ٦٣٤ سطر ٣ .

(١٨) وثيقة رقم ٦٣٤ سطر ٩ ، ١٠ .

توفيق حسن فرج : احكام الاحوال الشخصية ٩٨٩

بدران ابو العينين : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين ص١٨١

فهرسة الوثيقة

الوثيقة : بطريركية الاقباط الأثوذكس بالقاهرة
مصورة بالمجلس الاعلى للثقافة على الميكروفيلم ٣٥م
رقم الوثيقة : ٦٣٤
تاريخ الوثيقة : ١٦ صفر ١٠٤٨ هـ
موضوع التصرف : تنصيب وصية على ابنتيها القاصرتين
المتصرف : الوصية : مريم حنا ميخائيل
القاصرتين : بريارة ونعيمة عطية

مصورة من المجلس الاعلى للثقافة لعدم موافقة بطريركية الاقباط الارثوذكس على التصريح بالاطلاع على الاصل .

صدر هذا التنصيب من الفقير محمد بن محمد
المولى بمصر المحمية خلافه
عفى عنهما

١ – سبب تحرير حروفه .
٢ – هو ان سيدنا ومولانا فخر قضاة الاسلام عين السادة الموالى الكرام .
٣ – تاج رؤس الايمة الفخام مميز الحلال من الحرام حسنة الليالى والايام موييد شريعة .
٤ – سيدنا ونبينا محمد خير الانام مولانا قايم مقام الناظر فى الاحكام الشرعية بالديار المصرية .
٥ – الذى سيوقع خطه الكريم اعلاه ادام الله تعالى مجده وعلاه ولطف بنا وبه فى قضاه امين
٦ – نصب الذمية مريم ابنة يوحنا ابن ميخائيل النصرانى اليعقوبى وصية ومتحدثه على .
٧ – بنتيها بريارة ونعيمه القاصرتان يتيمتى زوجها الذمى عطية ابن منصور ابن فضل الله .
٨ – النصرانى اليعقوبى المتسبب فى بيع البوارق الهالك الى حيث شاء الله تعالى عن زوجته مريم .
٩ – وبنتيه بريارة ونعيمه القاصرتين واخته شقيقته الذمية قمر من غير شريك لتنظر الوصية .

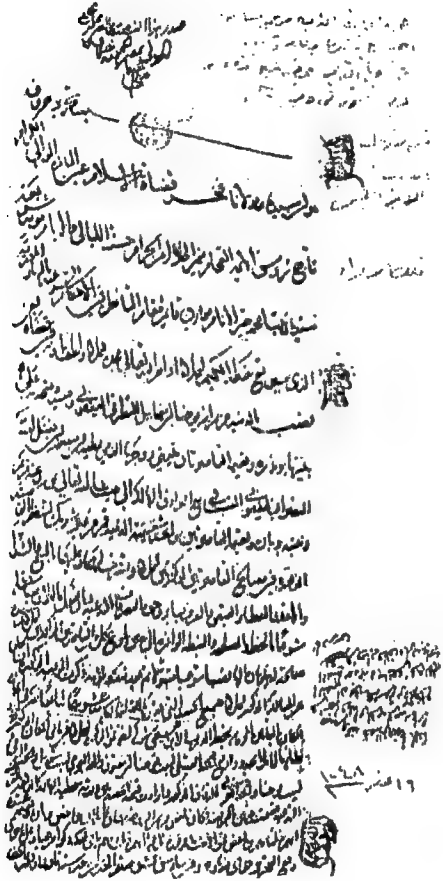

١٠ – المذكوره فى مصالح المذكورتين اعلاه وتتصرفه لهما وعليهما بالبيع والشرا .

١١ – والاخذ والعطا والقبض والصرف بساير وجوه التصرفات الشرعية .

١٢ – شرعا بالحظ والمصلحة والغبطة الوافرة إلى حين بلوغ كل من القاصرتين المذكورتين اعلاه رشيده .

١٣ – صالحة لدينها ومالها نصبا شرعيا مقبولا ثم بعد ذلك ولزومه ذكرت الوصية المذكورة ان كان .

١٤ – عن الهالك المذكور اعلاه جميع الحصة التى قدرها الثلثان ستة عشر سهما شايعا ذلك فى المكان .

١٥ – الكاين بالقاهرة المحروسه بخط الدرب الابراهيمى تركة النصرانى المذكور اعلاه فى باقى المكان المذكور بحدود .

١٦ – كاملة بالا ملا بحدود اربع الحد القبلى لبيت يوحنا ابن معتوق والحد البحرى لبيت (شويل) والحد الشرق .

١٧ – لبيت يوحنا والحد الغربى للزقاق المذكور وارادت قسمة الحصة بين ورقة عطية الهالك المذكور بالفريضه .

١٨ – الشرعية فقسمت بينهن بالفريضه فكان ماخص مريم الزوجة سهمان كاملان وماخص برياره ونعيمه عشرة .

١٩ – اسهم وثلث سهم وماخص الاخت قمر ثلاثة اسهم وثلث سهم باقى ذلك ذكرا مرعيا وعلما ماجرى .

٢٠ – وقع التحرير جرى ذلك وحرر فى سادس عشر صفر الخير من شهور سنة ثمان توقيعات الشهود والكاتب على الهامش الايمن .

حاشية على الهامش الايمن

دونت تأشيرة على الهامش الأيمن من أسفل الى أعلى :

١ – صدر وقف الحصة التى قدرها ثلاثة .

٢ – عشر سهما وثلث من الحرمة الزمية بزيارة .
٣ – النصراف بموجب حجه مسطرة من محكمة جامع .
٤ – الصالح مؤرخه فى سابع عشر محرم .
٥ – سنه خمس عشر ومايه والف .
٦ – [ ]

المصـــادر

أولا : الوثائـــق :

وثيقة تعيين وصية على ابنتيها القاصرتين رقم ٦٣٤ أزبكية بطريركية الاقباط الأرثوذكس بالقاهرة .

(مصورة على الميكروفيلم بالمجلس الأعلى للفنون والآداب)

ثانيا : المراجع العربيـــة :

١ – بدران ابو العينين بدران

العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين فى الشريعة الاسلامية واليهودية والمسيحية والقانون . بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٢ – توفيق حسن فرج

احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين (ط٣) الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٩ .

٣ – جميل الشرقاوى

الاحوال الشخصية لغير المسلمين ، الاحوال الشخصية للأجانب القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٤ – عبد الله المراغى

الزواج والطلاق فى جميع الأديان ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٦ .

صدر حديثاً :

دكتورة فاطمة المصرى ، أبحاث ومقالات فى الدراسات الاجتماعية والنفسية ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ١٩٨٦ ، ٢١٠ صفحة .

تتجه هذه الدراسة نحو منحى الدراسة النفسية التحليلية الأنثروبولوجية ، وهى تركز على التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، وبعض مشكلات الإنسان من حيث هو كائن أخلاق اجتماعى . كما تخصص هذه الدراسة ، فصلاً عن مقدمة ابن خلدون لتكشف عن الظواهر الاجتماعية فى تلك المقدمة .

ويتناول التغير الاجتماعى وبعض مشكلات السكان فى المملكة العربية السعودية .. وتتطرق إلى موضوعات أخرى بالغة الأهمية فى البناء الاجتماعى للأسرة ، كالنشاط والإبداع عند المسنين ، والمشكلات النفسية للأطفال والطفولة كمرحلة للتكوين النفسى والاجتماعى للفرد ، والأمومة المتطرفة والنضج الإنفعالى ، ثم تنطلق إلى موضوعات أشمل ، كشخصية الأمة الإسلامية ، واللغة كأداة للترابط الاجتماعى ، ثم تتجه إلى دور الجامعة فى التنمية الاجتماعية والتثقيف ، وكليات التربية على وجه الخصوص ..

الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب

[٤] الأساس الأنطولوجى للتصنيف

د . أحمد عبد الحليم عطية
كلية الآداب – جامعة القاهرة

تمهيد :-

قد يعجب القارىء للحديث عن الأساس الأنطولوجى للتصنيف ، ذلك ان ربط تصنيف العلوم بالمعرفة والقوى الإدراكية ووظائف الإنسان العقلية مسألة لا خلاف عليها ، وهى ما سبق أن تحدثنا عنه فى الحلقة الثانية من دراستنا هذه . وكذلك الربط بين العلوم والقيم باعطاء أعلى علم فى سلم التصنيف أشرف قيمة ، وبالتمييز بين العلوم (المحمودة) والعلوم التى لا تحمل قيمة (المذمومة) ، أو بإعلاء قدر العالم حسب العلم العارف به . وهذا ما تناولناه تحت اسم « الأساس الاكسيولوجى للتصنيف » أما الحديث عن الأنطولوجيا كأساس للتصنيف فمسألة تحتاج إلى التوضيح فالمعروف أن « الأون » On تعنى الوجود باليونانية ، ومن هنا أطلق على المبحث الذى يتناول دراسة الوجود اسم الأنطولوجيا .

فما العلاقة بين الأنطولوجيا وتصنيف العلوم ؟ وما المقصود بالأساس الأنطولوجى للتصنيف ؟ هل فقط لأن تقسيمات الفلسفة تعود إلى

الأنطولوجيا والابستمولوجيا والاكسيولوجيا ، نفعل نحن نفس الشيء باعتبار أن تصنيفات العلوم ترتد إلى أسس فلسفية فتكون تقسيمات الفلسفة هى أسس التصنيف ؟ ان الاجابة نعم ولا . ليس هناك بالطبع علاقة تعسفية بين مباحث الفلسفة وأسس تصنيف العلوم . إلا أنه باعتبار مباحث الفلسفة ما هى إلا زوايا ونظرات للكون والإنسان بالمعنى الواسع فهى تتفق مع نظرة المصنف الذى ينظر للعلوم من جهة اهتمامها بهذه الموضوعات .

وإذا كنا نجد تياراً معرفياً أبستمولوجيا أهم دعاته المشائين المسلمين وهم من الفلاسفة أساساً ، بينما التيار الثانى (الاكسيولوجى) يضم كثيراً من الأدباء والوراقين مع بعض الفلاسفة ، فإن أصحاب التصنيف الأنطولوجى – كما سنعرض لهم هنا – فئة تختلف عن أولئك وهؤلاء ، وهى فئة أقرب إلى الصوفية وأصحاب العلوم السرية ، الباطنية وأصحاب الرؤى مثل : جابر بن حيان الصوفى[1] ومحمد بن تومرت مهدى الموحدين[2] وابن مسرة الجبلى[3] الذى قدم الأساس الأنطولوجى لكنه لم يقدم لنا تصنيف تطبيقى لهذا الأساس . ويمكن القول بشكل عام أن أصحاب هذا التصور يقدمون تصنيفاً أنطولوجيا تصنف العلوم فيه بشكل موازى لتصورهم للكون . ويتضح ذلك إذا ما عرفنا أن هناك اتجاهات فى الفلسفة الاسلامية فسرت الكون والوجود بما عرف فى تاريخ الفلسفة بنظرية الفيض والصدور وهى النظرية التى تربط كل الموجودات بأصل واحد صدرت عنه يقابلها تصور للعلوم يجعلها جميعاً تصدر عن علم أساس هو الأصل . وان هذا الأصل ليس معرفياً فقط بل وجودياً أيضاً وهذا ما سيتضح فى عرضنا التالى لتصنيف كل من جابر بن حيان وابن تومرت الذى نقدم اليوم تعريفاً بتضيفه اعتماداً على بعض المخطوطات المجهولة والتى كشفنا عنها النقاب وهى تقدم صورة جديدة للإمام محمد بن تومرت .

تصنيفا جابر بن حيان

من أهم التصنيفات القائمة على الأساس الأنطولوجى تصنيف الفيلسوف والعالم الكيمائى العربى الكبير جابر بن حيان . وهو من الشخصيات البارزة فى الفكر الإسلامى . تضاربت الأقوال واختلفت حول اسمه ومسقط رأسه ومولده ، بل ان وجوده كان – عند البعض – موضع إنكار . وكما اختلف الناس فى حقيقته التاريخية واختلفوا فى مولده مكاناً وزماناً . واختلفوا

فى اسمه ، كذلك اختلفوا فى أمره ، وإلى أى فئة أو مذهب ينتمى « فقالت الشيعة انه من كبارهم .. وزعم قوم من الفلاسفة انه كان منهم وله فى المنطق والفلسفة مصنفات وزعم أهل صناعة الذهب والفضة ان الرياسة انتهت إليه فى عصره »[4] وحقيقة الأمر أنه كان الثلاثة معاً كما يقول د . زكى نجيب محمود ، فهو من الشيعة سياسة وهو من الفلاسفة جدلاً وهو من الكيميوين علماً وهو فوق هذا وهذا وذاك صوفى حتى لقد لصقت صفة الصوفية باسمه[5] . « وإن كانت صفة العلم هى أول ما يميز جابر بن حيان « سمى » « جابراً » لأنه هو الذى جبر العلم – أى أعاد تنظيمه[6] » .

وقد أفاضت الدراسات فى بيان اتجاهه العلمى ودراسة زكى نجيب محمود تعد أول محاولة عربية حديثة فى هذا الاتجاه ، وجابر كيموى العرب الأول فهو أول من اشتهر علم الكيمياء عنه[7] وبالإضافة إلى كونه عالماً فهو أيضاً – وهذا ما يهمنا – مصنفاً للعلوم . يقدم لنا تصنيفاً متمايزاً للعلوم يختلف عما عرضنا له سابقاً . وسوف يعتمد عرضنا لتصنيفه وتحليلنا للأسس التى يقوم عليها هذا التصنيف على كتابين من كتبه : الأول كتاب « اخراج ما فى القوة إلى الفعل » نشره باول كرواس فى مختارات جابر بن حيان (ص ١ – ٩٦) والثانى كتاب « الحدود » والحدود مقصود بها التعريفات أو تعريفات العلوم ويشغل صفحات ٩٧ – ١١٥ من نفس المختارات .

ويمكن أن نميز من البداية تصنيفين للعلوم لدى جابر ، الأول وهو ما يطلق عليه اسم « السباعية » وهو يتحدث عنها ويشير إليها فى كتاباته وهى مجموعة من العلوم ذات الأهمية الخاصة لدى جابر ، وهى تمثل ذلك النوع من العلوم الذى تخصص وبرع فيه جابر ، لذا فقد أشر إليها بقوله : « إن السباعية هى العلوم [يقصد تصنيف العلوم] التى قدمنا الوعد بها[8] » والسباعية هى العلوم ذات الصبغة الطبيعية والتى نجد فيها التصنيف العلمى لدى جابر فهى تضم العلوم التالية .

– علم الطب وحقيقة ما فيه .

– علم الصنعة واخراج ما فيها .

– علم الخواص وما فيها .

– العلم الأكبر العظيم الباطل فى زماننا هذا أهله والمتكلمون فيه « علم الطلسمات » .

– العلم العظيم الكبير الذى ليس فى العلوم كلها مثله : علم استخدام الكواكب العلوية وما فيه .

– علم الطبيعة كله وهو علم الميزان[٩] .

– علم الصور وهو علم التكوين واخراج ما فيه[١٠] .

ولا يفهم تصنيفه وتعريفه لهذه العلوم السبعة إلا من خلال وضعها فى سياق كتاب « اخراج ما فى القوة إلى الفعل » وتناولها على أساس تصوره للعلم ، ذلك لأن هذه السباعية تقوم على فهمه لمعنى العلوم ومترتبة على علوم سابقة عليها . يربط جابر المعرفة باللغة والعلم بالكون والوجود – وهو ما نطلق عليه الأساس الأنطولوجى الذى يقوم عليه تصنيفه ، فيتحدث فى البداية عن تقسيم الأشياء إلى قسمين : أما نطق ، وأما معنى ، أى أن المكونات الأساسية عنده هى حروف الكلام والنحو[١١] ثم الشعر والبلاغة والخطابة[١٢] » وهو هنا – من حيث الشكل – يتشابه مع كثير من التصنيفات السابق الاشارة إليها . ثم يأتى بعد ذلك علم الموسيقى وعلم الحروف[١٣] . وكل منها يترتب على ما سبقه « فلا يمكن لأحد أن يعلم الموسيقى إلا بعد علم العروض والتصريف وعلم النغم والإيقاع وعلم الشعر وصنعته ، والمعرفة بالأوزان الهوائية . وهذا العرض يمهد للـ « القول فى الطبيعة وتكوينها الأجناس » . والقول فى طبائع الكواكب السبعة وطبائع البروج الاثنى عشر ، وأفلاك البروج والكواكب ، والقول فى طبائع البلدان ، والقول فى خواص النجوم وأفعالها فى البلدان والطعوم فى الحيوان والنبات والحجر[١٤] . وبعد هذه الانعطافة الكونية الكوزمولوجية يجىء القول فى « السباعية » وهى علوم : الطب والصنعة وعلم الخواص والطلسمات وعلم استخدام الكواكب العلوية وعلم الطبيعة وعلم الصور وهى تكوين الكائنات . ويعرفها جابر بن حيان على الشكل التالى :

الطب وينقسم إلى قسمين ، نظر وعمل . والنظر ينقسم إلى أول فى العقل وثان فى الجسم فأما الأول فهو لكل صناعة من العلوم الأوائل أى المداخل . والثانى العلم المستفاد . والعمل ينقسم إلى قسمين أيضا : فى

النفس ، وفى الجسم . وذلك الذى فى النفس فينقسم قسمين : إما طبيعى ضرورى وإما وضعى اصطلاحى . واما الذى فى الجسم فينقسم قسمين : اما من داخل وأما من خارج وهنا جميع ما يحتاج إليه فى علم الطب وعمله[١٥] . ويتحدث ابن حيان عن العناصر الأربعة ، والاخلاط الاربعة ، والاعضاء الرئيسية التى ينبغى أن يعرف خبر سلامتها وعللها أربعة وهى : الدماغ والقلب والكبد والأنثيان . والمهم هنا انه يوازى بين الوجود (بنية العالم) وبين الطبيعة والإنسان : فالدماغ يوازى الماء من العناصر ، والشتاء من الأزمنة . والقلب مثل الصفراء والنار والقيظ ، والكبد مثل الدم والهواء والربيع ...[١٦] » وبعد حديثه عن النفس (علم النفس) يتحدث عن الجسم ، وهو علم المجسة ، وبعد الانتهاء من هذه (الأصول) يتحدث فى التشريح وعلامات العلل والقول فى العلاج[١٧] .

ويعرف « علم الصنعة » بأنه علم يتناول فيه القول فى الكيفية ، القول فى المزاج والقول فى الطرح[١٨] . « وعلم الخواص[١٩] » عنده هو اسم ينقسم بثلاثة معان : إما سريع الزوال ويسمى حالاً ، وإما بطىء الزوال ويسمى هيئة ، وإما ذاتى فيما هو فيه ، وقد أوضحنا ذلك فى الأول من المنطق[٢٠] . والقول فى الخواص إنما هو فى الأخص منها الذاتى فيما هو فيه[٢١] . ثم يجىء بعد ذلك القول فى الطلسمات وعلم استخدام العلويات ويصفه بإنه كلام لاهوتى عظيم والكلام فيه ندر جداً صعب ممتنع الوجود إلا لذوى العقول البالغة التامة وذوى الرياضة والفوائد الكاملة . وأقل استخدام للعلويات كون الطلسمات ومنها ما يكون هذه الطلسمات .. وأول ذلك أن تعلم ما العلويات وهل هى ولم هى وكيف هي ؟ وتخرج منه إلى غيره[٢٢] . وأخيراً علم التكوين الذى يتوج العلوم السابقة . والتكوين الباب السابع وهو نتيجته علم الميزان والطلسمات ، واستخدام الروحانيات والطب والصنعة . وهذه هى علوم العالم بأسره ، يقول : « إن الذى ينبغى للمدبر أن يحدوه فى علم التكوين علم حقائقها فى الوزن فلا يزيد بشىء ولا ينقص بشىء وإلا كان به الفساد[٢٤] » .

هذا فيما يتعلق بالتصنيف الأول والذى نجده فى رسالة جابر بن حيان « اخراج ما فى القوة إلى الفعل » وهو ما يطلق عليه اسم « السباعية » وهو تصنيف يحتاج إلى تعليق وتحليل خاصة فيما يتعلق بنوعية العلوم التى يعرض له

والتى شاعت فى الكتابات الشيعية الباطنية وتكوينها وترتيبها عند جابر بن حيان وهو تصنيف جديد من حيث الشكل رغم كل ما يحيط به من غموض وسرية .

والتصنيف الثانى نجده فى كتاب « الحدود » وفيه يعرض جابر للعلوم بشكل عام ، فى تخطيط أولى ثم يقدم تعريفاته لهذه العلوم على الشكل التالى : العلوم على ضربين : علم الدين ، وعلم الدنيا ، وعلم الدين قسمين شرعياً وعقلياً ، والعقلى قسمين علم الحروف وعلم المعانى . وعلم الحروف طبيعياً وروحانياً . الروحانى نورانياً وظلمانياً والطبيعى أربعة أقسام : حرارة وبرودة ، ورطوبة ويبوسة . [ونلاحظ هنا التوازى بين أقسام الحروف التى تدل على مادة الأشياء ومكوناتها من جهة ومعناها أو دلالتها اللغوية والعلمية من جهة ثانية . وتلك مسألة هامة سنتوقف عندها بالتحليل بعد عرض « التصنيف الجابرى للعلوم »] .

أما علم المعانى فينقسم قسمين : فلسفياً وإلٰهيا . هذا فيما يتعلق بالقسم العقلى من علم الدين . أما العلم الهام فهو علم الشرع وينقسم إلى قسمين ظاهراً وباطناً[٢٥] .

وعلم الدنيا فينقسم قسمين شريفاً ووضيعاً فالشريف علم الصنعة [وهو علم جابر الذى يشتغل به] والوضيع علم الصنائع . والصنائع قسمين : صنائع محتاج إليها فى الكفاية والانفاق على الصنعة منها . ويظهر من هذه القسمة نفس الثنائية الأرسطية القديمة بين النظر والعمل وان كانت على مستوى أخر فالصنعة هى العلم الأعلى وهى ما يقابل النظر عند الفلاسفة والصنائع وهى ما يقابل العمل ، ويذكر جابر أن كل العلوم المذكورة فى الكتب لا تخرج عن هذه الأقسام ، ذلك أن ما فيها من العلوم الطبيعية والنجومية (الفلكية) والحسابية ، (المارة فى خلالها) ، والهندسية داخل فى جملة العلم الفلسفى ، وما فيها من صنائع الأدهان والعطر والأصباغ داخل فى القسم الذى يُراد للكفاية والاستعانة بما ينفق منه عن الصنعة[٢٦] » .

أما علم الصنعة فمنقسم قسمين : مراد لنفسه ، ومراد لغيره ، المراد لنفسه هو الأكسير التام ، والمراد لغيره على ضربين : عقاقير وتدابير ؛ فالعقاقير

على ضربين : حجر وهو المادة وعقاقير يدبر بها ، والتدبير على ضربين جوانى وبرانى ؛ فالجوانى على ضربين أحمر وأبيض ، والبرانى على ضربين أيضاً والعقاقير التى يدبر بها على ضربين بسائط ومركبة[٢٧] وهكذا .

ويأخذ جابر بن حيان بعد ذلك فى تعريف هذه العلوم علماً علماً ويلاحظ أنه يقدم لكل علم تعريفين لأنه ينظر إلى كل علم من زاويتين فتعريفه الأول للعلم منظوراً إليه من ناحية الطريقة التى يعلم بها . والتعريف الثانى الذى يقدم للعلم – نفس العلم – يقدم منظوراً إليه من حيث هو علم قائم بذاته ، سواء وجد من يتعلمه أو لم يوجد ، وبعبارة أخرى التعريف الأول لكل علم هو تعريف له فى علاقته بالإنسان الذى يحصله أى أنه تعريف له من الناحية التربوية ، وأما التعريف الثانى فهو تعريف للعلم المعين فى حدود الموضوعية المستقلة عن الإنسان .

وتعريف علم الدين عنده – عن طريق التعليم – هو صور يتحلى بها العقل ليستعملها فيما يرجو الإنتفاع به بعد الموت ، وليس يعترض على هذا طلب رياسة الدنيا ولا أعظام الناس له من أجلها ، ولا حيلة عليهم باظهارها لأن كل ذلك ليس هو لها بالذات ، لكن بطريق العرض[٢٨] . وتعريف الدين فى ذاته هو : الافعال المأمور باثباتها للصلاح فيما بعد الموت . ويلاحظ أن أول العلوم التى يقدمها لنا تصنيف جابر « فى الحدود » هو الدين . والدين هنا بمعناها المجرد الفلسفى فهو يتحدث عن الدين كدين وليس عن دين من الأديان أو عن علم دينى محدد كالفقه أو الحديث أو الكلام أو غيرها من علوم دينية وهو هنا أكثر عمومية من الفلاسفة أنفسهم يختلف عنهم كما يختلف فى نفس الوقت عن تصنيفه الذى قدمه لنا فى رسالة « اخراج ما فى القوة إلى الفعل » باسم السباعية .

بينما علم الدنيا هو الصور التى يقتنيها العقل والنفس – وليس الشهوة – لاجتلاب المنافع ودفع المضار قبل الموت[٢٩] . وهو أيضاً جميع ما فى عالم الكون من الحوادث الضارة والنافعة بأى وجه كان ذلك فيها . ويفرع علوم الدين إلى علم شرعى وعلم عقلى ، الشرعى هو العلم المقصود به أفضل السياسات النافعة دنيا ودينا . وهو السنن المقصود بها سياسة العامة على وجه يصلحون فيه صلاحاً نافعاً فى عاجل أمرهم وآجله . والعلم العقلى هو علم

ما غاب عن الحواس وتجلى به العقل الجزئى من أحوال العلة الأولى وأحوال نفسه وأحوال العقل الكلى والنفس الكلية والجزئية وهو الجوهر البسيط القابل لصور الأشياء ذوات الصور والمعانى على حقائقها كقبول المرآة قابلها من الصور والأشكال ذوات الألوان والأصباغ .

وينقسم العلم العقلى – من علوم الدين – إلى علم الحروف وعلم المعانى ، وعلم الحروف هو الأشكال الدالة بالمواضعة على الأصوات المقطعة تقطيعاً يدل بنظمه على المعانى بالمواطأة عليها ، وعلم المعانى هو العلم المحيط بمباحث الحروف الأربعة (هل ، ما ، كيف ، لم) أى العلم المحيط بالأشياء من حيث أصلها وصفاتها والهدف المقصود من وجودها ولذلك تفصيلات عديدة[٣٠] .

ويقسم علم الدنيا – وهو العلم بالنافع والضار وما جلب المنافع منها أو أعان فيه ودفع المضار منها أو أعان ما تدفع به[٣١] . وينقسم إلى علم الدنيا الشريف وهو ما يسمى بعلم الصنعة وعلم الدنيا الوضيع (الصنايع) الأول هو العلم بما أغنى الناس عن جميع الناس في قوام حياته الجيدة وهو العلم بالأكسير . والثانى (الصنايع) هو العلم بما يوصل إلى اللذات والمنافع وحفظ الحياة قبل الموت ، فهو العلم بما يحتاج إليه الناس فى منافع دنياهم . ويعطى بعد ذلك تعريفات للعلوم الجزئية وما ينقسم إليه على هذا المنوال .

ويلاحظ زكى نجيب محمود على هذا التصنيف ما يلى : أولا : أنه يفرق بين ما هو دينى وما هو علم دينوى على أساس زمن الانتفاع بالثمرة فإن كان هذا الانتفاع بعد الموت كان علماً دينياً وان كان قبل الموت كان علماً دينوياً .

ثانيا : يميز فى علوم الدين بين علم يقوم على النص وعلم يقوم على الأحكام العقلية التى يقاس فيها موضوع الحكم على شيء سواه وها هنا لابد لنا من منطق يدقق النظر فى الكلمات والجمل ، لأن العقل مداره قضايا وأحكام .

ثالث : يجعل علم الصنعة (الكيمياء) قطب الرحى فى علوم الدنيا[٣٢] .

ويتضح لنا أن أساس تصنيف جابر بن حيان للعلوم هو الأساس الأنطولوجى وذلك من تقسيمه للعلوم على أساس كونى فكل علم يقابل حقيقة وجودية ، فالتدوين يقابل التكوين كما نجد عند بعض الصوفية أمثال سهل

التسترى[٣٣] وابن مسرة وجابر بن حيان . فجابر صوفى كما أشرنا من قبل تمثل الحروف عنده الموجودات بالنسبة لنا ، فالوجود هو أساس العلوم . نقصد بذلك أن هناك توازياً بين التصور الجابرى للكون (الكوزمولوجيا) والوجود (الأنطولوجيا) من جانب وبين درجات العلوم المختلفة فى سلم المعرفة (الأبستمولوجيا) وفى هذا التناظر الأسبقية للكون والوجود على المعرفة . وهو ما اطلقنا عليه الأساس الأنطولوجى للتصنيف واللغة هى المحور أو المرآة التى تربط بين فلسفة الكون عنده وتصنيف العلوم . **فهو من القائلين بأن طبيعة اللغة بأحرفها وكلماتها وجملها وعلومها تشتق عن طبائع الأشياء فدراسة الاسم هى فى الوقت نفسه دراسة للمسمى يقول جابر : « ان تركيب الكلام يلزم أن يكون مساوياً لكل ما فى العالم من نبات وحيوان وحجر**[٣٤] . ويرى د . زكى نجيب أننا لو حللنا هذه العبارة تحليلاً وافياً لكشفت لنا وحدها عن وجهة نظر منطقية تحدد موقف ابن حيان إزاء اللغة وعلاقتها بعالم الأشياء وهو موقف شبيه بموقف فتجنشتين ورسل من فلاسفة التحليل فى عصرنا الحاضر[٣٥] .

فاللغة – وهذا هو الهام فى دراستنا الحالية له – مسايرة للطبائع يقول : « انظر إلى الحروف ، كيف وضعت على الطبائع ، وانظر إلى الطبائع كيف وضعت على الحروف وكيف تنتقل الطبائع إلى الحروف والحروف إلى الطبائع[٣٦] **» وقد سمى جابر كتابه الذى أخذ يوازى فيه بين الحروف وبالتالى العلوم كلها وبين الطبائع وبالتالى الموجودات كلها سماه كتاب التصريف تشبيها بما يسميه النحويون التصريف إذ لا فرق فى حقيقة الأمر بين تصريف الكلمات وتصريف طبائع الأشياء يقول : الكلام كله على الحروف ، ولا كلام إلا بتأليف الحروف لم يكن بدا من أن يقع فى الطبائع مثل ذلك فحقيق أن يكون تصريف الطبائع كتصريف الحروف**[٣٧] .

هذه هى الصورة الأولى التى أسس فيها العلم وتصنيفه على نفس الأساس الذى قام عليه الوجود وهى الصورة التى نجدها عند أشهر الشخصيات العلمية فى الفكر الاسلامى وإذا كنا أفاضنا فى الحديث عنها ذلك لأنها لم تحظى من الباحثين إلا بإشارة سريعة لا تتجاوز أربعة أسطر لكنها إشارة هامة لدى الدكتور أحمد بدر فى كتابه المكتبة والثقافة[٣٨] .

ابن تومرت : كنز العلوم والدر المنظوم

والمحاولة الثانية الهامة فى التصنيف الأنطولوجى نجدها – فى مخطوط هام نكشف عنه النقاب للمرة الأولى – لأحد رجال الفكر والدين والسياسة فى المغرب ، وهو الإمام محمد بن تومرت مؤسس دولة الموحدين[٣٩] وهو مخطوط « كنز العلوم والدر المنظوم فى حقائق علم الشريعة ودقائق علم الطبيعة[٤٠] » والكتاب هام للغاية لم يشر إليه أحد من الباحثين فى ابن تومرت من قبل[٤١] . وترجع أهميته بالاضافة لكونه من أهم المحاولات فى التصنيف على أساس أنطولوجى إلى اهتمامه البالغ « بدقائق علم الطبيعة » ذلك الاهتمام الذى لا يتضح فقط فى متن الكتاب بل فى عنوانه أيضاً . ورغم أن ابن تومرت يعرف فقط كفقيه أكثر تصانيفه فى علم أصول الدين والفقه إلا ان هذا المخطوط يقدم لنا نسقاً جديداً فى التصنيف يبرز فيه – فى فصولا مطولة – علوم الطبيعة من طب وكيمياء وفلك وتقاويم وغيرها . مستنداً فى ذلك إلى نظرية الفيض المشهورة لدى فلاسفة الاسلام وإن كان لم يشر إلى ذلك صراحة .

وينبغى قبل أن نعرض للتصنيف وأساسه الفلسفى أن نتوقف أمام المخطوط للتعريف به وبأهميته وذلك بالقدر الذى يهمنا فى ابراز الأساس الفلسفى الذى يقوم عليه . ومما يلفت النظر ذلك الاغفال الكامل من الشراح والباحثين المتعمقين فى فلسفة ابن تومرت لهذا العمل رغم حقيقة نسبته إليه ، وربما يرجع ذلك – فى تقديرى – أما إلى أن الاهتمام بابن تومرت كسياسى ورجل دولة هو الأساس فى دراسة الرجل والكتابة عنه وبالتالى لا يهم الباحث – فى هذه الحالة – سوى بتاريخه السياسى وسيرته الحربية وأعماله وأيامه[٤٢] . أو تناوله فى إطار الحياة العقلية للمغرب العربى ودولة الموحدين وبالتالى اغفال فترات أخرى مجهولة من حياته ، خاصة رحلته المؤكدة إلى الشرق ومصر . تلك الرحلة التى يرجع إليها تاريخ كتابه المخطوط حيث تمثل الأفكار والأسلوب ما كان سائداً فى مصر من أفكار . ومن المعروف أن ابن تومرت عاش فترة ليست بالقليلة فى مصر وفى الاسكندرية بالتحديد ، وفيها ارتبط بمجلس أبو بكر الطرطوش الذى عرف عنه التدريس فى الحدائق والأماكن العامة والاختلاط بالجمهور . وهناك سببان يميلان بى إلى ارجاع هذا

المخطوط لفترة تواجده بمصر . السبب الأول هو أن المخطوط وجد بمصر ، حيث عثرنا على نحود عشر نسخ مختلفة منه محفوظة بدار الكتب المصرية . ولا نعلم بوجود نسخ أخرى بأماكن أخرى . والسبب الثانى ان لغة ابن تومرت هنا – كما يتضح فى هذا المخطوط – تختلف قليلا عما هو فى كتاباته المغربية لكنها قريبة جداً من العامية المصرية التى تعلم وتحدث بها ابن تومرت أبان تواجده بالاسكندرية .

وعلى ذلك فالمرجح أن تاريخ كتابة المخطوط ينتمى إلى فترة تواجد ابن تومرت فى مصر . وسوف نعتمد على النسخة الموجودة بدار الكتب تحت عنوان « حكمة وفلسفة » برقم ٤١١ . والتى ترجع ملكيتها كما يتضح من الصفحة الأولى من المخطوط إلى الفقير إلى الله تعالى محمد اسماعيل عبد الرازق ، باعتبارها أكمل النسخ الموجودة ، وتقع – مع بعض الرسائل – فى ١٢٦ ورقة . تشغل هى نفسها ١٠٧ ورقة ، ويرجع تاريخ كتابتها إلى ٢٩ من شهر الحجة الحرام سنة ١١٨٠ ثماني ومائة وألف هجرية . وهى تبدأ بـ « بسم الله الرحمن الرحيم ... وبه ثقتى .. الحمد لله الأول بلا بداية فى أزليته ، الآخر لا نهاية فى أبديته ، الظاهر فوق كل شيء ببديع صنعته[٤٣] » ثم تبدأ الرسالة فى توضيح مضمونها ومحتوياتها .

ويبين ابن تومرت أن جميع العلوم النافعة متدرجة تحت علم الشريعة وعلم الطبيعة ، ويؤكد أن مقصود الحكمة هو « حقائق علم الشريعة ودقائق علم الطبيعة[٤٤] وفائدة ذلك « تمييز الخالق من الخلائق وتنزيه الله تعالى عما سواه فذلك هو حقيقة العلم وقصد المراد منه » . وهو يضيف إلى ذلك – مما يجعله أكثر فهما للعلوم المختلفة – علم الطبيعة يقول « ومقصود الحكمة منه معرفة ما أودع الله تعالى فى عالم الطبيعة[٤٥] » وفى الصفحة الخامسة – من المخطوط – يعطى صورة عامة لمحتويات الكتاب فهو يقع فى خمسة أبواب : الأول فى علم الشريعة والثانى فى أصل علم الطبايع والثالث فى معرفة العقل والروح والنفس والرابع فى فضائل الأدمى ومعرفة الخالق والخلائق من صورته . والخامس والأخير فى استخراج العلوم الغامضة بسر الطبيعة .

وهو يذكر فى هذا الباب الخامس والأخير خمسة فصول الأول فى علم الطب وهو أطول فصول وأبواب الكتاب جميعاً – أفاض فى الحديث عنه أكثر

مما أفاض غيره والفصل الثانى فى علم الكيمياء والثالث فى عم السيمياء والرابع فى تقويم الشمس والقمر والخامس فى علم الفال والزجز[٤٦] . وفى هذا الباب بفصوله الخمسة يفيض فى بيان كل علم من هذه العلوم وتحديد موضوعه وعلاقته بغيره من العلوم ومنزلته بالقياس للطبيعة .

ويبدأ أولا بعلم الشريعة فالباب الأول فى أصول الدين وما يرق به السالك إلى ما لا نهاية له من من حقائق علم الشريعة . والأصل فى ذلك أن العلم ومقصوده والمراد منه هو علم التوحيد الخاص ، وهو معرفة الله عز وجل وتمييز الخالق من المخلوق وتنزيه الله عما سواها[٤٧] ، ولعلم الشريعة عنده بداية ونهاية ظاهراً وباطناً . فالعلم عنده ثلاثة درجات هى على التوالى : العلم ، المعرفة ، المشاهدة ، أما العلم فهو علم الشريعة وأما المعرفة فهى علم الحقيقة وأما المشاهدة فهى حقيقة الحقيقة . وهو يستخدم هنا مثل جابر بن حيان ألفاظ ومصطلحات الصوفية فى أن أصول الدين **ما يترق به السالك** ، وطريق العبد السالك أن يطابق العلم بالعمل . ويمكن أن تتابع ذلك فى سائر الكتاب .

ويوحد ابن تومرت بين علوم التصوف والتوحيد التى فصل الغزالي ومعظم المتكلمين بينهما ، يجعل من التصوف وأصول الدين علماً واحداً يختلف فقط من حيث الدرجة . فتدرج العلم أو درجات العلم هو الفكرة الرئيسية التى تحدد بنية تصنيف ابن تومرت وتسيطر عليها ، فمراتب العلوم عنده توازى مراتب الموجودات ، والموجودات خلقت بشكل هرمى تصاعدى إذا نظرت إليها من أدنى وتنازلى ان نظرت إليها من أعلى يتضح ذلك من تحديده ان للعلم ماهيه وكيفية وكمية . أما الكمية فقد ثبت أن درجات العلم ثلاثة : علم الشريعة الذى هو بداية العلم ، علم الحقيقة الذى هو المعرفة والنهاية علم المشاهدة الذى هو حقيقة الحقيقة .

وبعد بيان درجات العلم (الشريعة) فى الباب الأول يأتى الباب الثانى فى أصل علم الطبائع والمخلوقات . وهذا الباب هو الأساس الذى يقوم عليه تصنيف ابن تومرت بأكمله . فالعلم واحد ، مقصوده تمييز الخالق عن المخلوق ويتم ذلك بطريق اما معرفة الخالق نفسه أو معرفته عن طريق مخلوقاته الأول هو الشريعة والثانى هو الطبيعة أو الصنعة أى الطريق غير المباشر لمعرفة الخالق عبر مخلوقاته . ويشبه ذلك تماماً تصور هيجل للفكرة الخالصة بداية الكون

والموجودات ثم فلسفة الطبيعة اللذان يتوصل عن طريقهما إلى معرفة الفكرة المطلقة . ونظر لتدرج عملية الخلق عند ابن تومرت فالمعرفة بها أيضاً متدرجة فالطبيعة هنا (بمعنى الوجود) هى الأصل والأساس فى العلوم – الخاصة بالطبيعة – لذا كان العنوان ذا دلالة هامة لأنه لا يتحدث عن تصنيف العلوم بل عن أساسها الوجودى أو أصلها الطبيعى (فى أصل علم الطبايع والمخلوقات) .

ويهدف ابن تومرت من هذا الباب إلى فائدتين : أحدهما التنبيه على قدرة الله تعالى الدالة على حقيقة معرفته والثانية يذكر فيها أصولا تبنى عليها أبواب الكتاب الذى جعل بقيته فى علم الطبيعة . « أودع فيه علوماً جليلة » – يقول بلغة أشبه بلغة هيجل فيلسوف المثالية المطلقة – فالله كان قبل الأكوان والأزمان قديماً فى أزليته ليس معه فى الوجود إلا هو . وخلق الخلق ليعبدوه أى ليعرفوه قال تعالى كنت كنزاً لم أعرف فخلقت خلقاً وتعرفت لهم فبى عرفونى » ومن هنا جاء اسم الكتاب « كنز العلوم ... » فأول ما خلق الله نوراً من نور وجهه الكريم جعله أصلا وسبباً لجميع المخلوقات وهيولى جامعه لجميع الموجودات ، فقد كان جميع الأشياء موجودة فيه بالعلم أى بالقوة مستعده للخروج بالعقل بتدبيره الكونى وهذا هو نور العقل الكامل « نور النبى محمد صلعم » الذى نشأت منه الأنوار وجميع العقول والمخلوقات . وعليه كما يقول ابن تومرت بنيت كلامى هذا فى جميع الباب وفحصت فيه أشياء اندرجت تحته تناولتها من العلوم الطبيعية التى وضعها علماء هذا الفن . وهذا النور نور العقل ، حين خلقه الله خلق معه الروح الأمر منه أول المخلوقات حيث انقسم فصار نوراً معتدلا من الاعتدال الكونى وتولد منه نور العقل الالهامى الذى خلق منه روح القدس وخلق معه الروح النفسانى الذى هو أصل لجميع الأنفس الحساسة ومن النور الأعلى خلق العرش وحملته والنور الأسفل أصل السكون الكونى مصدر جميع الأجسام المنفعلات ثم خلق معه الكرس وخزنته واللجنة واللوح المحفوظ .

ومكثت هذه الأنوار – الثلاثة – تعبد الله فى مكان الخوف وبارادة الله نشأت أربع طبايع فى جسم واحد هو أصل لجميع المخلوقات العلوية والسفلية فمكثت تعبد الله فى مقام الرجاء » ثم أراد الله فخلق الفلك الأعلى الذى هو

السموات السبع فكان أصلا للعوالم العلوية ، والأسفل وهو الأرضين السبع فكانت أصلا للعوالم السفلى من المعادن والنباتات والحيوانات ثم خلق من طينة الأرض أدم أبو البشر من جميع جواهر الأرض[٤٨] ثم أدار الفلك دورة ثانية فازدوجت الطبايع وامتزجت فتولدت منها العناصر المركبة فحصل من مزاج الحرارة مع اليبوسة عنصر النار فخلق الله منه الشمس والجن والشياطين والحرارة . فركب الله تعالى الشمس فى السماء الرابعة وسط الفلك ليكون بها حياة العالم العلوى والسفلى . ثم خلق من مزاج الحرارة مع الرطوبة عنصر الهوى ، ومن البرد مع الرطوبة عنصر الماء ... ثم أودع الله تعالى الطبيعة الفاعلة فى الكواكب السيارة فى الفلك الأعلى من السعد والنحس ما يجرى فيه بالخير والشر على ما يناسبها من العلوم السفليات فى الفلك الأسفل عند التدبير بإذن الله الله تعالى ومن الأرزاق ما ينزل به المطر فيكون حياة الأرض وما فيها[٤٩] » .

ويتحدث ابن تومرت عن مزج هذه العناصر وما يناظرها من خلق أجزاء جسم الانسان : القلب والمعدة والدماغ وكذا وظائفهما المختلفة . ومن مزج البرد مع اليابس خلق عنصر الأرض وخلق منه المعادن أول المركبات الثلاثة ويتحدث عن بقية أعضاء الانسان بذكر ما يناظرها من العلوم والموجودات وهذا التشريح راجع إلى علم الطب . ويعطى ابن تومرت تفصيلات أكثر لعملية خلق الموجودات الطبيعية المناظرة للعلوم الطبيعية التى تبحث فيها ، ففى عملية المزج الأخيرة ركب الله تعالى من ذلك جنس المعادن وهو أول المركبات الثلاثة . المعدن والنبات والحيوان ثم ركب مع المعدن صورة الأدمى التى هى أكمل صور المخلوقات[٥٠] » .

ويتحدث فى الباب الثالث (فى معرفة العقل والروح والنفس) عن وسائل المعرفة المختلفة وكأنه يقدم لنا نظرية متكاملة فى المعرفة ومصادرها وهو يتفق فى هذا مع معظم الفلاسفة القدامى الذين يتحدثون عن المعرفة بعد الحديث عن الوجود . فالعقل نور شريف ألطف من الروح والنفس ومنشأه من نور العقل الكامل الأقدم الذى خلقه الله أولا من نور وجهه الأكرم ومصدر فعله من روح الأمر وهو معدن وحى الأمر ومنه مصدر العلم . أما الروح فهى ألطف من النفس ، طبعها الحياة والحركة ومنشأها ومصدرها

وفعلها الهامها العقل وإفاض عليها من نور العقل والمعرفة والقدرة والارادة التى هى صفات الله فتصدر تلك الارادة بالأنوار إلى القلب عن الروح وعن العقل عن روح الأمر عن الله .

ويأتى الباب الرابع « فى فضائل الأدمى ومعرفة الخالق من الخلايق من صورته » حيث يبنى ابن تومرت هذا الباب على أساس الحديث القائل « ان الله خلق أدم على صورته » أى دل بصورة أدم على علمه ومعرفته[٥١] » فهو أى (أدم) عالم أصغر ونسبة مختصرة تجمع الموجودين العلوى والسفلى يقرؤها أولى البصائر والألباب . يقول « وأودع الله تعالى فى الانسان نفسه وفى تركيب صورته من العلم والمعرفة والحكمة بتدبير العقل ما يستخرج به جميع العلوم الغامضة الطبيعية وغيرها ، وهذا ينقلنا إلى الباب الخامس فى استخراج العلوم .

ويظهر مدى اهتمام ابن تومرت بالطبيعة فى تخصص أطول أبواب المخطوط لعلومها المختلفة . وإذا ما تصفحنا المخطوط بأبوابه الخمسة وجدنا الأول يشغل الصفحات من (١ – ١٥) والثانى (١٥ – ٢٧) والثالث (٢٧ – ٣٣) والرابع (٣٤ – ٣٨) والخامس أطول هذه الأبواب يشمل حوالى ضعف الأبواب السابقة مجتمعة من (٣٨ – ١٠٧) . وهذا الباب « تصنيف العلوم الطبيعية » أقامه ابن تومرت على الأسس الأنطولوجيا التى وجدناه يقدمها فى الأبواب السابقة : فالعلم واحد مقصده الله عن طريق موجوداته وهو علم الطبيعة أو علومها التى تبنى على أساس المخلوقات الطبيعية أى وجود الأشياء التى صور لنا خلقها عن طريق نظرية الفيض التى تمثل الأساس الأنطولوجى الذى تقوم عليه العلوم المختلفة وتصنيف ابن تومرت – وتلك مسألة هامة – يقوم أساساً على العلوم الطبيعية عكس التصنيفات الأخرى التى يغلب عليها علوم اللغة والأدب .

ورغم أن علم الطبيعة يحتوى على علوم شتى إلا أن هناك علوماً يرفضها ابن تومرت ويستبعدها من تصنيفه وهى علوم لا فائدة منها مثل علم النجوم (الجزء الخاص بقراءة الطالع) وعلم الضمائر وعلم السحر[٥٢] . ويتناول فقط علوم الطب والكيمياء والسيمياء والتقاويم والفأل والزجز التى تشمل فصول

خمسة تكون الباب الخامس والأخير ، فهذه أحسن العلوم الغامضة وأبعدها عن الخطر وأجلها وأشرفها .

يعرض فى الفصل الأول منها – لعلم الطب فى صفحات (٣٩ – ٧٦) ويستخدم ابن تومرت المنهج الدينى فى بيان أن علم الطب أشرف العلوم الطبيعية وأجلها قدراً ، لقول النبى : « العلم علمان علم الأبدان وعلم الأديان[٥٣] » . والطب منقسم إلى قسمين : حفظ صحة موجوده (الوقاية) أورد صحة مفقوده (العلاج) . وحفظ الصحة يعنى حفظ عافية البدن والنظر فى عاقبته وأما رد الصحة فهو معالجة الأبدان بالأدوية عند وقوع الأمراض[٥٤] » ثم يتحدث فى أصل علم الطب فيتحدث عن الطبائع المكونة للانسان وضرورة معرفة الطبيب بها ، ويتكلم عن الأمزجة المختلفة للانسان : الصفراوى ، الدموى والبلغمى والسوادوى والمعتدل الذى يتكون كل منهما بنسب مختلفة من الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة ، وأى اختلال فى هذه النسب يؤدى إلى المرض[٥٥] .

ثم يذكر بعد ذلك الأدوية المختلفة التى تلائم ما يحدث من خلل ويشير إلى حديث (المعدة بيت الداء[٥٦]) ويذكر علامة المعدة المريضة[٥٧] ويرى أنه على الجملة فلا شىء أضر على المعدة من كثرة الأكل والشبع وادخال الطعام على الطعام قبل ما أن يتم هضمه[٥٨] و« اعلم أن أوجاع المعدة إذا اشتدت وزادت عليها كان سبباً وبداية لجميع الأمراض[٥٩] » ويبدأ بعد ذلك فى بيان الأمراض المختلفة بالتفصيل وأعراضها وطرق علاجها والأدوية المناسبة لذلك وتركيب هذه الأدوية مثل أمراض : الرمد وبياض العين ، والزكام ووجع الأسنان والسعال والقولنج والقروح والجروح والجذام والبرص واليرقان وغيرها .

ثم يتناول القسم الثانى حفظ الصحة الموجودة وهو الأهم كما يقول . فقد أجمع الحكماء أن الاحتما (الوقاية) فى حال الصحة خير من شرب الأدوية فى حال المرض (العلاج) . ويرى أن للبدن من اشباع حاجاته الطبيعية وهى ثمانية : الأكل والشرب والنوم والجماع والحركات والأهوية والعوارض النفسانية[٦٠] والكلام[٦١] . وبعد أن يتحدث عن كل منها بالتفصيل يختم الفصل بقصيدة نظمها بين كيفية مراعاة الصحة[٦٢] .

والفصل الثانى فى علم الكيمياء ، وهو من أجل العلوم الغامضة وأشرفها قدراً لما يترتب عليه من اصلاح أمر الدين والدنيا والأخرة ويعرف الكيمياء – بمعناها القديم – باعتبارها قلب الجواهر الخسيسة إلى الحالة النفسية بالتدبير الطبيعى . وهو معالجة جسد سفلى (ربما يقصد مادة) من داء ركبه الله فيه بالعرض لا بالذات حين ركب فى المعادن والنبات والحيوان أرواحها ثم ألهم الحكماء علمه وازالة ذلك الداء العرضى عن الذات فسموا ذلك علم الكيمياء وهو منقسم إلى قسمين علم وعمل .

العلم هو أن نعلم أن كل واحد من المركبات الثلاثة له ماهية وكيفية وكمية أى أن لكل منها طبيعة ثابتة (ماهية) وكيفية هى مادته ، وكمية هى الطبايع الأربعة المكونة له ، وإذا عرف مكونات كل منها يمكن بتعديلها تحويله من حالة إلى أخرى . ويضرب مثال لذلك بالذهب « فإن أصله وهيولاه ماء مجتمع من زئبق وكبريت ألفتها الطبيعة من دخان الأرض وبخار مياهها » ... وبالتالى يمكن عن طريق ايجاد هذه المواد والعناصر أو تحويل عنصر معدن إلى هذه العناصر أن يتحول هذا المعدن إلى ذهب .

ويرى ابن تومرت امكانية ذلك بطريق : قوانين الطبيعة وإرادة الله : « انظر كيف خرجت البذرة من القوة إلى العقل ومن الفساد إلى الكون وصارت شجرة مثمرة وانقلب الجوهر بذات نفسه من الحالة الخسيسة إلى الحالة النفسية وحصل المطلوب بالتدبير الطبيعى وضعه الحكيم الخبير ، وهكذا تدبير سائر النبات[٦٣] » وهذا ما يطلق عليه اسم الكيمياء الكبرى على الحقيقة المستحقة لاسم الكبريت الأحمر والترياق الأكبر الشافى من داء النفوس وأصله من الملك القدوس[٦٤] وهى تتعلق بعمليات الخلق والنمو التى يرجعها للخلق أما الكيمياء الصغرى فهى صنعة البشر « فهو صنعة الذهب الذى هو قلب أعيان الفضة والنحاس والحديد والرصاص إلى عين الذهب الأبريز . وذلك أن تعلم أولا أن هذه الأعيان الخسيسة التى نقصت عن بلوغ درجة الذهب انها ذهب بالقوة فى أصل الخلقة مجتمعة من كبريت وزئبق مستويين فى الوزن ولكن عرضت لهما الطبيعة فى معادنها بزيادة حرارة وبرودة فمرضت واعتلت الطبيعة [واعيقت] عن بلوغ درجة الذهب فانقلبت أعيانها وتغيرت طباعها فلم تعتدل كاعتدال الذهب » .

وهو يستشهد باعلام الكيمياء القدماء هرمس وخالد بن يزيد[٦٥] وذو النون وكذلك جابر بن حيان الذى يشير إليه بالاسم[٦٦] .

ويخصص الفصل الثالث فى علم السيما (٩١ – ٩٦) وهى عنده من أشرف علوم الطبيعة وأجلها وتنقسم إلى علم وعمل وكل ما يهدف إليه فى هذا الفصل هو تعريف علم السيماء[٦٧] .

ويتجلى بأصدق صورة الأساس الأنطولوجى لفهمه للعلوم فى حديثه عن تقويم الشمس والقمر – الفصل الرابع يقول فى بداية هذا الفصل : « أعلم هداك الله تعالى أن علم النجوم علم صحيح من أشرف علوم الطبيعة لأن علمها علم شريعة منظورة كتبها الله بيد قدرته وأودع فيها ما شاء من علمه وحكمته[٦٨] والفصل الخامس والأخير من المخطوط عن الفأل والزجز وهو يتناوله من منظورين شرعى وطبيعى كما يظهر من قول ابن تومرت « أعلم هداك الله تعالى أن علم الفأل والزجز علم صحيح مجرب يستعمله الأنبياء والعلماء لما فى ذلك من التأثير والاشارة بالوحى الإلهامى وكان النبى يحب الفأل ويكره الطيره[٦٩] .

الهوامش والمراجع :

١ – جابر بن حيان من الشخصيات العلمية الهامة فى تاريخ العلوم إلا أن نتائج الدراسات المختلفة حوله متناقضة فدراسات برتلو حول مؤلفات جابر اللاتينية انتهت إلى إنكار كل لشخصية جابر وهو إنكار غير مدعوم برهانيا كما يقول هنرى كوربان مقابل ذلك تبين دراسات هوليمار أن جابر عاش فى حدود القرن الثامن الميلادى (الثانى للهجرة) وانه كان تلميذاً للإمام جعفر الصادق بينما ينفى روسكا عن جابر تأثير الإمام جعفر وهو نفى يتجاهل وجود تراث شيعى ثابت لديه أما كرواس فقد ساهم مساهمة كبيرة فى الدرسات الجابرية بنشره رسائل جابر بن حيان . وكذلك اهتم به كوربان ومن الدراسات العربية الحديثة نشير إلى دراسة زكى نجيب محمود عنه . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ – سنتحدث بالتفصيل عن الإمام بن تومرت فى بداية حديثنا عن تصنيفه (اعتماداً على كتابه غير المنشور وكنز العلوم ...) .

٣ – هو محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح القرطبى المولود فى السابع من شعبان عام ٢٦٩ هجرية وتوفى فى ٤ شوال ٣١٠ هـ وتذكر المراجع أنه استغل بالجدل والمناقشات الكلامية خاصة مع المعتزلة . ويؤيد كثيراً من الباحثين الفرض القائل بإن ابن مسرة هو الذى يعزى إليه نقل الفلسفة المزوجة الغنوص إلى الأندلس ، كما يعزى إليه تأسيس نظام باطنى أدبى تحمل كلماته معانى غامضة لا يعيها إلا أعضا مدرسته . ويدور مذهبه الفلسفى حول المذهب الأمبذقليى – نسبة إلى ابنادوقليس – والأراء التى تشكل فلسفته هى : أفضلية الفلسفة وعلم النفس وباطنيتها . القول بكائن أول بسيط مطلق – القول بنظرية الفيض . ويظهر فى – رسالته الاعتبار – وهى أهم الوثائق التى نشرت عن فلسفته – دور العقول التى هى نور من نور الله (كما عند ابن تومرت) فى فهم أوامر الله ، حيث جعل الله سبحانه وتعالى فى كل أرض ولى كل سماء آيات دالة عليه مفصحة عن ربوبيته « فالعالم كله كتاب » .. يقراه المستبصرون بعيان الفكرة الصادقة على حسب أبصارهم وسعة اعتبارهم .

إلا أن ما يهمنا من كتاباته (رسالة الحروف وحقائقها وأصولها) والفكرة الأساسية التى تقوم عليها الرسالة هى أن العالم بصنوف ظواهره ومشاهده المتعددة يحبر سلماً تنطبق درجاته تمام الانطباق مع أوضاع النطق المختلفة للحرف ، ومعنى ذلك – كما يقول د . كامل جعفر محقق الرسالة – أن النظام الصوفى للحروف يتساوى تماماً مع النظام الخلقى للكون . أضف إلى ذلك أنه قد وجد فى هذه الرسالة – دراسة الحروف – وسيلة قياسية مفيدة فى شرح وتقريب مشكلة الخلق ومن هنا اعتبرت الحروف محاكاة لفعل الخالق .

انظر ابن مسرة : من التراث الفلسفى تحقيق د . كامل جعفر المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ١٩٨١ .

٤ – د . زكى نجيب محمود : جابر بن حيان . الهيئة العامة للكتاب . القاهرة صـ

٥ – المصدر السابق صـ

٦ – نفس المصدر صـ ٤١ .

٧ – المصدر نفسه .

٨ – جابر بن حيان : كتاب اخراج ما فى القوة إلى العقل صـ ١ – ٩٦ من مختار من رسائل جابر بن حيان عنى بتصحيحها ونشرها ، كراوس ، مكتبة الخانجى ومطبعتها ١٣٥٤ هـ القاهرة صـ ٨ .

٩ – المصدر السابق صـ ٤٧ .

١٠ – نفس المصدر صـ ٤٨ .

١١ – المصدر نفسه صـ ٨ .

١٢ – المصدر نفسه صـ ١١ .

١٣ – نفس الموضع .

١٤ – نفس المصدر صـ ٤٧ .

١٥ – نفس المصدر صـ ٤٩ .

١٦ – المصدر نفسه صـ ٥٠ .

١٧ – نفس المصدر صـ ٥٥ .

١٨ – صـ ٧٠ – ٧٣ .

١٩ – أنظر صـ ٧٣ – ٧٧ .

٢٠ – انظر صـ ٧٣ .

٢١ – نفس الموضع .

٢٢ – المرجع نفسه صـ ٨٦ .

٢٣ – أنظر صـ ٩١ – ٩٣ .

٢٤ – المصدر نفسه صـ ٩٣ .

٢٥ – رسالة الحدود ، المصدر السابق صـ ١٠٠ .

٢٦ – المصدر السابق صـ ١٠١ .

٢٧ – د . زكى نجيب محمود المصدر السابق صـ .

٢٨ – نفس المصدر السابق صـ .

٢٩ – جابر بن حيان : الحدود صـ ١٠٢ .

٣٠ – د . زكى نجيب محمود : المصدر السابق صـ .

٣١ – جابر بن حيان صـ ١٠٢ .

٣٢ – زكى نجيب محمود : المرجع السابق صـ .

٣٣ – د . كمال جعفر : من التراث الصوفى سهل التسترى . دار المعارف . القاهرة ١٩٧٤ .

٣٤ – جابر بن حيان . المصدر السابق .

٣٥ – د . زكى نجيب محمود : المصدر نفسه صـ .

٣٦ – جابر بن حيان : صـ .

٣٧ – د . زكى نجيب محمود :

٣٨ – أنظر د . أحمد بدر : دراسات فى المكتبة والثقافتين دار الثقافة للنشر القاهرة – الفصل الثانى عشر .

٣٩ – أنظر دراسة كل د . يحيى هويدى : فلسفة الإسلام فى عصر الموحدين صـ ٢٢٣ – ٢٧٤ من كتابه : تاريخ فلسفة الإسلام فى القارة الأفريقية . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ المقالة الأولى عن محمد بن تومرت ومعاصريه ٢٤٥ – ٢٧٤ . وأنظر أيضا دراسته عنه فى مجلة تراث الإنسانية وتحليله للكتاب (أعز ما يطلب) المجلد الرابع صفحات ٣٧٤ – ٣٨٦ .

وكذلك ما كتبه فى مادة ابن تومرت فى معجم أعلام الفكر الإنسانى . وأنظر أيضا دراسة جولد زيهر الذى نشر كتابه العقيدة المرشدة وأعز ما يطلب Mohmmed Ibn Tomert et la theologie del' Islam وكذلك أنظر دراسة سعد زغلول عبد الحميد : محمد بن تومرت dans le Nord de l'Aferique 1903. وحركة التجديد فى المغرب والأندلس – منشورات جامعة بيروت العربية – بيروت ١٩٧٣ .

وأيضا لوليرى : الفكر العربى ومكانه فى التاريخ . ترجمة تمام حسان ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر صـ ٢٥٤/٢٥٦ .

٤٠ – يوجد حوالى عشرة نسخ مختلفة من مخطوط ابن تومرت : (كنز العلوم والدر المنظوم فى حقائق علم الشريعة ودقائق علم الطبيعة) نذكر منها نسخة حكمة وفلسفة تحت رقم ٤١١ ، وأيضاً نسخة تحت رقم ١٨٨ معارف عامة طلعت ، ونسخة أخرى تحت رقم (حكمة ٢٢٥١) وأخرى تحت عنوان تصوف وأخلاق ١٨٧١ تحت رقم ١٩٨٤٠ وسوف نعتمد فى تحليلنا على أرقام صفحات النسخة الأولى (حكمة وفلسفة ٤١١) .

٤١ – لم يذكر أى من الباحثين السابقين المتعمقين فى بحث (ابن تومرت) أى إشارة عن مخطوطه هذا . (عن كنز العلوم) .

٤٢ – مثال ذلك نجد جولد زيهر فى دراسته يعرض حياة الإمام كما جاءت فى المراكش : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب (صـ ٢ – ١٤) وابن الأثير : الكامل صـ ١٥ – ٢٤ ، وابن خلكان : وفيات الأعيان (٢٥ – ٣٦) وابن أبى زرع : الأنيس المطرب القرطاس (٣٧ – ٥٢) وابن خلدون : العبر (٥٣ – ٥٩) وهى تراجم تاريخية أكثر منها بيان وعرض لفلسفته وأرائه . وصورته عنده هى (ابن تومرت أوحد عصره فى علم خط الرمل صـ ٤) و (كان فقيها فاضلا عالماً بالشريعة حافظاً للحديث عارفاً بأصول الدين والفقه متحققاً بعلم العربية صـ ١٥) كان أوحد عصره فى علم الكلام وعلوم الاعتقاد حافظاً للحديث والفقه له لسان وفصاحة صـ ٣٩) .

٤٣ – ابن تومرت : كنز العلوم والدر المنظوم المخطوط صـ ٢ .

٤٤ – المصدر نفسه صـ ٢ .

٤٥ – نفس الموضع السابق .

٤٦ – نفس المصدر صـ ٣٧ وما بعدها .

٤٧ – نفس المصدر صـ ٦ .

٤٨ – صـ ١٦ – ٢٢ .

٤٩ – صـ ٢٢ وما بعدها .

٥٠ – صـ ٢٥ – ٢٦ .

٥١ – صـ ٣٤ .

٥٢ – صـ ٣٨ .

٥٣ – يبدأ ابن تومرت هذا الفصل بداية دينية ويستفتحه ببسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة على رسول الله ويستخدم حديث الرسول ليبان شرف علم الطب يقول فلهذا الحديث قدمت هذا الفصل على باقى فصول الباب وميزته عنها بهذه الخطبة لما أودع الله فيها من منافع المسلمين (صـ ٣٩) ويشير إلى منهجه الحدسى مثلما يفعل الغزالى فى المنقذ من الضلال يقول « لما فتح الله بعلمه عن بصيرتى ونور هدايته مصباح سريرتى ووفقنى إلى ذلك كفت هذا العلم (صـ ٣٩) وما دفعه إلى ذلك – ليس البدن فى ذاته باعتباره العقل السليم فى الجسم السليم – لكن لأن البدن مطية الإنسان والدين والتقى زادة ولابد من اصلاح مطية الحمل لقوله تعالى وتزودوا فإن خير الزاد التقوى . (صـ ٤٠) .

٥٤ – المرجع السابق صـ ٤٠ .

٥٥ – أنظر تفصيل ذلك صفحات ٤٢ – ٤٥ .

٥٦ – وجهة نظر ابن تومرت للمعدة مع وجهة نظر فيورباخ فى الفيلسوف الألمانى المعاصر باعتبارها أساس الإنسان وإن كان فيورباخ يعتبر المعدة جوهر ماهية الإنسان فمفهوم الإنسان عنده هو ما يأكل بينما يجعلها ابن تومرت أساس صحة الإنسان البدنية فقط ومع ذلك نجد تشابهاً بينهما فى ضرورة سلامة المعدن الإنسانى . أنظر للتفرقة بينهما فهم ابن تومرت لصحة الإنسان هامش ٥٢ .

٥٧ – المصدر نفسه صـ ٤٧ .

٥٨ – المصدر نفسه صـ ٤٩ .

٥٩ – الموضع نفسه .

٦٠ – نشير هنا إلى سبق ابن تومرت فى التأكيد على أهمية سلامة النفس الإنسانية من أجلها الصحة الإنسانية فهو يؤكد على أهمية العوارض النفسانية وهى نظرة متطورة من فقيه مسلم ثنية إلى أهمية المشاعر الإنسانية فى سلامة صحته .

٦١ – أنظر صـ ٦٥ .

٦٢ – المصدر السابق صـ ٧٥ – ٧٦ .

٦٣ – المصدر نفسه صـ ٧٩ – ٨٠ .

٦٤ – صـ ٨٢ .

٦٥ – هذه الأسماء هى نفسها التى يستشهد بها جابر بن حيان فى حديثه عن علم الصنعة . وأنظر صـ ٨٣ .

٦٦ – المصدر السابق صـ ٨٩ .

٦٧ – أنظر صـ ٩١ وما بعدها .

٦٨ – صـ ٩٦ وما بعدها .

٦٩ – المصدر السابق صـ ١٠٤ .

صدر حديثاً :

دكتور مقداد يالجن ، البيت السعيد فى ضوء الإسلام ، دار المريخ للنشر – الرياض ، ١٩٨٦ ، ٢٥٠ صفحة .

يطمح هذا الكتاب إلى وضع هيكل لبناء البيت السعيد فى ضوء الإسلام ، فهو يتطرق إلى دواعى بناء هذا البيت وبناء الأسرة السعيدة ومفهوم السعادة المقصودة .

وينطلق المؤلف من عدة مفاهيم أساسية منها :

- إن الأساس الأول لبناء المجتمع السعيد ، هو بناء بيت سعيد .
- إن البيت السعيد ، ضرورى لوقاية أفراد البيت من الانحرافات المختلفة .

ويقسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول يتناول فيها بالتفصيل المواضيع التالية :

- أسس بناء البيت الإسلامى السعيد .
- ما يجب أن تكون عليه أهداف بناء البيت الإسلامى السعيد .
- تنظيم حياة البيت السعيد إدارياً ومالياً واجتماعياً .
- وسائل وطرق حل مشكلات البيت .

وإذا كانت تلك الفصول الرئيسية للكتاب ، فإن المؤلف يَدلف إلى أدق التفاصيل فى العلاقات الإنسانية الحميمة التى تهدف إلى بناء بيت سعيد وصولاً إلى بناء المجتمع السعيد .. إنه يكاد يكون بمثابة الدستور فى التعامل الإنسانى الأسرى الشامل ..

أساليب الاستخلاص

إعـداد
أبو الفتوح حامد عوده
خبير تنظيم الوثائق والمكتبات

أولا : مقدمـة

يعتبر الاستخلاص من المجالات التى لم تطرق بعمق فى المنطقة العربية وذلك لقلة الأعمال البيليوجرافية التى تصدر والتى يكون الاستخلاص عنصرا أساسيا فيها ، ونتيجة لذلك لم يتواجد لدينا قواعد ذات أى نوع من التقنين ، وأمثلة واقعية يمكن التعرف من خلالها على أسلوب تطبيق هذه القواعد .

ويسرنى ان أقدم فى هذا المقال بعض الاجتهادات التى أمكن التوصل إليها نتيجة للقراءات المتعددة فى الأساليب والقواعد المتبعة فى الاستخلاص من ناحية ، والتطبيقات العملية من ناحية أخرى ، وسأحاول خلال سرد القواعد النظرية أن أعرض لبعض الأعمال التى قمنا بها خلال السنوات العشر الماضية .

كذلك فإنه يمكن ان نلاحظ أن التقسيمات التى سنعرضها للمستخلصات سواء ما أخذته عن الغرب أو ما أدخلته من تعديلات نتيجة الممارسات المتعددة ، أقول ان هذه التقسيمات يفصل بينها خيط رفيع ، والغرض الأساسى

من عرضها هو التعرف على الأسلوب الذى يمكن بإتباعه توفير قدر معين ومقنن من المعلومات وبطريقة منتظمة على قدر الإمكان لإمداد الباحثين بما يلزمهم من بيانات عن مضامين الوثائق .

ويدخل فى عملية الاستخلاص العناصر الآتية :

١ ــ وثائق فى مجال تخصص معين .

٢ ــ مواد الوثائق التى تختلف فى أشكالها ومادتها .

٣ــ باحث له تخصص وإهتمامات معينة يسعى إليها .

٤ ــ مستخلص له قواعد مقننة لإبراز المكونات الأساسية لمضمون الوثيقة .

ثانيا : المستخلص كعنصر أساسى من عناصر وصف الوثيقة :

ان الأعمال الببليوجرافية وكذلك الكشافات والفهارس والأدلة الرقمية تتطلب من بين عناصرها اعطاء الباحث وصفا للوثيقة ، ويتنوع هذا الوصف من ناحية طبيعة الوثيقة نفسها من حيث كونها كتابا أو رسالة جامعية أو بحثا أو تشريعا أو تقريرا أو مقالة فى دورية أو عقدا أو رسما هندسيا أو براءة اختراع أو غير ذلك ، حيث ان لكل من هذه الأنواع طبيعة خاصة تتطلب تحديد ملامحه الأساسية التى تختلف من نوع إلى آخر ، كذلك يتضمن وصف الوثيقة تحديد ملامح مضمونها بطريقة تقربها إلى ذهن الباحث على قدر الإمكان ، ومن هنا يمكن تقسيم الوصف إلى المجالات الآتية :

١ ــ شكل الوثيقة ورقمها وتاريخها .

٢ ــ منشىء الوثيقة أو مصدرها (بضم الميم) أو مؤلفها .

٣ ــ مادة الوثيقة مثل مكوناتها وحجمها وعدد أجزائها ، وشكلها المادى .

٤ ــ موجز لمضمون الوثيقة وهو ما يطلق عليه المستخلص .

ثالثا : تعريف المستخلص :

المستخلص هو موجز أو ملخص يبرز الخصائص الجوهرية لمضمون إحدى الوثائق ، مع أوصاف وخصائص دقيقة تسهل التعرف على ماهية الوثيقة ، وتوجه انتباه الباحث إلى العنصر الذى يكون محل اهتمامه ، وبصفة خاصة

بالنسبة لعملية تعريف الباحث بالمعلومات المستحدثة حتى يظل على اتصال بكل مستحدث فى مجال تخصصه ، كما أن هذا المستخلص يدفع الباحث أو لا يدفعه إلى الرجوع إلى الوثيقة الأصلية طبقا لاهتماماته ، ويجب التنبه إلى أنه يوجد خلط بين الموجز أو الملخص وبين المستخلص ، ويمكن التمييز بينهما فى أن المستخلص يكون عادة له تقنين محدد وطبقا لقواعد ثابتة ، وبذلك يمكن القول أن كل مستخلص يمكن أن يكون ملخصا ولكن ليس كل ملخص مستخلصا .

رابعا : المستخلصات التقليدية :

تتدرج المستخلصات من مجرد ذكر كلمة أو عبارة عن الوثيقة ، إلى الموجز المختصر عن مضمون الوثيقة ، إلى الموجز المفصل بدرجاته المختلفة ، وتنقسم المستخلصات التقليدية إلى الأنواع الآتية :

١ ــ **المستخلص المصغر (Mini - Abstract)** الذى لا يتضمن سوى مجموعة من الكلمات الدالة أو المفتاحية ، أو قد يكتفى بعنوان الوثيقة .

٢ ــ **المستخلص الوصفى (Descriptive Abstract)** ويتكون عادة من تعبيرات تعميمية لمضمون الوثيقة ، وبطريقة مختصرة لا تتطرق إلى البيانات النوعية والكمية ، فهو يعرض المكونات الأساسية لغرض أبرازها للباحث ، وقد يعرض هدف الوثيقة بصفة عامة ، ويكون ذلك فى جملة أو عبارة ، وأكثر هذه المستخلصات تفصيلا ما يتضمن إشارة إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى البحث موضوع المستخلص ، ويدخل فى هذا النوع المستخلصات التى تتضمنها البيليوجرافيات الشارحة وسنعرض لاحدها فى النماذج التى سنقدمها فى الفقرة « سادساً » .

٣ ــ **المستخلص الاعلامى (Informative)** ويكون عادة أكثر تفصيلا وتركيزا للمعلومات ذات الأهمية الخاصة التى يتضمنها مضمون الوثيقة ، ويركز على العناصر الأساسية التى تكون موضع اهتمام الباحثين لجدتها ، وبصفة خاصة الإضافات الجديدة الى المعرفة الإنسانية ، وبذلك يكون المستخلص معبرا عن جميع عناصر مضمون الوثيقة بأكمله ، وهذا يعطى الفرصة للباحث أن يقرر أى العناصر الداخلة فى

اهتماماته والتى يرى أن يرجع فيها إلى أصل الوثيقة ، وهذا النوع من المستخلصات قد يغنى الباحث فى حالات كثيرة عن الرجوع إلى الأصل خصوصا فى الحالات التى يتعذر فيها الوصول إلى الأصل . وكما هو معروف فإن الباحث يحتاج فى حالات الأستناد أن يشير إلى وثيقة ما ، وهذا النوع من المستخلصات يغنيه فى ذلك إلى حد كبير ، ويمكن القول بصفة عامة أن هذا النوع من المستخلصات يقدم إلى الباحث معلومات وحقائق محددة بعكس النوع الأول الذى يشير إليها بصفة عامة .

٤ ـــ **المستخلص التوقعى (Psedo)** وهو مستخلص لأحد البحوث التى لم يتم الانتهاء منها ، ولكنه يكتب لتعريف الباحث بما سيظهر أو ينشر قريبا ، وبطبيعة الحال فإن مكونات هذا النوع من المستخلصات لا تمثل الواقع بالتحديد ، وهى دائما مجرد تنبيه للباحث إلى ما يحتمل أن يظهر مستقبلا .

ولايضاح الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة من المستخلصات فإننا نورد المثال الآتى لبحث واحد تم إعداد ثلاثة مستخلصات له :

مثال للمستخلص التوقعى :

« بدأ علاج الأسنان بدون الم يزداد أهمية وسوف تظهر مناقشة لبعض طرق التخدير الحديثة . »

مثال للمستخلص الوصفى :

« تم اكتشاف طريقة لخلع الأسنان بدون الم . »

مثال للمستخلص الاعلامى

« تم تجربة استعمال الضرب بمطرقة خشبية بدلا من التخدير فى خلع الأسنان ، وقد أثبتت ثلاث ضربات بمطرقة خشبية تزن رطلا واحد ، فاعليتها فى ٩٥٪ من الحالات » .

ويتضح من هذه الأمثلة أن النوع الوصفى يشير إشارة مختصرة إلى مضمون البحث ، ويتضح من أسلوبه أن معده ليس متخصصا ، أما

النوع الإعلامى فإنه يتضح من أسلوبه أن معده شخص متخصص ، ويعتبر ذلك من الخصائص الأساسية للمستخلصات الإعلامية ، حيث أن المتخصص يمكنه أن يندمج مع مؤلف الوثيقة ويشير إلى عناصرها الأساسية اشارات دقيقة تتسم بالمعرفة الواقعية كما يمكنه ان يتفهم نتائج التجارب مما يجعله يعرضها عرضا صحيحا .

٥ ــ **المستخلص الكامل** وهو موجز لمضمون الوثيقة يتضمن جميع محتوياتها وبكامل تفاصيلها ، ولا يحذف من مضمون الوثيقة سوى الألفاظ الإيضاحية والتكرارات والحشو وكل ما لا يخل بمضمون الوثيقة الكامل ، وبذلك فإن هذا النوع يكون بديلا للوثيقة الأصلية ويغنى عن الرجوع إليها ، ويتطلب هذا النوع أن يكون مضمون الوثيقة محدودا نسبيا مثل التشريعات من قوانين وقرارات ، وكذلك مقالات الدوريات وما شابه ذلك ، وسنعرض فى الفقرة « سادسا » نموذجا لهذا النوع .

٦ ــ **المستخلص الأحصائى** ، عندما تكون الأرقام عنصرا أساسيا فى البحث فإن المستخلص يكون عادة متضمنا بيانات جدولية للنتائج ، كما ان هذا النوع انسب ما يكون للتعبير عن توقعات الأستثمار والأستهلاك والاتجاهات السكانية .

خامسا : أنواع أخرى من المستخلصات غير التقليدية حسب طريقة اعدادها :

١ ــ المستخلصات المقتبسة (Extracts)

ان المستخلص المقتبس يتشابه مع المستخلص التقليدى فى انه يساعد الباحث على التعرف على مضمون الوثيقة ، ولكنه يختلف عنه فى انه يتم إعداده بطريقة اختيار فقرة أو أكثر من نص الوثيقة تعطى للباحث صورة واضحة عن مضمون الوثيقة دون أى تدخل فى عملية الصياغة ، ونظرا لأن ذلك مرتبط بقدرة معد المستخلص على الاختيار فانه يتطلب درجة عالية من تحرى الدقة ، كما يجب أن يكون معد المستخلص متخصصا فى مجال الوثيقة .

ورغم ما يقال من أن المستخلص المقتبس له فاعلية أكثر من المستخلص التقليدى على أساس أنه محرر بواسطة مؤلف الوثيقة ، إلا أن ذلك يخضع إلى حد كبير إلى درجة الدقة فى الاختيار .

٢ ــ المستخلصات الآلية (Automatic Abstracts)

لقد أمكن استخدام الحاسبات الآلية فى اعداد مستخلصات آلية وذلك على أساس تحويل نص الوثيقة إلى شكل قابل للقراءة بواسطة الحاسب الآلى الرقمى ، ومن المفروض عند إستخدام هذه الطرق اتخاذ تتابع الكلمات الدالة ومرادفاتها وتوزيعها فى النص كأساس لمعرفة الأهمية النسبية للجمل التى يشتمل عليها النص ، ويترتب على هذا الافتراض طبع الجمل التى تتمتع بأعلى درجات الأهمية باعتبارها تشتمل على نسبة عالية من الكلمات الدالة وذلك لتقديم الأقتباس أو المستخلص الآلى ، ويفضل البعض اطلاق مصطلح (Automatic Extract) .

مثال لمستخلص آلى

ان هذا المستخلص لمقالة نشرت فى مجلة نيويورك تايمز تم اعداد مستخلص آلى لها ، ويتكون هذا المستخلص من جمل وفقرات مختارة بأكملها من المقالة الأصلية على أساس اشتمالها على أكبر عدد من الكلمات الدالة ، كما تقرر من فحص النص الكامل وحساب تتابع ورود الكلمات الدالة .

وتتم هذه العملية طبقا لبرنامج يهدف إلى وضع نظام يمكن ان يستفيد إلى أقصى حد ممكن بإمكانيات أحد النظم الآلية لتجهيز البيانات ، فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على بساطة الخطة على قدر الإمكان ، والأساس المنطقى لهذه الطريقة هو الفكرة السائدة بانه من المحتمل ان يتأثر معد التحليل بمعلوماته الشخصية الأساسية ومواقفه واتجاهاته مما يؤدى إلى تحيز تفسيراته ، أو إلى عدم التوحيد أو الاتساق فى النتائج ، أما التحليل بواسطة الالآت فيتم على أساس الاختيار غير المتحيز لتلك الكلمات التى يكررها المؤلف خلال معالجته للأفكار فى بحثه ، كما أنه يعتمد على مختلف جوانب الموضوع . ويرى مؤيدو هذه الطريقة ثمة علاقة وثيقة بين تكرار ورود الكلمات الدالة وأهمية الجمل التى ترد فيها هذه الكلمات .

وعيب هذه الطريقة هو إحتمال إلا تتكرر الكلمات الدالة خلال سياق النص مما يقلل من فاعليتها .

والمستخلص هو كالآتى :

« اثار تطوران أساسيان اهتمام الكيميائيين والفسيولوجيين والأطباء وغيرهم من علماء الأمراض العقلية ، فقد اتضح انه من الممكن لكميات ضئيلة جدا من المواد الكيميائية ان تؤدى إلى حدوث أنواع الهلوسة والأضطرابات النفسية الشاذة لدى الأشخاص العاديين كما ان العقاقير الخاصة بالجهاز الهضمى (كالمهدئات مثلا) قد جعلت الأشخاص الذين قضوا مدة طويلة بالمصحات يتماثلون للشفاء .

ان ذلك يقدم احتمالات جديدة لدراسة التغيرات التى تحدثها كيمياء المخ على الصحة والمرض وتخفيف هذه التغيرات ، كما أكد باحثو كاليفورنيا .

وقد قدمت الدراسات الجديدة فى كيمياء المخ نتائج علاجية عملية كما قدمت المزيد من عوامل التشجيع لهؤلاء الذين ينبغى أن يرعوا مرضى العقول .

ويتضمن هذا المستخلص عرضا لا بأس به للمقالة التى أخذ منها .

٣ ــ المستخلصات ذات الأسلوب الموحد

يتميز هذا النوع بدرجة كبيرة من التغطية لتحقيق ما يلى :

(أ) زيادة درجة الاتساق والتوحيد فى صياغة المستخلصات .

(ب) تيسير استيعابها بواسطة الباحثين .

(جـ) استعمالها كمصدر لبيانات الكشافات اليدوية ، كما يستفاد به كمصدر لبيانات الكشافات الآلية التى تتم عن طريق الحاسبات الآلية .

وهناك أشكال متعددة لهذا النوع من الاستخلاص منها :

(أ) المستخلصات ذات الشكل الموحد (Formatted Abstracts)

ان الاستخلاص يواجه فى بعض الأحوال بمتغيرات عديده ، اما من ناحية طبيعة الوثائق التى يتم استخلاص مضمون كل منها ، أو من ناحية

متطلبات الباحثين ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يمكن أن يلاحظ بالنسبة لاستخلاص مضمون الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) فإننا سنجد هنا طبيعة خاصة للوثائق من ناحية تكوينها من عناصر محددة ، مثل عنوان الرسالة الجامعية الذى يعبر تعبيرا كبيرا عن مضمونها ، ثم الغرض منها ، ثم خطوات البحث ثم النتائج التى توصل إليها الباحث ، كذلك فإن الباحثين فى المجالات العلمية لهذه الرسائل يهتمون فى أحوال عديدة بأحد هذه العناصر اهتماما خاصا مما يستلزم إبراز بيانات كل عنصر منها بطريقة تسهل الوصول إليه ، والتوحيد فى طريقة العرض يمكن به تجنب اهمال أى عنصر ذى أهمية .

مثال لمستخلص لرسالة جامعية تم صياغته بشكلين :

عنوان الرسالة : دراسة مقارنة لفاعلية الشرائح التعليمية الصامته ، والشرائح التعليمية الناطقة ، والأفلام المصورة بالنسبة للعمليات التعليمية فى مجال عرض الحقائق والمفاهيم .

الأول : تم صياغته بأسلوب أدبى يمكن أن يدخل فى الاستخلاص الاعلامى كالآتى :

تجربة مع ٥٥٨ طالبا من مستوى الصف السادس فى منطقة لوس انجلوس ، تم تقسيمهم إلى مجموعات على أساس درجة الذكاء والجنس والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للوالد ، ثم التجهيز للدروس الخاصة بالدراسات الاجتماعية بإستخدام عدد من الشرائح التعليمية الصامته وعدد من الشرائح التعليمية ذات الشرح المسجل وشرائح تعليمية ناطقة وافلام ناطقة عرض ١٦ ملى . ثم إجراء اختبار قبلى واختبار بعدى واختبار استيعاب ، ثم التحليل والنتائج بالمقارنة وإستخدام اختبار تيوكى . أثر الجنس ومستوى الذكاء على التحصيل والتداخلات بين الجنس وطريقة العرض » .

الثانى : تم صياغته بطريقة الأسلوب الموحد كالآتى :

الغرض من الدراسة :

المقارنة بين مختلف وسائل تدريس الحقائق والمفاهيم .

وصف الأسلوب :

١ ــ **المنهج العام** ــ تجربة .

٢ ــ **المجال الموضوعي** ــ الدراسات الاجتماعية .

٣ ــ **وسائل التدريس** ــ الأفلام الصامتة والأفلام الناطقة ١٦ ملى .

٤ ــ **خصائص مجتمع البحث** ــ العدد ٥٥٨ ، المكان اقليم لوس انجيلوس ، الصف الدراسى السادس ، العمر (لم يرد)

٥ ــ **طريقة العينة** ــ تم اختيار مجتمع البحث من مجموعات وفقا لمقياس الذكاء والعمر والجنس والظروف الاجتماعية والأقتصادية للوالد .

٦ ــ **المعالجة التجريبية** ــ القى الدرس واجريت اختبارات قبله واثناءه وبعده .

٧ ــ **طرق تحليل البيانات** ــ المقارنة وإستخدام اختبار تيوكى .

النتائج والتوصيات :

تأثير الجنس ومستوى الذكاء على التحصيل وكذلك تحديد العلاقة بين الجنس وطريقة العرض .

ويتضح من استعراض الاستخلاص بطريقة الأسلوب الموحد انه من الضرورى أن تكون الوثائق موضوع الاستخلاص متشابهة تمام التشابه فى طبيعتها وشكلها حتى يمكن استخدام هذه الطريقة .

وتجدر الاشارة إلى ضرورة تجنب الأغراق فى العناصر الموحدة حيث أن ذلك قد ينتج عنه عدم إمكان استكمال بيانات جميع العناصر فى جميع الحالات مما قد يظهر معه الكثير من الفجوات .

(ب) المستخلصات ذات الشكل التلغرافى :

يقصد بالشكل التلغرافى ان تكون كلمات المستخلص مراعى فيها الأختصار الذى يمكن معه فهم المقصود من التعبيرات مع عدم الاخلال بالمفهوم العام للمستخلص .

ويعتبر هذا النوع تطويرا للمستخلصات ذات الأسلوب الموحد ، ويتم ذلك بتقديم مجموعة من العناوين أو الكلمات الدالة التى تستخدم لتعبر عن المحتوى الموضوعى الذى يختاره معد المستخلص خلال عملية تحليل مضمون الوثيقة ، ويستخدم فى هذا النوع من الاستخلاص علامات الترقيم التى تبين الوصل والفصل بين بيانات الاستخلاص ، ويتم ذلك كالآتى :

مستخلص بطريقة الشكل التلغرافى لنفس الوثيقة السابق استخلاص مضمونها :

نوع الانتاج الفكرى ــ بحث . مصدر التمويل ــ قرار التعليم الخاص بالدفاع القومى . مجال الدراسة ــ الطلبة (٥٥٨) . المجال الجغرافى للدراسة ــ المدرسة الأبتدائية المتوسطة باقليم لوس انجلوس . خصائص موضوع الدراسة ــ قياس الذكاء ، السن ، الجنس ، الحالة الاجتماعية الاقتصادية . المجال الموضوعى للدراسة ــ الدراسات الاجتماعية . الوسائل المستخدمة فى الدراسة ــ الافلام ، الفلموجراف . خصائص الوسائل ــ تسجيلية ، روائية .. الخ .

ان استخدام هذه الطريقة من الاستخلاص اذا روعى فيها الدقة فى اختيار الألفاظ والعبارات التى تعبر تعبيرا دقيقا عن مضمون الوثيقة فإنه يمكن الأستفادة منها فى مجالين هامين :

الأول : هو الاستفادة بالعناوين والكلمات الدالة لاستيفاء بيانات الكشاف اليدوى مما سيوفر الكثير من الجهد والوقت .

الثانى : كذلك يمكن الاستفادة بها فى حالة استخدام الاسترجاع الآلى ، وذلك على أساس ان يشكل كل من المستخلص التلغرافى ، والمصطلحات المترجمة إلى رموز فى النظام الآلى ، وكذلك برنامج البحث الآلى ، ان يشكل هؤلاء الثلاثة نظاما لاسترجاع المعلومات آليا ، وان يقدم المستخلص التلغرافى مدخلات إلى الآلة فى شكل موحد يمكن التنبؤ به ، وان يكون ذلك جزءا من برنامج البحث للآلة .

سادسا : نماذج عربية للأستخلاص :

والآن نعرض بعض النماذج العربية للمستخلصات التى قمنا بإعدادها خلال الفترة السابقة ، وسنحاول عرض تشكيلة تتضمن على قدر الامكان عددا من النماذج يغطى غالبية الأنواع التى عرضناها فى هذا المقال ، وبالطبع فإن هذه المستخلصات هى عنصر من عناصر الوصف الموضوعى لمضمون الوثيقة والتى تستخدم فى عمليات الفهرسة والتكشيف ، والنماذج هى كالآتى :

١ ــ نموذج لمستخلص اعلامي لقرار مجلس إدارة منظمة :

« اعتماد الخطة السنوية لأهداف المنظمة »

يلاحظ أن المستخلص عبارة عن بيان عام عن مضمون القرار .

(مستخرج من كشاف قرارات مجلس الإدارة لإحدى المنظمات العلمية)

٢ ــ نموذج لمستخلص مصغر لخريطة فنية لإحدى الآلات ضمن مكونات سفينة بحرية ، وقد استخدم هذا المستخلص كجزء من كشاف هجائى لآلات هذه السفينة ، ثم إعداده بطريقة الكلمات الدالة الأساسية فى الوثيقة ، والمستخلص كالآتى :

« General Arrangement, Lower Decks and Stowage »

ويلاحظ أن المستخلص هنا لا يتضمن سوى عنوان الخريطة الفنية .

(مستخرج من كشاف المستندات الفنية لإحدى الشركات البحرية)

٣ ــ نموذج لمستخلص وصفى لأحد القوانين :

« قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن انشاء دور الحضانة وتنظيمها » .

ويلاحظ ان المستخلص هنا لا يتضمن بيانات عامة عن القانون .

٤ ــ نموذج لمستخلص اعلامى محدود للقانون السابق :

« قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد مواصفات دور الحضانة واغراضها وأساليب الرقابة عليها وإجراءات انشائها وطريقة إدارتها وتنظيمها والعقوبات عن المخالفات وأموالها » .

ويلاحظ أن المستخلص هنا قد تضمن العناصر الأساسية على قدر الإمكان لمضمون القانون .

(مستخرج من الكشاف التحليلى لتشريعات الطفولة من ١٩٥٢ ــ ١٩٨٤) .

٥ ــ نموذج لمستخلص اعلامى تفصيلى لنفس القانون السابق :

« قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ . تعرض المادة (١) لتعريف دار الحضانة ، والمادة (٢) لأهداف دار الحضانة ، والمادتان (٣) و (٤) لاختصاص وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف والرقابة عليها ، حتى آخر مادة ... »

ويلاحظ ان هذا المستخلص قد تضمن تفاصيل كاملة تغطى جميع مكونات القانون .

(مستخرج من الكشاف التحليلى لتشريعات الأمومة والطفولة من ١٩٥٢ ــ ١٩٨٤) .

٦ ــ نموذج لمستخلص اعلامى كامل لقرار إدارى :

قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٧

« تعديل المادة الثانية من القرار رقم ١٩٧٦/١٤١ الصادر فى ١٩٧٦/٩/١١ بشأن تنظيم تشغيل الأجانب لتصبح : إذا زادت مدة التعاقد عن سنة أو كانت أقل من سنة ثم جددت لأكثر منها ، جاز منح الخبير مرتب نقل عفش بما لا يجاوز ألف دولار بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك ويجوز فى حالات الضرورة الأستثناء من شرط السنة ، أن يتضمن القرار الصادر فى هذا الشأن مبررات هذا الأستثناء .

العمل بهذا القرارا اعتبارا من تاريخ صدور القرار رقم ١٩٧٦/١٤١ » .

ويلاحظ ان هذا المستخلص قد تضمن جميع التفاصيل التى يتضمنها القرار الأصلى وبحيث يغنى هذا المستخلص تماما عن الرجوع إلى القرار الأصلى .

(مستخرج من دليل التعليمات المستديمة لإحدى المنظمات)

٧ ــ نموذج لمستخلص اعلامى لمقال فى إحدى المجلات العلمية :

الأجر كحافز ، والمحافظة على الروح المعنوية للأفراد ، بقلم حسن ناجى ، عدد يوليو ١٩٧٤ ، ص ص ٢٠ ــ ٢٣ .

المحتويات :

« الثورة الإدارية من الإدارة العليا ، الأهداف يجب أن تتركز فى الإهتمام بالفرد ، وضع الأسس العلمية السليمة لتحقيق التطور الإدارى ، الاهتمام بالتنظيم الأقليمى والهيكل العام لتنظيم الدولة ، الإرتقاء بكفاءة الأداء والفهم السليم للثورة الإدارية ، ربط العمل بالاجر . »

ويلاحظ أن هذا المستخلص قد أعد بطريقة تحليل المقال وإستخلاص مجموعة من الكلمات الدالة تعبر عن محتويات هذا المقال . وهذه الكلمات يمكن الأستفادة بها فى عملية التكشيف وذلك بإستخراج رؤوس دالة منها .

(مستخرج من الكشاف التحليلى لمجلة الإدارة من ١٩٦٨ ــ ١٩٧٩) .

٨ ــ نموذج لمستخلص إعلامى لكتاب :

الخدمة الاجتماعية المدرسية ، ط ٢

تأليف عدلى سليمان ، اسماعيل رياض ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ ، ٢١٥ ص .

المحتويات :

« الخدمة الاجتماعية ، الخدمة الاجتماعية المدرسية ، الخدمة الاجتماعية فى مراحل التعليم ، العمل مع الفرد فى المدرسة ، العمل مع الجماعات المدرسية ، العمل مع المجتمع المدرسى ، الإشراف فى الخدمة الاجتماعية فى مراحل التعليم ، العمل مع الفرد فى المدرسة ، العمل مع الجماعات المدرسية ، العمل مع المجتمع المدرسى ، الأشراف فى الخدمة الاجتماعية المدرسية » .

ويلاحظ ان هذا المستخلص قد أعد بنفس الطريقة السابقة .

(مستخرج من البيليوجرافيا الشاملة للطفولة فى ربع قرن)

٩ ــ نموذج لمستخلص اعلامى لرسالة جامعية :

أحمد المهدى عبد الحكيم

ميول الكبار للقراءة فى منطقة ريفية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية بجامعة عين شمس ، ١٩٥٩ ، ١٧٠ ص + ٤ ملاحق .

« يهدف هذا البحث إلى معرفة ميول الكبار للقراءة لأن وسيلة القراءة وسيلة لتعليم الكبار وتثقيفهم وان هؤلاء الكبار من المواطنين ينهضون بمختلف الوان النشاط فى المجتمع ، كما أنه يهدف إلى معرفة الموضوعات التى يميل الكبار إلى قراءتها ، واجرى البحث على ١٤ قرية من قرى محافظة المنوفية ، على الكبار من الجنسين ممن تزيد سنهم على ٢٢ سنة ، وكان حجم العينة ٦٢٥ من الجنسين .

وقد تناول البحث التغيرات الإجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، كما تناول عرضا لمدى تقدم أبحاث القراءة عامة ثم ميول القراءة خاصة ، وقام بوصف منطقة البحث جغرافيا وصحيا واقتصاديا واجتماعيا .

وانتهى البحث بعدة نتائج كان منها اختلاف درجات ميل الكبار إلى موضوعات القراءة المختلفة ، وان ميل الذكور للقراءة أقل من ميل الأناث فى أغلب الموضوعات » .

ويلاحظ أن هذا المستخلص قد أعد بطريقة الأسلوب الأدنى على أساس ان يشتمل على جميع عناصر البحث .

(مستخرج من البيليوجرافيا الشارحة للدراسات السكانية ، المجلد الرابع ، ١٩٨٤ .

سابعا : قواعد عامة لإعداد المستخلصات :

١ــ المكونات الأساسية للمستخلص :

يجب أن يتضمن المستخلص المكونات الآتية كلما كان كل منها مطلوبا أو ذا أهمية خاصة :

(أ) **الغرض** : يجب أن يتضمن المستخلص بيانات عن الغرض من مضمون الوثيقة ، وأسباب كتابتها والأهداف المحققة أو الأهداف الظاهرة ، أو الأهداف التى يسعى إليها ، خصوصا إذا لم يكن عنوان الوثيقة يتضمن ذلك .

(ب) **المنهج** : يجب إلقاء الضوء على المنهج فى الدراسة أو البحث ، سواء أكان تجريبيا أو أحصائيا أو تاريخيا أو غير ذلك ، ومدى ما أمكن إنجازه عن طريق هذا المنهج ، وإذا كان المنهج مبتكرا فإنه يجب الإشارة إلى ذلك ، وبطبيعة الحال فإنه كلما كان المستخلص أعلاميا فإنه يجب تضمينه المزيد من التفاصيل .

(جـ) **النتائج** : التى أمكن التوصل إليها ، ويجب الإشارة هنا إلى ان المستخلص الإعلامى يميل إلى الناحية الكمية أكثر مما هو متبع فى المستخلص الوصفى ، ويجب الإشارة إلى النتائج الجديدة .

(د) **الأستنتاجات** : وذلك بعرض تفسيرات للنتائج ذات الأهمية الخاصة للتعرف على قيمة الدراسة الأستقصائية ، وما يمكن أن يكون ذا أهمية للباحثين فى المجالات المشابهة .

(هـ) **التخصص** : يجب فى حالات التخصص كالطب مثلا ، ان يتضمن المستخلص بيانات متخصصة ذات تفاصيل دقيقة ، مثل التشخيص والعلاج والجرعات وغير ذلك ، وإلا فإن المستخلص يكون عديم الفائدة ، وبالطبع فإن ذلك يتطلب أن يكون معد المستخلص متخصصا .

٢ ــ ما يجب تجنبه بالنسبة لعملية الأستخلاص :

(أ) تجنب الحشو والتطويل والتكرار الذى لا قيمة له بالنسبة للباحث وبصفة خاصة التوضيحات التفصيلية التى لا قيمة لها .

(ب) تجنب الملاحظات غير ذات الأهمية والتأملات التى يبديها المؤلفون .

(جـ) تجنب الأستنتاجات التى ليست من صلب مضمون الوثيقة .

٣ ــ الأساليب اللغوية :

(أ) يجب أن يكون الأسلوب المستخدم فى المستخلص من النوع البسيط الذى يوصل الأفكار إلى الباحث بسهولة .

(ب) ان رشاقة الألفاظ وحيويتها ليست جوهرية .

(جـ) الإيجاز ضرورى بل ويعتبر أساسيا ويجب أن يقاس قدر المعلومات المقدمة فى المستخلص بالحيز المتاح ، ويمكن فى هذا المجال استخدام الجمل غير الكاملة التى يمكن بها توصيل الفكرة .

(د) عند مراجعة المستخلص فإن على المراجع ان يقرأه قراءة نقدية وان يقتطع منه أى اسهاب .

٤ ــ طول أو حجم المستخلص :

(أ) سبق أن أوضحنا الأنواع المختلفة للمستخلصات والتى تختلف من ناحية طولها والمهم ان يتناسب مع حجم المعلومات المطلوب تقديمها للباحث كما يعتمد ذلك كله على التكاليف المتاحة .

(ب) ان المستخلص المركز ذا الحجم المناسب قد يكون ذا فائدة للباحث المشغول من المستخلص الطويل الذى قد يتعرض لإهمال الباحث نتيجة لطوله ، ويجب أن يكون التركيز على كل ما هو حقيقة ذو أهمية للباحث .

٥ ــ نصائح عامة :

(أ) مستخلصات الكتب يجب أن تعكس حجم مادة الكتاب ، بحيث لا تضيع بعض أساسيات مضمون الكتاب نتيجة عملية الأستخلاص .

(ب) مستخلص القائمة البيليوجرافية يجب أن يتضمن المجال الموضوعى ، والمجال الزمنى ، وطريقة الترتيب ، وعدد المراجع وأشكال الكشافات الموجودة .

(جـ) يجب بالنسبة لبراءات الأختراع أن يبين ماهية الأختراع وتركيبه وإذا كان الأختراع آلة ميكانيكية أو جهازا آليا أو مجرد آلة يدوية فإنه يجب بيان

مكوناته ، أو إذا كان مركبا كيمائيا أو أحد عناصره أو غير ذلك من الحالات فإنه يجب فى كل حالة اعطاء بيانات كاملة عن الأختراع ، أما من ناحية البيانات الأحصائية فإنه يجب ذكرها كلما كان ذلك ممكنا أو على الأقل ذكر ما قد يكون ذا تميز منها .

(د) بالنسبة للكيمياء التحليلية فإنه من الضرورى على قدر الإمكان تقديم الارشادات الواقية الخاصة بإجراء التجارب وأساليب تحليل النتائج مما يساعد الباحث على إعادة أجراء التجارب دون الرجوع إلى الوثيقة الأصلية .

(هـ) بالنسبة للعقود يذكر أطراف العقد وموضوع العقد والألتزامات لكل طرف ، وتوقيتات التنفيذ والمراحل المختلفة ومواعيد الدفع وغير ذلك من البيانات ذات الأهمية .

ثامنا : أهمية المستخلصات :

١ ــ الأحاطة الجارية (Current Awareness) بالتطورات الهامة فى مجال التخصص ولتوفير المعلومات المستحدثة وخاصة التقنية بصفة مستمرة .

٢ ــ تقديم رصيد من المعلومات المرجعية التى يمكن أن توفر على الباحث الكثير من الوقت والجهد ، ولتفادى تكرار البحوث .

٣ ــ ان عمليات التكشيف وكذلك التصنيف تتطلب مجهودا يقوم به المكشف أو المصنف للتعرف على الجوانب الأساسية لمضمون الوثيقة ، وهو ما يطلق عليه التحليل ، وكلما كان الاستخلاص دقيقا فإنه يمكن توفير الجهد والوقت الذى يبذل فى عملية التحليل .

٤ ــ يمكن فى حالات المستخلصات الاعلامية الكاملة أن يعتبر الباحث المستخلص كبديل للوثيقة .

٥ ــ ان المستخلصات الدقيقة تعطى الباحث قدرا من التوقع بما إذا كانت الوثيقة الأصلية جديرة بالقراءة أم لا ، وذلك فى حالة الأختيار بين الرجوع إلى أكثر من وثيقة ، مما يوفر على الباحث الجهد والوقت الذى يبذل فى الرجوع إلى عدد كبير من الوثائق ، ويتوقف نجاح عملية التوقع على الجهد الذى قد بذله معد المستخلص ، واتفاق ذلك الجهد مع احتياجات الباحث الفعلية ، ومع انه قد ثبت من بعض الدراسات

التى تمت فى مجال المستخلصات الطبية انها ليست الوسيلة الأساسية لإمكان التوقع بمدى مطابقة البحث لإهتمامات الباحث ، إلا أنه من المؤكد ان ذلك جاء نتيجة لعدم بذل الجهد اللازم لإبراز جوانب البحث وصياغة ذلك فى شكل مستخلص .

٦ ــ إذا كان الاستخلاص بإحدى اللغات واسعة الانتشار فإن ذلك يمكن أن يخفف من حدة مشكلة اللغة بالنسبة للوثائق التى قد تكون عادة محررة بلغات مختلفة قد يصل عددها إلى ٧٠ لغة فى العالم ، وبذلك يمكن التغلب على حاجز اللغة .

المراجـــع

ــ حشمت قاسم ، خدمات المعلومات ، مقوماتها وأشكالها ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .

ــ بولين الرتون ، مراكز المعلومات ، تنظيمها وإدارتها وخدماتها ، ترجمة حشمت قاسم ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٧ .

ــ محمد فتحى عبد الهادى ، مقدمة فى علم المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .

ــ الن كنت ، ثورة المعلومات ، استخدام الحاسبات الألكترونية فى اختزان المعلومات واسترجاعها ، ترجمة حشمت قاسم وشوق سالم ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ .

ــ Robert L. Collison, Indexes and Indexing, London, Earnest Benn Ltd.

ــ Munir — Ud — Din Ahmed, Abstracts, UNID0, 1971, Memo No. 1.

صدر حديثاً :

دكتور لطفي بركات ، فى فلسفة التربية ، دار المريخ للنشر – الرياض ١٩٨٦ ، ٣١١ صفحة .

موضوع هذا الكتاب ، هو البحث عن منهج علمى يهدف إلى بناء فلسفة تربوية ، وصولاً إلى محاولته تحديد معالم فلسفة تربوية للفكر الاجتماعى العربى ، ويرى المؤلف أن غالبية مشكلاتنا التربوية السائدة مثل فقدان التوازن بين الكم والكيف ، بين الحاجات والامكانات ، بين الريف والحضر ، بين البنين والبنات ، بين الأسوياء والمعوقين وغيرها ؛ مردها إلى غياب فلسفة تربوية ، تحاول رسم سياسات التعليم واستراتيجياته للتصدى ومواجهة هذه السلبيات والحد منها .

وعبر ستة فصول ، يتصدى المؤلف لتلك المشكلات التربوية ، من خلال منهج علمى ، مناقشاً لأهم أطروحات الفكر الفلسفى المعاصر ، ومقترحاً بعض المعايير لتقويم جوانب النقص فى تلك المنطلقات الفلسفية ، بهدف تحديد معالم فلسفة عربية تربوية غايتها بناء الوطن والمواطن الصالح ..

نافذة العرض

ميخائيلوف الاتصال العلمى والمعلومات

Mihailov et al. Scientific Communication and Informations. Translated into English by Robert Burger. Virgnia. Information Resources Pres, 1983.

عرض وتحليل
أسامه السيد محمود
كلية الآداب – جامعة القاهرة

استوقفني هذا الكتاب بمجرد أن رأيته بمصدر زاوية الكتب الحديثة فى مكتبة كلية ويلز للمكتبيات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وقد شدنى إليه عدة دوافع لم أستطيع الهرب منها ، أولها وأهمها اسم مؤلفه ، عالم المعلومات السوفيتى الشهير ميخائيلوف ، هذا الرجل الذى تصدر هذا التخصص فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية خلال الربع قرن الماضى ، وحظيت كتاباته باهتمام بالغ فى الغرب ، وإن لم تحظى بنفس الأهمية فى الدول العربية لجملة أسباب أهمها أن أغلب كتاباته باللغة الروسية ، وليس بآخرها إن هناك حواجز وإن كانت نفسية بيننا نحن العلماء والباحثين العرب ، وبين نظرائنا السوفيت لظروف سياسية وبيئية مختلفة ليس هذا مجال سردها .

وميخائيلوف يعتبر بمقاييس عديدة هو الأستاذ والأب الشرعى لعلم ومؤسسات المعلومات الحديثة فى الاتحاد السوفيتى ، كما أنه مدير معهد كل الشعوب للمعلومات العلمية والفنية والمعروف عالميا باسم (« الفينتى » « VINITI ») منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن ، كما أنه ترأس العديد من المؤتمرات الدولية خاصة عندما كان نائبا لرئيس الاتحاد الدولى للتوثيق فى الفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٤ . وبجانب ذلك فهو مؤلف ومحرر ورئيس تحرير عدة مئات من الكتب والمقالات والابحاث ، والتى من أشهرها كتابيه الشهيرين « أسس المعلومات العلمية » الذى نشر عام ١٩٦٥ ، و « أساسيات المعلومات » الذى نشر ١٩٦٨ . وكان الدافع الثانى الذى شدنى إلى هذا الكتاب هو موضوعه نفسه ، فهو من الموضوعات شديدة الصعوبة فى تناولها رغم أهميته الحيوية فى تكوين النواة النظرية الصلدة لمجال المكتبات والمعلومات وعلى وجه الخصوص لمعرفة تأثير وسلوك المعلومات كوسيلة اتصالية هامة بين العلماء وبعضهم ، وربما كانت هذه الصعوبة هى السبب وراء قلة الكتابات فى هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قد ظهر فى السنوات الخمسة عشر الأخيرة ثلاثة كتب هامة قام

الدكتور حشمت قاسم بتقديم ترجمة بالغة الأهمية لكتب منها ، وتحدث عن الكتابين الباقيين فى مقاله استعراضية[1] لكتاب منها .

وللأسف لم تمهلنى الفترة الزمنية القصيرة التى قضيتها فى كلية ويلز للمكتبيات – يناير – ابريل ١٩٨٣ – حتى أقرأ هذا الكتاب ، فقد أستغرق عرضه فى زاوية الكتب الجديدة ، ثم اعداده ببليوجرافيا ما يقترب من ستة أسابيع ، كانت رحلتى معها قد قاربت على الانتهاء من ويلز على الأقل فى طريقى إلى باق أنحاء انجلترا ، ولم تفلح جهودى مع ادارة المكتبة فى استعارة الكتاب قبل اعداده ، فلا فرق فى مكتبات الجامعات البريطانية بين أستاذ وطالب ، أو بين زائر ومقيم ، ولا استثناء لأى أحد ، وهى تقاليد وإن كانت جديرة بالاحترام ، إلا إنها حرمتنى من متعة قراءة هذا الكتاب هناك ، ولم أجده فى أى مكان بالقاهرة حتى عثرت عليه مصادفة مع أستاذ أمريكى صديق كان فى طريقه من الولايات المتحدة إلى الكويت لعمل له هناك ومر على القاهرة فى زيارة فكانت فرصة لا تعوض لى للانتهاء من هذا الكتاب خلال فترة وجود هذا الصديق بالقاهرة .

وأعترف مقدما بأننى أعجبت واحترمت مادته العلمية إلى أقصى حد ، وهى مسألة يجب أن يبتعد عنها ناقد وعارض كتاب إلى حد بعيد ، حتى لا تتأثر أحكامه ، كما أعترف بصعوبة مادته العلمية فى بعض الجوانب ، وتميزها لبعض ما فى البيئة السوفيتية من عناصر فريدة لا توجد فى أى بيئة أخرى ، وهى كلها موضع جدل ، إن لم تكن موضع رفض من جانبنا كعرب على الأقل .

يقع هذا الكتاب فى أكثر من ٤٠٠ صفحة تبدأ بثلاثة مقدمات الأولى للمترجم الذى قام بترجمة الكتاب من الروسية إلى الانجليزية حيث قدم نفسه أولا كأستاذ مساعد للمكتبات بمدرسة المكتبات بجامعة الينوى فى الولايات المتحدة وأحد المتخصصين الأمريكيين فى مجالات الانتاج الفكرى السوفيتى . ثم قدم ميخائيلوف ومكانته السوفيتية والعالمية وأعماله السابقة ، ثم زملائه فى إعداد الكتاب وهم شوناى وجيليا ريفسكى . وهم نواب ميخائيلوف فى ادارة « الفنيتى » وأيضا من علماء المعلومات السوفيت الكبار ، وكما يظهر من الشهادات الدراسية والمناصيب والكتابات السابقة التى تشكل سابقة أعمالهم . أما المقدمة الثانية فهى مقدمة للطبعة الأمريكية أعدها الناشر الأمريكى تحدث فيها عن أهمية الكتاب ، والترجمات الألمانية والصينية له ، وأهميته لعلماء المعلومات فى الغرب بالذات لكى يتمكنوا من تتبع مسارات علم المعلومات فى الاتحاد

---

١ – الكتاب المترجم هو « أفاق الاتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا لجاك ميدوز » والمقالة التى استعرض فيها الكتابين هى « الاتصال أساس النشاط العلمى » عرض وتحليل حشمت قاسم . المجلة العربية للمعلومات ، س ٥ ، ع ٣ ، ديسمبر ١٩٨٠ . ص ص ١٨٧ – ١٩٩ .

السوفيتي حتى يمكن – كما قال بالنص « التغلب على الحقيقة ذات الأبعاد الخطيرة وهى أن العلماء السوفيت يعرفون كل شيء عن علم المعلومات وتطبيقاته فى الغرب ، بينما لا يعرف العلماء الغربيين عن علم المعلومات فى الاتحاد السوفيتى إلا أقل القليل » . أما المقدمة الثالثة فهى مقدمة الطبعة الروسية الأصلية حيث قدم المؤلفين كتابهم ، ولعل أبرز ما جاء فى هذه المقدمة بخلاف ملخصات لمحتويات وفصول الكتاب هو ذكرهم بأنهم قد غيروا فى بعض الأجزاء لكى تظهر بصورتها التى ظهرت بها فى هذا الكتاب وهى مختلفة عما جاءت فى الطبعة الروسية الأصلية .

تتعاقب بعد ذلك فصول الكتاب لتبدأ بفصل تمهيدى عن مشاكل المعلومات والاتصال العلمى فى العلوم ، وكيف أن الاتصال بين العلماء هو المصدر الأول نحو وتقدم البحث العلمى ، وأن المعلومات هى الوسيلة الأولى فى هذا الاتصال ، وما هى مشاكله الرئيسية فى تبادل المعلومات بين العلماء والسيطرة عليها فى مراكز المعلومات العلمية . وقد جاء فى هذا السياق حديث ليس بجديد على القارىء العربى بصفة عامة الذى أضطلع فيما سبق على مشاكل الاعلام العلمى أو مشكلة المعلومات فى عدة كتابات سابقة . ويتبع هذا الفصل التمهيدى فصل آخر عن طبيعة الاتصال العلمى وأشكاله الرسمية وغير الرسمية مع التركيز على الجامعة الاعتبارية وهى أحد أبرز أشكال الاتصال العلمى ، ثم فصل آخر عن المعلومات العلمية ، وهنا يلاحظ أن الكتاب قد وسع من دائرة المعلومات العلمية لتشمل كل المعلومات التى يحتاجها باحث علمى فى مختلف المجالات ، كما يتناول نفس الفصل طرق قياس المعلومات العلمية وتأثيراتها الاجتماعية .

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى فصلين لعلهما أبرز فصول هذا الكتاب وهما عن نظم المعلومات العلمية والتكنولوجية ومفهومها وطبيعة الانتاج الفكرى المكتوب فيه وأسس ومناهج اقامة مثل هذا النظم ، ومجالات ومصادر النشر المختلفة التى يمكن منها تتبع هذا الانتاج مع بعض الاحصائيات الحديثة عن الانتاج الفكرى ، وقد تناول كل نوع من أنواع الأوعية وبالذات الكتب والدوريات العلمية محددا الخصائص وحجم التدفق وحركة الترجمة العلمية الدولية بين اللغات الهامة .

ثم تجىء بعد ذلك ثلاثة فصول متعاقبة تتضمن الإطار التطبيقى لما جاء فى الفصول السابقة التى تناولت كما هو واضح الجوانب النظرية والمنهجية لنظم المعلومات وللانتاج الفكرى فى مجال المعلومات العلمية ، وهذه الفصول الثلاثة تحتوى على أنشطة وخدمات مراكز المعلومات ونظم المعلومات العلمية وأنواعها البيليوجرافى منها وغير البيليوجرافى ، ثم تحليل وعرض لخدمات المعلومات العلمية فى الاتحاد السوفيتى وشبكات ومراكز المعلومات الموجودة ، ولعلها من المرات القليلة – فيما وصل إلى يدى من كتابات – التى يتم فيها التعرض للنظم الآلية لخدمات المكتبات

والمعلومات فى الاتحاد السوفيتى .

ثم يأتى الفصل الختامى الذى حاول فيه ميخائيلوف نفسه أن يحدد الإطار النظرى والعلاقات لعلم المعلومات من خبرته التى تعكس الآراء السوفيتية فى هذا المجال بالطبع ، حيث يتناول علاقة علم المعلومات بالعلوم الأخرى وبالذات المكتبات والحاسبات الالكترونية والفلسفة والرياضيات ومحور دراسات علم المعلومات ومجال دراساته وأبحاثه وتحليل لمصطلح المعلوميات . Informaties الذى يفضل هو وزملائه فى الدول الاشتراكية استخدامه .

ورغم احترامى البالغ لهذا الكتاب ولمؤلفه وبمنهج العرض وبالمادة الغزيرة التى جاءت فيه ، ثم شموله للموضوع ، إلا اننى أختلف معه فى عدة نقاط ، أهمها أن الكتاب يؤكد فى كل صفحاته على مفهوم عتيق للمعلومات العلمية رغم أنه تحدث عن المعلومات الأخرى إلا أنه لا يزال متحيزا للمعلومات فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، وهى فكرة باليه كما أعتقد لأنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل التفريق بين المعلومات العلمية والمعلومات غير العلمية ، ذلك لأنه المستفيد وطبيعة النشاط الاتصالى هو الذى يحدد طبيعة المعلومات حاليا ، علاوة على أن الكتاب يؤكد وجهة نظر ميخائيلوف التى تناولها طوال الستينيات والسبعينيات[٢] فى أن هناك فرق بين علم المعلومات وبين المكتبات أو العمل البيليوجرافى وهى فكرة خاطئة ومحل رفض متصاعد من علماء المكتبات والمعلومات ، لأنه لم يثبت أولا أن علم المعلومات قد أصبح علما أو استكمل مقوماته حتى كفرع متميز داخل تخصص المكتبات والمعلومات ، ثم لأنه ثانيا لم يقدم أى إطار نظرى أو منهجى يستطيع أن يفصل بينه وبين تخصص المكتبات أو العمل البيليوجرافى .

ولا ينقص هذا من ثراء الكتاب ، ولا من المتعة الذهنية التى تصحب قراءته ، ولا من الاعجاب الشديد بميخائيلوف وأفكاره وثباته عليها وتسلسل هذه الأفكار وترتيبها ووضحها ، ثم منهجه العرضى لهذه الأفكار والمبادىء فى سياق واحد .

ومما لاشك فيه أن ترجمة هذا الكتاب إلى العربية سيكون اضافة لاشك فيها إلى مكتبة تخصص المكتبات والمعلومات العربية لأنه يفتح نافذة طالما ظلت مغلقة إلى حد بعيد فى السنوات السابقة على كتابات العلماء السوفيت وعلى تخصص المعلومات والاتصال من ناحية أخرى .

---

٢ – على سبيل المثال البحث الذى قدمه فى الندوة التى نظمها الاتحاد الدولى للتوثيق حول الأسس النظرية للمعلومات والتى عقدت فى موسكو من ٢٤ – ٢٦ ابريل ١٩٧٤ ، وكان البحث الذى قدمه ميخائيلوف بعنوان :

Structure and main properties of scientific information approch to the scope of informatics.

صدر حديثاً :

دكتور شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى ، قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ، المجلد الأول ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٥ ، ٧٤١ صفحة

- أشمل وأعمق وأكبر قائمة رؤوس موضوعات عربية ، تقف على قدم المساواه مع قائمة مكتبة الكونجرس الدولية الشهيرة .
- وضعت على أسس فلسفية وأكاديمية وجربت فى أكبر المكتبات العربية فى مصر والسعودية .
- تضم القائمة فى طبعتها الأولى خمسة وعشرين ألف رأس موضوع مع شبكة إحالات مستفيضة .
- بالقائمة دراسة عميقة عن نظرية التحليل الموضوعى فى نحو سبعين صفحة تعتبر درساً لتكوين خلفية أكاديمية عن هذا المجال الذى هو عصب علم المعلومات فى الوقت الراهن .
- يضم العمل عدة أثبات بالتفريعات الشكلية والوجهية والجغرافية .
- تخدم هذه القائمة كافة أنواع المكتبات ومراكز المعلومات على تفاوت أحجامها ومشاربها ، فى تقديم أداة جاهزة لتحليل المعلومات المقتناه داخل تلك المؤسسات .
- تستخدم هذه القائمة فى مؤسسات المعلومات العربية كما تستخدم فى مؤسسات المعلومات الأجنبية التى تقتنى مواداً باللغة العربية .
- اختزنت رؤوس هذا العمل على الحاسب الآلى لتسهيل تحديثها وإستعمال تكنولوجيا المعلومات فى تناولها .

أحمد بدر

المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات

الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٥ . ـ ٤٤٨ ص

عرض وتحليل :
محمد عوض العايدى
مدير مكتبة كلية الحقوق – جامعة القاهرة

يقع القارىء العربى فى حيرة وتخبط شديدين عندما يقرأ أحد الكتب التقديمية أو التى تعد مدخلا لعلم من العلوم .

كما يقع الكاتب العربى الذى يتناول أحد هذه العلوم فى نفس الحيرة ، وفى بعض الأحيان فى نفس التخبط . ذلك أن الكتابات التقديمية قد تبدو سهله وبسيطة لأول وهلة ولكن المتأمل يجدها فى غاية الصعوبة وخاصة إذا كان العلم الذى سيتناوله الكاتب من العلوم الحديثة كعلم المعلومات الذى لم يستقر حتى الآن على شكل من الأشكال أو يخصص له منهجا واضحا يتبعه المؤلفون والباحثون ، فضلا عن تنازع فئات متعددة لتبنيه ، فالمكتبيون والإعلاميون والموثقون واللغويون والمتخصصون فى علوم الإتصال والحاسبات الإلكترونية ينسب كل منهم هذا العلم إليه ويربطه بتخصصه الأصلى بشكل أو بآخر .

والكتاب الذى نحن بين دفتيه يتناول مهمة التقديم لعلمى المعلومات والمكتبات فى نفس الوقت ، أى أنه – كما سبق أن أسلفنا – يربط بين علم المكتبات وعلم المعلومات من وجهة نظر عالم من علوم المكتبات ، هو الأستاذ الدكتور أحمد بدر الغنى عن التعريف والأستاذ بجامعات مصر والكويت والسعودية . وقبل أن نتعرض لتحليل مضمون موضوعات الكتاب علينا أن نتعرف – عزيزى القارىء – على محتوياته .

فالكتاب يقع فى خمسة أبواب تضم

خمس وعشرون فصلا : يتناول الفصل الأول لمحات من العصور القديمة ، عن المصريين والسوريين والبابليين والصينيين ، ويتناول الفصل الثانى لمحات من العصور الوسطى حتى اختراع عصر الطباعة بينما يتناول الفصل الثالث لمحات منذ اختراع الطباعة حتى وقتنا الحاضر . ويعرض لنا الكتاب فى فصله الرابع التحول إلى الخدمات والنشر الأكترونى وتطلعات القرن الحادى والعشرين . أما الفصل الخامس فيتناول فلسفة المعلومات والمكتبات ومكانتها بين العلوم الإجتماعية . ويعرض لنا المؤلف فى الفصل السادس مشكلة المعلومات بين مفاهيم المكتبة وثورة المعلومات ، ويتناول الفصل السابع علم المعلومات بين البحث عن هوية وتأصيلها ، أما الفصل الثامن فيقدم لنا دور المكتبة ومركز المعلومات بين الوظيفة التعليمية والبحثية ، ويتناول الفصل التاسع المعلومات والمجتمع : دراسة فى التطور الحضارى ، ويتناول الفصل العاشر المكتبات والمعلومات وبعض قضايانا المعاصرة . أما الفصل الحادى عشر فيتناول الأنشطة العامة التى تقوم بها مختلف أنواع المكتبات ومراكز المعلومات ، ويستعرض الكتاب فى خمس فصول متتالية من الثانى عشر حتى السادس عشر أنواع المكتبات : المكتبة الوطنية ، والمكتبة العامة ، والمكتبة المدرسية ، والمكتبات الأكاديمية ، والمكتبات المتخصصة وارتباطها بالمعلومات ودورها فى التعليم والبحث . ويتناول الفصل السابع عشر مراكز المعلومات بين التخصص الموضوعى والتطور المهنى والتكنولوجى ، ويتناول الفصل الثامن عشر الإطارالعام لاستخدامات التكنولوجيا المعاصرة . ويعرض الكتاب فى فصله التاسع عشر الحاسب الآلى : مكوناته وقدراته ولغاته ، أما الفصل العشرون فيتناول المصغرات الفيلمية واستخداماتها فى المكتبات ومراكز المعلومات ويمتد الفصل الحادى والعشرون ليتناول المصغرات الألكترونية ومراحل التحول إلى المجتمع اللاورقى . ويتناول الفصل الثانى والعشرون ثورة الإتصال ووسائل إيصال المعلومات وعرضها ، ويتناول الفصل الثالث والعشرون عناصر المهنة ومستقبل العمل بالمعلومات والمكتبات ، أما الفصل الرابع والعشرون فيتناول الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائى المعلومات ، أما الفصل الخامس والعشرون وهو الفصل الأخير فيتناول الجمعيات المهنية للمعلومات والمكتبات من حيث أنشطتها وميزانياتها مع التركيز على بعض الجمعيات الشهيرة مثل جمعية المكتبات الأمريكية والجمعية الأمريكية لعلم المعلومات . ويضم الكتاب أيضا ملخصاً يضم بعض نماذج متطلبات التأهيل المهنى ، كما يضم نموذج دراسات الأرشيف والمكتبات .

يقول الدكتور محمد فتحى عبد الهادى فى مقدمة كتابه مقدمة فى علم المعلومات « وعلم المعلومات فى مفهومه الآن من العلوم الحديثة ، ولايكاد يتفق المشتغلون والباحثون فى مجال المعلومات على تعريف محدد لهذا العلم . ولذا لم يصدر حتى

الآن — على حد علم المؤلف — أى كتاب له وزنه يقدم هذا العلم فى إطار متكامل يتناول دعائم العلم ومنهجه وموضوعه وعلاقاته بالمجالات الأخرى وما إلى ذلك من العناصر التى تحدد هوية العلم وتميزه عن غيره من العلوم . صحيح أن هناك بعض الكتب العامة فى علم المعلومات ، إلا أنه يلاحظ أن معظم هذه الكتب عبارة عن تجميع لبحوث ودراسات بأقلام عدد من الباحثين تشكل فى مجموعها ما يكون علم المعلومات من وجهة نظر المحرر أو المشرف على الكتاب » ويخلص إلى أن التصور العام لعلم المعلومات كما ورد فى كتابه إنما يمثل تصورا شخصيا للمؤلف . وعلى ضوء ما عرضناه — عزيزى القارىء — لفصول الكتاب وعلى ضوء الرأى — سالف الذكر — الذى قدمه الدكتور محمد فتحى عبد الهادى ، فإننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الحيرة ، أيهما نصدق ، هل ما يقدم لنا من خلال هذه النوعية من الكتب هى محاولات شخصية لإرساء قواعد وتأصيل مناهج ورسم إطار عام ، أم أنها تأثرت بشكل أو بآخر بما يقدمه الغرب لنا كما يقول مؤلفنا فى مقدمته « هذا وقد حرص المؤلف على أن يغطى هذا الكتاب الموضوعات التى تتناولها الكتب الأجنبية فى مجال المدخل أو التقديم لعلم أو علوم المعلومات والمكتبات » .

وهل تمتد الحيرة بنا لنسأل : لماذا محاولة دمج علم المعلومات وعلم المكتبات معا ؟ وقد اعتبرنا سلفا أن علم المعلومات يرتبط بعلوم كثيرة وأن ارتباطها بهذه العلوم لا يقل قوة عن ارتباطها بعلم المكتبات فضلا عن أن العالم يتجه إلى التخصص الدقيق وإلى التفريع لا إلى الدمج .

وهل تمتد الحيرة بنا لنسأل : ألم يكن من الأفضل أن تعالج فصول الكتاب كل علم على حده ، بمعنى أن يخصص المؤلف الفصول من الأول إلى الثانى عشر — مثلا — لعلم المعلومات ومن الفصل الثالث عشر إلى آخر الكتاب لعلم المكتبات حتى تتضح هوية علم المعلومات من علم المكتبات — وحتى لا نزيد حيرة القارىء — بدلا من أن تنداح الفصول هكذا فصل يتناول جزئية أو علم المعلومات ويليه آخر يتناول أحد عناصر علم المكتبات .

وهل تمتد الحيرة بنا لنسأل : ما علاقة هذا الكتاب بكتاب آخر لنفس المؤلف بعنوان « مقدمة فى علم المكتبات والمعلومات » صدر عن مؤسسة الصباح بالكويت عام ١٩٧٩ والذى يتشابه مع الكتاب الذى بين أيدينا فى عدة فصول ، هل هو إعادة طبع مع بعض الإضافات والتنقيحات ، أم ماذا ؟

الواقع أن هذه الشمولية الرائعة فى تناول العناصر الأساسية لعلم المعلومات وعلم المكتبات يجب الإشادة بها فهى تسبح بالقارىء والدارس لهذين العلمين فى آفاق هذه العلوم وتعرض آراء وتطبيقات العلماء الغربيين وتضعها بين يدى القارىء ، ولكن حبذا لو اشتمل هذا الكتاب على بعض العناصر الأساسية لعلم المكتبات مثل تاريخ المكتبات الاسلامية وتاريخ المكتبات

فى العالم على مر العصور المختلفة وتعرض لتاريخ الفهرسة واعداد الفهارس وخطط التصنيف المختلفة وأنواع وأهمية الخدمات المكتبية وأشكال البيليوجرافيات وكيفية إعدادها والكشافات وغيرها من أساسيات علوم المكتبات ، وباليته اشتمل على بعض عناصر علم المعلومات مثل أنماط الطلب على المعلومات والافادة منها وأساليب إسترجاع المعلومات ، أنواع مراكز المعلومات وخدماتها ، قضايا المعلومات على المستوى الوطنى ... وغيرها .

وإذا كان الهدف من هذا الكتاب كما يقول مؤلفه « هو التعريف ببعض العناصر الأساسية لعلم المعلومات والمكتبات وذلك لتهيئة الطالب علميا لدراسة المقررات المهنية التخصصية الأخرى دراسة منهجية » فإنى أشهد بأن ماحواه هذا الكتاب من معلومات قيمة ودقيقة ودراسات مستفيضة لاتضعه بين الكتب التقديمية وإنما تضعه بين كتب الدراسات المتقدمة والعميقة التى تصلح لطلاب الدراسات العليا وخبراء المكتبات .

محمد عوض العايدى

المكتبة الأكاديمية

ABC

- كبرى المكتبات المتخصصة فى الكتب العلمية الأجنبية من جميع دور النشر فى أوروبا وأمريكا والهند.
- عرض متميز دائم لأحدث الكتب التى تصدر من دور النشر العلمية - تصل كل شهر.
- أقسام خاصة للطب والهندسة والعمارة والرياضيات والكمبيوتر والإحصاء والعلوم الزراعية.
- قاعات خاصة لكتب اللغة الإنجليزية والكتب الدراسية لمدارس اللغات - قسم ضخم للقواميس.
- أحدث قاعة لكتب الفن العالمى (رواق الفن).
- المكتبة على استعداد لطلب الكتب الأجنبية من الخارج - طلبات خاصة.. وقد حازت المكتبة على ثقة الهيئات العلمية والجامعات والمؤسسات والأفراد.

- وكلاء توزيع المطبوعات العربية لدار المريخ فى جميع المجالات الدراسية.
- أكبر مجموعة تعليمية لكتب الأطفال لسن الحضانة سلسلة البراعم وسلسلة أنا أقرأ وأنا ألعب

١٢١ شارع التحرير - الدقى - القاهرة

ت: ٤٨٥٢٨٢/٤٩٠٨٩٠ - تلكس ٩٤١٢٤ ABCMN UN

محمد عبد الحكيم الغول :

تقويم الدور التربوى للمكتبات المدرسية

بالمرحلة الابتدائية - شبين الكوم

كلية التربية - جامعة المنوفية ، ١٩٨٥ - رسالة ماجستير

عرض وتحليل
عوض توفيق
مدير التوثيق بالمركز القومى
للبحوث التربوية ج . م . ع

تضم الرسالة اربعة فصول ، الفصل الأول عبارة عن اطار عام للدراسة بين مشكلة البحث واهميته واستعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، وحدد الباحث فى الفصل الثانى معنى التربية وبين وظيفتها واهدافها ، وبين الفرق بين التربية المدرسية واللامدرسية ثم حدد معنى المنهج وبين اهدافه ووسائل تحقيق هذه الأهداف وتحدث الباحث فى نفس الفصل عن منهج المدرسة الابتدائية وبين دور المكتبة فى تحقيق أهداف هذا المنهج ، وتحدث الفصل الثالث عن الدور التربوى للمكتبه بالمدرسة الابتدائية مبينا الشروط الواجب توافرها فى مكتبة المدرسة الابتدائية لكى تحقق هذا الدور . وانتهت الدراسة بالفصل الرابع الذى ضم الدراسة الميدانية . وقد صاغ الباحث مشكلة البحث فى الأسئلة التالية : -

١ - ما الحالة التى يجب ان تكون عليها المكتبة بالمدرسة الابتدائية ؟
٢ - ما الحالة التى عليها المكتبة فى المدرسة الابتدائية بمحافظة المنوفية ؟
٣ - ما العقبات التى تعترض مكتبة المدرسة الابتدائية فى محافظة المنوفية وتحول دون تأديتها لدورها التربوى ؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة قام الباحث باجراء دراسة ميدانية اعتمد فيها على اربعة استبيانات اولهما لنظار المدارس الابتدائية والثانى لامناء المكتبات والثالث للمعلمين أما الرابع فهو لتلاميذ الصفين الخامس والسادس بالمدارس الابتدائية . وقد بلغت جملة مدارس العينه ٤٧ مدرسة قدم استبيان النظار لجميع نظار وناظرات مدارس العينه وقدم استبيان امناء المكتبة لعدد ٣٩ امين وامينة مكتبة اختيروا من العاملين بهذه المدارس ، اما استبيان المعلمين فقد قدم لعدد ٣٠٢ معلماً ومعلمة اختيروا من معلمى هذه المدارس ، اما استبيان التلاميذ فقد قام لعدد ٨٢٠ تلميذا وتلميذة اختيروا من تلاميذ الصفين الخامس والسادس بهذه المدارس . وبعد أن أجاب أفراد كل عينة على أسئلة الاستبيانات الخاصة بمجموعته تم تحليل الاجابات ومعالجتها احصائيا للحصول على النتائج .

نتائج البحث : توصل الباحث من دراسته الميدانية للنتائج التالية التى تبين : —

١ — ان نسبة المدارس التى لا تخصص حجرة للمكتبة تصل إلى ٦١٪ من جملة مدارس العينة ، وان حجرة المكتبة فى ٦١٪ من جملة المدارس التى تخصص حجرة لمكتبتها لاتستوعب فصلاً بأكمله .

٢ — ان نسبة المكتبات التى بها اثاث تصل إلى ٣٨,٣٪ الاثاث فى ١٦٪ منها غير مناسب لاحجام التلاميذ .

٣ — ان الامناء غير مؤهلين علميا وغير مدربين التدريب الذى يمكنهم من القيام بعملهم فى جميع مدارس العينه .

٤ — ان التلميذ فى المدرسة الابتدائية لايجد من يشجعه على الاطلاع فلم يتلق ٩٣٪ من تلاميذ العينه أى تشجيع على الاطلاع من معلميهم او من امين المكتبة .

٥ — ان المكتبة لم تدرب التلاميذ ولم تكسبهم اى مهارة مكتبية .

٦ — ان جماعة اصدقاء المكتبة ليس لها وجود فعلى ولانشاط فى معظم مدارس العينة .

٧ — ان وجود مكتبات الفصول شكلى هذا علاوة على أنه لاتوجد بها كتب .

٨ — انه لاتوجد ميزانية مخصصة للمكتبة فى المدرسة الابتدائية .

٩ — ان مجموعات الكتب لاتتناسب مع عدد التلاميذ فى جميع مدارس العينه كماً وكيفاً كما انه لاتوجد سياسة واضحة للاختيار .

١٠ — ان ضيق الوقت الذى تفتح فيه المكتبه لايساعد على الاطلاع لمن له رغبة من التلاميذ او غيرهم فى الاطلاع .

١١ — ان معظم مكتبات العينه (٨٨٪) لم تقم بأى نشاط ثقافى فى المدرسة .

١٢ — ان حركة الاعارة الخارجية للتلاميذ والمعلمين بطيئة جداً والكتب المعاره قليلة جداً .

١٣ — انه لا توجد بطاقات فهرسة

والمقتنيات ليست مصنفة فى جميع مكتبات العينه .

التوصيات : للتغلب على المشكلات التى اتضحت من نتائج البحث يوصى الباحث بضرورة : -

١ - تخصيص حجرة للمكتبة فى كل مدرسة ابتدائية مع مراعاة ان تستوعب اكبر فصل بالمدرسة وضرورة ان يتم تجهيزها بالأثاث المناسب الكافى .

٢ - الاهتمام باعداد امناء لمكتبات المدارس الابتدائية ومتابعة تدريبهم اثناء الخدمة ، ومتابعة تدريس مادة الخدمة المكتبية بدور المعلمين والمعلمات على أن يقوم بتدريس هذا المنهج أساتذة متخصصون فى علوم التربية وعلوم المكتبات .

٣ - تخصيص حصة للمكتبة لكل فصل من فصول المدرسة اسبوعيا مع ضرورة قيام نظار المدارس وموجهى المكتبات بمتابعة تنفيذ ذلك ، وضرورة ان يراعى عند وضع التقدير السنوى للمعلم نشاطة فى المكتبة .

٤ - تكوين جماعة اصدقاء المكتبة بكل مدرسة على أن يكون انضمام التلاميذ اليها اختيارياً مع ضرورة ان يتابع ناظر المدرسة أو وكيلها اعمال هذه الجماعة ، وان تخصص لاعضاء جماعة اصدقاء المكتبة الحوافز اللازمة لاستمرار نشاطهم فيها.

٥ - تصنيف وفهرسة مقتنيات مكتبات المدارس الابتدائية على أن يقوم بذلك موجه المكتبات الى ان يتم تدريب جميع العاملين بمكتبات المدارس الابتدائية على تصنيف وفهرسة مجموعات هذه المكتبات .

عوض توفيق
مدير التوثيق بالمركز القومى
للبحوث التربوية ج . م . ع

دار المريخ للنشر بالرياض

تقدم لأطفالنا الأعزاء أجيال المستقبل الزاهر
وأحفاد أجيال الماضي العريق ..

سلسلة البراعم

لتعليم الأطفال قبل سن السادسة الحروف العربية

- النطق - الأصوات في الكلمات .
- حل الرموز المطبوعة (أي قراءة الكلمات) .
- النسخ والكتابة .

تتكون المجموعة من أربعة كتب في سبعة أجزاء متدرجة تبدأ من سن الرابعة إلى سن السادسة للطفل .

طباعة فاخرة ملونة

تطلب من :

دار المريخ للنشر بالرياض ص.ب ١٠٧٢٠ (رمز بريدي ١١٤٤٣) ومن وكلائها في العالم العربي
- المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٢١ شارع التحرير بالدقي - الكويت - مكتبة الصباح

ولطلبات أوروبا :

ALDIAR. s.r.l. Milanofiori strada 4 palazzo A3. Assago (Milano)
ITALIA Tel 8244006. Telex 325569 ALDIAR.

دليلك إلى كتاب تقرؤه

وبديلك عن كتاب لا تقرؤه

عالم الكتب

مجلة متخصصة تصدر أربع مرات في السنة

تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف ، ص.ب 1590 الرياض

2 9 *British Library, Lending Division.* Facts & figures, *Boston Spa, April 1983, p.4.*

3 0 *Russon, D.* Union catalogues at the Lending Division. *1978. (unpublished BLLD report), p.5.*

3 1 *Howard, Joseph H. The Library of Congress Union Catalogue experience.* Cataloguing & Classification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.83.*

1 4 Aschenborn, Hans J. The S.A. UNICAT; South Africa's Catalogue of Monographs on Microfiche. ISBN Review, *1977, 1, p.40-41.*

—— SA UNICAT: The Union Catalogue of Monographs in South African Libraries on Microfiche. South African Libraries. *1973, 41(2), p.53-54.*

1 5 Aschenborn, Hans J. S.A. UNICAT: Summary of Dr. H.J. Aschenborn's report on the new Union Catalogue of monographs in South African libraries. International Cataloguing, *1973, 2(2), p.5.*

1 6 Stocesova, Jana. Some current problems of Union Catalogues in the Soviet Union. A translation of Technika Knihovna, *1977, 21(2), p.1.*

1 7 Stocesova, Jana. Some current problems of Union Catalogues in the Soviet Union. A ltranslation of Technika Knihovna, *1977, 21(2), p.2.*

1 8 Stocesova, Jana. Some current problems of Union Catalogues in the Soviet Union. A translation of Technika Knihovna, *1977, 21(2), p.2.*

1 9 Vickers, Stephen. Interlibrary lending around the world - a review of recent papers - VIII. Interlending Review. *1979, 7(3), p.85.*

2 0 Morrison, Elizabeth. NUCOM on microfilm: some comments on the new look Australian union catalogue of monographs. AARL, *1977, 8(2), p.61-67.*

2 1 Morrison, Elizabeth. NUCOM on microfilm: some comments on the new look Australian union catalogue of monographs. AARL, *1977, 8(2), p.61.*

2 2 Morrison, Elizabeth. NUCOM on microfilm: some comments on the new look Australian union catalogue of monographs. AARL, *1977, 8(2), p.61.*

2 3 Morrison, Elizabeth, NUCOM on microfilm: some comments on the new look Australian union catalogue of monographs. AARL, *1977, 8(2). p.65.*

24. Morrison, Elizabeth, NUCOM on microfilm: some comments on the new look Australian union catalogue of monographs. AARL, *8(2), p.66.*

2 5 Russon, D. Union Catalogues at the Lending Division. *1978. (unpublished BLLD report), p.1.*

2 6 British Library. Lending Division. Facts & figures. *Boston Spa, April 1983, p.1.*

2 7 British Library. Ad Hoc Working Party on Union Catalogues. Report..... *British Library, 1982, p.51.*

2 8 British Library. Ad Hoc Working Party on Union Catalogues. Report..... *British Library, 1982, p.51.*

References:

1. *Hanson, E.R. Union catalogues. In: Kent, A. and Lancour, H. (eds.) Encyclopedia of Library and information science. New York, Marcel Dekker, 1981, Vol 31, P. 419.*
2. *Cronin, John W. The National Union and Library of Congress Cataloges: problems and prospects.* Library Quarterly. *1964, 34 (1), p.77-78.*
3. *Keller, Clara D.* Union catalogues and lists: aspects of national and California coverage. *Urbana: University of Illionis, Graduate School of Library Science, 1974, p.12.*
4. *Hanson, E.R. Union Catalogues. In: Kent, A. and Lancour, H. (eds).* Encyclopedia of library and information science. *New York, Marcel Dekker, 1981, Vol.31, p.407.*
5. *Keller, Clara D.* Union catalogues and lists: aspects of national and California coverage. *Urbana: University of Illinois, Graduate School of Library Science, 1974, p.13.*
6. *Keller, Clara D.* Union catalogues and lists: aspects of national and California coverage. *Urbana: University of Illinois, Graduate School of Library Science, 1974, p.13.*
7. *Keller, Clara D.* Union catalogues and lists: aspects of national and California coverage. *Urbana: University of Illinois, Graduate School of Library Science, 1974, p.15.*
8. *Howard, Joseph H. The Library of Congress union catalogue experience.* Cataloguing & Classification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.84.*
9. *Howard, Joseph H. The Library of Congress union catalogue experience.* Catlaoguing & Calssification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.88.*
10. *Howard, Joseph H. The Library of Congress union catalogue experience.* Cataloguing & Classification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.84-85.*
11. *Howard, Joseph H. The Library of Congress union catalogue experience.* Cataloguing & Classification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.85.*
12. *Howard, Joseph H. The Library of Congress union catalogue experience.* Cataloguing & Classification Quarterly, *1982, 2(1/2), p.87.*
13. *Aschenborn, Hans J. SA UNICAT: The Union Catalogue of Monographs in South African Libraries on Microfiche.* South African Libraries. *1973, 41(2), p.53.*

In 1982/83, the British Library Lending Division satisfied 87% of requests from its own stock and in addition 3% from locations also found in UCB.[29]

Looking to the future, "the Lending Division is considering, in co-operation with other parts of the British Library, what scope exists for mechanising its bibliographic records".[30]

The aforementioned experiments have been chosen because of their importance, and to show the different types of Union Catalogues, different methods of compiling them, some of their problems, and developments. Furthermore, their objectives and how these catalogues satisfied the readers' demands varies.

At this point, one could again ask what is a Union Catalogue? Is it "the" Natioanl Union Catalogue produced by the Library of Congress? Is it UNICAT? Is it NUCOM on microfilm? "Is it catalogue records printed in book forms, or records stored in digitized form in a computer? The answer to all these questions is "Yes". The Union Catalogue is all of these things".[31]

Bacause microfilm can be widespread, readily available and easy to use, Morrison[24] concluded that in a country as large as Australia, with long distance communication being expensive in resources such as time and money, the use of NUCOM should be encouraged and publicised.

British Library Union Catalogue of Books (UCB)

The Union Catalogue of Books (UCB) held at the British Library Lending Division at Boston Spa "It is an amalgam of the NCL's Outlier Union Catalogue (OUC) and part of its National Union Catalogue (NUC) both of which began in the late 1920s and early 1930s. As its name implies the OUC contained the holdings of the NCL's Outlier libraries; it also contained those of all co-operating special libraries, and those of some university and national libraries. The National Union Catalogue was a collection of the regional catalogues of the Northern, North-Western, East Midland, West Midland, South-Western and Scottish regional library system".[25] Thus the catalogue mainly covered academic, special and national libraries. The decision to amalgamate the two catalogues, to create what is now called the Union Catalogue of Book (UCB) was not taken until 1959.

The UCB contains the entire post-1800 monograph stock of the Lending Division and the foreign language and pre-1972 English language accessions of the 56[26] contributing libraries on 5 x 3 cards.

The Union Catalogue of Books "is a single entry card catalogue containing over 3.5 million entries. Around 100,000 notifications of accessions were received form the contributing libraries in 1981/82".[27]

The Berghoeffer system is used for filing cards in the catalogue, in order to be able to trace items for which the request citation is inaccurate or inadequate. Filing is by author's surname and then by title.[28]

NUCOM is a limited Union Catalogue in some respects:

a) It covered only entries for new accessions submitted by libraries from 1960 to mid-1974. It does not include entries published later than 1974.

b) Some materials excluded from the catalogue which are: untransliterated non-Roman script entries, government publications, serial publication and non-book materials. These materials are covered by other Union Catalogues.

c) It does not include all Australian libraries but is thought to cover all major ones.

The success of the Union Catalogue depends on the full response and contribution of its participants. This is not the case in NUCOM catalogue. Thus, forms of entry for particular works vary because of different application of standard codes and the use of local rules, so that an instruction to NUCOM users to establish main entry is standard. Also, the style and the amount of detail included is not always the same when comparing the old with the new ones. In addition, form of entry for corporate bodies and cross references does not always exemplify consistency. Imperfections in filing is another defect in NUCOM catalogue.

The Natioanl Library of Australia has offered great services to its users. It produced various containers for the 59 reel set, this made it possible for purchasers to use positive or negative film, not only with reel-to-reel viewers but also Kodak and 3M cartridge viewers and cassette equipment. Also, the NLA has supplied a printed index to purchasers.

"With the passage of time this microfilm edition of the Natioanl Union of Monographs will become increasingly out-of-date ... A brief entry machine-readable data basis could be created to substitute for or complement the card or film form.... (Furthermore,) the major unresolved problem is the inability of the 'system' to accept records form contributors in other than card form",[23] so the number of contributors has declined because of the use of computers in their catalogues.

The experimental issue of the Union Catalogue was evaluated by several specialists. The response showed that the numerical information is acceptable by libraries.

Some investigations had been made in the Soviet Union to set up the most effective and economic methods of constructing a system of Union Catalogues. The studies revealed that there are factors that should be considered in creating such a system.

a) it must be able to react to changes and be able to meet the growth of information needs;
b) a central body is needed to enforce and implement unifrom national organisation to neutralise local and avoid duplication of effort".[19]

It seems that these functions could be the responsibility of the National Library with analogous bodies at lower level covering regions, and countries. Moreover attention must be paid to international implications.

NUCOM on Microfilm

In Australia attention has been turned to the prduction of catalogues on microfilm. An article by Morrison[20] *outlines the use of microfilm in Union Catalogues in Australia. The National Library of Australia produced and published National Union Catalogue of Monographs (NUCOM) on microfilm which rouse much curiosity amongst librarians. Such a venture is uprecedented. NUCOM is a tangible, usable aid to national bibliographical resource sharing. To use NUCOM, one should be aware of its defects and its virtues.*

"The new NUCOM is 59 reels of microfilm bearing the images of 2.8 million catalogue cards which describe the monograph holdings of several hundred Australian libraries as they were in 1974".[21] *The National Library of Australia announced the NUCOM completion in 1976. The NUCOM catalogue became available for purchase, so many academic, special and public libraries were interested in obtaining it. It was also purchased by libraries in Papua New Guinea and by the National Library of New Zealand.*[22]

catalogue cards but report their ISBN's on special slips. "Furthermore, it had been agreed with the South African Publishers Association that the ISBN would also be used for South African publication",[15] and since January 1972 the ISBN had been recorded in the South African National Bibliography.

The co-operation between libraries and publishers and the recognition of the value of ISBN, facilitated the application of this system. Thus, the fiche contained only the ISBN's with code for contributing libraries.

With the application of the UNICAT, South Arfica has become the first country in the world which has produced a National Union Catalogue of Monographs based on ISBN.

Union Catalogues of the VGBIL and GPNTB of the USSR

A great development on Union Catalogues in the Soviet Union began in the 1920s and 1930s. An article by Stocesova, Jana[16] outlines the current problems of Union Catalogues in the Soviet Union. Union Catalogues were built to satisfy readers' needs. In 1960 attention had been given to creating an optimum system of compiling Union Catalogues by computer. It was found that the use of computer techniques enables an easy cumulation of catalogues and indexes.

The use of computer techniques in compiling Union Catalogues was applied in the All-Union State Library of Foreign Literature (VGBIL) and the State Public Library for Science and Technology of the USSR (GPNTB SSSR). As a result of this experiment, an issue of the Union Catalogue was published in 1968 and 1969 by these two libraries. "The objective of this experiment was the verification of the possibility of using Soviet computer techniques for the construction of Union Catalogues".[17]

"With the introduction of computer techniques the use of book numbers in the compilation and publication of Union Catalogues and indexes has increased .... (because) numbers are easily unified, are internationally comprehensible and economic as to space requirements".[18]

register number which the user will need if it is necessary to consult the register where the fuller information could be found ..... It is anticipated that the brief entry itself will satisfy the majority of queries, thus limiting double look-ups".[11] *To keep the indexes up-to-date it was decided to publish cumulative and monthly indexes.*

In fact, the impact of automation facilitated co-operation in building Union Catalogues. Once the L.C. has developed its catalogue and increased its capability to accept machine-readable cataloguing from other libraries, the new automated Union Catalogue will become a reality.[12]

The S.A. UNICAT; South Africa's Union Catalogue of Monographs on Microfiche

The Joint Catalogue of Monographs in South African libraries started in 1941. It was based on ISBN's and appeared on microfiche.

"South African libraries furnished standard catalogue cards (5 x 3 inches) of their new accessions to the State Library. The cards were sorted and filed in the Joint Catalogue ..... In 1971 one hundred and fifty three libraries submitted 310,000 cards to the State Library, that is about 26,000 cards per month".[13]

The Joint Catalogue faced many problems which is not unique to S.A. UNICAT, but there are basic problems for all Union Catalogues. These problems as stated by Aschenborn[14] *in his two articles on the S.A. UNICAT are:*

a) the differences of cataloguing styles among participating libraries;
b) the size and maintenance of the Union Catalogue;
c) its limited accessibility;
d) the cost of the catalogue is very high.

In 1971, the State Library found that the solution to these problems was the use of ISBN lists plus holding library codes instead of full author/title entries. Thus, the State Library requested the participating libraries to no longer submit full

Even though the majority of entries in NUC are in Western language, it does contain records of materials in non-Roman scripts, one of these being Arabic,[6] which makes it a valuable reference tool for cataloguers in Arabic speaking countries.

"The need for a subject approach to the National Union Catalogue has been felt for some time ..... It has been suggested that the Library of Congress Catalogue -- Books: Subjects could be expanded to serve as an index to the current National Union Catalogue".[7]

Recently, the impact of new technology and the use of computers in library operations is noticeable, especially in compiling and constructing Union Catalogues. "To make efficient use of automation, the Library of Congress has announced that it intends to automate the National Union Catalogue and publish it in a register/index format. The coverage of the presently published NUC will be expanded to cover in a more detailed manner many of L.C.'s other existing book catalogue programmes".[8]

In 1960, the Library of Congress developed the standard of bibliographic fromat for machine-readable cataloguing records which permitted the exchange of the cataloguing information between libraries. Now, this sharing is done via magnetic tape.[9]

"The master register portion of the new NUC will contain a complete listing of full or minimal level cataloguing entries for all of the formats of materials to be included in the NUC. -books, serials. State publications, microforms, music, sound recordings, motion pictures, and so forth. This master register will be arranged in a random order by 'register' number, a number assigned automatically to each cataloguing record received for the NUC".[10]

"The brief entry indexes will be the only access to the randomly arranged master register or any separate sets created from the master register. The brief entries will contain the

When mentioning Union Catalogues the experiment of the National Union Catalogue at the Library of Congress cannot be ignored, as it is the first try which made the idea of Union Catalogues a reality.

The Library of Congress Union Catalogue

From 1901, the Library of Congress has maintained a National Union Catalogue for monographic materials for research libraries in the United States and Canada. More than eight hundred research libraries, mostly university and special libraries, participated in the catalogue.

The establishment of the catalogue served in various ways:

a) as a general catalogue, which makes the resources of the nation accessible to the scholarly community;
b) for identification or confirmation of the existence of a publication;
c) the book selection function, that is, the strengthening of American resources by acquiring materials not yet reported and correspondingly by refraining from expenditures resulting from needless duplication of acquisition;
d) the function of a cataloguing tool.[2]

The National Union Catalogue (NUC) was maintained at the Library of Congress, in card form and produced by manual means. It contained records on cards of Library of Congress holdings as well as those submitted by participating libraries.[3] *Over 1,000 libraries were contributing cards to NUC by the 1960's.*[4]

The Library of Congress catalogue covered two periods, the Current National Union Catalogue and the National Union Catalogues, pre-1956 imprints. Both catalogues "contain main entries, plus necessary cross references and selected added entries for books, pamphlets, maps, atlases, and music scores. Entries are included for all such works catalogued by L.C. and for monographic publications reported by other United States libraries. Serial publications are included only if represented by L.C. printed cards".[5]

Union Catalogues:

New developments & experiments in Western countries.

by

Vidan Omar Mosallam
Head of Cataloguing Dept., Cairo University

The establishment of Union Catalogues is a very old idea, going back to the 15th Century. However, there is still an urgent need of such a co-operative work to satisfy users needs of the participating libraries and to facilitate the use of materials available within and among libraries.

Union Catalogues serve a variety of functions in libraries, most notably as a locating device, a source of bibliographic information, regional holding directories and also as local catalogues. Moreover "a number of miscellaneous function have been suggested such as the encouragement of research because of more ready access to materials, guidance in the appraisal of the scarcity and rarity of materials reprinting of reproduction, and as an aid to Local Colleges and Universities in enlarging their curricula on the graduate level".[1]

New developments resulting from experiments in Western countries

There have been many compilations of Union Catalogues of books throughout the world. However, the experiments in the following section have been chosen because each of them brought new ideas and developments to the subject.

☐ *Issued quarterly by:*
Mars Publishing House
London House, 271 King Street,
London W69LZ

☐ *For correspondences and subscriptions all Arab and other countries*

- *Mars Publishing House*
  SAUDI ARABIA — RIYADH
  P.O.Box 10720 (Riyadh 11443)

- *Academic Bookshop*
  EGYPT — CAIRO 121 El TAHRIR St.
  Dokki

☐ *Annual Subscription Rate 60 US $ All Countries Except Middle-East*

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

• **Volume 6, 1986**
• **1 st issue, January, 1986**

Editing Board

• **Chief Editor**
Dr. Shaban Khalifa

• **Manager**
Abdullah Al Magid

• **Assistant Editor**
Mohamad El Aidi

دار المريخ للنشر

Editing Consultants

• *Dr. Abbas Tashkandy*
• *Dr. Abdul Aziz Al Nahari*
• *Dr. Yahia Saati*
• *Dr. Hashem A. Hashem*
• *Dr. Nasir Al Swedan*

Contents

	Page
• Users studies in libraries and information centers **by Ahmad Badr (PH.D.)**	5
• Authority control of Arabic Names **by M. Fathy Abdul Hady**	21
• University libraries in a changable world **by Hishmat Kasem**	47
• Appointement of Coptic mother as a guardian **by Mahmoud Hamoudah**	62
• Arabic classifications of knowledge, 4 **by Ahmad Abdul Halim**	73
• Abstracting methods **by Abou Alfotuh Oudah**	96
• Book Reviews	115
• Union Catalogs **by Vidan O. Musallam**	3

مجلة مكتبات والمعلومات العربية

• السنة السادسة
• العدد الثانى : ابريل ١٩٨٦ (شعبان ١٤٠٦ هـ)

فى هذا العدد

الصفحة

• الإفتتاحية : اليونسكو ... ياعرب
رئيس التحرير ٣
• تبادل المصادر والمعلومات بين المكتبات ومراكز
المعلومات د. شعبان خليفة ٦
• ركائز الضبط الببليوجرافى العربى
د . محمد فتحى عبد الهادى ٢٥
• المكتبات الوطنية فى الدول النامية
د . حشمت قاسم ٤١
• الخدمات المكتبية للمعاقين فى الدول النامية
د . على إبراهيم النملة ٥٥
• دعوى فسخ عقد خطوبة عند اليهود
د . محمود عباس حموده ٦٥
• الإعارة كأحد أنماط التعاون بين المكتبات
د . مبروكة عمر محيريق ٨٠
• قواعد نقل حروف الكلمات العربية إلى الحروف
اللاتينية أبو الفتوح عودة ٨٨
• نافذة العرض ١٠١
• معايير للمكتبات الجامعية فى باكستان
[بالانجليزية] د . سبزوارى ٣

هيئة التحرير
• رئيس التحرير:
د. شعبان خليفة
• مدير التحرير:
عبد الله الماجد
• سكرتير التحرير:
محمد العايدى

دار المريخ للنشر

مستشارو التحرير
• د. عباس طاشكندى
• د. عبد العزيز النهارى
• د. يحيى ساعاتى
• د. هاشم عبده هاشم
• د. ناصر السويدان

■ تصدر هذه المجلة فصليًا من لندن - بريطانيا

عن دار المريخ

London House 271 King Street London W6 9LZ

■ المراسلات والاشتراكات والاعلانات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع :

○ دار المريخ : المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب ١٠٧٢٠ (الرياض ١١٤٤٣)

○ المكتبة الأكاديمية : مصر - القاهرة

١٤١ شارع التحرير - الدقي

■ المقالات الواردة بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها

• المقالات المنشورة بهذه المجلة تخضع للتحكيم الأكاديمي

الاشتراك السنوي

١٢٠ ريالاً سعودياً بالمملكة - ٤٥ دولاراً أمريكياً شاملاً البريد لكافة الدول العربية

اليونسكو ... ياعرب!

رئيس التحرير

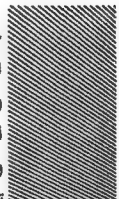

ليس هذا حديثا فى السياسة ، فالمجلة وأنا أبعد مانكون عن السياسة والاشتغال بها ولكن اليونسكو التى اشتقت اسمها الإستهلالى من التربية والعلوم والثقافة لها أيادى كثيرة وباع طويل على المكتبات والمعلومات وخاصة فى الدول النامية ودوريتنا هذه هى دورية فى المكتبات والمعلومات ، واهتمامها الأكبر بالعالم الثالث ، ومن هنا كان واجبها أن تلفت اهتمام العرب إلى المحنة التى تعيشها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

والمحنة كما سمعنا وقرأنا ولمسنا جاءت من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من المنظمة ، ومن جراء هذا الانسحاب فقدت اليونسكو حوالى ثلث دخلها إذ كانت الولايات تساهم بنحو ٢٦٪ وبريطانيا بنحو ٦٪ مما يعنى أن تنكمش خطط ومشروعات المنظمة بنفس القدر أو أكثر ، ومن المؤكد أن يؤثر ذلك تأثيراً أساسياً فى دعم المنظمة لتطوير الثقافة والتربية والعلوم فى دول العالم الثالث .

لقد كانت جريرة المنظمة « الظاهرة » أمام الولايات المتحدة وبريطانيا هى اهتمامها المتزايد بالدول النامية على حساب الدول المتقدمة !! ونسيت بريطانيا أن المستفيد الأول من المنظمة هى بريطانيا فعدد الموظفين والخبراء الانجليز فى

المنظمة أكبر من أية جنسية أخرى ومرتباتهم تزيد عن حصة بريطانيا التى تسهم بها فى ميزانية اليونسكو .

والمأساة الكبرى قد تقع – والاحتمال قائم – فى أن تحذو دول أخرى حذو الدولتين المنسحبتين طوعا أو كرها مما يعجز المنظمة الدولية واجهة الحضارة البشرية ورمزها عن الاستمرار فتنهار وتنهار معها الثقافة والتربية والعلوم فى الدول النامية خاصة .

إن السبب الرئيسى فى انسحاب الدولتين كما سمعنا وقرأنا ولمسنا **هو وقوف** المنظمة الدولية إلى جانب حق الدول النامية والدول العربية بالذات ضد الإستعمار والاستعمار الاستيطانى خاصة ، ومحاولاته الدائمة فى تغيير المعالم الأيكولوجية فى المناطق المحتلة والإعتداء على الثقافة والحضارة والتراث فى تلك المناطق .

إذن فمن حق هذه المنظمة الفذة أن نقف إلى جانبها وأن ندعمها وألا ندع إنسحاب بعض الدول المتقدمة يؤدى إلى شللها ومن ثم انهيارها ، ودعم المنظمة لاينبغى أن يأتى فقط عن طريق المشاعر الطيبة والنوايا الحسنة والمقالات والخطب والإحتجاج ، بل يجب أن يساند هذا كله الدعم المادى والرأى عندى أن يكون الدعم المادى على وجوه مختلفة من بينها : –

١ – رفع حصة الدول العربية التى تساهم بها فى ميزانية المنظمة بما يغطى ما فقدته اليونسكو من جراء انسحاب الدولتين والدول التى قد تنسحب مستقبلاً ، والدول العربية البترولية بالذات مطالبة بتقديم دعم أكبر .

٢ – عدم استقدام خبراء من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أية دولة قد تنسحب مستقبلاً وتفضيل الخبراء الذين تقدمهم المنظمة الدولية ، حتى يتدعم الموقف المالى للمنظمة مرة ثانية .

٣ – إعطاء المنظمة الأولوية فى مشروعات الثقافة والتربية والعلوم فى الدول العربية دون الولايات المتحدة وبريطانيا وأية دولة قد تنسحب مستقبلاً .

٤ – الإقبال على مطبوعات المنظمة دون مطبوعات الولايات المتحدة وبريطانيا كلما كان ذلك ممكنا .

٥ – تقديم هبات ومعونات مالية من حين لآخر ، أو دعم مشروع من المشروعات التى تقوم بها المنظمة فى إحدى الدول النامية : العربية والاسلامية خاصة .

اليونسكو ياعرب وقفت إلى جانب الحق العربى ، ومن حقها علينا الآن أن نقف إلى جانبها لتستمر فى أداء واجبها واجهة للحضارة الإنسانية ورمزاً للفكر البشرى ...

نأمل أن نسمع ونرى ونلمس قريباً !!

رئيـس التحـرير

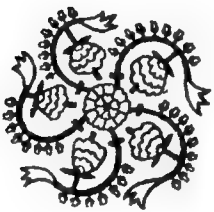

تبادل المصادر والمعلومات
بين المكتبات ومراكز المعلومات

دكتور/ شعبان خليفة

مقدمة :

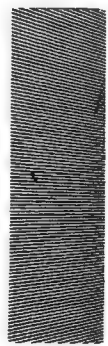

نحن نعيش عصر الانفجار الفكرى وثورة المعلومات ، إذ يصدر فى العالم كل سنة نحو من ٧٥٠,٠٠٠ كتاب و٥٠٠,٠٠٠ دورية ، ومليونى مصغر فيلمى ومليونى مادة سمعية بصرية . وعدد لا يحصى من الوثائق والتقارير وملفات البيانات المقروءة آليا .

ولا تدعى مكتبة من المكتبات أو مركز من مراكز المعلومات الآن أنها تستطيع اقتناء كل أو جل ما يصدر فى العالم من انتاج فكرى ، فليس فى مقدورها عمليا أو ماليا أو إداريا أن تقوم بذلك . فالمكتبة مهما كان ثراؤها أو سعة مبناها لا يمكنها أن تقتنى سوى نسبة ضئيلة مما تقذف به صناعة النشر فى العالم سنويا .

وهذه البديهية تعنى ببساطة شديدة أنه ستبقى فى نسيج التزويد فى كل مكتبة ثغرات لا تستطيع سدها عن طريق ميزانيتها ولابد من التعاون مع المكتبات الأخرى فى سدها لصالح قرائها والمستفيدين منها . ومن هنا تبرز أهمية « التبادل » كمصدر هام من مصادر تزويد المكتبات بالمصادر والمعلومات .

والتبادل فى أبسط معناه هو عملية مقايضة دون تدخل مالى بحيث تقدم إحدى المكتبات للأخرى مواد مكتبية أو معلومات مقابل مواد أو معلومات أخرى . ولهذه العملية شأنها وخطرها فى بناء وتنمية المجموعات داخل المكتبات ومراكز المعلومات إذ هى تساعد المكتبة فى الحصول على مصادر قد لا تستطيع الحصول عليها مهما بذلت من ثمن ، كما أنها من جانب آخر تمكن المكتبة من توفير جزء من أموالها تستغله فى شراء أوعية معلومات لا تتاح عن طريق آخر .

وفى دراسة قام بها صاحب هذا البحث ، على عينة من المكتبات ومراكز المعلومات المصرية التى تمارس التبادل وسيلة من وسائل بناء وتنمية المجموعات فيها ، اتضح أن النسبة المئوية للتبادل بين سائر الوسائل تصل إلى ٣٠٪ ، وهى نسبة لها دلالتها وخطرها تؤكد أهمية التبادل فى عملية تزويد المكتبات ومراكز المعلومات بالمصادر والمعلومات .

وكلما كانت ميزانية الشراء فى المكتبة ضعيفة كلما زادت أهمية التبادل وكلما ارتفعت نسبة التبادل بين وسائل التزويد إلى حد أنها قد تصل فى بعض المكتبات عينة الدراسة إلى ٦٠٪ .

ولعل من أقوى الدوافع نحو تبادل المصادر والمعلومات بين المكتبات العربية بالذات صعوبة إنسياب الكتاب العربى عبر الحدود بين الدول العربية عن طريق تجارة الكتب العادية وتفوقع كتاب كل دولة عربية داخل حدودها بسبب مشاكل العملة والظروف السياسية وأنظمة الحكم ، بينما تستطيع المكتبات ومراكز المعلومات التغلب على هذا كله عن طريق التبادل .

ونظراً لأهمية التبادل وخطورة شأنه فقد مارسته المكتبات محلياً ودولياً على نطاق واسع منذ العصور القديمة وكلما زاد الإنتاج الفكرى المنشور على مر القرون كلما توسعت رقعة التبادل بين المكتبات على النحو الذى نصادفه منذ القرن التاسع عشر الميلادى . ولقد كانت فكرة التبادل هى الأساس المكتبى الذى بنيت عليه فكرة تشاطر المصادر «Resource-Sharing» فى العقود الأخيرة .

نبذة تاريخية عن تبادل المصادر :

البعد التاريخى فى هذه الدراسة رغم قصره واختصاره يكشف عن أهمية التبادل فى بناء وتنمية المجموعات والمعلومات على مر العصور فقد أدركت المكتبات ومراكز المعلومات منذ العصور القديمة دور التبادل فى عملية التزويد فلم تتردد فى الأخذ به سببا من أسبابه . ومن الثابت لدينا طبقا لأوثق المصادر أنه كانت هناك علاقات تبادل قديمة ودائمة ومنظمة بين مكتبة الاسكندرية المصرية فى العالم القديم والمكتبات اليونانية والرومانية بل ومكتبات برجاموم . وكان التبادل فى العصور القديمة هذه يتم عن طريق النسخ المكررة والأصول المستغنى عنها ، كما كان يتم عن طريق استنساخ النسخ من الأصول بناء على رغبة المكتبة الطالبة .

كذلك فإنه من الثابت تاريخيا أن المكتبات الإسلامية والمكتبات المسيحية فى العصور الوسطى قد عرفت التبادل ومارسته ولو على نطاق ضيق طبقا للوائح والأنظمة المعمول بها فى ذلك الوقت . فقد كانت المكتبات تستعير الكتب من بعضها البعض لتنسخها ثم تعيدها ومن الطريف أنه كانت تحدث تجاوزات فى هذا الصدد حيث لجأت بعض المكتبات المستعيرة إلى إعادة النسخ واحتفظت لنفسها بالأصول .

وبعد دخول الطباعة إلى العالم كان لابد للتبادل من أن يأخذ أبعاداً أخرى أعمق من عصور المخطوطات . وبدأ الخط الجديد للتبادل فى القرن السادس عشر الميلادى وازدادت رقعته مع بداية الانفجار الفكرى فى النصف الأول من القرن الثامن عشر حين قادت بعض المكتبات الجامعية الألمانية بين ١٧٤٠ و١٧٥٠ خطى مكتبات الجامعات الأوروبية فى هذه الحركة . ولم يأت أوائل القرن التاسع عشر حتى تكون فى سنة ١٨١٧ اتحاد للتبادل بين الأكاديميات الألمانية ضم فى البداية سبع عشرة مكتبة ارتفع عددها فى سنة ١٨٢٢ إلى ثمان وستين ، اتفقت فيما بينها على تبادل المصادر لمصلحة الجميع .

وحذت فرنسا حذو ألمانيا فى هذا السبيل فأقامت نظاماً للتبادل بين المكتبات الجامعية الفرنسية فى القرن التاسع عشر ، بلغ درجة عالية من النضج فى قرننا العشرين بفضل مركز التبادل الذى أقيم فى مكتبة جامعة السوربون .

وكان من الطبيعى فى عصر الانفجار الفكرى أيضا أن تبعث فكرة « دولية التبادل » تلك الدولية التى لمسنا أصولها فى العصور القديمة . ولقد قاد فكرة التبادل الكسندر فاتيمار Alexandre Vattemar الذى اعتنق الفكرة وتحمس لها حماسا يفوق الوصف فأسس (الوكالة المركزية الدولية للتبادل الدولى) التى كان هدفها أن تعمل حلقة اتصال بين المكتبات التى ترغب فى التبادل فى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية . وقد أنجزت هذه الوكالة جانبا كبيرا من العمل فى هذا المجال بين سنتى ١٨٤٠ و١٨٥٠ ، إلا أنه لم يأت عام ١٨٦٠ إلا وتضاءل دورها ولم تلبث أن انتهى دورها بموت مؤسسها فاتيمار . وربما كان السبب الرئيسى فى فشل هذا المشروع هو أنه كان مشروعا فرديا لم يجد من يتابعه بعد موت صاحبه .

ولعل الثمرة العظمى لهذا المشروع هو تنبيه الأذهان إلى أهمية تبادل المطبوعات وامكانية تحقيقه على المستوى الدولى . فى سنة ١٨٦٧ قامت مؤسسة « سميثونيان » Smithonian Institute الأمريكية بنفس دور (الوكالة المركزية الدولية للتبادل) ووافق الكونجرس الأمريكى على امداد مكتبة الكونجرس بخمسين نسخة من المطبوعات الحكومية لتستخدمها فى عملية التبادل .

ولم تلبث دولية التبادل أن خرجت من هذا النطاق الودى إلى نطاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف فعقدت أول اتفاقية دولية سنة ١٨٨٦ (اتفاقية بروكسل) بين بلجيكا والبرازيل وايطاليا والبرتغال والصرب وأسبانيا وسويسرا والولايات المتحدة وقد صدق على هذه المعاهدة فيما بين سنتى ١٨٨٩ – ١٩٥٠ عدد كبير من الدول الأخرى من بينها عدد من الدول العربية . وكان الهدف الرئيسى من هذه الاتفاقية هو تبادل « الجرائد الرسمية والحوليات الحكومية والوثائق الخاصة بالبرلمانات » .

وقد حتمت هذه الاتفاقية على كل دولة داخلة فيها أن تنشىء مكتبا خاصا يقوم بأعمال التبادل وأن يقوم هذا المكتب بطبع قائمة بالمطبوعات التى يمكن لدولته أن تتبادل بها والقيام بتوزيعها على مكاتب الدول الداخلة فى الاتفاقية (البنود ١ ، ٣) . كذلك أجازت المعاهدة لهذه المكاتب أن تقوم بصفة غير

رسمية بالعمل كوسيط بين الهيئات العلمية والجمعيات الأدبية والعلمية فى الدول الداخلة فى المعاهدة حين ترغب فى اقامة علاقات تبادل مع بعضها (البند ٧) .

وبعد هذه الاتفاقية توالت الاتفاقيات الدولية : المكسيك ١٩٠٢ ، بونس ايرس ١٩٣٦ ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ، منظمة التعاون الاقتصادى الأورنى ١٩٥٩ ، اليونسكو (معاهدتان) ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ .

ومن أسف أن الاتفاقية العربية لم تعد إلا حبرا على ورق ، والممارسات الفردية لعملية التبادل بين المكتبات العربية لا تشكل ظاهرة يعتد بها فى بناء وتنمية المجموعات فى تلك المكتبات حتى داخل البلد العربى الواحد .

ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى بعث عملية التبادل ووضعها الموضع الملائم كأسلوب من أساليب بناء وتنمية المجموعات فى المكتبة العربية ومركز المعلومات العربى . وبالتالى تقوم الدراسة على خمسة محاور أساسية هى :

١ – طبيعة التبادل وادارته .
٢ – اختيار مؤسسات التبادل .
٣ – أسس التبادل .
٤ – مواد التبادل .
٥ – سجلات التبادل واحصائياته .

المحور الأول : طبيعة التبادل وادارته .

اتخذ التبادل شكلاً جديداً فى الربع الأخير من القرن العشرين بسبب قنوات الاتصال الحديثة ولم يعد الأمر قاصراً على مجرد تبادل مصادر المعلومات بكيانها المادى بل تجاوز ذلك إلى تبادل المعلومات ذاتها الموجودة داخل بطون تلك المصادر دون حاجة إلى نقل المصادر نفسها . وبالتالى فإن المكتبات ومراكز المعلومات العربية مدعوة إلى ممارسة التبادل بشقيه : تبادل المصادر وتبادل المعلومات خاصة وأن تكنولوجيا الاتصالات فى الوقت الراهن ضمنت ذلك وأمنته ولابد من استغلال امكانيات القمر الصناعى العربى فى هذا الشأن .

ويحتاج التبادل إلى اتفاقيات ثنائية بين المكتبات الراغبة فيه والقادرة عليه ، أى أن التبادل هو بالدرجة الأولى اتفاق ارادتين ، اتفاق قبول وإيجاب ، وقد

يكون هذا الاتفاق مكتوبا كما أنه قد يكون ضمناً يأتى عن طريق المراسلات والمكاتبات وليس من الضرورى أن يكون رسمياً موثقاً . ومن هذا المنطلق فإن المكتبات ومراكز المعلومات العربية مدعوة إلى ممارسة التبادل على شكل اتفاقيات ثنائية سواء وثقت هذه الاتفاقيات أم لم توثق ذلك أن المكتبات قلاع فكرية ليست فى حاجة إلى مثل هذا التوثيق ، ويمكن اعتبار هذه المراسلات المتبادلة بينها بمثابة وثائق الاتفاق .

وبهذا الصدد فإن الباحث يحذر من إقحام الدول أو الحكومات العربية فى اتفاقيات التبادل هذه ، ذلك أن الاتفاقيات الرسمية العربية تحمل فى طياتها فشلها ونريد أن ننأى بمكتباتنا العربية عن أية تيارات رسمية حكومية ولتبقى المكتبة العربية دعامة من دعائم الوحدة الفكرية العربية بعيدا عن السياسة والبروتوكولات ، إن أردنا لبرامج التبادل أن تأخذ حظها من النجاح .

من هذا المنطلق أيضا – منطلق أن التبادل اتفاق ثنائى – يجب أن يتم التبادل بعيداً عن أية مركزية ، فرغم بعض التكاليف الإضافية التى تتحملها المكتبات المتبادلة إلا أن التبادل المباشر الذى يتجنب الوكالات المركزية ، ومراكز التجميع ، هو فى الحقيقة أسرع وأكثر فعالية ، ولذلك فإن المكتبات ومراكز المعلومات العربية مدعوة إلى نبذ أية محاولة لمركزية عملية التبادل .

ويمكن لأية مكتبتين أن تتفقا على التبادل بالمصادر والمعلومات فى نفس الوقت أو أن يقتصر التبادل على أيهما فقط حسب الإمكانيات المتاحة ، خاصة وأن تبادل المعلومات بين مكتبتين يحتاج إلى وسائل اتصال سريعة وفعالة بينهما مثل المبرقة عن بعد teletypewriter أو التلكس أو الفاكسملى Facsimile أو على الأقل التليفون وهو أضعف الإيمان . أو تكون المكتبات على اتصال بواسطة مطارف الحاسب الآلى . أما تبادل المعلومات عن طريق البريد فهو أمر بطىء قليل الفائدة ، وصلاحيته الأساسية تقتصر على تبادل المصادر دون المعلومات . وكذلك فإن تبادل المعلومات يتطلب أن يكون لدى كل من المكتبتين نسخة من فهارس المكتبة الأخرى للتأكد من اقتنائها للمعلومات المطلوبة ، وهو أمر أساسى أن أردنا لعملية تبادل المعلومات أن تتم على الوجه الأكمل ، بينما لا يتطلب تبادل المصادر وجود هذه الفهارس لأن المكتبات المتبادلة تعد قوائم بالمواد التى ترغب فى تقديمها للتبادل على نحو ما سنرى بعد .

ويجب أن ندرك تمام الإدراك أن تبادل المعلومات دون المصادر هو الاتجاه الذى سيسود العلاقات التعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات فى القرن الواحد والعشرين ، ولابد للمكتبة العربية من أن تتسلح له وإلا سحقت تحت أقدام التطور الفكرى الذى بدأت ملامحه تتبلور الآن .

المحور الثانى : اختيار مؤسسات التبادل .

عندما تقرر المكتبة أهمية عملية التبادل وجدواها على النحو السابق فإن الخطوة التالية لذلك ، هى أن تضع يدها على المكتبات الأخرى التى تقيم معها علاقات التبادل والاختيار الصحيح من أهم عوامل نجاح عملية التبادل . وهناك بعض الشروط الأساسية فى عملية اختيار مؤسسات التبادل ولعل أول شرط هو أن تختار المكتبة أو مراكز المعلومات مؤسسات من نفس النوع فالمكتبة العامة تختار للتبادل مكتبات عامة والمكتبة المدرسية تختار مكتبات مدرسية ، والمكتبة الجامعية تختار مكتبات جامعية ، وهكذا نضمن تجانس المؤسسات الداخلة فى عملية التبادل ، ولعل الشرط الثانى هو اختيار مؤسسات من نفس التخصص فمركز معلومات متخصص فى الزراعة يفلح أكثر عندما يختار مراكز معلومات متخصصة فى الزراعة والمكتبة المتخصصة فى علوم الدين الإسلامى تنجح أكثر لو اختارت مكتبات فى نفس التخصص ومكتبة كلية الهندسة تختار مكتبة نقابة المهندسين ومكتبات الكليات المناظرة ومكتبة كلية الطب تختار مكتبات كلية الطب ونقابات الأطباء وهكذا دواليك . ولعل الشرط الثالث هو اختيار مكتبات تسعى لتحقيق نفس الأهداف فلا بأس إطلاقاً من أن تختار مكتبة الجامعة المكتبات الوطنية لإقامة علاقات التبادل معها فالأهداف متقاربة إذ هى جميعا تسعى لحفظ أوعية المعلومات وخدمة البحث والتقدم الفكرى ، ولا بأس أبدا من أن تتبادل مكتبة الأطفال العامة مع مكتبات المدارس فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الاعدادية) إذ أن موضوع الخدمة فيهما واحد وهو الطفل . وربما كان من الشروط المؤمنة لنجاح التبادل أيضا اختيار مكتبات من نفس الحجم حتى نؤمن حداً أدنى من كمية مواد التبادل وحتى لا تصبح إحدى المكتبات عبئاً تأخذ ولا تعطى وبالتالى فإن من المنطقى أن تتبادل المكتبة الضخمة مع المكتبات الضخمة وأيضاً

مع المكتبات الكبيرة وإلى حد ما مع المكتبات المتوسطة الحجم والمكتبات الصغيرة تتبادل مع المكتبات الصغيرة والمكتبات متناهية الصغر وهكذا ..

ولكن من أين للمكتبة العربية أن تتعرف على المكتبات التى تفى بشروطها وتتوافر فيها الصفات اللازمة لإقامة علاقات تبادل معها ؟ إن المكتبة العربية يمكنها أن تتعرف بسهولة على المكتبات المناسبة فى الدول الأجنبية ولكنها لا تستطيع ذلك بالنسبة للمكتبات فى العالم العربى لغياب الأدلة التى تحصر وتسجل وتصف المكتبات ومراكز المعلومات فى الدول العربية ذلك أن الدليل الذى أعدته بعد ذلك بعشر سنوات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فضلاً عن أنه أعد باهمال جسيم ، قد تقادم به العهد أيضاً ولم يعد صالحاً لشىء بعد مرور نحو عشرة سنوات على صدوره .

ولما كنا قد نادينا من قبل بضرورة الإبتعاد بعملية التبادل عن أية صبغات رسمية أو سياسية فإننا نهيب بمركز الدراسات والأبحاث التابع للمعهد الأعلى للتوثيق أن يقوم بهذه المهمة الأساسية وأن يتوافر على إعداد دليل شامل يحصر ويسجل ويصف كل المكتبات ومراكز المعلومات الموجودة فى العالم العربى وأن يحدّث هذا الدليل أولاً بأول لأنه فى غياب مثل هذا الدليل لا يمكن لعملية التبادل أن تتم بنجاح ، ولأن إختيار مؤسسات التبادل لا يمكن أن يقوم على الظن والتخمين بل لابد وأن يبنى على صورة واضحة الحدود والأبعاد والمعالم للمكتبات ومراكز المعلومات الداخلة فى هذه العملية ، وأن تكون امكانياتها البشرية والادارية والمعلوماتية بارزة قبل الدخول فى علاقات التبادل .

وعن طريق هذا الدليل وأمثاله تستطيع أية مكتبة أن تضع يدها على المكتبات المناسبة لإقامة علاقات تبادل معها حيث يسجل الدليل بيانات تفصيلية عن كل مؤسسة ، فإذا أعدت المكتبة من واقع هذا الدليل قائمة بالمكتبات المناسبة فإن الخطوة التالية لذلك هى استطلاع النوايا والرغبة فى التبادل والقدرة عليه ، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التراسل والاتصالات المباشرة .

وعندما تجيب المكتبات ومراكز المعلومات بالإيجاب وتبدى رغبتها فى التبادل فإن ذلك فى حد ذاته يعتبر كافياً ويمكن الدخول فى اتفاق مكتوب بعد ذلك إن رغب الطرفان ، كما يمكن اعتبار إبداء الرغبة والقبول بديلاً عن الإتفاق

المكتوب وهو ما يحدث فى الأعم الأغلب بين تلك المؤسسات الفكرية على النحو الذى ألمحنا إليه من قبل . وأيا كان أسلوب الإتفاق فإن من المهم بادىء ذى بدء أن يكون أساس التبادل واضحاً بين الطرفين الداخلين فيه ولذا كان المحور الثالث هو استعراض تلك الأسس .

المحور الثالث : أسس التبادل .

كشف البعد التاريخى والبعد الجغرافى لعملية التبادل عن وجود ثلاثة أسس لإقامة علاقات التبادل بين المكتبات ومراكز المعلومات وتلك الأسس التى توزن بمقتضاها مواد التبادل طالما أن التبادل هو أخذ وعطاء ، هو شىء مقابل شىء . وهذه الأسس هى :

١ - **كل المواد مقابل كل المواد** : ذلك أن المكتبات المتبادلة وطبقاً لهذا الأساس قد تقدم إحدى المكتبات مائة قطعة وتقدم الأخرى عشرة قطع فقط بل وأحيانا قطعة واحدة ومن هنا لا يكون للعدد أى اعتبار ولا للقيمة المالية ولا للقيمة الفكرية أى وزن . وليس لنا أن ننظر إلى هذا الأساس على أنه مقياس غير عادل لأن المكتبات ومراكز المعلومات مؤسسات فكرية يهمها تحقيق الاستفادة من أوعية المعلومات أيا كان موقع هذه الإستفادة وكذلك فإن المكتبة التى تأخذ قليلاً وتعطى كثيراً هذه المرة فإنها حتماً فى مرات قادمة سوف تأخذ كثيراً وتعطى قليلاً .

٢ - **قطعة مقابل قطعة** : وطبقاً لهذا الأساس ، لا يكون التساوى فى مجرد عدد المواد المتبادل بها ، بل أيضاً فى نوعيتها : كتاب مقابل كتاب ، ميكروفيلم مقابل ميكروفيلم ، دورية مقابل دورية ، اسطوانة مقابل اسطوانة وهكذا ، ويبدو هذا الأساس عادلا للوهلة الأولى ولذلك يشيع استخدامه عادة بين المكتبات ومراكز المعلومات داخل البلد الواحد ، على خلاف الأساس السابق الذى يشيع استخدامه بين المكتبات المحلية والمكتبات الأجنبية .

٣ – **القيمة المالية لمواد التبادل** : وطبقا لهذا المعيار لا يكون للعدد أو القيمة العلمية لمواد التبادل أى إعتبار بل الإعتبار الأول هنا هو للقيمة المالية ، فقد تقدم إحدى المكتبات مائة قطعة قيمتها المالية ألف (دينار عربى) فى مقابل عشرة قطع لها نفس القيمة المالية (ألف دينار عربى) . وأيا كان أساس التبادل فإننا يجب أن نؤكد أن المكتبة الواحدة تستطيع التبادل بالأسس الثلاثة فى وقت واحد مع مكتبات مختلفة ، وتستطيع التبادل بالأسس الثلاثة مع مكتبة واحدة فى أوقات مختلفة ولكن من التخبط بمكان أن تتبادل بالأسس الثلاثة مع مكتبة واحدة فى وقت واحد .

واختيار أساس التبادل يخضع عادة للتجربة والممارسة ، ولابد من التنبيه إلى أن القضية فى عملية التبادل ليست قضية غالب أو مغلوب لأن التبادل فى جوهره هو عملية تعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات ، وتحقيق أقصى استخدام لأوعية المعلومات ومن ثم انتقال هذه الأوعية إلى حيث يوجد المستفيد الحقيقى منها .

لقد مارست المكتبات ومراكز المعلومات هذه الأسس على مدى زمنى يفوق القرن وكانت تلك الأسس قد بنيت بالدرجة الأولى على تبادل المصادر بكيانها المادى وانتقالها من مكتبة إلى أخرى . ولكن بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة وبروز فكرة تبادل المعلومات فى العقدين الأخيرين ، لم تقنن المكتبات وشبكات المعلومات بعد أسساً لهذا التبادل على شاكلة أسس تبادل المصادر . ولما كانت أسس تبادل المصادر لا تصلح للتطبيق أبداً على تبادل المعلومات فلابد للمكتبة العربية من أن تضع وتبلور مثل هذه الأسس حتى لا تفاجأ بدخولها حقبة تبادل المعلومات دون أسس لهذا التبادل فتتبذه .

إن المكتبات ومراكز المعلومات الأجنبية فى سعيها لتبادل المعلومات تأرجحت بين ممارسات مختلفة لم تستقر على شكل أسس بعد وهذه الممارسات هى :

(أ) **حسب الوقت المستخدم** : ذلك أن المكتبات التى تستخدم مطارف الحاسب الآلى – terminals – يمكنها تقدير قيمة المعلومات المتبادل بها على أساس الدقائق المستخدمة والمستغرقة فى الحصول على المعلومات حيث يظهر على شاشة المطرف عدد الدقائق واسم المكتبة المستخدمة . بل وأيضاً تظهر على الشاشة تكاليف تلك الدقائق بالمال ومن هنا يمكن التبادل على أساس الوقت كما يمكن التبادل على أساس القيمة المالية وهى الممارسة التالية .

(ب) **حسب القيمة المالية** : وذلك فى حالة المكتبات التى تستخدم المطارف أو الفاكسملى أو المبرقة عن بعد ففى حالة المطارف يترجم الوقت المستغل إلى مبالغ مالية وفى حالة المبرقة عن بعد أو الفاكسملى تحسب التكاليف على أساس الصفحة المنقولة بأى من هاتين الطريقتين ومن ثم يمكن تبادل المعلومات بين المكتبات المالكة لهذه الأدوات على أساس القيمة المالية للمعلومات المنقولة .

(جـ) **حسب « البحث » الواحد** : وذلك أن تطلب إحدى المكتبات من أخرى ما لديها من معلومات حول « موضوع معين » ويكون البحث حول معلومات هذا الموضوع هو وحدة التبادل وذلك بصرف النظر عن الوقت المستخدم فى البحث أو المجهود المبذول فيه أو كمية المعلومات المقدمة حول هذا الموضوع نتيجة لذلك البحث . وتستوى فى هذه الممارسة وسائل الاتصال المختلفة سواء كانت مطارف الحاسبات أو المبرقات عن بعد أو الفاكسملى أو التليفون . ولما كان تبادل المعلومات لابد آخذ طريقه إلى المكتبات العربية فلابد لهذه المكتبات أولا من أن تقنن أسس ذلك التبادل على ضوء من ممارسات المكتبات الأجنبية والتى عرضنا لها سابقا . كذلك فإن المكتبة العربية مدعوة إلى الأخذ بأساليب الإتصال العصرية فى نقل المعلومات بينها

وعدم الاعتماد على البريد تلك الوسيلة العتيقة . وأياً كان أساس تبادل المعلومات فلابد من أن يكون الأساس واضحاً منذ البداية بين المكتبات المتبادلة ، ولا يهم بعد ذلك أن تقدم إحدى المكتبات معلومات أكثر مما تأخذ لأن المكتبات كما ذكرنا مؤسسات فكرية يعنيها بالدرجة الأولى – كما سبق أن ذكرنا – تداول المعلومات وتحقيق أقصى استفادة منها ونقل المعلومات إلى حيث يوجد المستفيد الحقيقى .

وطالما اتضحت أسس التبادل أمام المكتبات المتبادلة فإنها لابد أن تضع يدها على المواد التى تقدمها للتبادل ، ولا ينبغى إطلاقاً لأية مكتبة مهما كان حجمها وأيا كان نوعها أن تشكو من أنها لا تملك ما تتبادل به لأن النية عندما تحسن والرغبة عندما تصدق فإن مواد التبادل ستكون كثيرة لدى المكتبة على نحو ما يكشف عنه المحور التالى .

المحور الرابع : مواد التبادل :

تنقسم مواد التبادل إلى فئتين : المصادر أو الأوعية بكيانها المادى والمعلومات بكيانها المعنوى . والمصادر التى يمكن التبادل بها نستطيع أن نعدد أنواعها على النحو الآتى حتى يتضح لكل المكتبات أن لديها ما تتبادل به :

(أ) مطبوعات الهيئة التى تتبعها المكتبة : إذ أن كل المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات تتبع هيئات علمية لديها برامج نشر متخصصة وكذلك كل المكتبات الجامعية وبعض أنواع المكتبات الأخرى ، تتبع مؤسسات أكاديمية لديها برامج نشر قوية . ومن ثم يمكن لهذه المكتبات أن تحصل على عدد من النسخ من كل وعاء تنشره الهيئة الأم لأغراض التبادل وهذا أمر معترف به من قبل تلك الهيئات لدرجة أن تلك الهيئات تجعل نسخ التبادل جزءاً من الميزانية التى تقدرها لمكتباتها ومراكز المعلومات بها .

(ب) مطبوعات المكتبة نفسها : كثير من المكتبات ومراكز المعلومات وعلى رأسها المكتبات الوطنية والجامعية وبعض المكتبات المتخصصة تتوافر على نشر

بعض الإنتاج الفكرى ومن ثم يمكن تخصيص نسخ كل من وعاء لأغراض التبادل .

(جـ) **النسخ المكررة** : كل المكتبات ومراكز المعلومات تقتنى نسخاً مكررة من الوعاء الواحد ولا يمكنها الإدعاء بأن كل هذه النسخ تستعمل من قبل قرائها كل الأوقات ، بل يأتى وقت على عدد من هذه النسخ يبقى عاطلاً عن أى استخدام . ومن حين لآخر تقوم المكتبة بفرز تلك النسخ التى توقف استخدامها وتعزلها للتبادل بها فقد تكون هناك حاجة إليها فى مكان آخر . ومن الطريف أن بعض المكتبات الأجنبية ، فتتوفر بذلك جانبا من العملة الصعبة لشراء ما لا يمكن الحصول عليها إلا بالعملة الصعبة . ويمكن للمكتبات العربية أن تستفيد بالتجربة المصرية فى هذا الصدد .

(د) **الأوعية المستغنى عنها** : كشفت بعض الدراسات التى أجريت على مكتبات أمريكية وكذلك الدراسة التى قام بها صاحب هذا البحث على مكتبات مصرية أن نسبة كبيرة من مقتنيات المكتبات ينصرف عنها القراء والباحثون بعد فترة من الزمن – تتفاوت من وعاء لآخر – وتبقى دون استخدام على رفوف المكتبة وتصبح عبئا على المكتبة إذ تشغل حيزاً وتحتاج إلى صيانة وغير ذلك من الإجراءات المكتبية . ومن ثم تقوم المكتبة بفرز هذه الأوعية من حين لآخر وحصرها وعرضها للتبادل . وهذه الأوعية المستغنى عنها تمثل معيناً لا ينضب للتبادل بين المكتبات ومراكز المعلومات .

(هـ) **نسخ مولدة من أصول نادرة** : تملك المكتبات نسخاً وحيدة من أصول نادرة مثل : المخطوطات وأوائل المطبوعات (المهاديات) والرسائل الجامعية والدوريات الراجعة . وهذه المواد بالذات تمثل لب مواد التبادل ونواتها . ولما كان من المستحيل التبادل بالأصول فقد سهلت تكنولوجيا المعلومات الحديثة استنساخ وتوليد نسخ ورقية أو نسخ ميكروفيلمية من تلك الأصول لأغراض التبادل . وقد تملك المكتبة وسائل الإستنساخ فى حالات كثيرة وقد تقوم

بعملية الإستنساخ هذه خارج جدرانها وتتحمل تكاليفها لأغراض التبادل لما فى هذا التبادل من فوائد محققة تفوق ما تدفعه من تكاليف .

إن المكتبة الجامعية تملك كنزاً ثميناً هو الرسائل الجامعية التى تحوى المعلومات المبتكرة الغير مسبوقة ، والمكتبات الوطنية تملك ذخائر المخطوطات ونوادر المطبوعات وبواكير الدوريات ومن ثم فهى تملك كنوزاً للتبادل ليس فقط على النطاق المحلى بل وعلى النطاق الدولى والإقليمى .

وإذا كان تبادل المصادر بكيانها المادى تحده الحدود التى رسمناها سابقاً فإن الفئة الثانية من مواد التبادل وأعنى بها « المعلومات » لا حدود لها بل تتحرك فى نطاق كل ما تملكه المكتبة بين جدرانها من معلومات ، وهذه المعلومات كما ذكرنا يتم تبادلها بين المكتبات بكيانها المعنوى فقط ، وهى تطبخ وتعد حسب الحاجة وتبعاً لإمكانية المكتبة .

ولقد سبق القول بأن المكتبات المتبادلة بالمعلومات لابد وأن تقتنى أدوات التعرف على ما تملكه المكتبات الأخرى من معلومات كالفهارس والببليوجرافيات والكشافات وما إليها إذا أرادت أن تمارس تبادل المعلومات على أتم وجه ودقة وفى أقصر وقت وبأقل قدر من التخمين . كذلك لابد لها أن تملك مكانز البحث فى قواعد المعلومات وبنوكها إذا كانت تتعامل بالحاسبات الآلية والمطارف .

وسواء كانت المكتبة تمارس تبادل المصادر أو المعلومات أو هما معاً ، وأيا كانت الأسس والممارسات التى تتعاون بها مع المكتبات ومراكز المعلومات فى عملية التبادل هذه ، فلابد للمكتبة من أن تنشىء السجلات والأدوات وتعد الإحصاءات اللازمة لضمان صحة وسلامة واستمرار هذه العملية الحيوية للمكتبة ، وكذلك لضمان تقويمها على أسس سليمة . ومن هذا المنطلق كان المحور الخامس والأخير فى هذه الدراسة .

المحور الخامس : سجلات التبادل واحصائياته وأدواته :

لضبط عملية التبادل وتنظيمها التنظيم السليم الذى يحقق الهدف منها لابد من إنشاء سجلات وأدوات وإعداد إحصائيات تعطى صورة صادقة وصحيحة عن عملية التبادل بكل تفاصيلها .

وهناك سجلان أساسيان لازمان أشد اللزوم لضبط التبادل **الأول** : سجل المكتبات المتبادل معها ، وواضح أن هذا السجل يضم بيانات كاملة عن كل مكتبة أو مركز معلومات تقوم المكتبة بالتعاون معها فى مجال التبادل وهذه البيانات هى عادة اسم المكتبة أو المركز بالكامل والاسم المختصر أو الإستهلالى إن كان هناك مثل هذا الأخير – عنوان المكتبة البريدى ورقم صندوق البريد والعنوان البرق ورقم التليفون والتلكس إن كانت تملك التلكس – تخصص المكتبة – اسم المدير – اسم الشخص المسئول عن التبادل – أساس التبادل – نوع التبادل : (مصادر و/ أو معلومات) نوع مواد التبادل (مطبوعات و/أو مواد غير تقليدية) . وغير ذلك من البيانات اللازمة لإكتمال الصورة عن المكتبة المتبادل معها .

وهذا السجل قد يكون على شكل دفتر ورق أو على شكل بطاقات كما يمكن أن يكون على ميكروفيش أو يسجل على ذاكرة العقل الالكترونى حسب ظروف وإمكانيات كل مكتبة ولكننا نفضل دائماً إما السجل البطاقى أو السجل الإلكترونى لأنهما مرنان يتسعان لعمليات الحذف والإضافة اللازمة للتبادل ذى الصبغة الديناميكية .

وفى حالة السجلات التقليدية يمكن ترتيب المكتبات فيها إما هجائياً وإما نوعياً وإما جغرافياً أو بهذه جميعاً ولقد كانت مكتبة جامعة القاهرة – إحدى عينات الدراسة التى قمت بها – رائعة عندما أعدت خريطة مجسمة للعالم وثبتت على موقع كل مدينة تتبادل مع مكتبات فيها لمبة كهربائية صغيرة ، وكان لون كل قارة من هذه اللمبات مختلفاً وبنظرة واحدة إلى هذه الخريطة يمكننا الإحساس بمدى التغطية العلمية للتبادل الذى تقوم به مكتبة جامعة القاهرة .

أما فى حالة السجلات الإلكترونية فإن برنامج الحاسب يمكن أن يوضع التغطية العالمية للتبادل الذى تقوم به مكتبة جامعة القاهرة .

أما فى حالة السجلات الإلكترونية فإن برنامج الحاسب يمكن أن يوضع بحيث تسترجع الملفات طبقاً لأى مدخل من المداخل : هجائياً أو نوعياً أو جغرافياً .

والسجل الثانى الذى يلزم لسلامة عملية التبادل هو سجل المواد المتبادل بها . وهو سجل تسجل فيه أولاً بأول كل قطعة ترد إلى المكتبة على سبيل التبادل وكل قطعة تصدر منها فى المقابل . وهذا السجل تكتب فيه بيانات ببليوجرافية كاملة عن القطعة مع رقم مسلسل بطبيعة الحال . ويمكن أن يكون سجل مواد التبادل على شكل دفتر أو على بطاقة أو على أشرطة أو إسطوانات ممغنطة . وعادة ما تقسم الصفحة الواحدة إلى قسمين : قسم للمواد الواردة (منه) ، وقسم للمواد الصادرة (إليه) وبنظرة واحدة إلى شطرى الصفحة يمكننا الإحساس بمدى توازن التبادل بين المكتبتين . وفى العادة نحن نميل إلى تفضيل السجل البطاق أو الإلكترونى للمرونة الفائقة الكامنة فيها وهى المرونة الضرورية فى مثل هذه العملية الديناميكية .

ولما كان الرقم هو مخ الحياة المعاصرة وبالتالى هو مخ عملية بناء وتنمية المجموعات فى المكتبات ومراكز المعلومات فإنه لسلامة عملية التبادل وتقويمها لابد من إعداد إحصائيات دقيقة وواقعية لهذه العملية داخل المكتبة التى تمارسها . ومقارنة هذه الإحصائيات والخروج بالمؤشرات الدالة على نجاح أو فشل التبادل .

والمكتبة تحتاج إلى إحصاء دقيق بأعداد المكتبات ومراكز المعلومات التى تتبادل معها ويجب أن يكون هذا الإحصاء عددياً ونوعياً وبمقارنة هذا الإحصاء على عدد من السنوات يمكن الخروج بمؤشرات الزيادة أو الثبات أو التناقص فى عدد المؤسسات المتبادل معها ومن هنا تتوقف المكتبة أمام تلك المؤشرات وتحلل العوامل التى أدت إليها فتدعم العوامل الإيجابية لزيادة فاعليته وتتجنب العوامل السلبية لتفادى آثارها الضارة على عملية التبادل ويجب التنبيه إلى أنه ليست كل زيادة فى عدد مكتبات التبادل عوامل إيجابية وليس كل تناقص عوامل سلبية إنما يجب تفسير ذلك كله على ضوء الأثر الإجمالى التجميعى لعملية التبادل .

وكما تحتاج المكتبة إلى إحصاء بعدد المكتبات المتبادل معها فإنها تكون أشد إحتياجاً إلى إحصاءات مستفيضة كمية ونوعية لمواد التبادل . وهذه الإحصاءات تتناول مرة ما ورد من كل مكتبة على حدة ومرة مجموع ما ورد من كل المكتبات على وجه الإجمال . لابد للإحصاء أن يتناول أيضاً مواد التبادل من حيث الشكل : كتب – دوريات – مواد سمعية بصرية – مصغرات ... ومن حيث الموضوع ، ومن حيث تاريخ النشر وهكذا عندما نقارن تلك الأرقام على عدة سنوات يمكن الخروج بمؤشرات رائعة ، سواء من حيث الزيادة أو التناقص أو الثبات . وبمقابلة إعداد المكتبات المتبادل معها ونوعياتها بأعداد ونوعيات وموضوعات وتاريخ نشر المواد المتبادل بها . ومقابلة الوارد بالصادر من هذه المواد يمكن الخروج بصورة كاملة عن مدى فاعلية عملية التبادل بدورها الحقيقى فى بناء وتنمية المجموعات فى المكتبة .

ولابد من التنبيه إلى أن سلامة سجلات التبادل (سجلات المكتبات وسجلات المواد) المشار إليها سابقاً هى المدخل الطبيعى والمنطقى إلى سلامة الإحصائيات وهذه الأخيرة هى بدورها المدخل الطبيعي إلى سلامة عملية التبادل برمتها .

كذلك فإن من نافلة القول أن نذكر بأن الإحصائيات ليست مقصودة فى حد ذاتها ولكنها مقصودة بهدف المؤشرات التى تشير إليها . هذه المؤشرات التى لابد من تحليلها تحليلاً علمياً لتقويم برنامج التبادل والتأكد من أنه قد حقق الأهداف التى وضع من أجلها . وإذا كشف تحليل المؤشرات عن فشل البرنامج فى تحقيق أهدافه فيجب تصحيح مساره ، وهذا هو الهدف المطلق من تقويم عملية التبادل : الإطمئنان إلى سلامة البرنامج أو تصحيح مساره إن إحتاج إلى ذلك .

* * *

وهكذا يتضح لنا أن التبادل بين المكتبات ومراكز المعلومات هو مظهر هام من مظاهر التعاون المكتبى ، وهو عنصر هام من عناصر بناء وتنمية المجموعات فى المكتبات ، ولقد رسمنا على الصفحات السابقة خطوط برنامج متكامل لتبادل المصادر والمعلومات بين مؤسسات توفير المعلومات فى الوطن العربى . كما أن التبادل هو الخطوة الأولى نحو تشاطر المصادر قمة التعاون

بين المكتبات . هذا التشاطر الذى اتخذ شكل الظاهرة بين المكتبات ومراكز المعلومات فى أمريكا وأوربا ، وجعلها تنخرط فيما بينها على هيئة شبكات . والمكتبات العربية لا يمكن بحال من الأحوال أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات ، فإذا بدأت بالتبادل مظهراً من مظاهر التعاون فإن الباب سيصبح مفتوحاً أمام « تشاطر المصادر » ، وساعتها تدق هذه المكتبات عصر « شبكات المعلومات » الذى بدأ فى الغرب منذ ربع قرن .

بعض التوصيات

١ – المكتبات ومراكز المعلومات العربية مدعوة بحرارة إلى ممارسة التبادل أسلوباً من أساليب بناء وتنمية المجموعات ومظهراً رئيسياً من مظاهر التعاون المكتبى ، وخطوة أولى نحو تشاطر المصادر . والمكتبات المتخصصة والجامعية والوطنية على المستوى المحلى والإقليمى عليها بالذات أن تقود خطى المكتبات العربية فى هذا الصدد .

٢ – نظراً للتهرؤ الشديد فى نسيج أدلة المكتبات ومراكز المعلومات فى الوطن العربى فإن مركز الدراسات والبحوث التابع للمعهد الأعلى للتوثيق مدعو بحرارة أيضا للقيام باعداد دليل شامل بالمكتبات ومراكز المعلومات فى الوطن العربى . هذا الدليل هو حجر الزاوية فى أية محاولة للتعاون المكتبى فى العالم العربى . ولابد من أن يحدّث بصفة مستمرة ومنتظمة .

٣ – لابد للمكتبات ومراكز المعلومات العربية من أن تتذكر أن « التبادل » إتفاق ثنائى ، وأن صبغه بالصبغة الجماعية خطأ فادح ، كما أن صبغه بصبغة رسمية أو حكومية هو الآخر خطأ أكثر فداحة . ومن ثم فإنها مدعوة بحرارة إلى أن تنأى بالتبادل عن الجماعية والرسمية معاً .

٤ – قواعد المعلومات العربية القائمة بالفعل فى كل الدول العربية مثل : المركز العربى السعودى للعلوم والتكنولوجيا والشبكة القومية للمعلومات فى مصر ... مدعوة إلى استغلال القمر الصناعى العربى

(عربسات) فى عملية تبادل المعلومات وخلق الفرص المناسبة لذلك .

٥ – الدوريات العربية المتخصصة فى المكتبات والمعلومات مدعوة دعوة حارة إلى نشر قوائم بالأوعية التى تقدمها المكتبات العربية للتبادل على غرار ما تقوم به مجلة اليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، تسهيلاً لهذه الغاية النبيلة .

ركائز الضبط الببليوجرافى العربى
نظرة عامة ودعوة للتقنين والتوحيد

بقلم: دكتور محمد فتحى عبد الهادى

1 تمهيد :

يقصد بالضبط الببليوجرافى العربى العمل على رصد وتسجيل ووصف وتنظيم الإنتاج الفكرى فى كافة صوره وأشكاله الذى صدر أو يصدر فى البلاد العربية . ويمكن أن يضم أيضاً ما أنتجه أو ينتجه العرب من إنتاج فكرى خارج الوطن العربى .

ولكى يحقق الضبط الببليوجرافى العربى أغراضه فيما يتعلق بالسيطرة الشاملة على الانتاج الفكرى العربى فإنه يستلزم توفر بعض المتطلبات أهمها الركائز الفنية اللازمة للأعداد والوصف والتنظيم والتحليل الموضوعى – توفرها فى صورة عربية مقننة وموحدة[1] .

وتتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل أبرز الركائز الفنية المستخدمة فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بهدف الوصول إلى أفضل الصور الممكنة من التقنين والتوحيد .

2 قواعد الوصف الببليوجرافى :

الوصف الببليوجرافى هو وصف الملامح المادية لأوعية المعلومات بواسطة مجموعة من البيانات مثل اسم المؤلف وعنوان الوعاء وطبعته ومكان نشره

واسم الناشر وتاريخ النشر وغير ذلك من الصفات التى تعرّف بوعاء المعلومات وتحدد ذاتيته وتميزه عن غيره من أوعية المعلومات .

وعادة ما يعتمد المفهرسون والببليوجرافيون على قواعد مقننة للوصف . والقواعد التى كان يعتمد عليها لفترة طويلة فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية لم تكن عربية بالدرجة الأولى ، بل كانت فى أغلبها ترجمات أو تعريبات مختصرة أو مبتورة لقواعد أجنبية . وأبرز هذه القواعد الأجنبية قواعد المداخل لجمعية المكتبات الأمريكية وقواعد الفهرسة الوصفية لمكتبة الكونجرس التى صدرت عام ١٩٤٩ ، ثم القواعد الأنجلو – أمريكية للفهرسة الصادرة عام ١٩٦٧[١] . وتعتبر قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية التى وضعها الدكتور محمود الشنيطى والأستاذ محمد المهدى[٢] من أهم المحاولات لصياغة قواعد عربية للوصف الببليوجرافى فى الستينات . وعلى الرغم من قيمة هذه القواعد ودورها واستخدامها لفترة تزيد عن عشر سنوات فى المكتبات العربية ، إلا أنها كانت أقرب إلى المبادىء العامة منها إلى القواعد التفصيلية التى تعرض الحلول للكثير من المشكلات التى يصادفها المفهرس فى عمله ، كما لم تتعرض القواعد للمراجعة الفعلية منذ صدور الطبعة الأولى منها عام ١٩٦٤ .

وكان ظهور التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى International Standard Bibliographic description فى أوائل السبعينات دافعاً لنشاط عربى فى هذا المجال بدأ بتوصيات لمؤتمر الأعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد بالرياض فى أواخر عام ١٩٧٣ ، ثم تعريبات للدكتور سعد الهجرسى لبعض الفصول من القواعد الأنجلو – أمريكية للفهرسة تلك التى تمت مراجعتها لتتوافق مع التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى الذى كان ما يزال يخطو خطواته الأولى فى ذلك الوقت . وقد صدرت هذه التعريبات[٤] المزودة بمقدمات مفصلة وتعليقات وأمثلة ونماذج وملاحق للتطبيق القومى فى طبعة أولى عام ١٩٧٥ ثم فى طبعة ثانية عام ١٩٧٦ .

وقد شهدت أوائل الثمانينات مولد الترجمات العربية الكاملة لنصوص أحدث قواعد الوصف الببليوجرافى . فقد عملت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تكليف خبراء عرب بترجمة التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى وأصدرت بالفعل أربعة مجلدات تتناول قواعد وصف الكتب (١٩٨٢) ،

وقواعد وصف الدوريات (١٩٨٢) ، وقواعد وصف المواد غير الكتب (١٩٨٣) ، وأخيرا التقنين الدولى العام للوصف الببليوجرافى (١٩٨٤) . كما أن المنظمة قد ساعدت جمعية المكتبات الأردنية على نشر الترجمة العربية الكاملة للقواعد الأنجلو – أمريكية للفهرسة فى طبعتها الثانية الصادرة عام ١٩٧٨ . وقد نشرت هذه الترجمة عام ١٩٨٣ . كما أن الدكتور سعد الهجرسى قد نشر ترجمة لبعض الفصول من هذه القواعد عام ١٩٨١ .

إن نقل نصوص القواعد إلى العربية هو عمل طيب وجهد كبير خاصة إذا علمنا أن الكثيرين من المفهرسين فى عالمنا العربى يرغبون فى الرجوع إلى نصوص بالعربية بدلاً من الاعتماد على النصوص بالانجليزية . ومع هذا فإننا نسجل هنا الملاحظات التالية :

(أ) ندوة الدراسات العربية[٥] أو التقارير الكافية عن تطبيقات هذه الترجمات الحديثة تلك التى تكشف لنا عن مدى فائدتها والعيوب التى ظهرت أثناء التطبيق .

(ب) عدم تدريب المفهرسين والببليوجرافيين العرب على استخدام هذه الأعمال بما فيه الكفاية وبما يضمن حسن الاستيعاب وسلامة التطبيق .

(جـ) ضخامة حجم النصوص المترجمة (حوالى ألف صفحة للتقنين الأنجلو – أمريكى وحوالى خمسمائة صفحة للتقنين الدولى للوصف الببليوجرافى) يجعل العبء كبيراً على المفهرسين فى المكتبات وخاصة فى المكتبات المدرسية والمكتبات العامة .

(د) أن التعديلات والمراجعات والإضافات التى حدثت بعد صدور النصوص الأصلية لم تتابع بما فيه الكفاية فى الترجمات العربية[٦] .

وهكذا فإن المفهرسين العرب فى مفترق الطرق الآن . هل يتبعون التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى أم قواعد الفهرسة الأنجلو – أمريكية . إن التقنين الدولى لم يكتمل حتى الآن ، أى لم يغطى كل أوعية المعلومات ، كما أنه يقتصر على الجانب الخالص فى الوصف دون نقاط الاتاحة الوصفية أو المداخل فهل يطبق ما صدر منه فيما يتعلق بالوصف على أن يعتمد فى قواعد المداخل أو نقاط الإتاحة على قواعد الفهرسة الأنجلو – أمريكية الخاصة بالمداخل

أو يسترشد بمبادىء مؤتمر باريس الدولى لعام ١٩٦١ الخاصة باختيار المداخل وأشكالها[٧] ، أم يطبق التقنين الأنجلو – أمريكى الذى يضم فى مجلد واحد قواعد الوصف والمداخل لمختلف أنواع أوعية المعلومات .

أعتقد أننا فى حاجة الآن إلى إتباع أحد التقنينين السابقين إلى حين صدور التقنين العربى للوصف الببليوجرافى . إن الدعوة إلى توحيد فهرسة الكتاب العربى مغربا ومشرقا والدعوة إلى وضع تقنين عربى للوصف الببليوجرافى هى دعوة جديرة بكل تشجيع . إن الحاجة ماسة إلى « القواعد العربية » للوصف الببليوجرافى تلك التى تساير التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى فى حقوله وعناصرها وعلامات ترقيمها ، وتلك التى تسترشد بالتقنين الأنجلو – أمريكى فى الخطى التى خطاها باعتباره من أقدم التقنينات وأقواها وأكثرها تفصيلاً وانتشاراً فى الاستخدام . وهذه « القواعد » يجب أن تكون « عربية » النسيج والصياغة وأن تمثل الحالات المختلفة التى يقابلها المفهرس والببليوجرافى وأن تراعى المستويات المختلفة للمكتبات ، وأن تأخذ فى اعتبارها طبيعة أوعية المعلومات العربية ، وأن تزود بالأمثلة والنماذج الكافية .

3 قوائم إستناد الأسماء :

إذا كانت قواعد الوصف الببليوجرافى تختص بعناصر الوصف الخالص وحده أو مضافاً إليه ما يخص المداخل أو نقاط الإتاحة الوصفية سواء من حيث إختيارها أو أشكالها ، فأنه من الضرورى أن تكمل هذه القواعد بملف إستناد موحد للأسماء ، ذلك لأن ملف الاستناد Authority File يضبط الدقة والثبات فى استخدام أشكال المداخل أو نقاط الإتاحة-الوصفية ، كما أنه يوفر نقاط الإتاحة من الأشكال المختلفة والمتصلة فى شكل إحالات .

وغنى عن الذكر أن المفهرس العربى يواجه العديد من المشكلات عند تعامله مع الأسماء العربية قديمها وحديثها ، فتاريخها طويل وهى متنوعة ومتعددة الأشكال فى البلد الواحد ومن بلد عربى لآخر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا توجد القواعد الموحدة المتفق عليها بشأن شكل المدخل للاسم العربى . وقد نتج عن ذلك تعدد الأشكال للاسم الواحد والتشتت لأعماله فى الفهرس أو القائمة الببليوجرافية تبعاً لذلك .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى إتبعها العرب القدامى عند تناولهم للأسماء العربية ، وخاصة فى كتب التراجم التى إزدخر بها التراث العربى ، إلا أن الأعمال العربية فى هذا الصدد فى الوقت الحاضر محدودة للغاية .

ولعل أول عمل قدم هو قائمة « مداخل المؤلفين العرب » للدكتور محمود الشنيطى والأستاذ عبد المنعم فهمى التى صدرت عام ١٩٦١ . وتشتمل القائمة على المداخل اللازمة لعدد قليل من الأسماء العربية القديمة . ورغم قيمة هذه القائمة إلا أنها كانت محدودة الإستخدام فى المكتبات العربية فقد كانت النسخ المطبوعة منها قليلة للغاية .

وفى عام ١٩٨٠ قدم الأستاذ ناصر السويدان ومحسن العرينى قائمة « مداخل المؤلفين والأعلام العرب » لتستخدم لتحديد الشكل أو الصيغة التى يدخل بها الاسم العربى القديم . وعلى الرغم من أن هذه القائمة كانت أكثر إتساعاً من القائمة السابقة إلا أنها إقتصرت هى الأخرى على الأسماء العربية القديمة .

وهناك محاولة ثالثة أقدمت عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إلا أنه لم يكتب لها النجاح وتوقفت عند حد التجارب .

وهكذا يبدو من الضرورى بناء وحفظ ملف إستناد موحد وشامل للأسماء العربية قديمها وحديثها يعتمد على أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية لمساعدة المكتبات ومراكز المعلومات العربية على إختيار أشكال مداخل الأسماء العربية فى فهارسها وببليوجرافياتها بطريقة موحدة ، وتقليل التكاليف الخاصة بانشاء هذه الملفات فى المكتبات الفردية . والمساعدة فى تبادل التسجيلات الببليوجرافية بين المؤسسات المختلفة[٦] .

٤ قوائم رؤوس الموضوعات :

إن التحليل الموضوعى لأوعية المعلومات العربية يستدعى ضرورة توفر الأدوات التى يستند إليها عند إختيار رؤوس الموضوعات التى تدل على موضوعات أوعية المعلومات .

ولم تكن المكتبة العربية سعيدة الحظ فى هذا الجانب من المعالجة الفنية لأوعية المعلومات ، بل إن الكثير من المكتبات لم ينشأ فهارس موضوعية هجائية

بسبب النقص الواضح فى قوائم رؤوس الموضوعات العربية التى يمكن الاعتماد عليها ، وذلك رغم كثرة التوصيات فى هذا الشأن التى صدرت عن الحلقات والمؤتمرات المكتبية التى عقدت فى المنطقة العربية .

وقد شهدت أواخر السبعينات من القرن العشرين مولد أولى المحاولات الجادة فى هذا الصدد ، فقد صدرت (قائمة رؤوس الموضوعات العربية) لابراهيم الخازندار فى عام ١٩٧٨ . وقد شهد نفس العام صدور قائمة أخرى بعنوان (رؤوس الموضوعات العربية) تحت إشراف ناصر السويدان بجامعة الملك سعود بالرياض .

وعلى الرغم من أن كل قائمة من القائمتين تستخدم فى الأساس فى مكتبة جامعية كبيرة إحداهما بالكويت والأخرى بالرياض ، إلا أن كل قائمة تشتمل على نحو ٥٠٠٠ رأس موضوع وإحالة بما يشير إلى صغر حجم القائمتين وبالتالى فهما لا يكفيان إحتياجات المكتبات العربية بصفة عامة .

وفى أواخر عام ١٩٨٤ قدم معهد الادارة العامة بالرياض (قائمة رؤوس الموضوعات العربية) التى يعتمد عليها أساسا فى بناء الفهرس الموضوعى بمكتبة المعهد . وهذه القائمة لا تتصف بالعمومية مثل القائمتين السابقتين وإنما تكاد تتركز الرؤوس فيها فى مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم الادارية بصفة خاصة .

وفى عام ١٩٨٥ قدم الدكتور شعبان خليفة والأستاذ محمد عوض العايدى الجزء الأول من (قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى) . وهذه القائمة تختلف عن القوائم السابقة فى بعض النواحى ، فهى لا تستند إلى مكتبة معينة مثل القوائم السابقة ، كما إنها أكثر شمولاً وتفصيلاً ، إذ ذكر فى مقدمتها[١٠] ، أن الهدف هو إعداد قائمة عربية على غرار قائمة مكتبة الكونجرس ، وأن عدد المداخل فى هذه القائمة يدور حول خمسة وعشرين ألف مدخل ما بين رأس موضوع وإحالة .

فإذا تركنا القوائم العامة لرؤوس الموضوعات فإننا سنصادف قلة من القوائم المتخصصة التى تغطى قطاعات موضوعية معينة مثل قائمة رؤوس الموضوعات العربية فى العلوم الاجتماعية لـ محمد فتحى عبد الهادى ، وقائمة رؤوس

موضوعات علوم الدين الإسلامى (شعبان خليفة ومحمد فتحى عبد الهادى) .

وتشير الملاحظات الأولية على الجهود السابقة إلى حداثة القوائم ، فأن أقدمها لا يتجاوز عمرها بضع سنوات قليلة ، وبالتالى فإنها لم توضع موضع التطبيق العملى الكافى ، فضلاً عن صغر حجم معظمها ، كما أنها فى الأساس نتاج جهود فردية ، ولم يتح لها الاستخدام الواسع على نطاق العالم العربى .

وعلى الرغم من أن إجتماع لجنة تطوير الركائز الفنية المنبثقة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد أوصى بضرورة أن تتبنى المنظمة إعداد ونشر قائمة موحدة برؤوس الموضوعات العربية[11] ، إلا أن هذا العمل لم يصدر حتى الآن .

وهكذا فإننا ما نزال فى حاجة إلى القائمة العربية الموحدة لرؤوس الموضوعات تلك التى يمكن اعتبارها الأداة الأساسية للتحليل الموضوعى فى المكتبات العربية . وتحتاج مثل هذه القائمة إلى :

- الإعتماد على قواعد مقننة لرؤوس الموضوعات العربية وفق خصائص اللغة العربية .
- الاعتماد على منهج علمى فى الاعداد[12] .
- الاعتماد على الجهد الجماعى ضمانا للتمثيل المعقول لكافة موضوعات المعرفة البشرية .
- الأخذ فى الحسبان لا مكان لاستخدام الحاسب الالكترونى فى عمليات البناء والتحديث .
- الاستفادة من الأفكار الجديدة التى قدمتها مناهج إعداد المكانز .

5 المكانز :

إذا كانت قوائم رؤوس الموضوعات تستخدم فى العادة فى بناء الفهارس الموضوعية لأوعية المعلومات المستقلة مثل الكتب وغيرها فإن المكانز أو قوائم المصطلحات Thesauri هى الأدوات التى تستخدم فى بناء الكشافات الموضوعية لأوعية المعلومات غير المستقلة مثل مقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات وخاصة ما يعتمد منها على إستخدام الحاسبات الالكترونية .

وإذا كانت المكتبة العربية تعانى من نقص واضح فى قوائم رؤوس الموضوعات العربية كما سبق أن أشرنا ، فإنها تعانى من نقص حاد فى المكانز .

إن المكانز التى خطت خطوات واسعة وانتشرت انتشاراً كبيراً فى العشرين عاما الماضية فى الدول الأوربية والأمريكية لم تجد طريقها بعد للمكتبة العربية بما فيه الكفاية . وليس أدل على ذلك من ندرة الكتابات العربية فى هذا المجال من ناحية وقلة عدد المكانز التى صدرت بالفعل حتى الآن من ناحية أخرى .

ومعظم المكانز العربية الصادرة حتى الآن لا تعدو كونها ترجمات لمكانز أجنبية مثل : المكنز الشامل للمصطحات فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٩) ، المكنز التربوى لمنظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى (١٩٧٩) ، مكنز مصطلحات علم المكتبات والمعلومات (١٩٨٠) .

وعلى الرغم من دور الترجمة فى إنتاج أدوات يمكن الاعتماد عليها فى التحليل الموضوعى لمحتويات أوعية المعلومات العربية ، إلا أننا فى حاجة إلى الجهود الانشائية العربية فى هذا المجال ، وهذا يدعو إلى ضرورة الاعتماد على المواصفات الخاصة بإنشاء المكانز ، وضرورة مراعاة أن المكنز فى العادة هو عمل متخصص ينشأ لخدمة نظام معلومات معين فى مؤسسة ما ، وأن مصطلحاته ينبغى أن تبنى وفقا لخصائص اللغة العربية .

6 نظم التصنيف :

إذا كانت قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز – فى أغلبها – هى أدوات التحليل الموضوعى باستخدام الألفاظ فإن نظم التصنيف هى أدوات التنظيم والتحليل الموضوعى باستخدام الرموز . وهكذا فإن لها قيمة مزدوجة تتمثل فى ترتيب أوعية المعلومات نفسها على الرفوف وفى ترتيب الإشارات الببليوجرافية لها فى الفهارس والببليوجرافيات .

وقد حظيت هذه الركيزة بجهود عربية كثيرة ومتنوعة . إن العلماء العرب والمسلمين قد ساهموا منذ أكثر من ألف عام بنشاط واضح فى مجال التصنيف ، سواء فى تصنيف العلوم مجردة من الأوعية الحاوية لها مثل جهود الكندى والفارابى وابن سينا[١٣] ، أو فى تصنيف العلوم كما توجد فى كتب مثل جهود ابن النديم وطاشكبرى زادة بل إن جهد هذا الأخير يدعو للإعجاب والتقدير .

ثم حدثت فجوة جعلتنا لا نتابع جهود الأولين وإنما نتجه إلى جهود الغربيين ننقلها فى صور هزيلة ، ولو أن مكتباتنا العربية الكبيرة كانت ركزت جهودها فى تطوير نظمها الخاصة التى بدأت بها منذ عشرات السنين لكانت وصلت الآن إلى مراحل متقدمة فى نظمها .

إن المتتبع لأبرز الجهود العربية الحديثة فى هذا المجال يلاحظ أننا منذ الأربعينات وحتى الآن نكاد ندور فى فلك الترجمات لتصنيف ديوى العشرى . والترجمات متعددة وأغلبها يشتمل على تعديلات فيما يخص علوم الدين الإسلامى واللغة العربية والأدب العربى والتاريخ العربى .

وأبرز الجهود فى هذا الصدد تتمثل فى ثلاثة أعمال ، أولها ذلك الجهد الرائد الذى قدمه الدكتور محمود الشنيطى والدكتور أحمد كابش فى الستينات عندما قدما ترجمة عربية جيدة للطبعة الموجزة المعتمدة على الطبعه السادسة عشرة من تصنيف ديوى العشرى . وقد ظلت المكتبات العربية تعتمد على هذه الترجمة المزودة بالعديد من التعديلات العربية فترة طويلة من الوقت ، رغم إنها صدرت دون كشاف هجائى للموضوعات المدرجة بالجداول .

أما العمل الثانى فهو الترجمة التى قدمها فؤاد اسماعيل للطبعة الثامنة عشرة من تصنيف ديوى العشرى (صدرت هذه الطبعة عام ١٩٦٧) ، وقد زودها المترجم ببعض التعديلات أيضاً[١٤] .

وقد استخدمت هذه الترجمة فى بعض المكتبات العربية ومع هذا فإن استخدامها كان محدوداً لأن نسخها كانت قليلة بسبب طبعها على الآلة الكاتبة فى عدد محدود من النسخ ، كما أن التعديلات التى أدخلها المترجم جاءت مختلفة عن التعديلات التى استقرت عليها المكتبات لفترة من الوقت إعتماداً على ترجمة الدكتور الشنيطى والدكتور كابش ، ويلاحظ أن الترجمة إقتصرت على الجداول الرئيسية والقوائم الإضافية ولم تزود بالكشاف الهجائى مثل العمل السابق أيضاً .

والعمل الثالث هو الترجمة الرسمية والكاملة للطبعة الحادية عشرة المختصرة من تصنيف ديوى العشرى . وقد أشرفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على هذه الترجمة التى قامت بنشرها شركة المكتبات الكويتية بالكويت عام ١٩٨٤ فى مجلدين (٦٤٠ ، ٣٢٢ صفحة) . ويلاحظ أن هذه الترجمة

معتمدة من مؤسسة فورست برس . مؤسسة ليك بلاسيد التربوية ناشر تصنيف ديوى العشرى ، كما يلاحظ أن مسودة الترجمة (المزودة بتعديلات) قد روجعت من قبل عدد من الخبراء فى الدول العربية . وقد زودت هذه الترجمة بكشاف تحليلى على عكس العملين السابقين .

وهذا العمل رغم قيمته إلا أنه قد أبديت عليه بعض الملاحظات فى الأرقام والأسماء الخاصة بالبلاد والمناطق الجغرافية وما إلى ذلك[١٥] ، كما أنه لا يصلح للتطبيق فى المكتبات العربية الكبيرة وإنما هو موجه أساساً للمكتبات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

فإذا تركنا الأعمال المترجمة وإنتقلنا إلى الجهود العربية لإنشاء خطط عربية للتصنيف فإننا لا نصادف سوى الجهد الرائد للدكتور عبد الوهاب أبو النور الذى قدم (التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الإسلامى) عام ١٩٧٣ كجزء من خطة عربية للتصنيف ، كما قدم أيضاً الأسس والاطار العام للخطة العربية للتصنيف[١٦] .

ورغم أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد تبنت هذه الخطة بصفة عامة إلا أنها تخلت عنها مؤخراً وأفسحت الطريق للترجمة العربية لتصنيف ديوى العشرى .

وهكذا فيبدو أننا تأخرنا كثيراً فى مجال التصنيف ، والنتيجة اختلاف الممارسات والتطبيقات لحد كبير فى مكتباتنا ونظمنا الببليوجرافية . إن الجهود التى بذلت فى هذا المجال قامت أساساً على الترجمات الكاملة فى أحوال قليلة والموجزة أو المبتورة فى أحوال كثيرة لتصنيف ديوى العشرى . والتعديلات العربية التى تتناول موضوعات الدين الاسلامى واللغة العربية والأدب العربى والتاريخ وما إلى ذلك متنوعة لدرجة كبيرة . والجهد الذى بذل لبناء خطة عربية للتصنيف رغم قيمته تعثر لأنه قام فى الأساس على أكتاف فرد واحد .

ويعتقد الكاتب أننا ينبغى أن نسير فى خطين متوازيين فى المرحلة الحالية على الأقل .

الخط الأول هو ضرورة البدء فى مشروع « الخطة العربية للتصنيف » تحت إشراف إحدى المنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتشكيل لجنة من المتخصصين الموضوعيين والمتخصصين فى مجال التصنيف

للنظر فى « الأسس والاطار العام » للخطة العربية التى سبق أن قدمها عبد الوهاب أبو النور واقرارها أو تعديلها أو إعداد بديل لها ثم وضع الخطط التنفيذية لانتاج خطة عربية متكاملة للتصنيف .

والخط الثانى هو استخدام الترجمة العربية لتصنيف ديوى الموجز فى المكتبات الصغيرة والمتوسطة الحجم . ومن الممكن ترجمة الطبعة التاسعة عشرة من النظام أو الانتظار لحين صدور طبعة جديدة وترجمتها وتزويدها بالتعديلات الملائمة .

وإنى أتصور أن يمثل هذا الخط الثانى خطاً إضافياً ويمكن أن يستمر حتى صدور الخطة العربية للتصنيف ولا مانع من استخدام النظامين معاً لفترة من الزمن لحين استقرار العمل بالخطة العربية المنشودة .

7 قواعد ترتيب المداخل :

إن سلامة الترتيب لمداخل الفهارس أو البيليوجرافيات وصحة هذا الترتيب وبالتالى سلامة الفهارس والبيليوجرافيات نفسها وسلامة البحث داخلها إنما تعتمد اعتماداً مطلقاً على تطبيق قواعد مقننة .

وقد يبدو للبعض أن الترتيب الهجائى للمداخل فى الفهارس أو البيليوجرافيات عملية سهلة ، إلا أن الحقيقة أن هناك مفارقات كثيرة يمكن أن تحدث نتيجة غياب القواعد المقننة التى تحكم الترتيب .

وإذا كان ترتيب مداخل الفهارس الأفرنجية قد وضعت له القواعد المقننة إلا إنه لم تظهر حتى الآن القواعد المقننة والمتفق عليها التى يمكن استخدامها بصورة موحدة فى الفهارس والبيليوجرافيات العربية ، وإن كان هذا لا ينفى توفر بعض المحاولات ، أقدمها القواعد التى وضعتها دار الكتب القومية فى مصر (عام ١٩٣٨) لترتيب المداخل فى فهارسها ، وأحدثها القواعد التى أعدها بعض الأفراد مثل أبو الفتوح عودة[١٧] وأحمد عيسوى[١٨] ، وهى أعمال فردية لا تحظى بالتطبيق على النطاق العربى بصورة موحدة .

وهكذا فإننا فى حاجة إلى قواعد عربية مقننة لتصفيف أو ترتيب المداخل فى الفهارس والبيليوجرافيات العربية .

ومثل هذه القواعد يجب أن تتم بعد دراسة للأسس والطرق المتبعة فى أشهر القواعد الأفرنجية ، وبعد مسح شامل للممارسات المتبعة فى كبريات المكتبات العربية والمصادر الببليوجرافية العربية ، وبعد دراسة النواحى اللغوية المتعلقة بالأسماء وغيرها .

ويمكن أن يعهد بذلك إلى لجنة تضع المسودة الأولى لكى تطبع طبعة مبدئية توزع على المختصين فى المكتبات وتترك فترة للتطبيق العملى ، ثم تطرح للمناقشة من جانب أمناء المكتبات حتى نصل إلى القواعد المقننة والموحدة .

٨ الموصفات :

المواصفات القياسية هى أساساً عبارة عن قواعد خاصة بنوعيات المنتجات الصناعية وأحجامها وأشكالها ، إلا أن هذا التعريف قد توسع أخيراً بحيث يشمل بعض مجالات النشاط الأخرى كالطرق والأساليب المتبعة فى تجهيز سلعة معينة أو أعداد عمل معين . وعادة ما تصدر المواصفة القياسية فى شكل كراسة أو نشرة لا يتجاوز حجمها بضع صفحات تتضمن التعريف والشروط أو الخصائص أو المقاييس أو الأساليب المعيارية[١٩] .

وتصدر المواصفات فى الغالب عن المنظمات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية المختصة بالمواصفات والمقاييس .

وقد دخلت بعض أعمال المكتبات والمعلومات ضمن الأعمال التى تحتاج إلى معايير موحدة أو مواصفات قياسية . وتصدر المنظمة الدولية للتوحيد القياسى العديد من المواصفات الخاصة بأعمال المكتبات والمعلومات ، كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات المختصة فى الدول المختلفة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .

ورغم وجود منظمات أو هيئات للمواصفات والمقاييس فى معظم الدول العربية إلا أنها لم تلتفت حتى الآن بما فيه الكفاية لأعمال المكتبات والمعلومات ، وكل ما أنجز حتى الآن هو الترجمات العربية التى قامت بها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس لبعض المواصفات الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسى : مثل مواصفة : « التوثيق — كشاف المطبوع » الصادرة عام ١٩٨٤ .

خلاصـــة

إن استعراض الركائز الفنية يبين أن معظم الجهود العربية فى هذا المجال لا تتسم بالتقنين أو التوحيد ، وأن بعضها أعتمد أساساً على ترجمات لأعمال أجنبية . وهكذا فإننا فى حاجة إلى المزيد من التقنين والتوحيد ، وفى حاجة إلى توجيه الجهود نحو الإنشاء بدلاً من الاغراق فى الترجمة . إننا فى حاجة إلى القواعد العربية للوصف الببليوجرافى ، وقائمة استناد موحدة للأسماء العربية ، وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز عربية ، وخطة عربية للتصنيف ، وقواعد مقننة وموحدة لترتيب المداخل فى الفهارس والببليوجرافيات العربية ، ومواصفات قياسية عربية لأعمال الفهارس والببليوجرافيات والكشافات وما إلى ذلك .

المراجع

١ – محمد فتحى عبد الهادى . الضبط الببليوجرافى العربى ومتطلباته .ـــ عالم الكتاب ، مارس ١٩٨٦ .

٢ – من الأمثلة على ذلك : محمود أحمد أتيم . قواعد الفهرسة ، مقتبسة مع التعديل اللازم من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية (١٩٦٧) .ـــ عمان ، ١٩٧٣ .

٣ – محمود الشنيطى ومحمد المهدى . قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية.ـــ ط٢ .ـــ القاهرة : مجلة المكتبة العربية ، ١٩٦٤ .

٤ – سعد محمد الهجرسى . بعض التقنينات العصرية للوصف الببليوجرافى .ـــ القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٥ والتقنينات العصرية للوصف الببليوجرافى .ـــ ط٢ .ـــ القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ .ـــ ٣ مج .

٥ – أبرز الدراسات فى هذا المجال دراسة الدكتور سعد محمد الهجرسى بعنوان : إعداد وتطبيق تدرب – ك على المطبوعات العربية التى نشرت فى صحيفة المكتبة ، يناير ١٩٧٧ ، وزرسالة الماجستير للدكتورة نبيلة خليفة جمعة بعنوان : التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى (تدوب) : دراسة نظرية وتطبيقية لاستخدامه فى الكتب العربية ، ١٩٨١ .

٦ – أنظر : سعد محمد الهجرسى . التقنين العربى للوصف الببليوجرافى (تعروب) : منهجية البناء وسلامة التطبيق وحتمية التطوير .ـــ ٦٠ ، [٣٩] ورقة فى مؤتمر توحيد فهرسة الكتاب العربى مغربا ومشرقا ، تونس ، ١٩٨٤ وأنظر أيضاً : قواعد الفهرسة الأنجلو أميركية ، الطبعة الثانية ، الطبعة العربية الأولى: تعديلات عام ١٩٨٣ تقديم وتعريب محمود أتيم .ـــ المجلة العربية للمعلومات ، مج ٦ ،ع١ (١٩٨٥) .ـــ ص ١٤٦ – ١٦٤ .

٧ – أنظر ترجمة عربية لهذه المبادىء فى : عالم المكتبات ، مج ٣ ، ع٦ (نوفمبر – ديسمبر ١٩٦١) .ـــ ص ٦–١٢ .

٨ – توصيات مؤتمر توحيد فهرسة الكتاب العربى مغربا ومشرقا ، تونس ، ١٩٨٤ ، وكذلك بحث الدكتور سعد الهجرسى المقدم إلى هذا المؤتمر والسابق الإشارة إليه .

٩ – محمد فتحى عبد الهادى . الضبط الاستنادى للأسماء العربية .ـــ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، مج٦ ، ع١ (يناير ١٩٨٦)

١٠ – شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى . قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى .ـــ الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٥ .ـــ الجزء الأول ص ٥٤ .

١١ – إجتماع لجنة تطوير الركائز الفنية التقليدية والآلية فى مجال التوثيق والمعلومات . التقرير والتوصيات .ـــ عمان ، ١٩٨٠ . ص ٩ .

١٢ – أنظر : محمد فتحى عبد الهادى . منهج فى إعداد قائمة رؤوس موضوعات عربية .ـــ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، مج ٤ ، ع١ (يناير ١٩٨٤) .ـــ ص ٣٥–٧٩ .

١٣ – أحمد عبد الحليم عطية . الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب .ـــ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، مج٥ ، ع١ (يناير ١٩٨٥).ـــ ص٤٧–٧٥ .

١٤ – ديوى ، ملفل . التصنيف العشرى : الجداول/ وضع أسسه ملفل ديوى ، ترجمة معدلاً للمكتبات العربية فؤاد اسماعيل .ـــ جدة : جامعة الملك عبد العزيز ، عمادة شئون المكتبات ، ١٩٧٧ .ـــ ٩٣٩ ،١٧٧ ص .
وقد قدم المترجم نفسه ترجمة موجزة نشرها عام ١٩٧٩ وهى :
ديوى ، ملفل . التصنيف العشرى الموجز : الجداول/ وضع أسسه ملفل ديوى ، ترجمة معدلاً وموجزاً من الطبعة الثامنة عشرة فؤاد اسماعيل فهمى .ـــ ط١ .ـــ الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٧٩ .ـــ ٢٣٩ ص .

١٥ – أنظر : عبد الرحمن بن محمد العيفان . دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجال المكتبات والمعلومات .ـــ جدة ، ١٩٨٥ .ـــ ص ١٢٩ – ١٣٤
وأيضا : السيد حسين صادق . تصنيف ديوى العشرى .ـــ عالم الكتب ، مج٥ ، ع٢ (يولية ١٩٨٤) .ـــ ص ٤٠٧ – ٤١٣ .

١٦ – عبد الوهاب عبد السلام أبو النور . الخطة العربية للتصنيف : الأسس والاطار العام .ـــ ص١٢١ – ٢٣٩ فى : المؤتمر الثانى للإعداد البيليوجرافى للكتاب العربى .ـــ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ .

١٧ – أبو الفتوح حامد عودة . الترتيب الهجائى للمداخل فى الفهارس العربية .ـــ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، مج٢ ، ع٣ (يوليو ١٩٨٢) .ـــ ص ٥٩ – ٦٩ .

١٨ – أحمد محمد عيسوى . التضاريس المكتبية لنظم الترتيب الهجائية .ـــ صحيفة المكتبة (كويت) ، س ٥ ، ع٩ ، ١٠ (يونيو ١٩٨٥) .ـــ ص ٢٥–٤٥

١٩ – محمد فتحى عبد الهادى . مقدمة فى علم المعلومات .ـــ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .ـــ ص ٩١ .

المكتبة الأكاديمية
ABC
• كبرى المكتبات المتخصصة فى الكتب العلمية الأجنبية من جميع دور النشر فى أوربا وأمريكا والهند.
• عرض متميز دائم لأحدث الكتب التى تصدر من دور النشر العلمية - تصل كل شهر.
• أقسام خاصة للطب والهندسة والعمارة والرياضيات والكمبيوتر والإحصاء والعلوم الزراعية.
• قاعات خاصة لكتب اللغة الإنجليزية والكتب الدراسية لمدارس اللغات - قسم ضخم للقواميس.
• أحدث قاعة لكتب الفن العالمى (رواق الفن).
• المكتبة على استعداد لطلب الكتب الأجنبية من الخارج - لطلبات خاصة.. وقد حازت المكتبة على ثقة الهيئات العلمية والجامعات والمؤسسات والأفراد.
- وكلاء توزيع المطبوعات العربية لدار المريخ فى جميع المجالات الدراسية.
- أكبر مجموعة تعليمية لكتب الأطفال لسن الحضانة سلسة إبراهيم وسلسلة أنا أقرأ أنا ألعب
١٢١ شارع التحرير - الدقى - القاهرة
ت: ٤٨٥٢٨٢/٤٩٠٨٩٠ - تلكس ٩٤١٢٤ ABCMN UN

المكتبات الوطنية فى الدول النامية
بين الجهود الخاصة ومحاولات الإجهاض

الدكتور حشمت قاسم
أستاذ مشارك بقسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ــ جامعة القاهرة
معار حاليا مديرا لدار الكتب الوطنية فى أبو ظبى

توطئـة :

مسكينة تلك الدول المسماة بالنامية ، فلا أبناؤها أنصفوها ولا أخلص لها مدعو الاهتمام بمشكلاتها ، وظلت تراوح فى مكانها بالنسبة لكثير من قضاياها الحيوية ، أما حركتها بالنسبة للقضايا الأخرى فهى محكومة بطاقة القصور الذاتى ورغبة الأقوياء فى التغيير . وتنظيم المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات فى الدول النامية من المجالات التى تعانى كثرة الحديث وقلة العمل . والدليل على ذلك نلمسه فى سيل الانتاج الفكرى المختص فى هذا المجال والذى بدأ ينهمر منذ نهاية الخمسينيات من جهة ، وافتقار البنية الأساسية للمعلومات فى هذه الدول لأهم وأبسط مقوماتها من جهة أخرى . فنظرة واحدة الى قائمة المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بقضايا تنظيم المكتبات وخدمات المعلومات فى الدول النامية كافية للدلالة على مدى غزارة الإنتاج ؛ فهناك بالإضافة إلى اليونسكو ، الاتحاد الدولى للتوثيق ، ومنظمة ما بين الحكومات للمعلومات IBI ، والاتحاد الدولى لجمعيات ومعاهد المكتبات (افلا IFLA) والمجلس الدولى للمحفوظات (ايكا ICA) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والمنظمة الدولية

للتوحيد القياسي ISO والمنظمة الدولية للأغذية والزراعة (فاو FAO) ومنظمة الصحة العالمية WHO .. الى آخر ذلك من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ، فضلا عن المنظمات الإقليمية . ولكل واحدة من هذه المنظمات برنامجها الخاص بالنشر وتنظيم الندوات والمؤتمرات وغيرها من اللقاءات التى تتمخض عن فيضان الوثائق من البحوث والتقارير والتوصيات . ويقابل هذا السيل المتدفق ما نلحظه من مظاهر القصور فى البنية الأساسية لتنظيم خدمات المعلومات وعجز مرافق المعلومات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات النامية وافتقار هذه المجتمعات للمقومات التنظيمية والاجتماعية اللازمة لتحقيق الإفادة من ثروة المعلومات . ترى من المسئول عن هذا الواقع المتناقض ؟ هل هى الفجوة بين البحث والتطبيق أو بين النظر والعمل أم أن هناك عوامل أخرى تعمل على تكريس هذا التناقض وتوسيع مداه ؟ للهوة بين النظر والعمل دورها ولا شك فى ذلك ، ويمثل أثر هذه الهوة إحدى الظواهر الأساسية التى تحظى بالبحث والدراسة فى علم المعلومات . ولدينا من الشواهد فى نفس الوقت ما يدعو للقول بأن هذه الهوة لا تتحمل وحدها وزر هذا الواقع المتناقض ، فهناك بالاضافة الى الحواجز اللغوية والجغرافية والاجتماعية التى تحول دون الإفادة الفعالة من ثروة المعلومات فى الدول النامية ، محاولات مدبرة لوأد إن لم يكن اجهاض أى جهد مخلص بناء يبذله أبناء هذه الدول لحل مشكلاتها ودفع عجلة التنمية فى مختلف مجالاتها .

جهد مخلص على الدرب الصحيح :

نادرة تلك الجهود الجادة المخلصة التى تتصدى لقضايا تنظيم المكتبات وخدمات المعلومات فى الدول النامية . ومن أحدث هذه الجهود كتاب صدر مؤخرا (عام ١٩٨٤) عن « دور المكتبات الوطنية فى الدول النامية مع العناية بوجه خاص بالمملكة العربية السعودية »[٢١] وقد نشر هذا الكتاب فى سلسلة يصدرها ناشر بريطانى عن المكتبات وعلومها فى العالم الإسلامى . ومؤلف الكتاب هو الدكتور عبد العزيز محمد النهارى الأستاذ المساعد بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الانسانيات ـــ جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالمملكة العربية السعودية . والكتاب يبدو ـــ وان لم نجد إشارة صريحة الى ذلك فى نصه ـــ هو الأطروحة التى تقدم بها المؤلف كجزء من متطلبات الحصول على

الدكتوراه فى المكتبات من إحدى الجامعات الأمريكية عام ١٩٨٢ . ونعرض فيما يلى لمحتوى الكتاب ومنهجه .

يهدف الكتاب كما أوضح مؤلفه فى المقدمة الى :

١ ــ تقييم مختلف القوائم المعتمدة لوظائف المكتبة الوطنية مع اتخاذ المملكة العربية السعودية كمثال لدولة نامية تفتقر الى مكتبة وطنية .

٢ ــ دراسة الوضع الراهن للخدمات المكتبية فى المملكة العربية السعودية .

٣ ــ اقتراح الارشادات التخطيطية لإنشاء مكتبة وطنية فى المملكة العربية السعودية .

وكما هو واضح فإن الهدف الثالث يعتبر ثمرة طبيعية للجهد المبذول لتحقيق الهدف الأول والثانى . ويضم الكتاب ثمانية فصول بالاضافة الى ستة ملاحق . والفصل الأول مقدمة يلخص فيها المؤلف تجربته المنهجية فى اعداد البحث الذى يشكل مادة الكتاب . والفرض الأساسى الذى بنى عليه البحث وان لم يسجله المؤلف بهذا التحديد هو أن **وظائف المكتبة الوطنية لا تختلف من عصر لعصر فحسب وإنما تختلف أيضا من مجتمع لآخر** . وكفرض علمى فإننا نسلم منهجيا بإحتمال اختلاف وجهات النظر حول صحته ، والبرهان العلمى هو الحكم فى النهاية . وللتحقيق من صحة هذا الفرض كان على المؤلف ان يحدد المنهج المناسب . ولا يقدر صعوبة تحديد المنهج الا من خاض تجربة البحث فى مثل هذه القضايا . فقد بدأ المؤلف بدراسة الانتاج الفكرى الحديث فى المجال ، وهو كما نعلم انتاج غزير متشعب ، وانتهى من دراسته هذه بقائمة تضم اثنتين وعشرين وظيفة للمكتبة الوطنية . وهذه الوظائف هى :

١ ــ وضع المواصفات القياسية الوطنية الموحدة لعمليات تداول المعلومات .

٢ ــ تجميع وتنظيم وصيانة مخطوطات الدوله .

٣ ــ إنتاج الوراقية (الببليوجرافية) الوطنية .

٤ ــ تجميع الانتاج الفكرى الأجنبى :

أ ــ حول الدولة .

ب ــ لمن يعيشون بالخارج من مؤلفى الدولة .

جـ ــ فى موضوع بعينه .

٥ ــ توفير حزمة وصل ببنوك المعلومات العالمية .

٦ ــ تقديم الكتب للمكفوفين وغيرهم من المعوقين .

٧ ــ إنشاء وتجديد مراصد البيانات الوراقية المناسبة للدولة .

٨ ــ الاضطلاع بمهمة التجميع المركزى للانتاج الفكرى الوطنى .

٩ ــ المشاركة فى تخطيط الخدمات المكتبية فى الدولة .

١٠ ــ تقديم الخدمات للحكومة .

١١ ــ تخطيط وتنسيق تبادل الإعارة بين المكتبات .

١٢ ــ القيام بمهام مكتبة الإيداع القانونى .

١٣ ــ توفير مقومات الانتفاع بفهارس المكتبة من جانب المكتبات ومرافق المعلومات الأخرى .

١٤ ــ اجراء البحوث فى مجال المكتبات .

١٥ ــ الاضطلاع بمهمة قيادة مكتبات الدولة .

١٦ ــ تقديم خدمات تكشيف ما يصدر فى الدوريات والصحف الوطنية من مقالات .

١٧ ــ توفير فرص التدريب المهنى .

١٨ ــ اصدار الفهرس الوطنى الموحد .

١٩ ــ الاضطلاع بمهام مركز تبادل المطبوعات على المستويين الوطنى والعالمى .

٢٠ ــ تقديم المساعدة فى اجراءات تداول المعلومات (الطرق والمواصفات القياسية الموحدة) .

٢١ ــ الاضطلاع بمهام المركز الوراقى الوطنى .

٢٢ ــ رعاية برنامج الفهرسة فى المنبع .

وكما يمكن أن نلاحظ فإن ترتيب الوظائف فى هذه القائمة يتسم بالحياد التام . وفى الوقت الذى نلحظ فيه قدرا ضئيلا من التكرار الضمنى فى وظائف هذه القائمة فإننا يمكن أن نضيف اليها خدمات أخرى كتقديم خدمة المعلومات للأجهزة التشريعية ، وربما يكون المؤلف قد اعتبرها جزءا من الخدمة رقم

١٠ . وربما جاز لنا أن نضيف أيضا دور المكتبة الوطنية فى تنمية الوعى القرائى وتدريب المستفيدين ، ودور المكتبة الوطنية فى تخطيط وتنفيذ الشبكة الوطنية للمعلومات أو النظام الوطنى للمعلومات ، ودور المكتبة الوطنية فى النهوض بمهام الأرشيف الوطنى ، وبصرف النظر عن مدى اكتمال هذه القائمة فقد ترك المؤلف المجال مفتوحا أمام من وزع عليهم الاستبيان ليضيفوا إليها من واقع خبرتهم . وقد طلب من خمسين أمينا للمكتبات الوطنية فى شتى أنحاء العالم ترتيب هذه الخدمات عن سلم أولويات من خمس درجات . وقد بلغت نسبة الاستجابة لهذا الاستبيان ٨٢٪ وهى نسبة لا بأس بها فى مثل هذه الدراسات . وقد أتاح ذلك للمؤلف تصنيف وظائف المكتبة الوطنية وفقا لمستويات الأولوية .

ولدراسة الوضع الراهن للمكتبات فى المملكة العربية السعودية اعتمد المؤلف على المقابلات مع عدد من المسئولين بالإضافة الى الاطلاع على بعض الوثائق والتقارير والجهود السابقة فى معالجة بعض القضايا المتصلة بموضوع الدراسة . ولاستطلاع رأى المكتبيين السعوديين والمستفيدين المحتملين من المكتبة الوطنية للمملكة العربية السعودية ، فيما يمكن لمثل هذه المكتبة أن تضطلع به من وظائف ، وزع المؤلف استبيانا آخر متضمنا نفس قائمة الوظائف السابقة على أربعين من المكتبيين السعوديين وممثلى المستفيدين المحتملين ، حيث طلب منهم تحديد الأولويات بالنسبة للوظائف المحتملة . وفى اطار هذا الهدف أيضا طلب المؤلف من مديرى المكتبات الوطنية الخمسين التى شملتها الدراسة الأولية تسجيل توصياتهم لأولويات وظائف المكتبة الوطنية السعودية . وكانت النتائج التى أمكن الحصول عليها بهذه الطريقة مؤشرا مشجعا لإنتقال المؤلف الى الهدف الثالث لجهده وهو تسجيل المؤشرات الأساسية للتخطيط للمكتبة الوطنية فى المملكة العربية السعودية .

مثل هذا المنهج الذى اختطه المؤلف قد يبدو لنا الآن كقراء غاية فى البساطة . ولا يقدر مثل هذا الجهد إلا من ألم بظروف البحث فى المجال أو خاض تجربة مناظرة يحرث فيها الباحث طريقه سعيا وراء المنهج الذى يتناسب وطبيعة المشكلة التى يتصدى لها وجميع الظروف المحيطة بهذه المشكلة . وقد وفق المؤلف فى تسجيل خبرته المنهجية وتلخيص أهم ما أنتهى اليه من نتائج فى هذا الفصل التمهيدى .

والفصل الثانى بعنوان « السياق والأهداف » يتناول مظاهر القصور التى تعانى منها المكتبات فى الدول النامية ، ويفصل أهداف البحث والتى وردت مجملة فى المقدمة . أما عن الظروف التى تشكل سياق البحث فتشمل افتقار المكتبات الى التقدير نتيجة لغياب الوعى بأهميتها ، وغياب الخطة الوطنية للمكتبات ، وقصور الموارد البشرية المؤهلة فى مجال المكتبات ، والافتقار الى ما تضطلع به المكتبة الوطنية من مهام . ويتخذ المؤلف فى تناوله لهذه الظروف المملكة العربية السعودية مثالا للدول النامية . ويتناول المؤلف بعد تلخيص الأهداف الثلاثة لبحثه الفروض الثلاثة التى أقام عليها البحث بشىء من التفصيل . وأول هذه الفروض يتعلق بمهام المكتبة الوطنية ، بينما يتعلق الفرض الثانى بمدى حاجة المملكة العربية السعودية للمكتبة الوطنية . أما الفرض الثالث فيتعلق بأولويات المهام المنتظرة للمكتبة الوطنية فى المملكة العربية السعودية .

وفى الفصل الثالث يستعرض المؤلف بإيجاز خلاصة اطلاعه على الإنتاج الفكرى حول المكتبات الوطنية موزعة وفقا للإهتمامات الموضوعية . وقد قسم المؤلف هذه الاهتمامات الى سبعة قطاعات هى التاريخ والتعريف ، وتطور المكتبات الوطنية ، ووظائف المكتبة الوطنية مقسمة إلى ثلاث فئات ؛ خدمات أساسية ، وخدمات جانبية ، وخدمات أخرى محتملة . أما القطاعات الأخرى فهى دور المكتبة الوطنية فى النظام الوطنى والنظام العالمى للمعلومات ، والمكتبات الوطنية ثنائية الأهداف . ويشتمل القطاع السابع والأخير على عرض لوظائف المكتبة الوطنية فى عدد من الدول هى بريطانيا والدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ونيجيريا وسنغافورة وجمهورية مصر العربية .

ويتناول الفصل الرابع وظائف المكتبة الوطنية . ويحاول المؤلف تحليل هذه الوظائف للخروج بقائمة بالوظائف المناسبة للمكتبة الوطنية بوجه عام ثم تصنيف هذه الوظائف وفقا لأولوياتها . ويتناول هذا التحليل تلك الوظائف المستخلصة من الانتاج الفكرى وتلك التى أوصت بها الندوات واللقاءات الدولية والاقليمية ، كما يعتمد هذا التحليل أيضا على استجابات الاستبيان الخاص بالأولويات والذى أرسله المؤلف الى خمسين مكتبة وطنية فى شتى أنحاء العالم .

ويناول الفصل الخامس الخدمات المكتبية فى المملكة العربية السعودية ويبدأ بخلفية جغرافية تاريخية اجتماعية موجزة يليها استعراض لنظام التعليم ، ووسائل الاتصال الجماهيرى بكل أشكالها ، ونشاط البحث العلمى ، ويستهل المؤلف معالجته للموضوع الرئيسى للفصل بنظرة عامة على المكتبات وتطورها فى المملكة ، يلى هذه النظرة عرض لأوضاع المكتبات العامة ، ثم المكتبات المدرسية ، والمكتبات المتخصصة ، والمكتبات الجامعية ، وتأهيل العاملين فى المكتبات ، وحركة التأليف والنشر .

ويستعرض المؤلف فى الفصل السادس الوظائف المقترحة للمكتبة الوطنية مستعينا فى ذلك بوجهات نظر المكتبيين السعوديين والمستفيدين المحتملين من المكتبة المنتظرة وآراء مديرى المكتبات الوطنية فى الدول الأخرى ، ثم يسجل بعد ذلك ما أنتهى اليه من دليل على الحاجة الى مكتبة وطنية تضطلع بالوظائف التى أمكنه التحقق منها . وينتهى هذا الفصل بتسجيل للوظائف المقترحة موزعة على ثلاث درجات للأولوية .

أما الفصل السابع فيتناول التوجيهات الخاصة بإنشاء المكتبة الوطنية ، وتشمل هذه التوجيهات الأهداف والوظائف ، ومتطلبات الانشاء ، وحل المشكلات التى يمكن أن تواجه الانشاء والبنيان التنظيمى ، والجدول الزمنى للتخطيط وأخيرا التعريف بالمشروع لاكتساب المساندة اللازمة للتنفيذ .

ويلخص المؤلف فى الفصل الثامن والأخير أهم ما أنتهى اليه بحثه من نتائج فضلا عن اقتراح بعض القضايا التى يمكن أن تحظى بالبحث فيما بعد .

هذا ويشمل الكتاب كما سبق أن أشرنا على ستة ملاحق يشتمل أولها على الاستبيان الخاص بالمكتبات الوطنية والذى يتكون من أربعة عناصر ، يضم الأول وظائف المكتبة الوطنية المستقاة من الانتاج الفكرى حيث طلب ممن وزع عليهم الاستبيان تحديد مكان كل وظيفة على سلم أولويات مكون من خمس درجات . أما العنصر الثانى من هذا الاستبيان فيتصل بآراء من تلقوا الاستبيان فى أولويات الوظائف بالنسبة للمكتبة الوطنية المنتظرة للمملكة العربية السعودية . أما العنصر الثالث فيتعلق برأى من تلقوا الاستبيان فى توصية مؤتمر اقليمى عقد عام ١٩٦٤ خاصة بسرعة إنشاء مكتبات وطنية فى الدول التى تفتقر الى هذا النوع من المكتبات حيث حددت أربع فئات لتسجيل الرأى

(الموافقة بقوة ، والموافقة ، وعدم الموافقة ، والرفض بشدة) . أما العنصر الرابع والأخير فقد طلب فيه ممن تلقوا الاستبيان تسجيل ملاحظاتهم حول ضرورة إنشاء مكتبة وطنية فى دولة نامية كالسعودية ، وتحديد المشكلات التى يمكن مواجهتها أثناء الانشاء .

أما الملحق الثانى فيشتمل على قائمة بمن استجابوا للاستبيان الوارد فى الملحق الأول .

ويشتمل الملحق الثالث على الاستبيان الذى وزع على المكتبيين السعوديين والمستفيدين المحتملين من المكتبة الوطنية ، ويضم الملحق الرابع قائمة بأسماء ووظائف من استجابوا لهذا الاستبيان . ويشتمل الملحق الخامس على نصوص الملاحظات حول ضرورة إنشاء مكتبة وطنية والصعوبات التى يمكن مواجهتها فى الإنشاء . وقد وردت أسماء من استجابوا مرتبة هجائيا وتحت اسم كل مستجيب نص ملاحظاته .

هذا ويشتمل الملحق السادس والأخير على عرض جدولى بالوظائف التى تضطلع بها إحدى وأربعين مكتبة وطنية .

محاولة اجهاض أم تجاهل للمنهج .

يتضح لنا من العرض السابق مقدار ما بذل المؤلف من جهد من اعداد هذا البحث والصعوبات المنهجية التى واجهته وكيف تجاوز هذه الصعوبات وفى مقابل ذلك يأتى رأى أحد الخبراء البريطانيين فى هذا الجهد أبعد ما يكون عن الانصاف بل ويتجاوز أيضا حدود النقد المنهجى . ففى العدد الثانى من المجلد الحادى والأربعين (يونيو ١٩٨٥) من مجلة Journal of Documentation نشر تعريف موجز بالكتاب ، يقول فيه كاتبه بعد الاشارة الى الأدوات والطرق التى استخدمها الباحث فى جمع مادته ما يلى :

« يشتمل الكتاب على موجز لأوضاع المكتبات فى المملكة العربية السعودية ؛ فالمكتبات الأكاديمية والمكتبات العامة لم تتطور بما فيه الكفاية ، كما يبدو أن المكتبات القائمة فعلا لا تستخدم بكثافة ؛ فعلى سبيل المثال تدل البيانات المتوافرة على أن المكتبات العامة لا يستفيد منها سوى أقل من ١٪ من السكان . وقد حدث بعض التطور المكتبى فى المملكة العربية السعودية نظرا لأن الدولة تعتبر نفسها مركزا للثقافة الإسلامية . »

« وينتهى العمل بتوجيهات خاصة بإنشاء مكتبة وطنية فى إحدى الدول النامية » .

« وبينما يبدو لى أن ما انتهى اليه المؤلف من نتائج عامة حول الوظائف التى خضعت للدراسة تسير فى الاتجاه الصحيح ، فإن الطرق المتبعة للوصول الى هذه النتائج كانت خاطئة وقد أسفرت عن الفشل فى النظر فى وظيفة هامة بالنسبة للمكتبة الجديدة . فالطرق المتبعة كانت خاطئة لأنها اعتمدت على آراء . وكان من الممكن لهذه الآراء أن تكون غاية فى التضليل ؛ فآراء المهنيين فى المملكة المتحدة فى الخمسينيات حول الحاجة الى مكتبة وطنية جديدة للإعارة ما كان لها أن تفضى الى إنشاء تلك المكتبة . ولحسن الحظ أمكن تجميع بيانات موضوعية كافية لإقناع السلطات بأن السياسات الرسمية السائدة كانت تتطلب مكتبة وطنية للإعارة . »

« ويبدو الكتاب عاجزا عن تناول المشكلة السياسية التى ينطوى عليها إنشاء المكتبة . ويأمل المؤلف أن تدخل المكتبة الوطنية ضمن خطة التنمية الوطنية بينما لا نجد هناك محاولة للدلالة على أن خطة التنمية الوطنية تحتاج إلى مكتبة وطنية .

« وربما كان من الأوقع استبعاد آراء المهنيين والحصول على بعض البيانات التى تثبت أن وضع المكتبات فى المملكة العربية السعودية يعنى عدم إمكان الحصول على معلومات قيمة وأنه من الممكن للموقف أن يتحسن بإنشاء مكتبة وطنية . »

« ولقد نشأ أخطر عيوب هذا العمل نتيجة لأن أهم وظيفة يمكن أن تضطلع بها مكتبة وطنية جديدة فى عصرنا الحديث لم يرد لها ذكر فى جميع المطبوعات المتصلة بالمكتبات الوطنية — تقريبا — الحاجة لأن تضطلع المكتبة الوطنية بدور ايجابى فى الخطة الوطنية . وربما كان مرد هذا التجاهل الى أن كثيرا من المكتبات الوطنية قد تقادمت أو أنها نسيت لماذا أنشئت . وربما يكون التجاهل قد حدث نظرا لميل المكتبات الوطنية مع تقادم العهد بها لأن تصبح أقل اهتماما بالمشكلات الوطنية وأكثر اهتماما بمجرياتها الداخلية نظرا لأنها تتحول باطراد الى متاحف للكتب .

« ومهما يكن فإن لهذا الكتاب على الرغم من مثالبه قيمته من ناحيتين : فهو يعطينا صورة عن وضع المكتبات فى المملكة العربية السعودية ، كما يشتمل على قوائم بالوظائف التى تضطلع بها إحدى وأربعين مكتبة وطنية . »

وقبل أن نتساءل عن سر هذا الموقف غير البناء تعالوا بنا نستوضح بعض ما يرمى اليه ايركهارت D.J. Urquhart صاحب هذا التعليق ومخطط المكتبة القومية للإعارة فى العلوم والتكنولوجيا التى أنضوت عام ١٩٧٣ تحت راية المكتبة البريطانية وأصبحت تعرف الآن بقسم الاعارة بالمكتبة البريطانية BLLD . فلم يقف ايركهارت طويلا أمام الهدف من العمل والفروض التى بنى عليها والأدوات التى توسل بها المؤلف للتحقق من هذه الفروض ، ولم يجتذب اهتمامه سوى العرض الموجز لأوضاع المكتبات فى المملكة العربية السعودية ، وهو عرض اعتمد فيه المؤلف على ما توفر له من وثائق وليس هناك من جديد يدعيه لنفسه ، والهدف من هذا العرض كما هو مفروض منهجيا استكمال عناصر السياق للبحث . وكان على كاتب التعليق أن يدرك فى هذا السياق أن اعتبار المملكة العربية السعودية مركزا للثقافة الاسلامية ليس هو الدافع الوحيد للإهتمام بتطوير المكتبات .

ويقر المعلق ما انتهى اليه المؤلف من نتائج إلا أنه يعترض على ما استخدم من أدوات للوصول الى هذه النتائج . أليس فى ذلك تناقض منهجى وإذا كان المعلق لا يرى فى استطلاع آراء المعنيين الوسيلة المنهجية المناسبة فما البديل فى نظره . أليس من مهمة الناقد التوجيه والتعريف بالبدائل . ومن المغالطات المنهجية التى وقع فيها المعلق هنا أيضا الربط بين ظروف التخطيط للمكتبة الوطنية للإعارة فى العلوم والتكنولوجيا فى بريطانيا فى الخمسينيات وظروف التخطيط للمكتبة الوطنية فى السعودية فى الثمانينيات . ففضلا عن تجاهله للفرض الأساسى للعمل موضوع التعليق والذى أشرنا اليه فى عرضنا لأهداف هذا العمل نجده قد تناسى الاختلافات الوظيفية بين مكتبة الإعارة فى بريطانيا والمكتبة الوطنية التى يتم التخطيط لها فى المملكة العربية السعودية . ونود أن نوضح هنا أن المكتبات وفقا للمفهوم البريطانى التقليدى فئتان : مكتبات للإعارة Lending Libraries ومكتبات للمراجع Reference Libraries . ولكن هذا التقسيم الثنائى قد لا نجد له ظلا فى أى مجتمع آخر بل أنه قد أصبح الآن فى ذمة التاريخ فى بريطانيا

نفسها ولكنه قد ترك بصماته فيما يعرف الآن بالمكتبة البريطانية British Library التى تقوم مقام المكتبة الوطنية فى بريطانيا والتى ينضوى تحت رايتها الآن كأقسام عدد من المكتبات التى كانت تتمتع بالاستقلال ، وهى مكتبة المتحف البريطانى التى أشتهرت باعتبارها المكتبة الوطنية وأصبحت الآن ضمن قسم المراجع حيث تضم شعبة المخطوطات ، وشعبة المخطوطات والكتب الشرقية ، وشعبه الكتب المطبوعة ومكتبة الصحف وتتخذ من المبنى التاريخى للمتحف البريطانى مقرا لها . كما أصبحت المكتبة المرجعية للعلوم بفرعيها فى بايزووتر Bayswater (للكتب) وهولبورن Holborn (لبراءات الاختراع والدوريات) وكلاهما فى لندن أيضا أحد شعب قسم المراجع . كذلك أصبحت المكتبة الوطنية للإعارة والتى أقيمت فى بوسطن سبا Boston Spa بمقاطعة يوركشاير تشكل قسم الاعارة كما أشرنا . وفضلا عن الإدارة المركزية للمكتبة البريطانية تضم المكتبة قسمين آخرين أحدهما للخدمات الوراقية والآخر للبحوث والتطوير ، وجميعها تشغل مقار متفرقة بمدينة لندن[٢] . هذه الصورة التى استقرت عليها الآن المكتبة البريطانية قد أسهم فى تكوينها عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية قد ينفرد بها المجتمع البريطانى ولا اعتراض لنا عليها ونقدر الجهود المضنية والمناقشات الموضوعية المستفيضة التى شاركت فيها جميع الأوساط المكتبية فى بريطانيا لعدة سنوات وأسفرت عن اقرار هذا التنظيم للخدمة المكتبية الوطنية[٣] . ومن نافلة القول أن هذا التنظيم لا يمثل الصورة المثالية لما ينبغى أن تكون عليه المكتبة الوطنية فى بريطانيا وإنما يمثل أفضل ما يمكن تحقيقه فى ظل الظروف السائدة .

ونعود ثانية للمكتبة الوطنية للإعارة التى أشار اليها المعلق وهى تعتبر بلا منازع أكبر مستودع للوثائق العلمية (دوريات وتقارير بحوث وأعمال مؤتمرات) فى العالم ، تعتمد فى أداء رسالتها على ترسانة من أجهزة التصوير ونظام متطور للاتصالات الداخلية والخارجية فضلا عن مفاتيح الوصول الى محتويات هذا المستودع الذى استخدمت فى ترتيبه أبسط نظم التصنيف . وقد كفل الموقع المتوسط لهذه المكتبة سهولة الاتصال بها من أى مكان فى العالم ، ومن ثم فإن خدماتها لا تقتصر على المجتمع البريطانى وإنما تغطى شتى أنحاء العالم . وتحظى خدمات هذه المكتبة بكل التقدير إلا أن المعلق قد بخل علينا بالطريقة التى أمكن بها تجميع البيانات الموضوعية التى أقنعت السلطات

بمبررات إنشائها . وأيا كانت هذه الطريقة فإن السلطات التى اقتنعت بمبررات إنشاء المكتبة هى نفس السلطات التى قررت ضمها الى المكتبة البريطانية .

ومن أكثر ملاحظات المعلق غموضا ما ورد بشأن عجز المؤلف عن تناول المشكلة السياسية التى تواجه قرار إنشاء المكتبة الوطنية وعجزه عن تقديم الدليل على حاجة خطة التنمية فى المملكة العربية السعودية الى مكتبة وطنية . وكأنى بالمعلق هنا يشكك فى أى أساس يبرر إنشاء مكتبة وطنية فى المملكة العربية السعودية ، ويضرب بالمهام الأساسية للمكتبة الوطنية فى أى مجتمع عرض الحائط . وربما تسهم الفقرة التالية من التعليق فى توضيح ما ذهب إليه المعلق ولكن ما هو البديل اذا ما استبعدت آراء المهنيين . البديل فى نظرى دراسة الإفادة من المعلومات فى جميع المجالات وفى جميع القطاعات فى المملكة العربية السعودية فضلا عن تقييم المكتبات وخدمات المعلومات القائمة فعلا ، وهذا ما يتجاوز امكانات المؤلف فى الظروف التى أجرى فيها بحثه وناهيك عن المحاذير المنهجية المرتبطة بدراسة الإفادة فى مثل هذه الظروف(٤) .

وفى نفس الوقت فإننا لا نملك إلا أن نقر المعلق فيما ذهب اليه فى الفقرة التالية فى نقده والخاصة بقصور دور المكتبات الوطنية فى الخطط الوطنية ونأخذ على المؤلف اعتماده المكثف على الإنتاج الفكرى فى الوقت الذى يتعين عليه فيه التركيز على البيانات الميدانية وما يمكن استخلاصة منها من نتائج تدعم أغراض بحثه . إلا أننا لا يمكن بحال أن نقر ايركهارت فيما ذهب إليه فى الفقرة الختامية من تعليقه والتى يهدم فيها وبشكل غير مباشر الأساس الذى بنى عليه المؤلف جهده . وقد تجاوز المعلق هنا مقتضيات النقد الموضوعى . وأرجو ألا يكون مثل هذا التجاوز فى النقد عاملا مثبطا لهمة المؤلف وغيره من الباحثين المخلصين . ومواصلة الجهد فى مجال هذا الكتاب على وجه التحديد ضرورة تحتمها مقتضيات تطوير المكتبات وخدمات المعلومات فى الدول النامية .

فكرة للنظر :

ربما كان الإهتمام بتطوير المكتبات فى المملكة العربية السعودية السياق المناسب لطرح فكرة أراها جديرة بالنظر فى الظروف الراهنة وهى إنشاء ما يمكن تسميته « مكتبة الخليج للإعارة » . وهى فكرة مستوحاة كما هو واضح من « قسم الإعارة بالمكتبة البريطانية » مع وضع ظروف منطقة الخليج

العربى فى الاعتبار . ومن الممكن تلخيص الظروف والعوامل التى تدعو للإهتمام بهذه الفكرة فيما يلى :ـــ

١ ـــ الوحدة الجغرافية واللغوية والثقافية التى تجمع دول الخليج العربية حيث تكفل هذه الوحدة فعالية الاتصال والتواصل .

٢ ـــ الحرص على التنسيق ودعم مقومات التعاون بين دول المنطقة فى مجال المكتبات وخدمات المعلومات .

٣ ـــ إرتفاع تكاليف الحصول على مصادر المعلومات بشكل لا تبرره معدلات الإفادة من هذه المصادر فى كل دولة على حدة .

٤ ـــ عجز كل دولة على حدة عن توفير كل ما يمكن أن تدعو الحاجة اليه من مصادر المعلومات ، ولا يقتصر هذا العجز على عدم كفاية الموارد المالية .

٥ ـــ توافر المقومات التكنولوجية لشبكات الاتصالات بعيدة المدى والتى تيسر الإفادة من موارد هذه المكتبة فى أى مكان بالمنطقة .

وتتلخص مهام هذه المكتبة فى اقتناء الدوريات العربية والأجنبية وتقارير البحوث وأعمال المؤتمرات والترجمات وغير ذلك من الأوعية التى لا تدعو الحاجة إلى تكرارها فى المكتبات ، وتنظيم هذه الأوعية والتعريف بها ، وتوفير سبل الحصول على نسخ منها .

ومن الممكن لاحدى المنظمات الخليجية تبنى هذه الفكرة والعمل على دراسة جدواها ، وتشكيل اللجان اللازمة للتخطيط إذا ما تأكدت جدوى المشروع ، حيث يمكن لهذه اللجان دراسة الجوانب التنظيمية والإدارية والقانونية والفنية والإقتصادية ، فضلا عن تحديد الخطوات التنفيذية الخاصة باختيار الموقع المناسب ومصادر التمويل وشروط الإفادة وتصميم المقر ونوعيات المقتنيات ومصادر الحصول عليها ، والقوى البشرية لإدارة المكتبة ، والتجهيزات اللازمة للاتصالات والاستنساخ وغير ذلك من الخدمات . هذا ومن الجدير بالذكر أن أهداف هذه المكتبة لا تتناقض ورسالة الاتفاقية الخاصة بتبادل الإعارة بين المكتبات الجامعية فى دول الخليج العربى ، وربما أدى انشاؤها الى دعم هذه الإتفاقية وتوفير مقومات تنفيذها لخدمة برامج التعاون واقتسام الموارد بين جميع مكتبات المنطقة . وربما كان مكتب التربية العربى لدول الخليج فى مقدمة الهيئات الخليجية المؤهلة لتحمل تبعات هذه المهمة .

الحواشى

(١)

Abdulaziz Mohamed Al-Nahari. The role of national libraries in developing countries with special reference to Saudi Arabia. London, Mansell, 1984. vi, 166p.

(٢) بولين أثرتون . مراكز المعلومات : تنظيمها وإدارتها وخدماتها ترجمة حشمت قاسم . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨١ .

(٣)

National Libraries Committee. Principal documentary evidence submitted to the National Libraries Committee. London, H.M.S.O., 1969.

(٤) حشمت قاسم . خدمات المعلومات : مقوماتها : مقوماتها وأشكالها . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .

الخدمات المكتبية للمعاقين فى المناطق الصناعية

دكتور على إبراهيم الثملة
قسم المكتبات والمعلومات
كلية العلوم الاجتماعية /
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ... وبعد فان الحديث عن المناطق الصناعية بأى شكل من الأشكال يوحى بأن المتحدث عن هذه المناطق لابد أن يأخذ موقفا معينا يفرضه الموضوع ، فإما أن يكون الموقف ايجابا قائما على الانبهار بالحضارة الغربية وما حققته من تقدم علمى ملحوظ فى وقت لاتزال فيه كثير من بلاد مايسمونه بالمناطق النامية قابعة فى نموها ولم تحرز شيئا يذكر فى المجال العلمى على الأقل . وإما أن يكون الموقف سلبيا قائما على النظر الى الجوانب التى يغفلها الكثيرون وهى الى الضرر أقرب منها الى النفع ، ومهما بطّن هذان الموقفان بالجانب العلمى والموضوعى فان المرء لابد أن يخرج بأحد هذين الانطباعين المتحيزين غالبا .

وحديثنا عن الخدمات المكتبية للمعاقين فى المناطق الصناعية لن يخرج عن أحد هذين الموقفين مهما حاولنا دعم الحديث بالمراجع التى اعتمد عليها ، ولعل عزاءنا هو أننا نحاول عرض صور سريعة وموجزة لما وصلت اليه

الخدمات المكتبية للمعاقين أملا فى أن نأخذ من هذه الصورة مايفيدنا ويلائم بيئتنا وخلفيتنا وثقافتنا .

والافتراض الذى قد لاينازعنى فيه أحد من الحاضرين يقوم على فكرة أن الخدمات المكتبية للمعاقين فى المناطق الصناعية متطورة بشكل أصبح المعاق فيه يبرز غير المعاق فى الخدمات نظرا لما يتيسر له من أسباب الخدمة وأساليبها ، وهذا التطور قائم على أن المنطقة ذاتها متطورة بل ربما أنها وصلت الى مرحلة مايسمونه فوق التطور . ولهذا التطور وسائله التى ساعدت عليه والتى هى ليست فى مجالنا هنا لنتوسع فيها ويكفى أن نقول أن خدمات المعاقين عموما بما فيها المكتبية هى جزء من التقدم العلمى والتقنى الذى تشهده المنطقة المنوطة بالذكر . لكن الذى قد يختلف معى فيه البعض فهو الحديث عن خدمات المعاقين هو الافتراض بأن الظروف الاجتماعية والنفسية التى تعيشها المنطقة ساعدت على وجود ظاهرة الاعاقة بشكل ملحوظ بحيث أصبحت جزءا من الكل ، ونسبة المعاقين فى المناطق الصناعية قد لاتقل عن عشرين بالمئة (٢٠٪) من المجموع الاجمالى لسكان المنطقة ، هذه النسبة معاقة اعاقة متنوّعة منها الملاحظ وكثير منها مما لايعلم . ولسنا كذلك بصدد تعداد العوامل الاجتماعية والنفسية التى ساعدت على بروز الاعاقة لكن يكفى أن ننوه أن منها الحروب التى خاضها كثير من رجال المنطقة ومنها الأمراض الجنسية التى انعكست على المولودين لآباء مريضين جنسيا وتعاطى الخمور والمخدرات التى انعكست كذلك على الأبناء كما انعكست على متعاطى الخمور والمخدرات أنفسهم .

ومن جهة أخرى فان تطور خدمات المعاقين عامة نابعة من فكرة النظر فى شكل المشكلة والبحث لها عن حلول يغلب عليها الجانب المادى باعتبار ماتدين به هذه المنطقة وتخفف التركيز على جوهر المشكلة والبحث لها عن حلول تقتلعها من جذورها وتساعد فى التغلب عليها بحيث تؤدى الى التقليص من هذه الظاهرة فيما للانسان فيه علاقة مباشرة وطابع النظر الشكلى لايقتصر على فكرة الاعاقة بل يتعداها الى موضوعات مختلفة ينظر فيها الى التغلب على مؤثرات المشكلة بدلا من التغلب على المشكلة ، وربما انطبقت هذه على الاغتصاب والخمور والمخدرات والمشاكل الزوجية وغيرها كثير .

وعليه فان الظروف الاجتماعية فى المناطق الصناعية ساعدت على تطوير الخدمات بما فيها خدمات المعاقين عموما والخدمات المكتبية بشكل خاص . وهو نطاق غير معروف لدى الكثيرين ، لكن من يتتبع ماينشر حول هذا الموضوع يجد أن هناك عالما خاصا يهتم بالخدمات المكتبية للمعاقين يتمثل فى المهرة والفنيين والتقنيين والمتطوعين على حد سواء[1] . وهذا استعراض سريع وموجز لهذه الخدمات على مستوى المناطق الصناعية .

١ - المكتبـــات الوطنيـــة :

ان قيام فكرة مكتبات متخصصة بالمعاقين ليست وليدة الفترة الراهنة ، بل انها زامنت انشاء المكتبات بشكل عام ، والمكتبات الوطنية بشكل خاص . ولعل أقدم وأشهر هذه المكتبات المكتبة الوطنية للأكفاء « المكفوفين »[2] التى زادت من اهتماماتها اليوم لتصبح المكتبة الوطنية للمكفوفين والمعاقين جسديا ، وهذه المكتبة لها فروع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى جهاز قائم بذاته ويلقى العناية التامة من قبل المكتبة الوطنية الأم « مكتبة الكونجرس » .

تليها المكتبة الوطنية للمكفوفين فى المملكة المتحدة التى بدأت تخطو خطوات المكتبة آنفة الذكر[3] ثم تتوالى المكتبات الوطنية فى البلاد الأخرى حتى تصل الى أقسام من المكتبات الوطنية مثل المكتبة الناطقة أو المكتبة المنطّقة كما يحلو للبعض أن يسميها .

وتسعى هذه المكتبات عموما على الأخذ بزمام المبادرة فى تطبيق التقنية الحديثة فى هذا المجال على جميع وظائف المكتبة من فهرسة ناطقة واعارة وصناعة الكتب عن طريق برايل والمصادر الأخرى والمجموعات غير طريقة برايل ، والبحث عن الدعم المالى للمكتبات من قبل الحكومات المركزية والمحلية والمتبرعين من مؤسسات وأفراد ، ثم السعى الى توظيف المعاقين فى مجال المكتبات ومنحهم التسهيلات للحصول على مراكز فى المكتبة ، ويأتى أخيرا الاهتمام بتطويع الحاسب الآلى فى الخدمات المكتبية للمعاقين . وقد بدأ استخدامه قبل خمس سنين من اليوم فى إحدى الولايات المتحدة « مكتبة تنسى للمكفوفين والمعاقين جسديا »[4] بعد أن تخطت المكتبة عقبات التركيب

والخبرات واختيار الأنظمة والنظر فى التكاليف والتحوّل الى الآلية ، أى أنها نظرت الى تطويع الآلة من جميع جوانبها المادية والمعنوية بحيث أصبح استخدام الحاسب الآلى فى هذه المكتبة قريبا الى النموذجية .

٢ – المكتبات العامـة :

ولعل النظرة فى خدمات المكتبة للمعاقين بدأت تتعدى المكتبات الوطنية من حيث كونها المصدر الوحيد للمعلومات لتصل الى المكتبات العامة على اختلاف مستوياتها وكثافة مجموعاتها مادامت الدراسات توحى بوجود مجموعة من المعاقين فى الحى الذى تخدمه المكتبة الفرعية للمكتبة العامة ، وهذا بدوره يجرنا الى الحديث حول اعادة النظر فى بناء المجموعات من ناحية والبناء الفعلى للمكتبة وفرشها وتزويدها بالأثاث بحيث يكون هذا التأثيث ملائما لتحركات المعاقين من حيث السعة وعدم البروز فى الأرفف والتقليل من المواد الأرضية التى تعترض سبيل المعاق عند تحركاته فى المكتبة بحيث يستطيع الكرسى المتحرك مثلا التنقل من صف الى آخر من صفوف المجموعات بسهولة[٥] . ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل ربما تعداه الى ارسال المادة العلمية بالبريد وتسهيل وسائل الاتصال للصم بتكثيف الصوت مثلا وتكثيف الاضاءة للمكفوفين جزئيا وتعليم العاملين فى المكتبات العامة لغة الاشارة .

وهذا الأسلوب فى بناء المكتبة دعت اليه فكرة تربوية قائمة اليوم تتضمن دمج المعاقين مع غيرهم فى فصول الدراسة والمكتبات بحيث تغطى على فكرة أفراد المعاقين بمكتبات خاصة ذات بناء مستقل عن المكتبة العامة[٦] ، ومع هذا فلاتزال فكرة المكتبة المنفردة للمعاقين قائمة ، وهناك وجهات نظر تؤيد قيامها وتسعى الى التوسع فى قيامها ، ففى ولاية نيوجرسى بالولايات المتحدة ، وهى من صغرى ولايات أمريكا يوجد عشرون مكتبة للمكفوفين والمعاقين جسديا ، وقد أوجدت الولاية شبكة عمل بين هذه المكتبات العشرين تقوم على التعاون والتنسيق فيما بينها فى تبادل المعلومات وعقد الدورات الخاصة بمهنة المكتبات وتقوم بتعليم لغة الاشارة والحصول على تبرعات لشراء المجموعات والوصول الى المعاقين وخدمتهم على مستوى الولاية[٧] .

٣ – المكتبات الجامعيـة :

عقد مؤتمر قبل سنتين مضتا (١٤٠٣ هـ) ١٩٨٣ م فى جامعة ولاية فلوريدا بتالا هاسى ، أعدته مدرسة المكتبات والمعلومات فى الجامعة ، وقد سعى المؤتمر الى استطلاع آراء المستخدمين من الطلاب الجامعيين المعاقين ، وناقش وجود معايير وتقنينات ، كما ناقش فكرة الفهرسة السمعية المسجلة على الأشرطة ، ثم تعرض لامكانية البحث فى قواعد المعلومات الببليوغرافية بالخط المباشر وامكانية استخدام الحاسب الآلى بالنسبة للمعاقين ، واستعرض خمسة تقارير من خمس جامعات تخدم المعاقين فى مكتباتها[٨] .

وتركز الدراسات التى بدأت تأخذ طور التنفيذ على بعث الحماس لدى الموظفين مع معرفتهم التامة بالمصادر والخدمات الخاصة بالمعاقين داخل وخارج المؤسسات التعليمية من جامعية وغيرها . والحماس والمعرفة باعثان على العمل على التوجيه الببليوغرافى للطالب الكفيف ومن يقرأ له بحيث تحصل المكتبة على قائمة بالأكفاء وقرائهم وتعقد لهم جلسات توجيهية دورية حول استخدام المكتبة ، وتفرد المكتبة مكانا خاصا بتسجيل وانتاج المواد السمعية ، وتحث الأكفاء على الزيارات التوجيهية للمكتبات ، وتعمد الى استخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة من حيث استخداماتها السمعية ، كما تقوم المكتبة بترجمة المطبوع على المسموع ومن ذلك وجود فهارس للمكتبة مسموعة ومنقولة على الأشرطة[٩] .

والحديث عن المكتبة يجر الى الحديث عن تدريس علوم المكتبات والمعلومات للمعاقين أو لخدمات المعاقين حيث يشجع المعاقون على دراسة علوم المكتبات والمعلومات ليخدموا فى مكتبات المعاقين من جهة ، ومن جهة أخرى تقدم أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات دراسات حول خدمات المعاقين المكتبية . وليست الفكرة هذه وليدة عهد قريب ولكن الاهتمام بها بدأ مع بداية عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م حينما قدمت جامعة سانت جونز بولاية نيويورك برنامجا خاصة فى خدمات المكتبات للمعاقين ، بعدها طوّر هذا البرنامج ليصبح شاملا للمواد والخدمات لفئة معينة من الناس ويخرج هذا البرنامج نوعين من الخريجين : أولئك الذين يخططون للعمل فى مكتبات المعاقين وأولئك الذين

يخدمون المعاقين ويعملون فى هذا الاتجاه فى سلك التعليم عموما[١٠] .

وتعد الجامعة الكاثوليكية الأمريكية فى واشنطن العاصمة منذ بداية التسعينات الهجرية / السبعينات الميلادية الى اعطاء برنامج خاص للمعاقين كان عبارة عن مادة واحدة ضمن مجموعة من المواد التى يقدمها قسم المكتبات فى الجامعة ، ولكن هذه المادة تطورت بحيث تشمل برنامجا شاملا يشمل وضع دورات وندوات حول تطوير مكتبات المعاقين من حيث الخدمة والمصادر والزيادة فى عدد المواد الخاصة بالمعاقين بالاضافة الى ايجاد سوق وظيفية للخريجين فى خدمات المكتبات للمعاقين[١١] .

وتركز مدرسة المكتبات والمعلومات فى جامعة ولاية فلوريدا على الخدمات النفسية والانسانية للمعاقين ، حيث تقدم برامج خاصة بالقضاء على الحواجز بين أمناء المكتبات والمعاقين والقائمة بسبب سوء الاتصال ، ويتم ذلك عن طريق الاعلان والدعاية والتوعية حول الخدمات المكتبية للمعاقين مع التوعية حول وجود المصادر كذلك . ويدخل فى ذلك توجيه المناهج المقدمة فى هذا الصدد بحيث تحقق هذه الأهداف ، مع عدم اغفال الانجاز التقنى فى مجال الخدمات المكتبية للمعاقين وتدريب الطلبة عليها مما سبق ذكره من الأجهزة والآلات[١٢] .

٤ - مكتبات الأطفـــال :

لايقل الاهتمام بالأطفال المعاقين عن غيرهم من الأطفال ومن المعاقين ، وقد أنشئت مكتبة خاصة بالأطفال قبل أحد عشر عاما ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م فى مدينة نيوتين أبوت فى بريطانيا ومنذ ذلك التاريخ الى اليوم تفرعت المكتبة الى ثمانية فروع فى مدن مختلفة بالاضافة الى مركزها الرئيسى فى مدينة نيوتن أبوت . وتهتم هذه النوعية من المكتبات بمواد خاصة بالأطفال على مختلف أعمارهم بدءا من تأمين اللعب الخاصة بهم التى صممت لهذا الغرض ، كما تهتم هذه المكتبات بتطوير عادة القراءة والمطالعة واستخدام الأجهزة والمواد السمعية وغيرها بحيث ينشأ الطفل عليها مع الاهتمام كذلك بالمشاهد والتمثيليات والمسرحيات التى تغلب جانب الصوت والسمع فى انفعالاتها ووصف لقطاتها ، وهكذا تصبح مكتبة الأطفال للمعاقين وسيلة تعليم وتثقيف وترفيه فى

آن واحد ، واتباع هذا الأسلوب الثلاثى الهدف أدى الى الزيادة فى عدد المرتادين من ناحية وازدياد فتح مكتبات للأطفال المعاقين من ناحية أخرى[١٣] .

على أن مكتبات الأطفال المعاقين لاتقتصر على أقسام من مكتبات عامة بل تتعدى هذا ليشمل المكتبات المدرسية ومكتبات المراكز الخاصة برعاية الأطفال المعاقين كذلك .

٥ - الجمعيات والمعايير :

لم تقتصر الخدمات المكتبية للمعاقين على وجود مكتبات بأنواعها بل تعدى الأمر ذلك حيث قامت جمعيات خاصة بالمعاقين إما مستقلة أو منبثقة عن جمعيات كبرى للمكتبات مثل جمعية المكتبات الأمريكية وجمعية المكتبات فى بريطانيا ، ومهمة هذه الجمعيات تنعكس على الخدمات التى تقدمها المكتبات بأنواعها حيث تقوم هذه الجمعيات برصد التطورات التى يمكن من خلالها تقديم خدمات أفضل وأسرع وأكثر فعالية للمعاقين . ويدخل فى هذا التشجيع على عقد المؤتمرات والندوات والنشر وتبنى المعايير والتقنينات التى تفرض على المكتبات فرضا . ووجود المعايير والتقنينات من قبل هيئة مشرفة محايدة يضفى عادة شرعية التنفيذ لهذه المعايير وعادة ماتصدر هذه المعايير من قبل الخبراء فى هذا المجال فتتبناها الجمعية بعد أن تدرسها وتلاحظ ملاءمتها مع البيئة[١٤] . وتساهم المكتبات الوطنية للمعاقين فى تقوية نفوذ قرارات جمعيات مكتبات المعاقين حينما تتبنى معاييرها بأسلوب تطبيقى يجعل هذه المعايير والتقنينات سارية المفعول بدلا من أن تقتصر على توصيات . وقد شرعت المكتبة الوطنية الأمريكية للمكفوفين والمعاقين جسديا التابعة لمكتبة الكونجرس الأمريكى فى فكرة مراجعة وتقويم المعايير الخاصة بمكتبات المعاقين المقدمة من جمعية المكتبات الأمريكية وجعلتها بعد المراجعة والتقويم موضع التنفيذ[١٥] .

وتحاول الجمعيات هذه نشر الوعى بين المواطنين عموما من خلال حملات التوعية التى تقوم بها فى وسائل الاعلام واقامة معارض ومؤتمرات تدور حول المشكلات التى يواجهها المعاقون من حيث اتصالهم بالآخرين وحصولهم على المعلومات ومساهمتهم فى بناء المجتمع مساهمة ايجابية ، فلم يعد المعاقون عالة على المجتمع كما كانوا يعتقدون هم أنفسهم فى فترة من فترات الزمن بادت أو كما كان

يعتقد بعض أفراد المجتمع من خلال النظرات المتعاطفة مع المعاقين تعاطفا لايرتاح له المعاقون أنفسهم[١٦] .

ولا تقتصر الخدمات المكتبية على المعاقين جسديا بل تعدتها الى المعاقين فكريا والتى تتغير فى اتجاهاتها وأشكالها بتغير الزمن بحيث بدأت الخدمات تشمل العناية الاجتماعية والتدريب والنظر الى هؤلاء نظرة عادية فى المعاملة تعينهم على التغلب على مشاكل كثيرة . وتقوم هذه الخدمات على الدعم من الحكومات وجمعيات التطوع التى تساهم فى الوصول الى الأفراد فى أماكنهم وتعقد الجلسات مع ذويهم وأولياء أمورهم ، وتقع على عاتق المكتبة كذلك مسئولية توعية المجتمع بوجود هذه النوعية من البشر وطبيعتهم مع الاهتمام بالمراكز المحلية وانتاج جمعيات التطوع لخدمات المعاقين[١٧] .

وأخيرا فان الاهتمام بالخدمات المكتبية للمعاقين فى المناطق الصناعية لم يقتصر عليها ، بل أن هناك محاولات للخروج الى العالم الآخر من خلال استطلاع ومسح للخدمات المكتبية فيه ومحاولة للقيام بنوع من التعاون الدولى فى هذا المجال عن طريق تبادل الخبرات ووجهات النظر ودراسة البيئة على اعتبار أن المناطق الصناعية هى المصدر الأول لصناعة أجهزة الاعاقة من مكتبية وغيرها وهذا التطلع الدولى يساهم ولاشك فى تطوير خدمات المعاقين فى جميع أنحاء العالم اذا قوبل بشىء من الوعى والادراك لحاجة المجتمع – أى مجتمع – للمعاقين وأنهم ثروة وطنية تساهم فى مسيرة الوطن التنموية[١٨] .

References

1. *Wichman, P. (1983). "Volunteers Group-Plam Beach country Florida Subregional." DIKTA 8(3): 89-91. Fall 1983.*
2. *Library of Congress, National Library Service for the Blind and Physically Handicapped. (1983). "Approved* **Recommendations on Working out National Standards of Library Service for the Blind.** *Washington D.C.: Library of Congress, 1983. 10 pp.*
3. *Leach, A. (1984). National Library for the Blind: Its Post, Present, and Prospects".* **Health Library Review.** *(1): 1-7. March 1984.*
4. *Ezell. F.H. (1983). "Computers". DIKTA 8(3): 113-115. Fall 1983.*
5. *Brown. D(1984). "Serving Disabled People in* **Public Libraries"**. *23(1): 8-10 spring 1984.*

6. *Mcewan, J. (1984). "Can You Hear Me?* **Assisstant Librarian February 1984.**

7. *Dottavio, S.M. (1983) Cooperative Serving of the Disabled Person... or... yes, Verginia, there is a Sante Claus,"* **DIKTA** *8 (3): 1000103 Fall 1983.*

8. *Jahoda, G. (1983). "Highlights of Conference on Academic Library Services to Disabled Students".* **DIKTA** *8(2): 76-77. Summer 1983.*

9. *Jahoda. G (1962). "Library Service to Visually Disabled Students"* **Community Jounior College L. Braies.** *1(2): 21-24 Winter 1982.*

10. *Lang, J. (1983). "St. Johns University: A Program Summer 1983.*

11. *Pool, J. (1983). "Specialty in Consumer Health and Rehabilitation Information Services, Catholic University of America"* **DIKTA** *8(2): 67-62. Summer 1983.*

12. *Jahoda, G. (1983). "The Program of Library Service to Disabled Persons at the Florida State University"* **DIKTA** *8(2): 55-67. Summer 1983.*

13. *Butler, A. (1984). "We are Ten... a Special Birth-day party" ARK (Journal of Toy* **Librarier Associations)** *Spring 1984. 22 PP.*

14. *Library of Congress. National Library Service for the Blind Physically Handicapped. (1983). "Approved* **Recommendatins on Working out National Standards of Library Service for the Blind.** *Washington, D.C.: Library of Congress, 1983. 10 PP.*

15. *Levering, M.B. and Smalley, A.W. (1982). "National Standards Review Project: the Evaluation of the Libraries Serving Blind and Physically Handicapped Readers".* **in the Proceedings of the 45th ASIS Annual Meeting, 1982. PP. 165-166.**

16. *Pinion C.F. (1984) Decef People in Libraries".* **Audiovisual Librarian.** *10 (1): 54-46. winter 1984.*

17. *Strong, D. (1983). Better Library Services for Mentally Handicapped People".* **Assisstant Librarian** *76(11): 160-154. November 1983.*

18. *Library of Congress, National Library Service for the Blind and Physically Handicapped (1983).* **That All May Read. Library Service for Blind and physically Handicapped People.** *Washington D.C.: Library of Congress, 1983. 516 PP.*

صدر حديثاً :

دكتور شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى ، قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ، مجلدان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٥ ، (١٣٧٣ صفحة)

- أشمل وأعمق وأكبر قائمة رؤوس موضوعات عربية ، تقف على قدم المساواه مع قائمة مكتبة الكونجرس الدولية الشهيرة .
- وضعت على أسس فلسفية وأكاديمية وجربت فى أكبر المكتبات العربية فى مصر والسعودية .
- تضم القائمة فى طبعتها الأولى خمسة وعشرين ألف رأس موضوع مع شبكة إحالات مستفيضة .
- بالقائمة دراسة عميقة عن نظرية التحليل الموضوعى فى نحو سبعين صفحة تعتبر درساً لتكوين خلفية أكاديمية عن هذا المجال الذى هو عصب علم المعلومات فى الوقت الراهن .
- يضم العمل عدة أثبات بالتفريعات الشكلية والوجهية والجغرافية .
- تخدم هذه القائمة كافة أنواع المكتبات ومراكز المعلومات على تفاوت أحجامها ومشاربها ، فى تقديم أداة جاهزة لتحليل المعلومات المقتناه داخل تلك المؤسسات .
- تستخدم هذه القائمة فى مؤسسات المعلومات العربية كما تستخدم فى مؤسسات المعلومات الأجنبية التى تقتنى مواداً باللغة العربية .
- اختزنت رؤوس هذا العمل على الحاسب الآلى لتسهيل تحديثها وإستعمال تكنولوجيا المعلومات فى تناولها .

دعوى فسخ عقد خطوبة عند اليهود

دراسة موضوعية لوثائق القضية رقم (٧٠ المحكمة الشرعية بحاخامخانة مصر الكبرى سنة ١٩١٠

للدكتور

محمود عباس حمودة

هذه دراسة موضوعية لوثائق القضية رقم ٧٠ المودعة بحاخامخانة مصر الكبرى وهى عبارة عن ملف يحمل اسم حاخامخانة مصر بالعربية والعبرية والفرنسية ورقم القضية وعبارة مختص بقضية عزره اوزن ضد مايرسون ، وتحتوى على ثلاثة أوراق مدون بها محتوى الدعوى والحيثيات وقرار المحكمة ومحضر تنفيذ الحكم .

وهى دعوى مرفوعة من والد ووالدة العروس ضد خطيب ابنتهما لطلب فسخ عقد خطوبته على ابنتهما لمخالفته للشريعة الإسرائيلية بأن عمل وأوقد نارا يوم السبت كما عمل وأفطر فى عيد كبور العظيم ولعدم قدرته على الكسب .

موضوع الوثيقة :

دعوى مطالبة بفسخ عقد خطوبة

لما كان عقد الزواج بنية استمرار آثاره لمدى الحياه من الشروط الجوهرية فيه ، فإن هذا يجعل للمقدمات التى تسبقه أهمية لا تبدو بالنسبة لمقدمات أى

عقد آخر مؤقت الآثار . ذلك أنه يجب أن يكون كل من المقبلين على الزواج على علم كاف بحال شريكه المقبل فى الحياه ، ويلزم لذلك أن يقوم بينهما بعض الإتصال قبل الدخول فى الرابطة الزوجية ويتحقق[1] هذا الاتصال قبل الزواج عن طريق الخطبة .

الخطبة : عقد بين رجل وامرأة يعد فيه كل منهما الآخر بالزواج فى أجل مسمى[2] بمهر مقدر بشروط يتفقان عليها[3]

والقاصرة يجوز لوالدها أن يخطب لها وإذا كانت يتيمة جاز لوالدتها أو أحد إخوتها أن يخطبوا لها ، أما الراشدة فأمرها فى يدها ولكن جرت العادة أن والدها ينوب عنها متى كانت الخطبة بقبولها .

ويصح فسخ الخطبة بإرادة الاثنين أو إبطالها بارادة إحدهما .

وتعد الخطبة إحدى مرحلتى الزواج وتنعقد لدى الربانيين متى توافرت شروط موضوعية وأخرى شكلية : أما عن الشروط الموضوعية فهى تنحصر فى الرضا والأهلية ، والأهلية هنا تنصرف إلى ضرورة إنعدام المانع فضلاً عن توافر السن[1] .

أما عن الشروط الشكلية فقد نصت عليها القواعد الخاصة بالربانيين حيث قضت إنه « لا تعد الخطبة شرعية إلا بالعهد الشرعى المعروف « بالقنيان »[2]

---

(١) جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٥ ، ١٦ .
محمد محمود عمر : الأحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية ص ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٢) عبدالله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٢٦١ .
(٣) نفس المرجع السابق ص ٤٣٧ .
توفيق حسن فرج : أحكام الأحوال الشخصية ص ٤٤١
جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٦ –
إهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية ص ٢٥٦ .

(١) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٤٤٢ ، ٤٤٣
(٢) القنيان : كلمة عبرية معناها امتلاك الرجل المرأة بالعقد وما يعطيه إليها أو يقدره لها على نفسه من المهر .
اهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية ص ٢٥٦ .

وتجيز القواعد الخاصة بالربانيين توثيق الخطبة بعقد كتابى يشتمل على القنيان ويكون ذلك من اختصاص رجل الدين المختص بابرام الزواج .

وتعتبر الخطبة فترة اختبار واستعداد تمهيداً لابرام الزواج ، إذا ما انتهت الأمور نهاية طبيعية ، أما إذا لم يصل الطرفان إلى النتائج المرغوبة فإنه يكون لأى منهما أن يعدل عنها ولا يتم الزواج[1] .

وقد تضمنت الورقة الأولى اسم المحكمة (محكمة حاخامخانة مصر الشرعية الإسرائيلية الغراء) ثم ذكرت أسماء هيئة المحكمة الثلاثة وهم :

– مسعود حاى شمعون وكيل الحاخامخانة	رئيسا
– روفائيل فاتوتشى	عضوا
– هارون مندل كوهين	عضوا
– الياس نسيم رياح	كاتب الجلسة

طرفى الدعوى :

– عذره اوزن	طرف أول
– مايرساسون	طرف ثان

مضمون الدعوى :

حضور طرفى الدعوى والد ووالدة العروس وخطيب ابنتهما الجلسة بالحاخامخانة لنظر دعوى المطالبة بفسخ عقد خطبة ابنتهما عليه لمخالفاته المتعددة للشريعة الاسرائيلية لإرتكابه الآتى :

١ – محلل « السبوتة » والأعياد أى يعمل أيام السبت والأعياد .
٢ – عمل وأفطر فى عيد كبور العيد العظيم .
٣ – أوقد النار يوم السبت .

---

(١) بدران أبو العينين : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين ص ٢٠ ، ٢١ .
محمد محمود ثمر : الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية ص ١٥٧ .

٤ – عدم القدرة على الكسب للإنفاق على ابنتهما[1] .

وبسؤال المدعى عليه طعن فى صحة أقوال والدى العروس وأكد التزامه بما جاء فى أسفار الشريعة الإسرائيلية كما إنه قادر على التكسب وعلى الإنفاق على ابنتهما .

قرار المحكمة فى حيثيات القضية :

قبول الدعوى المرفوعة من والدى العروس إذا ثبت ما ذكر أعلاه مع التأكد من صحة ذلك وطلبت هيئة المحكمة التأكد من أمرين :

أولهما : مدى التزام كل من والدى العروس بالقواعد الدينية فى احترام السبت والأعياد .

ثانيهما : هل كان والدى العروس يعلمان أن الخطيب غير ملتزم بالقواعد الدينية من قبل وقبلاه على هذا النحو .

حكم المحكمة :

١ – يحلف كل من والدى العروس اليمين الشرعى بإنهما محافظان على القواعد الدينية واحترام يوم السبت والأعياد وإنهما لم يعلما من قبل أن خطيب ابنتهما مفرط فى تعاليم الدين ومحلل للسبت والأعياد .

٢ – على الخطيب آداء اليمين الشرعى بأن يتعهد بالمحافظة على احترام يوم السبت والأعياد طبقا للشريعة الإسرائيلية .

٣ – عند امتناع المدعى والمدعى عليه عن تنفيذ ما ذكر أعلاه يصير فسخ عقد الخطوبة والتزام الطرفين بمصاريف القضية مناصفة .

٤ – عند امتناع أحد الطرفين عن آداء ما حكم به يكون ملزماً بمصاريف القضية وحده دون الآخر .

---

(١) يصح فسخ أو إبطال عقد الخطوبة إذا ظهر بأحد الخاطبين عيب لم يكن يعلم به الآخر أو ساء سلوك الخاطب أو إتضح أن الخاطب عديم التكسب « توفيق حسن » أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ٤٤٦ .

٥ – حددت المحكمة خمسة أيام من تاريخه لتنفيذ ما تقرر بهذا الحكم .

تاريخ الحكم :

الأربعاء ٢١ ديسمبر ١٩١٠ – ٢٠ كسليف* ٥٦٧١ ثم وضعت توقيعات أعضاء هيئة المحكمة وكاتب الجلسة . وفى آخر الوثيقة محضر اثبات حضور كل من عزره اوزن ومايز ساسون يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٠ لأداء اليمين كما ورد بنصوص هذا الحكم وقد قرر المجلس إعفاء الطرفين من أداء اليمين والزامهما بالمصاريف مناصفة بينهما ووقع رئيس الجلسة وكيل حاخاخانة مصر على ذلك .

فهرسة الوثيقة

الجهة الصادرة منها : المحكمة الشرعية بحاخاخانة مصر الكبرى .
شكل الوثيقة : ملف به ثلاثة أوراق
التاريخ : ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، ٢٠ كسليف* سنة ٥٦٧١
موضوع القضية المتصرف : دعوى مطالبة بفسخ عقد خطوبة
: طرف أول : عزره اوزن
طرف ثان : مايرساسون وزوجته .

ملحوظة :

مصورة بالمجلس الأعلى للثقافة (للفنون والآداب سابقاً ، على الميكروفيلم من الأصل المودع بالحاخاخانة) .

(*) أحد الشهور العبرية واسمه (كسلو) وقد كتب خطأ ويعادل شهر ديسمبر .

(*) كتبت خطأ كسليف وهى كسلو .

قضية رقم ٧٠
محكمة حاخاماخانة مصر الشرعية
الاسرائيلية الغراء

١ – بجلسة حاخاماخانة مصر الاسرائيلية الشرعية المنعقدة علنا بهيئة (ابتدائية) تحت رياسة
٢ – وكيل الحاخاماخانة الأب مسعود حاى بن شمعون وبحضور حضرات روفائيل فانوتشى والحاخام هارون
٣ – مندل كوهين عضوين مستشارين والياس نسيم رياح كاتب الجلسة
٤ – تقدمت قضية الخواجا عزره اوزن الحاضر بالجلسة شخصياً
٥ – ضـــد
٦ – الخواجا مايرساسون وزوجته حاضرين شخصياً
٧ – الواردة القضية المذكورة فى سنة ٥٦٧١ عبرية وسنة ١٩١٠ افرنكية نمرة ٧٠
٨ – الموضـــوع
٩ – الخواجا عذره اوزن المدعى حضر بدار حاخاماخانة مصر الشرعية فى يوم الثلاث ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ وطلب
١٠ – منها اعلان الخواجا مايرساسون لجلسة اليوم – فصار اعلان هذا الأخير بقسيمه حضور أعلنت عنيد
١١ – محضر الحاخاماخانة فى اليوم المذكور وبالجلسة المحددة لنظر هذه الدعوى التى فيها حضر الخصمين
١٢ – قال المدعى أن الخواجا ماير خطب على بنتى كما هو ثابت بدفتر قيد الخطوبات بالحاخاماخانة ولكن لداعى إنه محلل
١٣ – السبوتة والأعياد سيما وإنه مثبوت عليه فى عيد كبور الذى هو العيد العظيم المحترم من جميع الخلق
١٤ – من الأمة الاسرائيلية من الطائع والعاصى إنه فطر فيه واشتغل فلذا لا أماناً لوجود بنتى معه لأنه
١٥ – من ليس له خير فى ديانته كذا لا يكون له خير فى نفسه والأصعب من ذلك أن يقيد ناراً فى

١٦ – السبت الذى هو مخالف للنص الذى جاء فى أسفار الشريعة فمن هذا جميعه نرغب فسخ عقد الخطوبة

١٧ – المدعى عليه قال لا صحة لما يدعيه على من فعل المحرمات الموجبه للعقاب الأخروى وعندى اثبات كافى

١٨ – بعدم الإشتغال فى نفس اليوم المتهوم فيه بالفطر والإشتغال فلذا يرغب رفض طلب الفسخ وقال أيضا

١٩ – إن احتجاج أبوى العروس من عدم اقتدارى على معيشة بنتهما هذا لا صحة له بما أنى أكتسب شهرى

٢٠ – نحو الأربعة أو خمسة قنيات

٢١ – المحكمة

٢٢ – بعد سماع المرافعة الشفاهية والإطلاع على القواعد الشرعية الخاصة بنصوص الخطوبة

٢٣ – وعلى المادة ١٢ من كتاب ناهارمصرايم

٢٤ – المحكمـة

٢٥ – من حيث أن ما تمسك به والد العروس فيما أوراه أمام هيئة المجلس هو من القواعد الشرعية

٢٦ – الدينية محضا فلذلك يكون تمسكه هذا مقبولا شرعياً فى وقت حصول إثباته

٢٧ – وحيث أن المظاهرات التى حصلت بين الخصوم فى هذا الموضوع من التفريط فى القواعد

٢٨ – الدينية ما كانت تقوم لا بإثبات التهمة ولا بنفيها

٢٩ – وحيث لو سلمان بحصولها كما هو واضح فى دفاع المدعى الثابت فى محضر الجلسة فالشريعة الموسويه

٣٠ – الخاضع لها كل جنس اسرائيلى تحتم عليه بمجرد هذا الإدعاء باتخاذ جميع التعهدات الرابطة لحفظ

٣١ – القواعد الدينية على المدعى عليه بعدم تكرارها بالثانى مع أخذ الإحتياطات اللازمة أيضاً

٣٢ – نحو ذلك إحتراماً للدين وصيانة للشريعة

٣٣ – وحيث أن المحكمة ترأى لها أن تبحث فى هذه الدعوى عن أمرين واجبين شرعاً

٣٤ – أولهما هل أن أبوى العروس محافظين على القواعد الدينية فى احترام السبت والأعياد أم لا

٣٥ – وإن لم يكونا فحينئذ لا فرق بين الجهتين لتعانق كل منهما الخلاف

٣٦ – ثانيهما – وهل أن أبوى العروس المذكورين قبل أن يجريا عقد الخطوبة يعلمان من أن الخطيب هو

٣٧ – على هذه الخطة من تفريطه فى الدين وقبلاه بذلك العيب الشرعى أم لا

٢٨ – وحيث لمعرفة هذين الأمرين ترأى لهذا المجلس أن يجرى تحليف اليمين الشرعى لكل من الطرفين

٢٩ – المذكورين كى يظهر لهذا المجلس صحة ادعائهما من عدمه

٤٠ – فبنا على هذه الأسباب

٤١ – وبعد رؤية المادة (١٢) من كتاب (ناهر مصرايم)

٤٢ – حكمت المحكمة حكماً حضورياً ابتدائياً تمهيدياً

٤٣ – أولا : على أبوى العروس أن يحلف اليمين الشرعى بأنهما محافظين على القواعد الدينية من احترامهما

٤٤ – للسبت والأعياد من جهة ومن جهة أخرى لم يعلما بخطيب بنتهما من إنه مفرط فى الدين

٤٥ – ومحلل للسبت والأعياد

٤٦ – ثانيا : على المدعى عليه الذى هو الخطيب أدائه اليمين الشرعى أيضاً

٤٧ – أن يتعهد من الآن

٤٨ – فصاعد بمحافظته على السبت والأعياد طبقاً لأحكام الديانة الإسرائيلية

٤٩ – ثالثا : وفى حالة امتناع الطرفين كما تقرر بهذا يصير فسخ عقد الخطوبة بمعرفة المجلس الشرعى بمقتضى

٥٠ – هذا الحكم ويلزما الطرفين بمصاريف هذه القضية مضاعفة

٥١ – رابعا : وفى حالة امتناع أحد الطرفين عن تأدية ما تقرر بأسباب هذا الحكم يكون ملزماً بمصاريف

٥٢ – هذه القضية وحده دون الآخر

٥٣ – خامسا : وقد حددت المحكمة خمسة أيام متتالية لنفاذ ما تقرر بهذا الحكم على كل من الطرفين

٥٤ – صدر هذا الحكم وتلى علنا فى يوم الأربع ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ و٢٠ كسليف سنة ٥٦٧١

وكيل الخاخامخانة

(توقيع) العضوين المستشارين كاتب الجلسة

(التوقيع بالعبرى) (الياس نسيم رياح)

محضر

١ – حضر أمامنا كل من عزره اوزن ومايرساسون واورى كل منهما بتأدية

٢ – اليمين الحاسمة كما جاء بنصوص هذا الحكم فبنا عليه قد تراءى للمجلس المذكور

٣ – إعفاء الطرفين من تأدية اليمين المذكور وقد خصصا المصاريف مناصفة على

٤ – كل منهما وبذا لزم شرحه للمعلومية

٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ وكيل حاخامخانة مصر

(توقيـــع)

تحقيقات علمية

١ – دفتر قيد الخطوبات بالحاخامخانة

دفتر مودع بالحاخامخانة سجل به نص عقد الخطبة الموضح به المهر والشروط المتفق عليها بين الطرفين

ولا تعد الخطبة شرعية إلا بالعقد الشرعى المعروف « بالقنيان » وهى كلمة عبرية معناها امتلاك الرجل المرأة بالعقد وما يعطيه إليها أو ما يقدره لها على نفسه من المهر (*)

(*) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٤٤٣

، عبدالله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٣٧ .

٢ – محلل السبوتة

أى مخالف للشريعة الاسرائيلية بالعمل يوم السبت علماً بأنه لا يجوز العمل فى الأعياد وأيام السبت وكذلك التسعة الأيام الأول من شهر آب والأربعة والعشرون التالية لعيد الفصح وممنوع الزواج فيها أيضا (**)

٣ – عيد كبور (بالعبرية)

عيد الغفران – العاشر من شهر تشرى (أكتوبر) قبيل غروب الشمس من اليوم التاسع من تشرى ويستمر إلى ما بعد غروب الشمس فى اليوم التالى (٢٧ ساعة) ويلتزمون فيه بالصيام ليلاً ونهاراً وعدم الإشتغال بأى شيء والتفرغ للعبادة (*)

**عبدالله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٤٤ .
، حسن ظاظا : الفكر الدينى الإسرائيلى ص ١٩٩ .

* نفس المرجع السابق ص ٢٠٢ .

المصادر

أولا : الوثائق :

دعوى فسخ عقد خطوبة :- قضية رقم ٧٠ المحكمة الشرعية بمحاكمة مصر الكبرى بتاريخ ١٩١٠

ثانيا : المراجع العربية :

١ - **اهاب حسن اسماعيل** : شرح مبادىء الأحوال الشخصية للطوائف الملية (ط١) القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٧ .

٢ - **بدران أبو العينين بدران** : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين فى الشريعة الإسلامية واليهودية والمسيحية والقانون - بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٣ - **توفيق حسن فرج** : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين (ط٣) الاسكندرية منشآة المعارف ، ١٩٦٩ .

٤ - **جميل الشرقاوى** : الأحوال الشخصية لغير المسلمين الأحوال الشخصية للأجانب ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٥ - **حسن ظاظا** : الفكر الدينى الإسرائيلى . القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ .

٦ - **عبدالله المراغى** : الزواج والطلاق فى جميع الأديان . القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٦٦ ، الكتاب الرابع والعشرون لجنة التعريف بالإسلام .

٧ - **محمد محمود نمر (وآخرون)** : الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين ، فى الشريعتين المسيحية والموسوية ، تأليف محمد محمود نمرو وآلفى بقطر حبشى وسليمان مرقس (ط١) . القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٧ .

בית דין מצרים

GRAND RABBINAT DU CAIRE

حاخامخانة مصر

٧٠

من نقشة [illegible] اوزن [illegible] مايرساسون

[illegible] صفحه [illegible] نمرة [illegible]

اوزن [illegible]

Ozn Rezra

قيمة غروش صاغ ٥

نمرو ١٧٧

رسوم القضية	غرش صاغ
ورقة تبلغ عدد ١	٥
جلسات عدد ١	٥٠
أوراق [illegible]	X
جلسة الحكم	١٠٠
صورة الحكم	لا
الجمع	١٥٥

محكمة [illegible] الشرعية

[illegible]

بجلسة [illegible] المنعقدة [illegible] تحت رئاسة

وكيل [illegible] الأب [illegible] والمحامي [illegible]

[illegible]

[illegible]

ضد

[illegible]

[illegible]

المحكمة

[illegible]

الحكم

[illegible]

[illegible]

المحكمة

من حيث ان ما تنعاه على والد العروس فيما اورده امام هيئة المجلس صورى الغش والتدليس في الدعوى مردود فلا محل لمجادلة تنعاه هذا مقبولا شرعاً في وقت طال امده

ومن حيث ان الوقائع التي جاءت بعريضة الطعن لا تخرج عن التفريط في القواعد الدعوى ما كان يتحتم ان يبادر اليها الطاعن لو باشرات الشهر ولو بتقليل

ومن حيث ان من شروط المحكم واضع يده على الدعوى الثابت لو محل اجنبيه فالشرع المنوه عنه الطاعن لكون الشيخ المطلق تحتم بحرد هذا الوجه باتخاذ جميع التدابير الرابطة لحق المدعاة الدعوى عليه بسبب تحريرها بالنافي مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاثبات صحة ذلك هذا من ناحية الدعوى وصيانة للشرع

ومن حيث ان المحكمة تلاحظ ان نص في صلب الدعوى ان المدعين واجبهم شرعاً

اولا هل ان ابوي العروس محاطين على المدعاة الدعوى من اتهام التثبت والاجتهاد ام لو وان لم يحرزا فيجتهد ويوفق بين المتخاصمين لمقتضى كل منهما الشرعية

ثانيا وهل ان ابوي العروس المذكورين قبل ان يجريا عقد الطاعن ميسمان من ان الطلب حصر على الطاعن فقط من تفريط في الدعوى وتبعة بذلك السبب الشرعي ام لا

ومن حيث الموفقة صحة الدعوى تلاحظ ابوي العروس ان يجري تعديل الدعوى بكل من الطاعنين المذكورين كي يظهر لهما الحقيقة ما عداهما من غيرهما

فيما يرفع من شبهات

(ومن رؤية الاداء (؟) مهرك بالفاكهة مكارم)
(مكنه الحكم حكماً فيهما) مستبدلاً تحريره يا

اولا على ابوي العروس ان يحققا الدعوى بما ان الطاعنين على التفريط في الدعوى ومن حقهما التثبت والاجتهاد ومن ناحية اخرى لم يسلما الطاعنين بتبرئتهما من ذلك التفريط والتثبت والاجتهاد

ثانيا على ابوي العروس ان يحققا الدعوى بما ان الطاعنين على التفريط في الدعوى ومن حقهما التثبت والاجتهاد ومن ناحية اخرى لم يسلما الطاعنين بتبرئتهما من ذلك التفريط والتثبت والاجتهاد

ثالثا هل ان ابوي العروس محاطين على المدعاة الدعوى من اتهام التثبت والاجتهاد ام لو وان لم يحرزا فيجتهد ويوفق بين المتخاصمين لمقتضى كل منهما الشرعية

ثالثا وهل ان ابوي العروس المذكورين قبل ان يجريا عقد الطاعن ميسمان من ان الطلب حصر على الطاعن فقط من تفريط في الدعوى وتبعة بذلك السبب الشرعي ام لا

ومن حيث الموفقة صحة الدعوى تلاحظ ابوي العروس ان يجري تعديل الدعوى بكل من الطاعنين المذكورين كي يظهر لهما الحقيقة ما عداهما من غيرهما

ثالثاً وفي حالة امتناع الطرفين عما تقرر بهذا يصير فتح عقد الطرفين بمعرفة المجلس الشرعي بمقتضى
هذا الحكم ويلزم الطرفين بمعاونة هذه القضية مناصفة
رابعاً وفي حالة امتناع احد الطرفين عن تأدية ما تقرر باستيفاء هذا الحكم يكون ملزماً بمعاونة
هذه القضية مصدق ومنها الآخر
خامساً وقد حددت المحكمة خمسة ايام متتابعة لتعاقد ما تقرر بهذا الحكم على كل من الطرفين
صدر هذا الحكم وعلى صفحة في يوم الاربعاء ٢١ ديسمبر ١٩١٠ و ٢٠ كانون الثاني ٥٦٧٠

المحضر المستشار

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محضر

حضر امامنا كل من عزيز ابو زهر وماير شاشوه وادرك كل منهما بتأدية
اليمين الحاسمة كما جاء بخصوص هذا الحكم فيما عليه قد تراءى للمجلس المذكور
اعفاء الطرفين من تأدية اليمين المذكورة وقد ضمنها المصاريف فاعفوا على
شرفها وبذا لزم شرح للمطلوب

وبحق حاخامخانه [illegible]

[illegible]

١٩١٠
٢٠ ديسمبر

الإعارة كأحد أشكال التعاون بين المكتبات

دكتورة مبروكة عمر محيريق
* جامعة الفاتح *

ان الاعارة بين المكتبات هى أحد الأنشطة الهامة للتعاون بين المكتبات فبعد ثورة المعلومات التى نجمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح التعاون بين المكتبات وبالذات الاعارة فيما بينها ضرورة تمليها حاجات القراء المتزايدة ، والتى تنمو على معدلات اسرع من نمو المقتنيات المكتبية عاما بعد عام ، فى حين أن للمواطن الحق فى الحصول على نسخة من أية وثيقة منشورة ويمكنه الحصول على مبتغاه الثقافى أو العلمى هذا بواسطة أقرب مكتبة عامة أو جامعية فى منطقة سكناه بغض النظر عن مكان وجود تلك الوثيقة ، وبناء على طلبه فان مكتبته يجب ان تبادر للحصول على نسخة عن طريق التعاون بين المكتبات ، وان الهيئة الرسمية المسئولة فى القطر يجب أن تدعم هذا البرنامج العلمى والثقافى ماليا وسياسيا ، كما يجب عليها ازالة جميع العوائق التى تقف اما نظام المعلومات التعاونى باى ثمن كان[1] .

ان فكرة التشارك فى مصادر المعلومات ليست حديثة وان الاتفاقيات بين المكتبات كانت قائمة لزمن طويل وان لم تعتمد تلك على أسس مدروسة تكفل

مصلحة جميع الأطراف المتعاونة . ان تلك الاتفاقيات الشخصية لم تكن ذات جدوى بعد أن تعقدت المكتبات ونظم المعلومات ، وازدادت حاجات القراء بحيث أصبحت طلباتهم تعد بالملايين كما سنشاهد هذا عند النقاش بخصوص مكتبة الاعارة الوطنية . لذلك عقد المكتبيون الندوات والمؤتمرات لتنظيم هذا الاتفاق ووضع الاسس لضمان حقوق جميع المكتبات الاطراف وتحديد مسئولياتها .

ان اولى الاتفاقيات التعاونية كانت على مستويات المناطق المجاورة او المحلية ، وكان قد تم الاتفاق على ضرورة الالتزام بجميع القرارات الصادرة عن تلك اللقاءات ، ولكن نمو المعلومات ، والتطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات أديا الى اقامة نظم معلومات اوسع من الأول بكثير ، فظهرت نظم داخل القطر الواحد . وبذلك تمكن المكتبيون من بناء مراصد معلومات أثرى بكثير من التعاونيات المحلية الصغيرة .

واليوم فان جميع المكتبات فى الولايات المتحدة[2] تعيد النظر فى طرق بناء مجموعاتها ، وخدماتها التقليدية ، من أجل تنسيق هذه المقتنيات والخدمات على مستوى القطر ككل . وقد ادركت هذه المكتبات بانها اذا تمكنت من بناء مراصد معلومات متخصصة متعمقة ستخدم جميع القراء والباحثين خدمة أفضل .

وهذه المكتبات البريطانية عقدت مؤتمرا حول التعاون بين المكتبات البريطانية[3] وكان التعاون يعنى التشارك فى مصادر المعلومات وتنسيقها . وعلى اثر ذلك المؤتمر تم التوصل الى اقامة مكتب استعلامات فى جامعة برمنجهام وسط القطر ، توجه اليه جميع الاستفسارات حول استعارة مصادر المعلومات . وفى عام 1925 بدأ ذلك المكتب مزاولة نشاطاته التعاونية فى مساعدة مختلف المكتبات للحصول على ما تفتش عنه من مصادر المعلومات . ثم اتفقت المكتبات البريطانية على نقل ذلك المكتب من جامعة برمنجهام الى مكتبة الاعارة الوطنية والتى سبق ان تم تأسيسها فى عام 1916 كمكتبة مركزية لخدمات الطلاب ، وكانت تمول من قبل مؤسسة كارنيجى الخيرية والتى صرفت الملايين لدعم الحركة الثقافية والمكتبات فى أوربا

وأمريكا واستراليا وفى عام 1931 صدر مرسوم ملكى يقضى بتحويل تلك المكتبة الى مركز لشبكة الاعارة بين المكتبات[4] ، وسميت مركز الاعارة بين المكتبات .

ومنذ ذلك التاريخ اصبحت مكتبة الاعارة الوطنية الوسيط بين مختلف المكتبات البريطانية لتسهيل مهمة الاعارة بين المكتبات ، كما انها هى مركز الاعارة الدولى الذى يمثل مختلف المكتبات البريطانية فى هذا الشأن . فبنت مصادر معلومات غنية فى حقلى العلوم البحتة والتطبيقية بالدرجة الأولى ، ولاسيما الدوريات الجارية والتقارير العلمية . فمقتنياتها السنوية لعام 1981م 1982م من الدوريات الجارية وصلت الى 56000 عنوان ، 74% منها فى العلوم البحتة والتطبيقية ، والتقارير العلمية بلغت 120,000 عنوانا 85% منها فى العلوم والتكنولوجيا . واقتنت فى ذلك العام 48000 عنوانا من الكتب الجديدة فكان 38% منها فى العلوم والتكنولوجيا [5] أما الطلبات التى استلمتها المكتبة لعام 1981م فكانت 76% منها فى العلوم البحتة والتطبيقية 74% من مجمل الطلبات فى كانت حول الدوريات ، وهذا مايدل على أن البحث العلمى يعتمد على الدوريات بالدرجة الأولى كما أن هذه النسبة تبين بان معظم البحوث الجارية هى فى العلوم والتكنولوجيا . وفى ذلك العام بلغت مجموع الطلبات فى هذين الموضوعين 1,800,000 طلبا مقسما حسب مصادر المعلومات المطلوبة : —

1 ــ الدوريات 1,413,000 طلبا .
2 ــ الكتب 215,000 طلبا .
3 ــ مصادر أخرى 172,000 طلبا .

كما ان الدراسة نفسها دلت على إحصائية اخرى تبين اهمية حداثة مصادر المعلومات فمن مجموع تلك الطلبات 55% كان حول وثائق علمية نشرت خلال الاربع سنوات الأخيرة ، 73% طلبات حول وثائق نشرت خلال التسع سنوات الأخيرة ، 90% من مجموع الطلبات كانت بخصوص مصادر نشرت خلال العشرين سنة الماضية . وهذه الاحصائية تدل على ان الوثائق العلمية تفقد قيمتها بعد عشرين سنة من تاريخ نشرها[6] .

ان المثال المذكور اعلاه حول مكتبة الاعارة الوطنية أو قسم الاعارة للمكتبة

البريطانية يبين مدى اهمية هذا البرنامج ، والاشواط التى قطعتها المكتبات الدولية فى هذا المضمار ، نظرا لان الاعارة بين المكتبات هى من اهم برامج تحقيق التشارك فى مصادر المعلومات . ولذلك اهتمت IFLA (الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات) بهذا البرنامج[7] وقد افاد قسم الاعارة بين المكتبات لهذه المنظمة بان من متطلبات تحقيق هذه الاعارة معرفة مكان وجود المصادر المطلوبة ، وان الضبط الببليوغراف العالمى (UBC) هو خير وسيلة لتسهيل هذه المهمة ومن المعروف ان الضبط الببليوغرافى العالمى هو احد برامج IFLA ، وان مدى نجاح هذه القائمة الببليوغرافية يتوقف على نوعية وكمية الببليوغرافيات الوطنية فى العالم ، واذا تمكنت مختلف الدول الاعضاء من تنظيم ونشر هذه الببليوغرافيات مع نوعية عالية ، فان القائمة الدولية سوف تكون اداة فعالة فى تسهيل الاعارة بين المكتبات الدولية بكل نجاح .

وفى الوقت الحاضر تتمكن الدول المتقدمة فقط من نشر ببليوغرافيات وطنية جيدة ، وحتى هذه غير كاملة نظرا لتعدد الناشرين وتنوع وسائل النشر وتكنولوجيا المعلومات . مثل هذه العوامل وغيرها تصنع العوائق امام الضبط الببليوغرافى الكامل ، ولذلك نجد اكثر الببليوغرافيات الوطنية تقدما مثل الببليوغرافية الوطنية البريطانية .B.N.B ، والفهرس الوطنى الموحد لمكتبة الكونجرس .N.U.C بعيدتين عن الكمال .

اما دول العالم الثالث فان الكثير منها لازال من دون ببليوغرافية وطنية ، وحتى تلك التى تمتلك مثيل هذه القوائم فانها ببليوغرافيات ضعيفة من ناحية شمولها نتيجة لانعدام قوانين الايداع أو عدم احترامها من قبل الناشرين ، ناهيك عن الأسلوب المتبع فى تنظيمها وتركيبها . وبذلك فان سيل المعلومات يتدفق باتجاه واحد [8] من الدول المتقدمة الى النامية من دون تيار معاكس يدخل نحو العالم المتقدم وهذه ثلمة فى برنامج التشارك فى مصادر المعلومات وحتى الاعارة بين المكتبات الدولية وحتى المحلية . كما ان هناك برامج ثقافية اخرى تتأثر بهذا النقص مثل برنامج IFLA ، المسمى الحصول على المنشورات دوليا U.A.P ، وان نجاح هذا البرنامج يتوقف على عاملين : —

1 — نوعية الضبط الببليوغرافى العالمى والوطنى .

2 ـــ رغبة المكتبات فى التعاون واعارة مصادرها لمكتبات اخرى سواء كانت محلية او دولية .

فهذه العوامل وغيرها كان قد تم النقاش بخصوصها فى مؤتمر مدراء المكتبات الوطنية فى اسيا وجزر المحيط الهادى والمنعقد فى مدينة كانبيرا (CANBERRA) عاصمة استراليا[9] .

وانفض المؤتمرون بعد توجيه نداء الى مختلف الحكومات فى هذه الاصقاع الشاسعة مبينين لهم بان التشارك فى مصادر المعلومات هو برنامج ذو فوائد متبادلة بجميع دول العالم ، وانه لمن مصلحة اى قطر ان يقدم المعلومات الدقيقة حول القطر لتنور الرأى العام العالمى عما يدور فى القطر من تقدم وانجازات ثقافية وصناعية وزراعية وغيرها من الامور التى ترفع من مكانة الدولة بين بقية دول العالم . ثم طلبوا من هذه الحكومات تشجيع برنامج التشارك بمصادر المعلومات عن طريق الدخول فى اتفاقيات دولية تعقد بين المكتبات الوطنية لغرض وضع الاسس والقوانين لتنظيم هذا البرنامج الثقافى وغيره من البرامج كتبادل المطبوعات بين المكتبات ، او اعارة النسخ الاصلية أو نسخا مصورة بغرض تأمين سريان المعلومات الى كل جزء من أجزاء هذا العالم لفائدة جميع الشعوب المتقدمة منها والنامية .

ان برنامج التشارك بمصادر المعلومات على المستويين الوطنى والدولى امر تمليه ثورة المعلومات التى نعيشها على جميع الباحثين والمكتبيين بعد ان تأكدت خرافة الاكتفاء الذاتى بالنسبة للمكتبة الواحدة وحتى بالنسبة لمكتبات القطر الواحد ، اذ كما ان المكتبة الواحدة لايمكن لها سد حاجات قرائها كذلك مكتبات اى قطر من الاقطار لايمكنها ان تسد حاجات قرائها رغم نظم المعلومات الوطنية التقليدية منها والميكنة[10] . لذلك ظهرت نظم المعلومات الدولية ، مثل برنامج هيئة الامم فى العلوم البحتة والتطبيقية (UNISIST) .

UNITED NATIONS INFORMATION SYSTEMS IN SCIENCE AND TECHNOLOGY.

وكذلك نظام المعلومات المسمى (MEDLARS) وهو نظام تحليل واسترجاع المؤلفات الطبية[11] .

MEDICAL LIBRARY LITERATURE ANALYSIS AND RETRIEVAL SYSTEM.

مثل هذه البرامج وشبكات المعلومات التعاونية وغيرها جعلت الدول فى مختلف قارات العالم . تطالب بإقامة المؤتمرات الدولية لغرض تحقيق التشارك فى مصادر المعلومات وان مؤتمر من هذا القبيل على مستوى القارة الافريقية لذو تأثير كبير على تنمية روح الوحدة الافريقية والتعاون بين شعوبها رغم الاختلافات العرقية واللغوية والدينية . وحتى ان لم يكن هذا المؤتمر موفقا فى تحقيق برنامج الاعارة بين المكتبات أو التشارك فى مصادر المعلومات ، فان مجرد لقاء بين ممثلين مثقفين من هذه الدول لتبادل وجهات النظر وطرح المشاكل على مائدة النقاش ، سوف يساعد على التقارب بين هذه الشعوب اولا ثم الدخول فى برامج تعاونية فى مختلف الشئون الثقافية . ولنا مثال من اوربا حيث الشعوب المتعاونة اليوم كانت قد خاضت حروبا دموية لعدة قرون .

ان التعاون بين المكتبات امر لامناص منه ، فهذه نظم المعلومات الوطنية منها والدولية قائمة على قدم وساق فى مختلف الدول من حولنا ، وان دخول المعلومات العملاقة لفائدة الجميع ادى الى ظهور نظم معلومات دولية لفائدة البحث العلمى والباحثين فى الكثير من دول العالم . وان طبيعة البحث العلمى فى يومنا هذا جعلت التعاون بين المكتبات من اهم التحديات التى تواجه مهنة المكتبات والمعلومات ، وان المهنيين يعلمون علم اليقين بان مستقبل المهنة رهن مايحرزونه من تقدم فى مجال التعاون واشباع حاجات القراء .

ان هذا ينطبق على مهنة المكتبات والمعلومات فى جميع انحاء المعمورة ، وبعد ان خطت مكتبات العالم هذه الخطوات الواسعة فى تحقيق التعاون بإقامة الشبكات الالكترونية ، ماذا عملنا نحن مكتبيو العالم العربى ؟ واين شبكات المعلومات والبرامج التعاونية بين مكتباتنا ؟ لقد سبق وان اجتمعنا فى ندوات ومؤتمرات عديدة ، فماذا اعددنا لمساعدة القراء والباحثين ؟ وماذا قدمنا من برامج تعاونية للاعارة بين المكتبات ، والتشارك فى مصادر المعلومات ؟ وهل فكر احدنا فى اقامة شبكات وطنية على المستويات المحلية ؟ ان هذه الخطوة

يجب ان تسبق شبكة معلومات عربية تخدم القراء والباحثين من الخليج الى المحيط .

ان من اولى النقاط التى يجب ان تناقش فى هذه الندوة وغيرها من الندوات القادمة الى المستويين المحلى والعربى ، هى موضوع التعاون بين المكتبات العربية وكمثال على ذلك مايمكن ان نلخصه فى فكرة التعاون فى مجال الاعارة بين المكتبات بان تتولى المكتبات الوطنية فى كل قطر عربى القيام بوظيفة مركز الاعارة الوطنى بين المكتبات على مختلف انواعها فى كل قطر من الاقطار العربية ، ثم تتولى المكتبات الوطنية فى كل الاقطار العربية التعاون والتنسيق مع المكتبة القومية المركزية العربية فى المستقبل القريب حيث انه تقرر اقامة هذه المكتبة الكبيرة فى ثلاث توصيات متتالية لمؤتمرات وزراء الثقافة العرب ، وسوف تقوم هذه المكتبة بمهمة مكتبة الاعارة العربية فيما بين الاقطار العربية من ناحية وبين الاقطار العربية ودول العالم الاخرى من ناحية ثانية . وقد يقال ان مكتبة الاعارة الدولية بلندن يمكن ان تتولى ذلك بالتعاون مع كل قطر من الاقطار العربية باعتباره احدى دول العالم شأن بقية الدول فى العالم . الا ان هذا القول لايصح بالنسبة للمؤلفات العربية لان المكتبة البريطانية لاتضم رصيدا يذكر فى هذا المجال .

وفى مثل هذه المؤتمرات لابد من ان يتم النقاش بخصوص تنسيق برامج بناء مصادر المعلومات ، مستفيدين مما قد احرزه غيرنا من الدول ، وعلى سبيل المثال فان الخطوة التى تتخذها المكتبات الامريكية حول تنسيق بناء مصادر المعلومات على مستوى القطر هى من احدث الاتجاهات العلمية فى بناء مصادر المعلومات ، فعلينا ان نناقش هذه الكيفية فى بناء مراصد معلومات عربية متخصصة ، على المستويين المحلى والعربى . والى اطرح فكرة اقامة ندوة اخرى حول نظم المعلومات الوطنية فى العالم العربى ، لكى يتمكن جميع المكتبيون العرب من التخلص من التقليد والعمل على اقامة مكتبات ونظم معلومات حديثة قائمة على خطوات علمية رصينة .

الهـوامش المصدرية :

1- PITT, S.A. POSSIBLE COOPERATION IN REFERENCE LIBRARY WORK» LAP. VOL. 15 (1923) pp 2532, 2535.

2- SCHMIT, CERI «COOPERATIVE COLLECTION DEVEL OPMEMT IN THE U.S.A THE EXAMPLE OF COLORAO. IFLA GENERAL CONFERENCE AUG. 22, 28, 1983, P.I.

3- NEW COMB, LUXMOORE. LIBRARY COOPERATION IN THE BRITISH ISLES. LONDON: ALLEN AND UNWIN, 1937,

4- THOMPSON, JAMES. AN INTRODUCTION TO UNIVERSITY LIBRARY ADMINISTRATION. 3RD. ED.LONDON. CLIVE BINGLEY, N.D.P 138.

5- LINE, MAURICE B. THE BRITISH LIBRARY LENDING DIVISION, AS A CENTRAL DOCUMENT SUPPLIER, IFLA GENERAL CONFERENCE, MONTREAL, AUG 22, 28, 1982. P.I.

6- IBID.

7- CHANDLER, G «RESOURCE SHARING SYNOPSIS» IFLA GENREAL CONFERENCE, COPENHAGEN, 22, 28, AUG. 1979. I.

8- IBID.

9- PROCEEDINGS OF THE FIRST INTERNATIONAL CONFERENCE OF DIRECTORS OF NATIONAL LIBRARIES ON RESOURCE SHARING IN ASIA AND OCENIA, CANBERRA. NOV. 15, 19, 1979.

10- INTERNATIONAL LENDING: PRINCIPLES AND GUIDELINES FOR PROCEDURE (1978) (REVISED 1983) (VALID 1985).

IFLA JOURNAL, VOL. 11, NO. 3 (AUG., 1985), PP 228 - 233.

(11) سيد حسب الله . بنوك المعلومات : المصادر والمراجع البيليوغرافية المحسبة . الرياض : دار المريخ ، 1980 . ص 240 .

قواعد نقل حروف الكلمات العربية إلى الحروف اللاتينية

« دراسة لغوية »

اعداد
ابو الفتوح حامد عودة
خبير تنظيم الوثائق والمكتبات

أولا : الحاجة الى قواعد نقل حروف الكلمات العربية الى الحروف اللاتينية :

تعتبر اللغة – اى لغة – الوسيلة الاساسية لنقل المعلومات ويكون ذلك عن طريق التخاطب او عن طريق الكتابة وذلك بواسطة رموز تكون فى شكل حروف يعبر كل حرف منها عن حركة صوتية معينة ، ومنذ آلاف السنين كان لكل شعب من شعوب الارض لغته التى ينطقها ، ولكن الانسان فكر فى ان يدون لغته ويخلدها للاجيال التالية عن طريق الخط ، وكان ذلك بصفة خاصة فى مصر والعراق منذ اكثر من خمسة آلاف سنة ، كذلك فان بعض الشعوب ظلت لغتها غير مكتوبة ، ويعرف ابن خلدون الخط بانه « رسوم واشكال تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما فى النفس » .

أولا : وتعتبر اللغة العربية احدى اللغات السامية الحية والتى تتميز بوجود مجموعة حروف تخرج عن طريق اصوات الحلق مثل العين والحاء والغين والخاء والهاء والهمزة ، كما تتميز بمجموعة حروف تخرج عن طريق اصوات مطبقة مثل الصاد والضاد والطاء والظاء ، هذا بالاضافة الى وجود حرف القاف ، وهذه الحروف ليس لها مقابل فى الحروف اللاتينية .

وتتميز كل لغة بعدد من الحروف يغطى جميع الحركات الصوتية ، ومن ثم تختلف لغة عن اخرى فى عدد الحروف التى تعبر عن هذه الاصوات ، فالحروف الابجدية العربية ثمانية وعشرون حرفا بينما الحروف اللاتينية التى تكتب بها اللغة الانجليزية مثلا هى ستة وعشرون حرفا ، وعلى ذلك فان اللغة الانجليزية تختلف عن اللغة العربية فى ان الاخيرة بها حركات صوتية غير موجودة فى اللغة الانجليزية مثل حركة الحاء والخاء والصاد والضاد والطاء الظاء والعين والغين والقاف .

وفوق ذلك فان ثمة فرق جوهرى آخر فى كتابة كل من اللغتين العربية والانجليزية (التى تعتبر احدى اللغات الاوروبية المنتمية الى مجموعة اللغات الهندية الاوروبية) فكما هو معروف فان حروف الكلمات العربية لايوجد بها مايدل على حركة كل حرف فيها من ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون ، انما يترك ذلك لفطنة القارىء او يتم بتشكيل الحروف ، اما اللغة الانجليزية فانه يوجد بها حروف تدل على حركة كل حرف فى الكلمة مع استثناءات محددة ، وهذه الحروف هي " a e i o u "

ويلاحظ هنا ان حركات الحروف العربية (بخلاف السكون) هى ثلاث فقط الضمة والفتحة والكسرة ، كما يوجد بها الحروف الممدودة بالالف أو الواو او الياء .

وقد نشأ عن ذلك انه عند نقل حروف كلمة عربية الى حروف لاتينية بدون قواعد دقيقة تحدد المقابل الدقيق لكل حرف من ناحية ، ولحركة هذه الحروف من ناحية اخرى ، فانه لايمكن بالطبع قراءة الكلمة بنفس نطقها العربى مما يثير الكثير من اللبس .

ثانيا : مجالات استخدام قواعد نقل حروف الكلمات العربية الى الحروف اللاتينية :

ان من متطلبات نقل وتبادل الحضارة ان تنقل بعض الكلمات العربية بنفس حروفها الى اللغات الاخرى وبصفة خاصة الى اللغة الانجليزية وذلك فى المجالات الآتية :

١ – تتضمن قواعد الفهرسة الوصفية لمكتبة الكونجرس مثلا بالنسبة للكتب العربية ان ينقل اسم المؤلف وكذلك العنوان الى الحروف اللاتينية ، وذلك لتسهيل قراءة هذه الكلمات بالحروف اللاتينية .

٢ – عند كتابة اسماء الاعلام العربية (اسم شخص او مكان او جهة مثلا) فانه من الضرورى ان ينقل هذا الاسم بنفس حروفه ونطقه الى الحروف اللاتينية وذلك فى الدراسات التاريخية او التاريخية الجغرافية .

٣ – عند كتابة أية كلمة عربية للاستشهاد بها أو لمقارنتها بكلمة أخرى غير عربية أو للتعرف على جذورها وذلك فى الدراسات اللغوية المكتوبة باللغة الانجليزية .

٤ – عند اعداد الببليوجرافيات للكتب الانجليزية المؤلفة بواسطة مؤلفين عرب فانه تظهر صعوبة فى كتابة اسماء المؤلفين فى الكشاف ، فهى اما ان تكتب بنفس شكلها غير السليم والمبين على صفحة العنوان ، واما ان تكتب بحروفها الصحيحة طبقا لقواعد النقل وبصرف النظر عن الشكل غير السليم المبين على صفحة العنوان وبذلك يمكن تسهيل عملية الوصول الى الاسم عن طريق اتباع قواعد النقل .

ثالثا : محاولات وضع قواعد نقل الحروف العربية الى الحروف اللاتينية :

يوجد عدة لغات تستخدم الحروف العربية وذلك بخلاف اللغة

العربية ، هذه اللغات هى اللغة التركية بفروعها المختلفة العثمانية القديمة والتركية القديمة (بعد ثورة اتاتورك اصبحت اللغة التركية تكتب بحروف لاتينية) واللغة الفارسية الجديدة ، وفوق ذلك فانه يوجد بعض اللغات فى آسيا مثل الملايوية والاردية وغيرها ، ولقد حاول المستشرقون من أكثر من خمسين سنة وضع قواعد للنقل كما حاولوا تقنينها ولكن نظرا لأن هذه القواعد تتعلق بالعديد من اللغات ذات الاختلافات الكثيرة فى حركاتها الصوتية وفى طبيعتها فانه لم يتم الاتفاق الكامل عليها ، ولقد اثبتت الممارسة العملية لكثير من المنظمات المهتمة بالتراث العربى ، ان عددا من القواعد قد استقر وتعود عليه الكثير من الباحثين ، وبصفة خاصة فان القواعد التى تطبقها مكتبة الكونجرس والتى انتشر تطبيق مجموعة كبيرة منها فى منظمات متعددة فى العالم ، هذه القواعد تعتبر اقرب مايكون الى القبول لبساطتها وامكانية تطبيقها ، وان كان لنا القليل من الاعتراضات على بعضها الا اننا نرى ان تطبيق قاعدة مقبولة ومعروفة خير من البدء فى انشاء قاعدة جديدة ومحاولة اقناع الناس بها .

رابعا : الاعتبارات الاساسية لقواعد النقل :

١ – اذا كان النقل تبعا لنطق الحروف فان هذا ربما يهدر الكثير من الحروف التى لاتنطق مثل اللام فى « الـ » الشمسية ، ومثل همزة الوصل فى حالاتها المختلفة ، ومثل الالف المحذوفة من « ابن » اذا وقعت بين علمين ، وغيرها كثير .

٢ – اذا كان النقل تبعا لكتابة الحروف وبصرف النظر عن نطقها ، فاننا يمكن ان نلاحظ ان النطق له اهمية كبيرة اذ هو الوسيلة الى فهم مدلول الكلمة ، واذا عرفنا ان قواعد النقل يستفيد بها الكثير ممن ليست العربية لغتهم الاصلية فان اهدار النطق يثير الكثير من الالتباس .

٣ – اذن تكون قواعد النقل مزيجا من الطريقتين السابقتين مع تحديد القاعدة بدقة بحيث لاتترك للقارىء ثغرة يقع فيها ، مع ضرورة مراعاة ان يكون لدى القارىء غير العربى شىء من المعرفة ببعض قواعد اللغة العربية .

٤ – تتميز اللغة العربية بخاصية غير موجودة فى الكثير من اللغات ، فمن المعروف ان الكلمات العربية منها ماهو مبنى اى ان حركة آخره ثابتة ، وتحدد قواعد اللغة العربية هذه الكلمات مثل حروف الجر وحروف العطف واسماء الاشارة والضمائر وغيرها ، وهذا النوع ليس ثمة مشكلة فى نقله من الحروف العربية الى الحروف اللاتينية ، ومنها ماهو معرب اى تتغير حركة آخره او يتغير شكله كلية حسب موقعه من الاعراب .

٥ – كما سبق ان اوضحناه من ان هناك العديد من اللغات التى تستخدم الحروف العربية ونظرا للخلاف الكبير بين هذه اللغات ، وكذلك نظرا للخلاف الكبير بين حروف اللغات الاوروبية من انجليزية وفرنسية والمانية وايطالية واسبانية فاننا سنركز على قواعد نقل الكلمات العربية الى الحروف اللاتينية التى تكتب بها اللغة الانجليزية وذلك لكثرة استخدام هذه اللغة ، ونأمل ان نواصل دراستنا لهذا الموضوع مستقبلا ان شاء الله ونحاول توسيع دائرته .

٦ – ان تكون القواعد بسيطة يسهل فهمها وتتمشى مع البديهيات حتى يمكن تطبيقها بالنسبة للناقل من ناحية والقارىء من ناحية اخرى .

٧ – ان تكون الرموز المستخدمة مع الحروف مما هو متاح فى الآلات الكاتبة الافرنجية او صندوق الطباعة للحروف اللاتينية حتى يسهل تسجيلها .

خامسا : الحروف العربية ومايقابلها من حروف لاتينية :

١- ب يقابلها b ، ت يقابلها t ،
ج يقابلها j ، د يقابلها d ،
ر يقابلها r ، ز يقابلها z ،
س يقابلها s ، ف يقابلها f ،
ك يقابلها k ، ل يقابلها l ،
م يقابلها m ، ن يقابلها n ،
هـ يقابلها h ، و يقابلها w ،
ى يقابلها y .

٢ -بعض الحروف العربية اصطلح الغربيون على تحديد حرفين مقابل كل منها وهى :

ث يقابلها th ، خ يقابلها kh ،
ذ يقابلها dh ، ش يقابلها sh ،
غ يقابلها gh .

٣ -بعض الحروف العربية ليس لها مقابل فى الحروف اللاتينية وقد اختير لها اقرب الحروف صوتيا مع وضع نقطة تحت هذه الحروف وهى :

ح اختير لها ḥ ، ص اختير لها ṣ ،
ض اختير لها ḍ ، ط اختير لها ṭ ،
ظ اختير لها ẓ .

اما الحروف العربية التى لايوجد حروف لاتينية قريبة منها صوتيا فقد عوملت كالآتى :

الهمزة يرمز لها ' ، ع يرمز لها ، ،
ق يرمز لها q

٤ –بذلك يكون جدول الحروف العربية ومايقابلها من حروف لاتينية او رموز كالآتى :

ء	'	،	ب	b	،	ت	t	،	ث	th	،
ج	j	،	ح	ḥ	،	خ	kh	،	د	d	،
ذ	dh	،	ر	r	،	ز	z	،	س	s	،
ش	sh	،	ص	ṣ	،	ض	ḍ	،	ط	ṭ	،
ظ	ẓ	،	ع	‘	،	غ	gh	،	ف	f	،
ق	q	،	ك	k	،	ل	l	،	م	m	،
ن	n	،	هـ	h	،	و	w	،	ى	y	.

سادسا : نقل حركات الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية :

١ – حركات الحروف فى الكلمة :

الفتحةa	مثل	مكتب	máktab
الضمةu	مثل	درج	dûrj
الكسرةi	مثل	قفل	qifl

٢ – حركات المد بعد الحروف :

الحرف الممدود بفتحة ā	مثل	ماعز	mā6iz
الحرف الممدود بضمة ū	مثل	كوب	kūb
الحرف الممدود بكسرة ī	مثل	مدير	mudīr

٣ – حركة الألف فى أول الكلمة :

الألف المفتوحة a	مثل	أسد	asad
الألف المضمومة u	مثل	أمنية	umniyah
الألف المكسورة i	مثل	اسلام	Islām

٤ – حركة الهمزة داخل حروف الكلمة :

الهمزة المسكونة ’	مثل	شأن	sha’n
الهمزة المفتوحة ’a	مثل	سأل	Sa’ala
الهمزة المضمومة ’u	مثل	يؤم	ya’ummu
الهمزة المكسورة ’i	مثل	يئد	yaidu

٥ – حركة الألف الممدودة أول الكلمة :

الألف الممدودة بفتحة	ā	مثل	آدم	Ādam
الألف الممدودة بضمة	ū	مثل أوشيم		Ūshīm
الألف الممدوة بكسرة	ī	مثل	ايمان	Īman

٦ – حركة الهمزة الممدودة وسط الكلمة :

الهمزة الممدودة بفتحة	'ā	مثل	قرآن	Qur'ā
الهمزة الممدودة بضمة	'ū	مثل	شئون	Shu'un
الهمزة الممدودة بكسرة	'ī	مثل	رئيس	Ra'īs

٧ – الشدة توضع فى الاعتبار فالحرف المشدود عند نقله يضعف مثل : شب shabba .

٨ – علامات الاعراب توضع فى الاعتبار عند نقل حروف الأسماء المعربة نظراً لأهمية علامات الاعراب وهى الضمة والفتحة والكسرة فى التعرف على المقصود من اللفظ فإن هذه العلامات تظهر عند النقل مثل :

ظهر القمرُ al-qamaru

رأيت القمرَ al-qamara

نظرت إلى القمرِ al-qamari

٩ – التنوين

يوضع التنوين فى الاعتبار عند نقل حركة آخر الاسم المعرب المنون بضمتين أو فتحتين أو كسرتين .

من المعروف أن الأسماء المعربة المجردة من « الـ » التعريف إذا لم تقع مضافا أو لم تكن ممنوعة من الصرف ، هذه الأسماء تنون بضمتين فى حالة الرفع ، وفتحتين فى حالة النصب مع إضافة ألف إلى آخر الاسم ، وكسرتين فى حالة الجر ، مثل :

حضر ولدٌ waladun

رأيت ولداً waladā (التنوين بفتحتين يعتبر ألفا ممدودة)

نظرت إلى ولدٍ waladin

أما فى حالات الممنوع من الصرف حيث يحذف التنوين فينقل الاسم بدون تنوين ، مثل :

رأيت عمر Umara،

١٠ –حركة الاسم المنقوص (الاسم المنقوص الذى ينتهى بياء ممدودة ، مثل : القاضى)

الاسم المنقوص تنقل حروفه طبقا لمعاملته نحويا ، فإذا كان مفرداً مجرداً من « الـ » التعريف فإنه تحذف ياؤه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وينون بضمتين أو كسرتين ، مثل :

حضر قاضٍ qāḍin

نظرت إلى قاضٍ qāḍi

أما إذا كان مجرداً من « الـ » التعريف وكان منصوباً فتظهر الفتحة على الياء وينون ، مثل :

رأيت قاضياً qaḍiyā

أما إذا كان معرفا « بالـ » فتظهر ياؤه فى حالات الرفع والنصب والجر ، مثل :

حضر القاضى al-qaḍi

رأيت القاضىَ al-qāḍiya (تظهر الفتحة على الياء)

نظرت إلى القاضى al-qāḍi

١١ –حركة الاسم المقصورة (الاسم المقصور الذى ينتهى بحركة الف ممدودة قد تكتب الفا أو تكتب ياء) .

نظراً لأن حركات الإعراب الثلاثة الفتحة والضمة والكسرة لا تظهر على آخر المقصور فإنه تنقل حروفه كما هى إذا كان مد آخره مكتوباً بالألف ، مثل :

سنا sanā

أما إذا كان مد آخره مكتوبا بالياء ، مثل :

هدى huda

فإنه توضع علامة على حرف a لبيان أن المد هنا أصله ياء .

١٢ –الأفعال المعتلة إذا ظهرت حركة حروف العلة فيها فإنها تنقل الفا أو واوا أو ياء كما هى مكتوبة ، مثل :

هوى hawa (يوجد علامة على حرف a لبيان أن الألف مكتوبة ياء)

يجرى yajrí

يشدو yashū

شكا shakā

شكوت shakawtu

أحب أن أجرىَ ajriya

أما إذا كان حرف العلة محذوفاً مثل حالات الجزم وأفعال الأمر فإن الفعل ينقل كما هو ، مثل :

لم يجر yajri

اسع i,aa

قل qul

١٣ –عند نقل حروف الجر والضمائر التى تنتهى بألف ممدودة مكتوبة ياء توضع علامة على حرف a مثل :

على ala ، – إلى ila

١٤ –عند نقل حركة واو الجماعة فإنه يوضع علامة على حرف ú للدلالة على أن هناك الفا محذوفة مثل : لم يجروا yajru

سابعا : قواعد عامة :

١ – « الـ » : يوجد « الـ » القمرية التى تنطق اللام فيها إذا جاء بعدها أحد الحروف الخمسة عشر الآتية :

أ ب ج ح خ ع غ ف ق ك م ل هـ و ى ،

كما يوجد « الـ » الشمسية وهى التى لا تنطق اللام فيها إذا جاء بعدها أحد الحروف الثلاثة عشر الآتية :

ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن ، ويشدد هذا الحرف .

وحتى يمتنع أى التباس بالنسبة للقراء من غير العرب الذين

ليس لهم دراية كبيرة بذلك فإننا نفضل أن توحد معاملة « الـ » سواء منها القمرية أو الشمسية فتكون كالآتى :

القمر al-qamar

الشمس al-shams

وأن يفصل بين « الـ » والأسم شرطة

٢ – حروف الجر والضمائر المنفصلة وما شابهها تنقل حروفها كما هى مكتوبة ، أما إذا اتصل إحدها باسم فإنه توضع شرطة بين الاسم المتصل به مثل لسنة li-sanat ، منه min-hu . وإذا اتصل حرف الجر باسم معرف بـ « الـ » يعامل كالآتى :

للكتاب 4lil-kitāb ، للشمس lil-shams

(سواء أكانت « الـ » هنا قمرية أو شمسية) .

٣ – التاء المربوطة التى تأتى فى آخر الاسم المفرد المؤنث و التى يكون ما قبلها مفتوحاً مثل فاطمة وقناة ، وكذلك تلك التى تأتى فى آخر جمع التكسير للأسماء المنقوصة مثل غاز غزاة ، داع دعاة ، وكذلك التى تأتى للدلالة على الصفة المؤنثة مثل كبيرة .

فإذا كانت التاء المربوطة منطوقة تاء فأنها تنقل تاء مثل لسنة الفين li-sanati أما إذا كانت فى آخر الكلام أو آخر الفقرة فى بيت الشعر فإنها تنطق هاء وتنقل هاء مثل : من المدرسة madrasah

٤ – ما يكتب حروف لاتينية كبيرة Capital

– الأعلام مثل أسماء الأشخاص والأماكن والمنظمات ، مثل : بغداد Baghdād

– الأعلام التى تبدأ بـ « الـ » ، تكتب « الـ » بحروف عادية ويكون ما بعد « الـ » Capital مثل :

الخرطوم al-Khartùm

– إذا كان ما بعد « الـ » حرف عين فإن ما بعد العين يكون Capital ، مثل :

العباس al-Abdas

- وكذلك إذا كان العلم مبدوءاً بحرف عين فإن ما بعد العين يكون Capital ، مثل :

على Ali، عمر Umar،

- بداية عناوين الكتب تكون حروف Capital

٥ - عند نقل الكلمات الانجليزية المكتوبة بحروف عربية أو المعربة فإنها تنقل بنفس حروفها العربية بدون أى تغيير مثل : التكنولوجيا al-tiknūlūjya

٦ - عند نقل الكلمات العربية التى لها مقابل فى اللغة الانجليزية فإنها تنقل بنفس حروفها العربية وبصرف النظر عن المقابل الانجليزى مثل القاهرة al-Qahirah ولا تكتب Cairo

٧ - عند نقل كلمة ابن أو بن (إذا جاءت بين علمين وكان ما بعدها أبا لما قبلها) فإنه توحد صيغتها لتكون ibn

٨ - الحروف المحذوفة ، نظراً لأن قواعد الكتابة العربية تتضمن عشرات القواعد المتعلقة بحذف بعض الحروف ، فإذا أشير إلى هذه القواعد فإن ذلك قد يثير التباسا لدى القارىء غير العربى ، لذلك نرى أن تنقل الكلمات العربية بنفس شكلها بعد الحذف مثل فأت (حذفت همزة الوصل وأصلها فأأت) تنقل fa'ti

وأمر (أصلها وأأمر) waamur ، بسم الله الرحمن الرحيم (حذفت همزة الوصل لأن البسملة كاملة) bi-ismi للوطن lil-waṭani ، طه Ṭāhā .

المراجع

١ – فن الكتابة فى قواعد الإملاء وعلامات الترقيم ، تأليف سيد الشليمى وأحمد نور الدين ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ .

٢ – مدخل إلى علم اللغة ، تأليف د . محمود فهمى حجازى ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ .

3 - Accession list, Middle East, Library of Congress, Cairo Office, Cairo.

4 - The Transliteration of Arabic and Persian, Department of the Interior, Washington, 1946.

5 - The Transliteration of the Arabic Script as used in the main literary Languages of the Islamic world, Published by Brockhaus, translated by Florence Ljunggren and Christal Kessler, Cairo, The American University in Cairo, 1961.

6 - Transliteration orientalischer fur maschinelle dokumentation, by Von Munir D.Ahmed, (n.d.)

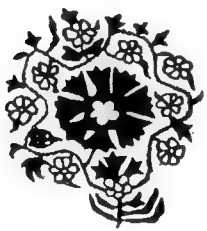

نافذة العرض

محمد فتحى عبد الهادى: الدليل البيليوغرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات (١٩٧٦-١٩٨٠)

عرض وتحليل
محمد عوض العايدى
مدير مكتبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة

وعد الحر دين عليه ، قول شائع قلما يرتبط به فى زماننا هذا انسان ، ولكن الأستاذ الدكتور محمد فتحى عبد الهادى قد وضعه موضع التنفيذ . فهو قد وعد فى مقدمة (الجزء الأول) من هذا العمل والذى صدر عن دار المريخ والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأنه سوف يوالى إصدار الملاحق أو الأجزاء المكملة لهذا العمل بصفة دورية . وها هو يضع بين أيدينا الآن الجزء الثانى ، وعلى ما يبدو أن استمرار إصدار الملاحق المكملة لهذا العمل أصبحت قدر مؤلفنا أو أنه أصبح قدرها ، ذلك أن الجزء الأول قد لاقى اعجاب الباحثين والمكتبيين ولا أعتقد أنه سيتراجع عن الإستمرار فى إستكمال هذا العمل المفيد .

والواقع أننى قد قمت بعرض وتحليل الجزء الأول للعمل الذى بين أيدينا بالعدد الأول من السنة الرابعة (يناير ١٩٨٤) لمجلة المكتبات والمعلومات العربية ، وها نحن نستكمل عرض وتحليل الجزء الثانى .

قد يبدو لأول وهلة أن عملية الضبط الببليوجرافى أو إصدار ببليوجرافية ما تعد من الأمور السهلة التى يمكن لأى مبتدىء ملم بعلم المكتبات القيام بها ، وإذا صح ذلك فى حالة إصدار القوائم أو الببليوجرافيات المحدودة بزمن معين أو بموضوع صغير وضيق . فإن الأمر يختلف فى حالة إصدار دليل ببليوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات إختلافا كبيرا ؛ وخاصة مع تزايد الحركة العلمية والثقافية الشاملة فى الوطن العربى وصدور العديد من المؤلفات والأبحاث والمقالات فى مجال المكتبات والمعلومات والتوثيق وتعدد أشكال الأوعية التى تحوى هذا الإنتاج الفكرى من كتب ودوريات ونشرات ودراسات مقدمة إلى مؤتمرات أو أبحاث لقاءات وندوات ورسائل علمية وغير ذلك مما يشكل صعوبة كبيرة فى حصرها

وبالذات مع مؤلفنا المعروف عنه هوايته الشديدة فى تتبع وحصر كل ما هو جديد فى المجال وشغفه فى تقصى آثارها كضباط المخابرات نعم كضباط المخابرات — حيث أنه فى وطننا العربى قلما تصدر نشرات أو قوائم أو أدلة بالمطبوعات التى تصدر هنا وهناك مما يشكل عبئا كبيرا ومجهودا خاصا لإصدار قائمة كالتى بين أيدينا .

والدليل الذى نحن بصدده يغطى الإنتاج الفكرى منذ أوائل سنة ١٩٧٦ حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، كما أنه بالإضافة إلى ذلك يغطى بعض المواد التى صدرت قبل عام ١٩٧٦ ولم تدرج فى الجزء الأول .

ويحتوى الدليل على نحو ألفى مدخل ، الجزء الأكبر منها مقالات ودراسات نشرت فى الدوريات المتخصصة والعامة وقد بلغ عدد الدوريات التى تم رجوع المؤلف إليها وتحليلها ١٣٧ دورية ، بعضها سبق الرجوع إليه فى الجزء الأول والبعض الآخر جديد ، كما يشتمل الدليل على الأبحاث والدراسات والتقارير التى قدمت إلى ستين ندوة ومؤتمر وحلقة عقدت داخل الوطن العربى أو خارجه وشارك فيها الباحثون العرب .

كما يحتوى الدليل وبصفة أساسية على الكتب المؤلفة أو المترجمة إلى العربية ، ويشمل بيانات ببليوجرافية لأجزاء من كتب فى موضوعات أخرى تتناول جوانب مكتبية وتوثيقية أو معلوماتية أى فى حدود التغطية الموضوعية التى إلتزم بها الدليل والتى تضم علوم المكتبات والمعلومات والتوثيق والأرشيف والوثائق .

أما من ناحية الوصف الببليوجرافى فالدليل يسير فى وصفه الببليوجرافى وفق قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية مع بعض التعديلات التى تتفق مع احتياجات الدليل ، وقد جاءت البيانات الببليوجرافية كاملة ، ففى حالة الكتب أعطيت البيانات التالية : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، بيان الطبعة ، مكان النشر ، اسم الناشر ، سنة النشر ، عدد الصفحات ، بيان السلسلة إن وجدت . وفى حالة المقالات أعطيت البيانات التالية : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم الدورية ، رقم المجلد ، رقم العدد وتاريخه ، أرقام الصفحات التى يشغلها العمل . وفى حالة بحوث المؤتمرات أعطيت البيانات التالية : اسم المؤلف ، عنوان البحث ، عدد الصفحات ، اسم المؤتمر ورقمه وتاريخ ومكان انعقاده ، عنوان المطبوع وبيانات النشر عند توفرها .. وهكذا . أما عن تنظيم المواد داخل الدليل فقد نظمت تحت رؤوس موضوعات مقننة ومخصصة ورتبت ترتيبا هجائيا فيما بينها ، وتحت رأس الموضوع الواحد رتبت المواد بأسماء المؤلفين أو العناوين ترتيبا هجائيا . ويضم الدليل إلى جانب المدخل الموضوعى مداخل أخرى إضافية مثل كشاف المؤلفين ومن فى حكمهم من الهيئات وكشاف بعناوين الكتب والكتيبات وكشاف عناوين الرسائل الجامعية وقائمة هجائية

بعناوين الدوريات التى تم تحليلها وقائمة أخرى بأسماء المؤتمرات والندوات التى كشفت بحوثها ودراساتها .

ومن المؤكد أن هذا الضبط الببليوجرافى البالغ الأهمية يستفيد منه القراء . والباحثون وطلبة العلم أيما استفادة ، فهو الوحيد من نوعه فى الميدان .

وهذا العمل المفيد للباحثين والمكتبيين لا ينقص من قدره الحيرة التى انتابتنى شخصيا من إعطاء العمل الواحد ذى الهدف الواحد أكثر من عنوان ، فالجزء الأول من هذا الدليل والذى أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٦ كان يحمل العنوان التالى « الدليل الببليوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال **المكتبات والتوثيق** » أما الإصدارة الثانية من العمل نفسه — نفس الجزء — والذى صدر عن دار المريخ عام ١٩٨١ فقد صدر يحمل عنوان « الإنتاج الفكرى العربى فى مجال **المكتبات والمعلومات** » — لاحظ هنا اختفاء كلمة التوثيق وإحلال كلمة المعلومات محلها — أما الجزء الثانى والذى بين أيدينا — والمفروض أنه صدر مكملا للجزء الأول كما أشار المؤلف وأشارت المنظمة فى المقدمة — فقد صدر بعنوان « الدليل الببليوغرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال **المعلومات** » لاحظ إختفاء كلمة التوثيق الموجودة فى الطبعة الأولى من الجزء الأول وإختفاء كلمة المكتبات الموجودة فى الإصدارة الثانية من الجزء الأول — كما لو كانت كلمة المعلومات قد أتت لتطرد كلمتى المكتبات والتوثيق .

والسؤال الذى يحيرنى هو لماذا يأخذ العمل الواحد أكثر من عنوان ؟ وهو الأمر الذى لا يخفى على مؤلفنا الفاضل أن ذلك قد يوحى بأن هذه الأعمال ليست واحدة والحقيقة غير ذلك وهو بالقطع لا يقصد ذلك . أم أن المؤلف أكتفى بكلمة المعلومات للتعبير عن المجالات الأخرى كالمكتبات والتوثيق والأرشيف والوثائق .

وإذا كان ذلك كذلك فهو قد ظلم العلوم الأخرى وخاصة علم المكتبات الذى تحددت شخصيته ووضحت معالمه منذ مدة ليست قصيرة وظهرت وتعددت المؤلفات التى تغطيه بشكل يأبى أى خضوع تحت أى علم حتى لو كان علم المعلومات .

وعلى الله قصد السبيل

حسن محمد عبد الشافى: بناء وتنمية المجموعات بمكتبات المدارس الثانوية فى مصر

عرض وتحليل: عوض توفيق

الهدف من البحث هو تحليل ونقد السياسات والإجراءات التى تتبع من تزويد مكتبات المدارس الثانوية العامه بمجموعات المواد ، بما فى ذلك اجراءات ومعايير وادوات ومسئولية الاختيار ، كما يهدف إلى التعرف على مصادر التمويل المتوفرة بالمكتبات المدرسية واوجه انفاقها على متطلبات تنمية المجموعات وصيانتها .

ولتحقيق الهدف من البحث **وضع الباحث التساؤلات التالية وحاول الإجابة عليها** خلال البحث :ـــ

ـــ ما هى السياسة التى يتم بموجبها بناء وتنمية المجموعات بالمكتبات المدرسية وماهى أهم عناصرها ؟

ـــ ما هى المعايير المناسبة التى يمكن عن طريقها اختيار المجموعات ؟ وعلى من تقع مسئولية الاختيار ؟

ـــ ما هى أدوات الاختيار المناسبة للمكتبات المدرسية ؟ وهل يمكن اعتبار قوائم الكتب الصالحة التى تصدرها إدارة المكتبات المدرسية أدوات اختيار مناسبة ؟

ـــ ما هى مصادر التمويل المتاحه لبناء وتنمية المجموعات وصيانتها ؟ وهل هى كافية ؟ وكيف يتم التصرف فيها ؟

ـــ ما هو واقع مجموعات المواد المكتبية المتوفرة حاليا بمكتبات المدارس الثانوية العامه ؟ وهل هى كافية من حيث الكم والنوع ؟

ـــ ما هى معايير استبعاد واحلال المواد التى تتبعها المكتبات المدرسية ؟ وما هى الاجراءات التى تتبع فى صيانة المواد ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قام الباحث باستعراض الدراسات العربية السابقة فى مجالى المكتبات المدرسية ، والتزويد والاختيار للوقوف على الجوانب التى تناولتها هذه الدارسات والجوانب التى لم تتناولها بشكل كاف ، وقام الباحث باستعراض أدب المكتبات العربى والأجنبى فى هذين المجالين ، وقام إلى جانب ذلك بتقديم **أساس نظرى للبحث** يتضمن جانبين :

الجانب الأول يتناول نشأة التعليم الثانوى العام فى مصر وتطوره وأهدافه ومناهجه ، الجانب الثانى يتناول الضرورة التربوية للمكتبة فى المدرسة الثانوية العامة وأهدافها والمفهوم الحديث للخدمة المكتبية المدرسية ، وإلى جانب ذلك استعرض الباحث التنظيم الادارى لإدارة المكتبات المدرسية والإدارة العامة للوسائل التعليمية واختصاصاتهما على المستويين المركزى والمحلى ، وعرض ما تضمنته القرارات الوزارية والنشرات العامة التى تنظم عملية تزويد مكتبات المدارس بالكتب والوسائل التعليمية وإجراءات صيانتها واستبعادها .

وقامت **الدراسة الميدانية** على استبيان تضمن الجوانب المختلفة التى تتصل ببناء وتنمية المجموعات بمكتبات المدارس الثانوية .

وقام الباحث بتوزيع الاستبيان على **عينه** مكونه من ثمانين أمين وأمينة مكتبة يعملون بمكتبات المدارس الثانوية العامة فى المديريات والإدارات التعليمية المختلفة ، واستخدم الباحث ٦٠ رداً بنسبة ٧٥٪ من الاستبيانات الموزعه ، وعلى ذلك فإن عدد مدارس العينه وصل إلى ٦٠ مدرسه تمثل نسبة ١٥٪ من جملة عدد المدارس الثانوية العامه الرسمية والخاصة الجانبه فى مصر والتى يبلغ عددها ٣٩٤ مدرسة . وتتبع هذه المدارس ١٧ مديرية وإدارة تعليمية تمثل جميع بيئات مصر فيما عدا المحافظات الصحراوية وهذه المديريات والإدارات التعليمية هى : مصر الجديدة ، حلوان ، جنوب القاهرة ، غرب القاهرة ، شرق الاسكندرية ، غرب الاسكندرية ، المنوفية ، الغربية ، كفر الشيخ ، القليوبية ، الدقهلية ، بورسعيد ، السويس ، شمال الجيزة ، اسيوط ، وسوهاج .

وبالإضافة إلى تطبيق الاستبيان وتحليل بياناته قام الباحث فى اطار الدراسة الميدانية بما يلى :ـ

ـ دراسة وتحليل سجلات فحص الكتب بإدارة المكتبات المدرسية خلال المدة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨١ .

ـ دراسة وتحليل ونقد قوائم الكتب الصالحة التى اصدرتها إدارة المكتبات المدرسية منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨١ .

ـ دراسة تقارير متابعة موجه عام المكتبات المدرسية للمديريات والإدارات التعليمية خلال السنوات الثلاث الاخيرة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٢) .

ـ دراسة إجراءات فحص واختيار وإنتاج الوسائل التعليمية بالإدارة العامه للوسائل التعليمية .

نتائج البحث :

من كل ما سبق استطاع الباحث أن يصل إلى اجابات على التساؤلات التى اثارها وتوصل إلى النتائج التاليه :ـ

ـ على الرغم من أن الاتجاهات الحديثة للخدمة المكتبية تركز على تقديم برنامج موحد لمصادر المعلومات على اختلاف اشكالها الا ان مكتبات المدارس الثانوية العامه فى مصر مازالت مكتبات تقليدية

تعتمد على المواد المطبوعة فى تقديم خدماتها ولم تتحول بعد إلى مكتبات شامله ويرجع ذلك إلى انفصال الادارة العامه للوسائل التعليمية عن إدارة المكتبات المدرسية على المستوى المركزى وانفصال قسم الوسائل التعليمة عن توجيه المكتبات بالمديريات والإدارت التعليمية وعدم التنسيق والتكامل بينهما فى تزويد مكتبات المدارس بالمواد .

ـــ هناك سياسة مكتوبة لاختيار الكتب تقوم على النشرات العامه الصادرة من وزارة التربية والتعليم الا ان هذه السياسة غير موجودة على المستوى المحلى بالمديريات والإدارات التعليمية أو بالمدارس ولا يوجد ما يدل على علم موجهى وامناء المكتبات بها أو بعناصرها الاساسية وخطوطها العريضة كما لا يوجد سياسة مكتوبة لاختيار المواد غير المطبوعة فى الإدارة العامه للوسائل التعليمية .

ـــ تقف إدارة المكتبات المدرسية موقفا سلبيا فى تقييم المواد واختيارها حيث يقتصر دورها على تقييم الكتب التى يرسل الناشرون نسخاً مجانية منها . ولا تستطيع الإدارة شراء المطبوعات التى ترى انها مناسبة لمكتبات المدارس الثانوية ونرى اخضاعها للفحص . وقد أثر على كمية ونوعية المواد المطبوعة التى يتم ادراجها بقوائم الكتب الصالحة بالمكتبات المدرسية .

ـــ يتولى مستشارو المواد المدرسية واجهزتهم الفنية مسئولية تقييم الكتب التى ترد إلى إدارة المكتبات المدرسية وفق معايير تقييم محددة وعلى مستوى المدرسة تتركز مسئولية الاختيار فى أمين المكتبة ولا توجد معايير اختيار محددة يمكنه اتباعها .

ـــ لا يلتزم غالبية امناء مكتبات المدارس الثانوية العامه بالإختيار من قوائم الكتب الصالحة التى تصدرها إدارة المكتبات المدرسية سنويا ويعتمدوا فى عملية الشراء على معارض الكتب المركزية والمحلية .

ـــ لا تمثل الهدايا والتبادل أو المشاركة فى المصادر مصادر لها قيمتها فى تزويد مكتبات المدارس الثانوية العامه بالمواد وإنما تعتمد على الشراء كمصدر رئيسى للتزود بالمواد .

ـــ المخصصات الماليه المدرجة لشراء المواد بالموازنه العامه للدولة غير كافية وقاصرة عن تلبية احتياجات تنمية وصيانة المواد بمكتبات المدارس الثانوية العامه التى تعتمد على حصيلة رسم المكتبة كمصدر رئيسى للتمويل .

ـــ مجموعات الكتب بمكتبات المدارس الثانوية العامه غير كافية من الناحيتين الكمية والنوعية وتقل عن المستوى الواجب توفره لمقابلة المتطلبات الفعلية لخدمة المناهج الدراسية وتلبية احتياجات وميول الطلاب القرائية .

ـــ لا يتفق التوازن الموضوعى لمجموعات الكتب بمكتبات المدارس الثانوية العامه مع النسب المئوية لتوزيع الموضوعات بقوائم الكتب الصالحه أو مع احتياجات الاستعارة الخارجية .

ـ عدم ملاءمة مجموعة كتب المراجع لأغراض البحث حيث أن طبعاتها قديمه وغير متوفره إذ تخلو المكتبات من بعض كتب المراجع مثل التقاويم والحوليات ومعاجم البلدان والمصادر الإحصائيه .

ـ عدم توافر الوسائل السمعية والبصرية وأجهزة العرض الصوتية والضوئية فى مكتبات المدارس الثانوية العامه ، وما يوجد منها لا يتعدى الاشرطه الصوتيه المسجله وأجهزتها .

ـ عدم توافر الدوريات المتخصصه فى فروع المعرفه المختلفه .

ـ تناقص رصيد الكتب بمكتبات المدارس الثانوية العامه عاماً بعد عام نتيجة لفقد وإستهلاك عدد كبير من الكتب سنويا يتضح هذا من عملية الجرد السنوى . هذا وما يتم اضافته من الكتب الجديدة سنويا لا يمثل الا نحو ٥٢٪ من جملة عدد الكتب المفقودة والتالفه .

ـ تعرض مجموعات الكتب للتلف السريع نتيجة لوجود اعداد كبيره منها بدون تجليد وما يتم تجليده سنويا لا يتعدى نسبه ضئيله جداً من رصيد المكتبة من الكتب والدوريات .

التوصيات :

للتغلب على المشكلات التى كشفت عنها نتائج البحث يوصى الباحث بما يلى :

١ ـ اقرار سياسة ثابتة ومستقرة لبناء وتنمية المجموعات بالمكتبات المدرسية .

٢ ـ منح إدارة المكتبات المدرسية صلاحيات كافية لإنتقاء الكتب التى ترى مناسبتها للمكتبات المدرسية وعدم الاقتصار على فحص الكتب التى يرسلها الناشرون للإدارة ، هذا ويجب توفير الموازنة الماليه التى تمكن الإدارة من شراء هذه الكتب .

٣ ـ زيادة مكافآت فحص الكتب بحيث تتلاءم مع جهود الفاحصين وتكون حافزا على الإسراع فى عملية الفحص والتقييم .

٤ ـ التنسيق والتعاون بين إدارة المكتبات المدرسية والإدارة العامه للوسائل التعليمية على المستويين المركزى والمحلى فى عمليات تقييم واختيار المواد وتزويد مكتبات المدارس بالوسائل التعليمية وأجهزتها .

٥ ـ اعداد قائمة ببليوجرافية معيارية لمكتبات المدارس الثانوية العامه يستعان فى اعدادها بقوائم الكتب الصالحه التى اصدرتها إدارة المكتبات المدرسية بعد مراجعتها مراجعة شاملة لإستبعاد الكتب التى لا تتفق مع المناهج أو الاتجاهات التعليمية والسياسية والإجتماعية السائدة .

٦ ـ إنشاء مراكز لتقييم وفحص المواد بكل مديرية أو إدارة تعليمية لاتاحة الفرصة الكافية للموجهين والمعلمين وأمناء المكتبات لفحص المواد فحصاً فعلياً .

٧ ـ تدعيم اعتمادات شراء الكتب فى الموازنة العامه للدوله تمكين كل مكتبة من بناء وتحديث وصيانة مجموعات المواد بها لمقابله الاحتياجات التعليمية والتربوية المتزايدة .

٨ ـ رفع قيمة رسم المكتبة الذى يحصل

من كل طالب بالمدارس الثانوية العامة لتكوين حصيلة مناسبة بالمدرسة مع ترشيد أوجه الانفاق منها بتحديد نسبة مئوية لكل وجه من أوجه الانفاق .

٩ ــ وضع برنامج زمنى لتنقية المجموعات واستبعاد المواد عديمة الجدوى من المكتبات وفق معايير محدده للإستبعاد .

١٠ ــ إعادة النظر فى النسب المئوية للكتب المفقودة والتالفه التى يسمح بالتجاوز عنها فى عمليات الجرد السنوى طبقا للائحة المكتبات المدرسية ووضع الضوابط الكفيله بمنع سوء استغلال هذه النسبة .

١١ ــ العناية بتجليد الكتب والدوريات بمكتبات المدارس ووضع خطة زمنية يتم خلالها تجليد جميع كتب المكتبة مع عدم السماح مستقبلا بتداول أى كتاب الا بعد تجليده .

١٢ ــ وضع معايير محددة لتقييم مجموعات الكتب بالمكتبات المدرسية من الناحيتين العدديه والنوعيه وتحديد النسب المئوية لكتب كل موضوع لاسترشاد المدارس بها .

١٣ ــ تزويد المدارس بأجهزة إنتاج الوسائل التعليمية البسيطة التى يمكن للمعلمين إنتاجها داخل المدرسة مثل الشرائح والأفلام الثابته والشفافيات والتسجيلات الصوتية .

١٤ ــ عقد برامج ودورات تدريبية للعاملين فى المكتبات المدرسية من موجهين وأمناء لتعريفهم بسياسة بناء وتنمية المجموعات ومعايير تقييم المواد والإجراءات التى تتبع فى تزويد المكتبات بالمواد .

١٥ ــ انشاء شبكة للمكتبات المدرسية بكل مديرية وإدارة تعليمية لتحقيق المشاركه فى المصادر والتعاون فى عمليات الشراء والتبادل .

عوض توفيق

مدير التوثيق

بالمركز القومى للبحوث التربوية

بالقاهرة

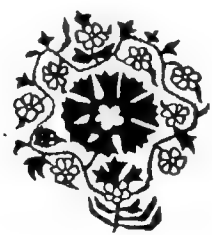

عبدالله الشريف وآخرون: مدخل لعلم الفهرسة
دراسة في الجوانب النظرية والعلمية..

عرض وتحليل.
محمد عوض العايدى
مدير مكتبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة

تواجه معظم المكتبات العربية مجموعة من المشكلات يستلزم الأمر دراستها على ضوء الإحتياجات الفعلية والإمكانيات العربية . ويأتى فى مقدمة هذه المشكلات توفر الركائز الفنية اللازمة لممارسة العمل المكتبى مثل قواعد الفهرسة الوصفية وخطط التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات وهى الركائز التى لايمكن للمكتبة أن تعمل أو أن تقوم بتنظيم مجموعاتها بدونها . ويعتبر مجال الفهرسة من أهم مجالات دراسة المكتبات . وذلك لأن نتاجها يتمثل فى وسائل السيطرة على دنيا المعرفة المسجلة وتقديمها موصوفة ومنظمة للدارسين والباحثين وبدونها تعتبر المكتبات مجرد مخازن مليئة بالكنوز لا يسهل على روادها الإستفادة منها ، ولاشك أن الفهرس هو مفتاح المكتبة وهو ثبتها الشامل لكل ما تحتويه من مطبوعات كما أنه النتاج الأساسى لعمليات الفهرسة الوصفية .

والواقع أن الكتاب الذى نعرض له اليوم قد سبقته عدة محاولات فى اللغة العربية بعضها ترجمة بحته وبعضها ترجمة مقنعة وبعضها تأليف خالص ، بعضها فيه إضافات حقيقية وبعضها تكرار لا جديد فيه وأهم هذه المحاولات ما قام به الدكتور محمود الشنيطى ومحمد المهدى حنفى « قواعد الفهرسة الوصفية » وما قام به الدكتور محمد فتحى عبد الهادى « المدخل إلى علم الفهرسة » وما قام به الدكتور سعد الهجرسى « التقنينات العصرية للوصف الببليوجرافى » وما قام به الدكتور شعبان خليفة وكاتب هذه السطور « الفهرسة الوصفية للمكتبات » فضلا عن محاولات جيدة فى مناطق مختلفة من عالمنا العربى كلها تعد إرهاصات لتقديم عمل موحد قادم لا محالة ينبع من طبيعة عالمنا العربى ويتفق مع إنتاجنا الفكرى .

وقد قام بإعداد هذا الكتاب الدكتور عبد الله الشريف الاستاذ المشارك بقسم المكتبات والمعلومات بكلية التربية جامعة

الفاتح والأستاذ رشيد زهر الدين أحمد والأستاذ موريس توفيق وهما من رؤساء أقسام الخدمة الفنية والمكتبية بالمكتبة المركزية بجامعة الفاتح وأيضا الأستاذ نجمى الهامى عضو هيئة التدريس بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الفاتح . ولاشك أنه من استعراض أسماء ووظائف القائمين على هذا العمل تتضح خبرتهم العلمية والعملية التى انعكست بصورة واضحة على هذا العمل من معالجة المشاكل والصعوبات التى تواجه الطلاب والدارسين وكيفية التغلب عليها .

ويتألف هذا الكتاب من ٣٦٥ صفحة تحتوى على معلومات نظرية وعملية لكل ما يتعلق بالفهرسة باللغة العربية والانجليزية ويشتمل الجزء العربى على خمسة فصول وقائمة بمصطلحات الفهرسة مقسمة كالآتى :

الفصل الأول :

يستعرض هذا الفصل تاريخ الفهارس فى العالم وتطور تقنينات الفهرسة : الفهرسة ، أنواعها ، وظائفها ، وأنواع الفهارس — الجهاز الفنى والتجهيزات اللازمة لقسم الفهارس ، علاقة قسم الفهارس بالأقسام الأخرى فى المكتبة ، يسر العمل بقسم الفهارس .

الفصل الثانى :

يعالج الفصل الثانى كل ما يتعلق بالملامح المادية للكتاب . تسجيل البيانات على بطاقة الفهرسة ، الأبعاد ، علامات الترقيم ، المسافات .

الفصل الثالث :

يتناول الباب الثالث قواعد الفهرسة الوصفية والأعمال التي لها أكثر من مكان للنشر وأكثر من ناشر ، وحقل التوريق وكل ما يتعلق بالمواد الإيضاحية والحجم والمواد المصاحبة وحقل السلسلة وحقل التبصرات وكذلك الترقيم الدولى الموحد للكتب والمتابعات والبطاقات التحليلة .

الفصل الرابع :

يعالج الفصل الرابع كل ما يتعلق بمشاكل الفهرسة معالجة علمية فى نماذج بطاقة عددها (٥٢) بطاقة وأن كل البطاقات لها كشاف يوضح كل المشاكل التى تمت مناقشتها ودراستها وهو الباب الذى يفيد الطلاب فى التدريبات العلمية .

الفصل الخامس :

نظرا لأن الفهرسة غير مقتصرة على الكتب فقط ، ان كل مصادر المعرفة لابد من فهرستها وإعدادها للتداول ، فإن الفصل الخامس يتناول ما يتعلق بفهرسة المواد الخاصة غير الكتب من دوريات مخطوطات ومواد خرائطية والأوعية السمعية والبصرية .

كما أن القسم العربى من هذا الكتاب يشتمل على معجم مشروح لمصطلحات الفهرسة وهذا المعجم مرتب (عربى ـ انجليزى) وعدد مصطلحاته (٣٢١) مصطلح .

ويشتمل القسم العربى أيضا على قائمة بيبليوجرافية لأهم المصادر العربية فى مجال

الفهرسة . أما القسم الأجنبى فإنه يشتمل على فصلين :

الفصل الأول :

يتناول هذا الفصل كل ما يتعلق بالعناصر التي تتكون منها البطاقة — الأبعاد — المسافات ، علامات الترقيم ، ترتيب المداخل حسب القواعد الأنجلو أمريكية — الفهرسة التحليلية — فهرسة المسلسلات وفهرسة الأوعية السمعية والبصرية ومعجم مشروح لأهم مصطلحات الأوعية السمعية والبصرية .

الفصل الثانى :

يشتمل هذا الفصل على (٨١) بطاقة تعالج كل ما يتعلق بفهرسة المصادر الأجنبية ولتسهيل عملية الإستفادة من هذه البطاقات فإنها مزودة بكشاف يوضح المشاكل التي تمت دراستها في كل بطاقة كما يشتمل القسم الأجنبي أيضا على قائمة ببيليوجرافية لأهم المصادر الأجنبية في مجال الفهرسة والتصنيف .

وبعـد

ليس المهم ما يقدمة العمل من عناصر أو فصول أو أبواب ، كما أنه ليس من المهم أيضا أسماء أو وظائف من قاموا بالعمل ولكن السؤال المهم فعلا هو : ما هو الجديد الذى قدمه المؤلفون ؟ وما هى الإضافات التى قدمها الكتاب ليستفيد منها الباحثين والقراء فى الوطن العربى وليس بالجماهيرية الليبية فقط ؟

« مجلة العصور »

مجلة علمية تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

● **رئاسة التحرير**

١ - أ . د . / عبد الرحمن الطيب الأنصارى

رئيس قسم الآثار - جامعة الملك سعود

٢ - أ . د . / محمد بن سعيد الشعفى

استاذ بقسم التاريخ - جامعة الملك سعود

٣ - أ . د . / عبد الفتاح حسن أبو علية

أستاذ التاريخ الحديث - بقسم التاريخ والحضارة
جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية .

المدير المسؤول / عبد الله الماجد

نصف سنوية .. تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها فى لندن .

● **صدر العدد الأول فى يناير ١٩٨٦**

● **الاستشاريون**

أساتذة متخصصون من كبار العلماء فى العالم .

قسيمة اشتراك

السادة / دار المريخ للنشر
ص.ب. : ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

نأمل التكرم باعتماد اشتراكنا في مجلة العصور لمدّة ..... سنة اعتباراً من ..... وحتى ..... ، وذلك بواقع ..... نسخة ، على أن ترسل من قبلكم إلى العنوان التالي:

.....
.....
.....

ومرفق الشيك رقم ..... بمبلغ ..... قيمة الاشتراك .

التوقيع

.....

تملأ هذه القسيمة وترسل على العنوان التالي :
دار المريخ للنشر – ص.ب. ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
تلكس ٢٠٣١٢٩ – تليفون: ٤٦٤٧٥٣١ – ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية

«قواعد النشر»

١ ـ «العصور» مجلة نصف سنوية تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن.

٢ ـ تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من أصل وصورتين على ورق مقاس ٢١×٢٩,٧ سم (A4) وعلى وجه واحد فقط. ترقم جميع الصفحات شاملة الجداول والصور التوضيحية.

٣ ـ يراعى ألّا يتجاوز عدد صفحات أي بحث أو مقال ٣٠ صفحة (أي في حدود ٧٠٠٠ كلمة)، أما بالنسبة للكتب المحققة فيراعى ألّا يتجاوز عدد صفحاتها ٥٠ صفحة (أي في حدود ١٢,٠٠٠ كلمة).

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة (مائتي كلمة) تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة، أمّا الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لمّاع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها بنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

٧ ـ يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... إلخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع أسلوب الـ "MLA" في الكتابة.

٨ ـ يفضل كتابة المصادر في صورة حواشي، ولا يفضل رصد قائمة للمراجع في نهاية المقال.

٩ ـ أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

١٠ ـ يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

١١ ـ لما كانت المجلة تصدر نصف سنوية بصفة دورية وتوزع في موعد محدد فإن ذلك يتطلب ضرورة جمع موضوعاتها وتنسيقها وإخراجها وطباعتها في وقت يسبق موعد التوزيع بفترة كافية.

١٢ ـ لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلّا بعد الحصول على إذن كتابي من رئاسة تحرير المجلة.

١٣ ـ تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية.

١٤ ـ تأمل رئاسة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد رئاسة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك التعليمات.

١٥ ـ يقوم المؤلفون بمراجعة تجارب الطبع الأخيرة بمطابقتها على الأصول، مع مراعاة عدم إجراء أية تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصول، سواء بالإضافة أو الحذف، على أن تعاد تجربة الطبع خلال ٤٨ ساعة فيما لو رأت رئاسة التحرير ذلك.

١٦ ـ تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

١٧ ـ توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر ـ ص.ب: ١٠٧٢٠، الرياض: ١١٤٤٣، المملكة العربية السعودية.

المكافآت

١ ـ تمنح المجلة مكافأة للبحوث والترجمة ونقد الكتب والتحكيم.

المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع:

ـ دار المريخ للنشر ـ ص.ب: ١٠٧٢٠ الرياض: ١١٤٤٣ ـ المملكة العربية السعودية

ـ الدار العربية للنشر والتوزيع ـ ٤٩ جولد هوك رود، لندن ـ المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية:

ـ المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي

ـ الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها

ـ الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي

ـ استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي

13- Articles may be written either in Arabic or in English.

14- The Chief Editors ask researchers and writers to follow these guideline in order to assist the editors to perform their task and to achieve theire objectives. Non-compliance with these instructions would oblige the Chief Editors to reject the Article.

15- The final page proof of the articles should be checked by the writers, against the original MSS with no changes (addition or deletion), and returned within 48 hours if so desired by the Chief Editors.

16- The writer of each article or essay will have a copy of the issue in which his article or essay is appeared, free of charge.

17- All MSS should be addressed to:

- Mars Publishing House, P.O. Box 10720, Riyadh 11443, Saudi Arabia.
- The Arabic Publishing & Distribution House Ltd.
  49 Goldhawk Road, London W12 8QP, England.

HONORARIUM

The Journal will pay a token honorarium of $ 100 (One hundred American dollars) for assessment of an article.

All MSS should be addressed to:

— Mars Publishing House,
P.O. Box 10720, Riyadh 11443,
Saudi Arabia.

— The Arabic Publishing &
Distribution House Ltd.
49 Goldhawk Road,
London W12 8QP, England.

ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

— Saudi Arabia	S.R.	100
— All Arab Countries	U.S. $	35
— All European Countries	U.S. $	40
— U.S.A. & Canada.	U.S. $	45
— Australia & South Asia	U.S. $	50

Notes to Authors

1 - **"Ages"** is a Semiannual journal published by Mars Publishing House and issued from its office in London.

2 - Manuscripts should be submitted in triplicate, typewritten duible spaced and on paper of A4 size (21 x 29,7 cm), on one side only. All pages including tables and illustrations should be consecutively numbered.

3 - The maximum limit of an article is 30 pages (about 7,000 words). With regard to the editing of books, the maximum limit is 50 pages (12,000 words).

4 - An abstract of about 200 words should preface each article.

5 - Maps, figures and illustrations should be drawn with Indian ink with sufficient thickness on white drawing paper to be acceptable for printing. With regard to photographs, these should be printed on glossy paper. If the photographs are coloured, then the original slides are recommended.

6 - Sub-titles and other phrases and idioms intended to be printed in bold face type should be underlined by waveyline, while the titles of books and periodicals should be marked by normal line.

7 - Punctuation (Period, colon, semicolon, comma, interrogation and exclamation marks... etc.) should be carefully written. In general, MLA Style should be followed.

8 - List of Bibliography at the end of the article should be avoided as much as possible. Foot-notes are recommended.

9 - Originals of articles or essays sent for publication in the Journal will not be returned, whether published or not.

10- Articles and essays have been appeared within the Journal according to technical considerations irrespective of the position of the writer.

11- Since the Journal has been published semiannual and distributed according to a fixed schedule, it is necessary to collect, edit and print the materials in enough time prior the time fixed for distribution of the Journal.

12- Articles or essays or translations which have been previously published are not accepted for publication and the materials accepted for publication in this Journal cannot be published in other Journals without prior written permission of the Chief Editors.

ORDER FORM

TO MARS PUBLISHING HOUSE
P.O. BOX 10720,
RIYADH - 11443,
KINGDOM OF SAUDI ARABIA.

Dear Sir,

Please provide us with ..... copies from your journal the Ages for ..... year effective from .....

Kindly send our issus to the following adress.

.....
.....
.....
.....

enclosed cheque no. ..... amount ..... U.S. Dollars.

Thank you

Signature.

Please fill this: order form and send it to:
Mars Publishing House
P.O. Box 10720,
Riyadh - 11443,
Tel: 4657939 - 4647531.
TLX: 203129 MARS SJ.

AGES

I has been decided to bring out an academic journal containing research articles on history, archaeology and culture, under the title AGES.

FIRTS
·The Editorial Board:

1. Prof. Abd al-Rahman al-Tayyeb al-Ansari,
   Head of the Department of Archaeology, King Saudi University.
2. Prof. Muhammad Sayeed al-Sha'fi,
   Pforessor, Department of History, King Saudi University.
3. Prof. Abd al-Fattah Hassan Abu Alieh,
   Professor, Department of History and Culture, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

4. Excecutive Director: Abd Allah Ali Rashid al-Majed, Proprietor and Director General, Dar al-Marikh Publishers, Riyadh.

SECONDLY

The Journal will be published half-yearly. It will be published by Dar al-Marikh Publishers and issued from its office in London.

72. *Akhtar Hanif. "University Librarianship in Pakistan".* **PLB.** *12(3-4) Sept. -Dec., 1981. P. 28.*
73. *Neil Wilkinson. "University Libraries in U.K.".* **PLB.** *3(3-4) March-June, 1971. P. 30-39.*
74. *M. Adil Usmani. Op. cit.* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dect., 1982. P.iv-v.*
75. *SPIL. Op. cit. P. 109.*
76. *Ibid. P. 110.*
77. *Ibid. P. 110.*
78. *G. R. Lyle. Op. cit. P. 384.*
79. *SPIL. Op. cit. P. 110.*

40. *Norman Highman.* **The Library in the University.** *London, Andre Dutsch, 1980. P. 13-14.*
41. *M. A. Gelfand. Op cit. P. 34.*
42. *F. N. Withers.* **Standards for Library Service.** *Paris, UNESCO, 1974.*
43. *Ibid. P. 63.*
44. *Ibid. P. 38.*
45. *Ibid. P. 71.*
46. *David. R. Watkins. "Standards for University Libraries".* **Library Trends.** *21(2) Oct., 1972. P. 193.*
47. *Ibid.*
48. *"Standards for College Libraries 1985". College and Research Libraries News. May, 1985. P.251.*
49. *"Libraries and Library Education in 'Proposals' for a New Educational Policy".* **PLB.** *1(4) June, 1969. P. 70.*
50. *M. A. Gelfand. Op. cit. P. 24-27.*
51. *M. Adil Usmani. Op. cit.* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P.iv.*
52. *Robert B. Downs.* **IN** *M. A. Gelfand.* **University Libraries for Developing Countries.** *Paris, UNESCO, 1968. P. 57.*
53. *F. N. Withers. Op. cit. P. 39.*
54. *Ibid. P. 57.*
55. *Ibid. P. 58.59.*
56. *Ibid. P. 64.*
57. *Ibid. P. 78.*
58. *Ibid. P. 65.*
59. *D. R. Watkins. Op. cit. P. 196.*
60. *"Standards for College Libraries 1985".* **College and Research Libraries News.** *May, 1985. P. 244.*
61. *"Libraries and Library Education in 'Proposals' for a New Educational Policy".* **PLB.** *1(4) June, 1969. P. 70.*
62. *"Standards for College Libraries 1985". Op. cit. P. 245.*
63. *SPIL. Op. cit. P. 119.*
64. *G. R. Lyle. Op. cit. P. 135.*
65. *Nasim Fatima.* **Hawalajati Khidmat (Reference Service).** *Karachi, Library Promotion Bureau, 1978. P. 12.*
66. *Keyes Metcalf.* **The Planning of Academic Libraries.** *New York, McGraw-Hill, 1965.*
67. *SPIL. Op. cit. P. 63-121.*
68. *Naimuddin Qureshi. Op. cit. P. 480.*
69. *SPIL. Op. cit. P. 86.*
70. *Robert B. Downs. "Library Development in Turkish Universities".* **PLB.** *4(1-2) Sept. -Dec., 1971. P. 13.*
71. *Thomas G. English. "Administrators" views of library personnel status".* **College and Research Libraries.** *45(3) May, 1984. P. 192.*

17.*Mahmudul Hasan. "Allama Iqbal Open University".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 34-50.*

18.*Mumtaz Memon & M. Idrees Khokar. "Sind Agriculture Universtiy Library".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 75-77.*

19.*M. Ramzan. "Faisal Shaheed Library. Unviersity of Engineering and Technology".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 78-80.*

20.*A. U. Khan. "A brief account of Libraries of the University of Peshawar".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 81-106.*

21.*A. R. Shah Bukhari. "Islamia University Bahawalpur Library (Urdu)".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 1-5.*

22.*M. Aziz Khan. "Quaid-e-Azam University Library (Urdu)".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 6-12.*

23.*S. Sakina Moosavi. "Baluchistan University Library (Urdu)".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 21-27.*

24.*Hasan Akhtar. "Panjab Unviersity library (Urdu)".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 21-27.*

25.*Hamid Rahman. "NWFP University of Engineering and Technology (Urdu)".* **PLB.** *14(3-4) Sept. -Dec., P. 22-27.*

26.*Maqbool A. Choudhury. "Bahauddin Zakaria University Library (Urdu)".* **PLB.** *14.(3-4) Sept. -Dec., 1983. P. 28A-39.*

27.*M. A. Abdul Haq. "Library Standards and work Measures".* **Pakistan Library Review.** *3(2) June, 1961. P. 46-50.*

28.*G. A. Sabzwari. "Library Authorities (Editorial)".* **PLB.** *3(3-4) March-June, 1971. P. 1-8; and "Planning Academic Libraries in Pakistan (Editorial)".* **PLB.** *6(1-2) Sep. -Dec., 1973. P. iii-viii.*

29.*"Libraries and Library Education in "Proposals for a New Educational Policy".* **PLB.** *1(4) June, 1969. P. 70.*

30.*SPIL. Op. cit.*

31.*Naimuddin Qureshi. "Standards for Libraries".* **IN Encyclopedia of Library and Information Science.** *v. 28. New York, Marcel Dekker, 1980. P. 480.*

32.*G. Ahmad. "Foreword"* **IN Plan for Development of Libraries in Pakistan,** *Karachi, SPIL, 1972.*

33.*Akhtar Hanif. Op. cit. P. 28.*

34.*M. Adil Usmani. Op. cit. P. xiv.*

35.**Pakistan Library Bulletin.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982; and 14(3-4) Sept. -Dec., 1983.*

36.*Ibid.*

37.*M. A. Gelfand. Op. cit. p. 55-58.*

38.*Guy R. Lyle.* **The Administration of the College Library.** *3d ed. New York, H. W. Wilson, 1961. P. 38-42.*

39.*L. R. Wilson & M. F. Tauber,* **The University Library.** *2d ed. New York, Columbia Univ. Press, 1956. P. 641.*

9. *Pakistan Library Association should constitute Academic Committees such as, Children, School, College and University librarians Committees to study the current situation at all levels and propose future plans and policies for the improvement of library services in the country.*

REFERENCES

1. *Webster's* **Third New International Dictionary.** *1966.*
2. *Karl Jaspter* **IN** *Norman Highman.* **The Library in the University.** *London, Andrew Deutsch, 1980. P-9.*
3. *S. J. Haider. "Development of University Libraries and Manpower needs in Pakistan."* **Pakistan Library Bulletin (PLB).** *1.(2-3) Dec. -March, 1968-69. P.29.*
4. *F. N. Withers.* **Standards for Library Service,** *Paris, UNESCO, 1974. P.11.*
5. *M. A. Gelfand.* **University Libraries for Developing Countries,** *Paris, UNESCO, 1968. P.14.*
6. *Ibid. P.24.*
7. *Society for the Promotion and Improvement of Libraries (SPIL).* **Plan for Development of Libraries in Pakistan.** *Karachi, SPIL, 1972.*
8. *Ibid. P.63-121.*
9. *M. Adil Usmani. "Standards for University Library Service in Pakistan". (Editorial).* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec. 1982. p.i-xiv.*
10. *A. Moid. "Purpose of the Conference."* **PLB.** *1(2-4) Dec. -March, 1968-69. P. 11-16.*
11. *Nasim Fatima. "Dr. Mahmud Husain Library".* **PLB.** *12(2) June, 1981 (Urdu Section) P. 1-26; and NED University of Engineering and Technology".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 63-74.*
12. *Najaf A. Khan. "Manpwoer Resources for Agricultural Libraries in Pakistan".* **PLB.** *1.(2-3) Dec. -March, 1968-69. P. 109-118.*
13. *S. J. Haider. Op. cit. P. 26-40.*
14. *Akhtar Hanif. "University Librarianship".* **PLB.** *12(3-4) Sept. -Dec., 1981. P. 20-29.*
15. *I. A. Nawaz. "College and Deparmental Libraries of Universities".* **PLB.** *1(2-3) Dec. -March, 1968-69. P. 43-55.*
16. *A. R. Butt. "Sind University Library".* **PLB.** *13(3-4) Sept. -Dec., 1982. P. 1-23.*

11. PUBLICATIONS AND PUBLICITY DIVISION

University libraries are responsible to publicise and focus their activities and services through regular and occasional publication. These may be:

i) How to Use Library - a regular annual publication should be published for the guidance of students teachers and others.

ii) Accession List - a list of new books and material added to the library should be published monthly or quarterly.

iii) Priodical Holdings - a list of current and back issues of journals should be bublished at least once a year.

iv) Library programmes - a brochure may be issued monthly or quarterly of library activities such as lectures, film shows, seminar discussions, conferences, etc.

v) Statistics - all kind of statistics of all the divisions should be collected and published in regular publications of the library.

vi) Other useful publications may be brought out for the benefit of professional librarians and library users.

RECOMMENDATIONS

Librarians have been suggesting and recommending in seminars, conferences, articles and books for improving the library services in Pakistan. Some recommendations are appended here also:

1. *University Grants Commission (UGC) should assign to the already proposed Standing Committee of University Librarians to formulate standards for University libraries.*
2. *UGC should see that University libraries are financed adequately to develop and grow their collections and services according to the proposed standards.*
3. *University authorities should keep provision in their future plans to instal computers in their libraries and establish On-Line connections with the Databases in and outside the country.*
4. *University authorities should make provision of comprehensive computerized indexes to research materials and of new and interdisciplinary studies.*
5. *Telex service should be kept in view in future plans to provide University libraries inter-University liasion and quick communication.*
6. *UGC should arrange at least two fellowships/scholarships for higher education and training of University librarians abroad.*
7. *In-Service training and Refresher courses should also be arranged for the working University library staff.*
8. *An Evaluation Committee should be constituted by the UGC to review constantly the collection and services of the University libraries as per standards prescribed.*

10. READERS SERVICES DIVISION

Most of our students are usually unfamiliar with the use of library material. They do not know to consult Catalogue, how to search material of their interest, how to check different kinds of bibliographies, how to note bibliographical references, how to find out information from reference books, indexes, encylopedias, manuals, handbooks, directories, gazetteers, atlases etc.

To assist students, teachers, research scholars library provides different kinds of services:

a) Reference and Advisory Service

This section is responsible to assist and guide each and every reader in searching information or material of his interest. There are always questions which could be answered easily with the help of reference books. But research questions take considerable time for which the Readers Advisory have to consult indexes, biblographies, catalogues and even the books, journals, microforms, veritcale file, clipping files, etc.

Reference department is supposed to work with the faculty members in preparing assignment and reading lists for the students. They also assist faculty members of various departments in their curriculum planning and designing. Guided tours of the library are arranged for the benefit of students, teachers. A guide book, "How to Use Library" is prepared and distributed among all students and other users. The library should provide instruction and guidance in bibliographical work and research methods at all levels of sophistication.

Photocopying facility should be provided by this division for the material which cannot be circulated. Provision should be made for listening and viewing tapes,, records and films of eductional and research nature.

b) Circulation

This section is responsible for issues and receipts of library material. Each library fixes certain loan period for students, teachers and other readers. They have to keep checking their record daily and issue notices of overdue material. They also make reservations for heavily used material.

The material which is not available in the library is acquired on Inter Library Loan from other libraries of the country or abroad. Similarly they send library material to other libraries on request.

A professional person, few sub-professional and clerical staff are engaged to perform all kind of duties in this section. Statistics are maintained to review the library use and demand of material.

7. CATLOGUING DIVISION

In this division the material received is processed technically. Policy of cataloguing and classification and maintenance of shelf list and Public catalogue is framed. The division may be divided in few department/sections such as: Cataloguing - Classification - Processing -Authority files, etc. While preparing material for use certain files are maintained:

i) Shelf List
ii) Public Catalogue/Union Catalogue
iii) Name Authority File
iv) Subject Authority File
v) Material in Process file, etc.

This division is very important. All the material handled here should be processed by the professional staff. There are certain standared tools such as Cataloguing Rules, Subject Heading Lists, Classification Scheme, Rules for Filing Cards, etc. should be provided for preparing the material.

8. A-V AND SPECIAL MATERIAL DIVISION

Audio Visual and special material is processed differently than books. The work may be divided in different sections such as: Manuscripts and Rare material - Microforms - Music Records and Audio tapes - Motion pictures and Video Tapes - Government Publications - National and International Agencies publications, etc. These sections should be manned by professionally and technically qualified and experienced persons.

9. SERIALS DIVISION

Each library subscribes a good number of current jounals and purchases back inssues of the research journals. At University level current and back issues of jounals are very important from research point of view. Record and files of current and back issues should be maintained. Clippings of important newspapers, articles and announcements should be maintained. Pamphlets, brochures and ephermal material should also be maintained in verticale files. This division should also be supervised by professional, sub-professional and clerical staff. The division should maintain some of the important files and records described below:

i) Serials Holding Record
ii) Index of Documents, Pamphlets, Brochures, etc.
iii) Catalogue of Governament publications, National and International Agencies
iv) Catalogue of Maunscripts (Descriptive) and Rare Material
v) Record of A-V material
vi) Other bibliographical files and records as per nature of the material.

-- Auditorium for at least 500 persons

– Washing rooms at least 5 for staff, 5 for gents and 5 for ladies on each floor.

f) Other Accessories.

Libraries do not only need a structure of walls and various levels of building but they also need furniture and necessary equipments for preserving the material properly and accommodating readers in the library. Such furniture and equipment should be acquired which would be comfortable, economical and useful for the library.

-- Fumigation chambers and chemicals are kept to save rare material from deterioration. Special room should be provided for the treatment of rare material.

– Now a days air conditioning is becoming an essential element in pulic buildings. Library buildings should be air conditioned to provide comfortable atmosphere for the readers and to preserve library material from deterioration Due prevision should be made for curtains, carpets, and other decorative material.

While designing the library every care should be taken for interior and exterior decoration. Due attention should be given to the lighting system, fresh air and weather hazards.

TECHNICAL SERVICES

As stated earlier that there are certain services and duties which are performed by the professional staff of the library behind the scene. The entire library service depends upon the technical services where the material is scientifically and technically processed and prepared for public use. There are different kind of funtions and work which are done in the Technical Services. Professionally qualified persons supervise the work of all the divisiohs, department and sections of Technical Services. Few sub-professional and clerical staff are also engaged to do the routine work. In a small library these functions are carried out by few persons but in a big library these may be divided into various departments and sections. The main funcitions are described below for which a University library should make provision:

6. ACQUISITION DIVISION

This division is responsible to acquire all kind of material for the library. It involves selection, ordering, receiving, payment and passing on material to cataloguing division. In this division, disserta, order, material received files and accession record are mintained. Payment record and files are kept.

the next 25 years. In University where only central library exist the seating capacity should be 25% of all kind of readers. If there are departmental / seminar libraries 10% of the total readers capacity should be provided.[75]

i) Undergraduate students	*25 sq.ft.*
ii) Graduate students	*35 sq.ft.*
iii) Faculty memebrs	*75 sq. ft.*
iv) Carrels	*30 sq.ft.*

b) Book Capacity

The standard suggested for the books, periodicals and other material should be kept in view. The basic collections and the annual rate of growth untill next twenty five years is also to be considered. American Library Association and some other experts have suggested space for books and bound periodicals as 15 vols. per sq.ft. and the height of stack 7ft.-6in.[76] *The strength of the collection in next 25 years should be estimated and total space required be calculated to the above formula.*

c) Working Quarters for Staff

Each University library should estimate its own growth of staff and size in 25 years. At least 100 sq.ft.[77] *should be allowed to each staff member including the Cataloguer and lettering clerk. Besides space allocation to the staff due consideration should be given to:*

- *Space behind the Circulation desk*
- *Space for preparing periodicals for binding*
- *Space for receiving and shipping books*
- *Library supplies storage*
- *Equipments and machinery*
- *Space for Displays and Exhibits, etc.*

d) Public Catalogue

Ample space for public catalogue should be estimated. If 5 cards are prepared for each title and 800 cards are placed in each trary then it could be calculated how big will be the catalogue and how much space would be required.[78] *Adequate space 5 to 7 times around the catalogue for users and consulting tables should be provided.*[78]

e) Services

In libraries certain services are provided for reading, listening and relaxing. Among these provision for the following should be made:[79]

- *Seminar rooms 400 sq.ft.*
- *Recording and listening room 300 sq.ft.*
- *Cafeteria for snaks, relaxing and smoking etc. 320 sq.ft.*

TABLE - 10: COLLECTION

Students	Teachers	Research Scholars	Other users	Collection
a) Books Collection.				
Upto 1000	*100*	*50*	*100*	*100,000*
1001-2000	*200*	*75*	*200*	*200,000*
2001-3000	*300*	*100*	*300*	*300,000*
3001-4000	*400*	*125*	*400*	*400,000*
b) Periodical Colection				
Upto 1000	*100*	*50*	*100*	*1,000*
1001-2000	*200*	*75*	*200*	*1,500*
2001-3000	*300*	*100*	*300*	*2,000*
3001-4000	*400*	*125*	*400*	*3,000*

film projectors, VCRs etc. University libraries should acquire all this material from the special grants within 3 to 5 years. In each year's budget at least 10% of the book and periodicals budget should be added to spend on the purchase of A-V and special material and equipments.

Each library is requested to review its collection occassionally. There may be books and other material which may need replacement or discardation. There may be book losses or disappearance of the material. The library staff should not be penalized monetarily or otherwise for such happenings. Of course there should be proper arrangement of checking and vigilonce of the readers and material.

5. BUILDING

As stated earlier the University library building should be planned in the centre of the campus. While planning the library building the future academic and research programmes should be kept in mind. Usually a library building is planned for at least next 25 years keeping in view the students enrolment, faculty members, research scholars and other users of University and community. In this regard certain formulas are suggested. In our situation following formula should be applied:

a) Readers Capacity

The readers capacity should be calculated with the upper limit of the total enrolment of the students, faculty members and research scholars in

TABLE - 9: STAFF PLACEMENT

Students Enrolment	Teachers	Professional Staff		Non-Professional Staff		Total
1) Upto 1000	*Upto 100*	*Librarian*	*1*	*Assistants*	*4*	
		Dy. Librarian	*1*	*U.D.C.*	*4*	
		Asstt. Libn.	*2*	*L.D.C./Typiest*	*4*	
		Cat./Classif.	*4*	*Technicians*	*2*	
		Lib. Asstt.	*8*	*Janitors*	*6*	
			16	+	*20*	= *36*
2) 1001-2000	*101-200*	*Librarian*	*1*	*Assistants*	*4*	
		Dy. Libn.	*2*	*U.D.C.*	*4*	
		Asstt. Libn.	*3*	*L.D.C./Typiest*	*6*	
		Cat./Clasfr.	*6*	*Technicians*	*4*	
		Lib. Asstts.	*12*	*Janitors*	*10*	
			24	+	*28*	= *52*
3) 2001-3000	*201-300*	*Librarian*	*1*	*Assistants*	*6*	
		Dy. Librarian	*3*	*U.D.C.*	*4*	
		Asstt. Libns.	*4*	*L.D.C./Typiest*	*4*	
		Cat./Classif.	*8*	*Technicians*	*4*	
		Liby. Asstt.	*16*	*Janitors*	*12*	
			32	+	*30*	= *62*
4) 3001-	*300-*	*Librarian*	*1*	*Assistants*	*6*	
		Dy. Libn.	*3*	*U.D.C.*	*6*	
		Asstt. Libn.	*6*	*L.D.C./Typiest*	*8*	
		Cat./Clasfr.	*10*	*Technicians*	*6*	
		Lib. Asstts.	*20*	*Janitors*	*16*	
			40	+	*42*	= *82*

Periodicals

1/10 journals for total enrolment of students each year,
One journal for each teacher each year,
One journal for each research scholar annually.
1/10 journal for every other reader annually.

c) Audio Visual and Other Special Material

In University libraries Audio Visual material and other speical kind of equipments are essential. It may include, microforms, slides, transparancies, audio tapes, video tapes, films, overhead projectors, slide projectoms,

The material acquired should be adequate and sufficient for the teachers and taughts. Special attention should be given to the current and recent material. The material which are needed for retrospective reference and research.

In our situation certain targets should be fixed to build up basic collection. In this respect the formula proposed in Finance should be applied:

The above figures are minimum in comparison to foreign University libraries' standards. Universities should provide special grants to their libraries to build up their collections upto the standards. After reaching the above standard each University library should add annually books and periodicals, with the rate suggested in Finance which is repeated here again:

Books

Each student 5 books annually
Each teacher 15 books annually
Each research scholar 10 books annually
Each other reader 5 books annually.

TABLE - 8: STATUS/QUALIFICATIONS/EXPERIENCE OF PROFESSIONAL STAFF

Position	Status	Qualifications & Experience
Librarian/ Director	*Professor*	*M.A. Library Sc. preferably Ph. D. with extensive experience of University or Research Organization's library on a senior position.*
Dy. Librarian Dy. Director	*Associate Professor*	*M.A. Lib. Sc. with at least 10 years experience in a Univ. or Research Organization's library.*
Asstt. Librarian	*Assistant Professor*	*M.A. Lib. Sc. 5 years experience in Univ./college/research library.*
Cataloguer/ Classifiers	*Lecturer*	*M.A. Lib. Sc. with 3 years exerience in a college/research library*
Library Assistants	*Demonstrator*	*M.A. Lib. Sc. or B. Lib. or B.A. DLS with some library experience.*

current years budget. Annual additions should not be mixed with the basic collection purchases.

AUDIO VISUAL MATERIAL

The audio visual material and equipments are very expensive. It will be advisable that this material and equipment may be acquired bit by bit. If 10% of total expenditure on books and periodicals is spent on A-V material and equipments every year in 5 to 10 years the required material will be enough in the library. As per books and periodicals expenditure the 10% amount will be approximatoly Rs. 297,025.00.

3. STAFF

"The University library is regarded equivalent to a teaching department and librarian is treated like head of the department in all developed countries. In most foreign Universities the University Librarian is placed even at par to the Dean or Pro-Vice Chancellor. The other professional staff is given faculty status according to their qualifications and experience".[69] Robert B. Downs,[70] Thomas G. English, Akhtar Hanif,[71] Neil Wilkinson,[73] and so many others strongly stressed that librarians and professioanl staff should be given faculty status. Adil Usmani described the reasons of brain drain and deficiency of high calibre staff in the profession due to non-recognition of Library Service and unattractive status, cadre and grades offered in the University libraries.[74]

In all University libraries of Pakistan following pattern should be adopted:

The positions of professional staff should be fixed according to the following formula:

For each additional 1000 students and 100 teachers formula No.1 should be applied except the librarian. To attract best quality of University graduates, authorities will have to treat professional librarians at par with faculty members in respect ot status, cadre and grades. The professional staff should be evaluated and promoted like teachers. They should be entitled to all privileges and facilities which are provided to teachers.

4. COLLECTION

Universities are the highest seats of learning. In Unviersity libraries every care is to be taken both quantitatively and qualitatively. Every material of high quality research and study should be acquired, of course, specialization has to be kept in view, in which the University is especially concentrating.

One Journal at least for each 10 students.
One journal at least for each teacher
One journal at least for each research scholar.
One journal at least for each 10 other readers.

Besides above some bibliographical and research journals should also be subscribed which may help students, teachers and research scholars in searching references and informations.

If the above suggested standard is applied to a University library where 500 students are enrolled, 100 teachers are engaged, 50 research scholars are working and 100 administrative staff members are employed the amount of money involved would be:

BOOKS

5 books each student x $30 = $150 x 500 students = $75,000 x Rs. 19.00 = Rs. 1,425,000.00
15books each teacher x $30 = $450 x 100 techers = $45,000 x Rs. 19.00 = Rs. 855,000.00
10 books each scholar x $30 = $300 x 50 scholars = $15,000 x Rs. 19.00 = Rs. 285,000.00
5 books each other reader x Rs. 50 = Rs. 250 x 100 = Rs. 25,000.00
Grand Total: Rs. 2,590,000.00

PERIODICALS

1/10 journals for 500 students = 50x$45 = $2,250 x Rs. 19 = Rs. 42,750.00
One journal for each teacher = 100x$60 = $6,000 x Rs. 19 = Rs. 114,000.00
One journal for each scholar = 50x$45 = $2,250 x Rs. 19 = Rs. 42,750.00
1/10 journal for ech other reader = 10xRs. 75 = Rs. 750.00
Grand Total: Rs. 200,250.00

Above figures are calculated in Dollars since at University level mostly foreign books and jounals will be either imported directly or purchased through foreign book dealers. Average cost of a book is taken as $30.00 and $60.00 respectively. For local books and journals average cost of Rs. 50 and Rs. 75.00 is considered. Rate of exchange for Dollar is taken equal to Rs. 19.00 only. If calculated, the overall expenditure on books and jounals of the above model University library will come to Rs. 2,790,250.00 only.

The proposed basic collection of books and journals should be met within 5 years time with Special grants from the Government or funds arranged from any other source. During these five years normal purchase of books and journals should be made as per standards proposed from the

b) Library Organization Committee

The University library should be administered by the Librarian / Director. He should organize the library on the principle of individual management and collective consultation. According to the size all divisional Heads and a Secretary should form a Library Organization Committee. All apointments, promotions, terminations of library staff should be decided by the University Librarian. All library matters concerning to Departments, Seminars, Faculties, Institutes should be decided by the University librarian.

The Committee should develop the Statement of Library Objectives in view of the educational and research goals of the University. The Statement of objectives should be chalked out in consultation with the library staff and members of the teaching faculty. These objectives should be reviewed periodically in view of the changes.

The University librarian should be ex-officio member of University Senate, Academic Council and all other Committees which are concerned with acadomic affairs and research matters.

2. FINANCE

To develop University library service on a sound footing adequate financial support is necessary. Following pattern should be followed:

a) The University library annual Budget should constitute at least 5% of the total University expenditure;

b) New University libraries should be allocated additional grant each year to build up the basic collection (100,000) of Books, (500) periodicals and other materials prescribed in the relevant sections.

c) Older Universities which have already built up basic collections should prepare their annual budget requirements on the basis of enrolment of students, faculty members, research scholars and other users. It should be at least 5 books each student, 15 books each teacher, 10 books each research scholar and 5 books for each other reader.

The above figures may look very high and ambitious but at higher level of education recommended figures are the lowest. In advanced countries these figures are even less than a school library standards.

d) Periodicals and newspapers are equally important in University libraries. In our University libraries at least 500 basic journals on the subjects taught should be subscribed by each University library irrespective of its enrolment of students and faculty members. Beyond 500 basic subscriptions following formula should be applied for developing periodical collection.

architects. While planning the building all specifications and formulas of space for students, faculty members, library staff, library material and service areas should be kept in view. Library building plans of Karachi University and Sind University libraries may be consulted.

In some countries professional librarians have developed space formulas for each category. These must be consulted and applied in keeping our own requirements. Metcalf's plans for academic libraries could be quite useful with certain modificatins suiting to our conditions and situation.[66]

STANDARDS

In view of Pakistani Universities' situation reasonable standards are being suggested to improve the library services. SPIL's standards[67] *suggested in 1972 may also be kept under consideration. The standards proposed by Naimuddin Qureshi,*[68] *when published, will also be useful for further review and developing new standards and scales. The standards proposed will serve as guideline or evaluation criteria for UGC and University authorities to assess how far any University library is growing and serving its users satisfactorily.*

1. LIBRARY AUTHORITY

Each University library should have two Committees to share the responsibility of developing library services externally and internally. These Committees would be:

a) Library Advisory Committee, and
b) Library Organization Committee.

a) Library Advisory Committe

The Vice Chancellor should appoint a Library Advisory Committee in his University consisting of:

Chairman	*Vice Chancellor*
Member Secretary	*University Librarian/Director*
Members	*Deans of Faculties*
Members:	*Directors of Institutes President, Students Union Girls Representative Chief of Library Divisions.*

The role and function of the Library Advisory Committee should be clearly defined and explained in the University Statutes/Code as described earlier in the relevant part. The University Librarian's status, powers and responsibilities should be clearly described in the University Statutes / Code / Rules as administrative head of the library.

TABLE - 7 : UNIVERSITY LIBRARY BUILDING

SL: NO:	Name of Univeristy Library	Building area St. Ft.	Student Enrolment	Faculty Members	Library Staff	Readers Capacity	Permanent/ Temporary
1.	*Panjab University Library*	*30,000*	*12,300*	*400*	*85*	*135*	*Temp.*
2.	*Sind University Library*	*?*	*4,195*	*435*	*84*	*1,500*	*Perm.*
3.	*Peshawar University Library*	*26,400*	*8,500*	*470*	*20*	*358*	*Temp.*
4.	*Karachi Unviersity Library*	*80,000*	*15,000*	*350*	*87*	*2,375*	*Perm.*
5.	*Quaid-e-Azam University Library*	*68,352**	*900*	*158*	*43*	*580**	*Temp.*
6.	*Baluchistan University Library*	*40,000**	*3,000*	*200*	*17*	*570**	*Temp.*
7.	*Allam Iqbal Open Univ. Library*	*19,315**	*36,000(c)*	*38*	*24*	*110**	*Tmep.*
8.	*Islamia Univeristy Library*	*76,000**	*831*	*192*	*34*	*532**	*Temp.*

** Estimates quoted for New buildings.* *? = Information not supplied*

(c) = Casual Students.

Note: There are total 20 Universities in the country. Only eight University librarians responded and provided requisite information. The remaining 12 University libraries definitely donot have their own buildings.

employed. They look after microfilm readers, different kind of projectors and machines. Now a days Video tapes and V.C.Rs are being used in libraries. Photocopying machines are also used to provide copies of the reference or non circulation material to the readers. Overhead projectors, slides and film projectors, transparencies, moving films and other material are used by the faculty members and students which are provided by the libraries. The library staff train faculty members and students how to use all kind of machines, projectors and material.

Each University library needs to provide above services within its limited resources and means. They appoint professional and technical staff to help readers in their academic, personal, recreational and other intersts.

Building

A University library needs a typical structure in view of its specific functions and activities described earlier in detail. The library in a University is regareded as the main reservoir of educational material and it feeds to all the teaching departments, institutes, and administrative units. With this consideration the Unviersity library is plannied keeping the academic programmes of the University and professinal requirements of the library in view. Buildings involve handsome amount of money and cannot be altered or modified easily. The library building should be planned in consultation with the librarian, architect and faculty members. The points of prime considerations are:

Students enrolment
Collection
Library staff
Faculty members
Research Scholars
Other users
Service areas

The professional librariars and library architects have evolved certain formulas for space requirements of the University libraries. While erecting a library building of a new or old University, planning is done for the requirements of at least next 25 years. Keeping this aspect in view let us examine the situation of our University libraries: (see Table 7)

Among above eight University libraries only two Universities have their indepndent buildings. Six Universities have yet to erect new buildings. These Six University libraries are presently housed in departments buildings or hired bungalows. It is proper time that University authorities should plan buildings in consultation with their librarians and expert

takes considerable time of the library staff in searching and locating the requisite information or material.

Reader Services are usually divided in three main categories:

a) Readers Advisory Service
b) Circulation, and
c) Audio Visual aids and material

a) Readers Advisory Service

In this department readers are helped in searching information and material. In certain cases enquiries are answered quickly but there are some questions for which Readers Advisor has to spend hours or even days in providing information and material.[64] *Usually research scholars and students come with their research projects for which the library staff have to check books, periodicals, non-book material. In certain cases he has to contact even other libraries of the city or country and ask for material on Inter Library Loan. Sometimes material is acquired from the libraries and research organizations of other countries. In this way library staff have to spend a good number of man hours in answering querries.*

The Readers Advisor and other staff guide the readers in their self education and use of library material. They educate and train their users how to consult referance material of the library and organize their notes for research projects or assignments.[65]

b) Circulation

This department is responsible for issue and receipt of material from the users. They have to maintain record and statistics of their issues and receipts. They have to make reservations for the material which is less in number and much in demand. They have to issue reminder notices to the defaulters and intimations for the reserved books. They also assess the need of material in much demand and recommend to the authorities to add more copies or acquire new material. They report for lost or completely damaged material. They collect fine for late returns or lost or damaged material. There are other several functions which they have to perform.

Inter Library Loan is also handled by the Circulation Deparment. They send material to other libraries on request and ask other libraries/organizations to supply material needed by its readers.

c) Audio Visual aids and Material

In University libraries non-book material and audio visual material and aids are superivsed by the Readers Advisory Department. They guide readers how to search material of their interest and use it effectively. In using audio visual aids and material trained and experienced technicians are

Technical Services

There are certain technical processes and work which are done behind the scene in each library. Library's work can be compared with any industrial unit. In an industry there are several technicians who handle crude material and with the help of machines and tools prepare finished goods. No body knows how many hands, machines and tools were used to produce a finished product and brought in the market for sale. Similarly the professional and other staff treat each learning material technically and makes it useable for the readers. The material processed in the library goes on the shelves in the shape of finished products. Books are arranged on the shelves systematically under certain classified order. Each book has definite notaion or call number which is unique and differs from every other book on shelves. In each library there is a card catalogue or index of all the material. This catalogue provides different approaches to a reader in searching material.

Similarly libraries provide guidance for serial publications and other non book material. Like books, serials, clippings, ephermal material, manuscripts, rare books and audio visual material are also technically processed and their catalogue is prepared separately or merged in the main catalogue. The catalogues of library holdings are developed to identify items by author, subject, title, format and location. There are certain bibliographical approaches which are useful for staff as well as readers, such as Authority files, Shelf lists, Serial holdings record, Indexes of documents, Rare collections, manuscripts, Audio visual material etc. Union Catalogue of departmental and Institute libraries is also developed to proivide complete record of all library holdings of University Library System. All this work is done in accord-ance with the established national and international bibliographical conventions.[62]

The technical work done in the library takes sufficient time. The professional and experienced persons carry out his task. To prepare each item technically may take 30 to 90 minutes of different persons. In University library where each item is catalogued and classified in detail may take even 105 minutes, sometimes even more.[63] *Authorities should keep this aspect of library work in mind.*

Reader Services

There are numerous kind of services which a library renders to its readers. In a University library Reader Services Department is manned with highly experienced and qualified persons. Readers come to the library with varied questions and problems. The library staff have to satisfy each and every reader and porvide information and material of his/her choice. It

TABLE - 6: COLLECTION GROWTH

SL: NO:	Name of University Library	Years Estd.	Collection	Users	Average intake per year	Average per user.
1.	*Panjab Univ. Library (1882)*	*104*	*255,000*	*13,000*	*2,451*	*19 Books*
2.	*Sind Univ. Library (1946)*	*40*	*135,973*	*6,210*	*3,399*	*22 Books*
3.	*Peshawar Univ. Library (1951)*	*35*	*107,048*	*9,059*	*3,058*	*12 Books*
4.	*Karachi Unvi. Library (1952)*	*34*	*220,190*	*15,700*	*6,476*	*14 Books*
5.	*Faisal Shaheed Univ. of Engg; and Tech. (1961)**	*25*	*110,000*	*3,712*	*4,400*	*29 Books*
6.	*Quaid-e-Azam Univ. Library (1966)*	*20*	*93,158*	*1,558*	*4,657*	*52 Books*
7.	*Baluchistan U. Library (1971)**	*15*	*65,000*	*3,900*	*4,333*	*13 Books*
8.	*Allama Iqbal Open Univ. Library (1974)*	*12*	*31,480*	*36,000*	*2,623*	*0.8 Books*
9.	*Gomal Unvi. Library (1974)*	*12*	*60,000*	*1,545*	*5,000*	*38 Books*
10.	*Islamia Univ. Library (1975)**	*11*	*68,000*	*1,270*	*6,181*	*53 Books*
11.	*Bahauddin Zakaria Univ. Library (1976)**	*10*	*42,560*	*1,497*	*4,256*	*28 Books*
12.	*Mehran U. of Engg. & Tech. (1977)**	*9*	*50,000*	*2,169*	*5,555*	*23 Books*
13.	*NED Univ. of Engg. & Tech (1977)**	*9*	*57,000*	*2,940*	*6,333*	*19 Books*
14.	*Sind Agr. Univ. Library (1977)**	*9*	*30,000*	*2,192*	*3,333*	*13, Books*
15.	*Islamic Univ. Library (1980)*	*6*	*4,500*	*36*	*750*	*125 Books*
16.	*Univ. of Azad Jammu & Kashmir (1980)*	*6*	*100,000*	*1,192*	*16,666*	*83 Books*
17.	*NWFP Agr. Univ. Library (1981)**	*5*	*28,000*	*800*	*5,645*	*35 Books*

** = There are seven Universities which were raised from college to University. Their collections are previous to the dates of getting University status.*

We did not include Allama Iqbal Open Univ. in our analysis as it is on a different pattern. Similary Univ. of Azad Jammu and Kashmir is also not inlcuded in calculation as its figures seem quite unbelieveable.

TABLE - 5 : COLLECTION

1985

SL: NO:	Name of University Library	students Teachers Other	Books	Periodicals Current	Back Issues	Audio Visual and Special Material
1.	*Panjab Univ. Library (1882)*	*13,000*	*255,000*	*600*	*36,000*	*1000 MF*
2.	*Sind Univ. Library (1946)*	*6,210*	*135,973*	*230*	*?*	*626 MSS*
3.	*Peshawar Univ. Library (1951)*	*9,059*	*107,048*	*164*	*10,000*	*39 MF*
4.	*Karachi Univ. Library (1952)*	*15,700*	*220,190*	*375*	*170,000*	*95 MSS* *5, 025 MF* *2,500 TH*
5.	*Faisal Shaheed Univ. of Engg. and Tech. (1961)*	*3,712**	*110,000*	*?*	*80,000*	*?*
6.	*Quaid-e-Azam Univ. Library (1966)*	*1,558*	*93,158*	*366*	*84,000*	*?*
7.	*Baluchistan Univ. Library (1971)*	*3,900*	*65,000*	*200*	*3,000*	*100 MF*
8.	*Allama Iqbal Open Univ. (1974)*	*136* *(36,000 c)*	*31,480*	*668*	*?*	*165 MF* *366 Cst* *111 AuT.* *335 Slides*
9.	*Gomal Univ. Library (1974)*	*1,545**	*60,000*	*?*	*?*	*?*
10.	*Islamia Univ. Library (1975)*	*1,270*	*68,000*	*?*	*2,000*	*50 MSS*
11.	*Bahauddin Zakria Univ. Library (1976)*	*1,497*	*42,569*	*20*	*10*	*20 Slides*
12.	*Mehran Univ. of Engg. & Tech. (1977)*	*2,169**	*50,000*	*?*	*?*	*?*
13.	*NED Univ. of Engg. & Tech. (1977)*	*2,940*	*57,000*	*56*	*?*	*?*
14.	*Sind Agr. Univ. Library (1977)*	*2,192*	*30,000*	*80*	*30,000*	*?*
15.	*Islamic Univ. Library (1980)*	*36**	*4,500*	*?*	*?*	*?*
16.	*Univ. of Azad Jammu & Kashmir (1980)*	*1,192**	*100,000*	*?*	*?*	*?*
17.	*NEFP Agr. Univ. Library (1981)*	*800**	*28,228*	*?*	*?*	*?*

MF = Microfilms; MSS = Manuscripts; Cst. = Cassettes; AuT. = Audio Tapes; c = Casual Students; ? = Information not supplied; * = World of Learning, 1984-85.

Formula A A-

1.	*Basic Collection*	*85,000 vols.*
2.	*Allowance per FTE faculty member*	*100 vols.*
3.	*Allowance per FTE student*	*15 vols.*
4.	*Allowance per undergraduate major or minor field*	*350 vols.*
5.	*Allowance per Master's field, when no higher degree is offered in the field*	*6,000 vols.*
6.	*Allowance per Master's field, when a higher degree is offered in the field*	*3,000 vols.*
7.	*Allowance per 6th year specialist degree field*	*6,000*
8.	*Allowance per Doctoral field*	*25,000 vols.*

Let us examine the situation of collection in our University libraries. (Table 5):

Let us evaluate the growth and annual average intake of library meterial in our University libraries from the year of their establishment:

While reviewing the figures of averages of the University libraries one can easily guess how deplorable is the situation. Panjab Univ. Library which is 104 years old could develop its collection at the rate of 2451 books average per year. Now its total collection comes to 19 books per reader. The rate of growth of other libraries look little better but still in view of the standards it is quite unsatisfactory. University authorities should take serious note of the situation and provide sufficient funds to equip University libraries with all kind of academic and research material as per standards being suggested.

The situation about periodicals is also very poor. One cannot believe that a University library could subscribe only 20 periodicals. The highest number is subscribed by Allama Iqbal University Library which is 668 and the second highest is Panjab University Library, i.e. 660 (Table 5). It is really hopeless situation that we cannot keep faculty members and students uptodate with the current developments in their respective fields of studies and research.

In respect of books and serial publications a basic collection and reasonable quantity of annual addition is being suggested for students and faculty members in the standards which may be applied in all University libraries. The Study Group of Department of Library Science, University of Karachi recommended 10% of the total budget for the purchase of books and subscription of periodicals. It also recommended Rs. 35/- per student and Rs. 400/- per teacher.[61]

given NPS 20, a Professor's scale. The vacant positions of the librarians should also be filled with professionally qualified and experienced persons.

To achieve the educational and research goals of the Universities the authorities will have to change their attitude towards the profession of librarianship. They will have to look towards those institutions which have porduced scientists, engineers, doctors and other men of letters of International repute with assistance and help of their librarians. Our educationists should find out how Universities like Cambridge, California, Harvard, McGill, Oxford and others in advanced countries treating their librarians. Why their learned and intelligent people adopted this profession. Certainly they were attracted by the honourable terms and conditions of service. In the interest of the Universities and the nation as a whole it is imperative that professional librarians should be appointed in all Universities and be given full faculty status, cadre and scales.

Collection

The main function of the University library is to acquire all such resources of information, instruction, communication, education and research which meet the demand of students, faculty members and research scholars. This material may be computer-based or print-based. In our situation print-based material is the only material which we can afford. The strength of library material is usually measured with the enrolment of students, faculty members and research scholars. If we throw a cursory galance on the acquisition of library material in University libraries of some countries the picture evolves as under:

Canada - 75 books per undergraduate and 200 per graduate student[53]
Federal Republic of Germany - 100 books per student for long course, 30 books for short courses.

India - Rs. 15.00 student and Rs. 200.00 per teacher[55]

Mexico - 130 volumes per student in a library less than 300.000[56] *volumes*

U.S.A. - For 600 students 50,000 volumes and for every 200 students 10,000 volumes (50 books per student)[57]

Similarly for periodicals a reasonable limit is suggested. In Mexico 15 to 20 titles per specialization or career are suggested.[58] *In USA 15,000 titles of current periodicals are recommended.*[59]

The College Library Standards Committee of ACRL has proposed following formula for a College/University awarding degrees from Bachelor to Ph. D.[60].

Keeping the above nature of duties and work of a professional librarian one can very well imagine how much time and energy he devotes. In view of the responsibilities and functions of the professional staff they should have faculty status, with the salary and other benefits enjoyed by the teaching staff.[51] *Unfortunately most of our librarians still do not have faculty status, cadre and scales of pay. This is the main reason that talented and intelligent students are not attracted towards this profession.*[52]

The figures collected from some of the University libraries reveal that the professional staff of libraries is not compatible to render professional duties and services. The professional staff being few in number is engaged most of the time in entertaining the faculty members and students with their demands. They get very little time to concentrate on their professional work and improve the services. The result is that most the time the professional staff is busy in sub-professional or clerical work. This situation cannot be improved and better services cannot be offered unless the University authorities provide sufficient staff keeping the proposed standards in view.

Let us examine the professional staff in relation to faculty members, students, other users and National pay scales:

TABLE 4- PROFESSIONAL STAFF AND NATIONAL PAY SCALES

SL:	Name of University Library	Students	Others	National Librarian	Pay Scales Other Prof. Staff	Faculty
1.	*Panjab Univ. Library*	*12,300*	*300*	*18*	*18,16*	*400*
2.	*Allama Iqbal Open U. Library*	*36,000(c)*	*98*	*Vacant*	*18,17,16*	*38*
3.	*Bahauddin Zakaria U. Library*	*1,396*	*?*	*Vacant*	*17,16*	*101*
4.	*Baluchistan Univ. Library*	*3,000*	*700*	*19*	*18,17,14*	*200*
5.	*Islamic Univ. Library*	*831*	*247*	*18*	*17,16*	*192*
6.	*NWFP Univ. of Engg. & Tech.*	*?*	*?*	*Vacant*	*16,11*	*?*
7.	*Quaid-e-Azam Univ. Library*	*900*	*500*	*Vacant*	*17,16*	*158*
8.	*Sind Univ. Library*	*4,195*	*1,580*	*19*	*18,17,11*	*435*
9.	*Karachi Univ. Library*	*15,000*	*350*	*19(Vacant)*	*18,17,14*	*350*
10.	*Peshawar Univ. Library*	*8,500*	*89*	*Vacant*	*?*	*470*
11.	*NED Univ. of Engg. & Tech.*	*2.824*	*?*	*18*	*17,16*	*116*
12.	*Sind Agr. Univ. Library*	*1,800*	*200*	*18*	*17,11*	*192*

(c)= Casual Students. ?= Information not received

In view of the data received from 12 University libraries Six Universities have not yet appointed librarians. Two Universities have appointed librarians in the NPS 19 which is an Associate Professor's scale. Four Universities placed their librarians in NPS 18 which is an Assistant Professor's scale. It is also to be noted that the professional staff has been appointed even in NPS 16 and 11. A University librarian being the head of library who is certainly equivalent to a head of teaching department should be

TABLE - 2: UNIVERSITY AND LIBRARY BUDGET

SL.: NO:	Name of University Library	University Budget Rs.	Library Budget Rs.	Percentage
1.	Bahauddin Zakaria Univ. Library	15,858,288	451,265	2.84%
2.	Islamia University(Bahawalpur)	19,376,280	534,000	2.75%
3.	Panjab University Library	85,411,809	646,922	0.75%
4.	Quaid-e-Azam Univ. Library	34,350,000	2,500,000	7.27%
5.	University of Peshawar, Library	51,963,104	261,000	0.50%

TABLE - 3: LIBRARY STAFF

SL: NO:	Name of University Libarary	Professional Staff	Sub-Prof. Staff	Clerical	Others	Total
1.	Allama Iqbal Univ. Library	4	4	8	9	25
2.	Bahauddin Zakaria U. Library	2	6	6	13	27
3.	Baluchistan U. Library	5	4	4	4	17
4.	Islamia Univ. Library	2	8	6	17	33
5.	Panjab Univ. Library	24	28	24	9	85
6.	Quaid-e-Azam Univ. Library	8	7	11	18	44
7.	Sind Agricultural U. Library	2	3	4	6	15
8.	Sind University Library	18	7	12	47	84
9.	Peshawar Univ. Library	9	–	7	4	20
10.	Karachi Univ. Library	20	5	24	38	87
11.	Faisal Shaheed U. Engg. & Tech.	7	12	8	21	48
12.	NED Univ. of Engg. & Tech.	9	2	9	3	23
13.	NWFP Univ. of Engg. & Tech.	2	–	1	–	3

Beyond these services library staff has to do so many professional work which is not seen by the users. If all the professional work and services rendered by the library staff to the users is judged with the prescribed standards we find our situation quite unsatisfactory.

The situation of library staff in relation to users in our libraries can be evaluated with the Table 3, above.

The figures do not represent an encouraging situation in relation to professional staff. In University libraries professional staff besdies his professional work participate in the instructional programme of the institution. They instruct students formally as well as informally in the use of library material and services. They also advise faculty members in bibliographical and research matters, work on Committes, prepare reports on library facilities and services.[50] They also teach courses on research methods in different departments/faculties.

The figures of Quaid-e-Azam University library's budget are satisfactory and seems to be an exception. It is beyond imagination that in Pakistan a University library could get such a handsome amount of money. We consider the figures of other four University libraries for our study. The situation of Panjab and Peshawar University libraries is quite alarming. The funds provided to these University libraries are miserably low. The overall average of University library budgets comes to 2.82%. It shows that the University libraries in Pakistan are in a very bad state of affairs. In view of this situation we cannot expect strong collections and exemplry service. The critics of University libraries should pounder and evaluate the whole situation and impress upon the University authorities to provide due share to the library for development of its resources and services.

If our government is really serious in raising the educational and intellectual standard of our present and future generations it will have to pay due attention and provide reasonable amount of funds to let the libraries play their effective role in the field of higher education and research. The Department of Library Science, University of Karachi Study Group recommended 10% of the total University budget for the University Library but government did not pay any attention to this proposal.[49]

The authorities should allocate sufficient funds to the libraries on the basis of certain principle and standard. For the convenience of our University authorities standards are being suggested in this study for developing libray services and evaluating their activities.

Professional Staff

The personnel engaged in any organization are solely responsible for the efficiency of the work done and services rendered. Professionally qualified and experienced personnel certainly guarantee to a great extent satisfactory service. Better Salary scales, respectable status, good service benefits and other facilities attract highly qualified and experienced persons. Unfortunately in our Universities the libraries' professional staff is still not given the respectable salaries and status. The result is that most of the qualified persons have either migrated to other countries or joined other organizations of high repute.

In relation to staff our University authorities do not pay any attention to employ personnel in relation to the strength of students, teachers, research scholars and other library users. Usually our University libraries are understaffed and are unable to develop strong collections and efficient services on the desired scale. In this regard statistical figures will depict a clear picture. (Table 3).

Let us compare the libray staff with the number of students, teachers, research scholars and administrative staff. Let us also examine the services library staff render in these Universities.

TABLE - 1
BUDGET ALLOCATIONS OF UNITVERSITY LIBRARIES

SL. NO.	Name of University Library	Allocations in Rs. 1983-84	Students	Teachers	Amount per Student/ Teacher
1.	*Allama Iqbal Open Univ. Library*	*300,000*[1]	*36,000*[2](c)	*38*[1]	Rs. 8.32
2.	*Bahauddin Zakaria Univ. Library*	*451,265*[1]	*2,396*[2]	*101*[1]	*301.00*
3.	*Baluchistan Univ. Library*	*400,000*[1]	*3,000*	*1,200*[2]	*95.20*
4.	*Karachi Univ. Library*	*1,800,000*[1]	*15,000*[1]	*350*[1]	*117.20*
5.	*Islamia Univ. Library(Bahawalpur)*	*610,000*[1]	*831*[1]	*192*[1]	*596.20*
6.	*NWFP Univ. of Engineering and Technology Library (1982-83)*	*95,000*[3]	*?*	*?*	—
7.	*Panjab Univ. Library*	*646,612*[1,4]	*12,3000*[1]	*400*[1]	*50.90*
8.	*Quaid-e-Azam Univ. Library*	*2,500,000*[1]	*900*[1]	*158*[1]	*2,362.90*
9.	*Sind Univ. Library*	*30,000*[3,5]	*4,195*[2]	*435*[2]	*6.40*
10.	*Peshawar Univ. Library*	*261,000*[1,6]	*8,500*[2]	*470*[2]	*29.00*
11.	*NED Univ. of Engineering and Technology (1981-82)*	*50,000*[3]	*2,824*[2]	*116*[2]	*17.00*
12.	*Faisal Shaheed Univ. of Engineering and Technology*	*811,950*[3]	*3,500*[3]	*212*[3]	*218.50*

1 = Questionnaire *2 = World of Learning, 1983-84*

3 = Pakistan Library Bulletin, v. 12-13.

4 = In questionnaire library bdget is quoted as Rs. 2,061,470 but actual expenditure on library is Rs. 646,612.00. The extra maount was probably spent on salaries.

5 = The total budget in 1981-82 was Rs. 500,000 but only Rs. 30,000.00 was allocated to the Central library and the rest distributed among faculties.

6 = Amount quoted in questionnaire is Rs. 419,833.00 It inlcudes salaries also. Actual expenditure on library is Rs. 216,000.00.

? = Inforamtion not supplied.

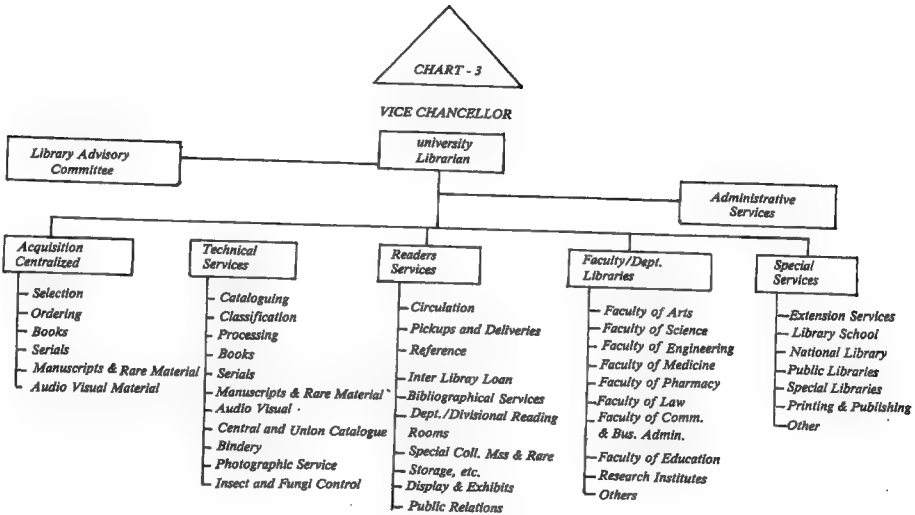
CHART - 3
VICE CHANCELLOR
Library Advisory Committee
university Librarian
Administrative Services
Acquisition Centralized
Selection
Ordering
Books
Serials
Manuscripts & Rare Material
Audio Visual Material
Technical Services
Cataloguing
Classification
Processing
Books
Serials
Manuscripts & Rare Material
Audio Visual
Central and Union Catalogue
Bindery
Photographic Service
Insect and Fungi Control
Readers Services
Circulation
Pickups and Deliveries
Reference
Inter Library Loan
Bibliographical Services
Dept./Divisional Reading Rooms
Special Coll. Mss & Rare Storage, etc.
Display & Exhibits
Public Relations
Faculty/Dept. Libraries
Faculty of Arts
Faculty of Science
Faculty of Engineering
Faculty of Medicine
Faculty of Pharmacy
Faculty of Law
Faculty of Comm. & Bus. Admin.
Faculty of Education
Research Institutes
Others
Special Services
Extension Services
Library School
National Library
Public Libraries
Special Libraries
Printing & Publishing
Other

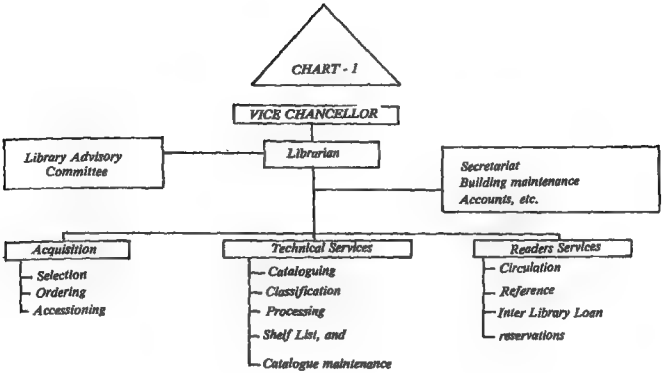
CHART - 1
VICE CHANCELLOR
Library Advisory Committee
Librarian
Secretariat
Building maintenance
Accounts, etc.
Acquisition
Selection
Ordering
Accessioning
Technical Services
Cataloguing
Classification
Processing
Shelf List, and
Catalogue maintenance
Readers Services
Circulation
Reference
Inter Library Loan
reservations

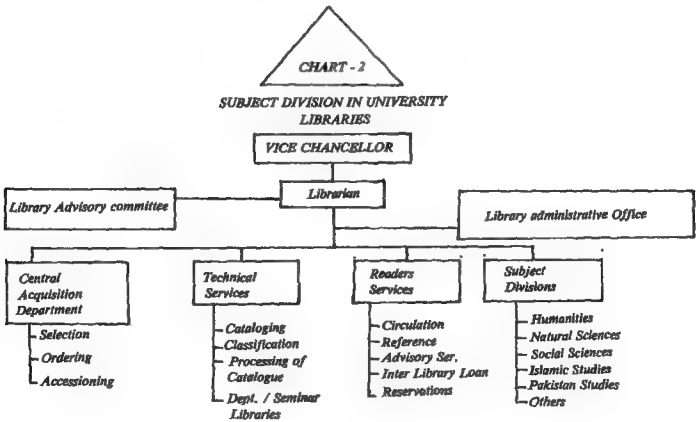
CHART - 2
SUBJECT DIVISION IN UNIVERSITY LIBRARIES
VICE CHANCELLOR
Library Advisory committee
Librarian
Library administrative Office
Central Acquisition Department
Selection
Ordering
Accessioning
Technical Services
Cataloging
Classification
Processing of Catalogue
Dept. / Seminar Libraries
Readers Services
Circulation
Reference
Advisory Ser.
Inter Library Loan
Reservations
Subject Divisions
Humanities
Natural Sciences
Social Sciences
Islamic Studies
Pakistan Studies
Others

The sad aspect of the situation is that funds provided to the University libraries are not based on any criteria or principle. All the University teaching departments and even the administrative departments are allocated funds on the strength of students and faculty members. The University administration is also provided funds on the basis of its staff. But it is only library which is neglected without any logic.

If we look into the budget allocations of the Universtiy libraries we really feel sorry how a University library can meet the requirements of higher education and research with the meagre amount allotted. Excluding Allama Iqbal University library the amount per student/teacher allocated comes lowest at University of Sind library Rs. 6.40 and highest at Quaid-e-Azam University is still far below the standard suggested. The financial situation of almost all the University libraries is deplorable and miserable. The nations who achieved greatness are indebted to their institutions of higher learning and research. Majority of our University administrators, professors and educationists still believe that class room country like Pakistan.

During British rule in India and pre-war period Universities were allotted funds at Rs. 15.00 per student and Rs. 200.00 per teacher.[43] *Other expenditures were met from the joint University budget. After independence they revised formula according to the face value of the Rupee. In Mexico 5% of the University budget is granted to the University library.*[44] *In Canada Universities are divided in three groups on the basis of enrolment of students. They fixed number of volumes per student and per faculty member. Canadian Library Association fixed minimum standard of library holdings and services. The top averages for Group I (over 5000 students) based on 1963-64 figures were: full time student per capital cost $154.32; percentage of institutional expenditure was 5.63.*[45]

In U.K. conference on National and University Libraries (SCONUL) recommended that at least 6% of the total University expenditure should be the University library budget.[46] *The Committee on standards of the American College and Research Libraries (ACRL) while reviewing the standards of American University and College Libraries recommended, "The program of library service outlined in these standards will normally require a minimum of 5% of the total education and general budget.*[47] *Recently ACRL reviewed its previous standards and the College Library Standard Committee recommended 6% of the total institutional budget for educational and general purpose.*[48]

When we look at our University libraries' situation we find a very gloomy picture. A questionnaire was circulated to compare the ratio between the University's and Library's budget. Only five libraries provided both the figures (Table 2).

The University librarian should also be a member of the general faculty, Academic Council and Senate in view of the scope of his responsibility and authority. "The University officials with whom the University relations should know the extent of his authority and responsibility."[42]

General Organization

The University Librarian or Director being the head of his library is supposed to organize all services in consultation with his associates. In a small University library the services may be in few sections but in a big one these may be expanded and bi-furcated in divisions, departments, sections etc. Usually the library services may be broadly divided on the following pattern:

a) Acquisition
b) Technical Services
c) Readers Services

These services may be further subdivided into:

Acquisition: *Books, Serials, Microforms, Manuscripts & Rare Material, Audio Visual Aids and equipments.*

Technical Services: *Searching, Cataloguing, Classification, Subject Analysis, maintennce of catalogues, indexing, processing.*

Readers Services: *Circultion, Readers Advisory Service, Reference and Research, Display and Exhibitions, Inter Library Loan, Photo copying Service, Library Orientation, Lectures and Seminars etc.*

A qualified and experienced librarian may, divide and organize all library services in consultation with his colleagues. Samples of organization chart of a small and big University library is given on pages (9-10).

To get efficient and effective library service it is very essential that services may be organized properly and supervised by the professionally qualified hands and talented persons.

Finance

No organization can work without adequate financial support. All human activiities revolve around money. Unfortunately University libraries have always been neglected in financial matters. In some Universities, libraries are not even mentioned in their annual budget. The library is awarded a little amount of funds from the development grant, if received from the government, or some money is provided from the unitilized heads. The libraries which provided data may be seen in the financial perspective (Table 1).

There are only 12 University libraries of which annual allocations were reported other 8 did not respond.

Chariman	—	*Vice Chancellor*
Member-Secretary	—	*University Librarian/Director*
Members	—	*Deans of Faculties*
	—	*Directors, Research Institutes*
	—	*President, Students' Union*
	—	*Girls Representative*
	—	*Chiefs of all Library Divisions*

This Library Advisory Committee should be resposible to review overall planning, budgeting and execution of library affairs.

It has been observed from the articles published in Pakistan Library Bulletin[36] and data received by questionnaire that in some of our Universities Library Committes do not play significant role in impressing upon the authorities to develop the library services on better standard. The irony of fate is that the members of the Committee, who are mostly University professors, do not realize and understand the professional and educational aspect of library development. Moreover they pay little attention and heed to the suggestins of the librarian. They regard librarian, lower in status and position, in comparison to themselves. This is the major factor which is a great obstacle in the development of libraries in general.

It is, therefore, proposed that the University Librarian should be given faculty status, in view of his professional qualifications and experience and in prfessional matters his opinion should be accepted without prejudice.[37] The authority of University librarian should be clearly defined in University statutes/code/rules describing his powers and responsibilities as administrator of the University library.

In almost all Universities librarian is the only person on Library Committee whereas all faculties, institutes and departments are represented. All divisional heads of the library should also be included in the Library Committee. The team of library experts can present their point of view quite convicingly before the Committee and library matters could be settled on professional and educational ground.

It has also been observed that members of the Library Committee thrust themselves on the library and library staff as administrators or supervisors which is quite contrary to the objectives of the Committee. All the members of the Committee should be explained by the Vice Chancellor that they have to serve only in advisory capacity that is why in all developed countries they call it a Library Advisory Committee. Several studies have been conducted on the role of Library Committees. Lyle,[38] Wilson and Tauber,[39] Highman,[40] Gelfand[41] all favour and recommend that Library Committee should be advisory.

Plan very rightly remarked, "The plan may appear somewhat ambitious in the light of our resources. But its merit is that it does suggest a framework within which our library development should proceed as, and to extent, our resources permit."[32]

Akhtar Hanif rightly suggested that University Grants Commission (UGC) should appoint standing committee for University libraries to frame a national policy for the development of University libraries.[33] *Adil Usmani endorsed the view of Akhtar Hanif and stressed on UGC to "give its first attention towards formulating new standards in view of the changed conditions and see the University libraries follow those standards in all respects."*[34]

In view of the gravity of situation it is necessary that University librarians should impress upon the UGC and relevant government authorities to give priority to the development of University favourable move from the authorities. They have to assess their own needs and build their own plans for getting legal, financial and material support.

As SPIL proposed library standards in 1971 it should be re-evaluated by all the librarians and extend suggestions to the relevant authorities. Truely speaking this is the job of our national organization, Pakistan Library Association, to chalk out policies, develop palns and present before the government. But unfortunately we have not been able to make this body active and impressive.

In the following lines effort is being made to develop University Library Standards keeping our present situation in view and taking benefit of experiences of other countries. In this respect some University librarians were requested to contribute articles on their library situation. Few articles were received which were published in the PLB.[35] *Beyond this a questionnaire was circulated recently to obtain latest facts and figures. The University libraries which responded are being treated as sample of this study.*

Library Authority

No organization or authority can survive unless it is assigned certain responsibilities and designated some powers. Any authority without power is baseless. In University libraries Library Committees are constituted to frame development palns, prepare budget estimates, formulate policies, assess library needs, acquire funds and grants, recruit library personnel, execute policies and plans, spend funds, review records and statistics, etc.

Library Committees do exist in different forms and shapes in our Universities but some of them are not properly constituted. The Library Committee should actually serve as an Advisory body to advise in library affairs both to the library authority as well as to the University authorities. Its structure should be on the following pattern:

plan are being gradually realized and thought about by the librarians and government authorities.

Mr. M. Adil Usmani contributed a valuable editorial, "Standard of University Library Service in Pakistan,[9]" in Pakistna Library Bulletin (1982). He reviewed the deplorable condition of University libraries and assessed critically all aspects of University Grants Commission (UGC) and the University Librarians.

Some writers have contributed valuable articles in journals, seminars and conferences on improving all kind of library services. There are some who devoted their attention towards University library situation. Among those are Dr. A. Moid,[10] Nasim Fatima,[11] Najaf A. Khan,[12] S. J. Haider,[13] Akhtar Hanif,[14] I. A. Nawaz,[15] A. R. Butt,[16] Mahmudul Hasan, [17] Mumtaz Memon, [18] M. Ramzan,[19] A. U. Khan,[20] A. R. Shah Bukhari,[21] M. Aziz Khan,[22] S. Sakina Moosavi,[23] Hasan Akhtar,[24] Hamid Rahman,[25] Maqbool A. Chowdhury,[26] Abdul Haq,[27] and the author.[28] All these learned writers discussed problems faced in University libraries and extended valuable suggestions.

A Study Group was formed by the Department of Library Science, University of Karachi under the Chairmanship of Dr. A. Moid to submit recommendations to Government of Pakistan in connection with the New Education Policy. The Group recommended basic requirements for all types of libraries. For University libraries it recommended "the annual fund for books and subscriptions to periodicals in a University library should be at least 10% of the total budget of the University. The other formula for computing the allocation can be at Rs. 400.00 per teacher and Rs. 35.00 per student.[29]"

Lately Naimuddin Qureshi reviewed library standards of various countries in which he touched library situation in Pakistan also. While discussing University library standards he mentioned some of the studies made in Pakistan but it is very surprising that he did not mention SPIL's Plan[30] in which standards for all types of libraries, including University libraries, are recommended. It is also revealed in the same article that he was "developing standards for University libraries of Pakistan.[31] As his doctoral dissertation at University of Pittsburgh, which has since been submitted and approved. It is hoped that he would have mentioned SPIL's Plan.

Keeping in view the work done on University library standards in Pakistan a fresh attempt is being made to propose feasible standards for University library services. Like SPIL's standards these might look ambitious but one point should be kept in mind that plans and standards are made for present as well as for future. G. Ahmed in his foreward to SPIL's

Objectives of the Standards

The main purpose of formulating standards is to seek a realistic set of conditions which, if met will provide an adequate library programme in an educational institution. The standards devised for University libraries should depict and reflect following salient features:

1) *Acquisition of high quality learning meaterial, both retrospective and current, to meet the requirements of faculty members, students and research scholars.*
2) *Balanced collection and material covering all fields of knowledge with special attention to history and national heritage of the country.*
3) *Special attention on material of Islamic idealogy and culture of Muslim nations.*
4) *Creation of congenial atmosphere for reading, recreational study and research facilities.*
5) *Appointment of professionally qualified and experienced librarian and professional staff who could build up standard collection and efficient service to meet the university's aim and goals.*
6) *Establishment of effective cooperation and exchange relations with the Universityies' and research libraries within and outside country.*
7) *Adoption of modern technology and introduction of new measures applied in the libraries of advanced countries such as mechanization and computerization of records and services.*
8) *Exploration of ways and means to acquire sufficient financial support from the public and private authorities and foreign agencies.*
9) *Maintenance of high standard of bibliographical, reference and research services.*
10) *Creation of self evaluation criteria of all activities and services.*
11) *Publishing of regular and occassional publications and programmes of library activities and services.*

Previous Studies

Much has been said and written about the objectives of library services for academic libraries. Many articles have been contributed on the evaluation of library services but very little attention is paid on formulation of standards. The worth mentioning work is, "SPIL's Plan for Development of Libraries in Pakistan,[7]" in which Part 2 has been exclusively devoted to the standards of all types of library services in Pakistan.[8] It can be said without any histation that this was the first attempt in the country in which a very clear and distinct measure or yardstick was provided to assess and evaluate library services for all types of libraries. Although no proper attention was paid by authorities and even by the librarians yet proposals made in this

Committees, exports, inspection teams who constantly evaluate the system and methods of education on the basis of prescribed standards fixed by the educationists. Accrediton or recognition of educational institutions by the Government is granted only when the institution meet the described standards.

This study is devoted to University Library Service in Pakistan and its standards. Library Service is associated with the education. In each educational institution library is regarded as an integral part of educational system. Government has devised certain criterion and measures to maintain optimum standard of education in the country. Universities are the highest seats of learning where cream of the nation comes to get high quality education and research facilities. At University level usually it is believed that students are not taught like school or college but they are directed and guided to conduct research in their respective fields of interest. "University is a community of scholars and students engaged in the task of seeking truth and responsible to promote it intellectually and honestly to the present and future generations.[2]" Their task is not only to shoulder the responsibility of producing eduated class of people but to create thinkers and intellectuals.[3] In achieving this sacred goal University libraries play a dynamic role.

Atkinson Report (1976) described, "The library is the core of a University. As a resource it occupoies the central or primary place, because it serves all the functions of a University - teaching and research, creation of new knowledge and the transmission to posterity of the learning and culture of the present and the past.[4]" Gelfand rightly pointed out, "among major obstacles to University development in some countries... are, lack of clearly defined University and library objectives, of cooperation and understanding from University authorities and faculties, of trained library personnel and dadequate clerical staff, of library resources in the University at large, severe import and currency restrictions, inadequate financial support, inadequate physical facilities, failure to appoint a competent University librarian.[5]" It is the responsibility of the University librarian to formulate a library programme which should reflect the means by which the library will advance the objectives of the University. The library development programme should be prepared in the form of a statement defining library service objectives.[6]

Keeping the above role of library in view it is imperative that standard of library service should be so designed that it could meet the ideals and objectives of the University education.

UNIVERSITY LIBRARY STANDARDS FOR PAKISTAN:

A PROPOSAL

Dr. G. A. Sabzwari
Librarian

Umm al-Qura University
Makkah, Saudi Arabia.

Introduction

Standard designate any measure by which one judges a situation as authentic, satisfactory or adequate. "Standard applies to any authoritative rule, principle, or measure used to determine the quantity, weight, or extent or especially the value, quality, level or degree of a thing. [1] This definition focuses one's attention to such a measure, scale or yard stick, through which qulity or quantity of any service, product or activity could be judged. In day to day business every person applies certain criteria or principle before acquiring any material or hiring any service. Standards are defined in black and white based on certain assumptions. Today in almost all trades, business, industry, etc. standards are determined and defined on which the consumers or the users evaluate and judge products and services.

Standards are required to acquire total satisfaction out of the products consumed and services utilized. In free world no business, industry, institution and organization can survive and prolong if it does not maintain a high quality standard of its products and services. We need standards to get best quality material and best productive service.

Likewise in Education certain standards are formulated by the educationists to measure the level or degree of communication of knowledge by the teachers to the taughts. In each country eductions departments appoint

☐ *Issued quarterly by:*
Mars Publishing House
London House, 271 King Street,
London W69LZ

☐ *For correspondences and subscriptions all Arab and other countries*

- *Mars Publishing House*
  SAUDI ARABIA — RIYADH
  P.O.Box 10720 (Riyadh 11443)

- *Academic Bookshop*
  EGYPT — CAIRO 121 El TAHRIR St.
  Dokki

☐ *Annual Subscription Rate 60 US $ All Countries Except Middle-East*

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

• Volume 6, 1986
• 2 nd issue, April, 1986

Editing Board

• **Chief Editor**
Dr. Shaban Khalifa

• **Manager**
Abdullah Al Magid

• **Assistant Editor**
Mohamad El Aidi

Editing Consultants

• *Dr. Abbas Tashkandy*
• *Dr. Abdul Aziz Al Nahari*
• *Dr. Yahia Saati*
• *Dr. Hashem A. Hashem*
• *Dr. Nasir Al Swedan*

Contents

Page

- Exchange of resources and information among libraries and information centres.
  by: Shaban Khalifa (PH.D.) 6
- Basic tools for Arabic bibliographic control.
  by: M. Fathy Abdul Hady (PH.D.) 25
- National libraries in developing countries.
  by: Hishmat Kasem (PH.D.) 41
- Library services for handicapped in industrial societies.
  by: Aly El Namlah (PH.D.) 55
- A document of engagment-breaking in Jewish Law.
  by: Mahmoud Hamoudah (PH.D.) 65
- Circulation as an aspect for cooperation among libraries.
  by: Mabroukah Mehereek (PH.D.) 80
- Transliteration of Arabic letters into Latin.
  by: Abou Al Fotuh Oudah 88
- Book Reviews 101
- University library standards for Pakistan : Apro-posal.
  by: A. Sabzwari (PH.D.) 3

الاتحاد العربي للمكتبيين وأخصائيي المعلومات
الحمل الطويل .. والولادة الصعبة

رئيس التحرير

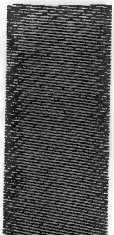

منذ أربع سنوات بالتمام والكمال وفى عدد يوليو ١٩٨٢ وفى نفس هذا المكان من المجلة نادينا بضرورة إقامة أى نوع من التجمع المهنى للعاملين فى حقل المكتبات والمعلومات فى جميع أنحاء العالم العربى ، ولم نحدد جهة معينة تتبنى وتحتضن هذا التجمع أيا كانت تسميته ، بل تركناها دعوة مفتوحة يرعاها من يقدر عليها « .. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .. قسم المكتبات والمعلومات فى جامعة الملك عبد العزيز .. قسم المكتبات فى جامعة القاهرة .. مكتبة جامعة الملك سعود فى الرياض .. جمعية المكتبات الأردنية .. المهم أن تجد الدعوة آذانا صاغية » .

ووجدت الدعوة آذانا صاغية ورغبة صادقة فى تونس : فى المعهد الأعلى للتوثيق الذى لم يأل جهدا فى جمع شمل المكتبيين العرب فى ندوات ومؤتمرات متلاحقة متتابعة منذ قيام هذا المعهد .. وقد أدرج فكرة إنشاء اتحاد عربى للمكتبيين وأخصائيى المعلومات ضمن أعمال الندوة العربية الثالثة التى انعقدت فى مدينة القيروان بين ١٦ – ٢٠ يناير ١٩٨٦ وقد حضر هذه الندوة مكتبيون

وأخصائيو معلومات من إحدى عشرة دولة عربية كما حضرها مراقبون عن هيئات عربية ودولية .. وكانت الدول العربية الممثلة هى : تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – الكويت – ليبيا – مصر – اليمن . ورغم دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فإنها قد اعتذرت عن عدم الحضور !!

ولقد قدم فى هذا الاجتماع عدد من مشروعات النظام الأساسى للاتحاد ، ناقشها المجتمعون وخرجوا بمشروع موحد ، وبعد أربع جلسات حامية الوطيس طيلة يوم الأحد ١٩ يناير ١٩٨٦ أعلن المؤتمرون قيام « **الاتحاد العربى للمكتبيين واخصائيى المعلومات** » ولقد بارك وزير الشئون الثقافية التونسى قيام الاتحاد فى كلمة علمية بليغة فى الجلسة الختامية للندوة يوم الاثنين ٢٠ يناير ١٩٨٦ .

وانتخب المجتمعون هيئة إدارية مؤقتة للاتحاد تتألف من سبعة أشخاص لتتولى الاعداد لانعقاد أول جمعية عمومية تختار المكتب التنفيذى الأول طبقا للنظام الأساسى المصادق عليه . ولقد تحدد لانعقاد هذه الجمعية العمومية أوائل ديسمبر ١٩٨٦ فى نفس مدينة القيروان التى شهدت مولد الاتحاد .

لقد كان قيام هذا الاتحاد حلما راود المكتبيين وأخصائيى المعلومات العرب منذ فترة طويلة ، ولقد كانت فترة الحمل فيه أطول من اللازم ، ولقد كانت ولادة الاتحاد صعبة قاسية .. ولسوف تنظر الأجيال القادمة من المكتبيين وأخصائيى المعلومات إلى جيلنا الحالى إما نظرة تقدير وإعجاب .. وإما نظرة سخط وازدراء وذلك طبقا لما نوليه للاتحاد الوليد من رعاية واهتمام .

إننا من هذا المنبر الذى حمل لواء الدعوة لقيام التجمع المهنى ندعو كل مكتبى وأخصائى معلومات عربى فى جميع أنحاء الوطن العربى إلى مؤازرة ومساندة هذا الاتحاد بكافة أشكال المؤازرة والمساندة حتى يشب فتيا قويا من أجل كتاب لكل قارىء وقارىء لكل كتاب ومعلومة لكل قرار فى الوقت المناسب .

ولنجعل من رعايتنا لهذا الاتحاد ودعمنا له سدا منيعا بين جيلنا وبين سخط الأجيال القادمة .. وليسدد الله خطانا .

بنوك المعلومات وحقوق المؤلف

دكتور محمد حسام محمود لطفى

دكتوراه الدولة فى القانون من جامعة باريس
جامعة القاهرة – فرع بنى سويف

تمهيد

ليس من شك فى أن سرعة تدفق المعلومات تشكل هدفاً فى حد ذاتها بالنسبة لكل دول العالم سواء أكانت متقدمة أم فى طريقها إلى التقدم[1] فالمعلومات هى المسئولة عن تطور الأمم ورقيها شريطة أن تجد من يستغلها أفضل استغلال ولا يقف منها موقف المتفرج بل يسعى إلى أن يتفاعل معها بعد إدراكه محتواها ومضمونها وغايتها . فالمعلومات لا توجد من العدم .

وقد كان لهذه الحجة الفضل فى انتشار فكرة الإستعانة بالحاسبات الإلكترونية للإحاطة بكل المعلومات المتمثلة فى الإنتاج الفكرى البشرى المتميز لما لها بأجيالها الأربعة المختلفة – من قدرة هائلة على تخزين المعلومات فى أقل

(1) MUSTAFA MASMOUDI (Secrétaire d'Etat Tunisien à l'Information), Le Nouvel order Mondial de l'Information, Document présenté á la Commission d'Etudes des problémes de Communication- PARIS, 10 au 12 Juillet 1978.- P.1 (Document inédit).

حيز ممكن واسترجاعها بأكبر سرعة متصورة(٢) ولا يجب إعتبار استخدا الحاسبات الإلكترونية فى هذا المجال نوعاً من الترف ، فقد أصبح استخدامها ضرورة فى عصرنا الحالى الذى تكاثرت فيه المعلومات على نحو يصعب معه على أقوى الذاكرات الإنسانية الإحتفاظ بها(٣) .

وسنعرض ، فى هذا المقام ، لأهمية بنوك المعلومات بصفة عامة ثم لأهميتها فى المجال القانونى بصفة خاصة ، وبعد ذلك نوضح نطاق الدراسة .

وبحث الأستاذ/ **أسامة السيد محمود** ، المكتبات العربية الحاسب الالكترونى تحديات التطور – مجلة المكتبات والمعلومات العربية (دار المريخ للنشر/ السعودية) ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، يولية سنة ١٩٨٠ ، ص ٨٥ وما بعدها .

١ – أهمية بنوك المعلومات بصفة عامة :

إن وجود بنوك المعلومات هو ، كما قدمنا ، ضرورة يفرضها علينا واقع الحياة المعاصرة . ولتوضيح المقصود من هذه العبارة ، نشير إلى دراسة حديثة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية اللجوء إلى بنوك المعلومات(٤) فقد أثبتت هذه الدراسة أنه منذ اخترعت الطباعة حتى الآن تمت طباعة خمس عشرة مليون كتاب تقريبا منها إثنى عشر مليوناً فى الخمسين سنة الأخيرة ، وأن عدد الكتب التى تصدر سنوياً – بصرف النظر عن عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب بطبيعة الحال – يصل إلى ٧٥٠,٠٠٠ عنوان ! كما أشارت الدراسة إلى أن

---

(٢) انظر فى المعنى نفسه : الأستاذ الدكتور **سعد محمد الهجرسى** ، منفذ إلى بنوك المعلومات الخارجية فى الأكاديمية العلمية العسكرية ، بحث منشور فى كتاب صادر من جامعة القاهرة عام ١٩٨٤ تحت عنوان الأكاديمية العلمية العسكرية وبنوك المعلومات الخارجية ، دراسة بيليوجرافية لرصيد الأطروحات . ص ٥٩ وما بعدها خصوصاً ص ٦٢ .

(3) **FRANK GOTZEN, Le droit d'auteur Face à l'ordinateur, Revue: DR. Auteur 1977 p. 19.**

(٤) **الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة** ، شبكات المعلومات : دراسة فى الحاجة والهدف والأداء ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية (دار المريخ للنشر/ السعودية) السنة الرابعة ، العدد الثانى ، أبريل سنة ١٩٨٤ ص ١٢ : ١٣ وقد أثر مجمع اللغة العربية هذه التسمية موضحاً إنها تشمل النظام الذى تتخذه إحدى الهيئات لإختزان البيانات والمعلومات بواسطة الحاسب الإلكترونى انظر فى عرض هذه المصطلحات كتاب **الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى** ، المكتبات وبنوك المعلومات فى مجمع الخالدين وحديث السهرة – عام ١٩٨٥ (توزيع البيت العربى للمعلومات) – ص ٢٥ : ٢٦ .

الدوريات التى تصدر فى العالم اقترب عددها من ٥٠٠,٠٠٠ دورية تنشر سنوياً حوالى ٢٥٠ مليون مقال !

هذا الكم الهائل من المعلومات أدى إلى شعور الإنسان بالعجز عن الاحتفاظ بها فى ذاكرته الداخلية المحدودة القدرات مما دفعه إلى البحث عن ذاكرة خارجية(٥) تسعفه فى استرجاع هذه المعلومات فاتخذ من المكتبات والحاسبات الإلكترونية وسيلة تساعده فى هذا الشأن .

وقد ثبت عملياً تميز الحاسبات الإلكترونية فى أداء هذه الوظيفة نظراً لإرتفاع تكلفة حفظ الكتب وصيانتها علاوة على ما تحتله من مساحة ضخمة . كذلك ، فقد تميزت الحاسبات بقدرتها الفائقة على التخزين والإسترجاع فى سرعة خيالية . لذلك فقد كتب لها الإنتشار وظهرت طائفة من المستثمرين فى هذه المجالات يحترفون تقديم القوائم البيليوجرافية الكاملة لكل باحث فى مجال بحثه نظير أجر نقدى(٦) .

ولم تكتف البنوك بتقديم هذه المعلومات البيليوجرافية الخاصة بكل مرجع (عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، واسم الناشر ، وسنة النشر ، وعدد الصفحات ...) بل أصبحت تقدم ملخصات لهذه المراجع . كذلك فإن منها ما يقدم للباحث النص الكامل للمراجع التى يختارها .

وقد أدى النجاح الكبير الذى صادفته هذه البنوك إلى حرصها على أن تجعل لها فروعاً فى الدول المختلفة ، بل وأن تتصل فيما بينها بوسائل تقنية متقدمة تسمح لها بتشاطر مصادر المعلومات(٧) سعياً وراء ربح أكبر وبتكلفة أقل . وقد

---

(٥) الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى ، قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعة ، بحث منشور فى كتاب صادر عن معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة (وحدة إعداد المعلم الجامعى) ، الطبعة الرابعة عام ١٩٨٣ ص ٦٩ ومابعدها . وفى المعنى نفسه :

Pierre Catala et jean FLAGUEIRETTES, Le traitement de l'information Juridique sur ordinateurs, J.C.P. 1967-1- 2052.

(٦) تصل تكلفة إعداد القائمة البيليوجرافية مصحوبة بالملخص إلى ثلاثين جنيهاً بالنسبة للبحث الواحد فى بنك المعلومات التابع للأكاديمية الطبية العسكرية ، وترتفع هذه التكلفة إلى خمسين جنيهاً بالنسبة للأبحاث الرامية للحصول على درجة الماجستير ومائة جنيه بالنسبة للدكتوراه .

(٧) د . شعبان عبد العزيز خليفة ، شبكات المعلومات .....، المقال السابق الإشارة إليه ....، ص ٥ . وانظر أيضاً ما أورده من أسباب ترجع أهمية استخدام الحاسبات الالكترونية فى مجال المكتبات (ص ١٢ وما بعدها ....) .

بات متوقعا أن ينتهى عهد الكتب المطبوعة[٨] على يد بنوك المعلومات التى تتزايد أهميتها وتتضاعف فوائدها بمضى الزمن وإتساع نطاق المعرفة الإنسانية . هذه النتيجة دفعت البعض إلى القول بأن ثورة المعلومات التى نعيشها لن تقف أمام انتشارها الأبواب والنوافذ[٩] .

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة عن بنوك المعلومات ذات أهمية كبيرة : فمن المعروف أن مصر قد دخلت هذا العصر منذ وقت ليس بالقصير[١٠]

وقد زادت أهمية هذا الموضوع بعد إطلاق التابع الصناعى العربى الأول فى التاسع من شهر فبراير سنة ١٩٨٥[١١] لخدمة دول العالم العربى[١٢] ومن المعروف أن هذا التابع الصناعى (المسمى بعربسات) – بعد تشغيله بكامل طاقته – سينقل **معلومات المكتبات ومراكز المعلومات** إلى جوار البرامج التليفزيونية والعلمية والاتصالات الهاتفية ورسائل التلكس[١٣] .

(٨) انظر التقرير الذى أعدته اللجنة التى شكلها وزير الدولة الانجليزى للتجارة برئاسة القاضى :

WITTIFORO

Propositions concernant ia miseenmémoire et la récupération d'oeuvres par le droit d'auteur, Rapport présenté au Parlement en Mars 1977 (N² 506): Cité in Document: UNESCO/OMPI/GE/CCS/2 date du 17 déc-1984 n²66.

(9) PATRICK LE MINOR, Traitement et production des Actes Notaires par l'automation, J. C.P. 1969. 1.2240 n² 1.

(١٠) توجد عدة مشروعات بنوك المعلومات فى مصر : منها ما تحقق مثل بنك معلومات الأكاديمية الطبية العسكرية ومنها ما هو فى طور الاعداد مثل بنك المعلومات الخاص بمجلس الوزراء . وقد تقرر انشاء بنك جديد فى المجلس الأعلى للجامعات مهمته تصنيف جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التى منحتها الجامعات المصرية فى كل التخصصات مع تلخيص دقيق لكل بحث ونتائجه « حديث للسيد الدكتور وزير التعليم العالى ، جريد الجمهورية اليومية ، العدد ١١٧٠ ، بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٦ ، الصفحة الثانية ، خصوصاً العمود السادس) .

(١١) جريدة الجمهورية اليومية ، عدد الجمعة : الثامن من شهر فبراير عام ١٩٨٥ ، ص ١ ، ٣ .

(١٢) وتتجه النية حالياً لدى مجلس إدارة هذا التابع إلى وقف تجميد عضوية مصر فيه والتى تمت على أثر حدوث ظروف سياسية عربية . وقد صرح مؤخراً وزير الأعلام المصرى أن هناك دراسات علمية مقصود بها ظهور القمر (التابع) الصناعى المصرى (مجلة أكتوبر الأسبوعية عدد رقم ٤٥٦ ، السنة التاسعة عدد السبت ٢١ من يولية سنة ١٩٨٥) .

(١٣) د . **شعبان عبد العزيز خليفة** ، شبكات المعلومات ..... ، المقال سالف الذكر ، ص ٥٠

٢ – أهمية بنوك المعلومات القانونية بصفة خاصة :

ليس من شك فى أن مثل هذا النظام التقنى الجدير بأن يلتف إليه رجل القانون الذى يعانى من سيل جارف من التشريعات والقوانين مصحوب بتضخم هائل فى حجم الموضوعات التى تعرض له أو عليه .

فبعيداً عن تصور حلول الآلة محل القاضى[١٤] أو المشرع نظراً لعدم تمتعها بملكة التقدير والتمييز لظروف كل واقعة[١٥] فإن دورها الإستشارى غير مغموط : فدور الحاسب الالكترونى لا يتعدى وضع الحلول الملائمة أمام رجل القانون تاركاً له سلطة الحل والعقد[١٦] . فسيظل العمل فى مجال التشريع والقضاء وقفاً على الإنسان[١٧] . على العكس ، فإن الحاسب الالكترونى يمكن أن يحل محل الإنسان فى كثير من الأعمال القانونية الطابع والمضمون . وقد ثبت هذا فعلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد توصل عدة محامين إلى برمجة حاسب الكترونى على نحو يسمح له بكتابة الشكاوى والعرائض فى الشكل القانونى السليم بعد أن يحدد له العميل طبيعة المشكلة بالاجابة على عدد معين من الأسئلة[١٨] . كذلك فقد توصل محام آخر[١٩] إلى عمل برنامج أسماه (WILLS) يمكنه كتابة الوصية طبقاً لأحكام القانون الأمريكى فى سائر الولايات المتحدة ، باستثناء ولاية لويزيانا التى تنفرد بتطبيق قانون مستمد من تقنين نابليون الشهير ، ولا يتجاوز ثمنه ٤٩ دولارا .[٢٠] .

---

(١٤) عكس ذلك :

G. Junosza, ordinateur au service de la justice ou bien la justice rendue par ordinateur, Gaz. pal. 1974 (ler sem.). Doctrine. P. 457.

(15) **Robert HOMBURG,** L'Informatique et la Justice, Gaz. Pal. 1970 (ler sem). doctrine P. 161. Jean DELAHODDE et Mademoiselle Mignot, Le traitement de l'information Juridique, Librairie Technique (sans date) p. 78.

(16) **Jean-Paul BUFFELAN,** Initation à l'informatique Juridique, D.S. 1969. XXIX (Chronique) P. 216.

(17) **Pierre CATALA et Jean FALGUEIRETTES,** Le Traitement de l'inforation juridique sur ordinateur, J.C.P. 1967. 1. 2052.

(18) . **G. JUNOSZA.** Ordinateur au Service de la justice..., op. cit. p. 457.

(19) The Wizard enside the machines: softwars is the magic carpet to the future, (TIME, April 16 1984 n° 16 p. 44).

(٢٠) من الواضح فى هذه الأمثلة ، كما هو الحال دائماً ، أن العبقرية ليست عبقرية الحاسب بل هى عبقرية الإنسان الذى وضع البرنامج الذى يعمل به الحاسب .

على أية فإن أحداً لا يستطيع انكار الدور البارز الذى يمكن أن يلعبه الحاسب الألكترونى فى تسهيل اجراءات التقاضى وتخفيف عبئها عن المتقاضين والقضاة ومعاونيهم فى آن واحد[٢١] . لذلك فلم تتردد دول العالم المتقدمة فى الاستعانة به فى مرفق القضاء . وإيماناً بالمبدأ الشهير : أن المعرفة هى أيضا السلطة[٢٢] ، فقد بدأ الاهتمام بهذه البنوك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلقفت فرنسا منها خيط التقدم فى السبعينات فظهرت عدة بنوك فرنسية للمعلومات القانونية ، منها ما اقتصر على فرع من فروع القانون المتعددة مثل بنوك (CREDOC/CREDIJ/CEDAD/IRETIJ)[٢٣] ومنها ما امتد نشاطه ليشمل كل فروع القانون مثل بنك (JURIS DATA)[٢٤] .

وقد صدر مؤخراً قرار وزارى فى فرنسا تم بمقتضاه إنشاء مركز وطنى ملحق بمكتب رئيس الوزراء مهمته جمع وبرمجة كل النصوص ذات الطابع القانونى والزام جميع الجهات الإدارية والقانونية وغيرها من الجهات التابعة للدولة إمداد هذا المركز بكل الوثائق والمعلومات القانونية . وقد جعلت إدارة هذا المركز لمدير إدارة المطبوعات الحكومية[٢٥]

---

(21) P. MONZEIN, Justice et Informatique, J.C.P. 1. 2471. n° 3et n° 21.

(22) Réflexions sur les problèmes juridiques Rencontrés par les Producteurs de Bases et Banques de données, Droits d'Auteur (1ère Partie) publié par le Groupement Francais des producteurs De Bases et Banques de Données, (G.F.P.B.B.D.) en janvier 1984, p.4

(23) Bernard TESSIE, Les banques de données et droit Commercial, Revue de Jurisprudence Commercial n° spéciale: L'Informatique et le droit Commercial (Actes de Colloque de l'Association Droit et Commerce du 5 au 6 mai 1979) p.p. 383: 384.

وأنظر أمثلة أخرى لهذه البنوك informatique et Sciences juridiques: Collection documention du Centre de Documentation Sciences Humaine, édition CNRS: (Sans date) p.p. 5:6

(٢٤) ويتميز هذا البنك بأن حق إستشارته مكفول للجميع وليس مقصوراً على فئة معينة .

ph. Nectoux, informatique juridique, D.S. 1977. IV. P. 304.

(25) Décret n° 84-940 du 20 Octobre 1984 Relatif au Service public des bases et banques de données juridiques, Centre National d'informatique Juridique, J..O. 25 Octobre 1984. P. 3336. Rectificatif J.O. Octobre 1984. 3368 également publié in D.S. 1984. L.P. 562.

وجدير بالذكر أن وزير العدل الفرنسى كان قد استشعر أهمية استخدام الحاسبات الالكترونية فى هذا المجال فى السبعينات ، فأصدر قراراً بإنشاء لجنة لهذا الغرض فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١

وهذا القرار يدل على الأهمية القصوى لبنوك المعلومات القانونية والتى يجب أن يستعين بها رجل الإدارة ، أيا كان موقعه ، قبل رجل القانون .

فهل هناك من يستطيع إنكار الفائدة التى ستعود على المتقاضى ورجل القانون من الحصول على بيان بالنصوص القانونية التى تحكم كل نزاع مطروح أمامه وفقاً لأحدث التعديلات مصحوبة بقائمة بيليوجرافية للأحكام القضائية والشروح الفقهية التى تتعلق بالمشكلة فى خلال جزء يسير من الدقيقة [وإن كان الباحث سيضطر إلى الإنتظار بعض الثوانى الإضافية إذا أراد الحصول على النص الكامل أو المختصر لكل بيان يقع عليه إختياره من ضمن البيانات التى قدمها له البنك][٢٦] !

ويمكن أن نقول – بعبارة أخرى – أن هذا البنك سيصبح بمثابة مكتب فنى لكل رجل قانونى يعد له عناصر الحل بل وقد يقترحه له ولكنه يترك له الاختيار والتقدير .

وتتضاعف أهمية هذه الفائدة عندما نعلم أن كماً هائلاً من الأحكام القضائية لا يجد إلى النشر سبيلاً . فقد أثبتت احصائية فرنسية[٢٧] حديثة أن ٩٨٪ من أحكام محاكم الاستئناف و٨٠٪ من أحكام محكمة النقض غير منشورة فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لدولة لا يجهل رجل القانون غزارة النشر فيها لتعدد دورياتها القانونية العامة والمتخصصة ، فما هو الحال بالنسبة

Commission pour le développement de l'informatique au Ministère de la justice.
Arrêté du Garde de Sceaux du 20 Avril 1971 en vue la création d'une commission pour le développement de l'informatique au Minisère de la justice (J.O. 25 Avril 1971).

(٢٦) انظر فى بيان ماهية نشاط هذه البنوك :

Joseph LEIARD,
Une expérience belge dans le domaine des services documentaires, Actes du Colloque Organisé par l'Université Libre de Bruxelles sur l'Informatique et Droit en Europe, édition Bruylant, 1985, p.137: 145 et, **Eduard Houtart**, L'expé rience du CREDOC, Colloque de Bruxelles, op. Cit., p. 147 : 156.

(27) **BABET.** Communication au Colloque de Nanterre publié in: EMERGENCE du droit de l'informatique, édition Les Parques 1983 p. 237.

لمصر التى تعانى من ضآلة فى عدد الدوريات وعدم انتظام فى صدورها ! يبقى أن نشير إلى أهمية الدور الذى تلعبه بنوك المعلومات فى مجالات التوحيد التشريعى ، فيكفى أن ترتبط هذه البنوك فيما بينها بشبكة من الحاسبات الالكترونية تسمح بإيجاد نوع من التطابق بين تشريعات الدول المتآلفة[٢٨] .

كل هذه الأسباب مجتمعة تؤكد أهمية بنك المعلومات بالنسبة لرجل القانون .

٣ – تحديد نطاق الدراسة : وضع المشكلة بالنسبة لحقوق المؤلف :

يثير استخدام نظام بنوك المعلومات مشكلات متعددة بالنسبة لحقوق المؤلف المالية والأدبية :

فبرمجة المصنفات فى ذاكرة الحاسب الالكتلأونى (الداخلية أو الخارجية) بالكامل أو فى صورة ملخصات أو بيانات ببليوجرافية ، تثير بعض المشاكل حول خضوع عملية البرمجة لدفع حقوق المؤلف المالية واحترام حقوقه الأدبية ، فغاية الدراسة هى الكشف عن الحل الواجب الإتباع فى هذه المسألة . ولا تنتهى المشكلة عند هذا الحد ، بل لابد إذا قدرنا أن القائم بعملية البرمجة مسئول عن هذه الحقوق – من معرفة الحق المالى المعنى : هل هو حق النسخ أو حق التمثيل أو الاثنين معاً ؟ كذلك الحال ، بالنسبة لعمليات الاسترجاع ، فهذه العمليات يقصد بها استرجاع المصنف من الذاكرة عند الحاجة ، وعادة ما يخرج المصنف المبرمج فى صورة طباعة أو عرض على شاشة أو قلادة ؟ فيثور الجدل حول خضوع بعض هذه الصور أو كلها لدفع حقوق المؤلف ؟ وإذا قلنا بخضوعها فهناك مشكلة أخرى خاصة ببيان الأساس القانونى لهذا القرار ؟ ويقع على عاتق الباحث بيان ما إذا كان اقتصار نطاقه حق المؤلف على أساس استلزام المشرع علانية الاستغلال وعمومه ليخضع لدفع حقوق المؤلف المالية واحترام حقوقه الأدبية من عدمه ؟

---

(٢٨) هذا هو ما اقترحه البعض لتوحيد تشريعات الدول الأوربية :
Jean-Paul Gilli, Le Juriste et l'ordinateur, D.S. 1967. VIII (Chronique) P. 50.

خلاصة القول ، أن المشكلة الأساسية هى معرفة كيفية تطبيق أحكام تشريعات حق المؤلف التقليدية الطابع على مشكلة تقنية بهذا التعقيد لاسيما وإنها لم تكن معروفة أو متصورة عند إصدار هذه التشريعات .

وقد كنا ننوى دراسة هذه المشكلة فى إطار القانون المصرى رقم ٣٥٤ الصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٤[٢٩] والقانون الفرنسى رقم ٥٧ – ٢٩٨ الصادر فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٧[٣٠] لما يربط كل منهما بالآخر من صلات تاريخية معروفة ، ولكننا رأينا ضرورة هذه التشريعات فى إطار اتفاقية برن – فى صياغتها الأخيرة الموقعة فى باريس فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٧١ والتى تعتبر صياغتها الأولى عام ١٨٨٣ المصدر الأساسى للتشريع المصرى والفرنسى فى مجال حقوق المؤلف . كذلك فإن عالمية موضوع الدراسة واتفاق معظم دول العالم تقريباً على المبادىء الأساسية سيجعل من الإشارة إلى ما جرى عليه العمل فى الدول الأخرى ليس بعديم الفائدة .

وسنستمد معلوماتنا عن هذه الدول من تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (أومبى ويبو)[٣١] التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة فى هذا المجال .

وقد شئنا أخيراً سعياً وراء الوصول إلى أكبر فائدة من وراء هذه الدراسة ، إلى ضم الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف الموقعة فى جنيف فى السادس من سبتمبر

---

(٢٩) نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية فى نفس التاريخ (عدد ٤٩ مكرر/ غير اعتيادى) وقد تعدل هذا القانون مرتين الأولى : بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية ، رقم ٢٠ فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٨) لتعديل المادة ٤٨ الخاصة بإيداع المصنفات فى دار الكتب ، والثانية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية رقم ٢٦ فى ٢٦ من يولية سنة ١٩٧٥) لإضافة المادة ٤٨ مكرر الخاصة بإيداع نسخ من الأفلام السينمائية .

(٣٠) الجريدة الرسمية (J.O.19 AV. 1957) Rectificatif et (J.O.14 mars 1957 وقد تعدل هذا القانون مؤخراً فى ٣ من يولية سنة ١٩٨٥ (J.O. 17e année n° 153 p.7495)

(٣١) وتسمى بالفرنسية : (أومبى / OMPI) :

Organisation Mondiale de la propriété intellectuelle

وتسمى بالانجليزية : (ويبو / WIPO)

World intellectuelle property Organisatio

وتضم هذه المنظمة ١٢ دولة (احصاء صادر فى أول يناير سنة ١٩٨٦ عن المنظمة) .

وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية فى ٢١ من ابريل ١٩٧٥ أما فرنسا فقد سبقتنا إلى ذلك فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

سنة ١٩٥٢ والمعدلة فى باريس فى ٢٤ من شهر يولية سنة ١٩٧١ إلى مجال الدراسة لعدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : إنفراد اتفاقية جنيف بعضوية كل من : الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى . وبديهى أن حجم المعلومات الممكن الاستفادة منه من هاتين الدولتين ذو أهمية كبيرة .

الاعتبار الثانى : الدراسة الحالية التى تقوم بها مصر بغية الانضمام لهذه الاتفاقية .

الاعتبار الثالث : اتفاق معظم أحكام اتفاقية جنيف مع اتفاقية برن مما جعل الفقه يعطى الاتفاقين تفسيراً مطابقاً عند حدوث مشكلة فى تفسير ما غمض من نصوص فى اتفاقية جنيف . ويستند الفقه فى ذلك إلى وجود إحالة ضمنية من الإتفاقية الأخيرة على اتفاقية برن(٣٢) فى هذه الحالة .

الفصل الأول

بنوك المعلومات والحقوق المالية للمؤلف .

يلزم لإعمال الحقوق المالية للمؤلف توافر بعض الشروط ، فليست كل المصنفات محمية فالمشرع قد وضع بعض القيود على هذه الحماية متمثلة فى : ضرورة تمتع المصنف بطابع إبتكارى .... لا يخص غير صاحبة وكون المصنف غير مستثنى من الحماية بنص تشريعى صريح على النحو الذى سنراه .

كذلك ، فإن الحماية القانونية لن تتأتى إلا إذا كانت وسيلة استغلال المصنفات من جانب بنك المعلومات محمية قانوناً :

---

(٣٢) جدير بالذكر أن مصر عضو بإتفاقية برن بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية ، رقم ٢٤ السنة العشرون) وقد أصبحت هذه الإتفاقية جزءاً من التشريع المصرى ينسخ ما يتعارض منهامعه من أحكام طبقاً للمادة ١٥١ من الدستور . أما فرنسا ، فهى عضو فى هذه الاتفاقية بمقتضى المرسوم رقم ٧٤ – ٧٤٣ الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٤ . (J.O. 28 Août 1974, J.C.P. 1974. 111. 42011). أما انضمامها إلى إتفاقية جنيف فقد تم بالمرسوم رقم ٤٧ – ٤٨٢ الصادر فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ : (J.O. 10 Octobre 1974, J.C.P. 1974. 111. 42125).

ولما كان بنك المعلومات يقوم بعمليتين رئيسيتين : **الأولى** هى عملية البرمجة **والثانية** هى عملية الاسترجاع فإن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو مدى خضوع هاتين العمليتين للحق الاستئثارى للمؤلف ؟

نخلص من هذا إلى وجود شرطين لأعمال الحقوق المالية للمؤلف :

الشرط الأول : أن يكون المصنف محمياً ، **والشرط الثانى** : أن تكون عملية استغلال المصنف محمية . ومن جانب آخر ، نجد المشاكل التى تثور بمناسبة الحصول على تراخيص استغلال هذه المصنفات من جانب بنوك المعلومات لذلك كان لزاماً دراسة هذا الموضوع أيضاً . وقبل أن نتصدر بالبحث لهذا الموضوع ، نجد أنه من المناسب استعراض الحقوق المالية المختلفة للمؤلف لنقوم بعد ذلك ببحث شروط إعمالها ثم المشاكل التى تعرض عند استصدار تراخيص استغلالها .

المبحث الأول

ما هية الحقوق المالية للمؤلف

يحمى المشرع عادة حقوق الاستغلال المالى للمصنف الفكرى المبتكرة ، ويضرب لذلك مثلاً بحقين تقليديين : حق التمثيل وحق النسخ .

والتمثيل[٣٣] هو كل عمل من شأنه أن يتيح للجمهور الاستمتاع بالمصنف بطريق مباشر أو غير مباشر[٣٤] . ويقصد بالطريق المباشر كل أداء « حى » للمصنف فى مواجهة الجمهور خاصة عن طريق التمثيل للمصنفات الدرامية أو الأداء للمصنفات الموسيقية – مصحوبة بكلام أو بدونه – أو التقديم لمصنفات الفن (رسوم أو نحت أو حفر أو .... الخ) أو التلاوة للمصنفات الأدبية أو العرض للأفلام السينمائية . ويقصد بالطريق غير المباشر ، كل أداء

---

(٣٣) يسمى هذا الحق بحق التمثيل لاعتبارات تاريخية حيث كانت الحماية مقصورة على المصنفات الدرامية فى ظل أول تشريع فرنسى لحق المؤلف وهو المرسوم بقانون الصادر فى ١٣ – ١٩ يناير سنة ٧٩١ على أثر الثورة الفرنسية . ويعرف هذا الحق فى اللغة الفرنسية بـ (Droit de Représentation) وهو مصطلح شامل لكل صور أداء المصنف الواردة بالمتن .

انظر فى تفصيل ذلك المؤلف : حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية ، سابق الاشارة إليه .

(٣٤) انظر المادتين ٢٥ و٦/ أولاً من القانون المصرى و٢٧ من القانون الفرنسى المعدلة بقانون عام ١٩٨٥ سابق الاشارة إليه .

للمصنف يستمتع به الجمهور بطريق غير مباشر أى رغم عدم وجوده فى مكان التمثيل ويتم الاستمتاع بالمصنف خاصة عن طريق التسجيلات المغناطيسية (على إسطوانات أو كاسيتات أو خلافه) أو البث الإذاعى السلكى أو اللاسلكى ...

المبحث الثانى

شروط إعمال الحقوق المالية للمؤلف

ليس من شك فى أن إعمال الحقوق المالية للمؤلف لابد له من شروط يجب أن يستجمعها لتكون المطالبة به قائمة على سند صحيح من القانون . فلا يكفى فى هذا الشأن أن يقوم بنك المعلومات بإستخدام مصنفات محمية لم تسقط بعد فى الملك العام بل يجب أيضا أن يقع الإستخدام على عناصر محمية من هذه المصنفات (الشرط الأول) كذلك فإن إعمال هذه الحقوق يستدعى وجود عملية إستغلال للمصنف خاضعة لقوانين حق المؤلف (الشرط الثانى) . بعبارة أخرى ، يجب توافر شرطين لتنعقد مسئولية القائم على بنك المعلومات عن دفع حقوق المؤلف المالية : **أولهما** خاص بالمعلومات المستخدمة وهو : وجود مصنف محمى **وثانيهما** خاص بعمليات استغلال هذه المعلومات وهو : وجود عملية استغلال للمصنف المحمى .

ويتضح من هذا العرض أن العلانية شرط ضرورى وجوهرى فى أية عملية « تمثيل » خاضعة لدفع حقوق المؤلف . والدليل على ذلك هو أن المشرع قد أخرج من دائرة الحماية حفلات التمثيل بمعناها الواسع – المجانية التى تتم فى داخل اطار العائلة الواحدة ويشمل هذا الأطار العائلى أفراد الأسرة الواحدة وأصدقاءهم الأوفياء(٣٥) .

---

(٣٥) ويلاحظ أن المشرع المصرى اعتبر كل من النادى والمدرسة والجمعية اطارات عائلية تعفى من دفع حقوق المؤلف إذا ثبت تجرد الحفلات التى تنظم فيها من أى طابع ربحى (مادة ١/١١ من القانون المصرى) وبأخذ المشرع الفرنسى بفكرة الإطار العائلى غير الربحى أيضاً ليقيد من نطاق الحق الاستئثارى للمؤلف فى مجال التمثيل ولكنه لا يفترض توافره بالنسبة لأية فئة بل لابد من إقامة الدليل على وجود علاقات عائلية بين رواد الحفل المجانى لعدم الالتزام بدفع حقوق المؤلف (مادة ١/٤١ من القانون الفرنسى) ولمزيد من التفاصيل انظر للمؤلف ، حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية ، سابق الاشارة إليه .

ويتمثل النسخ[٣٦] فى كل عمل من شأنه عمل عدة نسخ من المصنف بأية صورة من الصور خصوصاً عن طريق الطباعة أو التصوير أو التسجيل على دعامات مادية (اسطوانات أو كاسيتات أو خلافه) وذلك بقصد وضعها فى متناول الجمهور أيا كان عدد النسخ[٣٧] .

ويضع المشرع قيداً على نطاق النسخ الخاضع لترخيص المؤلف بإجازته عمل نسخة واحدة للإستعمال الشخصى المحض للناسخ[٣٨] .

وتتطابق نصوص القانون المصرى والفرنسى فى مجال الحقوق المالية للمؤلف مع نصوص الإتفاقيات الدولية الموقعة فى مدينتى برن وجنيف[٣٩] كذلك فإن ما قام به المشرع المصرى والفرنسى من تقييد لنطاق الحقوق الاستئثارية للمؤلف فى هذا الشأن لا يتعارض مع نصوص هذه الاتفاقيات التى تركت للمشرع الوطنى سلطة تحديد المقصود بالعلانية تبعاً لما جرى عليه العمل فى دولته[٤٠] .

المطلب الأول
وجود مصنف محمى

يحمى المشرع طائفة معينة من المصنفات وهى المصنفات التى تستوفى عنصر الابتكار فى حين يخرج عن هذه القاعدة العامة فى أحوال أخرى .

وسنعرض فى هذا المقام ، لما هية المصنف المحمى لنحدد المجال الذى يقع فيه بنك المعلومات تحت طائلة الحق الاستئثارى للمؤلف ثم نبحث مدى خضوع صور البرمجة المختلفة للمصنفات المحمية لهذا الحق .

---

(٣٦) انظر المادة ٦/ ثانياً من القانون المصرى والمادة ٢٨ من القانون الفرنسى المعدلة بقانون عام ١٩٨٥ سابق الاشارة إليه .

(٣٧) Robert Plaisant, Juris Classeur Civil V²Propriété Littéraire et Artistique, Fasc. 18 n² 25 P. 9

(٣٨) انظر المادة ١٢ من القانون المصرى المادة ١/٤١ رقم (٢) من نظيره الفرنسى .

(٣٩) انظر المادتين ٩و١١و١١ ثانياً و١١ ثالثاً من إتفاقية برن والمادة الرابعة ثانياً/١ من إتفاقية جنيف .

(٤٠) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا سابق الاشارة إليه .

الفرع الأول
ماهية المصنف المحمى

يحمى المشرع المصرى[41] والفرنسى[42] كل المصنفات الفكرية أيا كان نوعها (أدبية أو موسيقية أو .....) أو شكلها (مطبوعة أو مسجلة أو شفوية .....) أو أهميتها العملية أو النظرية أو حتى الغرض من إعدادها **بشرط واحد** وهو أن تعكس طابعاً ابتكارياً متميزاً . بعبارة أخرى ، يحمى المشرع كل المصنفات الفكرية المبتكرة التى تجود بها قريحة المؤلف وتتجسد فيها شخصيته وبصماته الذهنية كقاعدة عامة[43] وهذه الحماية مؤقتة ، فهى تنتهى عادة بمضى خمسين سنة على وفاة مؤلفها[44] ولا تقتصر الحماية على المصنف وحده بل وتمتد إلى عنوانه المبتكر أيضاً[45] وباستعراض نصوص القانونين المصرى[46] والفرنسى يتبين لنا أن هناك طائفتين من المصنفات قد سحب المشرع عنهما حمايته وهما : الوثائق الرسمية[47] ومصنفات الملك العام : ويقصد بالوثائق الرسمية كل مستند كان الأصل فيه والغرض منه الذيوع والإنتشار مثل : نصوص القوانين والمراسيم واللوائح والإتفاقيات الدولية والأحكام القضائية وغيرها .... والمقصود بمصنفات الملك العام تلك المصنفات التى

---

(٤١) المادتين ١و٢ من قانون حق المؤلف .

(٤٢) المادة ٢ من قانون حق المؤلف .

(٤٣) يخرج المشرع المصرى على هذه القاعدة ويحمى « المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لا تكون مصطبغة بطابع انشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً . (مادة ١/٢٠)

(٤٤) هناك عدة استثناءات ترد على هذه القاعدة . فى التشريعين المصرى (المواد ٢٢ وما بعدها) والفرنسى (المواد ٢٢ وما بعدها) .

(٤٥) انظر المواد أرقام : ٣/٢ من القانون المصرى و٥ من القانون الفرنسى .

(٤٦) المادة ٤/ ثالثا من القانون المصرى .

(٤٧) جدير بالذكر أن المشرع الفرنسى قد أغفل استبعاد الوثائق الرسمية من مجال حمايته ولكن الفقه الفرنسى مجمع على أن هذا الإغفال غير مقصود ولا يؤثر على استبعاد الوثائق الرسمية من نطاق الحماية .

انظر فى ذلك :

Henri Desbois, Le Droit d'Auteur En France, Dalloz: 3éme édition 1978. n° 40 p. 58 **Claude Colombet,** Propriété Littéraire et Artistique, Précis Dalloz 2éme Edition 1980. n° 36 P. 37 et Note **André FRANCON,** Rt D.com. 1981 P. 83

كانت محمية أصلاً وزالت عنها الحماية بمضى المدة التشريعية المقررة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه المدة تتحدد ، كقاعدة عامة ، بمدة حياة المؤلف وخمسين سنة تالية لوفاته . ويلاحظ أن المشرع مع ذلك يحمى مجموعات هذه المصنفات سواء أكانت وثائق رسمية أم مصنفات سقطت فى الملك العام إذا تميزت عملية تجميعها بسبب يرجع إلى الإبتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية[٤٨] .

وهذا الإستبعاد التشريعى له أهمية كبيرة من الناحية العملية ، فمعناه أن من حق أى فرد – أو أى بنك للمعلومات – أن يعيد نشر أى قانون أو لائحة أو اتفاقية دولية أو أية وثيقة رسمية أخرى بالأسلوب الذى يراه وفى الشكل الذى يختاره . مهما كان عدد الطبعات السابقة منها . فالمحرم تشريعياً هو نقل طبعة متميزة بجهد ابتكارى ، من جانب صاحبها ، متمثل فى تنسيق محتوياتها ، أو عرض مضمونها على العكس فإن إعادة النشر بأسلوب مختلف لا تضع صاحبها تحت طائلة القانون .

وعلى هذا الأساس ، فمن المتصور وجود عشرات الطباعات المحمية من التقنين المدنى أو من أحكام المحاكم الإدارية والمدنية أو الجنائية ما دامت كل طبعة تعطى للقارىء خدمة متميزة عن الأخرى متمثلة فى طريق المعالجة أو أسلوب العرض[٤٩] أو طريقة الاخراج . وبعد أن وصلنا إلى هذه النتيجة ، ننتقل إلى السؤال التالى : هل هناك حدود يمكن لبنك المعلومات أن يستعمل فيها المصنفات المحمية بدون أن يسئل عن ذلك أمام المؤلف أو خلفه ؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال حسب نوعية المعلومات التى قام بنك المعلومات باستخدامها . وهذا ما سنتعرض إليه الآن .

---

(٤٨) المادة ٢٤ من القانون المصرى و١٢ من القانون الفرنسى .

(٤٩) تتفق هذه النتيجة مع إتفاقية برن – مادة ٢/٤ – التى تعطى للتشريعات الوطنية سلطة عدم حماية هذا النوع من الوثائق (انظر فى ذلك : دليل اتفاقية برن الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام ١٩٧٩ – النسخة العربية التى أعدها الأستاذ الدكتور عز الدين عبدالله – ص ٢٥) .

الفرع الثانـى
مدى حماية عناصر المصنف المحمى المستخدمة

يختلف الحكم القانونى لاستعمال المصنفات المحمية للوفاء بحاجة عملاء بنك المعلومات بحسب نوعية العنصر المستخدم : فمن البنوك ما تقدم لعملائها البيانات الببليوجرافية للمصنف ومنها ما يزيد على ذلك فيقدم ملخصاً لهذا المصنف وأخيراً يقوم البنك بتقديم النص الكامل للمصنف العميل . وهنا يثور التساؤل حول مدى حماية هذه العناصر المختلفة للمصنف المحمى ؟ والإجابة على هذا التساؤل مرهونة بالإجابة على تساؤل آخر وهو مدى تأثير العناصر المقدمة للعميل على مبيعات المصنف الأصلى ؟ فلا مناص من حماية أى عنصر من هذه العناصر يثبت أنه له تأثير إيجابى على النجاح للمصنف الأصلى وسنقوم بدراسة هذه العناصر الثلاثة لبيان تمتعها بالحماية من عدم تمتعها .

أولا : البيانات الببليوجرافية للمصنف (Methodes d'index) يقوم بنك المعلومات فى هذه الصورة باستخدام البيانات الببليوجرافية للمصنف ويبرمجها ويقدمها إلى عملائه . ويقصد بهذا النوع من البيانات ، تلك البيانات المعتادة مثل (إسم المؤلف ، وعنوان المرجع ، وإسم الناشر ، ورقم الطبعة ، وعدد الصفحات ..) . فهل يلتزم البنك بالحصول على ترخيص مسبق مكتوب من المؤلف قبل القيام بهذه العملية ؟ بعبارة أخرى هل يعد بعد الاستخدام لهذه البيانات استخداماً لعنصر محمى ؟ يجيب الفقه[٥٠] فى مجموعه بالنفى على هذا

---

(50) **FRANK GOTZEN,** Le droit d'Auteur face à l'ordinateur, Revue Dr. Auteur, 1977 p. 19 **Eugen ULMER,** problémes découlant de l'utilisation d'ordinateur et d'appareils analogues pour la mise en mémoire et la récupération d'oeuvres prptegees par le droit d'auteur Revue Dr. Auteur, 1979. p. 211 n° 3, Claude **Masouyé.** ordinateurs et droit d'auteur, Revue UER Volums n° XXXI. 45. p. 40 et 42. **Jérome Huet,** La modification du droit sous l'influence de l'informatique, J.C.P. 1983-1. 3095 n° 20-et **Michel Vivant, Informatique et propriété Inyellectuelle, J.C.P. 1984. 3169. n² 17**

وهذا هو ما انتهى إليه حبراء حق المؤلف فى اجتماعاتهم التى دعت إليها منظمتى اليونسكو والأومبى :

Groupe de travail sur Les problèmes de droit d'autaur découlant de l'utilisation d'ordinateur, Réunion tenue à Genéve du 28 au 31 mai 1979, Revue Dr. Auteur 1979 n° 7 p. 196.

Comité d'experts gouvernementaux sur les problémes découlant sur le

السؤال ، ولو انطوت الإشارة على نشر بعض الكلمات المقصود بها توضيح المرجع (mots clés) . فيتفق الفقهاء على أنه فى ظل تشريعات حق المؤلف الوطنية والأولية (اتفاقيتين برن وجنيف) لا يوجد ما يمنع من القيام بهذا العمل دون إستئذان المؤلف والقيد الوحيد الذى يضعه الفقه على عاتق البنك هو احترام الحقوق الأدبية للمؤلف على النحو الذى سنراه لاحقاً . ولا تقف الحماية التشريعية للعنوان المبتكر للمصنف عقبة فى طريق الترخيص بالاستعمال الحر لمثل هذه الاشارات الببليوجرافية ونشرها فى كشاف أو دليل ببليوجرافى . فحماية العنوان لا مبرر لها إذا انعدمت شبهة الإستغلال بغرض خلق الخلط فى ذهن الجمهور للاستفادة من نجاح سابق للعنوان . وعلى هذا الأساس ، فإننا نرى إنعدام الأساس القانونى للمطالبة بحماية العنوان من الإشارات الببليوجرافية التى تتم بغرض وحيد وهو الإعلام[٥١] ورغم إيماننا بصحة ما انتهينا إليه فإننا لا يمكن أن نشاطر الأستاذ/ ULMER قوله بأن مجرد نشر المصنف ينطوى على ترخيص بهذا النوع من البيانات[٥٢] – فمثل هذا القول وأن أكد النتيجة التى وصلنا إليها ، إلا أن الأخذ به سيؤدى إلى القول بإمكان التنازل الضمنى للمؤلف عن بعض حقوقه فى الاستغلال المالى لمصنفاته وهذا ما لم يقل به أحد . ففى فرنسا ، حيث الكتابة متطلبة لإثبات[٥٣] (Ad Probationem) تنازل

---

plan du droit d'auteur de l'utilisation d'ordinateur pour l'accés aux Oeuvres pour la création d'oeuvres, Réunion tenue à Paris du 15 au 19 décembre 1980, Revue Dr. Auteur, 1981, n° 23 p. 72.

Deuxiéme Comité d'experts gouvernementaux sur les problèmes découlant sur la plan du droiy d'auteur, de l'utilisation·d'ordinateur pour l'accés aux Deuvres, Réunion tenue à Paris du 7 au 11 Juin 1982, Rapport inédit (UNESCO/OMP1/GECO/11/) du 13 Août 1982) N² 27

وانظر ترجمته الرسمية العربية (مستند اليونسكو/ وبيو/ ل خ/٧٠٢ فى ١١ من يونية سنة ١٩٨٠)

(٥١) انظر فى المعنى نفسه :

Masouyé, ordinateurs et droit d'auteur, op. cit p. 40 et 42 et la Note de Profasseur **André Francon,** RtD Com. 1984 P. 96

(25) E. ULMER, op. cit., n² 43 p. 99

(53) A. Francon, op. cit., p. 160 C **H. Desbois,** Traité... op. cit. n² 510, **René Savatier,** Commentairs de la loi de 1957, J.C.P. 1957. (Chronique) I. 1398. n² 70 **André Huguet,** L'ordre public et les contrats d'exploitaion du droit d'auteur, thèse, édition LGDJ. Paris 1962 n°

المؤلف عن حقوقه فى الاستغلال كما فى مصر ، حيق الكتابة متطلبة للانعقاد[٥٤] (Ad validitatem) ، يعد المؤلف مالكاً لكل ما لم يتنازل عنه صراحة من حقوقه[٥٥] .

على أية حال ، فإن هذا الخلاف فى التأصيل لا ينال من صحة النتيجة التى وصلنا إليها وهى حرية استخدام البيانات الببليوجرافية للمصنفات من جانب بنوك المعلومات .

ثانيا : ملخص المصنف (Index et Résumé)

يستخدم بنك المعلومات فى هذه الصورة ، فضلاً عن البيانات الببليوجرافية للمصنف ملخصاً لمضمونه كخدمة متميزة لعملائه .

---

231 et S, p. 167 et 5. ولم يخرج عن هذا الاجماع الفقهى سوى فقيه واحد اعتبر أن الكتابة متطلبة للانعقاد :

Alain LE TARNEC, Manual de la propriété Littéraire et Artisque Dalloz, 1966, N° 100 p. 108

Cass. crim.1° ch. 20 Nov. 1979 5. 1981. IR. P. 87 note Claude Colombet

(٥٤) وقد اتفق الفقه والقضاء فى مصر على هذه النتيجة : انظر الأستاذ/ **الدكتور عبد الرازق السنهورى** ، الوسيط فى شرح القانون المدنى ، الجزء الثامن ، دار النهضة العربية ١٩٦٧ ، رقم ٢١٩ ص ٢٨٤ وكذلك حكم محكمة القاهرة فى ٢٣ من شهر مايو سنة ١٩٧٢ (دعوى جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين ضد شركة صوت القاهرة غير المنشور ! وانظر تأييدنا لهذا الاتجاه فى مرجعنا السابق الاشارة إليه .

(٥٥) المواد ٣٧ من القانون المصرى و٣/ ٤ وما بعدها من القانون الفرنسى . وهذه النصوص متطابقة مع نصوص إتفاقية برن :

انظر المعنى نفسه :

Rapport de Raporteur Général, Actes de la Conférence de Bruxelles pour la révision de la Convention de Berne, Edition de l'OMPI/GENEVE 1968, P. 115 et S.

وطبقا لهذا المنطق أيضاً ، نرفض ما يقول به البعض أن نشر بعض البيانات عن مضمون المصنف فى بدايته يعد إذناً ضمنياً بالنسخ (انظر فى طرح هذا التساؤل دون الإجابة عليه بصورة قطعية .

(Rapport GFPBBD, op. cit., p. 18

ويفرق الفقه بين نوعين من الملخصات[٥٦] : ملخصات وافية (Résumés Analtique) وملخصات غير وافية (Résumés Signalétique) وأساس التفرقة – كما هو واضح – هو مدى وفاء الملخص بحاجة الباحث . بعبارة أخرى هو مدى قدرة الملخص على إعفاء الباحث من الرجوع إلى المصنف الأصلي فإذا كانت تعفيه من هذا الرجوع فهي ملخصات وافية بالغرض وإن لم تعفه من الرجوع إلى الأصل فهي ملخصات غير وافية بالغرض . بإيجاز العبرة بقدرة الملخص على الحلول محل المصنف الأصلي بالنسبة للباحث .

النوع الأول : ملخص واف

وهي الملخصات التي لا يقف واضعها عند مجرد سرد الأفكار والوقائع الواردة بالمصنف الأصلي بل يتطرق إلى مضمونه المبتكر . وتتميز هذه الملخصات بخطورتها على النجاح التجاري للمصنف الأصلي وحجم تسويقه بما تكلفه للعميل من بيانات وافية عنه تجعله يكتفي بها ، ويستعيض بها عن الأصل .

لهذه الأسباب ، يجمع الفقه على ضرورة استئذان المؤلف قبل القيام بمثل هذا العمل[٥٧] .

---

(56) **ULMER**, problèmes découlant de l'utilisation d'ordinateurs et d'appareils anologues pour la mise en mémoire et la récupération d'oeuvres protégées par le droit d'auteur, Revue Dr. Auteur. 1979. n° 13 p. 211 **Michel vivant**, informatique et propriété Intellectuelle, op. cit., n° 17. et **Note Francon**, op. Cit., p. 97, **Gotzen**, Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op. cit., p. 19 et **Robert Plaisant**, Juris classeur, op. cit., Fasc. 303 n° 130

وقد أخذت مجموعة العمل التي شكلت بناء على دعوة الأومبي واليونسكو ، بهذه التفرقة أيضاً انظر على سبيل المثال ، تقرير عام ١٩٨٠ ، سالف الذكر ، رقم ٣٧ ص ٧٣ حيث فرق الخبراء بين الملخصات الجوهرية (Résumés Substantiels) والملخصات غير الجوهرية (Résumés Signalétiques) ولا يرجع الخلاف الملحوظ في المصطلحات إلا لمجرد اعتبارات لفظية بحتة .

(٥٧) المراجع المشار إليها في الهامش السابق (Ibid) علاوة على :

Note A. Francon, RTD Com. 1981 p. 83 (op. cit.)

حيث يقرر صراحة :

«Sauls les résumés, S'ils étaient trop amples, auraient nécessité l'autorisation des auteurs des oeuvres antérieures.»

النوع الثانى : ملخص غير واف .

يقصد بهذا النوع من الملخصات ، تلك الملخصات التى تسرد الأفكار والوقائع الواردة فى المصنف دون أن تتطرق إلى أسلوب المؤلف المتميز فى معالجة الموضوع . فهذا النوع من الملخصات لا يغنى الباحث عن الرجوع إلى المصنف الأصلى بل يتمثل هدفه الوحيد فى إبراز محتوى المصنف ليحدد الباحث موقفه منه : فإذا استرعى الموضوع اهتمامه رجع إلى المصنف الأصلى وإذا تبين من مطالعه الملخص أن المصنف لا يهمه غض النظر عنه . بإيجاز يستحيل إكتفاء الباحث بهذه الملخصات .

ورغم وضوح الحل الواجب به وهو عدم التزام بنك المعلومات بأى التزام مالى قبل المؤلف لعدم تشكيل هذه الملخصات خطراً على تسويق المصنف الأصلى[٥٨] فإن القضاء الفرنسى قد تردد كثيراً فى الأخذ به حتى حسمت محكمة النقض الموقف لصالح الحل المتقدم .

ونظراً لأهمية هذه الدعوى وخصوبة ما كتب فيها من أبحاث فإن الحاجة تستدعى استعراض وقائعها وبيان موقف القضاء الفرنسى منها :

فقد حدث أن قامت شركة كندية يعمل بنك المعلومات للأحداث الجارية ، واختارت سنداً لها فى ذلك عدة صحف ودوريات أوربية[٥٩] منها الجريدة اليومية التى تصدرها عن دار (Le monde) الصحفية وكذلك الدورية التى تصدر عن الدار نفسها وتسمى بـ (Le monde diplomatique) . وقد قامت هذه الشركة الكندية بإصدار كشاف شهرى (١٢ سنوى) علاوة على عدد سنوى جامع يصدر فى نهاية كل عام وأطلقت على هذا الكشاف عنوان : (FRANCE Actualité) . ويحتوى هذا الأخير على جزءين :

---

(٥٨) انظر المراجع المشار إليها فى الهامش علاوة على المقالات التالية :

Jérome et MARIE-Galle choisy, La télématique: Un Nouveau Droit, Revue Expertieses n° 64, juillet 1984 pp. 178: 180, **FRANCIS** Revue Expertises n° 65 Septembre 1984 p. 217.

(٥٩) وكانت المصادر الصحفية الأخرى هى :

Le point, LE Nouvel observateur, LE Figaro et L'Humaniété.

الأول به كلمات متفرقة تشير إلى مضمون كل مقال (mots clés) والثانى به ملخص يحتوى على البيانات البيليوجرافية لكل مقال مصحوبة بملخص مقتضب يوضح الفكرة أو الحادثة التى يعالجها المقال (Réumés signalétique) . وقد بدأت المشكلة عندما أرسلت هذه الشركة إلى مدير دار الكتب القومية الفرنسية (Bibliothèque Nationale) خطاباً دعته فيه إلى الاشتراك فى هذا الكشاف (الكتالوج) وانتقل الخبر من دار الكتب إلى دار (Le monde) الصحفية التى اعتبرت هذا العمل تعدياً غير مشروع على حقوقها القانونية على المقالات المنشورة بها باعتبارها صاحبة حقوق التأليف على مجموع المقالات المنشورة بصحيفتها ودوريتها التى تشكل مصنفاً جماعياً تشرف على تحقيقه بما تملكه من إمكانات . كما أضافت سنداً آخر للطعن وهو إنها تنشر كشافاً مماثلاً مما يعنى أن الكشاف الذى تصدره الشركة الكندية يشكل منافسه غير مشروعة للكشاف الذى تصدره لمطبوعاتها .

وعند عرض هذه الدعوى[٦٠] على محكمة باريس الابتدائية فى ٢٠ من فبراير عام ١٩٨٠[٦١] قبلت الحجة الأولى للدار الصحفية الفرنسية واعتبرت أن عمل كشاف لمطبوعاتها يعد نسخاً جزئياً غير مشروع للمصنف الجماعى الذى تتمتع بحقوق التأليف عليه . ورفضت الحجة الثانية على أساس الإختلاف والتباين بين الكشافين من حيث التقديم والمضمون على نحو ينفى أى احتمال لتحول عملاء الكشاف الأول إلى الثانى . وأوضحت المحكمة[٦٢] أن الاستثناء التشريعى[٦٣] من دفع الحقوق المالية للمؤلف الخاص بالمقتطفات (Citations) والتحليلات (Analyses) لا يمكن تطبيقه على الدعوى المنظورة . وقد أوضح الفقه[٦٤] ، بحق ، أن الأخذ بهذا الاستثناء يتطلب نسخاً حرفياً جزئياً ، دون

(٦٠) وسنعود لهذه الدعوى مرة أخرى فى خاتمة البحث .

(٦١) تعرف هذه الدعوى باسم: دعوى Société SARL LE MONDE ضد MICROFOR.INC.

(62) T.G.I de Paris, 20 février 1980, RIDA n° 108 Avril 1981. p. 183

(٦٣) مادة ٤١/ من القانون الفرنسى وتناظرها المادة رقم ١٣ من التشريع المصرى : وتتفق هاتين المادتين فى أن مشروعية هذه التحليلات والمقتطفات (يسميها المشرع المصرى الإقتباسات الصغيرة) مرهونة بذكر عنوان المصنف واسم مؤلفه (إذا كان معروفاً) علاوة على أن يكون مقصوداً بها النقد أو المناقشة أو الأخبار .

(64) A. FRANCON, Rt Dr. Com. 1981 p. 83 (op. cit) et Claude Colombet, D.S. 1982. IR. P. 44.

تصرف من المؤلف التالى ، للمصنف الأصلى وأن يوضع الجزء المنسوخ فى داخل مصنف آخر . وقد أشار الأستاذ/ (Francon) إلى أنه من العسير تصور أن مجموع البيانات الموجودة بينك المعلومات تشكل هذا المصنف الآخر . ومع الاعتراف بخروج النزاع من نطاق هذا الاستثناء فإن التساؤل ظل مطروحاً : لماذا لم تستند المحكمة فى قضائها على نوعية الملخص (وافى أو غير وافى) ؟

وانتقل النواع إلى محكمة الاستئناف ، وفى ٢ من شهر يونية ١٩٨١[٦٥] – أيدت المحكمة حكم أول درجة بأكمله : فرفضت القول بوجود منافسة غير مشروعة محتملة من طرح كشاف الشركة الكندية فى الأسواق كما رفضت اعتبار الملخص الوارد بالكشاف مشروعاً طبقاً للمادة ٣/٤١ من قانون عام ١٩٥٧ . وأشارت المحكمة صراحة إلى أن أهمية مثل هذا الكشاف لا يجب أن تبيح التعدى والأضرار بحقوق المؤلفين المحمية . وظل السؤال مطروحاً : لماذا لم تستند المحكمة فى قضائها على نوعية الملخص (وافى أو غير وافى) ؟

وعرض الأمر على محكمة النقض وسط تحذيرات من الأستاذ/ Plaisant بأن تقييد نشر هذا النوع من الكشافات سيؤدى إلى تقديم خدمة سيئة للمؤلف بجعله عقبة فى طريق التقدم الثقافى وليس وسيلة لتحقيق هذا التقدم[٦٦] ووضعت المحكمة فى ٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٣[٦٧] النزاع على الطريق الصحيح ، وتقضت حكم محكمة الاستئناف لما لاحظته من تقاعس قضاة ثانى درجة عن البحث فى مضمون وهدف وطبيعة الملخصات محل النزاع .

---

(65) C.A. Paris (4e Ch. A.) 2 Juin 1981. Gez. Pal. du 15 au 16 Janvier 1982 P. 6

Note **Robert plaisant/ Claude Colombet, D.S. 1982. IR. P. 96: 97/ A. FRANCON,** R. t. Dr. Com. 1982 P. 433 et RIDA n° 111 janvier 1982 p. 182.

(66) **R. Plaisant,** Note, Ibid.

وقد نشر هذا الحكم أيضاً فى :

(67) Cass. 1e ch. Civ. 9 Nov. 1983 RIDA N° 119 janvier 1984 p. 200, Expertises n° 57 Décembre 1983 p. 277: 278, J.C.P. 1984. 11. 20189 Note **Francon,** et sa Note publié in RtD com. 1984 p.

وقد أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم عند احالته إليها :

C.A. Paris (and-solen..) 18 déc-1985, Gaz-pal Vendredi 7, SAMDI, 8 Fév. 1986 P. 10et S.

فأوضحت المحكمة أن نشر الكشاف بالصورة التى تم بها لا يقع تحت طائلة القانون لأن ما ورد به ملخصات لا تُحِل القارىء من الرجوع إلى المصنف الأصلى .

يتضح من دراسة هذه الأحكام المختلفة والتعليقات الفقهية التى أعقبتها ، ترحيب الفقه بهذا المعيار القضائى الذى يتطابق مع روح تشريعات حق المؤلف . وقد تجلت براعة القضاء الفرنسى فى استنباط هذا الحل المبتكر : فقد تفادت المحكمة تأسيس حكمها على نص المادة ٣/٤١ الذى يفرض بعض القيود على النقتطفات والتحليلات ، بأن قررت أن ما قامت به الشركة الكندية هو من قبيل الملخصات (Résumés) وهى تسمية لم ترد فى التشريع الفرنسى لحق المؤلف . وبهذه الحيلة تحللت المحكمة من القيود التى كانت ستقيد من حريتها فى الحكم لو تمسكت بحرفية القانون . فقد أتاحت لها هذه التسمية المبتكرة أن تصيب صحيح القانون فى تفسيرها للنصوص القانونية التى ثارت إمكانية تطبيقها على النزاع فى هذين الوجهين :

١ – رفض اعتبار كشاف الحركة الكندية متمتعاً بالاستثناء التشريعى الوارد بالمادة ٣/٤١ التى تجيز التحليلات والمقتطفات القصيرة « المبررة بطابعها النقدى بالمادة ٣/٤١ التى تجيز « التحليلات والمقتطفات القصيرة » المبررة بطابعها النقدى أو العلمى أو التعليمى أو الإعلامى أو الجدلى . فمن الثابت أن مثل هذا الاستثناء مقرر لمصلحة مصنف آخر ، فهل يمكن اعتبار هذا الكشاف مصنفاً مستفيداً من هذا الاستثناء ؟

الاجابة سلبية قطعاً ، لأنه بصرف النظر عن أن هذا الكشاف يمثل جهداً متميزاً فى التجميع والتبويب فإنه لا يمثل مصنفاً مستفيداً من هذا الإستثناء وبيان ذلك : أن هذا « الكشاف » لا يمثل مجلة صحفية طبقاً لقضاء محكمة النقض الفرنسية[68] : فهو لا يشتمل إلا على مجموعة من العناوين وما به من معلومات ليس سوى استعراض لمقالات أخرى منشورة فى صحف مختلفة فى عدة موضوعات متباينة دون أن يصاحب ذلك أى نوع من التقديم المتزامن والمقارن لهذه التعليقات الصحفية .

(68) Cass. crim. 30 janv. 1978. D.S. 1979. 583. Note LE CALVEZ, Gaz. Pal. 1978. Bull. Cass. crim. n° 35 p. 84, Note A. Francon, 1979. 456.

فهذا الكشاف يتكون من مجموعة من الاشارات إلى مصنفات الغير ، فإذا وضعنا هذه الاشارات جانباً فهل يتبقى من الكشاف شيء ؟ وقد كان هذا السبب وراء قبول دعوى دارين للصحافة الانجليزية ضد دار صحيفة فرنسية هى (Ecopress) فقد قامت الدار الأخيرة بعمل كشاف لأهم المقالات العالمية فى مجال الاقتصاد وضمنته مطبوعات هاتين الدارين[٦٩] فحكمت محكمة باريس التجارية فى ٢٨ من شهر يناير سنة ١٩٨٠[٧٠] بعدم قبول إدعاء الدار الفرنسية استفادتها من نص المادة ٣/٤١ الذى يجيز للصحافة نشر التحليلات والمقتطفات الصغيرة بقصد النقد أو العلم أو التعليم ، أو الاعلام أو الجدل (المناقشة) على أساس أن هذا الكشاف ليس مجلة صحفية طبقاً لقضاء محكمة النقض : فهل هو ليس سوى تجميعات لمقالات صحفية ، فى صورة ترجمات وملخصات منسوبة للغير دون أن يصاحب ذلك تقديم متزامن ومقارن لهذه المقالات . وأضافت المحكمة حجة وجيهة أخرى وهى أن هذا الاستثناء المقرر للصحافة **قد تقرر على سبيل التبادل** بمعنى أن كل مجلة أو صحيفة يحق لها النقل من الأخرى فى حدود المادة ٣/٤١ . فهل يمكن للدور الصحفية الانجليزية الاشارة إلى أى مقالات منشورة بهذا الكشاف الذى لا يحوى إلا على مجرد عناوين وترجمات وملخصات لمقالات الغير التى سبق نشرها فى مجلات أخرى ؟

٢ – الترخيص بنسخ البيانات البيليوجرافية المصحوبة بملخصات غير وافية . وقد حقق هذا الترخيص – الناتج عن تفسير تشريعى موفق للنصوص القانونية – إرتياحاً كبيراً فى أوساط بنوك المعلومات سواء بالنسبة لأصحاب هذه البنوك أو لعملائها .

ثالثا : النص الكامل للمصنف :

يقوم البنك فى هذه الصورة بتخزين النص الكامل للمصنف فى الحاسب الالكترونى ولا تثير هذه الصورة أى نوع من المشاكل فى الفقه ، فالجميع

(٦٩) هذه المطبوعات هى : The Economist News paper ومجلة FINANCIAL . TIME

(70) Tribunal de Commerce de Paris, 28 Janvier 1980, RIDA. n° 108 Avril 1981 p. 164, observations **A. Francon**, R.T.D. Com. 1981. 85 n° 3 et **C. Colombet**, précis, op. cit.,

متفق على خضوع هذه الوسيلة لإذن مسبق من المؤلف على أساس إنها تشكل نسخاً للمصنف الأصلى ... ويسرى هذا الحكم أيضاً على حالات تخزين أجزاء كاملة من المصنف المحمى ، ففى مثل هذه الحالات لا يقوم البنك بأى تلخيص واف أو غير واف للمصنف بل يخزنه برمته أو يكتفى بتخزين أجزاء منه فى الحاسب الالكترونى[٧١] .

وفى المعنى نفسه ، **انظر لجنة الخبراء الحكومية** المجتمعة فى باريس عام ١٩٨٠ ، سابق الذكر ، رقم ٢٤ **ومجموعة العمل** المجتمعة فى جنيف عام ١٩٧٩ سابق الذكر رقم ٧ ويلاحظ أن نظام استخدام النصوص الكاملة للمصنف فى التخزين والاسترجاع تعوق انتشاره تكاليفه الباهظة : انظر فى بعض مزايا وعيوب هذا النظام :

الأستاذ/ **محمد إبراهيم سليمان** ، استخدام الحاسبات الالكترونية فى مراكز المعلومات الصحفية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، العدد الثانى ، السنة الأولى . أبريل سنة ١٩٨١ ، دار المريخ للنشر بالسعودية ، ص ١١٨ .

نخلص من هذا إلى أن الشرط الأول من شروط إعمال الحقوق المالية للمؤلف له شقين :

الشق الأول :

أن يكون المصنف الأصلى محمياً . وسبق أن عرضنا إلى أن هناك بعض المصنفات قد أخرجها المشرع من دائرة حمايته بدون قيد أو شرط مثل الوثائق الرسمية وأخرى أثقل المشرع حمايتها باستثناءات مقررة لصالح بعض الجهات (الصحف ودور الاذاعة....) .

الشق الثانى :

أن يرد الاستخدام على عناصر محمية من المصنف المحمى . وقد فرقنا بين صور ثلاث لهذا الاستخدام على أساس موضوعى وهو مدى التأثير على مبيعات المصنف المستخدم . وانتهينا إلى خضوع عملية التخزين للنص الأصلى

---

(71) Rapport GFPBBD, op., p. 15 **E. ULMER,** problémes découlant de l'utlisation d'ordinateurs et d'appareils analogues.....; op. cit., n° 3 p. 211 et **C. Masouyé,** ordinateurs et droit d'auteur. op. cit., p. 43.

للمصنف أو لملخصه الوافى لدفع حقوق المؤلف لما تنطوى عليه من تفويت لبعض النجاح التجارى للمصنف الأصلى . فى حين أشرنا إلى حرية تخزين البيانات الببليوجرافية للمصنف سواء أكانت مصحوبة بملخص غير وافي له أم لا لأن مثل هذا النوع من الإستخدام من شأنه دفع القارىء الفضولى إلى شراء المصنف الأصلى .

المطلب الثانى
وجود عملية استغلال للمصنف

إحالة

يتطلب إعمال الحقوق المالية للمؤلف أن توجد عملية استغلال للمصنف . ولما كان هذا الشرط مستلزم أيضاً بالنسبة لأعمال الحقوق الأدبية ، حيث من غير المقصور أن يقع إعتداء على أحد الحقوق الأدبية للمؤلف إلا بمناسبة استغلال للمصنف ، فقد رأينا إحالة دراسته إلى فصل مستقل عقب دراسة موضوع بنوك المعلومات والحقوق الأدبية .

المبحث الثالث
تراخيص استغلال المصنفات

يصدر الترخيص بالاستغلال من المؤلف ، بحسب الأصل ، عن طريق التراضى بينه وبين صاحب بنك المعلومات . ويخضع تقدير تعريفة الاتفاق للتفاوض الحر بين الأطراف . ولا يجب أن يفهم ذلك أن المؤلف سيتعسف فى تقدير الحقوق المالية لأنه فى ذلك محكوم بقوانين العرض والطلب . واعادة ما يكون الترخيص شاملاً لعمليات التخزين والإسترجاع معاً نظير مبلغ نسبى أو جزافى من عائد الإستغلال على حسب الأحوال(٧٢) .

وقد اتجهت أنظار خبراء حق المؤلف منذ البداية ، إلى التمسك بهذه القاعدة العامة(٧٣) . فقد رأى الخبراء أن الوقت مازال مبكراً لتنصيب المشرع مكان

---

(٧٢) يسمح القانون المصرى (مادة ٣٩) للمؤلف بالاختيار بين المقابل الجزافى والمقابل النسبى نظير عملية الاستغلال ، فى حين يجعل المشرع الفرنسى المقابل النسبى هو القاعدة ويجيز الخروج عنها فى أحوال محددة على سبيل الحصر (انظر المادتين ٣٥ ، و٥٢ من القانون الفرنسى) .

(٧٣) **تقارير خبراء حق المؤلف** ، سابق الاشارة إليها ، عام ١٩٧٩ (رقم ١٤) وعام ١٩٨٠ (رقم ١٣) .

المؤلف فى إصدراها (التراخيص القانونية) أو لأن يفرض المشرع جهة يعينها لهذا الغرض (التراخيص الاجبارية) . فليس من شك فى أن اللجوء إلى هذا النظام المعروف باسم نظام التراخيص لا يجب اللجوء إليه إلا بعد ثبوت فشل التفاوض الحر بين الأطراف وهو ما لم يتضح حتى الآن . ونحن من جانبنا نؤيد هذا الاتجاه الذى انتهجه خبراء حق المؤلف . فمن غير المقبول إخضاع المؤلفين إلى وصاية تشريعية رغم عدم نسبه أى تعسف إليهم فى مجال التعاقد . وإن كنا نرى ، مع البعض[٧٤] ، ضرورة قيام الهيئات الدولية المعنية بهذه الأمور – مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية – بنشر دليل للتعاقد يفيد كل من المؤلف والعميل كذلك فإن نشر نماذج لعقود الاتفاق الأمثل للأطراف لا يمكن إنكار فائدته فى مجال تيسير التعامل بين الأطراف دون شبهة استغلال من جانب طرف للآخر .

ونعتقد فى أن إدارة جماعية لحقوق المؤلفين لن تضر بمصالح المتعاقدين على العكس ستؤدى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للمصنفات . فقد حقق هذا الإسلوب المتميز فى الاستغلال نجاحاً كبيراً فى إدارة حقوق المؤلفين فى مجال الموسيقى[٧٥] والدراما المسرحية[٧٦] وغيرها .

ولعل أهمية هذه الادارة الجماعية هى التى أدت إلى القول بأن البديل الحقيقى لإدخال التراخيص غير الرضائية هو الإدارة الجماعية للحقوق نظراً للتطورات التكنولوجية السريعة التى جعلت من ممارسة حقوق المؤلف على أساس فردى غاية فى التعقيد[٧٧] . يتضح من هذا ، أن الأسلوب الأمثل لتعامل

---

(74) E. ULMER. La protection des oeuvres scientifique. op. cit., n° 39 p.p. 91:93.

(٧٥) تدير هذه الحقوق فى مصر جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين (ساسيرو) وفى فرنسا شركة المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى

(Société des Auteurs. Compositeurs, et Editeurs de muique: SACEM)

وتوجد هيئات مماثلة فى باقى دول العالم مثل (ASCAP) فى الولايات المتحدة الأمريكية و (SUISA) فى سويسرا وغيرها .

(٧٦) توجد فى مصر جمعية الدراما وهى تتولى إدارة هذه الحقوق وتقابلها فى فرنسا جمعية :

(Société des Auteurs, Compositeurs Dramatique :SACD).

(٧٧) انظر تقرير خبراء حق المؤلف عام ١٩٨٢ ، سابق الذكر ، رقم ٤٥ وفى المعنى نفسه : تقارير الخبراء (سالف الاشارة إليها) عام ١٩٧٩ (رقم ١٤) وعام ١٩٨٠ (رقم ١٣)

بنوك المعلومات مع المؤلفين ، المنتشرين فى جميع أنحاء العالم على نحو يصعب معه الاتصال بكل منهم ودفع مقابل له ، نظير استغلال مصنفه عند كل عملية تخزين واستخراج ، هو الإدارة الجماعية للحقوق . فيكون لهيئة معينة مرتبطة بإتفاقيات معاملة بالمثل مع الهيئات المماثلة لها فى باقى دول العالم ، التصريح باستغلال المصنفات ، أيا كانت بلد مؤلفها ، نظير مبالغ معينة يحددها المؤلف مسبقاً معها عند الانضمام . وتمنح هذه الهيئة ، فى المقابل ، ترخيصاً عاماً ، نظراً لشموله عمليات التخزين والاسترجاع ، وعالمياً – نظراً لانصرافه إلى غالبية المصنفات الوطنية والأجنبية . ويمكن إسناد هذه المهمة – أى مهمة إدارة حقوق الإستغلال – إلى الهيئات القائمة على حماية المصنفات الموسيقية والدرامية وغيرها ، كل فى حدود ما تديره من مصنفات : فلما كانت عملية التخزين والإسترجاع ترد على مصنفات داخلة فى « كتالوج » إحدى هيئات الإدارة الجماعية لحق المؤلف ، فلا مانع فى رأينا ، أن نترك لكل هيئة إدارة حقوق استغلال مصنفاتها عن طريق بنوك المعلومات أيضاً . أما إذا كانت هذه المصنفات مملوكة لغير الأعضاء بهذه الهيئات فإن هناك صعوبات جمة ستصادف المؤلف فى مجال مراقبة أوجه الاستغلال والتحصيل لحقوقه المالية المستحقة . والحل الذى نراه لا يكمن فى غير الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف ، وكل ما سيطرأ من تغيير هو تعديل بنود الاتفاقات التى تبرمها هذه الهيئات مع نوعية جديدة من العملاء وهى : بنوك المعلومات . ويظل للمشرع الوطنى سلطة اتخاذ أية اجراءات من شأنها الحد من تعسف المؤلفين فى مجال التصريح بإستغلال مصنفاتهم . وتجد هذه السلطة حدودها على المستوى الدولى ، فى نصوص اتفاقيتى برن وجنيف لحق المؤلف ، والمتمثلة فى نظام التراخيص المعترف به من الاتفاقيتين فى حدود معينة[٧٨] وكذلك فإن خبراء حق المؤلف[٧٩] قد أشاروا إلى حق كل دولة عضو باتفاقية برن فى استخدام المادة ١٧ التى تتيح لها أن تسمح وأن تراقب أو أن تمنع تداول أو تمثيل أو عرض أى مصنف أو انتاج ترى

(٧٨) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا سابق الاشارة إليه : وهذه التراخيص تتقرر بنص القانون إما صراحة فتسمى تراخيص قانونية وإما ضمناً عن طريق تفويض جهة معينة فى إصدارها فتسمى تراخيص اجبارية . ويستحق المؤلف فى الحالتين تعويضاً عادلاً يتحدد طبقاً لقواعد العدالة دون تدخل من المؤلف .

(٧٩) انظر تقرير خبراء « حق المؤلف » عام ١٩٨٢ ، سالف الاشارة إليه ، رقم ٤٧ .

السلطة الوطنية المختصة ممارسة هذا الحق بشأنه .

الفصل الثانى

بنوك المعلومات والحقوق الأدبية للمؤلف :

يتمتع المؤلف بعدة حقوق أدبية على مصنفه يحميها المشرع الوطنى بجزاءات مدنية وجنائية[٨٠] ولإعمال هذه الحقوق لابد من اجتماع عدة شروط . وقبل أن نوضح هذه الشروط فإننا سنشير إلى ماهية الحقوق الأدبية للمؤلف المعنية بهذه المسألة .

البحث الأول :

ما هية الحقوق الأدبية للمؤلف ؟

يتمتع المؤلف بعدة حقوق أدبية على مصنفه وهى : حقه فى تحديد لحظة توزيع مصنفه (حق التوزيع)[٨١] ، وحقه فى نسبة مصنفه إليه (حق الأبوة)[٨٢] ، وحقه فى عدم اعتداء الغير على المصنف بالتحوير أو بالتحريف (حق الاحترام)[٨٣] وأخيراً حقه فى سحب مصنفه من التداول أو منع نزوله إلى الأسواق (حق السحب أو الندم)[٨٤] عند حدوث أسباب خطيرة تستدعى ذلك .

وقد اعترفت اتفاقية برن بهذه الحقوق[٨٥] ، فى حين انفردت اتفاقية جنيف بتجاهل ذكرها تماماً احتراماً لتقاليد أنجلوسكسونية عريقة فى هذا المجال . وقد ترك واضعو اتفاقية جنيف بذلك أمر حماية هذه الحقوق للمشرع الوطنى لكل دولة .

---

(٨٠) انظر فى ذلك A. FRANCON, Cours, op. cit. pp. 176: 177

(٨١) المادة ٥ من القانون المصرى والمادة ١/١٩ من القانون الفرنسى .

(٨٢) المادة ٩ من القانون المصرى والمادة ٦ من القانون الفرنسى .

(٨٣) المادة ٧ من القانون المصرى والمادة ٦ من القانون الفرنسى .

(٨٤) المادة ٤٢ من القانون المصرى والمادة ٣٢ من القانون الفرنسى .

(٨٥) تحمى اتفاقية برن حق الأبوة والاحترام بنص المادة (٦ ثانياً/١) أما حق التوزيع فقد آثر واضعو الاتفاقية عدم ذكره بين نصوصها لاختلاف وجهات النظر التشريعية بشأنه (دليل إتفاقية برن ، سابق الاشارة إليه ، ص ٥٣) . ويلاحظ أن صياغة المادة ٦ ثانياً /١) مرنة بحيث تشمل حق المؤلف فى الدفاع ضد كل أنواع المساس بذات المصنف على نحو يضر بسمعة المؤلف أو بشرفه . وبديهى أن هذه الصياغة المرنة تضم تحت لوائها الحقوق الأدبية كلها .

المبحث الثانى شروط إعمال الحقوق الأدبية للمؤلف

يتطلب إعمال الحقوق الأدبية للمؤلف وجود عملية استغلال لمصنف فكرى مبتكر . فيمكن تمييز شرطين لازمين فى هذا المقام : **الشرط الأول** : هو وجود مصنف فكرى مبتكر **والشرط الثانى** وهو وجود عملية استغلال لهذا المصنف وسنعرض لهذين الشرطين على التوالى .

المطلب الأول وجود مصنف محمى

ويلاحظ فى هذا المقام أن مفهوم الحماية ينصرف إلى استيفاء المصنف لشرط الإبتكار وحده دون سواه . فلا يقيد المشرع حمايته الحقوق الأدبية بمدة معينة فهى مؤبدة **ولا نفرق فى هذا الشأن بين عنصر محمى أو عنصر غير محمى فالحماية عامة تسرى على كل عملية استغلال تقع على المصنف كله** أو جزء منه فالخطأ فى البيانات البيليوجرافية للمصنف – وهى عنصر غير محمى بالحق المالى للمؤلف – تعد اعتداءاً على الحقوق الأدبية للمؤلف : حقه فى الاحترام أو فى أبوة مصنفه على حسب الأحوال .

ولا يفرق المشرع كذلك بين اعتداء واقع على مصنف سقط فى الملك العام أو لحق به مصنف ما زالت مدة حمايته قائمة . وبيان ذلك أن العبرة لدى المشرع هى بحدوث اعتداء على **أحد الحقوق الأدبية المؤبدة** التى يتمتع بها المؤلف على مصنفه .

وما هذا الذى انتهينا إليه إلا نتيجة منطقية للهالة المقدسة التى تضعها تشريعات حق **المؤلف على الحقوق الأدبية بجعلها حقوق مؤبدة** وغير قابلة للحجز عليها أو للتقادم(٨٦) .

---

(٨٦) انظر فى بيان هذه الخصائص : الأستاذ الدكتور السنهورى ، المرجع السابق ، رقم ٢٣٣ ص ٤٠٨ وما بعدها ، والدكتور أبو اليزيد على المتيت ، الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية ، منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٧ ص ٥٦ وما بعدها . ، والدكتور عبد الرشيد مأمون شديد ، الحق الأدبى للمؤلف ، دار النهضة العربية عام ١٩٧٨ ، والأستاذ الدكتور مختار القاضى ، حق المؤلف ، الجزء الأول عام ١٩٥٨ (مكتبة الانجلو المصرية) ص ٢٥ وما بعدها ، والمستشار غبريال ابراهيم غبريال ، حماية حق المؤلف ، مجلة قضايا الحكومة ، السنة السابعة ، العدد الأول ص ٩٣ وما بعدها .

ومن الفقه الفرنسى :

A. FRANCON, Cours... op. cit., p. 106 et S. et **C. Colombet,** précis,—— op. cit., n° 126 et S. p. 135 et S.

المطلب الثانى

وجود عملية استغلال للمصنف .

– إحالة

يترتب على استغلال المصنف المحمى – أى المصنف الذى استوفى شرط الابتكار – إعمال الحقوق الأدبية للمؤلف . فلا مجال لاعمالها إذا أنصب الاعتداء على المصنف دون أن يتبع ذلك استغلال له أى دون أن يقوم المعتدى بتوصيل المصنف المعتدى عليه إلى الجمهور . ونظراً لإرتباط هذا الشرط مع الشرط المناظر المتطلب لإعمال الحقوق المالية فقد قدرنا دراسته فى فصل مستقل .

الفصل الثالث

عمليات استغلال المصنف المستوجبة لإعمال حقوق المؤلف

نميز عادة بين عمليتين من عمليات استغلال المصنفات المحمية من جانب بنك المعلومات : **الأولى : عملية إدخال المصنف الحاسب والثانية** : عملية إخراج المصنف من الحاسب وسندرس هاتين العمليتين موضحين إمكانية إعمال حقوق المؤلف بشأنهما . ونود أن ننوه بداية إلى أن الحقوق المالية للمؤلف لن يتأتى إعمالها إلا إذا أنصب نشاط بنك المعلومات على عنصر محمى من مصنف محمى . بعبارة أخرى ، أنه لا مجال لإعمال هذه الحقوق إذا كان المصنف (أوعنصره المحمى المستغل) قد سقط فى الملك العام بنهاية مدة حمايته التشريعية . على العكس – فإن الحقوق الأدبية للمؤلف ستنطبق عند كل عملية استغلال للمصنف تنطوى على إنتهاك لإحداها بحكم طبيعتها المؤبدة .

كذلك ، فإن إعمال هذه الحقوق الأدبية مرتبط بوقوع اعتداء عليها سواء من جانب أحد تابعى القائم بإدارة البنك (خطأ بشرى) أو من جانب الآلة نفسها (خطأ تقنى)[87] وكثيراً ما تقع هذه الاعتداءات على الحق فى أبوة

(87) **ULMER**, problémes découlant de l'utilisation des ordinateurs..., op. N° 7 p. 214.

وقد أوصى خبراء حق المؤلف بترك تنظيم هذه المسألة للتشريعات الوطنية : انظر التقارير العامة السابق الاشارة إليها : عام ١٩٧٩ (رقم ١٥) وعام ١٩٨٠ رقم ٣٥) وعام ١٩٨٢ (رقم ٣٩)

المصنف عند نسخ وتخزين البيانات البيليوجرافية والتى لا تخضع بطبيعتها لدفع حقوق التأليف عنها أو على الحق فى الاحترام عند نسخ أو تخزين ملخصات وافية أو غير وافية للمصنف . فكل ما يتطلبه المشرع فى مجال الاعتداء على الحق الأدبى أن يكون من شأنه الاعتداء النيل من سمعة المؤلف أو مكانته . لهذا السبب فإن النسخ الكامل للمصنف لا يعد اعتداءاً على الحق الأدبى للمؤلف[٨٨] إلا إذا كان هذا المصنف قد استخدم بشأنه المؤلف حقه فى السحب أو فى الندم بطبيعة الحال أو كان ذلك النسخ مصحوباً بترجمة آلية عند الاسترجاع ، لأن مثل هذه الترجمة – كما قال البعض[٨٩] – بحق – تتم ، بصفة عامة ، بصورة حرفية دون اهتمام بأناقة أسلوب النص النهائى ، أو كان ذلك ، أخيراً ، قبل صدور قرار المؤلف بتوزيعه .

وسندرس الآن عمليات إدخال واخراج المصنف فى الحاسب وتأثير ذلك على إعمال حقوق المؤلف فى مبحثين متتالين :

« المبحث الأول »
عملية ادخال المصنف الحاسب
(INPUT/ ENTREE)

تتمثل هذه العملية فى تثبيت المصنف على دعامة ما (ورق مقوى أو شرائط مغناطيسية مثقوبة أو غير ذلك من الدعامات المستخدمة فى هذا الغرض) . وقد تجنب خبراء حق المؤلف عند اجتماعهم فى باريس عام ١٩٨٢[٩٠] – الاشارة إلى الدعائم التى تثبت عليها المواد المحمية نظراً للتقدم التكنولوجى الخطير فى هذا المجال والذى تجلى مؤخراً فى استخدام أشعة الليزر فى القيام بهذا التثبيت . وبعد القيام بعملية النسخ نبدأ فى عملية ادخال المصنف

(٨٨) انظر فى القول بهذه النتيجة على اطلاقها Rapport GEPBBD, op. cit., p. 19.

(٨٩) نبهت إلى هذا الخطر الحكومة البلجيكية فى ملاحظاتها المكتوبة رداً على توصيات لجنة الخبراء الحكوميين لحق المؤلف فى عام ١٩٨٠ (التقرير سالف الذكر) : انظر الصياغة العربية لهذه الملاحظات فى (Document UNESCO/WIPO/CEGO/1/4) المؤرخة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وفى المعنى نفسه :

MASOUYÉ, ordinateur et droit d'auteur, op. cit. p. 44.

(٩٠) تقرير لجنة الخبراء الحكومية عام ١٩٨٢ ، سابق الاشارة إليه ، رقم ٣٢ .

فى الحاسب وتخزينه فى الذاكرة الداخلية[٩١] أو الخارجية[٩٢] ، وهنا يتعين التفرقة بين حالتين **الحالة الأولى** : التخزين المستقر وهو الذى يتم بقصد الإسترجاع ، **والحالة الثانية** : التخزين غير المستقر وهو الذى يتم بغير قصد الاسترجاع .

وسنبحث هاتين الحالتين على التوالى :

الحالة الأولى : النسخ على دعامة :

لا يثير هذا الأمر أية مشاكل من الناحية القانونية ، فنحن أمام عملية نسخ للمصنف لا تختلف عن أية عملية نسخ لأى مصنف آخر على اسطوانة أو شريط سمعى بصرى (شريط فيديو) أو سمعى فقط (شريط كاسيت) . فتشريعات حق المؤلف تعتبر كل عملية نسخ لمصنف محمى على دعامة عملية خاضعة للحق الإستئثارى المطلق للمؤلف فى مجال النسخ[٩٣]

ولايمكن النيل من سلامة هذه النتيجة بمقولة أن هذا العمل يعد من قبيل النسخ الخاص الذى يقوم به الناسخ لاستعماله الشخص فصاحب بنك المعلومات لا يمكن أن يدعى أن الانتفاع بهذه النسخة سيقتصر عليه شخصياً ولن ينصرف إلى عملائه : **فالمستفيد النهائى من عملية النسخ هو البنك لأنه سيبيع هذا المصنف عند اخراجه إلى العميل الذى يدفع الثمن** . وعلى هذا الأساس ، فإن عملية النسخ فى حد ذاتها ، تخضع للحق الاستئثارى للمؤلف . ولا ينال من سلامة هذه الحجة كون النسخ يتم بصورة غير مفهومة من الشخص العادى لأن العبرة هى أن يكون مضمون النسخة مدرك بالحواس الانسانية ولو عن طريق استخدام وسيط وهو الحاسب الالكترونى كما هو الحال

---

(٩١) تسمى بالانجليزية memoire, internal وبالفرنسية mémoire interne ou intérieure (المصطلح رقم ١٩٦٤ من **قاموس مصطلحات الحاسب الالكترونى الصادر عن المنظمة العربية للعلوم الادارية عام ١٩٨١**) .

(٩٢) **تسمى بالانجليزية** mémoire, external وبالفرنسية mémoire externe ou extérieure (المصطلح رقم ١٩٥٩ من نفس القاموس) .

(٩٣) انظر المواد ٦/ ثانيا من القانون المصرى و٢٨ من القانون الفرنسى وهذه النصوص تطابق المواد ١/٩ من اتفاقية برن و٤ ثانياً/١ من اتفاقية جنيف . وهذا هو ما انتهى إليه خبراء الحكومات المنوط بهم دراسة المشكلات المتعلقة بحقوق المؤلف والناجمة عن استخدام الحاسبات ..... : انظر **تقرير فريق العمل** المختص بمشكلات حقوق المؤلف الناجمة عن استخدام الحاسبات الالكترونية المؤرخ فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ (مستند يونسكو وبيو/ ل خ/٣/١ – توزيع محدود) رقم ١١ .

بالنسبة للتسجيلات السمعية أو البصرية التى لا يمكن إدراكها أو الانتفاع بها إلا بإستخدام جهاز تقنى معد لهذا الغرض : « فونوجراف أو فيديو كاسيت أو غير ذلك . ويلاحظ أن الحماية لا تقتصر على الحق المالى بل تتعداه إلى الحق الأدبى بصوره المتعددة على النحو الذى أوضحناه فى بداية هذا الفصل .

الحالة الثانية : التخزين فى ذاكرة الحاسب الالكترونى :

يتم تخزين فى ذاكرة الحاسب الالكترونى الداخلية ، أو الخارجية فى صورتين :

الصورة الأولى : يكون التخزين فيها مستقراً أى بغرض الاسترجاع اللاحق عند الطلب وفى

الصورة الثانية ، يقتصر الهدف على مجرد التخزين غير المستقر أى لمجرد أغراض البحث الوقتى العابر وذلك على التفصيل التالى :

الصورة الأولى : التخزين المستقر :

يقوم البنك بالتخزين المستقر للمعلومات والبيانات كلما كان المقصود من ذلك الاسترجاع اللاحق للمصنف . وعادة ما يتم هذا التخزين على دعامات فى الذاكرة الخارجية للحاسب .

ويتفق الفقه[٩٤] على اعتبار هذه العملية خاضعة ، بحق ، لدفع حقوق المؤلف كلما مثلت نسخاً لعنصر محمى من عناصر المصنف المحمى[٩٥] فالعبرة فى إعمال حقوق النسخ هى ، كما سبق القول ، بوجود عملية نسخ ، بأية صورة كانت ، لمصنف محمى . أما إذا وقع التخزين على عنصر غير محمى من عناصر المصنف

---

(94) **JOSHIO NOMUA,** Lettre de Japon, Revue Dr. Auteur 1979 p. 174 **Masouyé** ordinateur et droit d'auteur, op. cit., p. 43 **ULMER,** problèmes découlant de L'utilisation d'ordinateurs ....., op. cit. n° 4 p. 122 et **Gotzen,** Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op. cit., p.20.

(٩٥) وقد أقر خبراء حق المؤلف هذه النتيجة مع اعترافهم للمشرع الوطنى بسلطة وضع استثناءات عليها : **انظر التقارير السابقة الاشارة إليها عام ١٩٧٩** رقم ١١ وعام ١٩٨٠ ورقم ٣١ .

فلا مجال للحديث عن إعمال الحقوق المالية للمؤلف ، وإن ظل بنك المعلومات مسئولاً عن حماية الحقوق الأدبية على النحو سالف الذكر .

الصورة الثانية : التخزين غير المستقر :

قد يتم التخزين بغير قصد الإسترجاع وهو ما يسمى بالمدخل وحيد الاستعمال « (one use input)[٩٦] . ففى هذه الصورة يتم التخزين لغرض إجراء تحليلات ودراسات سعياً وراء الحصول على نتيجة معنية غالباً ما تكون فى مجال علوم اللغة والنحو .

وقد أثارت هذه الصورة مشكلة هامة تتعلق بمدى جواز اعتبار هذه العملية نسخاً فى مفهوم تشريعات حق المؤلف ؟

فاتجه الفقه المعاصر إلى اعتبار هذه العملية نسخاً لمصنف محمى على أساس أن العبرة هى بوقوع عملية النسخ بصرف النظر عن الإسترجاع المحتمل للمصنف[٩٧] .

على النقيض ، فإن خبراء حق المؤلف لدى اجتماعهم فى باريس عام ١٩٨٢[٩٨] قد رأوا أن هذه العملية يجب أن تستثنى من دفع حقوق المؤلف – رغم اقتناعهم بخضوعها له طبقاً للتشريعات القائمة – على أن أساس أن صاحب حق المؤلف لا يعانى ضرراً بالغاً من هذا التخزين وقد وجد الخبراء أن الغرض العلمى يبرز هذه العملية رغم ما يمثله هذا الأسلوب فى التخزين من مزايا لصاحب الحاسب على حساب صاحب حقوق المؤلف[٩٩] .

---

(٩٦) انظر فى هذه التسمية : تقرير خبراء حق المؤلف ، عام ١٩٨٢ ، سابق الاشارة إليه رقم ٤١ .

(97) **ULMER, problémes découlamt de l'utilisation d'ordinateurs ....., op. cit., n° 4 p. 212, Masouyé,** ordinateurs et droit d'auteur, op. cit., p. 43 et **Gotzen, Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op. cit., p. 19.**

انظر تقرير هذه اللجنة عام ١٩٨٢ ، سابق الاشارة إليه ، رقم ٤١ .

(٩٩) انظر المواد ٦ من القانون المصرى ، و٢٨ من القانون الفرنسى و٢/٩ من اتفاقية برن و٤ ثانياً/٢ من اتفاقية جنيف . وقد أكد الفقه على خضوع هذه العملية لحق النسخ طبقاً لهاتين الاتفاقيتين الدوليتين : انظر على سبيل المثال :

Masouyé, ordinateurs et droit d'auteur, op. cit., p. 43.

ونحن لا نجد تعارضاً بين الرأيين ، فكل منهما يؤكد على خضوع هذه العملية لدفع حقوق المؤلف الناشئة عن نسخ مصنفه على هذا النحو . وما يقترحه الخبراء من منح الشارع الوطنى حرية استثناء هذه الحالة من دفع حقوق المؤلف هو أمر لا يمكن مصادرته بدون التدخل فى الأمور الداخلية لكل دولة ! فكل دولة لها حرية الأخذ بهذه الاستثناءات فى الحدود التى تنص عليها الإتفاقيات الدولة التى ترتبط بها . وجدير بالذكر أن الشارع الأمريكى قد كان له السبق فى اخراج عمليات التخزين غير المستقر من دائرة الحق الاستئثارى للمؤلف ، فالمادة ١٠١/٢٨ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حق المؤلف قد قصرت مفهوم النسخ الخاضع لدفع حقوق التأليف على التثبيت المستقر – غير المؤقت – للمصنف[١٠٠]

خلاصة القول ، أن التثبيت على دعامات أو التخزين فى ذاكرة الحاسب يخضع للحق الاستئثارى للمؤلف فى مجال النسخ سواء أكان النسخ يتم فى الذاكرة الداخلية أم الخارجية وسواء يتم بصورة مستقرة أم غير مستقرة . فتشريعات حق المؤلف لا تميز بين هذه الحالات ، فالعبرة لديها بوجود نسخ للمصنف . ويجب فى كل الأحوال أن يتم النسخ مع احترام الحقوق الأدبية للمؤلف على النحو الذى أوضحناه فى بداية هذا الفصل .

المطلب الثانى
عملية اخراج المصنف من الحاسب
(Dutput/ La Sortie)

إنتهينا إلى خضوع عملية الادخال بكافة مراحلها – للحق الاستئثارى للمؤلف ، ويبقى أن نعرف مصير عملية اخراج المصنف أو استخراجه ؟

تتعدد الحالات التى يخرج عليها عند استرجاعه فقد يخرج فى صورة طباعة على دعامة (الحالة الأولى) أو عرض على شاشته (الحالة الثانية) أو ، أخيراً ، فى صورة تلاوة (الحالة الثالثة) فما هو مصير حقوق المؤلف فى هذه الحالات الثلاثة ؟

(١٠٠)القانون رقم ٩٤ – ٥٥٤ الصادر فى ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٦ بشأن حقوق المؤلف انظر الصياغة الانجليزية والفرنسية لهذا القانون فى :

RIDA. n° L XXXXIV Octobre 1977 p. 100 et S.

الحالة الأولى : خروج المصنف فى صورة طباعة على دعامة :

يخرج المصنف ، غالباً عند استرجاعه فى صورة طباعة على دعامات (ورق مقوى أو أية دعامة أخرى ....) وفى هذه الحالة ، لا يجب أن يثور خلاف حول خضوع هذه العملية للحق الإستئثارى للمؤلف فى مجال النسخ مادام الاسترجاع ينصب على عناصر محمية من مصنف محمى[١٠١] فهذه العملية ليست إلا عملية نسخ تقليدية لا شك فى خضوعها للحق الإستئثارى للمؤلف .

الحالة الثانية : خروج المصنف فى صورة عرض على شاشة (Screen/Ecran)

يخرج المصنف فى بعض الحالات على شاشة متصلة بالحاسب الالكترونى أو بأنبوب للأشعة الكاثوية (Cathode Rays Tube/ Tube cathodique)[١٠٢] أو بأية وسيلة أخرى مماثلة .

ويلاحظ ، بداية ، أن هذه الحالة ، لم تعالجها التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية المعاصرة[١٠٣] . ولكن هذا لا يمنع ، نظراً لعمومية الألفاظ المستخدمة للتعبير عن عملية تمثيل المصنفات والتى تغطى كل صور التمثيل التى تتيح للجمهور الإتصال بالمصنف[١٠٤] من اعتبار هذه العملية تمثيلاً للمصنف المحمى . وهذا هو ما لم يتردد الفقه فى الأخذ به[١٠٥] .

---

(١٠١) انظر **تقارير خبراء حق المؤلف** سابق الاشارة الشارة إليها **عام ١٩٧٩** (رقم ١١) **وعام ١٩٨٠** (رقم ٣١) **وعام ١٩٨٢** . ويلاحظ أن خروج المصنف على دعامة يتم عادة عن طريق آلة كاتبة متصلة بالحاسب الالكترونى .

(١٠٢) أنبوب للأشعة المهبطة (الكاثودية) وهو عبارة عن « .. جهاز الكترونى يظهر المعلومات بصورة مرئية على شاشة شبيهة بشاشة التلفاز (التليفزيون) : انظر فى هذا التعريف : **قاموس مصطلحات الحاسب الالكترونى الصادر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية** ، سابقة الاشارة إليه ، المصطلح رقم ٥٤٣ .

(103) **Masouyé, ordit d'auteur, op. cit., p. 43**

(١٠٤) انظر المواد ٦/أولاً من القانون المصرى ، و٢٧ من القانون الفرنسى و١/١١ من اتفاقية برن وأخيراً ٤ ثانياً/١ من اتفاقية جنيف .

(105) **J. NOMURA, Lettre de japon, op. cit., p. 143 et ULMER. problémes découlant de l'utilisation d'ordinateurs ....., op. cit., No.5 p. 213.**

ويلاحظ أن خبراء حق المؤلف قد أبدوا هذه النتيجة أيضاً فى اجتماعاتهم المتتالية ، سالفة الذكر ، **عام١٩٧٩** رقم (١٢) **وعام ١٩٨٠** رقم (٣٣) – وان كان هناك من اقترح فى الاجتماع الأخير عدم حماية هذه الحالة من حالات الاخراج باعتبار أنها تتساوى مع قراءة الكتب فى المكتبات العامة فى الحكم (رقم ٣٢ من التقرير نفسه) .

ولا ينال من صحة ما انتهينا إليه ، كون الاستقبال يتم فى خصوصية وليس فى علانية[١٠٦] فعلانية هذا العرض تتجلى فى أمرين : **الأول** هو عدم مجانيته **والثانى** هو استحالة وجود علاقات عائلية تربط بين كل عميل من جانب وصاحب البنك من جانب آخر . وكيف يمكن أن تتصور وجود استعمال خاص ومعظم المتعاملين مع البنك من المنشآت وليس من الأفراد[١٠٧] ؟ فالاستقبال على الشاشة يخضع لدفع حقوق المؤلف باعتباره تمثيلاً أيا كان عدد الأشخاص المتلقين للعرض فى كل مرة على حدة[١٠٨] ما لم يقم صاحب بنك المعلومات الدليل على مجانية التلقى واقتصار الاستفادة منه على أفراد عائلته قائم الأوفياء .

وانظر عكس ذلك ، (Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op., p. حيث لا يتصور وجود تمثيل للمصنف فى هذه الحالة إلا إذا تم توجيه عدة طلبات استرجاع وتم تلقيها فى وقت واحد وهو ما يعتبره ضرب من ضروب الخيال المحض أو تم الاستقبال فى حضور عدد كبير من العملاء غير المرتبطين بعلاقات عائلية وهو أمر نادر فى نظره .

الصورة الثالثة :

خروج المصنف فى صورة تلاوة :

لم يتعرض أحد من الفقهاء لهذه الصورة من صور استرجاع المصنفات باستثناء NOMURA[١٠٩] . وتتضح أهمية بحث هذه الوسيلة فى الزمن الحالى الذى شهد خطوات تكنولوجية عملاقة فى مجال الحاسبات الالكترونية التى أصبحت الآن قادرة على إدارة حوار مسموع مع العميل .

ونحن من جانبنا لا نشكك فى وجوب حماية هذه الوسيلة من وسائل

---

(١٠٦) انظر فى هذا الرأى :- **Gotzen,** Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op. cit., p. 19.

(107) **Michel Vivant,** informatique et Prorpiété intellectuelle, op. cit., n° 24.

(108) **Nomura,** Lettre de Japon, op. cit., 144.

(109) **NOMURA,** Lettre de japon, op. cit., p. 144.

الاسترجاع باعتبارها عملاً من أعمال التمثيل الواردة صراحة فى تشريعات حق المؤلف(١١٠) .

فبرنامج الحاسب الالكترونى يأخذ حكم التسجيل الذى يتم لمصنف محمى ، فنسخ هذا التسجيل أو استرجاعه على شاشة أو فى صورة تلاوة يعد استغلالاً موجباً لإعمال حقوق المؤلف .

وفى كل هذه الأحوال ، إذا تم انتقال المعلومات إلى العميل عن طريق البث الاذاعى السلكى أو اللاسلكى فهو يخضع لدفع حقوق المؤلف بدون جدال ولو تلقاه العميل مجاناً وفى خصوصية لأن عملية الإذاعة فى ذاتها هى التى تخضع لدفع حقوق المؤلف سواء تم استقبالها من عميل واحد أو من عدة عملاء أو لم يتم استقبالها على الاطلاق عند بثها(١١١) . كل ذلك مع احترام الحقوق الأدبية للمؤلف ، بطبيعة الحال على النحو الوارد فى صدر هذا الفصل .

---

(١١٠) انظر المواد ٦ أولاً من القانون المصرى و٢٧ من القانون الفرنسى ، و١١ ثالثاً من إتفاقية برن . وقد اكتفت إتفاقية جنيف بالنص على حماية حق التمثيل والأداء العلنى للمصنفات (مادة ٤ ثانياً (١

(111) R. plaisant, Juris classeur.., op.Cit, Fasc. 303 P.28

(١١٢) انظر المواد ١/٦ من القانون المصرى و٢٧ من القانون الفرنسى ، ثانياً من اتفاقية برن وأخيراً ٤ ثانياً/١ من اتفاقية جنيف . وانظر دراستنا المستفيضة لهذا الموضوع فى كتابنا سابق الاشارة إليه عن حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية .

وجدير بالذكر أن **Gotzen** الذى يرفض اعتبار عمليات استقبال المصنفات على شاشة عمليات تمثيل خاضعة لحق المؤلف – كقاعدة عامة . لم يملك إزاء صراحة النصوص غير القول بخضوع عمليات بث المعلومات لدفع حقوق المؤلف .

(Le droit d'auteur face à l'ordinateur, op. cit. p. 19).

خاتمة البحث

نخلص من دراستنا السابقة إلى إتفاق تشريعات حق المؤلف المعمول بها فى مصر وفرنسا مع نصوص اتفاقية برن فى ضمان حماية فعالة للمؤلفين من عمليات التخزين والاسترجاع لمصنفاتهم الفكرية .

هذه الحماية التشريعية لا تقف عند المؤلف بل تتعداه إلى بنوك المعلومات فيتفق الفقه فى مجموعه على اعتبار الكشاف الذى يستخدمه كل بنك فى عمله مصنفاً جماعياً[113] يتكفل بعمله عدة أشخاص تحت اشراف وتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت ادارته وباسمه . وتتميز هذه المصنفات الجماعية باندماج اسهامات المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أوالمعنوى بحيث لا يمكن تمييز الاسهام الخاص بكل مشترك عن الآخر . ويتمثل الجهد الابتكارى المتميز لهذه الكشافات فى عملية تجميع ما ورد بها من معلومات وتنسيقها وترتيبها واخراجها . ونضرب لذلك مثلاً بدليل أرقام تليفونات المشتركين الذى توزعه هيئة التليفونات والذى لا مجال لحمايته إلا إذا عكس جهداً ابتكارياً على هذا النحو[114] .

ونحن من جانبنا ، نتفق مع الفقه فيما ذهب إليه من اعتبار الكشاف مصنفاً مبتكراً واجب الحماية ، ولكننا نرى أنه له كثير من ملامح المصنف المركب من عدة عناصر[115] . ولكن هذا لا يمنع من اتفاقنا مع الفقه السائد واعتباره مصنفاً

---

(١١٣) انظر المواد أرقام ٢٧ من القانون المصرى و١٣ من القانون الفرنسى . وقد كان للقانون الأمريكى السابق فى هذا المجال ، فقد نص صراحة على اعتبار قواعد البيانات التى يستخدمها الحاسب الالكترونى مصنفات جماعية مبتكرة بفضل اختيار عناصرها وترتيبها وتنسيقها (المادة ٢٨/١٠١ من القانون الأمريكى لحق المؤلف رقم ١٤ – ٥٥٣ الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ : الأصل الانجليزى لهذا القانون وترجمته الفرنسية المنشورة فى : **RIDA, n² LXXXXIV. Octobre 1977, p. 100 et S.**

(١١٤) انظر تقرير خبراء حق المؤلف سالف البيان : عام ١٩٧٩ (رقم ٨) ، حيث أخذ بهذا التشبيه بالنسبة لمجموعات قواعد البيانات **[Les baser de donnés]**

(١١٥) وهذا ما اعترف به أحد الفقهاء المتزعمين للرأى السائد :

X. Linant de BelleFonds et A. Hollande, Droit de l'Informatique, Edition J. Delmas et Cie, 1erère édition 1984. p. 72.

جماعياً[١١٦] . على العكس ، يعد الكشاف مصنفاً مركباً إذا قام البنك – بواسطة عماله – بجمع النصوص الأصلية للمصنفات أو ملخصاتها المصدرة لكل طبعة وهى ما تعرف باسم « الترويسة »[١١٧] على أساس أن المصنف المنسوب إلى البنك فى هذه الحالة ليس إلا مجرد جهد تجميعى لمصنفات محمية سابقة الوجود داخل مجموعات[١١٨] . وما انتهينا إليه لا ينال من مبدأ الحماية ، فسواء أكان الكشاف مصنفاً جماعياً (كما هو الحال إذا اقتصر عمل البنك على تضمينه البيانات البيليوجرافية والكلمات الأساسية التى توضح محتوى كل مرجع ورد عنه بيان بيليوجرافى) أو كان مصنفاً مركباً (وهى حالة نادرة الوجود ، وفيها يفقد الكشاف اسمه ويصبح مجرد تجميع أو اقتباس لمصنفات سابقة[١١٩]) فإن الحماية تظل قائمة ما دام قد تميز بجهد ابتكارى فى عمليات اختيار مضمونه وتنسيقه وترتيبه واخراجه . ولا ينال من سلامة هذا التأصيل ما قد يدعيه البعض من استحالة اسناد أبوة الكشاف إلى بنك المعلومات إذا اعتبرناه مصنفاً مركباً لأن هذه الأبوة لا يمكن أن تسند إلا للبنك طبقاً للقواعد العامة ، على أساس أن الكشاف سينشر بدون اسم المؤلف القائم بالتجميع أى سيأخذ الكشاف حكم المصنف المجهول المؤلف[١٢٠] والذى تكون مباشرة الحقوق الأدبية والمالية عليه للناشر ، وهو بنك المعلومات .

---

(١١٦) وقد أخذ القضاء الفرنسى بهذا الرأى أيضاً فى الدعوى الشهيرة المعروفة باسم دعوى LE Monde السابق الاشارة إليها .

(Cass. Lere Ch. 9 nov. 1983. RIDA n° 19 Janvier 1984 p. 200)

(١١٧) وقد اعتمد مجمع اللغة العربية هذه الكلمة وعرفها بأنها « العنوان والبيانات المصاحبة له ، الواردة فى بداية صفحة المتن بوعاء للمعلومات » . انظر مرجع الأستاذ الدكتور/ سعد الهجرسى، المكتبات وبنوك المعلومات فى مجمع الخالدين وحديث السهرة سابق الاشارة إليه ، ص ٦٤ مصطلح رقم ١٦٣ . ويلاحظ أن نسخ « الترويسة » يستلزم إذناً مسبقاً من المؤلف .

(١١٨) انظر فى ضرورة توافر اسهام شخصى من جانب القائم بالتجميع ليتمتع مصنفه المركب بالحماية (دليل اتفاقية برن سالف الذكر التطبيق على المادة ٢/٥ ص ٢٦) .

(١١٩) وان كان لابد فى حالة النسخ الكامل للمصنف أو للملخص المبتكر من الحصول على اذن بذلك من مؤلفه .

(١٢٠) انظر المواد أرقام ٢٨ من القانون المصرى و١١ من القانون الفرنسى .

خلاصة الرأى أن الكشافات[١٢١] تعد مصنفات محمية يكتسب صفة المؤلف فيها صاحب بنك المعلومات إما على أساس أنه موجه للعمل الجماعى الابتكارى الذى تم (مصنف جماعى) وإما على أساس أنه ناشر لمصنف مركب مبتكر فى التبويب والإخراج .

ولا يمكننا فى نهاية هذا البحث إلا أن نؤكد على مرونة تشريعات حق المؤلف وقدرتها على استيعاب صور التقدم التقنى المختلفة فى وسائل استغلال المصنفات أو حتى نوعيتها (كما هو الحال بالنسبة للكشاف) .

ويسارونا دائماً الأمل فى أن تتراجع مصر عن استخدام هذه البنوك بصفتها من العملاء وأن تتخذ لنفسها طريقاً نحو انشاء بنك أو عدة بنوك فى كل قطاع من قطاعات المعرفة حتى تحافظ على مركزها الحضارى كمنارة للعمل والعلماء . وإذا كان تحقيق هذا الأمل محفوفاً بالمصاعب الاقتصادية ، فلتكن البداية مع كتب التراث والتى لا ينافسنا فى برمجتها أى بنك معلومات آخر . كذلك ، فإن المزية الكبرى من وراء برمجة هذه المصنفات هو عدم استحقاق دفع حقوق التأليف عنها لأنها سقطت فى الملك العام .

---

(١٢١) كذلك الحال بالنسبة للمكنز (thesaurus) [انظر فى تعريف المكنز : الأستاذ الدكتور محمد محمد الهادى ، قواعد البيانات وشبكات المعلومات فى العلوم الاجتماعية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية (دار المريخ للنشر/ السعودية) العدد الثالث ، السنة الثانية ، يونية سنة ١٩٨ ص ٢] . وقد أكد خبراء حق المؤلف على حماية المكنز ومجموعات قواعد البيانات وقد أوضح الخبراء امكانية تعريف المكنز ، وفقاً لمفهومهم ، إما من حيث الوظيفة وإما من حيث التركيب : « من حيث الوظيفة ، يعتبر المكنز أداة مراقبة للمصطلحات يستخدمه المفهرسون وغيرهم من المنتفعين فى الترجمة من اللغة الطبيعية للوظائف إلى لغة النظام الأكثر تقييداً (لغة التوثيق ، لغة المعلومات) . ومن حيث التركيب ، « يعتبر المكنز معجماً مضبوطاً وديناميكياً لعبارات تجمع بينها علاقات دلالية ونوعية ويشمل مجالاً معيناً من مجالات المعرفة . والمكنز باعتباره مجموعة فرعية مترابطة فى نطاق اللغة الطبيعية ، يصف المحتويات الموضوعية للوثائق والأشياء أو مجموعات البيانات » (انظر الصياغة العربية – التقرير السابق الذكر) . وقد أشار الخبراء إلى هذا التعريف لوضع حداً للخلاف بين الدول حول مفهوم المكنز المستحق للحماية عند تميزه بالابتكار . (انظر الصياغة العربية لمشروع تقرير هؤلاء الخبراء اليونسكو/ ويبو/ ل خ/٣/٢ باريس فى ١٩٨٢/٤/١٥ – مستند محدود التوزيع وغير منشور) .

ولا نعتقد فى صعوبة تحقيق هذا الأمل ، ففرنسا التى كانت تتوق عام ١٩٧٤[١٢٢] إلى انشاء هذه البنوك أصبحت تزهو الآن ببنوك المعلومات التى تملكها فى فروع المعرفة المختلفة[١٢٣] ويجب دائماً أن نضع نصب أعيننا أن رفع المعاناة التى تعترض الباحث فى تتبع المراجع سيعود على الحياة الثقافية بالثراء الفكرى والإنتعاش الحضارى .

وقد أغرى هذا النجاح الاستثمارى لبنوك المعلومات إلى مناداة البعض بعدم ترك هذه الفرصة تضيع من يد فرنسا بدون أن تستخدمها فى زيادة دخلها القومى دون حاجة إلى أية مواد أولية .

---

(122) **G. JUNOSZA**, ordinateur au Service de la justice...., op. cit., p. 457.

(123) **TEYSSIE**, Les banques de données et droit Commercial, op. cit. p. 383 et S.

Rapport GFPBBd, Les Bases de données, pétrole gris, une chance pour la France, (Octobre 1981), Cité par le Rapport GFPBBd, op. cit., p. 3.

الفهرس

تمهيد .
١ – أهمية بنوك المعلومات بصفة هامة ١
٢ – أهمية بنوك المعلومات القانونية بصفة خاصة ٣
٣ – تحديد نطاق الدراسة : وضع المشكلة بالنسبة للمؤلف ٦
الفصل الأول : بنوك المعلومات والحقوق المالية للمؤلف ٩
المبحث الأول : ما هية الحقوق المالية للمؤلف ٩
المبحث الثانى : شروط إعمال الحقوق المالية للمؤلف ١٠
المطلب الأول : وجود مصنف محمى ١١
الفرع الأول : ما خية المصنف المحمى ١١
الفرع الثانى :مدى حماية عناصر المصنف المحمى...١٣
أولا : البيانات البيليوجرافية للمصنف ١٣
ثانيا : ملخص المصنف ١٦
النوع الأول : ملخص واف ١٧
النوع الثانى : ملخص غير واف ١٧
ثالثا : النص كامل للمصنف ٢١
المطلب الثانى : وجود عملية استغلال للمصنف إحالة .. ٢٢
المبحث الثالث : تراخيص استغلال الصفات ٢٣
الفصل الثانى : بنوك المعلومات والحقوق الأدبية للمؤلف ٢٥
المبحث الأول : ما هية الحقوق الأدبية للمؤلف ٢٥
المبحث الثانى : شروط إعمال الحقوق الأدبية للمؤلف ٢٦
المطلب الأول : وجود مصنف محمى ٢٦
المطلب الثانى : وجود عملية استغلال للمصنف – إحالة ٢٧
الفصل الثالث : عمليات استغلال المصنف لأعمال حقوق المؤلف ٢٨
المطلب الأول : عملية ادخال المصنف الحاسب ٢٩
الحالة الأولى : النسخ على دعامة ٢٩
الحالة الثانية :التخزين فى ذاكرة الحاسب الالكترونى ٣٠

الصورة الأولى : التخزين المستقر ... ٣٠
الصورة الثانية : التخزين غير المستقر ٣١
المطلب الثانى : عملية اخراج المصنف من الحاسب ٣٢
الحالة الأولى :
خروج المصنف فى صورة طباعة على دعامة ...٣٢
الحالة الثانية :
خروج المصنف فى صورة عرض على شاشة ...٣٢
الحالة الثالثة :خروج المصنف فى صورة تلاوة..... ٣٤
خاتمة البحث ٣٨
الفهرس ٣٨

أهم المختصرات الأجنبية

D.	Recueil Dalloz Hebdomadaire.
DR. Auteur	Revue: Le Droit d'Droit d'Auteur- Edition de l'OMPI/WIPO
D.S.	Recueil Dalloz Sirey.
Expertises	Expertises des systémes dinformation: LE MENSUEL DU DROIT DE L'INFORMATIQUE./FRANCE.
Gaz. PaL.	Gazette de Palais.
GFPBBD	Groupement Francais Des Producteurs De Bases et Banques de Données/ FRANCE.
Ibid	Ibidem (Au même endroit).
J.C.P.	Juris Classeur Périodique: La semaine Juridique.
L.G.D.J.	Librairie Générale de droit et de Jurisprudence.
OMPI	ORGANISATION Mabdiale de la Propriété intellecuelle. V°Wipo.
Op. Cit.	OPUS—CITUS (Référence précitée).
Prop. Ind	Revue: Le Propriété Industrielle: Edition de L'OMPI/WIPO
RIDA	Revue Internationale du droit d'Auteur—Edition SACEM/FRANCE.
R.tD. Com	Revue trimestrielle du droit Commercial et droit Economique.
SACEM	Société des Auteurs, Composieurs et Editeurs de Musique/FRANCE.
UER	UNION Européen de Radiodiffusion.
WIPO	World Intellectual property organisation/ Genève. V°Ompi

نحو نظام تعاوني عربي للمعلومات

دكتور أبوبكر محمود الهوش

جامعة الفاتح

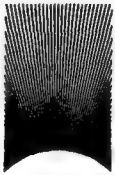

ان نظام المعلومات العربي المقترح هو برنامج تعاوني بين مختلف المكتبات في عالمنا العربي لدعم الحركة العلمية والبحث العلمي في البلاد عن طريق التخطيط السليم لبناء مصادر المعلومات أو تنسيق خدمات المعلومات .

ان التعاون بين المكتبات بمختلف انواعها ومسمياتها لم يكن حدثا حديثا او طارىء ، بل انه كان قد لازم تطور المكتبات منذ بزوغها في فجر التاريخ . ومن المعروف بان مكتبة الاسكندرية كانت تعير الوثائق وتستعيرها مع مكتبة البرجامون[1] . وكانت هذه ظاهرة متفق عليها بين المكتبات عبر التاريخ . وقد كتب CLAPP[2] بان هناك مبدآن كانا قد سيطرا على المكتبات منذ قديم الزمان : فالاول كان محاولة الاكتفاء الذاتي ، والثاني هو تشارك المكتبات بمقتنياتها من مصادر المعلومات . ان هذين المبدأين كانا سيقيان ملازمين للمكتبات وغوها عبر القرون .

ان التعاون بين المكتبات لايمكن ان يكون بديلا للتزويد الجيد وبناء مصادر المعلومات حسب حاجات القراء ، كما لا يمكن الاستغناء عن اقتناء النسخ

المزدوجة بالمرة ، وان العناوين المطلوبة بكثرة من قبل القراء لابد من ان تقتنى المكتبة نسخا كافية منها خدمة لقرائها عند الحاجة . وان التعاون الجيد لابد من ان يحافظ على استمرارية هذه المبادىء لان التعاون لا يعنى الاتكال على الغير . ففى عام 1963 كتب (Danton) ما مفاده(3) ان المكتبات الاعضاء فى شبكة معلومات يجب الا تتكل على غيرها من المكتبات فى سد احتياجاتها فيما عدذا الكتب النادرة وغير القليلة الاستعمال .

ان التعاون يعني التشارك بمصادر المعلومات الموجودة فى مختلف المكتبات المتعاونة لغرض تقديم خدمات معلومات أفضل عن طريق الاعارة بين المكتبات وغيرها من البرامج ، ثم تجميع أكبر عدد ممكن من مصادر المعلومات فى منطقة المكتبات المتعاونة . وفي عام 1952 أفاد لين بين(4) بان مكتبات جامعة اكسفورد يجب ان تتعاون فى اعداد فهرس موحد يضم مقتنياتها جميعا لمساعدة طلاب الجامعة في بحثهم عن مصادر المعلومات . وهذا يبين بان التعاون ضرورة تمليها مصلحة المكتبات المتعاونة ، وقرائها جميعا .

ان التعاون بمعناه الحديث جاء نتيجة للكثير من التغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية والتكنولوجية واصبح برنامجا مكتبيا منذ بداية القرن الحالى او قبل ذلك على وجه التقريب(5) .

وبتقادم السنين خلال القرن العشرين ، ازدادت مصادر المعلومات عاما بعد عام ، وكثرت المواضيع المطروقة ، وقد واكب هذا النمو ، نموا آخر فى حاجات القراء للمزيد من مصادر المعلومات نظرا لازدياد حاجات المؤسسات الصناعية والاكاديمية والاجتماعية للمعلومات . كل هذا حدا بالمكتبات الى اللجوء الى تعاون مدروس فيما بينها لتحسين خدماتها للقراء والبحث العلمى ، ولترفع من القوة الشرائية بمواردها المالية كل عام . وفي عام 1974 كتب(6) (GORDEN WILLIAMS) مدير مركز مكتبات البحوث فى شيكاغو يقول :

« بأن طبيعة المعلومات فى الفترة الراهنة تملى علينا ضرورة التعاون والاعارة بين المكتبات لكى تمكن هذه المكتبات من تقديم خدمات اكثر نجاحا وقبول لدي دوائر البحث العلمى .

ثم حلت ثورة المعلومات فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، واصبحت المنشورات السنوية تعد بالملايين الأمر الذى جعل سد حاجات القراء امرا مستحيلا بدون برامج تعاونية مقننة . فظهرت نظم المعلومات او شبكات المعلومات بعد ان تأكدت المكتبات بان الاكتفاء الذاتي للمعلومات امرا مستحيلا .

وقد واكب ظاهرة ثورة المعلومات مشاكل جمة مثل قلة الموارد المالية ، وضيق الشقة فى مباني المكتبات . ففى عام 1974 كتب الن كنت (ALLEN KENT) يقول :

« بان نظم المعلومات ضرورة تمليها علينا الحاجة ، وهى الآن من التحديات التى تواجهنا . ان ثورة المعلومات تزداد عنفا عاما بعد عام ، ومشاكل النشر وتزويد المكتبات بالمطبوعات تزداد سوءا بمرور الزمن ، وان كلفة اقتناء المصادر ، وفهرستها وتنظيمها سوف تزداد بمعدلات أسرع من زيادة الميزانيات السنوية بكثير ، وهذا يعنى بأن الكثير من مصادر المعلومات القيمة والضرورية سوف تضيع على المكتبات وقرائها » .

ان حل هذه المشكلة لا يمكن ان يكون بزيادة الميزانيات السنوية لانها مهما كانت هذه الزيادات لاتمكن أية مكتبة ان تقتني كل ما يحتاج اليه قرائها ناهيك عن ضيق المبانى التى امتلأت بالملايين من المصادر المتجمعه عبر السنين . وان المؤلف يشبه زيادة مصادر المعلومات السنوية بمتوالية هندسية لاتعرف أية نهاية طالما هناك معاهد علمية وباحثين . وان الحاجة الى المزيد من مصادر المعلومات لا تتأتى من طلبات القراء فقط ، بل من نمو المعلومات ، فالفكرة المعروفة اليوم سوف تنمو لتصبح افكارا متعددة ، وهذا أمر طبيعى لان المعرفة لا تعرف استقرارا ، فهذه هى حتمية نمو المعلومات وان نمو المعلومات الحالى يفوق حاجات القراء وقابلياتهم على استيعابها ، فهى لابد من ان تنظم وتخزن لسد حاجات الباحثين مستقبلا ، فنمو المعلومات ليس نتيجة لحاجات القراء ، بل نتيجة طبيعية للفكر الانسانى ، والبحث العلمى المستمر .

ان نتائج هذه الثورة فى مصادر النتاج الفكري خلقت مشاكل متعددة للمكتبات مثل ارتفاع الكلفة فى اقتناء مصادر المعلومات ، ثم فهرستها

وتنظيمها لكى يمكن الاستفادة منها عند الحاجة . كل هذا ناجم عن نمو المعلومات المتمثل بالمزيد من المواضيع الجديدة ، ثم ظهور العلاقات الجديدة بين المواضيع القديمة ، ثم اختلاف حاجات القراء والباحثين للمعلومات ، ثم الحاجة الى المزيد من المكتبيين والمتخصصين فى هذه المواضيع ، واللغات التى تنشر فيها . ان هذه المشاكل امام المكتبات يستعصى حلها دون اللجوء الى منهاج التعاون وبرامجه المتنوعة .

ان المكتبات مهنة قائمة على نظريات واجراءات فنية ، وان هذه النظريات والاجراءات تم التوصل اليها نظرا لفائدتها فى بناء المكتبات واشباع حاجات قرائها ، وهى ليست غاية فى حد ذاتها ، فبقائها يتوقف على مدى فائدتها للمهنة والقراء .

واليوم نحن نعيش فى عالم يتميز بالنمو والتطور ، وان جميع مؤسساته الاكاديمية والاجتماعية لابد من ان تتسم بنفس الصفة لكى يكتب لها البقاء . فمكتبات اليوم لابد من ان تنمو لكى تواكب نمو المعلومات ، وحاجات القراء المتطورة ، وتكنولوجيات المعلومات ، وبالتالى المرونة اللازمة لمواكبة روح العصر .

ان التجارب التى مرت بها مكتبات اليوم تؤكد على نمو التعاون بين المكتبات ، وهذه هى اهم التطورات فى سجل المكتبات الحديث . ان التعاون لا يعنى التخطيط لشراء اكبر عدد ممكن من العناوين الحديثة بالموارد المالية المحدودة فحسب ، بل هو اكثر من ذلك ، اذ يشمل تغييرا جوهريا فى سلوك المكتبيين لغرض الاتحاد والعمل سوية نحو اهداف جديدة .

ان هذا الاتفاق المكتبى لابد من ان يقوم على اسس تبين مسئولية كل مكتبة من المكتبات الاعضاء فى نظام المعلومات وحقوقها كذلك . وهذه الاسس هى مجموعة القوانين والانظمة التى يقوم على أساسها التعاون بين المكتبات الاعضاء(8) .

وعلى سبيل المثال فان كل مكتبة يجب ان توافق على شراء عناوين معينة فى مواضيع تخصصاتها الدقيقة ، وبهذا التنسيق تتمكن المكتبات المتضامنة من توفير انسب العناوين تخصصا فى مختلف فروع المعرفة ، واكثرها كلفة عن طريق

توزيع مهمة أقتناء هذه العناوين الباهظة الثمن على المكتبات الاعضاء ، ثم ان هذه العناوين القيمة يجب ان تكون تحت تصرف المكتبات الاعضاء خدمة لجميع القراء .

ان تنسيق المقتنيات يجب ان تقوم على أساس كلفة العناوين لا اعدادها ، او ان التوزيع بين المكتبات يمكن أن يكون حسب نسب قائمة على حجم ميزانية كل مكتبة ، او عدد القراء لكل منها وحتى حسب القابلية لكل مكتبة من المكتبات الاعضاء ، او حسبما ترى لجنة المشتريات المشرفة على نظام المعلومات . ان هذا الاتفاقيات يجب ان تكون منطقية ، وان المنطق فى هذه الاتفاقات تحدوه القدرة المالية لكل مكتبة ، والرغبة الصادقة لجميع الاطراف(9) .

ان الهدف من هذه الاتفاقيات هو ليس توفير ميزانيات المكتبات المتعاونة ، بل رفع القدرة الشرائية عن طريق تخطيط وتنسيق المقتنيات السنوية للمكتبات الاعضاء بحيث يمكن زيادة عدد العناوين وتحسين نوعية مصادر المعلومات لقراء المكتبات جميعا . والخطوة التى تلى تخطيط بناء مصادر المعلومات هى ضرورة انشاء فهرس بطاق موحد يودع فى جميع المكتبات لفائدة قرائها . ان كلفة هذا الفهرس يجب ان تتحملها جميع المكتبات الاعضاء فى نظام المعلومات المقترح .

ان الهدف من تقييم كفاءة اية مكتبة هو معرفة قابلية تلك المكتبة على سد حاجات قرائها . وفى حالة المكتبات الاكاديمية على سبيل المثال ، فان المكتبة الناجحة هى تلك التى تتمكن من اشباع رغبات جميع الطلاب المسجلين فى برنامج البكالوريوس . اما بالنسبة لطلاب البحوث والدراسات العليا فعلى المكتبة اشباع الكثير من رغباتهم ، وان اشباع مثل هذه الرغبات كاملة امر مستحيل على اية مكتبة مهما جمعت من ملايين الكتب والدوريات وغيرها من مصادر المعلومات(10) .

ان الاكتفاء الذاتى لأية مكتبة امر صعب المنال لابل مستحيلا . وان جميع مكتبات البحوث تقر بهذا المبدأ ، ولذلك فان هذه المكتبات وغيرها فكرت ببديل لمبدأ الاكتفاء الذاتى ، ألا وهو التعاون بين المكتبات ، وكما اسلفت فان هذا التعاون لابد من ان يقوم على تخطيط سليم فى تنسيق مقتنيات المكتبات المتعاونة .

والآن بعد ثورة المعلومات العارمة ، والزيادة الملحوظة فى اسعار الكتب وغيرها من مصادر المعلومات ، أصبح لزاما على المكتبات عامة ، ولاسيما مكتبات البحوث من ان تعمل على رفع كفاءة مصادر معلوماتها ، وتحسين خدماتها عن طريق التعاون مع غيرها من المكتبات . وحتى بالنسبة لاكبر المكتبات حجما ، واكثرها ثراء .

وقد نص كتاب (GELFAND)[11] حول المكتبات الجامعية فى الدول النامية بان الامر يتطلب من جميع المكتبات وحتى العملاقة منها بان تشارك فى احدى نظم المعلومات المجاورة لترفع من كفاءة مصادر معلوماتها بعد استحالة امر اقتناء كلما يمت بصلة لتخصصات قرائها .

وقد قام (THOMPSON)[12] . فى كتابة المدخل لادارة المكتبات الجامعية قائمة باهم البرامج والخدمات التعاونية :

1- الاعارة بين المكتبات .
2- تنسيق المقتنيات السنوية .
3- مركزية الاجراءات الفنية .
4- التشارك فى اقامة مخازن تخزين ما هو قليل الاستعمال من مصادر المعلومات التى ملأت مبانى المكتبات .
5- نقل المجموعات من مكتبة لأخرى .
6- التعاون المحلى .
7- تكاتف المكتبات فى اجراء المزيد من البحوث فى علوم المكتبات ، وحل المشاكل القائمة فى نظم المعلومات .
8- اقامة الجمعيات المهنية لما لها من اهمية فى تشجيع التعاون بين مكتبات القطر .

وبالنسبة للاعارة بين المكتبات فيمكن ان تتم عن طريق ارسال النسخ الاصلية لمدة متفق عليها او ارسال نسخة مصورة لمقالة او مخطوطة ما ، وان كلا من الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) ، وجمعية المكتبات الامريكية (ALA)[13] قد وضعتا اسس الاعارة بين المكتبات ، وقد نصت تلك التقنيات على انه « فى كثير من الاحوال يمكن تصوير او استنساخ كل او جزء من هذه المواد عند تعذر ارسال المواد الاصلية » .

والآن بعد ان توضحت الرؤيا بالنسبة للتعاون بين المكتبات ، أو انشاء نظم معلومات لغرض رفع كفاءة المكتبات ، ما هو موقفنا فى العالم العربى ؟.

من المعروف أننا ننتمى لدول العالم الثالث ، ولا أرى حاجة لشرح معنى هذا التعبير لأبين لكم حقيقة هذا العالم . فكلنا يعرف هذا ، والمهم الآن ماذا يجب ان نعمله أو نقدمه لقرائنا فى عالمنا العربى ؟ . نحن نعرف ما هى مكتباتنا ، ونوعية مقتنياتها وخدماتها ، كما اننا جميعا قد درسنا او سافرنا فى الكثير من دول العالم المتقدم ، فاستخدمنا مكتباتها ، أو تتلمذنا فى جامعاتها ، وأدركنا الفروق بين مؤسساتنا ومؤسساتهم . وهل يوجد أمامنا أى سبيل سوى ضرورة اللحاق بهم ، وبهذا أعنى ان طرق سبل العلم والتكنولوجيا امر لامناص منه لأن التنافس الدولى قائم على هذا الاساس ، فكيف يمكننا تحقيق ذلك ؟ أن هذه مسئولية وطنية مقدسة ، والواجب على جميع المواطنين ولاسيما المثقفين منهم ، العمل حثيثا واضعين نصب أعينهم تغيير واقعنا الحاضر بواقع علمى وثقافى افضل . وفى هذا المعترك ما هو الدور الذى يجب ان نقوم به نحن المكتبيين العرب ؟ .

وأنى اعتقد جازما بانه لامخرج لنا من هذا الواقع الا عن طريق اقامة نظام للمعلومات يخدم جميع قراء العربية والباحثين ، والتفكير جديا فى وضع اسس هذا النظام .

وفى هذا الصدد ، سبقتنا الكثير من دول العالم . فوضعوا الخطط والتصاميم لاقامة شبكات معلومات كما فى أوربا ، وأمريكا ، وفى عام 1982 تم عقد مؤتمر مدراء المكتبات الوطنية حول التشارك فى مصادر المعلومات فى آسيا وجزر المحيط الهادى[14] ، وبينوا بان شعوب العالم جميعا تفيد وتستفيد من بعضها البعض عن طريق تقديم معطياتها فى العلوم والتكنولوجيا ، وبذلك فهى تعتمد فى بقائها على بعضها البعض . لذلك قرر المؤتمرون الاستفادة مما احرزته المكتبات فى الدول المتقدمة لغرض اقامة نظام معلومات فى جنوب شرق آسيا .

وفى شهر اكتوبر من عام 1985 أقيم المؤتمر العالمى الخامس للمكتبات الطبية فى طوكيو باليابان حول التعاون بين المكتبات والتشارك فى مصادر المعلومات

فناقش المؤتمرون نظم المعلومات للمكتبات الطبية فى مختلف أنحاء المعمورة نظرا لاهمية الموضوع للتقدم العلمى[15] .

ومن المسلم به بان المكتبات الوطنية هى التى تخطط لاقامة هذه النظم ، وانى اقترح بان المكتبة القومية المركزية المقرر اقامتها بليبيا ضمن المشاريع الرئيسية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ينبغى ان تتمتع بحق الايداع لكل ما يصدر من وثائق فى الدول الاعضاء فى الجامعة العربية . فهى المكتبة الوطنية للامة العربية جمعاء ، وانى اعتقد بان شبكة المعلومات العربية لابد من ان تكون على مستويين :

الأول : شبكة معلومات وطنية تنسق الخدمات المكتبية داخل كل قطر عربى ، ثم شبكة معلومات عربية تقوم على تنسيق التعاون بين مجموع الشبكات الوطنية فى الدول الاعضاء . وانى ارى ضرورة الاتفاق على نظام معلومات وطنى مثالى يطبق فى كل بلد عربى .

الثانى : تصميم الاسس لاقامة نظام التعاون بين هذه الشبكات المحلية لنخرج بنموذج لشبكة معلومات عربية تعمل على دعم البحث العلمى ، وتوفر الكتاب والدورية وغيرها لقراء العربية حيثما كانوا .

وبناء على ماسبق عرضه ، فلماذا لا نستفيد نحن من تلك الانجازات العلمية والتى كلفت الملايين نقدا بعد تجارب استغرقت السنين الطوال لغرض ان نخرج بنظم معلومات عملية تخدم اهداف المكتبات فى توصيل المعلومات باسرع وقت وأقل تكلفة وصلاحية عالية . فعلينا الان الاستفادة من هذه المنجزات العلمية العامة لكى نخرج للعالم بنظام معلومات ناجح مبنى على أحدث النظريات وتكنولوجيا المعلومات يساهم فى تغيير واقعنا ، ويقدم الكثير للرفع من مستويات الشعب العربى ثقافيا وعلميا واجتماعيا وتكنولوجيا .

الهـــوامش المصـــدرية :

(1) **THE COLLEGE LIBRARY: A COLLECTION OF ESSAYS. EDITED** BY G. JEFFERSON, AND G.C.K. SMITHBURNETT. LONDON: CLIVE BINGLY, 1978. P. 180.

(2) CLAPP, VERNER W. **FUTURE OF THE RESEARCH LIBRARY.** URBANA, ILL: UNIVERSTIY OF ILLINOIS PRESS, 1964.

(3) DANTON, J. PERIAM. BOOK SELECTION AND COLLECTIONS: A COMPARISON OF GERMAN AND AMERICAN UNIVERSITY LIBRARIES. NEW YORK: COLUMBIA UNI. PRESS 1963 P. 128.

(4) GIBSON, S. **(LIBRARY COOPERATION IN OXFORD).** OXFORD BIBLIOGRAPHICAL SOCIETY: PROCEEDINGS AND PAPERS VOL. 2, 1930. PP 201 - 205.

(5) JEFFERSON, GEORGE. **LIBRARY COOPERATION.** 2ND. REV. ED. LONDON: ANDRE DEUTSCH, 1977.

(6) WILLIAMS, GORDEN. INTER - LIBRARY LOANS: THE EXPERIENCE OF THE CENTER FOR RESEARCH LIBRARIES. **UNESCO BULLETIN FOR LIBRARIES.** 28, (MARCH-APRIL, 1974 PP 173-78.

(7) KENT, ALLEN. **RESOURCE SHARING IN LIBRARIES WHY, HOW, WHEN,** NEXT ACTION STEPS. NEW YORK: DEKKER, 1974. P 30.

(8) **COLLEGE LIB:** A COLLECTION OF ESSAYS ... OP. CIT. P. 180.

(9) IBID.

(10)THOMPSON, JAMES. **AN INTRODUCTION TO UNIVERSITY LIBRARY ADMINISTRATION.** 3RD. ED. LONDON: CLIVE BINGLY. P. 137.

(11)GELFAND, M.A. **UNIVERSITY LIBRARIES FOR DEVELOPING COUNTRIES.** PARIS: UNISCO, 1968.

(12)THOMPSON, J. **AN INTRODUCTION TO UNIV. LIB. ADMINISTRATION.** OP. CIT

(13)AMERICAN LIBRARY ASSOCIATION. (GENERAL INTER LIBRARY LOAN CODE.) REV. ED. 1956.

(14)XIANGJIN, TAU. (SOME THOUGHTS ON RESOURCE SHARING). **PROCEEDINGS OF THE 2ND INTERNATIONAL CONFERENCE OF DIRECTORS OF NATIONAL LIBRARIES IN ASIA ON RESOURCE SHARING IN ASIA AND OCEANIA.** TOKYO: NATIONAL DIET LIBRARY: 1985. P. 138.

(15)**MEDICAL LIBRARIES-ONE WORLD: RESOURCES, COOPERATION, SERVICES. FIFTH** INTERNATIONAL CONGRESS ON MEDICAL LIBRARIANSHIP. SEPT 30-OCT. 4, 1985. TOKYO: JAPAN. ORGANIZING COMMITTEE, 1985.

مسوغات الطلاق عند اليهود

دراسة موضوعية
لوثائق القضايا رقم ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٣
بمحاكمخانه مصر الكبرى
١٩٠٧ - ١٩١٠ م

للدكتور/ محمود عباس حموده

تقديم

هذه دراسة موضوعية لبعض الوثائق الخاصة بقضايا أحوال شخصية لطائفة اليهود (الاسرائيليين) بمصر المودعة فى محاكمخانه مصر الكبرى بالعباسية فى الفترة من سنة ١٩٠٧ م إلى سنة ١٩١٠ م ، وهى ضمن مجموعة متنوعة القضايا قامت لجنة القانون بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة بتصويرها على ميكروفيلم ٣٥ م ضمن مشروع حصر الوثائق القانونية والقضائية بمصر .

وقد تناولت فى هذه الدراسة ثلاث قضايا أحوال شخصية خاصة بطلب الحكم بالطلاق من أحد الزوجين ، وتتلخص فى الآتى :

١ - دعوى مرفوعة من الزوج يوسف بزاوى ضد زوجته راحيل روزيليو لطلب الطلاق لخروجها عن قواعد الأدب والأخلاق وإثبات الزنا ، والحكم له بالطلاق منها وعدم أحقيتها فى المطالبة بأى حق من الحقوق[1] .

---

(١) على الرجل أن يشهد على زوجته عند مخالفتها الأدب شاهدين عدلين وينذرها إمامهما بسقوط حقوقها إذا عادت إلى المخالفة وبهذا تسقط حقوقها عند الطلاق .
عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٥٦ ، ٤٧٠ ، قضية رقم ٢٣ ، المحكمة الشرعية بمحاكمخانه مصر .

٢ – دعوى مرفوعة من السيدة سلطانه يوسف موتولا ضد زوجها شمويل إسحاق مير الموجود فى بور سعيد والمتزوج منذ ١٨ سنة لتركه لها منذ عام هى وأولادها دون نفقه وزواجه بأخرى والحكم بالطلاق بعد تسليمها حقوقها[١] .

٣ – دعوى مرفوعة من شبتاى فالسكى ضد زوجته رحيل حايم ماتتيا يطلب الحكم له بالطلاق منها لعدم الإنجاب بعد عشر سنوات من الزواج والحكم له بالطلاق طالما تعهد بالالتزام بتسليمها كل حقوقها وممتلكاتها[٢] .

مقدمة

عنيت اليهودية على خلاف المسيحية بتنظيم أمور الدنيا إلى جانب ما يتعلق بالعقيدة ، والكتاب المنزل عند اليهود هو التوراة (العهد القديم) . وتحتوى على عدد من الأسفار ، وقد جاء فيها كثير من الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية (الزواج – الطلاق والميراث)[٣] .

وإلى جانب التوراة يوجد التلمود الذى يشتمل على الفقه الشرعى والأحكام الدينية التى يرجع إليها فى جميع أحكام الدين من عبادات ومعاملات[٤] .

وهذه المجموعة من الوثائق[٥] تحوى أحكام طلاق صادرة من حاخاماخانه مصر الكبرى فى أول القرن العشرين برئاسة الحاخام حاى بن شمعون وكيل حاخاماخانه مصر .

---

(١) قضية رقم ٤٥ حاخاماخانه مصر .

(٢) قضية رقم ٥٣ حاخاماخانه مصر .

(٣) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٥٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ص ١٥٩ ، بدران أبو العينين ، العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين ص ١٣٠ ، ١٥٣ .

(٥) قضايا رقم ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٣ حاخاماخانه مصر الكبرى .

وقد جرى التقليد منذ أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية أن يصدر سلطان تركيا براءة بتعيين حاخام رئيسا لليهود ، ومنذ أن انفصلت مصر عن تركيا سنة ١٩١٤ صار تعيين الحاخام من اختصاص رئيس الدولة المصرية ، وكان الحاخام يتولى الفصل فى الأحوال الشخصية للاسرائيليين مع من يعاونه من رجال الطائفة[١] .

إن الشريعة المسيحية لا تتيح انحلال الرابطة الزوجية حال حياة الزوجين إلا فى حالات محددة لدى بعض الطوائف وانها لا تتيح انحلالها إطلاقاً لدى البعض الآخر .

أما الشريعة اليهودية فإنها على النقيض من ذلك تتيح انحلال الرابطة الزوجية حال حياة الزوجين دون حصر أو تحديد فى ذلك ، طالما توافر المسوغ إذ تجعل للرجل أن يطلق بإرادته كما تجعل للمرأة فى بعض الأحيان طلب التطليق بل ان هناك من الحالات مما يجب فيها الطلاق رعاية لحق الشرع[٢] .

الطلاق

الطلاق هو قيد النكاح فى الحال والمآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو ما فى معناه[٣] .

والمقصود بالطلاق هو انفراد الرجل بإيقاعه بإرادته وهو نوع من الإنهاء أو الفسخ خاص بعقد الزواج .

أما التطليق هو اتمام إنهاء الرابطة الزوجية على يد القضاء ، كما رأينا فى الشريعة المسيحية لا تعرف الطلاق بالإرادة المنفردة[٤] .

وانه لابد من اتمامه على يد القضاء ، وتختلف الشريعة اليهودية فى هذا الصدد إذ أنها تخول للرجل الحق فى الطلاق بالإرادة المنفردة بوثيقة يدفعها

---

(١) عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٣٤ .

(٢) نفس المرجع السابق : ص ٢١٩ ، توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٠١٤ .

(٣) عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٢١٩ .

(٤) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٠١٥ ، جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٩٧ ، ص ٢٣٥ .

الرجل إلى المرأة أمام السلطات الشرعية ، ولكن دور السلطة الشرعية هنا يختلف عنه بالنسبة للشريعة المسيحية .

ولكى يقع الطلاق بإرادة الزوج يتعين فى الأصل أن يكون هناك زواج صحيح[1] ، وإنما يلزم إلى جانب ذلك أن تتوافر شروط معينة نصت عليها الشريعة اليهودية ، شروط تتعلق بالزوج الذى يقع منه الطلاق وشروط تتعلق بالزوجة التى يقع عليها الطلاق ثم شروط أخرى تتعلق بالوثيقة والشهود كما تتعلق بضرورة إتمامه أمام السلطة الشرعية متى توافر لذلك مسوغ شرعى[2] .

وقد تضمنت القضايا رقم ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٣ عدة دعاوى مختلفة متنوعة من الزوج أو الزوجة لطلب الحكم بالطلاق

أولاً : طلب الزوج الحكم له بالطلاق من زوجته لخروجها عن قواعد الأدب والأخلاق وارتكابها الزنا وإثبات ذلك عليها[3]

ثانياً : طلبت الزوجة الحكم لها بالطلاق من زوجها لعدم الانفاق عليها وعلى أولادها ولزواجه بأخرى[4] .

---

(١) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٢١ .

(٢) الربانيون لا يجعلون للطلاق مسوغ إلا الرغبة فى التزوج بأخرى أجمل منها لعدم اقتناعه بها أما عند القرائين فإن دور القضاء فى المسوغ وتقديرها إذا كان محتملا أو أنه ليس كذلك (توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٣٠) .

(٣) قضية رقم ٢٣ حاخاخانه مصر « يتعين للطلاق لدى الربانيين مسوغ معين هو الزنا فإذا ثبت شرعاً زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .

– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٣٦ ، ١٠٦٦ ، جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) قضية رقم ٤٥ حاخاخانه مصر « وللمرأة طلب الطلاق حيث يتوفر المسوغ الشرعى مثل (إذا تزوج عليها غدراً بها أو إذا قصر فيما عليه من الواجبات الشرعية أو الانفاق عليها أو حتى القوت الضرورى يباح للزوجة أن تطلب الطلاق »

– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٥٥ ، ص ١٠٦٥

ثالثاً : طلب الزوج الحكم له بالطلاق من زوجته لعدم انجابها أطفال ولمضى أكثر من عشر سنوات على زواجه منها[1]

القضية الأولى

ملف يحتوى على ثلاث ورقات دون عليه من أعلى بالعبرية والفرنسية والعربية اسم الجهة (عبرى)

GRAND RABBINAT du Caire

حاخامخانه مصر

نمره ٢٣

– يختص بقضية : بيجاوى راحيل

– محضر بسجل الحاخامخانه صفحة نمره

يحوى هذا الملف الوثائق الخاصة بالحكم الصادر من الحاخامخانه فى قضية طلاق يوسف بزاوى من زوجته راحيل روزيليو لسوء سيرها وسلوكها وارتكابها الزنا .

صدر بتاريخ يوم الثلاثاء ١٣ كسليف سنة ٥٦٦٨ الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٠٧ تحت رئاسة حاخامباشى مصر والأعضاء الحاخام هارون مندل كوهين والحاخام حايم موسى ملول

ويتضمن موضوع القضية ووقائع الدعوى وشهادة الشهود بالافتتاحية الآتية :

فى جلستها العلنية المنعقدة من دار الحاخامخانه فى يوم الثلاث ثلاثة عشرة كسليف سنة ٥٦٦٨ الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٠٧ تحت رئاسة .....) .

---

(١) قضية رقم ٥٣ حاخامخانه مصر « فإذا ثبت عقم المرأة فإن القواعد الخاصة بالقرائين تجعل للرجل أن يطلقها ، ويكون لها حقوقها عدا المؤجل وذلك إذا كان قد مضى لعقمها عشر سنين وهذا هو الحكم لدى الربانيين ، إذ ليس للرجل أن يطلق زوجته لعلة العقم إذا لم يمض لها عشر سنين لم ترزق فيها – وإذا كانت غير بكر فخمسة وفى هذه الحالة يكون للزوجة ما لها من الحقوق فى العقد .

– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٢٤ ، ١٠٤٨ ، عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، إعاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية ص ٢٧٨ .

موضوع القضية :

أشار الزوج إلى القضية المنظورة بالخاخانخانه وبالمحكمة الشرعية الإسلامية الخاصة به وبزوجته ولم يصدر فيها حكما حتى ذلك الحين – وقد تبين للزوج المذكور سوء سلوك زوجته وضبطها فى عدة أماكن فى وضع مخل بالآداب ، وإثبات ذلك بمحاضر رسمية بقسم الجمالية ويطلب من الخاخانخانه الحكم له بالطلاق منها .

وقائع الدعوى :

استهلت وقائع الدعوى بالفقرة الآتية :

« من حيث قد تحقق وثبت للخاخانخانه سير وسلوك هذه الأمرأة أنها خرجت من الحشمة بالكلية »

وقد ثبت للخاخانخانه سوء سير وسلوك الزوجة بموجب محضر واقعة الزنا بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٠٧ نمرة ٢٥٨ ثم أقوال الشهود الذين أكدوا ضبطها نائمة عارية من الملابس مع رجل أجنبى ليلة السبت ٣ كسليف الموافق سنة ٥٦٦٨ وأن هذه الأدلة (الاثباتات كافية لتحريمها على زوجها)[1] .

الحكم :

استهل الحكم بالعبارة الآتية :

« حكمت الخاخانخانه حضورياً من طرف الزوج المذكور وغيابياً عن الزوجة المذكورة بما هو آت »

(ا) التصريح للزوج المذكور بطلاق الزوجة وتحديد ثمانية أيام من تاريخه لاستلام ورقة طلاقها .

(ب) اسقاط حق الزوجة من كافة الحقوق ما عدا الأثاث الذى تحت يدها (العفش) .

(ج) ترسل لها ورقة طلاقها عن طريق الخاخانخانه فى حالة عدم حضورها لاستلامها .

---

(١) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٦٦ ، انظر جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٨١ ، ١٨٢ ، محمد محمود عمر : الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية ص ٣٠٠ ، ص ٣٦٣ ، ص ٣٧٠ .

(د) يصرح للزوج بالزواج بأخرى بعد اتمام كافة الاجراءات الخاصة بالطلاق .

واختتمت الوثيقة بالتاريخ والساعة على النحو التالى :

« قفلت الجلسة فى تاريخه أعلاه الساعة ½ ١٢ بعد الظهر موقع عليه من الهيئة المذكورة أعلاه » .

والوثيقة الثالثة تحوى أقوال الشهود للتأكيد برؤية راحيل يوسف بزاوى مع رجل مسلم فى الطريق ومرة أخرى بضبطها عارية فى السرير مع رجل فى اللوكاندة واختتمت الشهادة بالعبارة :

« هذا ما أشهد به أمام الشهود الموقعين أدناه والله خير الشاهدين »[1] .

فهرست الوثيقة

الجهة الصادرة منها : حاخامخانة مصر الكبرى
شكل الوثيقة : ملف به ثلاث أوراق
رقم القضية : ٢٣ حاخامخانه مصر
المتصرف المدعى (الزوج) يوسف بزاوى
المدعى عليها (الزوجه) راحيل روزيليو
موضوع الوثيقة : دعوى طلب طلاق مرفوعة من الزوج
التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٠٧ (١٣ كسليف سنة ٥٦٦٨)
ملحوظة : ملف مصور على ميكروفيلم ٣٥ مم بالمجلس الأعلى للثقافة (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سابقاً) .

١ – حكم صادر من حاخامخانه مصر
٢ – فى جلستها العلنية المنعقدة فى دار الحاخامخانه فى يوم الثلاث ثلاثة عشر .. كسليف سنة ٥٦٦٨ الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٠٧ .
٣ – تحت رياسة جناب حاخامباشى مصر وأعضاء جناب الحاخام هارون منذل كوهين والحاخام حايم موسى ملول .

---

(١) قضية رقم ٢٣ حاخامخانه مصر وثيقة ٣/٣٣ قضية رقم ١

٤ – موضوع القضية

٥ – الزوج يوسف بزاوى المتزوج بالزوجة راحيل روزيليو أورى أمام المجلس بأن وأن صحيح أنه تاركها من مدة ويوجد قضية فيما بينهم

٦ – منظورة بالحاخامخانه وبالمحكمة الشرعية الإسلامية ولغاية الآن لم يتم شيء فيها وأما وقد اتضح له أن زوجته المذكورة خرجت عن كل نوع حشمه

٧ – وأدب وأنها سبلت نفسها لكل عابر طريق وكما يوجد له شهود كثيرين يؤيدوا أقواله حيث ضبطوا الزوجة المذكورة فى جملة مواقع وأن

٨ – من ضمن المواقع التى حصلوا للزوجة المذكورة من نوع الزنى(*) صار ضبطها بواسطة قسم الجمالية وتحريره محضر تقدم أمام النيابة للنظر فى الأمر

٩ – ثم ان بخلاف ذلك وبعد ضبطها أيضا بالوجه المشروح حصل منها أيضا أشياء كثيرة من هذا النوع الشيء التى بمقتضى الشريعة

١٠ – الاسرائيلية تحرم له أن تبقى زوجته ولذلك يطلب من الحاخامخانه اعفاءه من هذا الذنب وإجراء الاجراءات الشرعية التى

١١ – بمقتضاها يتمكن أن يخلص من ذنبها

١٢ – وقايع الدعوى

١٣ – من حيث قد تحقق وثبت للحاخامخانه سير وسلوك هذه الأمرأة أنها خرجت عن الحشمة بالكلية وقد ثبت ذلك

١٤ – لدى الحاخامخانه أولا من محضر وضبطة الواقعة بواسطة قسم الجمالية بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ نمره ٢٥٨ ثم أقوال الشهود

١٥ – الذين حضروا للحاخامخانه فى يوم أول حيثوه سنة ٥٦٦٨ الموافق ٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧ وقد ثبتت شهاداتهم عليها فى وقعة ثانية

١٦ – خلاف الذى ضبطت بواسطة القسم . ثم بموجب أقوال الشهود الذى صار احضارهم للحاخامخانه فى يوم ٥ كسليف سنة ٥٦٦٨

(*) أخطاء فى النحو والمجاء (الزنا)

١٧ – الموافق سنة ١٩٠٧ يشهدوا عليها بعبارة صريحة أمامها وبحضورها عن ضبطها عارية من الملابس فى ليلة السبت

١٨ – ٣ كسليف سنة ٥٦٦٨ الموافق سنة ١٩٠٧ حيث وجدت بعد نصف الليل نايمه عارية مع رجل أجنبى وضبطت

١٩ – بتلك الساعة وهى على تلك الحالة

٢٠ – ومن حيث أنه بمقتضى الشريعة الاسرائيلية تكون هؤلاء الاثباتات كافين لتحريمها على زوجها المذكور أعلاه وطلاقها

٢١ – منه رغماً عنها

٢٢ – ومن حيث أن الزوجة المذكورة ولو أنها حضرت للحاخامخانه وسمعت أقوال الشهود الشاهدين ضدها فى كافة المواقع التى

٢٣ – حصلت ولم تأت ولو بشاهد واحد ينفى عنها هذه الشهادات

٢٤ – فلهذه الأسباب

٢٥ – حكمت الحاخامخانه حضورياً من طرف الزوج المذكور وغيابياً عن الزوجة المذكورة بما هو آت

٢٦ – أولاً : يصرح للزوج المذكور بطلاق الزوجة طلاق شرعى بعد إعلامها بهذا الحكم بواسطة محضر الحاخامخانه ، ويحدد لها

٢٧ – ثمانية أيام من يوم تاريخه للحضور لاستلام ورقة طلاقها

٢٨ – ثانياً : بأن ليس للزوجة أى حق بمطالبة الزوج المذكور بأى حق أو حقوق (كتوباه) ما عدا العفش الذى تحت

٢٩ – يدها حيث هو فى نظير مؤونتها المتأخر طرفه

٣٠ – إذا الزوجة المذكورة امتنعت عن الحضور بعد مرور المدة المحددة أعلاه لاستلام ورقة طلاقها فيكون مجبور الزوج

٣١ – أن يحرر لها ورقة طلاقها ويوضعه بالحاخامخانه بواسطة شلياح (مندوب) بمقتضى الشريعة الاسرائيلية وبموجب ذلك

٣٢ – يباح له بالزواج بخلافها بعد أعمال كافة الاجراءات المقتضية بالطلاق المذكور وعلى هذا الوجه قفلت الجلسة

٣٣ – فى تاريخه أعلاه الساعة ½ ١٢ بعد الظهر موقع عليه من الهيئة المذكورة أعلاه

(توقيع)　　(توقيع)

رئيس الجلسة

(توقيع)

أقوال الشهود

١ – نحن الموقعين فيه أدناه نشهد بما نعلمه ، وهو أنه أمس الأحد الساعة سبعة إلا ثلث بينما كنت موجود فى الكانتو بحارة

٢ – اليهود إذا بالخواجه ليا توارازى الذى كان راجعاً من شغله نادانا وقال لنا أنى وجدت الآن امرأة يهودية تتكلم

٣ – مع رجل مسلم وأظنها زوجة يوسف بزاوى فحالاً أرسلنا ولدين للاستطلاع ولذى إذا كان كلامه صحيحاً

٤ – أم إذا كان أكيد هى يهودية وزوجة المذكور فرجعوا وأفادونا أنها هى بعينها وللحال توجهنا نحن الموقعين أدناه

٥ – للكانتو ووجدنا راحيل زوجة يوسف بزاوى تتكلم مع رجل مسلم فسألناها إلى أين أنت ذاهبة فقالت

٦ – إنى لست ذاهبة لجنس مطرح فقالت لنا سألته الساعة كام ، فسألنا الشويش فقال لنا

٧ – أنها صار لها ثلث ساعة تتكلم مع الرجل المسلم ، فسألنا العربجى الذى كانوا آولوه ليتوجهوا معاً

٨ – فأقر بذلك . فحالاً أخذناها مع الشويش والمسلم بالعربية التى كانوا يقاولوها وأقروا جميعاً بصحة

٩ – ما ذكر أعلاه وعملوا محضر وقيدوها فى دفتر الأحوال نمره ٥٥ والمسلم مستعد أن يحضر بنفسه

١٠ – للحاخامخانه لإعطاء شهادته إذا لزم الحال

تحريراً
١١ نوفمبر ١٩٠٧

شهد

بطلو كولين	ليتو نجار	دافيد ماير
أرازى		

١ – أنا الموقع فيه أدناه أقر وأعترف بأنه بينما كنت ليلة السبت الموافق ٨ الجارى الساعة ١٢ أعنى نصف

٢ – الليل كنت متوجهاً مع أخى وشخص آخر فى شارع لا أعرف اسمه لأنى غريب البلد نادانى رجل شامى

٣ – وقال لى اطلع نزل هذه المرأة من هنا وللحال طلعت للوكاندة ووجدت امرأة موجودة بالسرير

٤ – بدون بدون هدوم(*) مع رجل تحت الناموسية وللحال قلت لها انزلى ياوليه واسترى عرضك ونحن

٥ – عندما أردنا ننزل من اللوكاندة تخانقنا مع اللوكاندجى والشاويش كان مراده ياخذها للثمن دفعت

٦ – له نصف ريال حتى أنه تركها هذا ما أشهد به أمام الشهود الموقعين أدناه والله خير الشاهدين .

١١ نوفمبر ١٩٠٧

هذه علامة يوسف مهذب

(توقيع) ليتونجار

القضية الثانية

ملف يحوى أربع ورقات دون عليه من أعلى بالعبرية والفرنسية والعربية « حاخاخانه مصر » نمره ٤٥ مختص بقضية شمويل مر والست سلطانه بنت يوسف مونولا .

(*) كلمة بدون مكررة

تضمنت أوراق هذه القضية الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بحاخاخانه مصر فى القضية رقم ٤٥ مستهلا بالفقره الآتية :

« حكم صادر من محكمة شرعية منعقدة بحاخاخانه مصر بيوم ٦ تموز سنة ٥٦٧٠ عبرانية الموافق ١٣ يوليو تحت رئاسة جناب الحاخام مسعود حاى بن شمعون واعضاها حضرة الحاخام هارون مندل كوهين وحضرة الخواجه يوسف حسان وكاتب الجلسة هارون أفندى بغدادى لصدور حكمها فى القضية نمره ٤٥ »

ثم ذكر اسم كل من طرفى الدعوى بعبارة :

« فى القضية نمره ٤٥ المرفوعة بها من قبل المدعى إسحاق موتولا
الوكيل الشرعى عن اخته سلطانه بنت يوسف موتولا
ضد الزوج شمويل مير ابن إسحاق

ثم ورد موضوع القضية الذى تضمن أن الخواجه شمويل متزوج من سلطانه يوسف منذ ثمانية عشر عاماً ورزق منها بأربعة أولاد ثم ترك زوجته وأولاده منذ عام دون نفقه ، وتبين أنه متزوج بأخرى ومقيم معها ببور سعيد بمصر وقد حضر اسحاق شقيق الزوجه وكيلاً عنها إلى مصر للحكم فى قضية موكلته بموجب الشريعة الاسرائيلية وعلى قواعد العدل والانصاف .

وقد صدر حكم المحكمة الشرعية الاسرائيلية بعد التأكد من صحة ذلك بعد الفقره الآتية :

« بعد تحققها من ادعاء الزوجة المذكورة بناء على المخابرات الرسمية الواردة للحاخاخانه من حاخاخانه الأستانة العليا .. أصدرت الحكم الآتى » .

وبعد عرض حيثيات القضية التى ذكرت أنه ملزم بالانفاق على زوجته طالما أنه لم يطلقها ، كما أنه ملزم أيضاً بالانفاق على أولاده ، وأن زواجه بزوجة أخرى مخالف للشريعة وللناموس طالما رزق منها بأولاد — واحتجاج المحكمة على عدم امتثال الزوج للحضور للحاخاخانه . ونظراً لهذه الأسباب صدر الحكم بعد الفقره الآتية :

قضية رقم ٤٥ حاخاخانه مصر الكبرى وثيقة $\frac{٣}{٣}$

« حكمت المحكمة غيابياً عن الزوج بما هو آت »

أولاً : بالزام الزوج أن يطلق زوجته بعد تسليمها حقوقها المحررة بعقد الزواج[1] .

ثانياً : باستلام الأولاد بحسب النصوص الشرعية المتبعة فيهم وإن أراد تركهم مع والدتهم يلتزم بدفع النفقه الشرعية المتفق عليها إليها[2] .

فهرس الوثيقة

الجهة الصادرة منها : حاخاماخانه مصر الكبرى
شكل الوثيقة : ملف به أربع أوراق
رقم القضية : ٤٥ حاخاماخانه مصر
المنصرف : المدعى : اسحاق موتولا وكيلاً عن اخته سلطانه يوسف
المدعى عليه : شمويل مير اسحاق
موضوع الوثيقة : دعوى طلب طلاق من الزوجه
التاريخ : ١٣ يوليو ١٩١٠ (٦ تموز سنة ٥٦٧٠)

ملحوظة : ملف مصور على ميكروفيلم ٣٥ مم بالمجلس الأعلى للثقافة (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سابقاً) .

حكم صادر

١ – من محكمة شرعية منعقدة بحاخاماخانه مصر بيوم ٦ تموز سنة ٥٦٧٠ .
٢ – عبرانية الموافق ١٣ يوليو سنة ١٩١٠ تحت رئاسة جناب الحاخام
٣ – مسعود حاى بن شمعون واعضاها حضرة الحاخام هارون
٤ – مندل كوهين وحضرة الخواجه يوسف حسان وكاتب الجلسة

---

(١) الشريعة اليهودية تجعل من تشدد الزوج فى الانفاق على زوجته بحيث تتكدر المعيشة سبباً يجيز للزوجة طلب الطلاق .
– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٧٧٩ .

(٢) تقدر النفقه فى الأصل بالنظر إلى حال الزوج فإذا كان مقتدراً وجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها ويراعى فى التقدير كذلك ما يحيط بهما من ظروف .
– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٧٧٩ .
– قضية رقم ٣

٥ – هارون أفندى بغدادى
٦ – لصدور حكمها فى القضية نمره ٤٥ المرفوعة بها من قبل المدعو
٧ – اسحاق موتولا الوكيل الشرعى عن اخته سلطانه
٨ – بنت يوسف موتولا وزوجة المدعو شمويل مير الموجودة
٩ – بالاستانه العليا بموجب توكيل بيده مؤرخ ١٦ مارس سنة ٦
١٠ – ضد الزوج
١١ – شمويل مير ابن اسحاق مير الموجود فى بورسعيد وحرفته
١٢ – قزاز جميعهم اسرائيليين تابعين للدولة العليا العثمانية
١٣ – موضوع القضية
١٤ – الخواجه اسحاق موتولا الوكيل عن اخته سلطانه
١٥ – زوجة الخواجه شمويل مير يورى بأن الزوج المذكور من
١٦ – أبناء بلدة سيليفريا متزوج بالزوجة المذكورة من مدة ثمانية عشر سنة
١٧ – والزواج حصل بالجهة سيليفريا من المملكة العثمانية العليا
١٨ – ثم انها أرزقت له بأربعة أولاد منهم اثنين ذكور واثنين
١٩ – إناث جميعهم موجودين على قيد الحياة فى الجهة المشار إليها
٢٠ – ثم إن الزوج المذكور هجر زوجته وأولاده وطفش منهم
٢١ – من مدة سنة وترك تلك المنكوده الحظ فى حالة يرثى لها
٢٢ – من الفقر والضيق هى وأولادها وقد تحرر من قبل حاخاخانه
٢٣ – الاستانه لجهات عديدة لمعرفة مقر وجود الزوج
٢٤ – المذكور ولم كان يعلم محل إقامته وعند التحقق من وجوده
٢٥ – ببور سعيد ومتزوج بخلافها أرادت الزوجة أن تحضر لهذه الديار
٢٦ – بنفسها هى وأولادها وإعمال دعوى على الزوج
٢٧ – لجزا أعماله معها ومخالفته للقواعد الشرعية وللناموس
٢٨ – والنظام والانسانية وإنما ما يمنعها عن الحضور هو ضيق
٢٩ – ذات يدها حيث لم يمكن بإمكانها القيام بمصاريف السفر
٣٠ – هى وأولادها ولذلك اقتضى منها هذا التوكيل بيد أخيها
٣١ – للسفر لجهة وجود الزوج وإحضاره أمام الشريعة الغراء للفصل
٣٢ – فى دعوى الزوجة المذكورة وان عند حضوره (الوكيل) لمصر
٣٣ – أمام الحاخاخانه أرسل للزوج من قبلها جملة إنذارات وطلبات

٣٤ – الحضور ثم انه توجه (الوكيل) بنفسه إلى بور سعيد
٣٥ – للفصل فى هذا الأمر فيما بينهم بالطريقة الحبية وجميع
٣٦ – ذلك لم يجدى نفعا ولم كان يمتثل الزوج المذكور للحضور
٣٧ – أمام السلطة الشرعية رغما عن كافة الانذارات المرسلة
٣٨ – إليه ولذلك يطلب من هذه المحكمة أن يحكم فى قضية
٣٩ – موكلته المذكورة على قواعد الشريعة الاسرائيلية وعلى
٤٠ – قواعد الانصاف والعدل
٤١ – المحكمة
٤٢ – بعد تحققها من ادعاء الزوجة المذكورة بناء على المخابرات الرسمية
٤٣ – الواردة للحاخامخانه من حاخامخانه الاستانه العليا وموجودين
٤٤ – بدوسيه هذه القضية – وبعد تحققها من صحة التوكيل
٤٥ – الموكل به الوكيل المذكور عن الزوجة المذكورة حيث تخابر
٤٦ – عنه فى خطابات الحاخامخانه – ثم ان التوكيل مسجل
٤٧ – عليه بتمغة عثمانية حسب نظام الدولة العليا وبعد
٤٨ – الاطلاع على الانذارات المرسلة للزوج من قبل الحاخامخانه
٤٩ – والخطابات الرسمية المحررة منها إلى محافظة القنال بهذا الشأن
٥٠ – أصدرت الحكم الآتى
٥١ – حيث : ثبت على الزوج المذكور ظلم لزوجته وأولاده بدون سبب
أو داعى يحوجه لهذه المعاملة السيئة .
٥٢ – وحيث بمقتضى الشريعة الاسرائيلية لا مفر للزوج من التزامه
٥٣ – بمصاريف مؤنة الزوجة ولوازمها طالما لم يطلقها
٥٤ – ويدفع حقوقها المحررة بعقد الزواج
٥٥ – وحيث ولو بعد طلاقه الزوجة المذكورة لا مفر له أيضا
٥٦ – من مصاريف أولاده عند عدم استلامهم ليمكثوا بطرفه
٥٧ – بالوجه الشرعى
٥٨ – وحيث زواجه بالزوجة الموجودة له الآن هو زواج مخالف للشريعة
٥٩ – والمناموس أولا كونه غير مرخص له أن يتزوج بخلاف
٦٠ – زوجته المذكورة عملا باليمين الشرعى المتأخذ منه عند
٦١ – اقترانه بها وواضح ذلك فى عقد زواجه الشرعى

٦٢ – الموقع بامضاه وثانيا لعدم وجود علة تحوجه للاقتران .
٦٣ – بخلافها طالما رزق منها بأولاد ذكور وإناث
٦٤ – وموجودين على قيد الحياة وثالثا لمعاملته للزوجة الأولى
٦٥ – بهذه المعاملة وتركه إياها هى وأولادها بالحالة التى
٦٦ – هم بها
٦٧ – وحيث الزوج المذكور يعتبر أيضاً عاصى عن أوامر الشريعة
٦٨ – بدليل عدم امتثاله للحضور للمحاخامخانه ونهو
٦٩ – هذه القضية بأى وجه كان بل يظن أن
٧٠ – المسألة هى بسيطة ولا رادع يردعه
٧١ – وحيث طلبات وكيل الزوجة عن موكلته الواضحة
٧٢ – فى أقواله أعلاه هى أقوال شرعية موافقة
٧٣ – لأحكام الشريعة الاسرائيلية الغرا
٧٤ – فلهذه الأسباب
٧٥ – حكمت المحكمة غيابيا على الزوج بما هو آت
٧٦ – أولا بإلزام الزوج أن يطلق زوجته بعد دفعه لها حقوقها
٧٧ – المحررة بعقد الزواج
٧٨ – ثانيا باستلام الأولاد بحسب النصوص الشرعية
٧٩ – المتبعة فيهم وإن أراد إبقاءهم بطرف والدتهم عليه أن
٨٠ – يدفع لها مصروف شهرى يتفق عليه مع وكيل الزوجة
٨١ – ثالثا وطالما لم يجرى الطلاق بالوجه المشروع يكون
٨٢ – ملزوم بدفعماية فرنك شهرى لمصروف الزوجة والأولاد
٨٣ – هذا ما حكمت به المحكمة بهذه القضية بتاريخه أعلاه

توقيع توقيع توقيع توقيع

محكمة شرعية
بحاخامخانه
مصر

القضية الثالثة

ملف يحوى ست ورقات دون عليه من أعلى اسم حاخاماخانه مصر بالعبرية والفرنسية والعربية ثم رقم القضية (نمره ٥٣) مختص بقضية الخواجه سباتينو بالسكى وتحوى الورقة الأولى من أوراق القضية تأجيل الجلسة لعدم حضور الطرفين .

« بحيث لم يحضر والطرفين بالجلسة المحددة لذلك تحرر محضر غيابيا وصار تأجيل الجلسة وتقيد عليهم المصاريف القانونية تحريرا ٢٤ أغسطس ١٩١٠[1] » وأول محتويات هذه القضية مذكرة مقدمة من سباتينو بالسكى إلى حاخامباشى مصر بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩١٠ يلتمس فيها الحكم بطلاقه من زوجته رحيل ماتيتا لعدم الانجاب بعد مضى عشر سنوات من زواجه منها .

وتحوى هذه القضية جلستين: الأولى فى ٣١ أغسطس ١٩١٠ ثم تأجل الحكم لمدة أسبوع وانعقدت الجلسة الثانية وصدر الحكم فى ٧ سبتمبر ١٩١٠ .

الجلسة الأولى : « استهلت بعبارة »

بحاخاماخانه مصر بالجلسة المنعقدة بها بيوم الأربع ٣١ اجوستو سنة ١٩١٠ تحت رئاسة حضرة الحاخام مسعود .. « انعقدت هذه الجلسة للنظر فى القضية المقامة من الخواجه سباتينو فالسكى ضد زوجته رحيل ماتيتا يذكر فيها أنه متزوج منها منذ ١١ ديسمبر ١٨٩٨ ولم يرزق منها بأولاد ويطلب الحكم له بالطلاق ويبدى استعداده الكامل لسداد كافة حقوقها المنصوص عليها بعقد الزواج وأنه أخذ متعلقاته وملابسه وما بقى فهو تحت تصرف الزوجة – وقد قررت المحكمة تأجيل الحكم لمدة أسبوع بهذه العبارة » .

« قررت صدور الحكم بهذه القضية لأسبوع من تاريخه[2] »

---

[1] قضية رقم ٥٣ حاخاماخانه مصر الكبرى وثيقة $\frac{1}{54}$

[2] قضية رقم ٥٣ حاخاماخانه مصر $\frac{3}{54}$ ، $\frac{4}{54}$

الجلسة الثانية :

« حكم شرعي صادر من محكمة شرعية مشكلة بحاخامخانه مصر تحت رياسة جناب الحاخام مسعود حاى بن شمعون وكيل حاخامخانه مصر وحضور جناب الحاخام هارون منذل كوهين والخواجه نسيم جرين عضوين لها وكاتب الجلسة جاك برون » .

وقد ورد ذكر طرفى الدعوى وهما سباتينو بالسكى ضد زوجته راشيل ماتيتا وعرض لمضمون القضية بأن الزوج لم يرزق من زوجته بأولاد منذ زواجه منها فى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ وتطلب الزوجة توقيع الكشف الطبى والفحص عليها وعلى زوجها ، ومن حيثيات الحكم أن الزوج طالما لم يرزق منها بأولاد بعد عشر سنوات فيحق له الطلاق أو الزواج بأخرى(*) إذا التزم بسداد ما عليه من الحقوق للزوجة وتضمن المحضر الاشارة إلى عقد زواجهما بهذه الحاخامخانه بتاريخ ٢٧ كسليف سنة ٥٦٥٩ رقم ٥٥٨ ومحضر الجلسة السابقة بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٠ صدر الحكم الآتى :

(أ) يدفع الزوج لزوجته المبلغ المنصوص عليه بعقد الزواج ويترك لها كافة الأثاث الموجود بالمنزل

(ب) تأجيل الطلاق لمدة ٢٥ يوماً من تاريخه

(جـ) الزام الزوج بمصاريف القضية .

وأختتمت هذه الوثيقة بالعبارة الآتية :

« هذا ما حكمت به هذه المحكمة فى جلستها المنعقدة بدار الحاخامخانه فى يوم الأربع ثلاثة من شهر أيلول سنة ٥٦٧٠ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠ تلى هذا الحكم علنا بحضور الزوجين المذكورين للقيام بمقتضاه .

---

* توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٢٤ ، ١٠٤٨ ، عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٥٢ ، ٤٥٩ .

وثيقة رقم $\frac{٦}{٥٣}$ قضية رقم ٥٣ حاخامخانه مصر .

فهرسة الوثيقة

الجهة الصادرة منها : حاخامخانه مصر الكبرى
شكل الوثيقة : ملف به ست ورقات
رقم القضية : ٥٣ حاخامخانه مصر
المتصرف / المدعى : سباتينوبالسكى
المدعى عليها : رحيل ماتيتا
موضوع الوثيقة : دعوى طلب طلاق من الزوجة
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩١٠
(٣ ايلول سنة ٥٦٧٠)
ملحوظة : ملف مصور على ميكروفيلم ٣٥ مم بالمجلس الأعلى للثقافة .

قضية رقم ٤

بحيث لم يحضروا الطرفين بالجلسة المحددة بطيه لذلك تحرر محضر غيابيا وصار تأجيل الجلسة وتقيد عليهم المصاريف القانونية تحريرا ٢٤ أغسطس ١٩١٠ .

١ – جناب سيادة حاخامباشى مصر الأفخم
٢ – مقدمة سباتينو فالسكى بن المرحوم ابراهيم فالسكى المتزوج بالست
٣ – رحيل بنت المرحوم حايم ماتيتا فى ٢٧ كسليف سنة ٥٦٥٩ الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨
٤ – بحيث صار لى ما ينوف عن العشرة سنين وأنا ماكث مع زوجتى المذكورة
٥ – دواما ولم يرزق لنا ذرية ولذلك راغب طلاقها وحيث أننى لم أريد أخالف
٦ – الشريعة الاسرائيلية الغراء فبناء على ذلك ألتمس من سيادتكم بتحديد
٧ – لنا جلسة للنظر فى أمرنا هذا وتأمروا لمن يلزم بالتنبيه على زوجتى المذكورة.

---

٨ – بالحضور أمام جلسة الحاخامخانه الذى تتحدد من قبل سيادتكم واقبلوا فائق احترامنا أفندم تحريراً فى ٢٣ يونيو سنة ١٩١٠

١ – بحاخامخانه مصر بالجلسة المنعقدة بها يوم الأربع ٣١ أجوستو سنة ١٩١٠

٢ – تحت رئاسة حضرة الحاخام مسعود حاى بن شمعون واعضاها .

٣ – حضرة الحاخام هارون مندل كوهين والخواجه نسيم جرين وذلك

٤ – للنظر فى القضية المقامة من الخواجه سباتينو

٥ – فالسكى ضد زوجته الست رحيل بنت المرحوم ماتيتا

٦ – الزوج سباتينو فالنسكى التابع للحكومة المحلية يورى

٧ – بأنه مقترن بزوجته الست راحيل بنت ماتيتا من تاريخ

٨ – ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وعقد زواجه حصل بهذه الحاخامخانه

٩ – وبما وأن لم يرزق من زوجته بأولاد بالكلية فيطلب الحكم بمقتضيه بمقتضى الشريعة الاسرائيلية

١٠ – وبالسؤال منه إذا مستعد لدفع حقوقها المتأخرة

١١ – طرفه الواضحة بعقد الزواج أجاب أنه مستعد لذلك

١٢ – وبالسؤال منه إذا متذكر فيه حقوق الزوجة المذكورة

١٣ – الذى قررها بعقد الزواج أجاب أنه متذكرها جيدا

١٤ – وهى مايتان بينتو

١٥ – الزوجة رحيل ماتيتا المذكور استسمحت من المجلس

١٦ – التصريح للخواجه نسيم حانان الموجود بهذه الجلسة أن يدافع عنها .

١٧ – شفاها والمذكور قبل ذلك ومفيد كلامه أن تثبت المحكمة

١٨ – بواسطة أهل خبرة إذا عدم الخلف ناتج من الزوج أو من الزوجة

١٩ – وإذا تحقق ذلك فيطلب من المحكمة الرأفة بالزوجة المذكورة

٢٠ – وبالسؤال ان كانوا مقرين سويا لغاية الآن فأجابوا

٢١ – الاثنين نعم وبالسؤال عن العفش الموجود بالمنزل

٢٢ – أجاب الزوج أنه أخذ فلوسه وهدومه واختصاصاته من العفش

٢٣ – وما بقى موجود تحت حوزة الزوجة

٢٤ – وبالسؤال عن قيمة العفش أجاب الزوج أنه يساوى قيمة لـ ١٠٠ ليرة فرنساوية .

٢٥ – والزوجة عارضت فى ذلك أنها لم تعلم بقدرها

المحكمة

قررت صدور الحكم بهذه القضية لأسبوع من تاريخه

حكم شرعى

١ – صادر من محكمة شرعية مشكلة علنا بخاخانخانه مصر تحت رياسة جناب الخاخام مسعود حاى

٢ – بن شمعون وكيل خاخانخانه مصر وحضور جناب الخاخام هارون مندل كوهين والخواجه نسيم جرين

٣ – عضوين لها وكاتب الجلسة جاك برون

٤ – فى القضية الشرعية نمره ٥٣ المرفوعة من المدعو سباتينو باليسكى من أهالى مصر تابع للحكومة المحلية

ضد

٥ – زوجته راحيل ماتيتا جميعهم حضروا بأنفسهم للمرافعة فى جلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩١٠

٦ – مثبوت جميعه بمحضر الجلسة المذكورة صار ضمه إلى دوسيه القضية الخاصة بها

المحكمة

٧ – حيث الزوج المذكور أورى بأنه اقترن بالمذكورة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وحصل زواجه

٨ – بواسطة هذه الخاخانخانه وبما أنه لم يرزق من الزوجة المذكورة بأولاد قطعيا فى بحر

٩ – المدة المذكورة فيطلب طلاقها شرعا مقتضى الشريعة الغراء واستعداده لدفع حقوقها

١٠ – المحررة بعقد زواجها به

١١ – وحيث الزوجة المذكورة تورى باقرارها على ما يدعى به الزوج من عدم ارتزاقه منه بأولاد

١٢ – غير أن المذكورة تظن ربما عدم التناسل حاصل من قبل الزوج ولذلك تطلب

١٣ – تعيين أطباء للفحص عنه وعنها ومع هذا فهى تمتثل للأوامر الشرعية

١٤ – وحيث يحق للزوج طلب الطلاق أو الاقتران بزوجة ثانية طالما مكث معها عشرة

١٥ – سنوات ولم يرزق منها وذلك عملا بالشرط الواضح فى ذاته عقد الزواج وهو الشرط

١٦ – الخامس من أركان الزواج الشرعية

١٧ – وحيث بمقتضى الشرعية متى الزوج استعد لدفع ما عليه من الحقوق لزوجته موجب

١٨ – للشروط التى حصلت بموجبها الزواج لم يبقى وجه لمطالبته الفحص عنه ولو بالفرد مثبوت

١٩ – عليه مرض من باب أول إذا وجود المرض بالزوج مشكوكا به كما هو الواقع بهذه القضية

٢٠ – وحيث يترائى لهذه المحكمة ولو أن الزوج محقا بطلاقها أو بالزواج بخلافها غير أن الزوجة

٢١ – المذكورة يلزمها محل تقيم فيه وعفش لزومها وتطبيق مادة ٢ من الفصل ٩٩٠

٢٢ – من كتاب ابن هاندر بخصوص العفش فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على عقد

٢٣ – زواجهم الحاصل بهذه الحاخامخانه بتاريخ ٢٧ كسليف سنة ٥٦٥٩ تحت نمره ٥٥٨ والاطلاع

٢٤ – أيضا على محضر جلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩١٠

٢٥ – أصدرت الحكم الآتى

٢٦ – أولاً : يجب على الزوج المذكور أن يدفع لها علاوة على المائتين قنتى المحررين لها بعقد الزواج

٢٧ – أيضا كافة العفش المنزلى الموجود بمنزلها ومتى تم ذلك من قبله يصدر له الطلاق

٢٨ – ثانياً : تأجيل الطلاق لبعد مرور ٢٥ يوما من تاريخه

٢٩ – ثالثاً : مصاريف القضية ورسوم الطلاق على الزوج

٣٠ – هذا ما حكمت به هذه المحكمة من جلستها المنعقدة بدار الخاخامخانه فى يوم الأربع

٣١ – ثلاثة من شهر ايلول سنة ٥٦٧٠ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠

٣٢ – تلى هذا الحكم علنا بحضور المذكورين للقيام بمقتضاه

توقيع عبرى　　توقيع عبرى

الخاتمة

من خلال هذه القضايا الثلاثة تتضح مسوغات الطلاق التى استند إليها المدعى فى كل قضية والتى تتلخص فى الآتى :

١ – طلب الزوج الطلاق لخروج الزوجة على قواعد الأدب والأخلاق وارتكاب الزنا وحكم المحكمة بالطلاق وإسقاط حق الزوجة فى كافة حقوقها[١]

٢ – طلب الزوجة الطلاق لترك زوجها لها ولأولادها لمدة سنة دون انفاق عليهم وزواجه بأخرى . وحكم المحكمة بالطلاق وتسليمها حقوقها واستلام الأولاد أو ابقائهم مع والدتهم والالتزام بنفقاتهم[٢]

٣ – طلب الزوج الطلاق من زوجته لعدم انجاب أطفال علما بأنه متزوج منها منذ أكثر من عشر سنوات وقد حكمت المحكمة بالطلاق مع الزام الزوج بتسليم الزوجة حقوقها كاملة مع الزام الزوج بمصاريف القضية[٣]

---

(١) قضية رقم ٢٣ حاخامخانه مصر الكبرى

(٢) قضية رقم ٤٥ حاخامخانه مصر الكبرى

(٣) قضية رقم ٥٣ حاخامخانه مصر الكبرى

١ – طلاق الزوجة طلاق شرعى :

تستلزم الشريعة اليهودية أن يتم الطلاق أمام السلطة الشرعية ، وهذا ما نص عليه الربانيون والقراءون – والمقصود بها هى السلطة القضائية .

واستلزم اتمام الطلاق على يد الشرع إذا كان يقصد منه الرقابة على ما هنالك من مسوغات ومنع التعسف أو ظلم الرجل للمرأة إذا ما ترك له أن يستبد بإيقاع الطلاق ، ولا يصح الطلاق فى الأيام الممنوعة (الجمعة ليلة السبت) أى الأيام المنهى عن العمل فيها كما لا يصح الطلاق ليلا[*]

الحاخام مسعود حاى بن شمعون
وكيل حاخاخانه مصر

وضع كتاب « الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للاسرائيليين » سنة ١٩١٢ على نمط الأحوال الشخصية للمسلمين الذى ألفه قدرى باشا .

٢ – شلياح (مندوب)

كلمة عبرية بمعنى مندوب – مرسل – مبعوث مشتق من الفعل (شالح) بمعنى أرسل أو بعث[**]

٣ – اسرائيليين تابعين للدولة العليا العثمانية :

هم اليهود المصريين لأن مصر كانت ولاية تابعة للدولة العثمانية وكان سلطان تركيا يصدر براءة بتعيين حاخام رئيسا لليهود فى مصر[***]

٤ – زواجه بزوجة أخرى مخالف للشريعة والناموس :

المقصود بذلك « إذا تزوج الرجل على زوجته بدون أخذ رأيها »

---

* قضية رقم ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٣ حاخاخانه مصر
توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية من ص ١٠٣٠ – ١٠٣٥ ، وثيقة $\frac{1}{٤٦}$ ، $\frac{3}{٥٣}$

** قضية رقم ٢٣ حاخاخانه مصر وثيقة $\frac{2}{٢٣}$

*** عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٣٤ قضية رقم ٤٥ حاخاخانه مصر وثيقة $\frac{1}{٤٥}$

وخاصة إذا كانت الزوجة الثانية أجنبية أى غير يهودية .

أما إذا لم يكن ذلك غدرا بها فإنه لا يكون للزوجة الأولى طلب الطلاق إذ التعدد ليس ممنوعا فى الشريعة اليهودية طالما توافر شرط عدم الاضرار بالاقبال على الواحدة وعن الأخرى أى بشرط العدل والمقدرة .

ايلول :

أحد الشهور العبرية (تقويم قمرى) وعدد هذه الشهور ١٢ شهرا هى :

١ – تشرى	(أكتوبر)	٧ – نيسان	(ابريل)
٢ – حيشوان	(نوفمبر)	٨ – آيار	(مايو)
٣ – كسلو	(ديسمبر)	٩ – سيوان	(يونيو)
٤ – طيت	(يناير)	١٠ – تموز	(يوليه)
٥ – شباط	(فبراير)	١١ – آب	(أغسطس)
٦ – آزار	(مارس)	١٢ – أيلول	(سبتمبر)

المصادر

أولاً : الوثائق :

١ – دعوى مرفوعة من الزوج لطلب الطلاق لانحلال الزوجة قضية رقم ٢٣ المحكمة الشرعية بحاخامخانه مصر الكبرى (١)

٢ – دعوى مرفوعة من الزوجة لطلب الطلاق من زوجها لهجره لها ولأولادها وعدم الانفاق عليهم – قضية رقم ٤٥ حاخامخانه مصر الكبرى (رقم ٣)

٣ – دعوى مرفوعة من الزوج لطلب الطلاق من زوجته لعدم الانجاب رغم مضى أكثر من عشر سنوات على زواجهما قضية رقم ٥٣ حاخامخانه مصر الكبرى (رقم ٤)

---

* توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ١٠٦٣ قضية رقم ٤٥ حاخامخانه مصر وثيقة $\frac{٣}{٤٥}$

** قضية رقم ٥٣ وثيقة رقم $\frac{٦}{٥٣}$ حسن ظاظا : الفكر الدينى الاسرائيلى ص ١٩٦

ثانياً : المراجع العربية :

١ – إهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية للطوائف الملية (ط ١) . القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٧ .

٢ – بدران أبو العينين : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين فى الشريعة الاسلامية واليهودية والمسيحية والقانون . بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٣ – توفيق حسن فرج : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين ط ٣ . الاسكندرية منشأة المعارف ، ١٩٦٩ .

٤ – جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، الأحوال الشخصية للأجانب . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٥ – حسن ظاظا : الفكر الدينى الاسرائيلى . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ .

٦ – عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان . القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٦ – الكتاب الرابع والعشرون – لجنة التعريف بالاسلام .

٧ – محمد محمود ثمر (وآخرون) : الأحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية من المصريين ، فى الشريعتين المسيحية والموسوية ، تأليف محمد محمود ثمر وألفى بقطر حبشى وسليمان مرقس (ط ١) ، القاهرة . دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٧ .

בית דין מצרים

GRAND RABBINAT du CAIRE

حاخامخانة مصر

نمرة ٤٥

مختص بقضية سمويل سر والست سلطانة بنت يوسف موسوي

محضر بسجل الحاخامخانة صفحة ..... نمرة .....

سير شومبل

قضية ٣

٨٦

حكم صادر

من محكمة شرعية منعقدة بحاخامخانه مصر بيوم ٦ تموز سنة ٥٦٧٠ عبرانية الموافق ١٧ اوليو سنة ١٩١٠ تحت رئاسة جناب الحاخام مسعود حالي بن شمعون واعضاها حضرة الحاخام هارون مندل كوهين وحضرة الخفيفة يوسف حسان وكاتب الجلسة هارون افندي بغدادي

٣٣

لصدور حكمها في القضية ٤٥ المرفوعة بها من قبل المدعو اسحاق موتوسو الوكيل الشرعي عن اخته سلطانه بنت يوسف موتوسو وزوجة المدعو شمويل مير الموجودة بالاستانة العلية بموجب توكيل بيت مؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٧

ضد الزوج

شمويل مير ابن اسحاق مير الموجود في بورسعيد وحرضته ٨ فراز جميعهم اسرائيليين تابعين للدولة العلية العثمانية

موضوع القضية

الخفيفة اسحاق موتوسو الوكيل عن اخته سلطانه زوجة الخفيفة شمويل مير بدري بان الزوج المذكور من ابنا بلدة سيليفريا تزوج بالزوجة المذكورة من مدة ثمانية عشر سنة والزواج حاصل بالجهة سيليفريا من المملكة العثمانية العلية ثم انها ارزقت له باربعة اولاد منهم اثنين ذكور واثنين اناث جميعهم موجودين على قيد الحياة في الجهة المشار اليها ثم ان الزوج المذكور هجر زوجته واولاده وطفش عليهم من ست سنين وترك تلك المنكوبة الحظ في حالة يرثى لها من الفقر والضيق هي واولادها وقد تحرر من قبل حاخامخانه الاستانة لجهات الحديث لمعرفة مقر وجود الزوج

المذكور ولم كان يعلم محل اقامته وعند التحقق من وجود
ببورسعيد ومتزوج بخلافها ارادت الزوجة ان تحضر لهذه الديار
بنفسها هي واولادها واعمال دعوى على الزوج
لجرا اعماله معها ومخالفته للقواعد الشرعية وللناموس
والنظام والانسانية . واما ما يمنعها عن الحضور هو ضيق
ذات يدها حيث لم يكن بامكانها القيام بمصاريف السفر
هي واولادها ولذلك اقتضى منها هذا التوكيل بيد اخيها
للسفر لجهة وجود الزوج واحضاره امام الشريعة الغراء للفصل
في دعوى الزوجة المذكورة وان عند حضوره (الوكيل) لمصر
امام الحاخامخانة ارسل للزوج قبلها جملة انذارات وطلبات
الحضور ثم انه تعهد (الوكيل) بنفسه الى بورسعيد
للفصل في هذا الامر فيما بينهم بالطريقة الحبية وجميع
ذلك لم يجدي نفعاً ولم كان يمتثل الزوج المذكور للحضور
امام السلطة الشرعية رغماً عن كافة الانذارات المرسلة
اليه ولذلك يطلب من هذه المحكمة ان يحكم في قضية
موكلته المذكورة على قواعد الشريعة الاسرائيلية وعلى
قواعد الانصاف والعدل .

المحكمة

بعد تحققها من ادعاء الزوجة المذكورة بناء على المخابرات الرسمية
الواردة للحاخامخانة من حاخامخانة الاستانة العلية وموجودين
ببورسعيد هذه القضية ، وبعد تحققها من صحة التوكيل
الموكل به الوكيل المذكور عن الزوجة المذكورة حيث تخابر
عنه في خطابات الحاخامخانة ، ثم ان التوكيل مسجل
عليه بتمغة عثمانية حسب نظام الدولة العلية ، وبعد
الاطلاع على الانذارات المرسلة للزوج من قبل الحاخامخانة

والخطابات الرسمية المحررة الى محافظة القتال بهذا الشأن

اصدرت الحكم الآتي

حيث: ثبت على الزوج المذكور ظلم لزوجته واولاده بدون سبب او داعي يحوجه لهذه المعاملة السيئة

وحيث يقتضي الشريعة الاسرائيلية لا مفر للزوج من الزامه بمصاريف مؤنة الزوجة ولوازمها طالما لم يطلقها ويدفع حقوقها المحررة بعقد الزواج

وحيث ولا يعد طلاقه الزوجة المذكورة لا مفر له ايضاً من مصاريف اولاده عند عدم استلامهم ليمكنوا بطرفه بالوجه الشرعي.

وحيث زواجه بالزوجة الموجودة له (٤) الآن هو زواج مخالف للشريعة وللناموس اولاً كونه غير مرخص له ان يتزوج بخلاف زوجته المذكورة عملاً باليمين الشرعي المتأخذ منه عند اقترانه بها وواضح ذلك في عقد زواجه الشرعي الموقع بامضاه وثانياً لعدم وجود علة تحوجه للاقتران بخلافها طالما رزق منها باولاد ذكور واناث وموجودين على قيد الحياة وثالثاً لمعاملته للزوجة الاولى بهذه المعاملة وتركه ايها هي واولادها بالحالة التي هم بها.

وحيث الزوج المذكور يعتبر ايضاً عاصي عن اوامر الشريعة بدليل عدم امتثاله للحضور للحاخامخانة ونهو هذه القضية باي وجه كان بل يظن ان المسألة هي بسيطة ولا رادع يردعه.

وحيث طلبات وكيل الزوجة عن موكلته الواضحة في اقواله اعلاه هي اقوال شرعية موافقة

٤ ٥٤

لاحكام الشريعة الاسرائيلية الغراء .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيابيا عن الزوج بما هو آت

اولا . بالزام الزوج ان يطلق زوجته بعد دفع لها صداقها .

المجبور بعقد الزواج

ثانيا . يستلم الاولاد بحسب النصوص الشرعية

المتبعة فيهم وان اراد ابوهم بطرف والدتهم عليه ان

يدفع لها مصروف شهري يتفق عليه مع وكيل الزوجة

ثالثا . وطالما لم يجري الطلاق بالصيغة المشروحة يكون

ملزوم بدفع مائة فرنك شهري لمصروف الزوجة والاولاد

هذا ما حكمت به المحكمة بهذه القضية تبارك علاوه

رسوم القضية

غرش صاغ	
ثلثة عدد	١٠
اثنتين عدد	٥٠
الثلثة عدد	X
الحكم	١٠٠
الحكم	X
الجمع	١٦٠

TRIBUNAL RABBINIQUE DU CAIRE

בית דין מצרים

GRAND RABBINAT du CAIRE

حاخامخانة مصر

نمرة ٥

ملخص قضية الخواجه سباتينو بالسكي

حضر لسجل الحاخامخانة صفحه ..... نمره .....

قضية ٤

سباتينو بالسكي

Sabatino Balesky.

بحيث لم يحضروا الطرفين بالجلسة المحددة بطيه لذلك تحرر محضر غيابيا وصار
تأجيل الجلسة وتقيد عليهم المصاريف القانونية تحريرا

٢٤ غرس سنة ٩٣٠

جناب سيادة حاخاباشي مصر الأفخم

مقدمه شبتاي ڤالسكي بن المرحوم ابرهيم ڤالسكي المتزوج بالست
رحيل بنت المرحوم حايم ماتتيا في ٢٧ كسليف ٥٦٥٩ الموافق ١١ دسمبر ١٨٩٨
بحيث صار لي ما يفوق عن العشرة سنين وانا ماكث مع زوجتي المذكورة
دواماً ولم يرزق لنا رزيه ولذلك راغب طلاقها وحيث انني لم اريد اخالف
الشريعة الاسرائيلية الغراء فبناءً على ذلك التمس من سيادتكم بتحديد
لنا جلسة للنظر في امرنا هذا وتأمروا لمن يلزم بالتنبيه على زوجتي المذكورة
بالحضور امام جلسة الحاخامخانة الذي تتحدد من قبل سيادتكم وافيلوا فائق
احترامنا اقدم تحريراً

٢٢ يونيو ١٩١٠

Sabattino Balanschi

بعد ما تلاه رئيس المجلس المنعقد في يوم [illegible] ٢١ أغسطس سنة [illegible]
تمت [illegible] مسيو [illegible] واعضاها
حضرت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وذلك
للنظر في القضية المقامة من الخواجة سباستيو
فالستاكي ضد زوجته الست رحيل بنت المرحوم مانتيا
الزوج سباستيو فالستاكي التابع للحكومة الهلينية [illegible]
بانه متزوج بزوجته الست رشيل فانانيا من تاريخ
١١ سبتمبر ١٨٩٨ وبعد زواجه حصل بينهما [illegible]
[illegible] ثم هربت من زوجها بالاسكندرية بالكلية فيطلب
الحكم بتطليقه بمقتضى الشريعة الارثوذكسية
وبالسؤال منه اذا مستعد لدفع حقوقها الناتجة
[illegible] لعقد الزواج اجاب انه مستعد لذلك
وبالسؤال منه اذا [illegible] فيه حقوق الزوجة المذكورة
الذي [illegible] لعقد الزواج اجاب انه [illegible] جنيه
[illegible] اثنان [illegible] .
الزوجة رشيل فانانيا المذكورة [illegible] من المجلس
[illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] عن
[illegible] المذكور قبل ذلك [illegible] ان [illegible] الحكم
[illegible] اذا عدم الخلف ناتج من الزوج او من الزوجة
واذا [illegible] [illegible] من المجلس الراقي [illegible] المذكورة
وبالسؤال من ان [illegible] سويا لغاية [illegible]
[illegible] نعم وبالسؤال عن النفقة المعهود بالمنزل
اجاب الزوج انه [illegible] [illegible] من النفقة

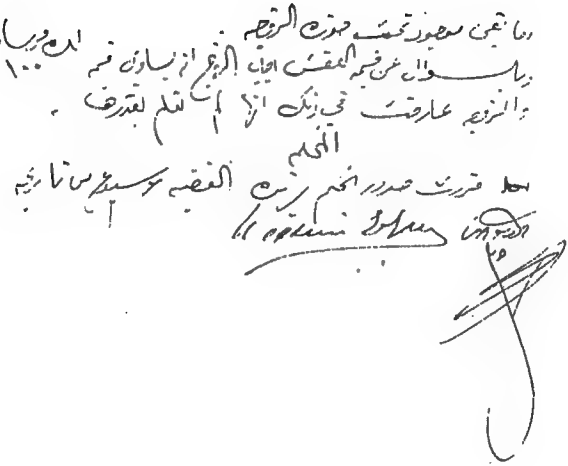

رسوم القضية

غروش صاغ	
ورقة تحفة عدد ٢	٠٠٠ ١٥
سجلات عدد ٤	٠٠٠ ٠٠٠
أوراق مختلفة عدد	٠٠٠ ٩٥
جلسة الحكم	٠٠٠ ١٠٠
صورة الحكم	٠٠٠ ٥٠
المجموع	٠٠٠ ٢٦٠

صادر من محكمة شرعية مشكلة علناً بمحل محاكمة مصر القديمة برئاسة جناب المحامي مسعود حنا وعضوية كل من حضرات المحامين نسيم حبيب وتوفيق نسيم حبيب وبحضور جناب المحامي نارون مندلكيان والمحامي نسيم حبيب عضو نيابة وكاتب الجلسة جاك بيرون

في النزاع الشرعي المرفوع من المدعو سابا تنبو البسكي من محاماة مصر تابع للمحكمة المحلية

ضد

زوجته رأسيل متاتيا جميليان حضرت بالجلسة المنعقدة في جلسة ٢١ غ سنة ١٩١٠ منتدبة جميليان بمحضر الجلسة المذكورين حاضرة الى دوسيه القضية المحاضر بها

المحكمة

حيث الزوج المذكور أورى بانه اقترن بالمذكورة يوم ١١ دسمبر ١٨٩٨ وحصل زواجه بالأصول الشرعية أمام المحامي محاماة مصر وانه لم يرزق من الزوجة المذكورة بأولاد ذكور في حين ان المذكورة فيطلب الحاكم شرعاً من الشريعة الغراء استعداده لدفع نفقتها المحرر بعقد زواجها به

وحيث الزوجة المذكورة تورى بأقرارها على ما يدعي به الزوج من عدم ارزاقها منه بأولاد غير ان المذكورة تظهر بياعدم التناسل حاصل من قبل الزوج والذي تطلب تعيين الطبيب للفحص عنه وعنها ورغم كافة قرارات المحكمة الشرعية

وحيث يحق للزوج طلب الطلاق أو الوقوف بزوجته كما في المالكي مع احتساب سنوات عدم الرزق منها وذلك عملاً بالشرط الواقع في استعقاد الزواج وهو الشرط المخالف من أركان الزواج الشرعية

وحيث بمقتضى الشرع متى أعسر الزوج استعقد لدفع ما عليه من الحقوق لزوجته مرتب

الشروط التي حصلت بموجبها الزواج لم يبق وجه لمطالبة الفحص عنه ولو بالفرد مثبوت
عليه مرضه من باب اول اذا وجود المرض بالزوج مشكوكاً به كما هو الواقع بهذه القضية
وحيث يتأتى لهذه المحكمة ولو ان الزوج محقاً بطلاقها او بالزواج بخلافها غير ان الزوج
المذكور يلزمها على تقسيم فيه وعشر لزومها وتطبيق مادة ٢٠ من الفصل ٩٩
من كتاب ابن هاعذر بخصوص العفش فلهذه الاسباب وبعد الاطلاع على عقد
زواجهم الحاصل بهذه الخاخامخانة بتاريخ ٢٧ كسليف ٥٦٥٩ تحت نمرة ٥٥٨ والاطلاع
ايضاً على محضر جلسة ٢١ اغسطس ١٩١٠

اصدرت الحكم الاتي

اولاً يجب على الزوج المذكور ان يدفع لها علاوة على المائتين فنتي المحرري لها بعقد الزواج
ايضاً كافة عفش المنزلي الموجود بمنزلها ومتى تم ذلك من قبله يصدر له الطلاق

ثانياً تأجيل الطلاق لبعد مرور ٢٥ يوماً من تاريخه

ثالثاً مصاريف القضية ورسوم الطلاق على الزوج

هذا ما حكمت به هذه المحكمة في جلستها المنعقدة بدار الخاخامخانة في يوم الاربع
ثلاثة من شهر ايلول ٥٦٧١ الموافق ٧ سبتمبر ١٩١٠
تبنى هذا الحكم علناً بحضور الزوجين المدرجين للقيام بمقتضاه

No.

في جلسة المجلس المنعقد في دار الحاخامخانة في يوم الخميس ثلاثة عشر كسليف سنة ٥٦٦٨ الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧

تحت رياسة جناب حاخام باشي مصر وعضوية جناب الحاخام [illegible] وجناب الحاخام [illegible] والحاخام حاييم موسى [illegible]

موضوع القضية

الزوج يوسف [illegible] المتزوج بالزوجة راحيل [illegible] ادعى امام المجلس بان [illegible] انه تاركة منزله ووجود نفيه فيما بينهم [illegible] بالحاخامخانة وبالمحكمة الشرعية الاسلامية وطعنا انه لم [illegible] وانما [illegible] اتضح له ان زوجته المذكورة خرجت عن كل نوع [illegible] وادب وانها سلمت نفسها لكل عابر طريق وكما يوجد له شهود كثيرين يؤيدوا اقواله حيث ضبطوا الزوجة المذكورة في محلة مواقع وان [illegible] التي [illegible] للزوج المذكور [illegible] الذي صار ضبطها بواسطة عسكر الضابطية وتحرر بذلك [illegible] امام [illegible] للنظر فيما [illegible] ثم انه [illegible] ذلك [illegible] ضبطها ايضا بالجرم المشهود [illegible] اشياء كثيرة من هذا النوع الشنيع التي [illegible] الشريعة [illegible] لا يجوز له ان تبقى زوجته [illegible] لذلك يطلب من الحاخامخانة [illegible] من هذا الذنب واجراء الاجراءات الشرعية التي بمقتضاها يتمكن ان يخلص منها شرعا .

وقائع الدعوى

من حيث قد تحقق وثبت للحاخامخانة [illegible] انها خرجت عن الحشمة بالكلية وقد ثبت ذلك لدى الحاخامخانة [illegible] الواقعة [illegible] قسم الجمالية بتاريخ ٢٦ [illegible] سنة ١٩٠٧ ن ٥٨ . ثم اقوال الشهود الذين حضروا للحاخامخانة [illegible] سنة ٥٦٦٨ الموافق [illegible] سنة ١٩٠٧ وقد ثبتت [illegible] في [illegible] الذي ضبطت بواسطة [illegible] . ثم بموجب اقوال الشهود الذين صار احضارهم للحاخامخانة [illegible] سنة ٥٦٦٨ الموافق [illegible] سنة ١٩٠٧ شهدوا [illegible] بعبارات صريحة [illegible] في ليلة [illegible] سنة ٥٦٦٨ الموافق [illegible] سنة ١٩٠٧ [illegible] بعد نصف الليل [illegible] مع رجل اجنبي [illegible] .

ومن حيث انه بمقتضى الشريعة [illegible] تكون [illegible] كافية لتقرير [illegible] زوجها المذكور [illegible] منه [illegible]

ومن حيث ان الزوج المذكور ولو انه حضرت للحاخامخانة وسمعت اقوال الشهود الشاهدين ضدها في كافة المواقع التي
حصلت ولم تأت ولو بشاهد واحد ينفي عنها هذه الشهادات

فلهذه الاسباب

حكمت الحاخامخانة حضورياً من طرف الزوج المذكور وغيابياً عن الزوجة المذكورة بما هو آت

اولاً تصرح للزوج المذكور بطلاق الزوجة طلاق شرعي بعد اعلانها بهذا الحكم بواسطة محضر الحاخامخانة . ويحدد لها
ثمانية ايام من يوم تاريخه للحضور لاستلام ورقة طلاقها .

ثانياً بان ليس للزوجة اي حق بمطالبة الزوج المذكور باي حق او حقوق (كتوباه) ما عدا الفحش الذي تحت
يدها حيث هو غير مؤونتها التي تحرر .

ثالثاً اذا الزوجة المذكورة امتنعت عن الحضور بعد مرور المدة المحددة اعلاه لاستلام ورق طلاقها فيكون مجبور الزوج
ان يحرر لها ورقة طلاقها ويوضعه بالحاخامخانة بواسطة شليح (مندوب) بمقتضى الشريعة الاسرائيلية وبموجب ذلك
يباح له بالزواج بخلافها بعد اعمال كافة الاجراءات المقتضية بالطلاق المذكور . وعلى هذا الوجه قفلت الجلسة
في تاريخه اعلاه الساعة ١٢½ بعد الظهر موقع عليه من الهيئة المذكورة اعلاه

رئيس الجلسة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

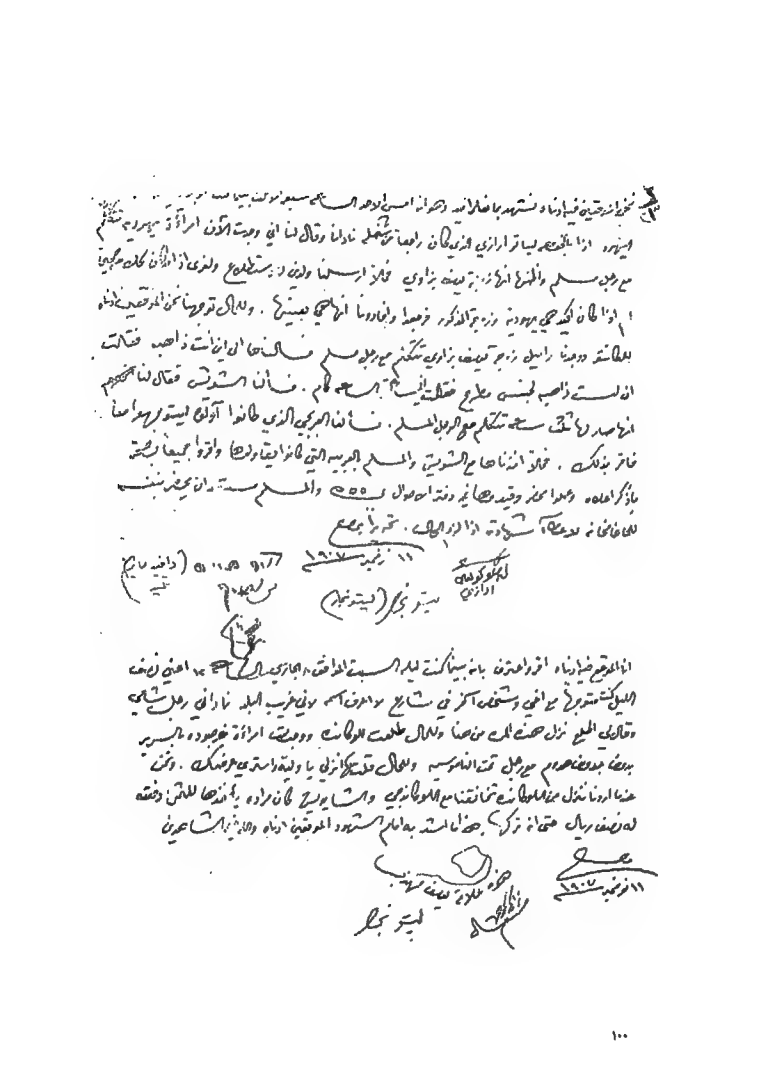

الوثائق الإدارية
دراسة نقدية للإنتاج الفكري

دكتور جمال الخولي
قسم الوثائق والمكتبات
كلية الآداب ـ جامعة
الاسكندرية

تمهيد :

في عدد سابق من هذه المجلة الغراء[1] ناقشنا بعض المصطلحات المستخدمة في مجال الوثائق والأرشيف ، وخلصنا الى أن مصطلح أرشيف Archives ينبغي أن يقتصر إستخدامه علي الوثائق التاريخية التي إكتسبت بمرور الزمن قيمة إعلامية بإعتبارها شواهد علي الماضي ومصادر للبحث فيه[2] .

أما المستندات والأوراق الجارية وغيرها من أوعية المعلومات المتداولة في العمل الإدارى كالخرائط والرسوم البيانية واللوحات والمسجلات الصوتية والصور[3] فقد إرتضينا لها مصطلحاً محدداً هو الوثائق الإدارية تمييزاً لها عن المستندات والأوراق التي خرجت عن الاستعمال الجاري والتي يصح أن تسمي المحفوظات .

ومن ثم فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون موجهاً نحو التعريف بالانتاج الفكري الذي يتناول الوثائق الإدارية التي تشكل حجر الزاوية في امداد

(١) جمال الخولي : المعلومات الإدارية بين الأرشيف والمحفوظات ، مجلة المكتبات .
والمعلومات العربية س ١ ع ٢ ابريل ١٩٨١ ص ١٢٤ – ١٣٨ .

(٢) Schellenberg: Modern archiues P. 13.

(٣) Holmes: Public records P. 20.

المسئولين على اختلاف مستوياتهم بالمعلومات التي تعينهم على إتخاذ القرار الصحيح والمفاضلة بين البدائل المتاحة لإختيار البديل الأمثل لحل المشكلة المطروحة .

إن موضوع الوثائق الإدارية – كنمط من أنماط أوعية المعلومات – لم يأخذ حظه من الدراسة العلمية ومن إهتمام الدارسين بسبب النقص الشديد الذي يعانيه مراكز المعلومات العربية في مصادر هذا الموضوع . ومن هنا نبعت فكرة إعداد هذه الدراسة التي خامرتني منذ ما يقرب من عشر سنوات ، وبالذات عندما بدأت في جمع المادة العلمية لرسالة الدكتوراه التي قمت بإعدادها في موضوع « الأرشيف الحديث في مصر » وعانيت الكثير في توثيق مصادر الموضوع والتعرف على الانتاج الفكري فيه .

ومنذ ذلك الحين بدأت التخطيط لهذه الدراسة التي تتضمن تقييماً نقدياً لعدد من أهم أوعية الإنتاج الفكري في موضوع الوثائق الإدارية ، وذلك بهدف تقديم أداة علمية تساعد الدارسين والمتخصصين ومراكز المعلومات على التعرف على مصادر الموضوع لتخطيط عملية القراءة والإقتناء والبحث فيه .

وينبغي أن نوجه النظر الى أن هذه الدراسة ليست حصراً للإنتاج الفكري في مجال الوثائق الإدارية ، وليس من اهدافها تحقيق الضبط الببليوجرافي لهذا الانتاج ، وانما هدفها تقديم دراسة تحليلية نقدية مختارة لأهم ما صدر من انتاج فكري في موضوع الوثائق الإدارية[1] .

وتتضمن هذه الدراسة من الناحية الزمانية الانتاج الفكري المنشور فيما بين سنتي ١٨٩٨ – ١٩٨٠ ، ومن الناحية النوعية تشمل كتباً كاملة في الموضوع ، ومقالات علمية نُشرت في بعض المجلات المتخصصة ، وفصول متفرقة وردت في بعض كتب ادارة الاعمال والسكرتارية .

---

(١) بدأنا في هذا العدد بعرض الإنتاج الفكري المكتوب باللغات الأوربية لأنه الأكثر عدداً والأسبق زمناً والأهم من حيث ملاحقة التطورات العالمية في مجال الدراسة ، وسنعاود استكمال هذه الدراسة ان شاء الله تعريفاً بالانتاج الفكري العربي حتى سنة ١٩٨٠ ، ثم اعداد دراسات مماثلة كل خمس أو عشر سنوات .

وقد رُتِبت المواد الواردة في هذه الدراسة نوعياً ، فالكتب الكاملة أولاً ، ثم مقالات الدوريات المتخصصة ثانيا ، وأخيراً الفصول الواردة في بعض كتب السكرتارية وإدارة الأعمال . وفي داخل كل نوع من هذه الأنواع عولجت المواد زمنياً وفق تواريخ صدورها لإمكانية تتبع التطور الفكري للتأليف في هذا الموضوع .

* * *

لعل أول ما صدر في موضوع الوثائق الإدارية ، ذلك الكتاب الذي تعاون في إعداده ثلاثة من خبراء الوثائق الإدارية والأرشيف الهولنديين هم : س . مولر S. Muller (١٨٤٨ – ١٩٢٢) ، ج . أ . فيث J. A. Fieth (١٨٥٨ – ١٩١٣) ، ر . فروين R. Fruin (١٨٥٧ – ١٩٣٥)[١] ، حيث قاموا بوضع كتاب نشر في أمستردام سنة ١٨٩٨ تحت رعاية جمعية الأرشيفيين الهولندية بعنوان :

Handleiding voor het Ordenen en Béschrijven Van Archieven.

وفي سنة ١٩١٠ عُقد في مدينة بروكسل مؤتمر دولي « حضره مندوبون من جميع الدول من علماء التاريخ والخبراء في فنون التصنيف ، وقد أثمر هذا المؤتمر من حيث حل بعض معضلات ووضع مبادىء عامة إتفق على اتباعها في جميع الدور العامة ، وأُدمج ثلاث من العلماء الهولانديين هذه المباديء في مصنف شهير كُتِبَ في هولندا وترجم الى الألمانية والفرنسية والطليانية ، وتكاد دور أوربا قاطبة تتبع ارشاداته »[٢] .

وواضح من هذا النص أن الكتاب قد استكمله مؤلفوه بإضافة المباديء والتوصيات التي توصل اليها مؤتمر بروكسل ، ولعله قد صدر في شكله النهائي بعد سنة ١٩١٠ في إصدارة متكاملة ، حيث تُرجم الى اللغة الألمانية ، ثم نقل الى عدد من اللغات الأوربية كالفرنسية والايطالية ، وقد قام الأرشيفي

---

(١) جمال الحوتى : الأرشيف الحديث فى مصر . رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٤٧ وما بها من مصادر .

(٢) أحمد سعيد : المحفوظات والكتب ومبادىء ادارة الأقلام . القاهرة ، دار الكتب ، ١٩٢٨ ص ٤٥ – ٤٦ .

الامريكى آرثر هـ . ليفيت A. H. Leavitt بترجمته الي اللغة الانجليزية ونشر في نيويورك سنة ١٩٤٠ تحت عنوان :

Manual for the arrangement and discription of archives.

ولامراء في ان هذا الكتاب قد حاز أهمية كبيرة بين دول أوربا عند صدوره بدليل أنه تُرجم الي عدد من اللغات ، كما أنه مما لاشك فيه أن هذا الكتاب قد ظل لِعدة سنوات المصدر الأول في دراسة الموضوع الي أن ظهرت آراء السير هيلاري جنكنسون في انجلترا . أما الآن ، فعلاوة علي أن هذا الكتاب غير متداول وغير متاح في طبعات حديثة ، فإن قيمته العلمية تنحصر في أنه يُمثل حلقة من حلقات تطور الفكر الأرشيفي في العالم .

يأتي بعد ذلك السير هيلاري جنكنسون Hilary Jenkinson ، عالم الأرشيف الانجليزي ، الذى اشتغل بتدريس الأرشيف في كلية بامبورك وجامعة كمبردج وجامعة لندن ، وشغل منصب كبير أمناء دار المحفوظات الانجليزية P. R. O. ، كما انتخب أول رئيس لجمعية الأرشيفين التي تأسست في انجلترا سنة ١٩٥٤ ، فيضع كتاباً بعنوان :

A manual of archive administration

نشر في اكسفورد لأول مرة سنة ١٩٢٢ ، ثم طُبع طبعة ثانية منقحة سنة ١٩٣٧ ، ثم عيد إصدار الطبعة الثانية مع مقدمة جديدة سنة ١٩٦٥ . وفي سنة ١٩٦٦ قام مستر روجر هـ . اليس Roger H. Ellis سكرتير الجمعية الملكية للمخطوطات التاريخية R. C. H. M. في انجلترا بالاشراف علي اخراج وتحرير الاصدارة الثانية من الطبعة الثانية من الكتاب ، وزودها بمقدمة قيمة وقائمة ببليوجرافية بمصادر الموضوع وصدرت عن دار Humphries في ٢٦١ صفحة .

ولعل هذا الكتاب هو أول كتاب كامل وُضِعَ عن الوثائق الادارية (الأرشيف الحديث) وادارتها ، ومايزال هذا الكتاب رغم قدمه يمثل مرجعاً هاماً لكل من يتناول هذا الموضوع . وقد وضع هذا الكتاب في أول الأمر ليُدرس لطلبة مدرسة المكتبات بجامعة لندن ككتاب دراسي Text Book ، ثم

أصبح بعد طبعته الثانية سنة ١٩٣٧ معياراً للموضوع في اللغة الانجليزية(١) . وقد نفذت الطبعتان الأولى والثانية ، وأصبح الحصول على الكتاب غير ممكن لعدة سنوات ، فأعيد إصدار الطبعة الثانية لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، ومنذ ظهور الطبعة الثانية للكتاب سنة ١٩٣٧ شهد ميدان إدارة الوثائق الادارية انتشاراً واتساعاً واهتماماً هائلاً ليس في المملكة المتحدة ، وإنما في سائر أنحاء العالم . وإستتبع ذلك زهور كتابات جديدة ، ورغم ذلك فلم يظهر في الانجليزية كتاب شامل في الموضوع كهذا الكتاب . وهو يحتوي على معلومات ضرورية لدراسة مشكلات الوثائق الادارية ، مما دفع اليس Ellis الى عمل مقدمة للكتاب وزوده ببليوجرافية مختارة ، وقد وصفه بقوله « هذا الكتاب سيظل علامة بارزة في تاريخ علم الأرشيف ... وبالنسبة لكل أرشيفي يرغب في إعداد نفسه لمزاولة المهنة بكفاءة ، فان دراسة هذا الكتاب أمر لامفر منه(١) .

ورغم أهمية الكتاب ، فاننا نجده في بعض المواضع لم يعد يساير روح العصر has begun to date على حد قول اليس Ellis ، وذلك في بعض الموضوعات مثل واجب الأرشيفي في حماية الوثائق (ص ٤٤ – ١٢٣) ، وترميم الوثائق (ص ٧٠ – ٧٥)(٢) . هذا هو رأي اليس سنة ١٩٦٦ ، ونضيف أن موضوعات اخري كثيرة غير ما ذكره اليس تكاد تشمل باقي أجزاء الكتاب ، قد أصبحت ذات قيمة متواضعة بعد الطفرات الكبيرة المتوالية في مجال حفظ وإدارة الوثائق الإدارية ، بحيث لم يعد لهذا الكتاب سوي قيمة تاريخية كأحد مراحل تطور علم الأرشيف .

وفي سنة ١٩٢٨ ينشر في مدينة Siena الايطالية كتاب بعنوان Archivistica لعالم الأرشيف الايطالي كازانوفا Eugenio Casanova (١٨٦٧ – ١٩٥١) .

ولم تقف ألمانيا موقف المتفرج من هذا النشاط العلمي في مجال الوثائق الادارية ، فمنذ أن إنتشرت الترجمة الألمانية لكتاب موللر وزملائه الهولنديين ،

(١) Ellis: The introduction of Jenkinson's manual of archive administration, in the 2nd edition, London, 1966.

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

تأثر الأرشيفيون الألمان بآرائهم ، ثم ما لبث أن ظهرت لهم أراؤهم المستقلة والتي عبر عنها عالم الأرشيف الألماني أدولف برينيك Adolf Brenneke (١٨٧٥ – ١٩٤٦) في محاضراته ومقالاته العلمية ، وقد شغل وظيفة مدير الأرشيف السري لإقليم بروسيا لعدة سنوات .

وقد قام ليتش Wolfgang Leesch بجمع هذه المحاضرات والمقالات والمذكرات التي تركها برينيك في كتاب بعنوان Arkivkunde نشر في مدينة ليبزج سنة ١٩٥٣ .

ثم يلي ذلك ظهور عمل من أهم الأعمال العلمية في الموضوع ، وهو الكتاب الذي ألفه شلنبرج بعنوان Modern archives; principles and techniques. ونشر لأول مرة في ملبورن سنة ١٩٥٦ ، ثم أعيد طبعه خمس مرات لعل آخرها طبعة سنة ١٩٧١ في شيكاغو ، وتقع في ٢٤٨ صفحة من القطع المتوسط .

مؤلف الكتاب الدكتور ت . ر . شلنبرج Dr. T.R. Schellenberg واحد من أكبر علماء الأرشيف في العالم . له خبرة طويلة في مجال العمل الإداري ، وقد دُعته منظمة الكومنولث لإلقاء عدة محاضرات في استراليا في إطار برنامج فولبرايت سنة ١٩٥٤ . وقد أعد لذلك مجموعة من المحاضرات والابحاث تتناول مشاكل الادارة ، متمثلة في تنظيم الوثائق الإدارية العامة ضمنها الكثير من وجهات نظره وخبراته في علاج هذه المشاكل ، ثم أضاف اليها كثيراً من الملاحظات . وبعد عودته من استراليا إتخذ من هذه المحاضرات نواة لهذا الكتاب ، فأضاف عليها زيادات كثيرة مستفيدا من خبرته في العمل بالحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة وزيارته لاستراليا حيث كانت تنتشر آراء جنكنسون ، كما اعتمد على أوراق ومذكرات عالم الأرشيف الألماني أدولف برينيك A. Brenneke التي جمعها ونشرها ولفجانج ليتش Wolfgang Leesch في ليبسك سنة ١٩٥٣[١] .

---

(١) Schellenberg: Modern Archives, the introduction.

والكتاب واحد من المرجع التي لاغني عنها لمن يبحث في موضوع الوثائق الادارية أو الأرشيف الوسيط بل والأرشيف التاريخي أيضاً . وقد كان لكتابات شلنبرج تأثير أقوي وأوسع خارج الولايات المتحدة عما كان لهذه الكتابات من تأثير داخلها(٢) .

وفي سنة ١٩٦٣ يصدر في لندن كتاب بعنوان Modern business filing & archives لمؤلف انجليزى هو روبرت ل ، كوليسون Robert L. Collison الذي شغل منصب أمين مكتبة بقسم المراجع في مكتبة وستمنستر ، وكان يعمل وقت صدور الكتاب أميناً لجمعية المكشفين البريطانية . وللمؤلف خبرة طيبة في مجال ادارة الأعمال إكتسبها من علاقاته مع بعض مديري الشركات الانجليزية ، حتي أن احدهم هو مستر سميث J. Grabam Smith المدير العام لشركة Messers Friden قد قام بكتابة تقديم للكتاب(١) . وللمؤلف ايضاً خبرته الطويلة في العمل بالمكتبات ، حتي أنه وضع عدة مؤلفات في علوم المكتبات حاز بعضها شهرة طيبة ، مثل كتابة عن التكشيف(٢) الذي صدرت طبعته الثانية عن دار Benn سنة ١٩٥٩ ، ويشتمل علي مقالات في تكشيف الأفلام والمسجلات الصوتية والدوريات والوثائق الادارية . وكذلك كتابه عن معالجة المواد الخاصة في المكتبات(٣) ، والذي صدرت طبعته الثانية عن الاسليب Aslib (جمعية المكتبات الخاصة والمعلومات) سنة ١٩٥٧ ويبحث في تكشيف وتخزين الوثائق الادارية ، والميكروفيلم ، والمسجلات الصوتية ، والخرائط ، وقصاصات الاخبار ، والصور .. الخ . وقد أصدر المؤلف عدداً من الكتاب غير ما ذُكِر .

ورغم هذا ، فالكتاب لايخلو من قيمة علمية تتمثل في محاولة المؤلف تعريف المسئولين عن الوثائق الادارية بالأجهزة التي يجب استخدامها في العمل (ص ٢٩ – ١١٤) ويُقوم مميزات كل منها ، وإذا كانت بعض هذه الأجهزة قد أصبحت لاتساير التطورات الحديثة في عالم أجهزة الحفظ والاسترجاع ، إلا أن كثيراً من الأثاثات النمطية التى أوردها يمكن استخدامها الآن . كما أورد المؤلف

(٢) Evans: The administration of archives, a review in American Archivists, Oct. 1973 P. 543.

(١) Collison: Modern business filing and archives, P. 7

(٢) Collison: Indexes and indexing London, Benn, 1959.

(٣) Collison: Treatment of special material in Libraries. London, Aslib, 1957

بيليوجرافية مختارة تضم مجموعة من المراجع الأصلية في الموضوع (ص ٢٠٨ – ٢١٠) من بينها كتاب شلنبرج عن الأرشيف الحديث وتقرير Grigg وغيرهما . وقد زود الكتاب بعدد كبير من اللوحات التخطيطية والمصورة مما يجعله سهل الفهم .

وفي سنة ١٩٦٤ يصدر عن المجلس الدولي للوثائق بباريس معجم للمصطلحات الأرشيفية في ٣٨ صفحة بعنوان Lexicon of archives terminology كما قام الدكتور شلنبرج سنة ١٩٦٥ باصدار كتابه الثاني عن ادارة الأرشيف ونشر في نيويورك بعنوان The management of archives. وفى سنة ١٩٦٧ يصدر في واشنطون كتاب عن الأرشيف لأرنست بوزنر Ernest Posner ضمن مطبوعات جمعية الأرشيفيين الأمريكية ، يقع في ٢٠٤ صفحة بعنوان Archives and the public interest .

يقوم بعد ذلك أحد الأرشيفيين الايطاليين هو جيوسيبي كونتينلو Giuseppe continolo باعداد كتاب دراسي عن الوثائق الادارية باللغة الايطالية .

وقام بترجمته الي اللغة الفرنسية J.E. Leymaire وصدر في باريس سنة ١٩٦٨ بعنوان Comment organizer le classement et les archives . يقع الكتاب في ٢٤١ صفحة ويدور حول كيفية تنظيم الوثائق الادارية ، وطرق الترتيب المختلفة ، والتقسيمات المنهجية للمؤسسات الأرشيفية ، وغير ذلك من الموضوعات التعليمية ، التي تناسب الغرض من اعداد هذا الكتاب كمقرر دراسي .

وفي سنة ١٩٧٢ يصدر فى انجلترا واحد من أهم كتب الأرشيف الحديث ، وهو الكتاب الذى وضعه ج . ه . هدسون J.H. Hodson بعنوان The administration of archives . ورغم أن الكتاب لايذكر لنا عمل المؤلف ، الا أنه يمكننا القول بأ هدسون كان علي جانب كبير من الثقافة والتخصص الموضوعي ، حيث أهلته ثقافته لإلقاء محاضرات في جامعة مانشستر ، ويذكر ايفانز أنه عضو هيئة تدريس بقسم قراءة الخطوط القديمة (الباليوجرافي)[1] . كما أنه تنقل بين العمل في المكتبات ومراكز الوثائق .

(١) Evans: op. cit. p. 543.

وهذا الكتاب يحوي خبرة خمسة عشر عاماً من العمل في مجال الوثائق الادارية والمكتبات . وقد بدأت فكرته على هيئة مجموعة من المحاضرات ألقاها المؤلف في قسم المكتبات التابع لكلية التجارة بجامعة مانشستر سنة ١٩٦٧ . ويهتم الكتاب بدراسة إدارة الوثائق الادارية نظرياً وعمليا[١] . وقد قام المؤلف بزيارة عدد كبير من الأرشيفات والمكتبات وأجرى دراساته عليها[٢] .

طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٧٢ ضمن سلسلة International Series in library and Information Science. التي يشرف على تحريرها G. Chandler ثم أعيد طبعه سنة ١٩٧٤ من منشورات دار برجامون ، وهي الطبعة التي نشرت في كل من اكسفورد ونيويورك وتورنتو وسيدني . ويمتاز الكتاب باعتماده على مصادر أصلية كالتقارير الرسمية ومنشورات دور الوثائق والجمعيات العلمية ، ويتخذ مراجع جيدة كمؤلفات بوزنر وشلنبرج وليفيت .

ورغم أهمية هذا الكتاب من وجهة نظرنا ، الا أنه قد تعرض لحملة من النقد المرير . فقد نشر إثنان من زملاء هدسون مقالات نقدية قاسية لهذا الكتاب ، أولهما ادوين ولش Ediwin Welch الذي يقوم بتدريس ادارة الأرشيف في كندا ، وثانيهما فيليستي رانجر Felicity Ranger عضو لجنة المخطوطات التاريخية[٤] .

أما ولش فيتهم هدسون بأن معلوماته نظرية تعتمد على مجرد قراءات بغرض التدريس وأنه يفتقر الى الممارسة العملية ، كما أنه على غير علم بالتطورات التي حدثت في إدارات الوثائق الادارية الانجليزية خلال السنوات الخمس الماضية[١] .

---

(٢) Ibid.

(٣) Hodson: Administration of archives, p. IX

(٤) Euans: op. cit. p. 543.

(١) نشر كتاب هدسون سنة ١٩٧٢ ، وصدر مقال ولش في العدد الثالث من المجلد الثاني من مجلة Canadian Archivists في نفس السنة ، ومعنى هذا أن ولش يري أن هدسون قد انقطع عن متابعة التطورات العلمية في مجال تخصصه منذ سنة ١٩٦٧ .

وينتهي ولش في نقده الى أن هذا الكتاب ليس هو الكتاب المناسب الذي يمكن وضعه بين يدي طلاب المكتبات والمكتبيين وإخصائي الوثائق الادارية والارشيفيين[٢] .

وأما رانجر فقد كانت أشد قسوة فى نقدها من زميلها ولش[٣] ، حتي أنها ذهبت الى القول بأن الكتاب لم يُحقق الهدف الذي وضع من أجله ، وأن المؤلف لم يبذل جهداً في التعرف علي المتغيرات التي حدثت فى فترة السنوات الخمس الواقعة بين محاضراته الجامعية ونشر الكتاب . كما تصفه بأنه شخص سلبى تماما لم يقدم أي جهد ايجابي ، بل إن خبرته محدودة للغاية بالنسبة للمهمة التي إضطلع بها[٤] .

كذلك انضم فرانك ايفانز Frank Evans الى قائمة ناقدي هدسون ، فيضيف عددا من الملاحظات النقدية علي الكتاب ، أهمها أن القائمة الببليوجرافية التي أوردها هدسون تقتصر علي المراجع المحلية الانجليزية وتغفل ماعداها[٥] .

وفى سنة ١٩٧٣ يصدر في باريس كتاب صغير الحجم عظيم الفائدة بعنوان Conservation and restoration of archiv materials أعده مؤلف هندي هو كاثباليا Yash Pal Kathpalia ، الذي يشغل وظيفة المدير العلمي لدار الوثائق القومية الهندية بنيودلهى ، وله خبرة طويلة في مجال الوثائق التاريخية على وجه الخصوص ، وهو حاصل على درجة الماجستير في العلوم (الفيزياء) ، وله عديد من المقالات والأبحاث فى الوثائق .

وقد قامت هيئة اليونسكو الدولية بباريس بإصدار هذا الكتاب في العدد الثالث من سلسلة Documentation; Libraries and Archives . وتغلب على الكتاب الروح العلمية ، فثقافة المؤلف تلعب دوراً هاماً فى تكوين المادة العلمية

---

(٢) Evans: op. Cit. p. 544.

(٣) نشرت رانجر نقدها لهدسون في ابريل ١٩٧٣ في العدد السابع من المجلد الرابع من مجلة Jouranl of the Society of Archivists

(٤) Evans: op. cit. p. 545

(٥) Ibid p. 546

لما يتناوله من موضوعات ، فهو حين يتكلم عن الحبر (ص ٤٢ – ٤٦) ، أو الورق (ص ٣١ – ٣٤) ، أو عوامل تلف الوثائق (ص ١٧ – ٢٣) نجده يهتم كثيراً بالتحليل العلمي لمكونات المادة ، ويورد القوانين العلمية التى تحكم التفاعلات الكيميائية للمواد التى يتحدث عنها ، مما يجعل الكتاب عسير الفهم على غير المتخصص فى الكيمياء .

وفي سنة ١٩٧٤ قامت هيئة اليونسكو بباريس باصدار الكتاب الرابع من السلسلة المشار اليها بعنوان The organization of intermediate records storage ويحوي خلاصة الابحاث التي قدمت في مؤتمر الارشيفين الذي عقد في باريس سنة ١٩٧٤ وتناول موضوع حفظ وصيانة المواد الأرشيفية . وقد اشترك فى اعداد هذا الكتاب اثنان من ذوي الخبرة العلمية في مجال الوثائق الادارية والارشيفات الوسيطة ، هما ا .و . مابز A.W. Mabbs الذي يعمل رئيساً لادارة الوثائق الإدارية بدار الوثائق العامة فى لندن ، والثاني ديبوسك Guy Duboscq المدير العام للأرشيف القومى فى فرنسا . وقد سبق لديبوسك أن وضع منفرداً كتاباً باللغة الفرنسية بعنوان : Organization du prearchivage .

والكتاب رغم صغر حجمه اذ يبلغ ٧٥ صفحة فقط ، الا أن أهميته كبيرة لدارسي الأرشيف والوثائق الادارية[١] .

تلى ذلك في نفس العام ، ظهور معجم لمصطلحات الأرشيف والوثائق الادارية ، قامت بإصداره جمعية الأرشيفيين الامريكية S.A.A. ونشر بعنوان : A basic glossary for archivists, manuscripts curators, and record manager

وفي سنة ١٩٧٥ قام عالم الأرشيف الامريكي دكتور فرانك ايفانز Dr. Frank Evans بإصدار أول ببليوجرافية متخصصة فى موضوع الوثائق الادارية في شيكاغو بعنوان : Modern archives and manuscripts, a selected bibliography guide.

ودكتور ايفانز له خبرته الطويلة في مجال ادارة الوثائق والأرشيف ، حيث شغل منصب مدير ارشيف ولاية بنسلفانيا الامريكية ، ثم التحق بالعمل في

(١) لهذا السبب قمنا بترجمة هذا الكتاب تمهيداً لنشره باللغة العربية ان شاء الله .

الأرشيف القومي الامريكي منذ سنة ١٩٦٣ ، وتنقل بين عدة وظائف فيه ، فكان رئيساً لقسم المشروعات الأرشيفية بادارة الوثائق المدنية ، ثم اصبح نائباً لمدير الأرشيف القومي ومشرفاً على قسم الوثائق الدبلوماتية والقانونية في سبتمبر ١٩٦٦ . وهو عضو دائم بهيئة تحرير مجلة American Archivists ومساعد لرئيس تحرير مجلة The International News and Abstracts وهو أيضاً زميل بجمعية الأرشفيين الامريكيين وعضو مؤسس بمجلس ادارتها . وقد ألقي عددا من المحاضرات والبرامج الدراسية فى ادارة الأرشيف خلال السنوات ١٩٦٣ – ١٩٧٣ .

وقد قام المؤلف بإعداد هذه البيليوجرافية المختارة لتكون دليلاً للطلاب والباحثين في موضوع الأرشيف الحديث . وقد قسم المؤلف هذه البيليوجرافية بطريقة موضوعية ، فنجده يذكر المراجع التي تتحدث عن جانب من جوانب الموضوع تحت رأس موضوع مخصص مثل The management of current archives أو Building and storage equipment . ومن الطبيعي أن تتكرر أسماء المراجع وبياناتها البيلوجرافية تحت أكثر من رأس موضوع واحد ، لكنها تختلف في تحديد الصفحات التي تتناول كل موضوع في المرجع الواحد ، وهي بهذا تعد ببلوجرافية تحليلية . وربما يؤخذ عليها التكرار ، إلا أن دواعي البحث العلمي تستلزمه ، خاصة بالنسبة للباحثين شديدي التخصص فى الموضوع . وهذه البيليوجرافية عمل علمي لاغني عنه لأي باحث جاد في موضوع الأرشيف والوثائق الإدارية .

وفي سنة ١٩٧٧ يصدر في انجلترا كتاب لمؤلف انجليزى هو ميشيل كوك Micheal Cook بعنوان Archives administration, a manual for intermediate and smaller organizations and for local government. وينتمي هذا الكتاب الي مجموعة الدراسات التي أطلِقَ عليها (الثورة الأرشيفية) وهي التي بدأت منذ الحرب العالمية الثانية[1] . ويبدو أن المؤلف يعمل أستاذاً في جامعة ليفربول ، ورغم أن الكتاب يخلو من الاشارة الي عمل المؤلف إلا أن توقيعه أسفل المقدمة يوحي بأنه ينتمي الي هيئة التدريس بجامعة ليفربول .

(١) Cook: Archives administration, the introduction.

والكتاب – كما يقول مؤلفه في المقدمة – يُعالج موضوع الزيادة المضطردة للوثائق الإدارية وكيفية التعامل معها إدارياً وإعلامياً ، وكيف أن هذه الزيادة قد احدثت تغييراً في مواقف رجال الادارة والأرشفيين تجاه الوثائق الادارية والأساليب التي يتبعونها حيالها ، وهذه المواقف والأساليب هي موضوع الكتاب . والكتاب يركز على خدمة المعلومات في الوحدات الادارية والأرشيف دون الأرشيف القومي . ويتضمن الكتاب ببليوجرافية ممتازة عن الأرشيف مقسمة موضوعياً . وقد تناول المؤلف بالشرح والتحليل والأنشطة والواجبات والمستويات الخاصة بخدمات الوثائق الادارية التي انتجتها أجهزة ادارية مثل الشركات الصناعية أو ادارات الحكومة المركزية في عاصمة المملكة المتحدة والادارات المحلية في المقاطعات .

والكتاب يتميز بالدقة والأمانة العلمية ، بذل فيه مؤلفه جهداً كبيراً ، وهو يصلح للتدريس فى الجامعات .

بعد ذلك يظهر كتاب بعنوان Management Information from data Bases. صدر فى لندن سنة ١٩٨٠ عن دار ماكميلان وطُبِعَ في هونج كونج ، وهو ينتمى كسابقه لمجموعات الدراسات التى تُعرفَ بالثورة الأرشيفية . والكتاب يدور موضوعه حول المعلومات الادارية في مراصد المعلومات ، ويحتوي على تمهيد وعشرة فصول وملحقين وكشاف . وقد قام بوضعه إثنان من خبراء الادارة ونظم المعلومات هما الدكتور T. Crowe والدكتور D.E. Avison ، ولسوء الحظ فإن الكتاب يخلو من الإشارة الى كفاءة كل منها ، إلا انهما يذكران أنه نتاج خبرة طويلة فى مجال تدريس الادارة ، ومن ثم فهو كتاب دراسي يغلب عليه الطابع النظري الاكاديمي حيث أن واضعيه من اساتذة الادارة ، الأول في معهد Thames Polytechnic والثاني بجامعة Aston فى برمنجهام .

وهذا الكتاب وإن كان لا ينصب على مجال الوثائق الادارية Records والأرشيف (Archives) بشكل مباشر ، الا انه يتضمن فصولاً لاغنى للباحث في هذا المجال عن معرفتها ، وخاصة من زاوية استخدام الوسائل التكنولوجية في حفظ واسترجاع المعلومات . وعلى سبيل المثال نجد بالكتاب موضوعات هامة

مثل المعلومات فى الهيئات الادارية (ص ٨ – ١٠) والادارة كأساس لنظام المعلومات الادارية (ص ٤٨ – ٥٠) وتكنولوجيا المعلومات (ص ١٠٢ – ١١٥) وتكلفة إنشاء نظام للمعلومات (ص ١٥٤ – ١٧٤) وموقف العنصر البشري والمجتمع من استخدام التقنيات الحديثة (ص ١٧٥ – ١٨٩) .

ويجدر بنا التنويه بصدور سلسلة من الدراسات في مجال المعلومات والوثائق الادارية في لندن تحت عنوان « سلسلة دراسات معهد إخصائي المعلومات »[1] . وقد بدأ صدور هذه السلسلة سنة ١٩٧٦ تحت إشراف المعهد ، وقام علي أمر تحريرها وإختيار مؤلفيها الدكتور كمبل Dr. D.J. Campbell ، وتهدف هذه السلسلة – كما يذكر محررها في مقدمتها – إلى تقديم عدد من الأبحاث الجادة التي تلاحق – قدر الإمكان – المتغيرات التي طرأت علي أدب موضوع مازال بكراً ، وذلك لفائدة الطلاب الذين يدرسون علم المعلومات ، وكذلك العاملين في هذا المجال ، والمتخصصين فى علم المعلومات الذين يودون صقل معلوماتهم فى نواحي معينة من التخصص .

ويذكر المحرر أن كل كتاب في هذه السلسلة قد أسند الي مؤلف معروف في مجال تخصصه ، ثم يتبادل إثنان من الحكام قراءة ونقد كل كتاب منها ، يختار أحدهما من أمريكا الشمالية والآخر من المملكة المتحدة ، بعد ذلك يقوم المشرفون على التحرير بمقابلة تعليقات كل منها لضمان تحقق فضل مستوي علمي للكتاب . وقد صدر من هذه السلسلة حتى الآن ثلاثة كتب .

الكتاب الأول في هذه السلسلة نُشِرَ في لندن سنة ١٩٧٦ بعنوان The management of the information department وقام بتأليفه دينيس أرنولد Denis V. Arnold الحاصل علي بكالوريوس العلوم ، وشغل منصب رئيس ادارة المعلومات في قسمين من أقسام شركة Imperial chemical Industries Ltd. . وقام بنشر بعض المقالات العلمية عن المعلومات ، وكذلك إلقاء عدد من

---

(١) Institute of Information Scientists Monograph Series

المحاضرات في جامعات لندن وشيفيلد واسرائيل ، ثم أصبح رئيساً للأسليب[1] وكان أحد أعضاء وفد المملكة المتحدة الي الاتحاد السوفيتى .

أما عن الكتاب ، فهو وإن كان خلاصة خبرة مؤلفه في ادارة المعلومات بالشركات الصناعية ، إلا أنه لم يشأ أن يقيد نفسه بإطار محدود ، بل حاول أن يجعله عاماً يمكن الافادة به فى مختلف إدارات المعلومات الصناعية وغيرها . والكتاب مقسم الى سبعة فصول استعرض فيها المؤلف جوانب الموضوع المختلفة . فيتكلم أولا عن أشكال الاتصال (ص ١١ – ٢٧) ويذكر من بينها الوثيقة والكتاب والدورية وغيرها ، ثم يتحدث عن أهمية المعلومات . ويتناول بعد ذلك الحديث عن الادارة ودور المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية والانتاجية (ص ٢٨ – ٣٢) . بعد ذلك يفصل الحديث عن تنظيم ادارة المعلومات ووظائفها ومركزية ولا مركزية المعلومات ، وهيئة العاملين بالادارة والتمويل والميزانية (ص ٥٦ – ١٠٥) .

وقد عمد المؤلف الى تذييل كل فصل من فصول الكتاب بقائمة المراجع التى إعتمد عليها فى كتابه ، كما أنه أورد فى نهاية الكتاب ببليوجرافية ممتازة بالكتب والمقالات المتصلة بالموضوع لمن يرغب في الاستزادة (ص ١٣١ – ١٣٧) . وينتهى الكتاب بكشاف هجائى للمصطلحات الواردة فى النص .

ولاشك أن هذا الكتاب بما يعالجه من موضوعات ، وما يورده من أمثلة جدير بالقراءة ، لأنه يسد نقصاً كبيراً فى موضوع الوثائق الادارية ، وسوف يجد فيه كل من يتعامل مع الوثائق الادارية بالحفظ أو التنظيم أو الإسترجاع ما يسترعي انتباهه .

---

(١) أسليب ASLIB هو الأسم المختصر لجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات Association of Special Libraries and Information Bureaux.

وقد تأسست هذه الجمعية في انجلترا سنة ١٩٢٤ نتيجة لتزايد أعداد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وهى هيئة حكومية تمولها حكومة المملكة المتحدة ويديرها مجلس منتخب ، وهدفها المساهمة فى تطوير المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات عن طريق عقد دورات تدريبية للعاملين في هذه المؤسسات ، والقيام بالأبحاث العلمية في مجال تطوير وميكنة مراكز المعلومات ، ويصدر عنها عدد من المجلات والأدلة والكشافات مثل The Journal Documentation Aslib Book List.

Index to theses Accepted to Higher Degrees.

أما الكتاب الثاني فى هذه السلسلة ، فهو يعالج موضوعاً فى غاية الأهمية ، هو معالجة وحفظ وتداول التقارير غير المنشورة ، وقد صدر هذا الكتاب في لندن سنة ١٩٧٦ أيضاً تحت عنوان Information work with unpublished reports ، إشترك في اعداده ثلاثة من الخبراء فى مجال المعلومات هم هولواي A.H. Holloway الحاصل علي بكالوريوس العلوم ، وعمل كيميائياً لمدة عشرين عاماً ، ثم عمل في عدد من مراكز المعلومات أهمها مركز المعلومات الفنى لوزارة الطيران البريطانية ، ومركز المعلومات العلمي والفني للبحرية في المملكة المتحدة ، حتى أحيل الي المعاش . وكان أحد أعضاء مجموعة مستشارى حلف شمال الأطلسى NATO لمركز معلومات أجواء الأرض والفضاء الكوني . وثاني المشاركين الأنسة ريدلر E.H. Ridler الحاصلة علي بكالوريوس الآداب ، وقد عملت فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٧٠ في مركز معلومات وزارة البحث العلمي البريطانية ، ثم عملت فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٥ رئيسة أمناء مركز معلومات بحوث الدفاع ومازالت تواصل هذا العمل . وثالث المشاركين ياتس Bryan Yates الحاصل علي بكالوريوس العلوم ، ويعمل حالياً مديراً للمكتبة القومية للعلوم والتكنولوجيا في استراليا ، وقد سبق له العمل كمدير لمجموعة الإتصال الفني لشركة Pilkington Brothers وهي شركة انجليزية لصناعة الزجاج حيث أنشأ بها وحدة معلومات ممتازة ، وله مؤلفات ومقالات فى موضوع المعلومات .

والكتاب مقسم الي قسمين رئيسيين : الأول يتناول العمل فى مراكز المعلومات القومية الكبيرة ، ويتضمن أحد عشر فصلاً غير المقدمة والخاتمة والملاحق . ويتناول هذا القسم تعريف التقارير غير المنشورة وانواعها وموقف الادارة منها وانتاجها ومصادرها ، وأهم مراكز التقارير فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، ويتناول معالجة هذه التقارير بالفهرسة والاستخلاص والتكشيف (ص ٨٢ – ٩٢) . بعد ذلك ينتقل للحديث عن تحليل واسترجاع المعلومات بواسطة التكشيف الآلى واستخدام المكانز وخدمة الاسترجاع الآلى المباشر (ص ٩٣ – ١١٦) . ثم يتناول موضوع البحث الانتقائي للمعلومات والتصوير والاستنساخ ثم نجد فصلا عن الميكنة فى المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة ، وفصلا عن حماية التقارير والحفظ

والغربلة (ص ١٨٩ – ٢٠٢) . والفصل الأخير عن ادارة مراكز المعلومات القومية واختيار العاملين بها وتدريبهم (ص ٢٠٣ – ٢٢١) وقد ذيل المؤلفون هذا القسم بخاتمة موجزة نبهوا فيها القاريء الى انه لن يجد اختلافات جوهرية بين العمل في مراكز المعلومات الكبيرة والصغيرة باستثناء بعض التفاصيل الدقيقة(١) . وقد أتبعوا الخاتمة بملحقين : الأول كشاف بأسماء بعض الهيئات الحكومية التى تضم مراكز للمعلومات ورتبت اسماؤها هجائياً حسب مختصراتها الدولية ، والملحق الثاني ثبت باسماء وعناوين بعض مراكز المعلومات القومية مرتبة هجائياً تحت اسم الدولة التى ينتمى اليها المركز ، وهذا الثبت منقول عن مرجعين أشار اليهما المؤلفون في أول الملحق ، ويخلو هذا الثبت من اسماء مراكز المعلومات القومية لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة حيث أشير اليها في الفصل الثالث من الكتاب . وقد ورد في هذا الثبت اسم مصر ومركز المعلومات والتوثيق القومي بشارع التحرير الدقي القاهرة .

أما القسم الثاني من الكتاب فيتحدث عن العمل في مراكز ووحدات المعلومات بالشركات ، ويتضمن مقدمة وأربعة فصول . الفصل الأول يتناول أصول التقارير ومصادر الحصول عليها واشكالها (ص ٢٤١ – ٢٥٢) ، والثاني عن صياغة وتحرير التقارير وكيفية استنساخها وطرق ترقيمها (ص ٢٥٣ – ٢٦٥) ، والثالث يتحدث عن فهرسة وتصنيف وتكشيف التقارير (ص ٢٦٦ – ٢٧٥) ، أما الفصل الرابع فيتناول عملية تخزين التقارير وكيفية حمايتها ويناقش طرق الترتيب والحفظ والغربلة وإجراءات الأمن (ص ٢٧٦ – ٢٨٧) . وينتهى الكتاب بكشاف هجائي عام للمصطلحات والأسماء التى وردت فى قسمى الكتاب .

وما من شك في أن لهذا الكتاب أهميته الكبيرة التى ترجع الى خبرة المشاركين فى وضعه ، والى المنهج العلمي الذي إتُبع فى إعداده ، حتى أن المؤلفين الثلاثة لم يزجوا بأنفسهم فى ميدان ليسوا هم فرسانه ، فقد إستعانوا بإثنين من الخبراء لكتابة أجزاء خاصة من الكتاب ، حيث أسندوا الى Domenic A. Fuccillo مهمة الكتابة عن مراكز معلومات امريكا الجنوبية ، كما طلبوا من

(١) Holloway: Information Work, P. 222.

Marvin E. Wilson كتابة الجزء الخاص بالميكنة ، فهو خبير فى هذا المضمار حيث يشغل منصب نائب مدير المركز القومى للمعلومات الفنية بالولايات المتحدة . وقد ذيل المؤلف كل فصل من فصول الكتاب بمجموعة مختارة من المراجع لمن يطلب الاستزادة ، ثم إنهم يأملون – إذا تيسر لهم اخراج الكتاب فى إصداره جديدة – فى ضم عدد آخر من المشاركين من علماء كندا واستراليا وبلاد اخري ليكتب كل منهم عن مراكز المعلومات فى بلده . ولاشك انه إتجاه طيب للوصول إلى أفضل مستوى من التأليف .

أما الكتاب الثالث فى هذه السلسلة القيمة ، فقد صدر فى لندن سنة ١٩٧٨ بعنوان Systems analysis for Information retrieval. ويعالج جانباً خاصاً من جوانب موضوع المعلومات ، وهو تحليل النظم لأغراض استرجاع المعلومات . ومؤلفة الكتاب السيدة تونلى Helen Townley خريجة كلية الزراعة بجامعة مانشستر ، عملت منذ تخرجها فى عدد من هيئات استرجاع المعلومات ، الى جانب تأسيسها لشركة خاصة بها لخدمات المعلومات سنة ١٩٧١ . وتشغل الآن منصب نائب مدير معهد اخصائي المعلومات . وقد شاركت فى العديد من اللجان المتخصصة للأساليب وجمعية المكتبات البريطانية .

أما عن الكتاب ، فهو محاولة جادة لتقديم أساسيات عمليات استرجاع المعلومات باستخدام الحاسب الآلى ، وقد راعت المؤلفة تبسيط الموضوع حتى يصبح فى متناول غير المتخصصين فى دراسة الحاسبات الآلية . وقد تجنبت المؤلفة الدخول فى التفاصيل الهندسية والالكترونية للحاسب ، وصبت اهتمامها لمناقشة انماط المعلومات التى يمكن جمعها ، والأطر formates التى ينبغى أن تسجل عليها ، والمشاكل التى تنشأ عند الاسترجاع .

وبالجملة فالكتاب موجه الى أولئك الذين يرغبون في إدخال الميكنة الى اداراتهم ، وكذلك الى اخصائى المعلومات من ناحية واخصائى النظم من ناحية اخرى لإيجاد لغة مشتركة وزيادة الفهم المتبادل بينهم[١] .

---

(١) Townley: Systems analysis, P.XV.

أما النوع الثانى من انواع الانتاج الفكري فى مجال الوثائق الادارية ، والذي نتناوله بالعرض فى هذه الدراسة فيتضمن نماذج مختارة من مقالات الدوريات المتخصصة . وتتناثر هذه المقالات فى عدد كبير من الدوريات المتخصصة لعل أهمها واكثرها انتشاراً مجلة American Archivists التي تصدر فى الولايات المتحدة ، ومجلة Unisco Bullitin for Libraries ، ومجلة Unesco Journal of Information Science[1] .

لعل الدراسة التي قدمها سولون ج . باك Solon J. Buck ونشرت فى ابريل ١٩٤٥ ضمن محتويات المجلد الثامن من A.A. بعنوان : Let's look at the records تعد من اقدم ما كتب في موضوع الوثائق الادارية . ورغم قدم تاريخ نشر هذا المقال ، فان المادة العلمية التى وردت فيه ليست مما يخضع للتقادم ، فالمقال يتناول بالعرض والتحليل والمقارنة مناقشة التعريفات المختلفة لمصطلح الوثائق الادارية Records ، واشكالها ، وطبيعة كل منها ، والاختلافات التى وقعت في فهم هذا المصطلح . وباك واحد من المتخصصين في الأرشيف عمل بالأرشيف القومي الامريكي . وهذا المقال كان المؤلف قد قمه على شكل بحث ألقاه أمام الجمعية الأدبية فى واشنطون فى ٩ ديسمبر ١٩٤٤ .

وفي سنة ١٩٤٩ نجد في العدد الثانى عشر من مجلة A.A. مقالاً بعنوان : Modern records management لكاتب امريكى هو Emett J. Leahy العضو الفني بالمجلس القومي لادارة الوثائق الادارية . والمقال عبارة عن عرض وتقييم أعده الكاتب للبحث الذي قامت به لجنة ادارة الوثائق الادارية التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية حول موضوع إدارة الوثائق الادارية الحديثة ، وقد تكونت هذه اللجنة من الكاتب وبعض أساتذة الجامعات برئاسة الدكتور توماس كوشران الاستاذ بجامعة نيويورك . والمقال يتعرض فى إيجاز شديد لموضوعات هامة مثل الاتجاهات الحالية فى ادارة الوثائق الادارية ، وانتاج وحفظ الوثائق الادارية وانتقاء الوثائق الادارية ، ومراكز ادارة الوثائق الادارية .

---

(١) سوف نستخدم الاختصارات العالمية لعناوين هذه الدوريات وهى A.A., U.J.I.S., U.B.L. على الترتيب .

وفى سنة ١٩٦٠ يصدر مقال فى غاية الأهمية بعنوان : Public records-who knows what they are? للكاتب الامريكى دكتور هولمز Oliver W. Holmes ضمن المجلد الثالث والعشرين من .A.A الصادر فى يناير .

والكاتب يشغل منصب رئيس قسم المصادر الطبيعية للوثائق الادارية بالارشيف القومي الامريكي (ربما يقابل ادارة الجمع والتزويد بدار الوثائق القومية بالقلعة) .

والمقال بحث مستفيض لمعنى مصطلح الوثائق الادارية العامة Public records وتعريفاته المختلفة ، واستعمالاته . وقد ألقاه الكاتب كخطاب إفتتاح في اللقاء السنوي لجمعية الارشيفيين الامريكيين فى فيلادلفيا في اكتوبر ١٩٥٩ . ورغم الافاضة التى قدمها الكاتب ، نجده يختتم مقاله بنفس السؤال الذي بدأه آملا أن يجد هذا المصطلح تحديداً اكثر لمفهومه .

وفي ابريل ١٩٦١ تنشر .A.A مقالاً بعنوان What are archives? للكاتب الامريكي ليفيت Arthur H. Leavit . وقد تقاعد الكاتب سنة ١٩٥١ بعد أن قضي ستة عشر عاماً كعضو فنى بالأرشيف القومي الامريكي . وقد إشتهر ليفيت بترجمته الانجليزية لكتاب Manual for the arrangement and discription of archives الذي وضعه Fruin, Fieth, Muller وطبعت هذه الترجمة فى نيويورك سنة ١٩٤٠ .

أما هذا المقال ، فقد كتبه ليفيت سنة ١٩٣٨ على الآلة الكاتبة على هيئة بحث علمى ، ثم بادرت .A.A بالحصول من مؤلفه على إمتياز نشره ليكون تكملة للجهد الذي قام به د . هولمز ونشرته المجلة لتكتمل سلسلة تعريف المصطلحات الأرشيفية .

وفي يناير سنة ١٩٦٦ تنشر .A.A مقالاً بعنوان Archives and automation لكاتب امريكي آخر هو ريجر Morris Rieger ، وقد كان عضواً عاملاً بالأرشيف القومي الامريكي فى الفترة من ١٩٤١ – ١٩٧٢ ، ثم شغل منصب نائب السكرتير العام للمجلس الدولي للوثائق في الفترة من سنة ١٩٦٨ – ١٩٧٦ ، ويعمل حالياً كمستشار لرئيس المجلس الدولى للوثائق ورئيساً للجنة تطوير الأرشيف بالمجلس .

وهذا المقال هو الجزء الأول من تعليقات الكاتب على الموضوعات التى نوقشت في مؤتمر المائدة المستديرة الأرشيفي التاسع الذي عقد فى لندن سنة ١٩٦٥ تحت إشراف جمعية الأرشيفيين الامريكيين . ويتناول المقال بإيجاز شديد عملية إعداد البيانات آلياً ، واسترجاع المعلومات آليا .

وفي ابريل من نفس العام نشرت .A.A مقالاً بعنوان : Modern methods of arrangement of archives in U.S. للكاتب الامريكي المعروف الدكتور ايفانز Frank B. Evans[1] . ويتناول الكاتب في مقاله ظهور طرق التصنيف الموحدة ، وتطبيق التصنيف ، والفرق بين التصنيف والترتيب .

وفي يناير ١٩٦٧ تنشر A.A مقالاً آخر لنفس الكاتب بعنوان : Archivists and record managers: variations on a theme يتناول فيه العلاقة بين الأرشيفيين المتخصصين وبين مديري أقسام الوثائق الادارية ، والاختلافات التى تميز طبيعة عمل كل منهم ، والتعاون الذى يجب أن يقوم بينهم للوصول الي أفضل مستوي لخدمة الوثائق الادارية والأرشيف التاريخي .

ثم تنشر .A.A ١٩٦٨ مقالاً بعنوان Where do public records belong? للكاتب الامريكي دونواي David C. Duniway ، وهو زميل بجمعية الأرشيفيين الامريكيين .S.A.A ، ويعمل رئيساً لأرشيف ولاية أوريجون الامريكية . وهذا المقال هو تنقيح لبحث ألقى في ندوة عن الادارة الأرشيفية عُقدت في المبني الاتحادي بسان فرانسيسكو في مايو ١٩٦٦ . ويتحدث هذا المقال عن الوثائق الادارية للحكومة الاتحادية ، وأين يجب أن تودع ؟ وهل الأفضل إتباع اسلوب المركزية أو اللامركزية في حفظ هذه الوثائق ؟ كما يناقش أسلوب استخدام الصور الميكروفيلمية كبديل عن الوثائق الأصلية في إنجاز الأعمال المختلفة .

وفي سنة ١٩٧٣ ينشر د . ايفانز Frank Evans مقالاً آخراً ضمن العدد الرابع من مجلة .A.A بعنوان . The administration of archives, a reuiew والمقال استعراض للنقد الذى وجه الي كتاب ادارة الأرشيف الذى ألفه

---

(١) عن هذا الكاتب انظر هذه الدراسة .

Hodson ، كما تضمن المقال رأي الكاتب في هذا الكتاب وانتقاداته الشخصية عليه[1] .

وفي يناير ١٩٧٤ نجد مقالاً في .A.A بعنوان Shelving and office furniture for archives buildings اشترك في إعداده إثنان من العاملين بأرشيف جامعة واين Wayne في ديترويت بولاية ميتشجان ، هما بارتكويسكى Patricia Bartkowski التي تشغل وظيفة مساعد أرشيفي بالجامعة ، وسافادي William Saffady المتخصص في ادارة الوثائق الادارية بالجامعة .

ويعرض الكاتبان في هذا المقال لبعض التطورات التي حدثت في مجال تأثيث وتجهيز مباني وادارات الوثائق الادارية ، ويقدمان أيضاً بعض المعايير التي يمكن علي أساسها اختيار الأجهزة المناسبة لتقديم خدمة أفضل . وترجع أهمية هذا المقال الي أنه يعد إكمالاً لكتاب Collison الذي نشر سنة ١٩٦٣ .

وفي اكتوبر من نفس العام تنشر .A.A مقالاً بعنوان On planning an Archives لإثنين من الكتاب الامريكيين ، هما كريستيان John F. christian الذي يعمل بأرشيف ولاية ميريلاند ، وفينجان Shonnie Finnegan الذي يعمل أرشيفياً بجامعة ولاية نيويورك في بافالو . وهما يقدمان في هذا المقال تصوراتهما لتخطيط مثالي لأرشيف مركزي علي مستوى وحدة ادارية كبيرة الحجم مثل جامعة أو وزارة . وهما يؤكدان على أهمية استشارة الأرشيفيين المتخصصين عند إختيار موقع الأرشيف وتخطيط مبناه وتقسيمه الداخلي لمراعاة الناحية العملية ، حتي يأتي التخطيط ملائماً للقيام بالأعمال المطلوبة من حيث استقبال وتجهيز وحفظ الوثائق وتقديم خدمة المعلومات المناسبة .

وفي يناير سنة ١٩٧٥ تنشر .A.A مقالاً بعنوان Fire insurance records a versatile resource. بقلم اثنين من المتخصصات العاملات في مجال الأرشيف ، هما السيدة رينولدز Regina Reynolds التي شغلت وظيفة مساعد أرشيفي باتحاد شركات التأمين لجنوب أمريكا في فيلادلفيا ، وتقيم حالياً في آن آربور بولاية ميتشجان ، والسيدة رويل Mary Elizabeth Ruwell التي تشغل منصب

---

(١) سبقت الاشارة الي الكاتب ومقاله عند حديثنا عن كتاب Hodson من هذه الدراسة .

أرشيفي هذا الاتحاد . وهذا المقال يتناول أهمية الوثائق الادارية التى تحتفظ بها شركات التأمين ضد الحريق كخرائط المدن ومواقع الأبنية وشبكات المياه والانارة ... الخ ، أهميتها من الناحية الادارية للعمل والاصلاحات وأمن الدولة ، وكذلك أهميتها من الناحية التاريخية للباحثين في تاريخ العمران والتخطيط .

وفي اكتوبر من نفس العام تنشر A.A. مقالين لكاتبين امريكيين حول موضوع واحد هو أمن الوثائق الادارية .

المقال الأول بقلم دكتور ماسون Philip P. Mason الذي يعمل مديراً لأرشيف الشئون العمالية والمدنية ، وأستاذاً للتاريخ بجامعة ولاية واين Wayne . والمقال يتضمن بحثاً بعنوان : Archival security, a new solutions to an old problem. قدمه صاحبه في اللقاء السنوي لجمعية الأرشيفيين الامريكية الذي عقد في ٤ اكتوبر سنة ١٩٧٤ في تورنتو بكندا . ويتناول هذا المقال مشكلة سرقة الوثائق والمخطوطات النادرة من دور الأرشيف والمكتبات ، ويصور أبعاد خطورة هذه المشكلة ، مع اقتراح بعض الحلول التي يراها الكاتب مناسبة للقضاء على هذه الظاهرة التي تفشت في الولايات المتحدة .

أما المقال الثاني عن أمن الوثائق الادارية ، والذي نُشِرَ فى نفس العدد ، بعنوان Archival security and insecurity . فهو بقلم كيني Jhon M. Kinney الذي يعمل مديراً لأرشيف ولاية تكساس فى مدينة أوستن . وهذا المقال كسابقه يتحدث عن السرقات التى تمت في دور الأرشيف والمكتبات في أمريكا ويحاول تقديم بعض وسائل القضاء عليها .

وفي يوليو ١٩٧٩ يقدم الكاتب الامريكي ريجر Morris Rieger مقالا آخر فى غاية الأهمية[1] بعنوان Modern records retirement and appraisal practice ، يتناول فيه عملية عزل وتقييم الوثائق الادارية ، موضحاً أهمية التخطيط المسبق لهذه العملية ، وخطورة إهلاك الوثائق عشوائياً ، ثم يتناول خطوات العزل بالتفصيل مبيناً إجراءات هذه العملية ، وكيفية القيام بتقييم الوثائق الادارية ، وخلال ذلك يتحدث عن مركز الأرشيف الوسيط .

(١) نظراً لأهمية هذا المقال فإننا نعزم نشر ترجمة كاملة له .

وقد نُشِرَ هذا المقال في باريس ضمن محتويات العدد الثالث من المجلد الأول من مجلة اليونسكو لعلم المكتبات والمعلومات والأرشيف .U.J.I.S .

وقد قام الكاتب في السنوات الأخيرة بإلقاء عدد من المحاضرات في نفس الموضوع بتفصيل اكثر على مجموعات من الدارسين في جمهورية تنزانيا في ندوة عُقِدت بمدينة أروشا في اكتوبر / نوفمبر ١٩٧٦ تحت إشراف الايكاربيكا (فرع المجلس الدولي للوثائق لشرق ووسط أفريقيا) بتمويل من المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ، وكذلك في الأرجنتين على طلبة وأساتذة المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية للتدريب الوثائقي التابع لجامعة قرطبة في أغسطس / سبتمبر ١٩٧٧ . وكذلك القي هذا البحث في المؤتمر العام للأيكاربيكا الذي عقد في الخرطوم في ابريل ١٩٧٨ .

وبالنسبة للنوع الثالث من أنواع الانتاج الفكري في مجال الوثائق الادارية ، وهو الفصول التي ترد في ثنايا كتب السكرتارية وإدارة الأعمال ، فهو اكثر الأنواع عدداً . فموضوع الإدارة بوجه عام وإدارة الاعمال والسكرتارية بوجه خاص موضوع واسع عريض والانتاج الفكري فيه إنتاج ضخم غزير ، وغالبية مواد هذا الإنتاج لاتخلو من الاشارة الي موضوع الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بالإدارات الحكومية وغير الحكومية والشركات والبنوك وغيرها ، وتهتم بمعالجتها من زاوية التداول اليومي ، من حيث كيفية انتاجها ووسائل استنساخها ، ودورتها في العمل ، ووسائل ترتيبها وحفظها .

وترجع أهمية المادة العلمية التى ترد في هذه الفصول ، الي انها تسجل الجانب العلمي للأوراق في منابعها الأصلية ، وموقف رجال الادارة من هذه الوثائق .

ورغم كثرة عدد المواد في هذا النوع من الانتاج الفكري ، فإن المادة العلمية التي تتضمنها تكاد تكون متشابهة في معظمها ، ولذلك سنكتفي في عرضنا بنماذج تختلف في معالجتها للموضوع علي سبيل المثال لا الحصر .

أول هذه النماذج كتاب بعنوان Office procedures & administration الذي تعاون في إعداده ثلاثة من أساتذة إدارة الاعمال الامريكيون هما : Harry Huffman استاذ ادارة الاعمال بالمعهد الفني بولاية فرجينيا ، مولكيرن

Donald J.A. Mulkerne استاذ ادارة الاعمال ورئيس قسم الادارة بجامعة ولاية نيويورك ، روسون Allien Russon أستاذ الادارة بجامعة ولاية أوتاه في سولت لاك . وقد صدر هذا الكتاب سنة ١٩٦٥ عن دار ماكروهيل في مدينة نيويورك ، ويضم ٤٠١ صفحة .

ولاشك أن هذا الكتاب قد توافرت له عناصر القيمة العلمية ، متمثلة في مؤلفيه الثلاثة ومستوياتهم العلمية العالية ، وكفاءاتهم التي لاشك فيها بإعتبارهم من أساتذة الجامعات ، وكذلك صدوره عن دار نشر محترمة لها مستواها المعروف في عالم النشر الحديث .

وقد أفرد المؤلفون الفصلين السابع عشر والثامن عشر (ص ٢٧١ – ٢٩٩) للحديث عن المعلومات الادارية ووسائل تداولها وحفظها ، والأساليب الآلية التي تستخدم في مجال المعلومات . ويحمل الفصلان عنواناً واحداً Automation in business office مقسم الي جزئين II,I .

يتناول الجز الأول (الفصل السابع عشر) تعريف الميكنة بأنها الاستعاضة عن المجهود البشري ببعض القوي الآلية التي تتمثل في شكل ماكينات بسيطة أو معقدة تقوم ببعض العمليات لتوفير عنصري السرعة والكفاءة ، وهي ليست ماكينات الكترونية بالضرورة ، كما أنها لاتقدم معجزات . بعد ذلك يتناول المؤلفون بيان أهمية الميكنة والحاجة اليها في العمليات المكتبية ومبررات استخدام الميكنة في هذه العمليات . ثم يتعرضون لمعالجة البيانات والعمليات التي تدخل في هذه المعالجة وهي :

١ – تسجيل البيانات أو المعلومات .
٢ – استقبال وتوصيل البيانات .
٣ – تصنيف المعلومات .
٤ – الفرز .
٥ – الاحصاء .
٦ – إعداد التقارير .

نجد بعد ذلك تفصيلا لنظام البطاقات المثقبة كوسيط لتسجيل البيانات

والوسائل والأساليب المتبعة في ذلك ، ثم بيان كيفية استرجاع المعلومات المسجلة علي هذه البطاقات .

وفي الجزء الثاني (الفصل الثامن عشر) يتعرض الكتاب لموضوع الحاسبات الآلية ، ويرى أن القصور الذى يشوب نظام البطاقات المثقبة قد ساعد على ظهور وانتشار الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) التي تعالج البيانات الكترونيا . ويعطي الكتاب فكرة مختصرة عن مكونات الحاسب ونظام الترقيم الثنائي المتبع في تكوين البيانات وحفظها علي الاشرطة الممغنطة .

وترجع أهمية هذين الفصلين الي انهما يقدمان مدخلاً مبسطاً لأسلوب حفظ واسترجاع المعلومات آلياً ، وهو مدخل هام لمن يعملون في مجال الوثائق الادارية .

وفي سنة ١٩٦٦ تصدر في نيودلهي الطبعة الثانية من كتاب Office and administrative mangement الذي إشترك في تأليفه إثنان من علماء الادارة الامريكيين هما ليتلفيلد C. Littelfield رئيس قسم الادارة بجامعة ولاية تكساس الشمالية ، وراشيل Frank Rachel استاذ الادارة المساعد بنفس الجامعة .

ويشير الكتاب الي موضوع الوثائق الادارية في موضعين . ففي مقدمة الكتاب (ص ٤ – ٥) يتحدث المؤلفان تحت عنوان الحاجة الي المعلومات عن أهمية المعلومات للإدارة ، ودورها في إتخاذ القرارات السليمة .

وفي الفصل الثامن عشر (ص ٣١٨ – ٣٣٨) يعرض المؤلفان ترتيب وحفظ الوثائق الادارية واستخدام اسلوب الحفظ الميكروفيلمي للتغلب علي مشكلات حفظ وصيانة الأوراق والملفات .

وفي عام ١٩٦٨ يصدر في ولاية ماساشوستس عن دار Adison Wesley كتاب بعنوان Administrative office mangement تعاون في إعداده اثنان من علماء الادارة الامريكيين هما : جونسون H. Wedester Johnson وسافادج William G. Savage. .

وقد خص المؤلفان موضوع الوثائق الادارية بفصلين من كتابهما ، وهما الفصل التاسع عشر (٣٢٥ – ٣٤٧) ، الفصل العشرون (٣٤٨ –

٣٦٩) . الفصل التاسع عشر بعنوان Records management تحدث فيه المؤلفان عن تعريف مصطلح الوثائق الادارية Records حيث يذكران أنه يعني مجموعة المراسلات والأشكال التوثيقية الأخري التى تنتجها أو تتلقاها وتحفظها أي ادارة ، وتشمل البطاقات والأشرطة الورقية أو المغناطيسية أو الميكروفيلمية(١) . ثم ينتقل المؤلفان للحديث عن تكلفة مشكلة تكدس الوثائق الورقية في الأجهزة الادارية ، ويقدمان تقريرا أعده المجلس القومي لادارة الوثائق الادارية في الولايات المتحدة ، بلغ حجم المنصرف علي حفظ وصيانة هذه الوثائق مابين ١٥٠ – ٢٥٠ مليون دولار سنوياً . ثم يقدم المؤلفان برنامجاً من تسع نقاط لإحكام ادارة الوثائق الادارية ، لعل اهمها – في رأينا – تقنين معدلات الأداء في العمليات المختلفة التي تدخل في نطاق معالجة الوثائق ، وهما يقترحان جدولاً قياسياً لهذه المعدلات(٢) ، وكذلك ضيء التي قدماها لإعداد جداول مدد إستبقاء الوثائق وعززاها بنماذج لهذه الجداول(٣) .

بعد ذلك يتعرض المؤلفان لموضوع التخلص من الأوراق التي استنفدت اغراضها ثم موضوع نقل الوثائق الادارية الي مستودعات الحفظ ، وينتهي هذا الفصل بالحديث عن التسجيل الميكروفيلمي للوثائق .

اما الفصل العشرون فهو بعنوان Filing and indexing processes . وقد تعرض المؤلفان فيه لأهمية الترتيب ، وأساليب الترتيب المختلفة ، وهما يقصدان بكلمة ترتيب معني التصنيف ، فيتحدثان عن أسلوب الترتيب الهجائي والرقمي والموضوعي والزمني ويقدمان امثلة وايضاحات علي تطبيق كل اسلوب منها . ثم يتكلمان عن التكثيف وأهمية إنشاء الكشافات لسرعة ايجاد المعلومات المطلوبة .

وترجع أهمية ما جاء بهذا الكتاب من مادة علمية الي انها تقدم دليلا ارشاديا للعاملين باقسام السكرتارية والمعلومات في الشركات المتوسطة والصغيرة والمكاتب الخاصة يمكنهم من أداء عملهم بطريقة جيدة وبأسلوب التعلم الذاتي .

---

(١) Johnson and Savage: Administrative office P. 325

(٢) Ibid p. 329

(٣) Ibid., P. 334-337.

وفي سنة ١٩٦٩ يصدر عن دار هاينمان بلندن كتاب بعنوان Office Procedures and Management اعده واحد من المشتغلين بعلم الادارة هو Mark Symes الذي يخصص الفصل الثالث من كتابه (ص ٣٧ – ٨٤) للحديث عن الوثائق الادارية ، فيعرض اولا لحاجة الادارة الي المعلومات ، ثم يتكلم عن ترتيب الوثائق حيث يرى الفصل بين الوثائق التي تحمل المعلومات المتداولة فعلا ويبين الوثائق الارشيفية التي تطلب معلوماتها علي فترات متباعدة أو تحمل قيمة تاريخية ، ومن خلال الحديث عن الترتيب يستعرض المؤلف الأساليب المختلفة لتنظيم الوثائق والأجهزة والمعدات المستخدمة في حفظ الملفات والبطاقات ، ويقدم مقترحات مدعمة بالصور التوضيحية حول الاسلوب الأمثل لاستغلال المساحات المتاحة في المكان المخصص لحفظ الوثائق الادارية . ثم يتحدث عن الاستنساخ الضوئي وأنواع المصغرات الفيلمية وأسلوب التسجيل الميكروفيلمي ، وأجهزة الاسترجاع والقراءة اليدوية ونصف الآلية والآلية الكاملة .

وفى سنة ١٩٨٠ تصدر في لندن الاصدارة الثالثة من الطبعة الرابعة لكتاب Office practice made simple من إعداد وايتهيد Geoffery Whitehead .

وقد نشر الكتاب للمرة الأولي في لندن في مارس ١٩٧٣ ، ثم أعيد اصدار هذه الطبعة في اغسطس ١٩٧٤ ، وفي يناير ١٩٧٦ صدرت الطبعة الثانية ، وفي ابريل ١٩٧٧ صدرت الطبعة الثالثة مع تعديلات وزيادات ، وفي مارس ١٩٧٩ صدرت الطبعة الرابعة بزيادات وتعديلات أخري ، وهذه الطبعات والإصدارات قامت بنشرها W.H. Allen .

وعند صدور الطبعة الرابعة تعاونت ELBS(١) مع الناشر في تمويل إصدارة شعبية رخيصة للكتاب ظهرت في نفس وقت ظهور الطبعة الرابعة ، ثم أعيد إصدار هذه الطبعة الشعبية مرة ثانية سنة ١٩٨٠ بالتعاون بين الناشر وهيئة ELBS .

---

(١) The English Language Book Society
وهي هيئة حكومية مهمتها التعاون مع الناشرين لإصدار طبعات شعبية رخيصة الثمن من بعض الكتاب التي يقومون بنشرها .

ولعل كثرة إصدارات هذا الكتاب تشير الي أهميته ، ودقة تناوله لموضوعه ، رغم أن مؤلفه لايحمل سوي شهادة البكلوريوس في الاقتصاد ، إلا أن ممارسته العملية وخبرته في مجال ادارة الاعمال ، وقد اتاح له فرصة الإلمام الكامل بموضوعه .

والكتاب يتميز ببساطة الأسلوب وسهولته ، وهو أمر محمود ، لأن الكتاب قصد الي تبسيط مادته ، كما يتضح من عنوانه ، ولأنه موجه أساساً الي العاملين في الأجهزة الادارية والشركات ليكون مرشداً لهم في العمل ، وموجه أيضاً الي طلبة المدارس والجامعات الذين يستعدون لاختبارات في موضوع إدارة الأعمال ، ولهذا حفل الكتاب بالرسومات التوضيحية والصور والأمثلة المعتمدة علي بيانات حقيقية مستقاة من عدد من الشركات والهيئات الانجليزية ذكرها المؤلف في فقرة مستقلة من المقدمة ، وهي ميزة صبغت مادة الكتاب بالصبغة العملية .

وقد أفرد المؤلف فصلين من فصول الكتاب الستة والعشرين للحديث عن الوثائق الادارية ومصادر المعلومات اللازمة لأي شركة أو مؤسسة ، ففي الفصل الثاني عشر (ص ١٦٣ – ١٩١) يتحدث عن الخدمات المركزية للوثائق الادارية (مركز المعلومات الرئيسي للمؤسسة) فيشرح طبيعة عمل المركز وأهمية التنظيم الجيد للوثائق الادارية والعناصر التي يجب توافرها في التنظيم الجيد ، ثم يتحدث عن طرق الترتيب المختلفة ، وكيفية معالجة المراسلات ، ومعالجة المصغرات الفيلمية ، ثم يعرض للأجهزة المستخدمة في عمليات التنظيم وما يناسب منها كل نوع من أنواع الوثائق الادارية ، ثم يعرض لقواعد الترتيب الهجائي بالنسبة لأسماء الأشخاص والهيئات .

ثم يعود المؤلف في الفصل الخامس والعشرين (ص ٣٢٧ – ٣٣٤) فيتكلم عن مصادر المعلومات – غير الوثائق الادارية – التي ينبغي تزويد مركز معلومات المؤسسة بها ، والتي تساعد في تقديم بعض البيانات الأساسية التي يحتاج اليها المسئولون والعاملون في المؤسسات المختلفة ، وهذه المصادر في مجملها مجموعة من المراجع والأدلة ، تضم بعض القواميس وأدلة الخدمات وكتب تراجم الأحياء من رجال الصناعة والعلم والمشاهير وأدلة الشركات والمؤسسات وأدلة السفر والمواصلات وغير ذلك مما يقدم المعلومات الأساسية

كدائرة معارف متوسطة وأدلة الوقت والطقس ، وهو يقترح قائمة مختارة من هذه المصادر .

وترجع أهمية هذا الكتاب الى أنه يقدم صورة عملية جادة ومبسطة لما ينبغي أن يكون عليه مركز المعلومات في المؤسسات والشركات من تجهيز وتنظيم ، وهي الصورة التي نأمل أن نري عليها مراكز المعلومات في هيئاتنا ومؤسساتنا واجهزتنا الادارية في مصر والعالم العربي والدول النامية علي السواء ، حتي تأخذ خدمات المعلومات دورها في توجيه العمل الاداري ومساعدته علي الدخول في المسار الصحيح الذي ينعكس في النهاية علي رفع كفاءة هذه الأجهزة وقيامها بعملها بالشكل العلمي المدروس المعتمد على المعلومات الصحيحة ، ويختفي بذلك – مع الوقت – الارتجال والتسيب فى اتخاذ القرارات الادارية ، وهو أمر يمكن أن يساهم جدياً فى عمليات التطوير الاداري والتنمية الشاملة .

المصـــــادر

1. Arnold, Denis V.: The management of information department. - London: Andree Deutsch, 1976. 143 p. (Institute of Information Scientists monograph, 1).
2. Bartkowski, Patricia & Saffady, William: Shelving and office furniture for archives building: **American Archivists**, vol. 37 Jan. 1974. pp. 55-66.
3. Brenneke, Adolf: Arkivkunde/by Adolf Brenneke; edited by Wolfgang Leesch. - Leipsik; 1953.
4. Buck, Solon J.: Let's look at the records: **American Archivists**, vol. 8 Apr. 1945. pp. 109-114.
5. Casanova, Eugenio: Archivistica. - Siena: 1928.
6. Christian, John F. & Finnegan, Shonnie: on planning an Archives: **American Archivists**, vol. 37 Oct. 1974. pp. 573-578.
7. Collison, Robert L.: Modern business filing and archives; a guide to current practice. -London: Ernest Benn, 1963. 237 p.
8. Continolo, Giuseppe: Comment organiser le classement et les archives/par Giuseppe Continolo; translate par J.E. Leymaire. - 2 em ed. - Paris: Enterprise Moderne d'Edition, 1968. 241 p.
9. Cook, Micheal: :Archives administration, a mannual for intermediate and smaller organizations and for local government. - London: Dawson, 1977. 258 p.
10. Crowe, T. & Avison, D.E.: Management information from data bases. - London: Macmillan, 1980. 200 p.
11. Duniway, David C.: Where public records belong?: **American Archivists**, vol. 31 Jan. 1968. pp. 49-55.
12. Evans, Frank B.: The administration of archives; a review: **American Archivists**, vol. 4, 1973. pp. 543-550.
13. ———: Archivists and records managers; variation on a theme: **American archivists**, vol. 30 Jan. 1967. pp. 45-58.

14. ———: Modern archives and manuscripts, a selected bibliography guide. - Chicago: S.A.A., 1975.
15. ———: Modern methods of arrangement of archives in U.S.: **American Archivists**, vol. 29 Apr. 1966. pp. 241-263.
16. Hodson, J.H.: The administration of archives. - Oxford: Pergamon, 1974. 217p. (First issue: London, 1922).
17. Holoway, A.H. & Others: Information work with unpublished reports. - London: Andrée Deutsch, 1976. 302 p. (Institute of Information Scientists monograph Series, 2).
18. Holmes, Oliver W.: Public records - who Knows what they are?: **American Arhcivists**, vol. 23 Jan. 1960. pp. 3-26.
19. Huffman, Harry & others: Office procedures and adminstration. - N.Y.: Mac - Graw Hill, 1965. 401p.
20. I.C.A.: Lexicon of archives terminology. - Paris: I.C.A., 1964. 38 p.
21. Jenkinson, Hilary: A manual of archive adminstration/by Hilary Jenkinson; edited by Roger H. Ellis. - London: Percylund Humphries, 1966. 261 p. (First issue: Oxford, 1922).
22. Johnson, H. Webester & Savage, William G.: Administrative office management. - Massachusetts: Adison - Wesley, 1968. 628p.
23. Kathpalia, Yash Pal: Conservation and restaration of archive materials. - Paris: Unesco, 1973. (Documentation, Libraries and Archives, 3).
24. Kinney, John M.: Archival security and insecurity: **American Archivists**, vol. 4 Oct. 1975. pp. 493-497.
25. Leahy, Emmett J.: Modern records management: **American Archivists**, vol. 12, 1949. pp. 231-242.
26. Leavitt, Arthur H.: What are archives?: **American Archivists**, vol. 24 Apr. 1961.
27. Littlefield, C.L. & Rachel, Frank: Office and administrative management. - 2nd ed. -N.Delhi: Prentice - Hall, 1966. 577 p.
28. Mabbes, A.W. & Dubosco, Guy: The organization of intermediate records storage. -Paris: Unesco, 1974. 75 p. (Documentation, Libraries and Archives, 4).
29. Mason, Philip P.: Archival security, new solutions to an old problem: **American Archivists**, vol. 4 Oct. 1975. pp. 477-492.
30. Muller, S. & others: Manual for the arrangement and diacription of archives/by S.Muller, J.A. Fieth, R. Fruin; translated by A.H.Leavitt. - N.Y.: 1940. (First issue: Amsterdam, 1898).
31. Posner, Ernest: Archives and public interest. - Washington: Public Affairs Press, 1967. 204 p.
32. Reynolds, Regina & Ruwell, Marry: Fire insurance records, a versatile recource: **American Archivists**, vol. 1 Jan. 1975. pp. 15-21.
33. Rieger, Morris: Archives and Automation: **American Archivists**, vol. 29 Jan. 1966. pp. 109-111.
34. ———: Modern records retirement and appraisal practice: **Unesco Journal of Information Science, Librarianship and Archives Administration**, vol. 1. No.3 July 1979.
35. S.A.A.: A basic glossary for archivists, manuscripts curators, and record managers. -N.Y.: S.A.A., 1974.
36. Schellenberg, T.K.: The management of archives. - N.Y.: 1965.
37. ———: Modern archives; principles and techniques. - chicago: Univ. of Chicago, 1971. 248 p. (First issue: Malborn, 1956).
38. Symes, Mark: Office procedures and management. - London: Heinemann, 1969. 478 p.
39. Towenly, Helen: Systems analysis for information retrieval. - London: Andrée Deutsch, 1978. 121p. (Institute of Information Scientists Monograph Series, 3).
40. Whitehead, Geoffery: Office Practice made simply. - 4th ed.- London: ELBS & Allen, 1980. 368 P.

تقييم الخدمة المكتبية المدرسية

حسن محمد عبد الشافى
مدير ادارة المكتبات المدرسية

الخدمة المكتبة المدرسية من الخدمات الأساسية التى يعتمد عليها النظام التعليمى فى تحقيق الكثير من أهدافه التربوية والتعليمية والثقافية . لذلك كان وضع الخطط اللازمة لإنمائها وتطويرها وتوسيع نطاق أنشطتها ، وزيادة فعاليتها ، يعد مقدمة ضرورية لتحقيق أهدافها ، وتدعيم وجودها داخل المجتمع المدرسى ، على أساس من الترابط والتكامل والتنسيق الفعال مع المناهج الدراسية والأنشطة التربوية والثقافية ، والمجالات التربوية الأخرى التى تؤدى إلى تفريد التعليم وتحقيق إنسانيته .

ومن المبادىء الأساسية للتخطيط الفعال ، التعرف أولا على الوضع الراهن وتحديد كفاية المقومات الأساسية للخدمة المكتبية ، وقياس فعاليتها وقدرتها على تحقيق أغراضها ووظائفها داخل المجتمع المدرسى ، وتحديد مستوى أداء

الخدمات والأنشطة التى تؤديها ، وأخيرا تقييم مدى نجاح أو فشل هذه الخدمات فى تحقيق الأهداف الموضوعة . وذلك توطئة لوضع الخطط المستقبلية التى تعتمد على ما هو كائن وتطويره إلى ما يجب أن يكون ، فضلا عن مساعدة المشرفين عليها والعاملين بها على اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح مسار الخدمة ، إذا تبين أن هذا التصحيح يعد أمرا جوهريا نحو زيادة فعالية الخدمة وتأكيد وجودها داخل المجتمع المدرسى . ويتم هذا التعرف عن طريق التقييم الشامل لجوانب الخدمة المكتبية بكل مدرسة .

ومما لاشك فيه أن التقييم ليس هدفا فى حد ذاته ، كما أنه ليس عملية منتهية تقف عند حد معين ، وإنما هو عملية مستمرة تهدف إلى تحسين وتطوير مستوى الخدمة وزيادة فعاليتها . لذلك فإنه ضرورة أساسية لاغنى عنه سواء لوضع الخطط الجديدة ، أم لتعديل الخطط القديمة فى ضوء النتائج المستخلصة منه ، وبذلك يمكن أن تكون الخطط الجديدة أكثر واقعية ، وأكثر قدرة على التحقيق . إذ أن المخطط الذى يعمل فى تخطيط الخدمة المكتبية المدرسية من أجل تنميتها والارتفاع بمستوى أدائها وزيادة فعالية دورها فى العملية التعليمية والتربوية ، يلزمه من ناحية استطلاع ومعرفة إمكانات ومقومات المكتبة والمدرسة التى تقدم إليها خدماتها . كما يلزمه الوقوف على أكثر الأساليب الأدائية قدرة على تحقيق أهداف خطط طارئة ، أو خطط قصيرة ومكثفة ، أو خطط طويلة الأجل من ناحية أخرى . وتساعد نتائج التقييم على اتخاذ القرارات أيضا ، إذ كلما كانت البيانات والمعلومات متوافرة أمكن اتخاذ القرار السليم الذى يعنى حسن الاختيار بين البدائل المختلفة . لذلك فإنه لابد من وضع التقييم فى الاعتبار ، والاهتمام باجرائه وفق خطوات محددة ، والاستفادة منه فى وضع الخطط الجديدة واتخاذ القرارات ، وتفادى المعوقات والسلبيات التى أثرت على الخدمة المكتبية ، أو التى قللت من قيمتها وفعاليتها ومردودها التعليمى أو التربوى .

وقد حظيت جوانب الخدمة المكتبية المدرسية بالاهتمام من جانب المكتبيين والتربويين على السواء . وصدر عنها كثير من الأعمال التى تتراوح بين مؤلفات منفردة ومقالات بالدوريات المتخصصة فى المكتبات أو فى التربية . إلا

أن تقييمها لم يحظ بمثل هذا الاهتمام ، إذا لم يصدر عنها إلا مقالات متفرقة تعد على أصابع اليد الواحدة فى الانتاج الفكرى العربى ، على حسب علم الكاتب ، وذلك على الرغم من إجماع المكتبيين على أهميته وضرورة توفير وسائله ، إذا وضعنا فى الاعتبار مدى تأثيره على الخطط المكتبية ومستقبلها ، واتخاذ القرارات التى تدعمها وتوسع من نطاق أنشطتها . ومن ثم فإن من الواجب الاهتمام به أسوة بجوانب الخدمة المكتبية الأخرى ، وتعريف المكتبيين بوسائله وطرقه .

أولا : مفهوم التقييم :

يعرف التقييم (Evaluation) بأنه « عملية تهدف إلى الحكم الموضوعى عن العمل المقدم ، كالتعرف على مدى نجاح الهيئة أو فشلها فى تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها »[1] .

كما يعرف بأنه « عملية جمع وتصنيف وتحليل بيانات أو معلومات (كمية أو كيفية) عن ظاهرة أو موقف أو سلوك بقصد استخدامها فى إصدار حكم »[2] .

ويتضح من هذين التعريفين أن التقييم يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التى يمكن الحصول عليها وفق اجراءات وطرق جمع البيانات المتبعة ، وتحليلها للوصول إلى النتائج الكمية أو النوعية . ومن المعروف أن النتائج الكمية يمكن قياسها وتقديرها بسهولة عن طريق جمع الإحصاءات المختلفة التى تحرص المكتبات على تدوينها وجمعها ، مثل احصاءات المترددين ، والاستعارات الخارجية ، وحجم المجموعات ، والمخصصات المالية ، وبنود الإنفاق ، وما إلى ذلك من الإحصاءات المكتبية . أما النتائج النوعية عن الاستخدام الأمثل داخل المكتبة ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة لفعالية الخدمة المكتبية فمن الصعب قياسها ، حيث أن الاستخدام داخل المكتبة قد يكون قاصرا على مجرد استعراض كتاب ، أو اقتباس فقرة ، أو صفحة واحدة من كتاب ، أو حتى قراءة فصل كامل . ولذلك فإن كثيرا من العاملين بالمكتبات يعترفون بأن

الاستخدام الداخلى لمصادر المكتبة لايمكن قياسه وتقييمه بدقة وكفاءة[٣] . وقد انعكست صعوبة قياس الجوانب النوعية على الأدوات التى تستخدم فى تقييم الخدمات المكتبية ، فالغالبية العظمى من هذه الأدوات تتضمن مصطلحات كمية : توفير الموارد ، الموظفين ، الخدمات ، والانفاق . بينما يتضمن القليل منها الجوانب النوعية التى تعتمد إلى حد كبير على الحكم الموضوعى المبنى على الملاحظة والاختبار ، وعلى كل حال فإن أدوات التقييم التى تعتمد على بيانات كمية ، كانت ولازالت هى أساس جمع البيانات لتيسير القياس والمقارنة . ويمكن القول إن أى تقييم لايعد ناجحا بدون الحصول على بيانات إحصائية موثوق بها[٤] . وعلى الرغم من أن تجميع البيانات هو وسيلة فى حد ذاته ، الا أن تقييم هذه البيانات وتقريرها واستخدامها يستلزم قدرة وكفاءة لتحليلها واستخراج المؤشرات التى تحدد النتائج .

ويتضمن مفهوم التقييم مجموعة الأحكام التى نزن أو نقيس بها أى شىء أو أى جانب من جوانب الخدمة المكتبية المدرسية ، وتشخيص نقاط القوة أو الضعف ، وصولا إلى اقتراح الحلول التى تساعد على التخطيط المستقبل من ناحية ، وعلى تعديل وتصحيح المسار من ناحية أخرى بغرض تأكيد جوانب القوة وعلاج نواحى الضعف . وعلى ذلك فإن التقييم بمفهومه المحدد عملية تقدير قيمة الشىء تقديرا شاملا للتأكد من سلامة الأهداف وكفاية الوسائل ومناسبة الأساليب المتبعة . وهو عملية معقدة تشتمل على كثير من الخطوات التى تعتمد على الدراسة الواعية التى يتم إنجازها وفق إجراءات محددة تضمن الوصول إلى أحكام موضوعية مطابقة للواقع .

ثانيا : أهداف تقييم الخدمة المكتبية المدرسية :

يستخدم تقييم الخدمة المكتبية المدرسية لحصر إمكانات المكتبة المادية والبشرية ، والتعرف على مواردها واحتياجاتها ، والمدى الذى وصلت إليه فى تحقيق أهدافها ، وتحديد مقدار إسهامها فى البرامج التعليمية والتربوية بالمدرسة . وتقول ديفز (Davies) : « يستخدم التقييم لتحديد درجة الامتياز التى أمكن تحقيقها فى البرنامج التعليمى والتربوى : الطرق والوسائل والأساليب ،

والتجديد والتطوير ، والمردود التربوى ، والعائد التعليمى . وإذا كان الذهب تحدد كميته بالوزن ، ويحدد قيراطه بالاختبارات المعملية التى تستخدم فيها الأحماض ، فإن كمية ونوعية العملية التعليمية والتربوية يجب أن تحدد للتأكد من موضوعيتها وكفاءتها ومناسبتها بالقياس على مقاييس مثل المعايير و / أو قوائم الفحص ، وتقيم تحليليا لتبيان درجة امتيازها فى أداء وظائفها »(٥) .

ويمكن القول بأن تقييم الخدمة المكتبية المدرسية يعد جزءاً لا يتجزأ من تقييم العملية التعليمية ، إذ أن هناك ارتباطا عضويا بين المكتبة والتعليم ، لذلك فإنه من الضرورى أن يكون تقييم الخدمة المكتبية من داخل العملية التعليمية كجزء متمم لها ، لا كعملية خارجية منفصلة . كما يجب النظر إلى المكتبة المدرسية فى ضوء وظائفها وأنشطتها داخل المدرسة ، وما تسهم به فى العملية التعليمية والتربوية . وبذلك تكون المكتبة جزءا من جملة أجزاء متكاملة تكون فى مجموعها المدرسة ، جزءا لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه ، وإنما هى تتكامل مع البرنامج التعليمى والتربوى تكاملا تاما . ومن هنا فإن التقييم التربوى الشامل يجب أن يتضمن تقييم المكتبة المدرسية وخدماتها وأنشطتها وتأثيرها المباشر داخل المجتمع المدرسى .

ويتم تقييم المكتبة المدرسية لتحقيق أربعة أغراض رئيسية وهى :

١ ــ التعرف على إمكاناتها المادية والبشرية .

٢ ــ التعرف على منجزاتها وتحليلها وتفسيرها .

٣ ــ تحديد احتياجاتها .

٤ ــ تخطيط مستقبلها ، والمساعدة على اتخاذ القرارات .

ووفقا لهذه الأغراض الأربعة يمكن تحديد أهداف تقييم الخدمة المكتبية المدرسية على النحو التالى :

١ ــ حصر الإمكانات المادية والبشرية التى تتوافر بالمكتبة .

٢ ــ حصر جميع أنواع الخدمات المباشرة وغير المباشرة التى تمثل ناتج الخدمة المكتبية ، وتحديد مستوى أداء هذه الخدمات .

٣ ــ معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة للخطة المتعلقة بالنشاط المكتبى .

٤ ــ التعرف على مصادر القوة أو القصور فى كل ما يتصل بالخدمة المكتبية .

٥ ــ تخطيط الخدمة المكتبية ، واتخاذ القرارات التى تكفل اختيار أحسن الحلول الممكنة فى ضوء الامكانات المادية والبشرية المتاحة ، وبما يحقق الارتفاع بمستوى الخدمات الحالية الى أقصى كفاءة لها .

٦ ــ التعرف على قدرات العاملين فى مجال الخدمة المكتبية ، ومستوى إعدادهم الفنى والتربوى ، ودرجة نموهم المهنى ، وتقييم أدائهم من النواحى الفنية والتربوية والتعليمية والإدارية .

ومن هذا يتبين أن التقييم بمفهومه الشامل لا يقتصر على مجرد إثبات الوضع القائم فى شكل بيانات كمية ، لاتتعدى حصر الإمكانات المادية والبشرية فقط ، ومقابلتها على المعايير الموحدة وقوائم الفحص وما إلى ذلك من الأدوات . ولكنه أشمل من ذلك وأعم ، حيث يهتم ، بالإضافة إلى ذلك ، بقياس مدى تحقيق الأهداف الموضوعة للخدمة المكتبية المدرسية ، وتأثيرها المباشر فى البرنامج التعليمى والأنشطة التربوية بالمدرسة . أى مدى إسهام المكتبة فى معاونة ومساندة المدرسة فى الوفاء بأهدافها التعليمية والتربوية بعبارة أخرى . ومن هنا يمكن القول بأن التقييم يهتم بقياس مدى فعالية الخدمة المكتبية وقدرتها على تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها[٦] . وهناك علاقة طردية بين فعالية الخدمة وعائدها ، إذ كلما زادت فعالية الخدمة ازداد عائدها ، والعكس صحيح . ويعزز لانكستر (Lancaster) هذا الرأى إذ يقول : « يمكن للمقياس الكمى لفعالية الخدمة أن يكون بمثابة تقدير نسبى غير مباشر لمقياس العائد »[٧] وعلى ذلك فإن تقييم المكتبة حتى وإن لم يستطع أن يغطى الجانب النوعى ، فإنه على أقل تقدير يمكن أن يعطى مؤشرات واضحة على مدى نجاح الخدمة المكتبية أو قصورها .

ثالثا : خطة التقييم :

من المتفق عليه بين الخبراء والعاملين فى أى مجال من المجالات ، أن أى مشروع تقييم يجب وضع خطة شاملة له قبل البدء فى تنفيذه . ولا يشذ تقييم الخدمة المكتبية عن هذه القاعدة ، إذ أن وضع خطة التقييم يعد أمرا أساسيا

لضمان تحقيق الغرض منه . ولما كان تقييم الخدمة المكتبية المدرسية لايقف عند حد التشخيص ، وإنما الغرض الأساسى منه هو التفسير والتنبؤ ووضع الخطط والبرامج المكتبية ، وتحديد الأدوار الواجب القيام بها ، واستراتيجيات العمل الواجب اتباعها ، فإنه من المهم وضع خطة التقييم بحيث تتضمن عددا من الخطوات المتتابعة . ويحدد لانكستر الخطوات التى يجب الاسترشاد بها عند وضع خطة التقييم على النحو التالى : —

١ — تحديد مجال التقييم .
٢ — تصميم برنامج التقييم .
٣ — تنفيذ التقييم .
٤ — تعديل النظام أو الخدمة بناء على نتائج التقييم[٨] .

ويمكن صياغة هذه الخطوات على هيئة أسئلة محددة توفر الإجابة عليها الخطوط العريضة التى يتم وضع خطة التقييم على أساسها ، هذه الأسئلة هى :

١ — ما الذى يقيم ؟
٢ — كيف يتم التقييم ؟ وأى الأدوات تستخدم ؟
٣ — من يشارك أو يسهم فى عملية التقييم ؟
٤ — ما القرارات الواجب اتخاذها وفق نتائج التقييم ؟

وتستدعى الإجابة على هذه الأسئلة النظر إلى الخدمة المكتبية المدرسية نظرة شاملة للتعرف على مقوماتها ووسائلها وأنشطتها . وذلك لتحديد الخطوط العريضة لعملية التقييم ، بحيث تتناول كل جانب من جوانب الخدمة ابتداء من أهدافها وحتى تأثيرها وفعاليتها ومعطياتها أو عائدها فى إطار من الالتزام بالدقة الموضوعية التى تعتمد على البيانات الصحيحة التى يمكن الحصول عليها .

ويتفق المكتبيون على أن مشروع التقييم يجب أن يبدأ من تحديد أهداف المكتبة المدرسية فى المرحلة التعليمية التى تقدم إليها خدماتها ، إذ أن الأهداف هى التى توجه نشاط النظام التعليمى . كما أن هناك ارتباطا واضحا بين التقييم والأهداف ، فنتائج التقييم يجب أن توضح مدى البعد أو القرب من الأهداف ، ولهذا فإنه من المهم تحديد الأهداف بشكل منظم وواضح بحيث يسمح بقياس الإنجازات . ولا يكفى تحديد الأهداف فقط ، وانما يجب أن

يكون هناك اعتراف واضح بها من القيادات التعليمية ، ونظار أو مديرى المدارس ، والموجهين ، والمعلمين ، والمكتبيين ، والمكتبة المدرسية لها الكثير من الأهداف وفق المفهوم الحديث لها ، فهى مركز تجميع أوعية المعلومات التقليدية وغير التقليدية وتيسير استخدامها لمختلف الأغراض التربوية والتعليمية ، وهى مركز التعلم ، ومركز القراءة والاطلاع ، ومركز المراجع والرد على الاستفسارات المختلفة ، ومركز النشاط التعليمى والثقافى بالمدرسة . إنها مؤسسة تعليمية وارشادية ، فهى تدعم المناهج الدراسية ، وتعمق أهداف التعلم . لذلك فإن تأثيرها يجب أن يكون واضحا وملموسا بالمدرسة . ومن هنا تأتى صعوبة تقييمها نظرا لتشعب وظائفها وتداخلها مع البرامج التعليمية بالمدرسة .

ويمكن إعداد خطة التقييم بحيث تتضمن الجوانب التالية : —

١ — تحديد ما المطلوب تقييمه .
٢ — تحديد الأدوات والطرق التى يتم بها التقييم ، ومن الواجب أن يلم أمين المكتبة بطريقة أو أكثر من طرق التقييم .
٣ — تحديد المشاركين فى عملية التقييم .
٤ — وضع إطار محدد لكتابة ملخص التقرير .

ويجب أن نشير هنا إلى أن التقييم عملية تتطلب وقتا ، وتستلزم جهدا . لذلك فإنه من المهم عدم تعيين وقت محدد للانتهاء منه[٩] ، وإنما يجب توفير الوقت الكافى لإجرائه .

رابعا : مجال التقييم :

للمكتبة المدرسية كثير من الوظائف والأنشطة كما سبق القول ، وعلى ذلك فإن مجال التقييم يجب أن يشتمل على مختلف الجوانب التى تؤثر فى فعالية الخدمة سواء أكان بالإيجاب أو السلب . ويمكن تحديد الجوانب الستة التالية كمجال لتقييم المكتبة المدرسية :

١ — المقومات المادية والبشرية المتوافرة بالمكتبة .
٢ — إدارة المكتبة .
٣ — الإعداد الببليوجرافى للمواد .

٤ ــ استخدام المكتبة .
٥ ــ المكتبة والعملية التعليمية والتربوية .
٦ ــ الكفاية .

ويشتمل كل جانب من هذه الجوانب على عدة عناصر يجب وضعها فى الاعتبار عند إعداد مخطط التقييم ، وعند اختيار أدوات جمع البيانات ، أو عند تحديد الطريقة التى تتبع فى التقييم . ويمكن تعداد العناصر التالية كأساس لتفصيل كل جانب من الجوانب السابقة .

١ ــ المقومات المادية والبشرية المتوافرة بالمكتبة :

(أ) مبنى المكتبة : المساحة ــ الإضاءة ــ التهوية .
(ب) الأثاث .
(جـ) أجهزة العروض الصوتية والضوئية ، والمعدات المكتبية .
(هـ) مجموعات المواد : أوعية المعلومات التقليدية وغير التقليدية ومزيج الأوعية .
(و) القوى البشرية : مهنيون ــ فنيون ــ معاونون إداريون .

٢ ــ إدارة المكتبة :

(أ) خطة الإدارة التعليمية والمدرسة لتدعيم وتوسيع نطاق الخدمة المكتبية .
(ب) المخصصات المالية وبنود الإنفاق .
(جـ) إجراءات ومعايير اختيار المواد وخطوات تزويد المكتبة بها .
(د) لجنة المكتبة وانتظام اجتماعاتها وفعالية قراراتها .
(هـ) السجلات المكتبية واكتمال ودقة التسجيل بها .
(و) تنظيم الحضور إلى المكتبة سواء أكان للفصول أم للطلاب .

٣ ــ الإعداد الببليوجرافى للمواد :

(أ) الفهرسة الوصفية والموضوعية .
(ب) التصنيف .
(جـ) فهارس المكتبة واكتمالها وترتيبها .
(د) ترتيب الكتب والوسائل السمعية والبصرية طبقا لأرقامها الخاصة .

٤ ــ استخدام المكتبة :

(أ) استخدام المعلمين والطلاب للمكتبة والاستفادة من إمكاناتها المتوافرة .
(ب) تشجيع الطلاب على ارتياد المكتبة واستخدام مصادرها .
(جـ) القراءة والإرشاد القرائى .
(د) خدمة المراجع .
(هـ) الإعارة الخارجية .

٥ ــ المكتبة والعملية التعليمية والتربوية :

(أ) دور المكتبة فى خدمة المناهج الدراسية والأنشطة التربوية .
(ب) المكتبة كوسيلة للتعامل مع الطلاب على أسس فردية وإنسانية .
(جـ) الأنشطة الثقافية للمكتبة .
(د) التربية المكتبية .
(هـ) طرق وأساليب تقريب المكتبة للطلاب ، وأعضاء هيئة التدريس ، وأفراد المجتمع المحلى .

٦ ــ الكفـــاية :

(أ) كفاية مساحة المكتبة لاستيعاب أعداد مناسبة من الطلاب فى وقت واحد .
(ب) كفاية مجموعات المواد بالمقارنة بعدد الطلاب والمعلمين بالمدرسة .
(جـ) كفاية المخصصات المالية لبناء وتنمية مجموعات المواد وصيانتها .
(د) كفاية أعداد الموظفين المهنيين والفنيين والإداريين .

ويمكن إضافة عناصر أخرى إلى كل جانب من هذه الجوانب إذا تبين أن العناصر المذكورة لا تغطى جميع أنشطة والبرامج فى مكتبة معينة . كما يمكن تقييم جانب واحد من هذه الجوانب ، فيمكن على سبيل المثال تقييم المقومات المادية بمفردها دون الجوانب الأخرى ، أو تقييم عنصر واحد من العناصر طبقا للاحتياجات المحلية لكل مكتبة ، كأن ترى مكتبة تقييم المجموعات بها ، أو قياس مدى الاستفادة من المصادر المتوافرة فى تدعيم المنهج الدراسى .

وبعد تحديد مجال التقييم يأتى تحديد الجماعات التى تسهم فى إجراءاته ، أو

التى تشارك بالرأى فى عملية التقييم . وتعد الجماعات التالية فى مقدمة الجماعات التى يجب إسهامها :

١ – موظفو المكتبة المسئولون مسئولية مباشرة عن المكتبة وتنظيمها وإدارتها وتخطيط وتقديم الخدمات ، فضلا عن تدريب الطلاب على استخدام المكتبة ، أو تدريس منهج التربية المكتبية ، إذا كان هناك منهج لذلك .

٢ – أفراد المجتمع الدراسى من معلمين وطلاب ، وهم الذين يستخدمون ويستفيدون من إمكاناتها ويتعاونون فى تخطيط وتنفيذ الأنشطة المكتبية . ولذلك من الضرورى التعرف على انطباعهم عن المكتبة ، وشعورهم حيالها واحتياجاتهم الحالية والمتوقعة .

٣ – المسئولون عن الإدارة المدرسية والتوجيه والإشراف التعليمى ، مثل مدير الإدارة التعليمية ، ومدير المدرسة أو ناظرها ، والموجهين ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء المسئولين أعضاء لجنة المكتبة الذين تقع عليهم مسئولية وتفسير الخدمة المكتبية وبرامجها ، فضلا عن مؤازرة ودعم المكتبة لتوفير احتياجاتها .

خامسا : طرق التقييم :

لايختلف التقييم عن البحث العلمى ، بل هو بحث علمى بكل عناصره وخطواته وكما تبدأ خطوات البحث العلمى بتحديد الموضوع والهدف منه ، وتحديد الأدوات التى تستخدم فى جمع البيانات وتسجيلها وترتيبها وتصنيفها ، ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج ، فإن خطوات التقييم تسير فى نفس المسار وتتبع نفس الخطوات . ومما لاشك فيه أن الاعتماد على مبادىء البحث العلمى يضمن إجراء التقييم على أسس سليمة ويحقق الغرض منه فى تحسين وتطوير الخدمة المكتبية .

وتعتبر الدراسات المسحية الوصفية من أفضل طرق البحث فى تقييم الخدمة المكتبية ، إذ أن هذه الدراسات تستهدف وصف الوضع القائم فى أى مجال من مجالات البحث فى صورة كمية للكشف عن مدى قوة أو ضعف أى جانب من جوانب الخدمة . ويمكن القول بأن الدراسات المسحية تستخدم بكثرة فى البحوث المكتبية ، وقد تبين فى دراسة منشورة أنها تصل إلى حوالى ٥٦٪ من جملة طرق البحث التى استخدمت للحصول على درجات جامعية فى علم

المكتبات بالولايات المتحدة خلال خمس سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨١) ، وبالنسبة لميدان المكتبات المدرسية فإن النسبة ترتفع عن ذلك[١٠] . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كثيرا من البيانات المطلوبة لأغراض البحث يتم الحصول عليها من الناس ، مثل المستفيدين والعاملين بالمكتبات .

وإذا كان تحديد طرق جمع البيانات يعد ضرورة أساسية قبل إجراء البحوث العلمية ، فإنها لاتقل عنها ضرورة فى تقييم الخدمة المكتبية . ولقد اتبعت عدة طرق فى هذا المجال ، منها تطبيق المعايير الموحدة ، وقوائم المراجعة (الفحص) ، والمقابلات الشخصية ، والملاحظة والاستبيان . وبالرغم من تعدد هذه الطرق إلا أنه لاتوجد طريقة يمكن اعتبارها الطريقة الوحيدة أو الأفضل لعملية التقييم[١١] . وإنما تحدد أفضلية الطريقة التى تتبع طبقا لمجال التقييم والغرض منه ، فقد تعد طريقة أفضل من غيرها لتقييم جانب من جوانب الخدمة . كما يمكن استخدام عدة طرق أو مزيج منها .

١ - تطبيق المعايير الموحدة :

المعايير الموحدة عبارة عن خطوط عريضة وإرشادات عملية تتعلق بتخطيط وتنفيذ الخدمة المكتبية ، وهى عبارة عن مستويات تمثل الحد الأدنى من المقومات الأساسية التى يتطلب وجودها بالمكتبة حتى تستطيع القيام بوظائفها على نحو مرض . فإذا بلغت المكتبة هذا الحد أو تجاوزته كانت مقبولة وفعالة ومعترفا بها كمكتبة متكاملة ، أما إذا لم تبلغ هذا الحد الأدنى كانت غير فعالة وقاصرة عن أداء وظائفها . ويمكن تعريف المعايير الموحدة بأنها « قواعد وإرشادات أو توجيهات وصفية وكمية تساعد الإدارة فى التعرف على الحد الأدنى من المدخلات المتعلقة بالمواد والأفراد والتسهيلات المادية ومدى جودة مخرجاتها من خدمات مرغوبة »[١٢] .

ويعنى تطبيق المعايير الموحدة مقارنة وضع المكتبة وما بها من مقومات مادية وبشرية على ما يوجد بالمعايير من مستويات عددية ونوعية . وتتم هذه المقارنة بسهولة ويسر عندما تكون هناك معايير موحدة معترف بها من السلطات التعليمية والمكتبية ، أما إذا لم تكن هناك معايير ، كما هو الحال فى كثير من الدول العربية ، فإن ذلك يمثل صعوبة كبيرة عند تقييم الإمكانات المادية والبشرية للمكتبة . ويمكن التغلب على هذا النقص محليا إذا اتفق المكتبيون فى

منطقة معينة على مستويات مناسبة لهذه الإمكانات ، تراعى الأوضاع المحلية من ناحية ، وتسترشد بالمعايير الموحدة للدولة أو أكثر من الدول التى تماثل أوضاع المكتبات المدرسية بها الوضع القائم بالمكتبات المراد تقييمها من ناحية أخرى .

٢ – قوائم المراجعة (الفحص) : Check Lists

قائمة المراجعة أو الفحص عبارة عن قائمة تشتمل على جميع العناصر المادية والبشرية والتنظيمية والخدمية الواجب توافرها بالمكتبة ، وتضع مستويات متدرجة لكل عنصر ، ويطلب من المقيم اختيار المستوى المناسب لكل عنصر بناء على التعريف الدقيق لكل مستوى . وغالبا ما تحتوى هذه القوائم على أربعة مستويات يحدد لكل منها درجة معينة ، مثل :

٤ – ممتازة Excellent	٢ – عادية Fair
٣ – جيدة Good	١ – ضعيفة Poor

ويمكن للمقيم أن يضيف بعض التعليقات التى يراها ضرورية لإعطاء صورة واضحة عن العنصر أو الجانب الذى يقيمه .

وتستخدم قوائم المراجعة فى التقييم الذاتى (Self Evaluation) أى التقييم الداخلى الذى يقوم به العاملون بالمكتبة دون تدخل خارجى . وعادة ما يعد جدول أو رسم بيانى يبين صورة المكتبة (Library Profil) ويبرز نتائج التقييم ، ويوضح الصورة الكاملة للمكتبة من جميع الجوانب .

ويبين الشكل التالى نموذجا لهذا الجدول وكيفية إعداده[١٣] .

	ضعيف	عادى	جيد	ممتاز
	١	٢	٣	٤
أ – العاملون				
ب – المقتنيات				
جـ – التنظيم				
د – المبنى				
هـ – الاثاث				
و – التوازن				
ز – البرامج				

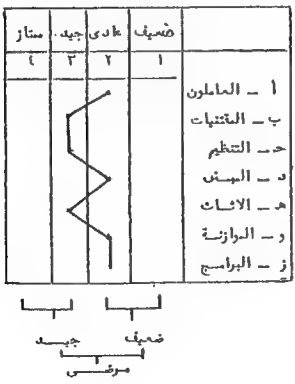

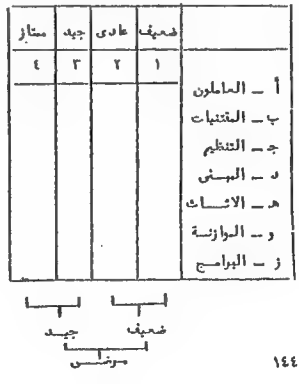

٣ – القوائم المعيارية : Standard Lists

تحتوى القائمة المعيارية على مجموعة محورية من المواد المكتبية الواجب توافرها بالمكتبة المدرسية طبقا للمرحلة التعليمية التى تقدم إليها خدماتها . وهى قوائم شاملة يقوم بإعدادها مكتبيون متخصصون ، فضلا عن التربويين من خبراء المناهج الدراسية الذين يسهمون فى عمليات فحص واختيار المواد التى تدعم وتثرى المناهج الدراسية والأنشطة التربوية المتصلة بها . وتصدر هذه القوائم الجمعيات المهنية للمكتبات المدرسية أو الجهات الحكومية المسئولة عنها . ومن المفروض أن تراجع القوائم الببليوجرافية المعيارية بصفة مستمرة لتنقيتها من المواد التى نفدت طبعاتها ، أو التى فقدت قيمتها العلمية أو الثقافية ، أو التى أصبحت لاتتوافق مع اتجاهات العصر من النواحى السياسية أو الأجتماعية . كما يجب إحلال مواد أخرى بدلا من المواد المستبعدة ، مثل الكتب الجديدة التى ثبت صلاحيتها وملاءمتها لمرحلة دراسية معينة ، أو الطبعات الجديدة التى بها إضافات لاشك فى قيمتها .

وللقوائم المعيارية فوائد كثيرة فى تزويد المكتبات بالمواد المناسبة والتى سبق فحصها فهى إحدى أدوات الاختيار ، بل تأتى فى مقدمتها . كما أنها وسيلة مناسبة من وسائل تقييم مجموعات المكتبة حيث « يمكن أن نقيس بها درجة القوة أو الضعف فى مجموعة المكتبة أو المركز ، كما يمكن على أساسها أيضا بناء مجموعة المكتبة أو المركز[١٤] .

وإذا لم تتوافر مثل هذه القوائم الببليوجرافية المعيارية ، فيمكن الاعتماد على قوائم الكتب الصالحة التى تصدرها إدارات المكتبات المدرسية سنويا فى عدد من الدول العربية لترشيد عمليات اختيار المواد ، والمساعدة فى بناء المجموعات . كما يمكن الاستفادة من القوائم الببليوجرافية التى تصدرها مكتبات مماثلة للتعريف بمقتنياتها .

٤ – الملاحظة الميدانية :

الملاحظة الميدانية إحدى وسائل البحث العلمى ، وهناك أساليب كثيرة ومتنوعة للملاحظة ، تتدرج من الملاحظة البسيطة التى تعنى بملاحظة مايتم بالمكتبة كما يحدث بصورة طبيعية ، وبدون تدخل من الباحث أو المقيم ، إلى

الملاحظة المنظمة أو المقننة التى تتم طبقا لخطة موضوعة مسبقا . ومن شروط الملاحظة العلمية عدم تأثر المقيم بفكرة أو رأى مسبق ، كما يجب أن يكون محايدا تماما وبعيدا عن التحيز أو الميل ، حتى تأتى نتائج الملاحظة أقرب ما تكون إلى الواقع ، وتعطى صورة واضحة عن الظاهرة أو النشاط الذى تتم ملاحظته .

ومن الضرورى أن تتم ملاحظة المكتبة أثناء العمل ، أى أثناء اليوم المدرسى وفى الفترات التى يكثر فيها الحضور إلى المكتبة لأى غرض من أغراض البحث أو الاستشارة أو القراءة . وبذلك يمكن التعرف بصورة واقعية عن نشاط وفعالية الخدمة المكتبية ، وإلى أى مدى استطاعت أو تستطيع أن تلبى مختلف الاحتياجات التعليمية والتربوية والترويحية . ويمكن كذلك ملاحظة استخدام المجموعات وكيفية الإفادة منها ، وماهى الموضوعات التى تحتاج إلى تدعيم بمزيد من المواد ، وماهى المواد التى لاتستخدم على الاطلاق ، أو التى يندر أو يقل الطلب عليها .

٥ – المقابلات الشخصية :

تعتبر المقابلات الشخصية أمرا هاما فى تقييم الخدمة المكتبية ، حيث أنها تسهم إسهاما لاشك فى قيمته فى التعرف على آراء المستفيدين ، والوقوف على احتياجاتهم والتوصل إلى مدى فعالية المكتبة فى تلبيتها ، فضلا عن إنطباعاتهم الشخصية عن فعالية الخدمة . ويمكن تنظيم هذه المقابلات مع أفراد المجتمع المدرسى من مدرسين وطلاب باعتبارهم المستفيدين الأساسيين من الخدمة المكتبية ، كما يمكن تنظيم هذه المقابلات مع العاملين بالمكتبة ذاتها ، إذ أنهم أقدر من غيرهم على تلمس مظاهر القوة أو مظاهر القصور .

ومن المبادىء السليمة للمقابلات الشخصية ، أن يتم الإعداد لها بدقة ، حتى تحقق الهدف منها ، ولا تؤدى إلى نتائج عكسية . وعلى ذلك يمكن تزويد المقيم بقائمة إرشادية لاستخدامها فى إجراء المقابلات . أو تعد استمارة تحتوى على الأسئلة التى يسعى المقيم إلى الحصول على إجابات عليها ، ومن المهم صياغة هذه الأسئلة بدقة حتى تسبر غور المبحوث ولذلك يطلق عليها (استمارة استبار) . كما أن التأكد من صدق وثبات هذه الأسئلة يؤدى إلى حصول المقيم

على نتائج ذات قيمة يمكنه من الانتفاع بها عند إعداد التقرير النهائى للتقييم .

٦ – الاستبيانات :

الاستبيانات من الأدوات الهامة فى البحوث الميدانية ، وكثيرا مايعتمد عليها فى عمليات تقييم الخدمة المكتبية التى يراد بها قياس فعالية المكتبة . وإلى أى مدى استطاعت أن تؤدى دورها التعليمى والتربوى والثقافى . ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة ، ويقوم المقيم بتوزيعه على عينة مختارة من المستفيدين من طلاب ومعلمين ، أو من العاملين بالمكتبة أو المتصلين بها وبأنشطتها من القيادات التعليمية مثل الموجهين وخبراء المناهج والقائمين بمسئوليات التخطيط والمتابعة للنشاط التعليمى .

ويمثل تصميم استمارة الاستبيان أهمية قصوى لضمان الحصول على بيانات حقيقة ، ولذلك يجب صياغة الأسئلة بدقة متناهية ، مع التأكد من صدقها وثباتها حتى تحقق الغرض منها . وإذا لم تتوافر الخبرة فى صياغة أسئلة الاستبيان لدى القائمين بالتقييم فيمكن الاستعانة بخبراء التقييم لصياغة الأسئلة التى تتصل بالأهداف ، أو بجوانب الخدمة المختلفة المراد اختيارها وقياسها . كما يستطيع هؤلاء بذل النصح فى تحديد شكل وأسلوب التقييم الذى يتبع وفقا للغرض منه . ويمكن أيضا الاستفادة من الاستبيانات السابقة التى أعدها باحثون آخرون واستخدمت من قبل فى اجراء البحوث أو التقييمات المكتبية ، وذلك باقتباس كل أو بعض أسئلتها ، وسيوفر هذا الاقتباس عددا من الأسئلة المناسبة ، التى تتميز بدقة التعبير وتوفر فى الوقت نفسه سرعة فى الانجاز .

سادسا : تقرير التقييم وخطط التطوير :

بعد الانتهاء من إجراءات التقييم ، تتبقى خطوة أخيرة تتمثل فى كتابة تقرير التقييم وهى خطوة هامة لاتقل أهمية عن جميع الخطوات التى سبق إجراؤها . وترجع أهميتها إلى أنها تبلور عملية التقييم فى صورة عرض شامل لجميع الجوانب التى تم تقييمها ، وتحديد النتائج التى تم التوصل إليها .

وهناك عدة شروط يجب مراعاتها بدقة عند صياغة تقرير التقييم ، منها : –

(أ) صياغة التقرير بأسلوب سليم ، واضح العبارة ، دقيق التعبير .

(ب) إستخدام لغة بسيطة ومباشرة ، مع الالتزام بالدقة الموضوعية فى اختيار الألفاظ ، والبعد عن الأسلوب الإنشائى والعبارات البلاغية .

(جـ) مراعاة الإيجاز والاقتصار على المعلومات والبيانات الضرورية ، دون حجب أى معلومات أساسية وضرورية لفهم المعنى المقصود .

(د) إعداد التقرير وفق إطار عام يضمن تسلسل الأفكار والترتيب المنظم للمعلومات وتحليلها .

(هـ) وضع الإحصاءات الضرورية المتعلقة بكل جانب من جوانب الخدمة ، واستخدام الرسوم البيانية كلما أمكن .

(و) وضع التوصيات اللازمة لتطوير الخدمة وتحسينها ، مع البعد عن التوصيات العامة والتركيز على التوصيات الإجرائية .

وإذا كان الهدف من تقييم الخدمة المكتبية المدرسية هو التعرف على مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ووظائفها وأنشطتها داخل المجتمع المدرسى ، وتشخيص مظاهر القوة ومظاهر الضعف ، فإن نتائج التقييم هى التى توفر الأساس اللازم لاتخاذ القرارات حول البدائل المختلفة ، فضلا عن التخطيط للمستقبل . وبذلك تكون المعلومات الواردة بالتقرير مادة مفيدة ومعاونة عند إعداد خطط تنمية الخدمة المكتبية فى المستقبل ، وتساعد فى الوقت ذاته على إزالة المعوقات التى تعترض طريقها . ومن هنا يتبين أن عمليتى التقييم والتخطيط عمليتان مترابطتان لاغنى لإحداهما عن الأخرى ، بل هما وجهان لعملة واحدة .

وإذا كان التقييم بحث علمى ، أو بالأحرى بحث ميدانى كما سبق القول ، إلا أن هناك فرقا دقيقا بين الإثنين ، ويتعلق هذا الفارق بنتائج كل منهما . إذ بينما يمكن تعميم نتائج البحث العلمى فإن نتائج التقييم لايمكن تعميمها . ويرجع ذلك إلى أن التقييم يركز على مكتبة واحدة أو مجموعة من المكتبات المتجانسة مثل المكتبات المدرسية ، إلا أنها لاتمثل بالضرورة عينة مختارة يمكن اعتبارها ممثلة لجميع المكتبات . وعلى ذلك يمكن القول بأن التقييم يتركز أساسا حول موقف أو ظاهره معينة ولايتم تعميم « النتائج إلى مواقف أخرى إلا نادرا فى حالات مماثلة ، فالتركيز يكون على هذا الموقف المقصود والقرار الذى يتخذ بشأنه »[١٥] .

ولعلنا نذكر أن الخطوة الرابعة من خطوات التقييم التى ذكرها لانكستر تختص بتعديل النظام أو الخدمة بناء على نتائج التقييم . ولذلك فإن القيمة الحقيقية التى تنتج من أى تقييم تتركز فى القرارات التى تتخذ لتطوير وتحسين وزيادة كفاءة الخدمة . ومن هنا تأتى أهمية اتخاذ الإجراءات الفورية لدراسة نتائج التقييم ، ووضع التوصيات موضع التنفيذ من خلال خطة عمل شاملة . ومن أفضل الأساليب التى تتبع لإعداد مثل هذه الخطة ، هو تصميم إطار موضوعى يحدد الاجراءات التى تتبع خطوة بخطوة لتطوير برامج الخدمة المكتبية ، ويراعى فى الوقت نفسه تأكيد مظاهر القوة فى الجوانب التى يثبت قوتها وفعاليتها ، ومعالجة أسباب القصور فى النواحى الأخرى التى تبين ضعفها وعدم فعاليتها . ويتم كل هذا فى ضوء التوصيات الإجرائية التى تم وضعها فى التقرير .

ومن المعروف أن هناك ثلاثة أنواع من الخطط هى :

(أ) خطط قصيرة المدى .
(ب) خطط متوسطة المدى .
(جـ) خطط طويلة المدى .

والفرق بين أنواع هذه الخطط هى مدة تنفيذ كل نوع ، إذ جرى العرف على أن الوقت الذى يستغرقه تنفيذ كل نوع هو العامل الأساسى الذى يميز هذه الأنواع الثلاثة . وعادة ماتغطى الخطة طويلة المدى مدة تزيد عن الخمس سنوات ، أما الخطة المتوسطة المدى فتغطى مدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات ، فى حين أن الخطة قصيرة المدى تغطى مدة سنة فأقل .

وبالنسبة للمكتبات المدرسية فإن من الأفضل وضع خطة طويلة المدى لتطوير وتحسين الخدمة ، على أن تعد خطط أخرى قصيرة المدى ، بحيث تحدد مايتم إنجازه فى السنة الأولى من أعمال ومتطلبات أكثر إلحاحا من غيرها ، ثم تحدد السنة الثانية المتطلبات التى تليها فى الأهمية .. وهكذا(١٦) . ويجب أن تتضمن الخطة طويلة المدى مواعيد ثابتة تحدد بوضوح الوقت اللازم لإتمام الخطط قصيرة المدى ، ويشتمل هذا على وقت البدء ووقت الانتهاء . وبذلك يتحقق الترابط بين التخطيط فى المدى الطويل والتخطيط فى المدى القصير .

المصـــادر

١ – أحمد زكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الادارية : انجليزى ، فرنسى ، عربى . القاهرة : دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٢ . ص ١٧٠ .

٢ – محمد اديب النجيحى ، ومحمد منير مرسى ، المناهج والوسائل التعليمية . القاهرة : المؤلفان ، ١٩٧٦ . ص ١٨٩ .

٣ – Richard K. Gardner, **Library Collections: Their Origin, Selection and Development.** New York: McGraw - Hill, 1981. P. 235.

٤ – Mary Helen Mahar, "Evaluation of Media Services to Children and Young People in Schools", **Library Trends. Vol 22, No. 3 (January 1974) PP. 377 - 386.**

٥ – Ruth Ann Davies, **The School Library Media Center: A Force for Educational Excellence.** 2nd ed. New York: Bowker, 1974. P. 259.

٦ – Mahar, Loc Cit.

٧ – وفرد لانكستر ، نظم استرجاع المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨١ . ص ١٧٤ .

٨ – نفس المصدر ، ص ١٧٥ .

٩ – Davies Op. Cit., P. 263

١٠ – Janet G. Stroud, "Research Methodology Used in School Library Dissertations **"School Library Media Quarterly. Vol. 10, No. 2 (Winter 1982) PP. 124 - 134.**

١١ – Mahar, Loc Cit.

١٢ – محمد محمد الهادى ، الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات . الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٢ . ص ٢٩٢ .

١٣ – Davies, Op. Cit., P. 265. بتصرف عن :

١٤ – سعد محمد الهجرسى ، المعايير الموحدة : لمراكز المعلومات والتوثيق خاصة وما يرتبط بها من المؤسسات والوظائف . القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧ . ص ٣٢ .

١٥ – ابراهيم الشبلى ، « التقويم والبحث التربوى » فى ، محاضرات فى البحث التربوى . الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ . ص ١٥٥ – ١٦٢ .

١٦ – Davies, Op. Cit., P. 305.

حســن عبــد الشــافى

نافذة العرض

سهولى محمد متولى : المكتبة ودورها التربوى فى مصر الفاطمية

شبين الكوم - كلية التربية - جامعة المنوفية ، ١٩٨٣

– رسالة قدمت لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة المنوفية للحصول على درجة الماجستير فى التربية

عرض وتحليل عوض توفيق عوض

نظرا لأن العصر الفاطمى فى مصر قد شهد نهضة مكتبية رائعة حيث انتشرت المكتبات فى القصور والمساجد ولدى بعض الأفراد ، كما ظهرت المكتبات العامة فى كل مكان وقامت بدور تربوى فإن الهدف من هذا البحث هو محاولة معالجة مشكلات مكتباتنا لتقوم بدورها التربوى كما كانت تقوم به فى العصور التاريخية السابقة وفى مقدمتها العصر الفاطمى .

وقد اتضح من استعراض الرسالة أن المكتبات انتشرت فى مصر الفاطمية وظهر منها أنواع متعددة كان من أهمها :

١ – **مكتبات القصور** : عرف الفاطميون مكتبات القصور وهم فى المغرب وفطنوا إلى أهميتها كوسيلة جادة لنشر الثقافة . وقد حرص الخليفة الفاطمى العزيز بالله على أن يخصص للمكتبة قاعات كبيرة فى قصره كما حرص على أن يكون فى مكتبته أكثر من نسخة للكتاب الواحد وبخط المؤلف نفسه .

وقد ضمت مكتبات القصور – كما بينت الرسالة – امهات الكتب فى مختلف العلوم والفنون وتميزت هذه المكتبات عن غيرها بأنها كانت من نوعين خارجية وداخلية ، والخارجية هى التى كان يسمح للعامة بالدخول إليها ، أما الداخلية فكان لا يقربها إلا الأئمة والدعاة فقط .

٢ – **مكتبات المساجد** : انتشر هذا النوع من المكتبات فى العصر الفاطمى لمساعدة المصلين والدارسين . وكان لكل مسجد مكتبة تشتمل على الكثير من الكتب النفيسة النافعة فى مختلف العلوم ومنها الفلسفة والطب والتاريخ .

ومن أشهر مكتبات المساجد فى العصر الفاطمى مكتبة الجامع الأزهر التى احتوت على أكثر من ٤٠ غرفة خاصة بالكتب وضمت أكثر من ١٨,٠٠٠ مجلد .

٣ – **المكتبات الخاصة** : انتشرت المكتبات الخاصة فى العصر الفاطمى بشكل ملحوظ ويرجع ذلك – كما ذكر الباحث – إلى أنه

كان من عادة علماء الدولة ووزرائها وأطبائها وكثير من رجالها أن يكون لدى كل منهم مكتبة خاصة ينشئها ويتولى أمرها .

ومن أشهر المكتبات الخاصة فى العصر الفاطمى مكتبة الوزير يعقوب بن كلس ومكتبة افرائيم بن الزفان ومكتبة الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى ومكتبة القاضى عبد الرحيم البيسانى ومكتبة الأستاذ برجوان .

ولم تكن هذه المكتبات حكرا على أصحابها وإنما كانت ملتقى للعلماء والأدباء وكان يسمح لعامة الشعب بالدخول إليها للقراءة والاستفادة ولسماع المحاضرات والمناظرات التى كانت تتم فى هذه المكتبات .

٤ – **والمكتبات العامة** : من أشهر هذه المكتبات فى العصر الفاطمى دار العلم أو دار الحكمة التى أنشأها الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله وأراد بها منافسة بيت الحكمة التى أنشأتها الخلافة العباسية .

وقد قسمت هذه المكتبات إلى عدة أقسام : قسم للفقهاء ، وقسم آخر لقراء القرآن الكريم ، وقسم ثالث للمنجمين وقسم رابع لأصحاب النحو واللغة وقسم خامس للأطباء .

وتميزت دار الحكمة عن سائر المكتبات التى كانت موجودة فى مصر وفى العالم الاسلامى فى ذلك الوقت بأنها كانت تتيح فرصة القراءة والثقافة لجميع الناس بلا استثناء كما تميزت بالطابع التعليمى الذى كان سمة من سمات العمل بها فكانت تلقى فى داخلها المحاضرات وتعقد الندوات والمناظرات لتعليم العلوم المختلفة ، وكان أهم ما يميزها هو ارتباطها بفلسفة الدولة وفلسفة التربية حيث كانت هذه المكتبة هى التى تعد داعى الدعاة وأعوانه كما كانت المركز الرئيسى لنشر تعاليم المذهب الشيعى.

وبالنسبة لنظام المكتبات وإدارتها وتمويلها فى العصر الفاطمى فقد عرضها الباحث فى الفصل الرابع من الرسالة وكانت على النحو التالى :

اهتم الفاطميون بإعداد مكان خاص لهذه المكتبات مجهز بالقاعات التى تستغل فى المحاضرات وكانت الكتب توضع فى هذه القاعات على الرفوف أو فى صناديق خاصة . واهتم الفاطميون بتنظيم هذه المكتبات وتصنيفها وفهرستها وتزويدها بالوسائل التعليمية ، واتبعوا نظام خاص لكتابة أسماء المؤلفين على الكتب وكانوا يكتبون على غلاف كل كتاب ملخصا له .

واهتم الفاطميون بتجليد الكتب وتوفير ما يحتاجه ذلك من النساخ والمجلدين والمصورين والوراقه .

ولكى يوفروا للمترددين على المكتبات أسباب الراحة اهتم الفاطميون بتوفير ما يحتاجه القارىء من أقلام ومحابر وأوراق ويسروا لهم الاستعاره الداخليـة والخارجية .

ولم يغفل الفاطميون أن الادارة الناجحة والمتخصصة للمكتبات سوف تساعد هذه المكتبات على تأدية دورها التربوى

والتثقيفى لذلك اهتموا بالاشراف على هذه المكتبات وإدارتها لدرجة أن الخليفة الفاطمى كان يشترك بنفسه فى عملية الاشراف على المكتبات . وكان المشرف العام على المكتبة هو داعى الدعاة وهو أكبر وأهم منصب دينى فى ذلك الوقت وكان يتولى أمناء المكتبات – الذين كانوا على درجة عالية من الثقافة – الأعمال الادارية والفنية .

وقد وصل اهتمام الفاطميون بإدارة مكتباتهم إلى درجة أن استدعوا بعض العلماء من الخارج لرئاسة دار الحكمة وأشترك فى هذه العملية بعض الوزراء .

وقد أولت الدولة الفاطمية اهتماما خاصا بالانفاق على المكتبات باعتبارها مؤسسات تعليمية تربوية هامة فرصدت الأموال والميزانيات اللازمة للانفاق على المكتبات وحددوا أوجه الصرف ضمانا لدقة وجدية الانفاق . وعندما أنشئت دار الحكمة أوقف منشؤها الحاكم بأمر الله عليها جزءا من أملاكه وجعل من إيراده ميزانية ثابتة لهذه المكتبة .

وبالنسبة للدور التربوى والتثقيفى للمكتبات فى العصر الفاطمى فقد قسمه الفصل الخامس من الرسالة إلى ثلاثة نواحى هى :

الناحية الأولى عن أثر المكتبات فى نشر الثقافة بين المصريين ولهذا أعد الفاطميون مكتباتهم لتكون مكانا دائما يتردد عليه من يريد الاطلاع أو النسخ وكان القائمون على أمر هذه المكتبات يوفرون للمترددين على مكتباتهم الأقلام والأوراق والمحابر وكانوا حريصون على إقامة علاقات اجتماعية جيدة مع المترددين على مكتباتهم وتشجيعهم على الاطلاع بتوزيع الملابس والمنح واللحوم عليهم . وقد أقبل الجميع على المكتبات بلا استثناء : الخلفاء : والوزراء وكبار رجال الدولة وعامة الشعب حتى أصبح للكتاب أهمية كبرى فى ذلك العصر .

الناحية الثانية عن دور المكتبات التعليمى الذى جعل من هذه المكتبات أماكن يتعلم فيها المترددون عليها كافة أنواع العلوم . ومن أشهر المكتبات التى قامت بهذا الدور دار الحكمة التى كان من أسباب إنشائها النهوض بالتعليم عامة ولهذا السبب وفر لها الحاكم بأمر الله المقرئين والفقهاء والأطباء والنحويين لتعليم الناس . وقد قسمت الدار لعدة أقسام لعلوم القرآن والفقه وعلوم اللغة والطب وغيرها .

وقد تميز التعليم الذى تم فى المكتبات الفاطمية بأنه كان يعتبر تعليما متطورا لأنه أضاف علوما جديدة مثل الطب وعلوم النجوم والرياضيات وهى علوم لم تكن لها نفس الأهمية فى المؤسسات التعليمية الأخرى .

وتميزت دار الحكمة فى طريقة تعليمها بالمناظرات التى كانت تتم بين أساتذة هذه الدار بعضهم البعض وبينهم وبين المترددين على هذه الدار مما كان له أثره فى توسيع أفق الدارسين وفتح أبواب جديدة للقراءة والدراسة والمعرفة . وتميز التعليم الذى تم فى دار الحكمة بأنه كان يناسب الفروق

الفردية وميول واتجاهات الدارسين بهذه الدار فكانت الحلقات العلمية كثيرة : حلقة للطب وأخرى للأدب وثالثة لعلم الفلك وهكذا ، وكان الدارس فى هذه المكتبة يلتحق بما يستطيع أن ينبغ فيه ، هذا بالاضافة إلى أن الذين قاموا بالتدريس كانوا من أفضل علماء عصرهم وممن اشتهروا بالكفاءة فى التدريس .

الناحية الثالثة عن دور المكتبات فى نشر وتعليم المذهب الفاطمى وقد قامت المكتبات فى هذا المجال بتثقيف المصريين والتمهيد لنشر العلوم الشيعية بتوفير كتب المذهب الشيعى وشرحها وتعليمها للناس ، هذا إلى جانب إعداد الكوادر الدينية وصقل الدعاة الذين كان يقع على عاتقهم أمر نشر الدعوة وتعليمها للناس فى مصر وفى خارجها وقد قامت المكتبات بهذا الدور بإتاحة فرص القراءة الدينية المتخصصة لهؤلاء الدعاة بالاضافة إلى تعليمهم أصول المذهب الشيعى وعلوم التأويل وأسس الدعوة .

التوصيات والمقترحات التى يرى الباحث الأخذ بها وقد تضمنها الفصل السادس وتبين ضرورة :

١ – أن تعمل المكتبات سواء منها العامة أو المدرسية أو الجامعية على إعداد الفرد المسلم عن طريق توفير الكتب التى تخدم العقيدة الاسلامية الصحيحة وتزويد المكتبات بكتب التراث ، تشجيع القراءة الدينية وتزويد المكتبات بالموسوعات الاسلامية .

٢ – أن يكون للمكتبات دور فعال فى العملية التعليمية بتغيير الطرق المتبعة فى التدريس وأسلوب الامتحانات مع الاهتمام بحصة المكتبة وجعلها من الحصص الأساسية مع تغيير أسلوب تنفيذها ، وجعل المكتبة المركز الرئيسى للنشاط الثقافى .

٣ – الاهتمام بزيادة عدد المكتبات العامة وتحسين الخدمات المكتبية التى تقدمها وجعلها على رأس المؤسسات التى تخدم الثقافة فى مجتمعنا وربطها بالقضايا التربوية الهامة مثل التعليم المستمر ومتغيرات العصر .

٤ – الاهتمام بمبنى وموقع المكتبات المدرسية والجامعية والعامة وإعدادها الاعداد المناسب ، مع الاهتمام بتصنيف وفهرسة مجموعاتها والاهتمام بتزويدها بالمجموعات المتكاملة من الكتب مع اتباع نظام الأرفف المفتوحة فيها .

٥ – الاهتمام بإعداد أمناء المكتبات إعدادا يناسب طبيعة عملهم والتوسع فى فتح أقسام لعلوم المكتبات بكليات التربية والآداب .

٦ – زيادة الميزانيات المخصصة للمكتبات ومتابعة طرق انفاقها للتأكد من أنها تنفق على الوجه الأكمل .

عوض توفيق
مدير التوثيق بالمركز القومى للبحوث التربوية بالقاهرة

عبد الله الشريف : مدخل إلى علم المكتبات

طرابلس - المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣ - ٣٥٧ ص

عرض وتحليل محمد عوض العايدى

مدير مكتبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة

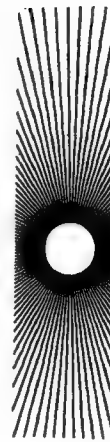

يتسابق بعض أساتذة علم المكتبات والمعلومات لتأليف الكتب التقديمية التى تعرض لنا مقدمات علم المكتبات أو علم المعلومات مثلهم فى ذلك مثل الكثير من أعضاء هيئة التدريس فى مختلف المجالات ، وقد يكون السبب وراء ذلك هو أن أعينهم على الطلاب وعلى تسويق الكتاب أو أنهم مكلفون بتدريس هذه الموضوعات لطلاب السنوات الأولى من الدراسة الجامعية . وعلى الرغم من أن بعضهم ينساق وراء السهولة الظاهرة فى إعداد مثل هذه الأعمال ، إلا أن المتمرسين منهم يرى – وعن حقيقة – أن إعداد مثل هذه الأعمال ينطوى على كثير من الصعوبة كما يقول الأستاذ الدكتور محمد فتحى عبد الهادى فى مقدمة كتابه مقدمة فى علم المعلومات « تعتبر الكتب التقديمية لأى علم من العلوم من أصعب الكتب ومن أهمها فى نفس الوقت ، ذلك أنها تحرص على تقديم هذا العلم للقراء بالأسلوب والمنهج الذى يتيح التعرف على العلم بمقوماته الأساسية وإطاره العام وموضوعاته المختلفة وصلاته وارتباطاته بالعلوم والمجالات الأخرى » .

والكتاب الذى نتناوله اليوم بالعرض والتحليل من هذا النوع من الكتب التقديمية كما يبدو من عنوانه ويتناول فى فصله الأول العوامل التى ساعدت على تطور المهنة المكتبية وانتشارها فى العالم كما يوضح العوامل التى ساعدت فى تطور المهنة المكتبية كما يتناول نشأة علم المكتبات والمعلومات ونشأة المنظمات المهنية وعلاقة علم المكتبات والمعلومات بالعلوم الأخرى كما يتناول تدريس علم المكتبات والمعلومات فى العالم ويتعلق الفصل الثانى بالخدمات المكتبية كالمكتبات الحديثة والجامعية والقومية والعامة من حيث أنواعها ووظائفها وخدماتها . أما الفصل الثالث

فيتناول كل ما يتعلق بالمنظمات والجمعيات المهنية ودورها فى تطوير الخدمات المكتبية وما تقوم به المنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد المخطوطات العربية وجمعية المكتبات الأردنية وكذلك الجمعيات العالمية مثل الاتحاد الدولى للتوثيق والاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات والمجلس الدولى للوثائق ومنظمة اليونسكو ، كما تناول أشهر وأقدم الجمعيات المكتبية كجمعية المكتبات البريطانية والأمريكية . ويتعلق الفصل الرابع بتأهيل المكتبيين فى الوطن العربى فى مختلف المستويات العلمية كالدراسات العليا والجامعية ، والتأهيل أثناء الخدمة والدورات التدريبية على المستوى الوطنى والقومى .

ويناقش الفصل الخامس المشاكل التى تواجه تطوير المناهج بمدارس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى على المستوى الجامعى ومستوى الدراسات العليا من حيث شروط القبول ، الوضع الادارى ومدة الدراسة ، أسلوب التدريس ووحدات المناهج الدراسية . وخصص المؤلف الفصل السادس للمراجع من حيث أنواعها كالمعاجم وكتب التراجم والأدلة السنوية والسلاسل والرسائل الجامعية ، كما اشتمل الفصل على كل ما يتعلق بالخدمة المرجعية من حيث طبيعتها وأهدافها وطرق استخدام وتقييم المراجع .

وتناول الفصل السابع البيليوجرافيا من حيث الأهداف والأنواع والأوصاف ضاربا أمثلة لأنواع البيليوجرافيات وأشهرها فى العالم . أما الفصل الثامن فيتناول التصنيف بصفة عامة وأهم التصانيف الخاصة كما يحتوى هذا الفصل على معلومات تفيد المصنف فى كيفية تصنيف الكتاب وتقرير موضوعه وكذلك أهم القواعد العامة التى يجب على المصنف أن يتبعها ، كما يشتمل على الملخصات الثلاث لتصنيف ديوى العشرى باللغتين العربية والانجليزية . أما الفصل التاسع فقد تناول علم الفهرسة باعتباره من أهم مجالات دراسة المكتبات نظرا لأن انتاجه فى وسائل السيطرة على دنيا المعرفة المسجلة وتقديمها موصوفة ومنظمة للباحثين والدارسين ، وقد تناول الفهرسة من حيث : مفهومها ، أنواع وأشكال الفهارس ، الملامح المادية للكتاب ، الطرق الفنية لتسجيل البيانات على البطاقة وكذلك كل ما يتعلق بعلامات الترقيم والمسافات . ويوضح الفصل العاشر أهمية التراث العربى وخاصة المخطوطات ، وأهم أنواعها وفهرستها والأسس العامة لتحقيقها ، كما يتناول الفصل تاريخ فهارس المخطوطات العربية والأوربية ، كما اشتمل على معلومات تتعلق بأماكن وجود المخطوطات العربية فى العالم وأهم المجلات التى تهتم بالمخطوطات العربية . أما الفصل الحادى عشر فقد ناقش أهمية دور خدمات التكشيف والاستخلاص فى خدمات المعلومات كما قدم دراسة جيدة عن الكشافات والمستخلصات وأنواعها وأهم نشاطات خدمات التكشيف والاستخلاص فى الوطن العربى وفى العالم . ويشتمل الفصل الثانى عشر والأخير على كل ما

يتعلق بالتطور التاريخى للمكتبات فى ليبيا خلال المائة سنة الماضية مبينا أهم المكتبات من حيث تاريخ تأسيسها ومحتوياتها وخاصة المكتبات العامة والأثرية والمكتبات الدينية. كما يشتمل الكتاب على ملحق يحتوى على قوائم ببليوجرافية لأهم مصادر الانتاج الفكرى العربى والعالمى فى مجال المكتبات والمعلومات من كتب ودوريات عربية.

والقارىء العادى يستطيع أن يقدر مدى الجهد الذى بذل فى هذا العمل، كما يستطيع أن يحكم على مدى قرب أو بعد المعالجة أو الموضوعات المطروحة من أسس علم المكتبات وهل تكفى ثلاثمائة صفحة ونيف لمعالجة مثل هذا الموضوع. ويستطيع القارىء العادى أيضا أن يفند إدعاء المؤلف بأن هذا العمل يعتبر أول مرجع باللغة العربية فى هذا الموضوع لأن هذا الادعاء مخالف للحقيقة.

محمد عوض العايدى

فوزية مصطفى عثمان : تحسين استفادة طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة في مصر من خدمات المكتبة المدرسية
القاهرة - المركز القومي للبحوث التربوية ، ١٩٨٢

عرض وتحليل عوض توفيق عوض

مدير التوثيق بالمركز القومي
للبحوث التربوية بالقاهرة

ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه يؤدى إلى التعرف على آراء طلاب وطالبات المدارس الثانوية العامة فى مصر بشأن ما يقدم لهم من خدمات وبرامج ثقافية من خلال مكتباتهم المدرسية ، ويساعد على بناء خطة إعلامية لجذب طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة فى مصر للتردد على المكتبات فى مدارسهم والاستفادة من خدماتها الثقافية ، هذا إلى جانب أنه يسهم فى تطوير برامج الخدمة المكتبية بالمدارس الثانوية العامة على أسس علمية سليمة سواء من حيث أهدافها أو محتواها أو طرق وأساليب تنفيذها أو عملية تقويمها .

مسلمات البحث :

يقوم البحث على المسلمات الآتية :

١ – ان طلاب وطالبات المدارس الثانوية العامة يترددون على المكتبة المدرسية لتحقيق غرض معين.

٢ – ان مراعاة آراء طلاب وطالبات المدارس الثانوية العامة بالنسبة لمكتباتهم المدرسية وما تؤديه لهم من خدمات هو أحد العوامل المسهمة فى تحقيق المكتبة المدرسية لأهدافها .

٣ – ان الخدمة المكتبية المدرسية لها تأثيرها على نمو طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة فى مختلف المجالات .

٤ – إن إزالة المعوقات التى تعوق طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة عن الاستفادة بخدمات المكتبة المدرسية من الأمور المهمة التى تؤدى إلى نجاح المكتبة فى تحقيق أهدافها .

٥ – إن مكتبة المدرسة الثانوية العامة فى مصر يمكنها تقديم خدمة مكتبية فعالة لطلاب تلك المدرسة .

الدراسة التجريبية :

للوصول إلى نتائج سليمة يمكن أن تبنى عليها مقترحات تؤدى إلى تحسين استفادة طلاب وطالبات المدارس الثانوية العامة من خدمات المكتبة المدرسية فقد أجرى الباحثان دراسة تجريبية مرت بالخطوات التالية :

١ – **بناء استبيان :** قام الباحثان ببناء الاستبيان المستخدم فى إجراء هذا البحث لتوجيهه لطلاب وطالبات بعض المدارس الثانوية العامة فى مصر وقد مر بناء الاستبيان وإعداده فى صورته النهائية بعدة خطوات إلى أن وصل للصورة النهائية التى كانت أهم معالمها هى أن الاستبيان يتكون من ٢٥ سؤالاً منها ٢٢ سؤالاً من النوع المقيد وثلاثة من النوع المفتوح وروعى أن تتناول أسئلة الاستبيان عدة جوانب هى : الميول القرائية ، اشباع الكتب والمجلات لهذه الميول ، مواعيد فتح المكتبة ، حصة المكتبة ، الخدمات التى يقدمها أمين المكتبة ، مكتبات الفصول ، جماعة أصدقاء المكتبة ، التزويد ، النشاط الثقافى للمكتبة والاعلام عنه ، وسائل حفز الطلاب على القراءة الحرة والبحث .

٢ – **اختيار العينة :** أجرى هذا البحث على ٩٠٠ طالب وطالبة اختيروا من المدارس الثانوية العامة وروعى فى اختيارهم ما يلى :

(أ) أن تمثل المدارس التى اختير منها أفراد العينة البيئات المختلفة .

– **البيئة الصناعية :** وقد اختيرت مدرسة صلاح سالم الثانوية العسكرية بنين ومدرسة حلوان الثانوية بنات لتمثل العينة المختارة منهما هذه البيئة .

– **البيئة الزراعية :** وقد اختيرت كل من مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية العسكرية بنين بالفيوم ومدرسة الفيوم الثانوية بنات لتمثل العينة المختارة منهما هذه البيئة .

– **البيئة التجارية :** وقد اختيرت كل من مدرسة بور سعيد الثانوية بنين ، ومدرسة بور سعيد الثانوية بنات لتمثل العينة المختارة منهما هذه البيئة .

(ب) ان تغطى العينة المختارة المستويات المختلفة للمتغيرات وهى :

ذكور / إناث

صف أول / صف ثان / صف ثالث

شعبة علمى / شعبة أدبى / شعبة رياضيات

٣ – **خطوات إجراء التجربة :** قام الباحثان بتصميم خطة لاجراء البحث روعى فيها توزيع مدارس العينة وفقا للبيئة الجغرافية ، توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ، توزيع كل من طلاب وطالبات الصف الأول ، الصف الثانى ، والصف الثالث وفق البيئة الجغرافية ، وقام الباحثان فى النهاية بتوزيع أفراد العينة وفقا للصف والشعبة والجنس مع تحديد نسبتهم فى العينة الكلية . وقد قام الباحثان على هذا الأساس بإجراء الدراسة التجريبية – التى اعتمدت على الاستبيان كأداة لها – ثم قاما برصد النتائج وتبويبها ومعالجتها إحصائيا .

نتائج البحث :

انقسمت نتائج البحث التى توصل إليها الباحثان فى ضوء الأسئلة التى حاول البحث الاجابة عنها وفى ضوء فروض البحث إلى ما يلى :

١ – فيما يتعلق بمدى إشباع مصادر المعلومات المتاحة بمكتبات المدارس الثانوية العامة فى مصر لميول الطلاب ثبت من استجابات العينة الكلية أن الكتب والمجلات المتوافرة بمكتبات المدارس الثانوية العامة فى مصر لا تشبع الميول القرائية للطلاب فقد أفاد ١٨,٣ ٪ من الطلاب أن الكتب المتوافرة بمكتبات المدارس الثانوية العامة لا تشبع ميولهم على الاطلاق كما أفاد ٤٨,١ ٪ منهم أن هذه الكتب تشبع ميولهم إلى حد ما وهذا يشير إلى أن أعلى نسبة من الطلاب أكدت أن الكتب المتاحة لمكتبات المدارس الثانوية العامة لا تشبع ميولهم القرائية تماما أو إلى حد كبير .

٢ – فيما يتعلق بأنسب الأوقات لفتح المكتبة المدرسية بالنسبة طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة للاستفادة من خدماتها الثقافية تشير النتائج إلى أن فتح المكتبة للطلاب خلال العطلة الصيفية يحظى بأكبر عدد من الاستجابات فقد وصلت نسبته إلى ٦٢,٢ ٪ يليها فتحها خلال اليوم المدرسى ونسبته ٣٩,٥ ٪ بينما كانت أقل الاستجابات بالنسبة لأوقات التردد على المكتبة المدرسية هى قبل اليوم المدرسى إذ لم تتعد نسبة الطلاب الذين اختاروا هذا الوقت ٢,٩ ٪ .

٣ – فيما يتعلق بنظرة طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة لحصة المكتبة وما يتوقعونه منها اتضح من النتائج أن الغالبية العظمى من الطلاب تحبذ تماما تخصيص حصة أسبوعيا يقضونها فى الاطلاع بمكتبة المدرسة إذ وصلت نسبة المحبذين تماما إلى ٧٢,٧ ٪ إذا أضيفت إليها نسبة المحبذين إلى حد كبير تصل النسبة إلى ٩٠,٧ ٪ ، بينما لا يعارض الفكرة سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى ٣,٧ ٪ .

٤ – فيما يتعلق بالواقع الفعلى لمكتبات الفصول بالمدارس الثانوية العامة بمصر والمعوقات التى تحول دون الاستفادة من خدماتها الثقافية اتضح من استجابات الطلاب والطالبات أن ٨٧,٧ ٪ يرون أن مكتبات فصولهم ليس بها أعداد كافية من الكتب وأقر ٩٠,٦ ٪ من الطلاب والطالبات أن ما تحويه هذه المكتبات لا يغطى اهتماماتهم .

٥ – فيما يتعلق بالخدمات المكتبية التى يرغب طلاب وطالبات المدرسة الثانوية ان يقدمها لهم أمين المكتبة اتضح من النتائج أن ٧٧,٣ ٪ من الطلاب والطالبات يودون أن يساعدهم أمين المكتبة المدرسية فى اختيار الكتب الملائمة لهم هذه الخدمة فى الترتيب مساعدتهم فى التعرف على طرق استخدام المراجع مثل الأطالس ودوائر المعارف والقواميس .

٦ – فيما يتعلق بجماعة أصدقاء المكتبة والخدمات التى يمكن أن يقدمها أعضاء هذه الجماعة لزملائهم من الطلاب

توضح إجابات الطلبة والطالبات أن متابعة استرداد الكتب هى الخدمة الوحيدة التى اقر عدد كبير منهم (٥٠ ٪) بأن جماعة أصدقاء المكتبة يولونها عنايتهم ، أما التعريف بالكتب الجديدة التى ترد إلى مكتبة المدرسة فلم يشعر بوجود هذه الخدمة إلا ٢٢,١ ٪ فقط من الطلاب والطالبات ، كذلك لم يقر بوجود خدمة الاعلام بأنشطة المكتبة فى إذاعة الصباح والصحافة المدرسية إلا ٣٤,٥ ٪ من الطلاب .

٧ – فيما يتعلق بمدى استفادة إدارة المدرسة بآراء طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة عند تزويد مكتبة المدرسة بالمواد القرائية الجديدة اتضح من النتائج أن ٧٧,٩ ٪ من الطلاب والطالبات أقروا بأن إدارة المدرسة لا تأخذ بآرائهم عند تزويد مكتبة المدرسة بمواد قرائية جديدة أما من أقروا بأنها تأخذ بآرائهم تماما فلم تتعد نسبتهم ٢,٥ ٪ .

٨ – فيما يتعلق بالندوات والمحاضرات والمناظرات التى تتناول المشكلات التى يعانى منها شباب المرحلة الثانوية ومدى الاعلام عن هذه الأنشطة الثقافية وكيف ينظر طلاب وطالبات هذه المرحلة إليها اتضح من إجابة أفراد العينة على الاستبيان أن ٧٨,٢ ٪ من الطلاب والطالبات أقروا بأن مثل هذه الأنشطة غير قائمة بمدارسهم وأن نسبة كبيرة من الطلاب والطالبات (٦٦,٨ ٪) أكدوا غياب الاعلام عما تقوم به المكتبة من أنشطة وخدمات ثقافية خلال الاذاعة والصحافة المدرسية ، ومن هذا يتضح مدى قصور المدارس الثانوية العامة فى مصر فى الاهتمام بالنشاط الثقافى .

٩ – فيما يتعلق بآراء طلاب وطالبات المدرسة الثانوية العامة بالنسبة لتخصيص درجة من درجات أعمال السنة للقراءة الحرة والبحث كحافز مهم للتردد على مكتبة المدرسة والاستفادة من خدماتها الثقافية اتضح أن ٣٢,٦ ٪ من جملة أفراد العينة يساندون الرأى بأن تخصيص درجة من درجات أعمال السنة شهريا للقراءة الحرة والبحث مناسب تماما ويمكن أن يحفز طلاب المدرسة الثانوية العامة على التردد على المكتبة المدرسية والاستفادة من خدماتها الثقافية ورأى ٢٠,٩ ٪ أنه مناسب إلى حد كبير فيكون إجمالى الرأيين ٥٣,٥ ٪ بينما رأى ٢٧,٩ ٪ فقط ان هذا الرأى غير مناسب .

مقترحات لتحسين استفادة طلاب وطالبات المدارس الثانوية العامة من خدمات المكتبة المدرسية تبين ضرورة :

١ – تشكيل لجنة على مستوى المنطقة التعليمية تضم موجه المكتبات المختص مع أمناء مكتبات مدارس المنطقة تتولى التنسيق بين مجموعات مكتبات مدارس المنطقة بما يوفر لكل مكتبة مدرسية حداً أدنى من الكتب المطلوب توافرها .

٢ – عودة المدارس الثانوية العامة – ولو بصفة تدريجية – وفى حدود الامكانيات المتاحة لكل منها وظروفها إلى الأخذ بنظام اليوم المدرسى الكامل .

٣ – إطالة فترة الفسحة بحيث يمكن للطلاب والطالبات الاستفادة منها فى الاطلاع بالمكتبة .

٤ – العمل ما أمكن على توظيف الحصص الاحتياطية خلال اليوم المدرسى بما يخدم استفادة الطلاب والطالبات من خدمات المكتبة .

٥ – اتخاذ الترتيبات اللازمة لفتح مكتبات المدارس الثانوية العامة طوال فترة الاجازة الصيفية .

٦ – ادراج حصة كل أسبوع للمكتبة فى صلب الجدول المدرسى وتكليف موجهى المكتبات بالتأكد من جدية التنفيذ وان يعمل مدير المدرسة ووكلائها على تذليل العقبات التى تعترض التنفيذ .

٧ – ان توضع مكتبة الفصل ضمن مسئوليات المندوب الثقافى للفصل الذى يتلقى توجيهاته فى هذا الأمر من رائد الفصل ومن أمين المكتبة .

٨ – عقد اجتماعات شهرية بين أمين مكتبة المدرسة ورواد الفصول للتعرف على الصعوبات التى تحول دون توظيف مكتبة الفصل التوظيف السليم .

٩ – ان يتم تزويد مكتبات الفصول بالعدد الكافى من الكتب والمجلات من مكتبة المدرسة ومكتبات الطلاب أنفسهم على أن تختار الكتب – ماأمكن – فى ضوء الرغبات التى يبديها طلاب الفصل .

١٠ – ان يقوم المندوب الثقافى بتنظيم عمليات الاعارة والاسترداد بسجل خاص تحت إشراف رائد الفصل .

١١ – ان يتم اختيار أصدقاء المكتبة من الطلاب الراغبين فعلا فى الاشتراك فى هذه الجماعة .

١٢ – ان يعقد أمين المكتبة لقاءات دورية مع أعضاء جماعة أصدقاء المكتبة لتبصيرهم بالأدوار المختلفة التى ينبغى أن يقوموا بها وبطريقة أداء هذه الأدوار .

١٣ – ان تتبع الندوات والمحاضرات أو المناظرات التى تعقدها مكتبة المدرسة من الطلاب أنفسهم على أن يدعى للتحدث فيها بعض أساتذة الجامعة والشخصيات المرموقة بالمنطقة .

١٤ – ان تعقد هذه الندوات أو المحاضرات أو المناظرات شهريا فى إطار خطة متكاملة .

١٥ – استخدام الاذاعة المدرسية ، الصحافة المدرسية ، جماعة أصدقاء المكتبة والمندوبين الثقافيين للفصول فى إعلام طلاب المدرسة بالأنشطة الثقافية التى تقوم بها مكتبة المدرسة .

١٦ – عقد اجتماع فى بداية العام الدراسى يضم موجهى المكتبات المدرسية ونظار ومديرى المدارس الثانوية العامة وأمناء المكتبات لتنسيق الجهود بينهم فى سبيل جعل مكتبة المدرسة الثانوية العامة جزءا أساسيا من العملية التعليمية .

١٧ – ان يحدد موجهوا المواد الدراسية المختلفة فى بداية كل عام دراسى أجزاء من المنهج المقرر يتعين على الطلاب استيعابها بأنفسهم من خلال الاطلاع الحر بمكتبة المدرسة .

١٨ – عمل مسابقات ثقافية على مدار العام الدراسى يتنافس فيها الطلاب بالبحث وكتابة المقالات فى أحد الموضوعات التى تحددها لجنة المكتبة وتخصص إدارة المدرسة جوائز تشجيعية للمتفوقين .

١٩ – عمل لوحة شرف توضع عند مدخل المدرسة تضم أسماء الطلاب المتميزين فى مجال الخدمة المكتبية خلال العام الدراسى المنصرم وتتغير الأسماء سنويا .

٢٠ – ان تمنح المنطقة التعليمية شهادات تقديرية للطلاب المتفوقين فى مجال الخدمة المكتبية .

« مجلة العصور »

مجلة علمية تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

● **رئاسة التحرير**

١ – أ . د . / عبد الرحمن الطيب الأنصارى

رئيس قسم الآثار – جامعة الملك سعود

٢ – أ . د . / محمد بن سعيد الشعفى

استاذ بقسم التاريخ – جامعة الملك سعود

٣ – أ . د . / عبد الفتاح حسن أبو علية

أستاذ التاريخ الحديث – بقسم التاريخ والحضارة

جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية .

المدير المسؤول / عبد الله الماجد

نصف سنوية .. تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها فى لندن .

● **صدر العدد الأول فى يناير ١٩٨٦**

● **الاستشاريون**

أساتذة متخصصون من كبار العلماء فى العالم .

قسيمة اشتراك

السادة / دار المريخ للنشر
ص.ب.: ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

نأمل التكرم باعتماد اشتراكنا في مجلة العصور لمدّة ..... سنة اعتباراً من ..... وحتى ..... ، وذلك بواقع ..... نسخة ، على أن ترسل من قبلكم إلى العنوان التالي:

.....
.....
.....

ومرفق الشيك رقم ..... بمبلغ ..... قيمة الاشتراك .

التوقيع

.....

تملأ هذه القسيمة وترسل على العنوان التالي :
دار المريخ للنشر – ص.ب. ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
تلكس ٢٠٣١٢٩ – تليفون: ٤٦٤٧٥٣١ – ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية

«قواعد النشر»

١ ـ «العصور» مجلة نصف سنوية تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن.

٢ ـ تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من أصل وصورتين على ورق مقاس ٢١×٢٩,٧ سم (A4) وعلى وجه واحد فقط. ترقم جميع الصفحات شاملة الجداول والصور التوضيحية.

٣ ـ يراعى ألّا يتجاوز عدد صفحات أي بحث أو مقال ٣٠ صفحة (أي في حدود ٧٠٠٠ كلمة)، أما بالنسبة للكتب المحققة فيراعى ألّا يتجاوز عدد صفحاتها ٥٠ صفحة (أي في حدود ١٢,٠٠٠ كلمة).

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة (مائتي كلمة) تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة، أمّا الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لمّاع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها بِبنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

٧ ـ يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... إلخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع أسلوب الـ "MLA" في الكتابة.

٨ ـ يفضل كتابة المصادر في صورة حواشي، ولا يفضل رصد قائمة للمراجع في نهاية المقال.

٩ ـ أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

١٠ ـ يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

١١ ـ لما كانت المجلة تصدر نصف سنوية بصفة دورية وتوزع في موعد محدد فإن ذلك يتطلب ضرورة جمع موضوعاتها وتنسيقها وإخراجها وطباعتها في وقت يسبق موعد التوزيع بفترة كافية.

adapted to suit the requirements of research and university libraries in Cairo city as a new Egyptian Research Libraries Information Network (ERLIN)? Will ERLIN improve physical access to collections and coordinate collection development and conservation among Egyptian research libraries? Moreover, is the cooperative purchasing program which aims to make selections and place materials in appropriate libraries (e.g., METRO Cooperative Acquisition Program) feasible in the Egyptian environment? Can OCLC be tested in Egyptian research libraries? Can the inter-library loan be encourage in given areas?

The teletype system (The West-Central Illinois Library Cooperative) is a valuable alternative for regional resource sharing in the case of less than perfect bibliographic knowledge. In addition, some other questions should be answered before choosing a network:

1. *Which network to adopt?*
2. *What criteria should be used in deciding?*
3. *How to evaluate comperting networks?*
4. *Which functions of networks should be used?*
5. *What quality control standards does the network enforce?*
6. *What is the cost?*

In Conclusion

Whereas the library network systems mentioned earlier required sophisticated computer technology and/or high speed communications and advanced techniques for transmitting information, the system implemented by the West-Central Illinois Library Cooperative (particularly in its document delivery via courier, or mail between participating libraries) could be adopted now in Egyptian colleges until implementation of computer devices and improved channels of communication among Egyptian College and University libraries.

Three characteristics of library networks

a) finacial commitment from participants.
b) agreement within the group of participants, and
c) access through hig-speed communications.

In network organizations emphasis has been placed on shared cataloging, the production of catalog copy and handling queries for inter-library loans. The basic objective of a network is to provide better service (low cost, access to more materials, more rapid availability of materials) to patrons of member libraries. In order to improve library services in college and university libraries steps should be taken to:

1. *Provide standards of service and processing.*
2. *Establish cooperative acquisition programs.*
3. *Encourage centralized processing.*
4. *Share library resources, and*
5. *Organize inter-library loan services.*

Cooperative acquisition programs are valuable means for obtaining foreign scholarly materials in Egyptian college and university libraries. Advanced techniques for transmitting information are needed in these libraries. It is on record that centralized acquisition and processing in the main Unviersity Library results in saving money and time, and reducing the number of personnel needed. It is also of value in ensuring uniformity of entries and standardization of rules. Finally, the establishment of a reference library network throughout college communities will strengthen campus resources and thereafter the resources of the entire country.

It is not feasible in a short paper such as this, to provide a whole picture of library networks. Rather, however, it remarks only some of these systems which may or may not be adaptable to the Egyptian environment.

Can the National Periodicals Center (NPC) be proposed for the Egyptian college and research libraries? Is ENPC able to encourage local resource-sharing efforts by providing better data on costs and the location of materials? Can the PLIN be

cooperative programs or for sharing the resources they already have. Lack of cooperation can also be noticed in absence of union catalogs, lack of uniformity or conformity in descriptive or subject cataloging. Students have to travel from one campus to another to read certain books which their library can not provide as a result of lack of inter-library loan service.

Economic pressures are causing the Egyptian government to reduce expenditure in all institutions. Academic and research libraries are confronted with lack of funds; the rising cost of acquiring and processing library meterials; growth of knowledge with the consequent demands for a wider range of specialized materials; varying levels of resources and funding abilities in each university; inadequate reference and bibliographical tools; duplicating the materials in a small given geographical area; insufficient skilled personnel; lack of standardization and inadequate hard currency for purchasing current foreign materials.

All the above factors face academic research libraries causing librarians to stress measurement, analysis; planning in the development of and access to collections and working as a group to improve their own operational efficiency via channels of inter-library loan, cooperative acquisitions program and sharing resources.

In general, a combination of economic circumstances and increasing publications has forced librarians to seek new means of cooperative arrangement among Egyptian academic libraries. To achieve that, Cairo University Library should carry out a program of encouraging other research institutions in Cairo City to share through cooperative arrangements, their technical and other educational and administrative facilities and resources and to test and demonstrate the effectiveness and efficiency of a variety of such arrangements. Projects for the planning, development or carrying out of such arrangements should include; joint use of facilities and establishment, and joint operation via a system of library networks.

Hypothetical Statement about the need for library networks and research sharing among the Egyptian College and University Libraries.

Mohsen E. El-Arini

**Department of Library and Information studies,
Faculty of Arts, Cairo University**

This paper is going to point up a hypothetical statement about the condition of the College and University libraries in Egypt and the need for a library network and resource sharing among such institutions.

There are two distinct types of libraries in Egyptian campuses. The Central Unviersity library which emphasizes its collection on both humanities and social science, and the College libraries which are more specialized technical and science libraries. In both types of libraries the mumber of volumes seems insufficient to meet the increasing demads of faculty and students. For instance, Cairo University Library, in 1970, comprised 215,000 volumes to serve 57,440 students. The figure is quite different if it is compared with any large American University in both size of collection and number of enrolments. In addition, the academic libraries failed to meet the increased number of courses and research projects of the new scientific and industrial developments in Egypt. Such libraries cannot afford to have all the scholarly material that is published in all fields of knowledge. They have no plans for

References

1. *Khurshid Ahmad. 'What is wrong with Western perception of Islamic resurgence? in "The Muslim World Book Review" Vol. 5 No. 2 Winter, 1985. p.4.*
2. *Ibid. p.3.*
3. *Ibid. p.5.*
4. *"Zia urges Ummah to meet challenge of time". in 'The Muslim World; a weekly review of the Motamar' Vol. 23, No. 18. 1985. p.1.*
5. *Manzoor Ahmad. Preface in 'Usmani, M. Adil and Akhtar H. Siddiqui. A bibliography of doctoral dissertations on Islam. 'Karachi, Islamic Documentation and Information Centre, 1985. p.1.*
6. *Ibid.*
7. *Usmani, M. Adil: Islamic Studies; Literature on Quran in English language; a bibliography. 95 p.*
8. *Denffer, Vòn Ahmad: Literature on Hadith in European languages. Leicester, The Islamic Foundation, 1981. 94 p.*
9. *Hamadah, Muhammad Maher: Muhammad; the prophet (PBUH); a selected bibliography. Ph.D. University of Michigan, 1965. 321 p.*
10. *Usmani M. Adil and Siddiqui, Akhtar H. A bibliography of doctoral dissertations on Islam. Karachi, Islamic Documentation and Information Centre, 1985. 126 p.*
11. *Denver, Louise: 'Beit Al-Quran' in 'Ahlan Washlan' Vol. 9. No. 8. 1985. pp. 20-23.*

The dream of revival of Islam in the Fifteenth Century Hijrah can be realized with the dedicated efforts of each and every muslim living in any part of the world. Research academies, scholars, libraries and librarians have great responsibility to share in this process of revival movement. Let us hope that people will take notice of the idea put forward in these pages and efforts will be made in all muslim countries to improve the existing libraries, establish new ones and help in the establishment of the Research Academy and the Central Library in order to boost up the Islamic Revival Movement in the Fifteeth Century Hijrah.

Librarians of the Muslim world should form an Islamic Libraries Association and should work together to chalk out programmes of library cooperation. Through their deep knowledge, rich experience and dedicated efforts they can contribute profitable to a number of projects to help the research scholars in the Islamic world. The headquarter of such an Association should be in the proposed Research Academy and the Central Library wherever it may be located. Through the publication programme of the assocation the members should be kept informed of its activities and scholars should be feeded in their research projects. The publications may include:-

1. *Islamic Research Journal.*
2. *Islamic Libraries News Bulletin.*
3. *International Bibliography on Islam.*
4. *Islamic Documentation Bulletin.*
5. *Islamic Indexing Service.*
6. *Islamic Abstract.*

Besides these, subject bibliographies should be published from time to time.

Any project of this nature needs the support of government, (national and international), and philonthrophic organizations. The proposed Research Academy can be established under the aeges of the Organization of Islamic Conference (OIC). All the member countries should be asked to participate in the project by contributing their share as mutualy agreed upon. Other organizations like Arab League, Islamic Development Bank, Arab Funds, ALESCO, ISESCO, Islamic Chamber of Commerce and Industry, and other organizations should give grants in aid to establishe this library because ultimately all these organizations will benefit from its services. Besides meeting their financial obligations all member states should nominate the Central Library of the Academy as Legal Depository for all Islamic publications originating from their countries.

Other specialized libraries should be established in other parts of the Muslim world. All these libraries should have close link with the Central Library, which should have a computer data base and maintain a central record of all the collections any where in the world.

As for as the location of the proposed Research Academy and the Central Library is concerned the decision can be made by mutual consultation of the member states. Pakistan can be suggested as one of the most appropriate places for such an academy and the library because of its central position in the Islamic world as for as its geographical location is concerned. There is another argument which goes in favour of this proposal. Presently Pakistan is sincerely engaged in Islamization of its various institutions. The proposed academy on one hand can help Pakistan in its noble endeavour and on the other it can gain from the practical experience in the process of introducing Sharia in all walks of life in the present circumstances. The introduction of institution of Zakat and Ushr as well as replacement of present banking system with interest free economic order is a challenging situation with which Pakistan has confronted itself to evolve an Islamic system of economic and banking. Similarly the institution of Sharaia courts have been established and charged with the responsibility of providing quick and cheap justice to the oppressed and settle all other issues in accordance to Islamic laws. This requires a great deal of research work to codify the entire Penal Code of Pakistan. As a first step a huge body of literature will have to be acquired, organized and put at the disposal of all those scholars deputed for the purpose. The formation of the Islamic Fiqh Academy' under the auspices of Organization of Islamic Conference is a welcome step. It has already held several meetings in Jeddah and Makkah. Islamic Research Institute of Pakistan is also contributing in this direction. All these organization need the services of first rate library and hightly qualified and experienced librarians to provide the needed literature and information to the researchers within the shortest possible time.

various languages of the world. It is being inaugurated with the prized donation of 2,000 (two thousand) Qurans, some of them very rare pieces by an individual Dr. Abdul Latif Kanoo of Bahrain[11]. These are laudable efforts made by Pakistan and Bahrain. These collections should be enlarged. They should be provided with generous financial grants to enlarge and further enrich them. There are other rich treasures of Quranic collections in Middle East, Europe, America and other parts of the world. Chester Beaty Library of England is famous for its Quranic collection. Effort can be made to obtain copies of rare items. The ideal location for a comprehensive collection on Quran could be Makkah al-Mukarramah. The Library attached to the Holy Mosque in Makkah al-Mukarramh (Maktabat al-Haram) should be given a handsome and generous grant to acquire Quran, its translations, commentaries, and literature on Quran in all languages and in any form available i.e. manuscript, printed, photostat, microfilms, other microforms, and tapes etc. Besides these, tapes of recitation of the Holy Quran by famous Qaris of the world should also be collected. A large and magnificent building of the Maktabat al-Haram in front of the Abdulaziz Gate of the Holy Mosque of Makkah al-Mukarramah has already been built which will be the most suitable place for housing such a collection.

Similarly a comprehensive 'Library of Hadith Literature' and another one on 'Seerah al-Nabvi' (Prophet's biography) can be built in Medinah al-Munawwarah. There is a huge body of literature on the subject in various languages of the world. There is a great need of scrutinizing them and writing the answeres of many of them because a lot of rubbish has been said and written about the Holy Porphet (P.B.U.H.) The people of all languages should read and understand the correct picture of the life and teaching of the greatest and perfect man ever born on the face of the earth. This is only possible if we have access to all such literature in the first instance and then our scholars should read and write about it.

be scanned, scrutinized and as for as possible the books and dissertations pertaining to Islam should be obtained and be given to the scholars to study them in order to see if they have correctly depicted the picture of Islam. The bibliographic unit should constantly be in touch with other bibliographical organizations working on identical subjects and also engage professional bibliographers to assist it in compilation of bibliographies.

A 'Translation Unit' should be attached with the Central Library in order to facilitate the research scholars in their research work. The team of transalters should be composed of highly qualified and experienced persons. Arrangement for translation from all the modern languages into languages of the Islamic world and vice versa should be made so that scholars from any part of the world may benefit from writings in any major language of the world.

A 'Reprographic Unit' will facilitate the research scholars to get copies of required articles and research papers on demand. Similarly microfilming as well as microfilm reading and printing facilities should also be made available to the Cental Library. With all the possible facilities of working conditions made available to schoalrs the efficiency of research work will be greatly enhanced.

Besides a Central Library attached to the Research Academy there should be special libraries on various Islamic disciplines. For example a complete 'Quran Library' can be established in which besides Arabic texts of the Quran in print and manuscript forms all the commentaries written so far, translations done in various languages and books and articles writen on different aspects of Quran should be collected. A beginning in this connection was made in Pakistan when a special section 'Bait al-Quran' (Quran House) was opened in the Punjab Public Library at Lahore. There is another collection of Quranic literature in Bahrain which is also named 'Beit al-Quran' and has rich treasure of Quran in manuscript form as well as printed ones and about two hundred translations in

functioning under a Board of Directors composed of prominent Educationists, economists, scientists, jurists, and important men from other fields. The Central Library should have direct links with all these and other relevant bodies in the field and should coordinated their work.

Similarly a strong bibliographic unit in the library can help in the compilation of a comprehensive 'International Bibliography on Islam' besides other specialized bibliogralphies on important aspects of Islamic discipline. For example a complete bibliography on 'Quran, Hadith, Fiqh, Seerah (Life of Prophet, (P.B.U.H.) and other subjects should be prepared. This unit should be responsible for compiling bibliographies on scholars' demand also. The bibliographies already compiled and published should be acquired and where necessary be updated. Islamic Documentation and Information Centre of Pakistan has recently published a bibliography entitled 'Literature on Quran in English language' [7] Which contains English translations, commentaries, indices, and books on any aspect of Quran as well as Ph. D. dissertations and Master theses submitted in various universities of the world. Similar work in other languages on Quran is also under preparation. But projects of this nature require all kinds of assitance so as to enable the compilers and publishers to complete and publish the work speedily and then make provision of keeping such works uptodate by bringing out supplements. Similarly a bibliography about Hadith entitled 'Literature on Hadith in European languages'[8] has been published by the Islamic Foundation, Leicester, U.K. There are various bibliographical works on the life of the Holy Prophet (P.B.U.H.) besides a Ph.D. dissertation entitled' Muhammad, the Prophet; a selected bibliography [9] submitted in the University of Michigan by Muhammad Maher Hamadeh. There are bibliographies of doctoral dissertations on Arab world, Middle East, Asia, and Africa which contain dissertations on Islam. An exclusive bibliography entitled 'Doctoral Dissertations on Islam'[10] has recently been published by Islamic Documentation and Information Centre, Karachi. All these works need to

system of economics which of course advocates interest free system can successfully be operated or in the face of various taxing systems how the institution of Zakat and Usher can replace or supplement the systems in practice. There are hundred and one branches of human activity which need to be studied form Islamic point of view. Pakinstan is presently engaged in the noble cause of introducing Islamic values. The scholars can take benefit of the situation in Pakistan as well as can help the country in its process of Islamization of various institutions. The Academy will have a wide scope of work and a large number of scholars will have to work together to achieve the desired goal.

Any Academy of this nature will largely depend upon the resources of a first rate library. The library as a matter of fact will be the backbone and nerve centre of the Academy and therefore concerted effort whould be made to build up a huge library which should be the nucleus of research. The library should be equipped with all the modern equipments and properly computerised and connected with major important libraries of the world and their data bases through On-Line system. It should have very close contact with major libraries of the Islamic world. It should establish close contacts with all such libraries of the world may have sizable collection on subjects of interest to Muslim scholars.

The library should provide documentation and bibliographic services to the entire world particularly to the Muslim world on the subject of Islam. In connection with the documentation services it is interesting to note that beginning has already been made in some Arab and Muslim countries. For example Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization (ALESCO), present headquarter being Tunis, has a Department of Documentation and Information. Similarly Islamic Educational Scientific, and Cultural Organization (ISESCO) in Morocco, and the Islamic Foundation for Science, Technology and Development in Saudi Arabia provide documentation services. In Pakistan 'Islamic Documentation and Information Centre' has been established which is

Academy should be charged with the responsibility of collecting relevant literature in all the important languages of the world. Muslim scholars of repute having various language background should be invited and should be provided with all kinds of research facilities to help in their respective fields of research. I quote Dr. Manzoor Ahmad once again to emphasise my point. "No nation in the world can progress without the thrust of its history and without the solid foundations of ideas which make a nation what it is. No nation in the world needs these ideational grounds for its existence and growth more than the Muslim Ummah. It has to struggle against ideas inimical to its existence, it has to fight the onslaught of its enemies who try to belittle it and shake it off from its moorings and it has to show to the world that the Ummah of Islam has the potential to give to the world a structure of ideas and a plan of action for the betterment of the quality of life. The Ummah has to apply itself to this task. It needs tremendous intellectual efforts and supporting arrangements for such an effort [6].

After making 'supporting arrangements' the research should start. There can be two major divisions of research programme. The first group of scholars should be engaged in writing the true history of muslim contributions in various fields of human achievements. For example in Physics, Chemistry, Medicine, Astronomy, Mathematics, Geography, Biology, and other scientific fields. Similarly in Political Science, Economic, Business and Commerce, Government and Administration, Military Science, the significant contribution should be brought to light. The liberary and cultural contribution of Islam is of no less importance. In the fields of Arts, Architecture, Literature and librarianship Muslims have shown extra ordinary genius which should be investigated and exposed to the world of scholarship.

The other group of scholars should devote itself to study the possibility of practicing Islamic values in all walks of human life in the present world context. For example, how the Islamic

order to make up the lost time in the field of scientific progress [4]. Under these broad guide lines the Islamic Republic of Pakistan and other Muslim nations should formulate plans and policies for creating such institutions and activating the ones already established to provide opportunities to scholars and scientists which may help them to produce tangible and desired results.

The sign of awakening in the Islamic world, no boubt is visible particularly since the second half of the twentieth century but the progress is slow. In the words of Dr. Manzoor Ahmed" In a very short period of time the world has witnessed the emergence of more than two scores of independent Muslim areas of population which are seeking to find a befitting place for themselves in the comity of nations. The process of self realization is slow and painful but certainly the Ummah, in gerneral, is moving in that direction. The impedements in the process are many and multifold. Most important of them all are the broken links btween our past and present, which were affected purposefully and cleverly by our colonial masters [5]. The greatest need of the hour is to erode the colonial affects and join those broken links. This can be achieved by building first rate Research Academies equipped with all the modern research facilities including well stocked, properly organized adequately equipped, and efficiently run libraries. Such research academie should try to acquire the services of muslim scholars to work on well defined and wisely planned projects in order to present in the correct perspetive the services which followers of Islam had rendered in the past to the cause of humanity. There is a dire need of refuting the baseless charges levelled on Islam and muslims and putting the distorted picture into its correct shape and position. The true image of the greatest and unparalleled contribution made by Muslims in different field of human endeavour should be presented to the world. This is only possible if the literature so far produced in favour or against Islam and muslims is collected, organized, and put at the disposal of working scholars. The

al-Mukarramah in 1980/1401 H. 9) Islamic Commission for Economics, Cultural and Social Affairs, Founded under OIC in Jeddah. 10) Research Centre for Islamic Development Bank, Founded under OIC in Jeddah. 12) Islamic Council of Europe and many others.

It is most disappointing to note that none of these organizations has a library on which one can depend for scholastic pursuit and conducting research in the respective fields of specialization for which these organizations were established. There is a great need of first rate libraries in all such organizations fully equipped to cope up with the day to day requirements of muslim scholars engaged in study, research, and writing.

Islamic world, thank God, is full of material resources which can be harnessed to boost up the Islamic revival movement in the current century. Likewise there is no dearth of talents in the muslim world. There are scientists, doctors, engineers, historians, men of letters, and librarians who can contribute immensely if provided opportunities of all kinds in their respective fields of specialization. What is lacking is the initiative on the part of men of means, organizations, and governments to create and establish such institutions where these talents can be employed to produce desired results. President Muhammad Ziaul Haq of Pakistan while addressing a special convocation at Al-Azhar University, in Cairo on 4th November, 1985 urged the Muslim world to evolve concrete policies and take positive steps to acquire scientific and technological knowledge as a challenge to transform the Ummah into a dynamic entity. He further said that for the world of Islam, the challenge of time was to acquire scientific and technological knowledge, Inspired by the Quranic spirit of Tafakkur, Tadabbur and Tawaqqul, the Muslims must seek to reawaken the creative genius of their people and harness their intrinsic potential to advance towards new horizon. He emphasised that Muslims urgently need a resurrection of the old spirit of enquiry, of quest for knowledge and discovery in

Professor Khurshid rightly points out that "The West is becoming increasingly aware of the role of Islam as a potent agent in Muslim countries both of domestic transformation as well as of change in international relations"[2]. He further remarks that "As long as the approach and the framework of analysis are tainted by these (above) weaknesses the Western perceptions of Islam and its resurgence will remain unreal and unrealistic"[3].

It is in this light that Muslim scholars have to play their dynamic role to straighten the record and enlighten the world about Islam in its correct perspective. Similarly libraries and librarians can play a vital role in this revival movement in a number of ways. Unfortunately in the recent past Islamic libraries and muslim librarians have made little contribution towards scholarship as compared to libraries and librarians of other nations. The reasons are varied and many. Though a number of organizations having regional and international scope came into being in the second half of the fourteenth century which are contributing singnificantly in their sphere of activities but none of them seems to have devoted its attention toward building a respectable collection of books and other materials to support their research programmes. For example 1) Motamar al-Alam al-Islami (World Muslim Congress) Founded in Makkah Al-Mukarramah in 1926/1345 H. and revived in Karachi in 1949/1369 H. 2) Arab League, Founded in 1945/1365 H., the Headquarter from Cairo moved to Tunis in 1979/1399 H. 3) Rabitat al-Alam al-Islami (Muslim World League) Founded in Makkah al-Mukarramah in 1962/1382 H. 4) Regional Cooperation for Development (RCD) Founded in 1964/1384 H. 5) Organization of Islamic Conference (OIC) Founded in 1971/1931 H. (6) Arab League Educational, Cultural, and Scientific Organization (ALESCO) Founded in 1970/1390 H. Headquarter moved from Cairo to Tunis in 1979/1391 H. 7) Islamic Educational Scientific and Cultural Organization (ISESCO) Founded in Morroco. 8) World Centre for Islamic Education, Founded in Makkah

from library services in the pursuit of knowledge in their respective fields of specialization. With the decadence in the process of scholarship in Islamic world the condition of libraries also started deteriorating and descended to the point where one could hardly be proud of any reputable library or respectable collection of books in the Muslim world. The valuable collections were either destroyed, robbed, or moved to other parts of the civilized world. This happened specially in the hands of colonial powers under whom, unfortunately the entire Muslim world was placed at one time. The left overs became prey to all kinds of neglect in the hands of the descendents of Muslim scholars and lovers of books.

At the advent of Fifteenth Century Hijrah on the initiative of Pakistan the world has embarked upon celebrating the occasion on a large scale. Various kind of programmes including Seminars, Conferences, Exhibitions etc. are being held to recount the contributions of Islam and Muslims in various fields which they made in the last fourteen hundred years. This century is being viewed as the Century of Islamic revival. No doubt, the Islamic revival movement is on the march. To lead the marching Carvan and to put it on the right path a huge amount of research work is to be done. The challenging responsibility lies on Muslim scholars to provide correct guidelines for reaching the desired destination. Although a great deal has been written and published on various aspects of Islam in modern times but the major part of this literature particularly in Western languages has come out from the pens of those who had no faith in the truth of Islam and its Prophet (PBUH).*

"The West has always wanted to see the Muslim world in its own image, and despite some sophistication of terminology and expression, analysis as well as prescription and predication remain very much addicted to that basic approach"[1].

** A resolution to celebrate the beginning of the Fifteenth Century Hijrah in a befitting manner was passed in the 'International Seerat Conference held in Karachi in 1977. Later a Committee was also formed.*

discovering the hidden power of nature and universe has been over and again stressed. This leads to the process of search and research and through this process further developments take place. The entire advancement which has taken place in human history is after all the result of research and investigation. All discoveries and inventions have been made possible because of the constant research work done in the past. Muslims, unfortunately in the past centuries were placed under such circumstances that they seemd to have no quest or thirst for acquisition of knowledge. Their devotion in the cause of research, investigation and discovery had died down. Our universities, as one of the Nobel Laureates recently remarked, are the grave yards' and our libraries, as an American once said, shoud better be calle 'Museums'. There is a great need of revitalizing of those qualities and instigating the sleeping Ummah to wake up and devote itself once again to revive the past glory. Our universities, Madrasas, research institutions and libraries need to spur their activities. This is the most appropriate time in Pakistan when the head of state in the person of General Muhammad Ziaul-Haque himself has stressed time and again the need of sound research not only in the traditional scientific fields but in social sciences, humanities and all other branches of human activities. Leaving aside the recent past Islamic history is bright and we should rewrite it brightly.

In the last fourteen hundred eventful years Islam had made tremendous contribution in all walks of human life. Its moral, ethical, and spiritual achievements have, no doubt, been greater than material ones, but neverthless it had not lacked behind in literary, economic, scientific and cultural fields. Islamic world has rich heritage of libraries also. In the golden period of Islamic history libraries and librarians enjoyed respectable position. The Muslim rulers, scholars, librarians, writers, scribes, illuminators, binders and booksellers while contributing in the develolpment of libraries and their collections through their dedicated talents had always benefited

IMPORTANCE OF RESEARCH AND LIBRARIES IN ISLAMIC REVIVAL MOVEMENT IN FIFTEENTH CENTURY HIJRAH.

BY

Muhammad Adil Usmani,
Librarian,
Umm al-Qura University,
Taif, Saudi Arabia.

Islam is the religion of peace and progress. It has laid much stress on acquisition of knowledge and keeping the society clean and peaceful. The injunctions of Quran and Hadith made it obligatory on every Muslim, male or female, to acquire knowledge. It was because of the teachings of the Prophet (PBUH) and inspirations derived from the Holy Quran that Muslims made tremendous achievements in all fields. Later the other nations which had been led to the pursuit of knowledge and science by the inspiring examples of Muslims achieved wonderful advancements in the intellectual as well as political fields just as the Muslims did when they faithfully followed the teachings of the Holy Quran for the cultivation of knowledge. But they later abondoned the study of natural sciences denouncing them as impious being the knowledge of infidels and were left behind. It was not only in material progress but also the religious and spiritual attainments were adversely affected because of misseducation or no education at all. In the Holy Quran the need of thinking and

☐ *Issued quarterly by:*
Mars Publishing House
London House, 271 King Street,
London W69LZ

☐ *For correspondences and subscriptions all Arab and other countries*

- *Mars Publishing House*
  SAUDI ARABIA — RIYADH
  P.O.Box 10720 (Riyadh 11443)

- *Academic Bookshop*
  EGYPT — CAIRO 121 El TAHRIR St.
  Dokki

☐ *Annual Subscription Rate 60 US $ All Countries Except Middle-East*

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

• Volume 6, 1986
• 3rd issue, July, 1986

Editing Board

• **Chief Editor**
Dr. Shaban Khalifa

• **Manager**
Abdullah Al Magid

• **Assistant Editor**
Mohamad El Aidi

دار المريخ للنشر

Editing Consultants

• *Dr. Abbas Tashkandy*
• *Dr. Abdul Aziz Al Nahari*
• *Dr. Yahia Saati*
• *Dr. Hashem A. Hashem*
• *Dr. Nasir Al Swedan*

Contents

Editorial — Chief editor — 3

Data banks and Copyrights
by: Mohamad H. Lotfy (PH.D.) — 5

Towards an Arabic cooperative information system.
by: Abu Bakr M. El Housh (PH.D) — 51

A Document of divorce in Jewish Law
by: Mahmoud A. Hammouda (PH.D.) — 60

Administrative archives: an evaluative study of books and articles
by: Gamal El Khouli (PH.D.) — 1.1

The evalutation of school library service
by: Hassan Abdul Shafie — 132

Book Reviews

Micro-Computer and libraries in developing countries
by: Usama Mahmoud (PH.D) — 18

Islam and early library development
by: A.K. Fazlul Huq — 3

مجلة مكتبات والمعلومات العربية

• السنة السادسة
• العدد الرابع : أكتوبر ١٩٨٦ (صفر ١٤٠٧ هـ)

في هذا العدد

• الإفتتاحية : ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين
رئيس التحرير ٣

• الكتاب الدولى : دراسة فى المؤشرات وحقوق التأليف
أ . د . شعبان خليفة ٨

• التحليل الببليومترى وأساليبه الفنية
د . أحمد نمراز ٢٩

• دعوى نفقة وصلح عند اليهود
أ . د . محمود عباس حموده ٤٩

• التطورات الحديثة فى نظم معالجة الوثائق والأشكال
أحمد عز الدين زيدان ٧٠

• الأهداف التربوية للمكتبة المدرسية
عوض توفيق عوض ٨٣

• فهرسة الأفلام ومشكلات الضبط الببليوجرافى
ابراهيم عبد الموجود ١٠٨

• نافذة العرض ١٣١

• أهمية البحث والمكتبات فى حركة البعث الإسلامى
ق ١٥ هـ [بالإنجليزية] محمد عثمانى ٢٠

• الحاجة إلى شبكات المعلومات والمشاركة فى البحث بين المكتبات الأكاديمية
[بالإنجليزية] محسن العرينى ٣

هيئة التحرير
• رئيس التحرير :
د. شعبان خليفة
• مدير التحرير :
عبد الله الماجد
• سكرتير التحرير :
محمد العايدى

دار المريخ للنشر

مستشارو التحرير
• د. عباس طاشكندى
• د. عبد العزيز النهارى
• د. يحيى ساعاتى
• د. هاشم عبده هاشم
• د. ناصر السويدان

■ تصدر هذه المجلة فصليًا من لندن - بريطانيا

عن دار المريخ

London House 271 King Street London W6 9LZ

■ المراسلات والاشتراكات والاعلانات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع :

○ دار المريخ : المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب ١٠٧٢٠ (الرياض ١١٤٤٣)

○ المكتبة الأكاديمية : مصر - القاهرة

١٢١ شارع التحرير - الدقي

• المقالات الواردة بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها
• المقالات المنشورة بهذه المجلة تخضع للتحكيم الأكاديمي

الاشتراك السنوي

١٢٠ ريالاً سعوديًا بالمملكة - ٤٥ دولارًا أمريكيًا شاملاً البريد لكافة الدول العربية

ميثاق الدوحة
للناشرين الخليجيين

رئيس التحرير

تأخرت فى الكتابة عن تجمع مهنى هام يجرى الآن فى منطقة الخليج العربى وأعنى به « تجمع الناشرين الخليجيين » فقد فرضت أحداث مهنية خطيرة نفسها على إفتتاحيات الأعداد الثلاثة السابقة فى عامنا السادس للمجلة وهى وفاة الأستاذ الدكتور محمد أمين النبهاوى ، ومحنة منظمة اليونسكو بخروج دولتين كبيرتين منها ، وقيام اتحاد المكتبين وأخصائي المعلومات ، ولذلك تأخر الحديث عن الناشرين الخليجيين إلى هذا العدد .

والحقيقة أن دور الناشر فى نشر الكلمة المطبوعة هو أخطر الأدوار جميعا وأكاد أقول أنه أخطر من دور المؤلف نفسه صاحب الأفكار لأن الأفكار إذا لم يقيض لها ناشر عاقل يمكن أن تبقى حبيسة مكاتب المؤلفين ولايكتب لها الذيوع والانتشار ، كما أن الناشر من جهة أخرى يمكن أن يخرب عقول الناس إذا قبل أن ينشر أفكاراً سامة ومبادىء هدامة ، ولذلك لا أجد حرجاً من القول بأن الناشر هو أخطر طرف فى عملية النشر .

وفى قناعتى أنه انطلاقاً من هذا المبدأ قام الناشرون الخليجيون فى تلك البقعة الساخنة من وطننا العربى باعلان ميثاقهم الذى أقره المؤتمر العام الثامن لوزراء

التربية والتعليم والمعارف لمكتب التربية العربي لدول الخليج والمنعقد بالدوحة ٢٤ – ٢٧ مارس ١٩٨٥ (٣ – ٦ رجب ١٤٠٥ هـ) ، والمعدل في إجتماع الناشرين ومندوبي وزارات الاعلام بالدول الأعضاء في الفترة ٢٠ – ٢٢ ابريل ١٩٨٦ (١١ – ١٣ شعبان ١٤٠٦ هـ) . وفي هذا الميثاق تشيع روح المسئولية والالتزام بشرف الكلمة والحرص على أمانة الفكر وتطهير الصفوف من أية مبادىء هدامة أو أفكار مسمومة .

إن هذا الميثاق ينص على أنه :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الناشرين الخليجيين الموقعين على هذا الميثاق والمنضمين اليه ، ايمانا منهم بأهمية الكلمة المطبوعة وأثرها .

و

تقديرا لدور الكتاب والاعمال المنشورة بصفة عامة في مختلف مجالات الثقافة والعلم والمعرفة .

و

احساسا بالتقدير الذي حظيت به الكلمة المقروءة في وحي السماء المبتدىء بالامر الرباني (اقرأ) .

و

عرفانا بواجبهم تجاه الأمة التي يقومون فيها بدور ناشر المعرفة والامين على اختيار مايطبع ويعرض على القارىء من موادها .

و

رغبة في توحيد جهودهم وتنسيقها قياما بواجبهم تجاه القارىء العربي الخليجي .

قد اتفقوا على الالتزام بنصوص الميثاق الآتية وروحها :

أولا : الكلمة أمانة يحملها صاحبها ، ويشارك النشر في هذه الامانة باشاعة المادة المطبوعة وتوزيعها وتيسيرها للقارىء العربي الخليجي خاصة ، والقارىء العربي عامة .

ثانيـا : الثقافة الخليجية ثقافة عربية اسلامية ، والخليج جزء من الامة العربية التى تدين بالاسلام ، وفى اطار ادراك تام لهذه الحقيقة يسعى الناشرون الخليجيون الى ترسيخ الثقافة العربية الاسلامية وتأصيلها .

ثالثـا : العلم والحضارة والتقدم لاحدود ولا حواجز بين أوطانها ، ويعمل الناشرون الخليجيون على تمكين المفاهيم المتصلة بها فى اطار الثقافة العربية الخليجية ، وتقديم أحدث المعارف العلمية والحضارية للقارىء العربي .

رابعـا : التعليم والثقافة حق لكل انسان مهما كانت منزلته الاجتماعية ، وظروفه الاقتصادية لذلك يسعى الناشرون الخليجيون الى توفير الكتاب والمادة المطبوعة بصفة عامة للقراء بجميع مستوياتهم بتكلفة فى متناول الجميع .

خامسـا : تشجيع القراءة وتكوين عادتها لدى المواطنين واجب وطني ، لذلك يسعى الناشرون الى العمل على توفير الكتب والمواد المطبوعة كافة بما يناسب مختلف المستويات التعليمية والثقافية للقارىء العربي .

سادسـا : الاطفال غرس الحاضر وثمرة المستقبل ، وتعليمهم ضرورة ، وتشجعيهم على التزود بالثقافة النافعة فريضة ، لذلك يسعى الناشرون الخليجيون الى نشر أكبر قدر ممكن من الكتب المناسبة للطفل بانواعها المختلفة من دينية وعلمية ولغوية وأدبية وغيرها ، سواء فى ذلك الكتب التى يقرؤها الطفل بنفسه والكتب التى يقرؤها مع والديه أو معلميه . على أن يحرص كل ناشر من جانبه على تحكيم صلاحيته قبل نشرها .

سابعـا : للثقافة الاسلامية موقفها من ثقافات العالم ومن منجزات العلم ، ومن آثار الحضارات ، والناشرون الخليجيون يعملون فى اطار تأصيل الثقافة العربية الاسلامية وتثبيت دعائمها فى المجتمع .

ثامنـا : يلتزم الناشرون الخليجيون بعدم نشر أية مادة تتضمن ما يخالف قواعد الاسلام ومبادئه واحكامه ، كما يتلزمون بعدم نشر أية مادة تدعو الى المذاهب الهدامة أو الاراء المنحرفة أيا كان المجال الذى تصل به تلك المذاهب والاراء .

تاسعـا : الترجمة عامل من العوامل المهمة فى تبادل الثقافات وتكاملها ، والكلمة المترجمة لها خطرها وأثرها فى البناء العقلى للامة ، لذا يعمل

الناشرون الخليجون على اختيار أفضل المواد النافعة للترجمة ، ويحرصون على سلامة المادة المترجمة لغويا وعلميا ويسعون بكل السبل الممكنة الى تكامل جهود الترجمة وتعاضدها لتحقيق هذين الأمرين .

عاشـرا : الثقافة العربية الاسلامية تحمل من عناصر القوة والخلود والعطاء الانسانى المستمر ما يوجب على الناشرين العمل على ترجمة أفضل انتاج العلماء والمفكرين والادباء العرب الى اللغات الاجنبية الحية ونشره وتيسير وصوله الى القارىء غير العربي .

حـادى عشـر : يدرك الناشرون الخليجيون أن الكتاب العربي يجب أن يصل الى مستوى الكتاب غير العربي فى أناقته ودقته وانتشاره ، لذلك يعملون بتعاون وثيق مع مؤسسات الطباعة الحكومية والاهلية على الافادة المثلى من منجزات التقنية الحديثة فى مجال الطباعة والورق والتجليد والتوزيع .

ثانـى عشـر : للمؤلف أو الناشر حقوق على الكتاب ، مادية ومعنوية ، والناشرون الخليجيون يلتزمون بالمحافظة على حقوق المؤلفين ، وحقوق بعضهم بعضا فى حدود الانظمة والقوانين المعمول بها فى كل دولة من دول الخليج العربية ، وفى ضوء الاتفاقات الدولية والاعلانات والمواثيق الصادرة عن المنظمات الدولية فى هذا الشأن وعلى الاخص ما أصدرته وتصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف (بغداد ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م) .

ثالـث عشـر : يتلزم الناشرون الخليجيون بعدم نشر أى مؤلف الا بعد الاتفاق مع صاحب الحقوق المادية والادبية عليه مؤلفا كان أم ناشرا ، ويلتزمون جميعا بمقاطعة توزيع المؤلفات التى يعلمون أنها غير مستوفية لهذا الشرط .

رابـع عشـر : ان نشر مؤلف دون صاحب الحق فى نشره لايحول بين الناشرين الاخرين وبين الاتفاق معه على نشره ، ويتواصى الناشرون بالاشارة فى هذه الحالة الى الطبعة أو الطبعات غير

القانونية فى مكان بارز بالطبعة القانونية تعريفا بحقيقتها وتحذيرا منها .

خامس عشر : يعمل الناشرون الخليجيون على توسيع نطاق المعرفة بالتراث العربي الاسلامي محليا وعربيا ودوليا ، ويشجعون حركة التحقيق والنشر العلمي ، مع الالتزام الكامل بما تضمنته المواثيق الدولية من ضرورة مراعاة المحافظة على النصوص التراثية دون تحريفها أو تغييرها ، ومن اتباع ما يوجبه العرف العلمي فى التحقيق والاخراج ويتعهد الناشرون الخليجيون بتجنب التعامل مع المحققين الذين لا يستوفون شروط التوثيق والتحقيق العلمي فى عملهم .

سادس عشر : يلتزم الناشرون الخليجون بالمحافظة على الحقوق المادية والادبية للقائمين بتحقيق النصوص التراثية بغية نشرها ، ويتعهدون بعدم التعامل فى الطبعات التى لايراعى ناشروها هذا الشرط .

سابع عشر : يسعى الناشرون الخليجيون بالتعاون مع الهيئات الحكومية الخليجية الى انشاء اتحاد لهم يكون من مهامه الأساسية السهر على تنفيذ نصوص هذا الميثاق ، وحماية حقوق الناشرين والدفاع عن مصالحهم ومساعدتهم على اداء رسالتهم فى خدمة الثقافة العربية الاسلامية والاسهام فى بناء الانسان العربي الخليجي .

ثامن عشر : صدر هذا الميثاق عن مكتب التربية العربي لدول الخليج وأقره مؤتمره العام الثامن الذى انعقد فى الدوحة بدولة قطر ووافق على تسميته :

« ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين »

إننا نأمل أن يؤدى هذا التجمع المهنى وهذا الميثاق إلى قيام إتحاد أو جمعية للناشرين الخليجيين فى القريب العاجل تساند وتوازر إتحاد الناشرين العرب .

والله ولى التوفيق **رئيس التحرير**

الكتاب الدولى
دراسة فى المؤشرات وحقوق التأليف

أستاذ دكتور شعبان عبد العزيز خليفة

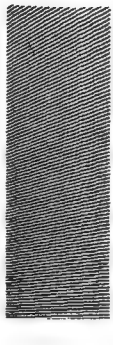

تتناول هذه الدراسة الكتاب فى صورته الدولية العامة بحيث يتمكن القارىء من القاء نظرة شاملة محيطة على هذا الوعاء الذى حفظ الفكر الإنسانى عبر القرون ، ولما كانت صورة الكتاب لا تثبت من فراغ فإن بعض المعلومات العامة عن الأرض وسكانها تصبح أساسية كخلفية لهذه الصورة .

إذ أنه عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة وبعد أن أتت تلك الحرب على عشرات الملايين من سكان الأرض انحدر عدد السكان فى منتصف سنة ١٩٤٧ إلى نحو الفى مليون وثلاثمائة وستة وعشرين مليوناً من البشر كان توزيعهم على قارات العالم يسير على النحو التالى :

افريقيـــا	١٨٨	مليونا
أمريكا الشمالية	٢٠٦	ملايين
أمريكا الجنوبية	١٠٣	ملايين
آسيـــا	١٢٤٠	مليونا
أوربا (بدون الاتحاد السوفيتى	٣٨٤	مليونا
استراليشيا (اقيانوسة)	١٢	مليونا
الاتحاد السوفيتى	١٩٣	مليونا

وبعد نحو ربع قرن من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد تضميد الجراح سجل سكان العالم ارتفاعاً ملحوظاً فى عدد الأنفس ليصوره الجدول التالى :

المنطقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	المساحة كم٢	السكان كم٢
العالم كله	٣٦٧٧	٤٠٣٣	٤٤١٥	١٣٥,٧٢٦,٠٠٠	٣٣
افريقيا	٣٥٤	٤٠٦	٤٦٩	٣٠,٣١٢,٠٠٠	١٥
أمريكا الشمالية	٢٢٦	٢٣٦	٢٥٢	٢١,٥١٥,٠٠٠	١٢
أمريكا اللاتينية	٢٨٣	٣٢٣	٣٦٣	٢٠,٥٥٥,٠٠٠	١٨
آسيا	٢٠٩١	٢٣١٨	٢٥٥٨	٢٧,٥٧٤,٠٠٠	٩٣
أوربا (بما فيها الاتحاد السوفيتى)	٧٠٣	٧٢٩	٧٥١	٢٧,٢٧٥,٠٠٠	٢٨
استراليشيا	١٩	٢١	٢٣	٨,٤٩٥,٠٠٠	٣

أما عن تطور سكان العالم فى المستقبل فإن الخبراء يؤكدون أن عددهم فى نهاية سنة ١٩٨٥ قد وصل إلى ٤٨٣٦ مليون نسمة وفى سنة ١٩٩٠ سيرتفع إلى ٥٢٤١ مليوناً وفى نهاية القرن فى سنة ٢٠٠٠ م يرون أن العدد سيقفز إلى ٦١١٨ مليونا .

ومن أسف فإن السكان يتركزون فى الدول النامية حيث تشير احصاءات سنة ١٩٨٠ إلى وجود ٣٢٤٥ مليون نسمة فيها بينما فى الدول المتقدمة لا نصادف مثل هذه الكثافة السكانية إذ تشير نفس الإحصائيات إلى وجود مجرد ١١٧٠ مليوناً فقط وتؤكد احصاءات الأمية والتعلم على مستوى العالم كله إلى أن ٤٠٪ على الأقل من سكان العالم فوق سن الخامسة عشرة أميون لا يستطيعون القراءة والكتابة وتتكثف الأمية فى الدول النامية إذ تصل فى بعضها إلى نسبة ٩٥٪ أما فى الدول المتقدمة فإن الأمية تكاد تختفى خذ على سبيل المثال فرنسا التى ليس بها أمى واحد والولايات المتحدة التى تنخفض فيها الأمية إلى ١٪ والاتحاد السوفيتى إلى ٢٪ واليابان إلى ٢٪ وهكذا .

الإتجاهات العددية للكتاب الدولى

منذ اخترع يوحنا جوتنبرج الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى حتى الآن يقدر عدد الكتب – أى العناوين – التى قذفت بها العقول البشرية إلى حوالى خمسة عشر مليوناً منها اثنا عشر مليوناً فى الخمسين سنة الأخيرة وحدها أى أن ما صدر فى نصف قرن يعدل أربعة أمثال ما صدر فى خمسة قرون مجتمعة .

وفى السنوات الأخيرة (نحن الآن فى سنة ١٩٨٦) يقدر ما يصدر فى العالم سنوياً من كتب بحوالى ٧٥٠,٠٠٠ كتاب أى عنوان أو عمل فكرى بصرف النظر عن عدد النسخ التى تصدر من كل عمل .

ويقدر عدد النسخ التى تصدر من الكتب سنوياً بحوالى (٨ – ١٠ آلاف مليون نسخة) يستهلك العالم فى صناعتها قرابة ثلاثين مليون طناً من الورق .

وتؤكد الجداول التالية تعاظم انتاج الكتاب سنة بعد أخرى على مستوى العالم ، ولكنها من جهة ثانية تؤكد ضعف عدد العناوين لكل مليون نسمة وذلك بسبب انتشار الأمية على النحو الذى أسلفت .

المنطقة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
العالم كله	٢٦٩٠٠٠	٣٣٢٠٠٠	٤٢٦٠٠٠	٥٢١٠٠٠	٥٦٨٠٠٠	٧٢٦٠٠٠
أفريقيا	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١١٠٠٠	١٣٠٠٠
أمريكا الشمالية	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٨٠٠٠	٨٣٠٠٠	٩٢٠٠٠	١١٦٠٠٠
أمريكا اللاتينية	١١٠٠٠	١٧٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٤٠٠٠
آسيا	٥٤٠٠٠	٥١٠٠٠	٦١٠٠٠	٧٥٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٤٥٠٠٠
أوربا	١٨٦٠٠٠	٢٣٩٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٣١٧٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	٤٠٦٠٠٠
استراليشيا	١٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٥٠٠
الدول العربية	٢٢٠٠	٣٧٠٠	٤٠٠٠	٤٧٠٠	٤٩٠٠	٧٠٠٠
الدول المتقدمة	٢٢٥٠٠٠	٢٨٥٠٠٠	٣٦٦٠٠٠	٤٥١٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٥٨٢٠٠٠
الدول النامية	٤٤٠٠٠	٤٧٠٠٠	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٤٤٥٠٠

جدول – ٤ – عدد العناوين لكل مليون نسمة
١٩٥٥ – ١٩٨٠

المنطقة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
العالم كله	١٣١	١٤٤	١٦٨	١٨٧	١٨٥	١٦٤
افريقيا	١٣	١٩	٢٣	٢٣	٢٧	٢٨
أمريكا الشمالية	٧٧	٩١	٢٧١	٣٦٧	٣٨٩	٤٦٨
أمريكا اللاتينية	٦٠	٧٩	٧٧	٧٨	٨٩	٩٣
آسيا	٦٤	٥٣	٥٧	٦٢	٦٥	٥٦
أوروبا	٣٠٧	٣٧٤	٣٨٥	٤٦٤	٤٧١	٥٤٢
استراليشيا	٦٨	١٢١	٢٨٦	٣٦١	٤٣٥	٥٤٨
الدول العربية	٢٧	٤٠	٣٨	٣٨	٣٥	٤٣
الدول المتقدمة	٢٤٩	٢٩٦	٣٥٧	٤٢٠	٤٢٤	٥٠٠
الدول النامية	٣٨	٣٥	٤٠	٤١	٤٥	٤٤

جدول – ٥ – النسبة المئوية للإنتاج الفكرى
١٩٥٥ – ١٩٨٠

المنطقة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
العالم كله	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
أفريقيا	١,١	١,٥	١,٦	١,٥	١,٩	١,٨
أمريكا الشمالية	٥,٢	٥,٤	١٣,٦	١٥,٩	١٦,٢	١٥,٩
أمريكا اللاتينية	٤,١	٥,١	٤,٥	٤,٢	٥,١	٤,٧
آسيا	٢٠,١	١٥,٤	١٤,٣	١٤,٤	١٥,٥	٢٠,٠
أوروبا	٦٩,١	٧٢,٠	٦٤,٧	٦٢,٦	٦٠,٤	٥٥,٩
استراليشيا	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,٩	١,٧
الدول العربية	٠,٨	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠
الدول المتقدمة	٨٣,٦	٨٥,٨	٨٥,٩	٨٦,٦	٨٤,٥	٨٠,٩
الدول النامية	١٦,٤	١٤,٢	١٤,١	١٣,٤	١٥,٥	١٩,١

جدول – ٦ – النسبة المئوية لتوزيع السكان
١٩٥٥ – ١٩٨٠

المنطقة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
العالم كله	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
افريقيا	١٠,٨	١١,٨	١٢,٢	١٢,٦	١٣,١	١٠,٦
أمريكا الشمالية	٨,٨	٨,٦	٨,٤	٨,١	٧,٧	٥,٦
أمريكا اللاتينية	٩,٠	٩,٣	٩,٨	١٠,٢	١٠,٦	٨,٢
آسيا	٤١,١	٤١,٩	٤٢,٢	٤٣,٢	٤٤,٢	٥٨,٢
وربا	٢٩,٥	٢٧,٧	٢٦,٧	٢٥,٢	٢٣,٧	١٦,٩
استراليشيا	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥
الدول العربية	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٣,٧
الدول المتقدمة	٤٤,٠	٤١,٦	٤٠,٥	٣٨,٥	٣٦,٩	٢٦,٣
الدول النامية	٥٦,٠	٥٨,٤	٥٩,٥	٦١,٥	٦٣,١	٧٣,٧

وتؤكد الأرقام على تصدر قارة أوربا العالم فى انتاج الكتب سواء دخل الاتحاد السوفيتى أم لا فهى تنتج – بدون الاتحاد السوفيتى – حوالى ٤٥٪ من كتب العالم رغم أن فيها ١٢,٥٪ فقط من السكان ويلى قارة أوربا آسيا إذ تنتج الأخيرة ٢٠٪ من كتب العالم رغم أنه يقطنها ٥٨٪ من السكان .

ولا ينبغى تفسير تناقص النسبة لمساهمة قارة أوربا فى انتاج الكتب بين ١٩٥٥ – ١٩٨٠ على أنه تناقص فى عدد العناوين المنشورة بل يفسر فقط على ضوء الزيادة فى إنتاج القارات الأخرى فالزيادة فى عدد العناوين المنشورة فى أوربا عاماً بعد عام واضحة .

وترجع صدارة قارة أوربا إلى عوامل عديدة منها انحسار الأمية وارتفاع المستوى الحضارى وارتفاع الدخول وأهم من ذلك ارتفاع عدد المؤلفين والناشرين والمطابع واتساع القاعدة القرائية .

ويعزى تخلف قارة آسيا رغم الكثافة السكانية إلى عكس العوامل السابقة تماماً فانتشار الأمية وانخفاض المستوى الحضارى والدخول وانكماش القاعدة القرائية كلها عوامل أدت إلى قلة نسبة الإنتاج الفكرى هناك عنه فى أوربا .

بعد آسيا فى ترتيب القارات تأتى أمريكا الشمالية وهى تنتج ١٦٪ من كتب العالم بفضل عملاقها الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن سكانها لا يتجاوزون ٦٪ من سكان العالم .

وفى المرتبة الرابعة ترد أمريكا الجنوبية ويدور إنتاجها حول ٥٪ من كتب العالم رغم أن التوزيع النسبى لعدد السكان فيها يدل على أنه يقطنها نحو ٨٪ من سكان العالم .

وترد قارتا افريقيا واستراليا كآخر قارات العالم فى إنتاج الكتب وقد برزت استراليشيا فى سنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ كخامس قارات العالم فى إنتاج الكتب وتفوقها فى ذلك على أفريقيا التى دحرت فى السنوات الأخيرة لتأتى كآخر قارة فى إنتاج الكتب حيث تنتج أقل من ٢٪ من كتب العالم رغم الكثافة السكانية التى تقترب من ١١٪ .

ومن المؤكد أن أفريقيا التى بها أعلى نسبة أمية بين قارات العالم (٧٥٪) والتى تلهث وراء لقمة العيش كان لابد أن يكون هذا هو حالها فى إنتاج الزاد الفكرى .

وثمة خلل واضح بين مساهمة كتلة الدول النامية فى إنتاج الكتب وعدد السكان بها فرغم الزيادة الواضحة فى نسبة إنتاج الكتب فى الدول النامية (١٩٪) إلا أنها لا تتمشى إطلاقاً مع إنتاج البشر وزيادة النسل (٧٤٪) .

ويؤكد المؤشر إلى زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى إنتاج الكتب ، إذ تنتج الأولى أربع أخماس كتب العالم بينما الأخيرة لا تقدم إلا خمس الإنتاج فقط . وأغلب الظن أن هذه الهوة سوف تستمر كذلك أجيالاً متعاقبة وهذا هو بالضبط الفارق بين دول تعلم وتعمل ودول لا تعمل ولا تعلم ولا تريد هذا أو ذاك .

أما عن الدول العشر الأولى فى إنتاج الكتب على هذه الأرض فإن متوسط السنوات الخمس الأخيرة تشير إلى :

الإتحاد السوفيتى	(٩٠,٠٠٠ عنوان)
الولايات المتحدة	(٨٨,٠٠٠ عنوان)
ألمانيا الغربية	(٦٢,٠٠٠ عنوان)
بريطانيا	(٤٥,٠٠٠ عنوان)
اليابان	(٤٥,٠٠٠ عنوان)
فرنسا	(٣٠,٠٠٠ عنوان)
أسبانيا	(٢٥,٠٠٠ عنوان)
الصين الشعبية	(٢٣,٠٠٠ عنوان)
كنـدا	(٢٢,٠٠٠ عنوان)
كوريا الجنوبية	(٢٠,٠٠٠ عنوان)

مع تقريبنا للأرقام السابقة لأقرب ألف صحيح أود أن أشير إلى هناك نوعاً من تبادل السيادة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على المرتبة الأولى فى إنتاج الكتب فى العالم ، كما أن هناك أيضاً تنازعاً على المرتبة الرابعة بين كل من بريطانيا واليابان . كما أن هناك خوفاً على فرنسا من أسبانيا فيما يتعلق بالمرتبة السادسة . ومن نفس المنطلق فهناك نوع من تبادل السيادة على المراتب الثامنة والتاسعة والعاشرة بين الصين الشعبية وكندا وكوريا . ولكن الترتيب السابق اعتمد كما ذكرت على متوسطات السنوات الخمس الأخيرة .

ورغم الصورة العددية المشرقة لانتاج الكتاب الدولى وزيادة هذا الإنتاج عاماً بعد عام بل وتضاعف هذا الإنتاج كل عشرين سنة فى قرننا العشرين ، رغم هذا كله فإن ذلك فى علاقته بعدد السكان على الأرض لما يزال ضئيلاً فالمتوسط العام لعدد العناوين لكل مليون نسمة حوالى ١٦٥ عنواناً . وينحط هذا المتوسط فى قارة افريقيا إلى مجرد ٢٨ عنواناً ، واستراليشيا هى القارة المحظوظة إذ أن عدد العناوين بها مقارناً بعدد السكان يصل إلى ٥٤٨ عنوانا تليها أوربا ثم أمريكا الشمالية .

وكما هو الحال دائماً فإن الهوة لما تزال سحيقة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بعدد النسخ لكل مليون نسمة (٥٠٠ ، ٤٤ على التوالى) ولعل العالم العربى هو أصدق مثال على تلك الدول النامية .

الاتجاهات النوعية للكتاب الدولى

الدراسة البيليومترية المتأنية للإتجاهات الموضوعية فى الإنتاج الفكرى الدولى تشير إلى أن العلوم الإجتماعية (الإحصاء – السياسة – الإقتصاد – القانون – الخدمة الإجتماعية – الإدارة العامة ..) تتصدر الموضوعات المختلفة تليها الآداب ومعظم الإنتاج فى الآداب عبارة عن قصص ومسرحيات أما الدراسات الأدبية نفسها فقليلة على وجه العموم . وبعد الآداب ترد الجغرافيا والتاريخ والتراجم ثم العلوم التطبيقية فالعلوم البحتة فالديانات فالفلسفة وعلم النفس وأقل إنتاج العالم فى الفنون واللغات والمعارف العامة .

ويشير التحليل المتأنى للإنتاج الفكرى كذلك ، إلى أن ٥٪ فقط من هذا الإنتاج عبارة عن كتب أطفال رغم أن أطفال العالم يمثلون ٤٠٪ من سكانه وربما كان ضعف إنتاج كتب الأطفال على هذا النحو راجعاً إلى قلة عدد الكتاب الموهوبين القادرين على الكتابة للأطفال ، وإلى أن قراءات الأطفال أنفسهم تسير فى مسارب محدودة وليست بنفس التنوع الذى عليه قراءات الكبار . وفى مجال إنتاج كتب الأطفال يأتى الإتحاد السوفيتى كأكبر دولة (٤٠٠٠ عنوان) ثم بريطانيا (٣٥٠٠ عنوان) ثم ألمانيا الغربية (٣٠٠٠ عنوان) ثم الولايات المتحدة (٣٠٠٠ عنوان) فاليابان (٣٠٠٠ عنوان)

وإذا كان هناك ٥٪ فقط من الإنتاج الفكرى عبارة عن كتب أطفال فإن هناك ٢٥٪ منه عبارة عن كتب مدرسية مقررة على تلاميذ المدارس فى المراحل الدراسية المختلفة قبل التعليم العالى ، معنى هذا أن هناك نسبة ٧٠٪ من الكتاب الدولى عبارة عن كتب للكبار أو ما يمكن أن يسمى بكتب الثقافة العامة ، ومن بينها بطبيعة الحال الكتب الجامعية .

المترجمات واتجاهاتها العددية والنوعية .

ليس ثمة شك فى أن الترجمة وسيلة هامة من وسائل الإلتقاء الفكرى والتلاقح الثقافى وإنتقال الحضارات بين الشعوب المختلفة . إنها وسيلة لنقل الفكر من بلد إلى بلد إلى أشخاص لا يمكنهم قراءة هذا الفكر فى لغته الأصلية . ورغم أن الترجمة عمل قديم إلا أنها فى النصف الثانى من القرن العشرين قد أصبحت ظاهرة أساسية من ظواهر حركة الكتاب الدولى وتزداد سنة بعد أخرى أعداد الكتب التى تترجم واللغات التى تترجم منها وإليها والمؤلفين الذين

يترجم لهم ، وكذلك أعداد المترجمين الذين يتوافرون على عملية الترجمة .

والمترجمات من الناحية العددية العامة تمثل نسبة لا يستهان بها من الكتاب الدولى إذ تدور حول ١٠٪ من مجموع ما ينشر فى العالم من كتب . ولقد تيسر للباحث أن يرصد الإتجاهات العددية للمترجمات منذ أوائل الثلاثينات من هذا القرن مع فترات انقطاع بسبب الأزمات والحروب ، ووجد الباحث إنها منذ ذلك التاريخ فى تعاظم مستمر للسبب الذى ألمح إليه بداية .

ويصور الجدول التالى الإتجاه العددى للمترجمات .

جدول – ٧ – تطور عدد المترجمات فى العالم

السنة	عدد الكتب	عدد الدول المترجمة	السنة	عدد الكتب	عدد الدول المترجمة
١٩٣٢	٣٢٠٨	٦	١٩٦٤	٣٧٤٧٧	٦٣
١٩٣٣	٦٢٦٦	١٣	١٩٦٥	٣٦١٩٦	٧٠
١٩٣٤	٥٨٤٥	١٤	١٩٦٦	٣٩٦٢٧	٧٠
١٩٣٥	٦٦٦٧	١٤	١٩٦٧	٣٩٤٥١	٦٩
١٩٣٨	٦٤٦٠	١٤	١٩٦٨	٣٦٨٠٩	٥٩
١٩٤٨	٨٥٧٠	٢٦	١٩٦٩	٣٨١٧٢	٦١
١٩٤٩	١٠٠١٤	٣٢	١٩٧٠	٤١٥٠٠	٧٠
١٩٥٠	١٣٥١٦	٣٤	١٩٧١	٤٢٩٧٠	٦٧
١٩٥١	١٧٨٣٤	٤٤	١٩٧٢	٣٩١٤٣	٥٨
١٩٥٢	١٦١٣٠	٤٩	١٩٧٣	٤٦٧٧٣	٥٦
١٩٥٣	١٨١٣٩	٤٧	١٩٧٤	٤٦٢٥٦	٥٩
١٩٥٤	٢١٦٧٦	٤٨	١٩٧٥	٤٧٢٣٩	٦٣
١٩٥٥	٢٤٢٧٤	٥١	١٩٧٦	٥٠٤١٩	٥٥
١٩٥٦	٢٧٦١٧	٥٢	١٩٧٧	٥٠٤٣٠	٦٥
١٩٥٧	٢٧٩٧٨	٦٥	١٩٧٨	٥٧١٤٧	٧٦
١٩٥٧	٢٩٢١٣	٦٤			
١٩٥٩	٢٩٦٦١	٦٣			
١٩٦٠	٣١٢٣٠	٥٨			
١٩٦١	٣٢٩٣١	٥٧			
١٩٦٢	٣٢٧٨٧	٦٩			
١٩٦٣	٣٥١٤٣	٦٩			

ويمكننا القول مطمئنين بناء على هذا الجدول أن المترجمات تتضاعف كل عشر سنوات تقريباً على عكس الإنتاج الفكرى الكلى الذى يتضاعف كما أشرنا كل عشرين سنة .

وتشير متوسطات آخر خمس سنوات إحصائية متاحة إلى أن أكبر عشرة دول مترجمة هى على الترتيب :

الاتحاد السوفيتى	(٧٠٠٠ عنوان)
ألمانيا الغربية	(٦٥٠٠ عنوان)
أسبانيا	(٤٥٠٠ عنوان)
هولنده	(٢٧٠٠ عنوان)
اليابان	(٢٥٠٠ عنوان)
فرنسا	(٢٤٠٠ عنوان)
ايطاليا	(٢٠٠٠ عنوان)
الدنمرك	(١٨٠٠ عنوان)
الولايات المتحدة	(١٥٠٠ عنوان)
السويد	(١٤٠٠ عنوان)

وتصدر الاتحاد السوفيتى للدول المنتجة للمترجمات يرجع إلى وجود مركز ضخم للترجمة فى موسكو كما يرجع إلى وجود عدد كبير من اللغات المعمول بها فى جمهوريات الإتحاد وضرورة الترجمة من اللغة الروسية إلى معظم تلك اللغات وذلك بنص الدستور السوفيتى إذ أن كثيراً من المترجمات فى الاتحاد عبارة عن مترجمات داخلية . ويرجع تأخر الولايات المتحدة وعدم ظهور بريطانياً بين أكبر عشرة دول مترجمة إلى أن هاتين الدولتين من الدول الأساسية التى يترجم عنها إذ أنهما من دول اللغات السائدة . ويلاحظ بصفة عامة أن الدول المتقدمة ذات اللغات غير السائدة مثل ألمانيا الغربية ، والسويد ، والدنمرك ، وهولنده والنرويج واليابان وفنلندة تعتبر من أكبر الدول المترجمة وذلك بطبيعة الحال راجع إلى رغبتها الأكيدة فى نقل الفكر العالمى إلى مواطنيها وهذا هو محك التقدم الحقيقى . وعلى العكس من هذا تماماً فإن الدول النامية التى هى فى مسيس الحاجة إلى فكر الدول الأخرى لا تترجم إلا أقل القليل من الكتب . وهكذا مرة أخرى تتسع الهوة بين الدول المتخلفة والتى يسمونها بالدول

النامية – والدول المتقدمة . والمأساة الكبرى كما سنرى بعد أن معظم مترجمات الدول النامية عبارة عن قصص ومسرحيات وليس فى العلوم والتكنولوجيا .

فإذا تركنا هذه الإتجاهات العددية جانباً لنستعرض الإتجاهات النوعية فى حركة الترجمة الدولية فإن الأمر يقتضينا بداية أن نقف على المجالات التى يترجم فيها وتطور ذلك عبر ثلاثين سنة . باستقراء المؤشرات الإحصائية حسبما يسفر عنها الجدول التالى يتضح لنا بالقطع أن الآداب لها السيادة المطلقة فى الترجمة وتصل نسبتها المئوية فى المتوسط إلى ٤٧٪ ويجب أن نلاحظ أن معظم المترجمات عبارة عن قصص ومسرحيات أما الدراسات الأدبية فقليلة بوجه عام . تأتى بعد الآداب العلوم الإجتماعية وتدور نسبتها حول ١٥٪ تليها العلوم التطبيقية بنسبة ١٠٪ ثم التاريخ والجغرافيا والتراجم بمتوسط ٩٪ فالعلوم البحتة بنسبة ٦٪ ثم الديانات ٥٪ فالفنون بنسبة ٤٪ والفلسفة ٣٪ وآخر مترجمات العالم فى المعارف العامة (٧٥, .) واللغات (٠,٢٥)

السنة	اجمالى	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٩٤٨	(٨٥٧٠)	٦١	٣٥٨	٧١٣	٥٧٦	١٨	١٥٨	٣٢٦	٢٢٤	٥١٢٢	١٠١٤
١٩٥٣	(١٨١٣٩)	٨١	٧٨٣	١٠٩٧	١٨٨٦	٤٠	٧٠٩	١٥١٦	٦٨٠	٩٦٥٩	١٦٤٣
١٩٥٨	(٢٩٢١٣)	٨٤	٩٥٣	١٨٦٣	٢٥٧٩	٨٨	١٣١٦	٢٣٥٤	١٠١٢	١٦٢٩٣	٢٦٧١
١٩٦٣	(٣٥١٤٣)	١٧٢	١٤٥٥	٢٢٣٣	٣٤٤٨	١٠٦	٢٠١٣	٢٧٨٢	١٣٩٧	١٧٨٨٧	٣٠١٢
١٩٦٨	(٣٦٨٠٩)	٢٦٣	١٥٦٥	٢٤٨٤	٤٢٠٨	١٧٦	٢٣٤٠	٣٠٤٧	١٦٥٩	١٧٩١٠	٧١٥٦
١٩٧٣	(٤٦٧٧٣)	٣٧٩	٢٢٢٢	٢٦٦١	٥٩٦٢	–	٢٩٣٠	٣٩٨٤	٢٤٠٥	٢٢٦٧٧	٣٥٥٢
١٩٧٧	(٥٠٤٣٠)	٣٧٦	٢٤٥٤	٢٦١٠	٧١٦٢	–	٣٣٨٧	٤٥٧٩	٢٨١٣	٢٣٠٩٩	٣٩٥٠
١٩٧٨	(٥٧١٤٧)	٣٤٧	٢٩٠٨	٣٣٥٧	٧٧٠٩	–	٤٨٣٩	٤٠٩٤	٢٤٥٤	٢٣٣٩٦	٢٦٦٨

وتؤكد الأرقام أيضاً على أن أكثر اللغات ترجمة منها أى لغات السيادة النقلية هى على على الترتيب فى السنوات الأخيرة : الانجليزية (بنسبة ٤٠٪) ، الروسية (بنسبة ١١٪) ، الفرنسية (بنسبة ١٠٪) ، الألمانية (بنسبة ٩٪) الإيطالية (بنسبة $\frac{1}{2}$ ٢٪) ، السويدية (بنسبة ٢٪) ، الأسبانية ($\frac{1}{2}$ ١ ٪) ، الدنمركية ($\frac{1}{4}$ ١٪) ، التشيكية (بنسبة ١٪) ، البولندية (بنسبة ١٪) .

وتشير نفس الأرقام إلى أن أقل اللغات ترجمة منها تنازلياً فى الأهمية الألبانية السلوفاكية ، الفيتنامية ، الفنلندية ، الفارسية ، التركية .

ولما كانت اللغة العربية تعنينا فإننا يجب أن نشير إلى أنها أيضاً من أقل اللغات ترجمة منها إلى اللغات الأخرى ، وهى أيضاً على الجانب الآخر من اللغات التى يترجم إليها قليلاً ومن ثم فليس لها وزن يذكر فى أى من الإتجاهين ويؤكد الجدول التالى صحة ما ذهبت إليه وهو يحصر ما ترجم من لغات العالم إلى العربية فى عدد من السنوات :

اللغة/ السنة	٧٦	٧٧	٧٨
الانجليزية	٥١	٢٧	٣٤
الفرنسية	١٣	١٨	٥٨
الأسبانية	٣٧	٢٣	٥٧
الألمانية	٢٣	٢٢	٢١
الإيطالية	٥	٣	—
اليابانية	—	١	٤
الهولندية	٢	٧	٩
الدنمركية	٧	—	٨
النرويجية	—	١	١
السويدية	—	١	٣
المجرية	٢	٢	—
البولندية	—	٢	—
السلوفاكية	٢٦	٥٦	٤٤
	———	———	———
	١١٦	١٦٤	٢٣٨

ومن الغريب حقيقة أن هذا العالم الذى يقترب سكانه من خمسة مليارات لا يشتهر فيه من المؤلفين إلا عدد قليل جداً يدور بالكاد حول ١٧٥ مؤلفاً وهم الذين تترجم أعمالهم عشرين مرة فأكثر فى خمس دول على الأقل . ويمكن توزيع فئاتهم فى الجدولين الآتيين مرة حسب عدد الترجمات التى تمت لهم فى الدول المختلفة ومرة ثانية حسب الجنسية

المؤلفون المشاهير حسب عدد مرات الترجمة

٤٠٠ ترجمة فأكثر	مؤلف واحد
٣٠٠ – ٣٩٩	–
٢٠٠ – ٢٩٩	٢
١٠٠ – ١٩٩	١٠
٥٠ – ٩٩	٢٧
٤٠ – ٤٩	١٣
٣٥ – ٣٩	٢٠
٣٠ – ٣٤	٢٠
٢٥ – ٢٩	٣٣
٢٠ – ٢٤	٤٩

المؤلفون المشاهير حسب الجنسيات

أمريكـا	٤٧
بريطانيـا	٣٦
روسيـا	٢٣
فرنسـا	١٩
ألمانيـا	١٢
ايطاليـا	٥
السويـد	٤
سويسـرا	٣
اليونـان	٢
بلجيكـا	٢
جنسيات أخرى	٢٠
بدون جنسية	٣

---

* الذين لا يحملون جنسية معينة بل يعتبرون أنفسهم مواطنين عالميين هم :

– ت . لوبساغ رامبا - T. Lobsang Rampa

– ك . روبسون - K. Robeson

– أ . ماثر - A. Mather

ومما يطيب ذكره فى هذا الصدد أن هناك كتبا لامؤلف لها كالكتب المقدسة وألف ليلة وليلة تشيع ترجمتها كثيراً فى العديد من الدول وعلى سبيل المثال فإن ألف ليلة وليلة قد ترجمت سنة ١٩٧٧ ستة وأربعين مرة فى ثلاث عشرة دولة مقابل اثنين وستين مرة فى أربع عشر دولة سنة ١٩٧٦ وفى خلال خمس سنوات (١٩٦١ – ١٩٦٥) ترجمت مائة وأربع وستين مرة .

كذلك فإنه من الجدير بالذكر أنه بالنسبة لرقم روسيا ، يضم هذا الرقم الترجمات التى تتم داخل الاتحاد السوفيتى نفسه من اللغة الروسية إلى سائر اللغات الأخرى المعمول بها فى جمهورياته المختلفة .

حقوق المؤلفين وحمايتها الدولية

بعد تلك المعالجة العددية والنوعية المفصلة لإنتاج الكتاب الدولى ، وبعد تلك المؤشرات التى أتاحتها لنا الأرقام الدقيقة ، لابد من الوقوف أمام حقوق المؤلفين أصحاب هذا الإنتاج الفكرى وكيف تصير حمايتها دولياً لأن هذه الحماية واجبة صوناً لحقوق أصحاب الحق ودفعاً لهم نحو المزيد من الإنتاج وإلا تقاعسوا عندما يجدون حقوقهم تهدر .

والحماية الدولية لحقوق المؤلفين تتمثل فى الإتفاقيات الدولية الشمولية التى تعقد لهذا الغرض كما تتمثل فى الإتفاقيات الإقليمية التى هى أضيق نطاقاً فى تطبيقها من تلك الدولية .

أولاً : الإتفاقيات الدولية الشمولية

هناك اتفاقيتان دوليتان مفتوحتان أمام كل دول العالم ، الأولى هى اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية والثانية هى إتفاقية جنيف ولسوف نتعرض لكل منهما بشىء من التفصيل :

(أ) اتفاقية برن The revised Berne Convention for the Protection of literary and Artistic works (RBC)

وهذا الاتفاق هو الأوسع شمولاً وانتشاراً وقد عقد لأول مرة فى برن عاصمة سويسرا سنة ١٨٨٦ وعدل عدداً من المرات من خلال مؤتمرات عقدت لمراجعته خصيصاً ليواكب التطورات التى تدخل على عالم الإنتاج الفكرى ومن بين التعديلات التى تستحق الذكر : تعديل روما سنة ١٩٢٨ ،

بروكسل سنة ١٩٤٨ ، استوكهولم ، باريس ١٩٧١ ، ومما يجدر ذكره بصدد تلك التعديلات أن التعديل لكى يكون سارى المفعول لابد من تصديق خمس دول على الأقل عليه من دول الإتفاقية .

وغنى عن القول بأن هذا الإتفاق مفتوح لأية دولة كى تنضم إليه فى أى وقت طالما تخضع للقواعد التى وردت به . ولب هذا الإتفاق مبدآن : المبدأ الأول هو التبادلية ومعناها أن الدول الموقعة عليه تحمى كل منها مؤلفى الدول الأخرى الداخلة فى الإتفاق داخل حدودها كما تحمى مؤلفيها ومن ثم فإن الدول غير الموقعة على الإتفاق ليست لها حماية فى دول الاتفاق . والمبدأ الثانى هو مبدأ المعاملة القطرية أو الوطنية وهو يعنى أن للمؤلف الأجنبى والكتب الأجنبية نفس حقوق المؤلف الوطنى والكتب الوطنية والحماية فى هذا الإتفاق محررة من كل الشكليات ، وفترة الحماية فيه طوال حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته ومع هذا فإنه طبقاً للمبدأ الثانى فإن كانت مدة الحماية فى الدولة الحامية أقل فإن الفترة الأقل هى التى تسرى فى هذه الحالة وإن كانت أطول من خمسين سنة فإن فترة الحماية تكون خمسين سنة فقط على نحو ما تصادفه فى ألمانيا الغربية حيث تطول فترة الحماية إلى سبعين سنة بعد وفاة المؤلف .

ومن جهة ثانية فإن إتفاق برن المعدل يضمن حداً أدنى من الحقوق للمؤلفين فى دول الإتفاق حتى ولو لم تتضمنها القوانين الوطنية للدول الحامية ولو لم تطبقها على مواطنيها ومن بينها حقوق الترجمة وحقوق الأداء العلنى أيا كان هذا الأداء بالإذاعة أو التليفزيون أو المسرح .

وفى مؤتمر تعديل استكهولم أضيف « بروتوكول الدول النامية » إلى اتفاق برن المعدل كجزء مكمل وفى هذا الملحق نجد مزايا لا حد لها بالنسبة للدول النامية لم تكن موجودة من قبل حيث تحتاج إلى كثير من المرونة لتنمو وتتقدم .

ولقد كان من الواضح أن الدول المتقدمة عزفت لفترة عن التوقيع على هذا التعديل بسبب هذا الملحق وعلى رأسها الولايات المتحدة لأنها رأت فيه إهداراً لحقوق مؤلفى الدول المتقدمة وناشريها . ولعل هذا هو السبب المباشر للدعوة إلى تعديل الإتفاق العالمى (اتفاق جنيف) فى باريس يولية ١٩٧١ ، والدعوة أيضاً إلى مؤتمر آخر فى نفس الوقت والمكان لتعديل بروتوكول استوكهولم .

وقد جاء ملحق باريس على عكس بروتوكول استوكهولم تماماً حيث قيد حرية الدول النامية فى نشر ترجمات وطبعات من الكتب الغربية . وقد طلب فى هذا الملحق من الدول النامية ضرورة الحصول على تراخيص إجبارية «Compulsory Licenses» للترجمة أو إعادة الطبع . واتخذت الخطوات فى الدول المتقدمة لإقامة المراكز التى تسهل حصول الدول النامية على هذه التراخيص الإجبارية والتى تشمل الترجمة وكافة أشكال الاستنساخ . ولكى تعطى تراخيص الترجمة فإن هذه الترجمة يجب أن تتم لأغراض التدريس أو البحث العلمى وتراخيص الإستنساخ لا تكون إلا أغراض التعليم والتدريس فقط . والتراخيص الإجبارية لمحطات الإذاعة أو التليفزيون لا تمنح إلا تحت شروط قاسية ، إنها تمنح للإذاعات التى تستخدم الترجمة أو النص لأغراض تعليمية أو بحثية فقط . كذلك فإنه لابد من مرور ثلاث سنوات على نشر الكتاب الأصلى حتى يصرح بترجمته حتى ولو كانت الترجمة ستتم إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية ثم اختصرت المدة بعد ذلك إلى سنة واحدة للغات الدول النامية أما للغات الدول المتقدمة فقد بقيت الفترة الأساسية على ما هى عليه أى ثلاث سنوات .

أما فيما يتعلق بالاستنساخ أو إعادة الطبع فلابد من مرور خمس سنوات على نشر الأصل مع وجود بعض الإستثناءات فالكتب العلمية أو التكنولوجية يمكن استنساخها أو إعادة طبعها بعد ثلاث سنوات بينما القصص والمسرحيات وكتب الفن والموسيقى فلا يصرح باعادة نشرها أو استنساخها بأية صورة إلا بعد سبع سنوات .

وقد كشفت التجربة عن أن هذه التراخيص الإجبارية قد تصبح عقيمة أو عديمة الجدوى إذا وصلت إلى الدول النامية نسخ من الكتاب الأصلى بأسعار تقترب من أسعار تكاليف الاستنساخ أو إعادة الطبع .

وعلى العكس من بروتوكول استوكهولم فإن ملحق باريس جعل من المحظور على الدولة الحاصلة على الترخيص تصدير الكتب المعاد طبعها أو استنساخها خارج حدودها ولابد من أن تحمل النسخ المستنسخة تحذيراً بهذا المعنى

(ب) اتفاقية جنيف (أو طبقاً للإسم الرسمى الإتفاقية الدولية لحق المؤلف) .

The Universal Copyright Convention (UCC) or the Geneva Copyright Convention

رغم تسميتها باسم اتفاقية جنيف فإنها قد عقدت فى بروكسل ١٩٥٤ ، وهى فى الواقع لا تخلق من الدول الموقعة عليها اتحاداً ، إنها فقط تجبر الدول الموقعة عليها ، إلى تنفيذ واحترام البنود والمواد الواردة بها على العكس من اتفاقية برن المعدلة التى تنصب من الدول قيما على تنفيذها ومراقبتها ، ومن هنا فإن الإتفاقية الدولية لا تتضمن إلا بنوداً شكلية قليلة تتعلق بفترة الحماية وحقوق الترجمة (فترة الحماية فيها ٢٥ سنة على الأقل ، حقوق الترجمة سبع سنوات بعد نشر العمل الأصلى) وتتفق هذه الإتفاقية مع سابقتها فى مبدأ المعاملة القطرية أو الوطنية .

وفى مؤتمر باريس ١٩٧١ أضيفت حقوق جديدة لحماية المؤلفين فيما يتعلق باعادة طبع وتحرير الكتب وأيضاً فيما يتعلق بالأداء العلنى وحثت الدول الأعضاء على المرونة فى التطبيق بما لا يخل بروح بنود ومواد الإتفاق . وكسابقتها فإن الإتفاقية الدولية تتضمن ملحقاً يضمن للدول النامية الإستفادة من المؤلفات المحمية لأغراض التدريس والبحث والدراسة .

ويجب أن نلاحظ أن معطيات اتفاقية برن المعدلة لا تتأثر بالإتفاقية الدولية . ذلك أن بنود اتفاقية برن هى العليا فى حالة التعارض . ففى حالة الدولة المنضمة للإتفاقيتين لابد لها من تغليب اتفاقية برن . وأكثر من هذا فإن الدولة التى تخرج من اتفاق برن تفقد حماية اتفاقية جنيف للأعمال المنشورة بها فى كافة الدول الأعضاء فى اتفاق برن . وهذا الشرط الأخير جرى توقيعه فى تعديل باريس فيما يتعلق بالدول النامية التى تتخلى عن اتفاق برن وتستمر فى عضوية أو تلتحق باتفاقية جنيف .

ثانياً : الاتفاقيات الاقليمية

الإتفاقيات الإقليمية أضيق نطاقاً بطبيعة الحال من الإتفاقيات الدولية إذ تنحصر فى حدود دول اقليم معين يربطها الجوار الجغرافى-أساساً . وهذه الاتفاقيات الإقليمية كثيرة جداً وعادة ليست لها قيمة كبيرة إذا كانت الدول الداخلة فيها هى فى نفس الوقت أعضاء فى الإتفاقيات الدولية . ومن ثم لا نحصر هنا الإتفاقيات الإقليمية وإنما نذكر أهمها على سبيل المثال ويأتى على رأسها دائماً إتفاقية الدول الأمريكية Inter-American Convention ومنها :

- Treaty on literary and artistic property, signed at the first South American Congress on private international law. Montevideo 1888-1889

وقد انضمت إلى هذه الإتفاقية خمس من دول أمريكا الجنوبية وسبع دول من أوربا وقد حلت محل هذه الإتفاقية إتفاقية أخرى بنفس الإسم ووقعت فى المؤتمر الثانى للقانون الدولى الخاص المنعقد فى مونتفديو ١٩٣٩ - ١٩٤٠ وصدقت عليها دولتان فقط هما بارجوارى وأوراجواى .

- Convention on Literary and artistic Copyright, Signed at the second International Conference of American States - Mexico City 1901-1902

وقد وقعت على هذا الاتفاق سبع دول أمريكية هى كوستكاريكا - الدومنكان - السلفادور - جواتيمالا - هندوراس - نيكاراجوا - الولايات المتحدة وقد عدل بالاتفاق التالى وألغى بعد ذلك باتفاق واشنطون .

- Convention on Patents of invention, drawings and industrial models, trade marks and literary and artistic property, signed at the third international conference of American States. Rio de Janeiro, 1906

وقد وقعت على تلك الإتفاقية تسع دول من أمريكا الوسطى والجنوبية

-Convention on the protection of literary and artistic copyright, signed at the fourth international conference of American States, Buenos Aires, 1910

وقد وقعت على هذا الإتفاق ثمانى عشرة دولة من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وقد عدل باتفاق هافانا المشار إليه فيما يلى كما حل محله اتفاق واشنطن المذكور فى نهاية هذا السرد .

- Agreement on literary and Artistic Property, signed at the Bolivian Congress. Caracas, 1911

وقد وقعت عليه أربع دول فقط وألغى بمقتضى اتفاق واشنطون الذى حل محله .

- Converntion of Buenos Aires on the protection of literary and artistic copyright as revised by the sixth international conference of American States. Havana, 1928

وقد وقعت عليه خمس دول وحل محله اتفاق واشنطون التى الذى جب سائر الاتفاقيات الإقليمية الأمريكية .

- Inter- American Convention on the rights of the author in literary, scientific and artistic works, signed at the International American Conference of experts on copyright. Pan American Union, Wasnington, June, 22, 1946

وقد وقعت على هذا الاتفاق أربع عشرة دولة من أمريكا الوسطى والجنوبية . وهذا الاتفاق كما أشرت يجب كل الاتفاقيات السابقة عليه .

وباستثناء اتفاق مونتقديو فإن كل هذه الإتفاقيات تقوم على أساس المعاملة القطرية أو الوطنية التى أشرت إليها فى الإتفاقيات الدولية . واتفاق مونتفديو يجعل قانون الدولة التى نشر بها العمل يتعلق بوجود تناقض أو تعارض بين الإتفاقيات السابقة وأى من الاتفاقيتين الدولتين أو أية اتفاقية قادمة بين الدول الأمريكية فإن الأفضلية تكون للاتفاق الموقع مؤخراً .

وحتى ٢٧ ابريل ١٩٧٠ كان العمل اليومى المتعلق باتفاق برن يدار من مكتب دولى يخضع لادارة واحدة مع مكتب « اتفاق إتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية .

«Paris Association for the protection of industrial property»

وقد انبثق عن مؤتمر استوكهولم عن الملكية الفكرية الذى عقد سنة ١٩٦٧ منظمة جديدة باسم « منظمة الملكية العالمية «World Property Organization» « واسمها الاستهلالى « ويبو – WIPO » ولم تمس هذه المنظمة سيادة أو استقلال برن وجنيف ولكن مست فقط الجهاز والتنظيم الإدارى لهما . إذ بينا اعتبر المكتب الدولى الموحد لحماية الملكية الفكرية

«United International Bureaux for the protection of intellectual property»

مجرد سكرتارية دولية لاتفاقية جنيف تحت إشراف الحكومة السويسرية فإن قرار انشاء منظمة دولية للملكية الفكرية قد خلق لأول مرة منظمة دولية على أساس من القانون الدولى . وبناء عليه فقد أدمجت ادارات اتفاقيتى برن وجنيف مع مكتب المنظمة الدولية « ويبو » فى مكتب واحد يشكل الآن ما يعرف

بالمكتب الدولى للملكية الفكرية International Office intellectual property ويرأس هذا المكتب مدير عام يمثل المنظمات المعنية والإتفاقيتين الدوليتين فى كافة المحافل الدولية والاسم الرسمى لهذه الهيئة الدولية وعنوانها هو :

World Intellectual Property Organization Bureaux for the protection of intellectual property (WIPO) 32 Chemin des colombettes CH 1211 Genève 20

بيد أن السلطة العليا لكل من الإتفاقيتين هى الجمعية العمومية للدول الأعضاء التى تمنح كافة السلطات والصلاحيات . والمنظمة الدولية للملكية الفكرية مسئولة عن التنسيق بين النشاطات المختلفة المتعلقة بالاتفاقيتين وتبذل أقصى ما لديها لحماية الحقوق الفكرية على المستوى الدولى .

وأعضاء المنظمة الدولية ليست فقط الدول الأعضاء فى الاتفاقيتين بل يمكن أيضاً لأى دولة عضو فى الأمم المتحدة أو فى أى من منظماتها المتخصصة أو فى الجماعة الدولية للطاقة الذرية أو فى رابطة محكمة العدل الدولية أو أية دولة تدعى لتكون عضواً فى الجمعية العمومية .

ومن جهة ثانية فإن العمل اليومى للاتفاقية الدولية لحقوق المؤلفين (اتفاقية جنيف) يدار من منظمة اليونسكو فى باريس العنوان التالى :

Unesco
Copyright Division
Place de Fontenoy. F75 Paris 7e

أما العمل اليومى لاتفاقيات الدول الأمريكية فإنه يدار من :

Pan- American Union
General Secretariat.
U.S.A. Washington D.C.

وبعيداً عن الإتفاقيات المنظمة لحقوق المؤلفين فإن ثمة اتحاداً دولياً يناقش مشاكل التأليف ، وهذا الإتحاد الذى يعرف باسم اتحاد الكتاب الدوليين قد أسس سنة ١٩٢١ ويعقد مؤتمره السنوى فى لندن ويحضره كتاب ومؤلفين من جميع أنحاء العالم ويمكن الحصول على صورة دولية عامة عن مشاكل التأليف من منشوراته وأبحاث مؤتمراته وعنوانه :

International P.E.N.
Glebe House
62/63 Glebe Place
Chelsea, GB London SW3

ويتصل بتلك القضية قضية الوكالة الأدبية Literary Agency ، وهم الوكلاء الذين يعتبرون وسطاء بين المؤلفين والناشرين ، والحقيقة أن فكرة الوكيل الأدبى الذى يتقاضى عمولة من المؤلف على شكل نسبة مئوية من عائد النشر أو الأداء العلنى لأعمال المؤلف نتيجة جهوده فى ترويج هذه الأعمال الفكرية ، هذه الفكرة تلعب دوراً أساسياً وخطراً فى الولايات المتحدة وبريطانيا فقط وليس للوكيل الأدبى دور يذكر فى معظم دول العالم بعد ذلك بل لا وجود له إطلاقاً فى الدول الإشتراكية لأنه فى الدول الإشتراكية يحل محل الوكيل الأدبى مؤسسات مركزية مؤممة أو تعاونية وفى الدول الأخرى تكون العلاقة بين المؤلف والناشر علاقة مباشرة لا تحتاج إلى وسيط .

وتظهر الوكالات الأدبية فى الأسواق الدولية والمعارض للكتاب وعلى رأسها سوق فرانكفورت الدولى حيث تعقد صفقات النشر والترجمة والأداء العلنى .

ونظراً للدور الخطير الذى تلعبه المترجمات على المستوى الدولى فقد حظيت فى اتفاقيات حق المؤلف بنصيب وافر ، ولحماية حقوق المترجمين قام اتحاد دولى لتنظيم هذا العمل ، والذود عنهم وذلك منذ سنة ١٩٥٣ وقد عالج الإتحاد مسائل حيوية متصلة بالترجمة فى العديد من المؤتمرات من بينها باريس ١٩٥٣ ، روما ١٩٥٦ ، بادجودسبرج ١٩٥٩ ، دبروفنيك ١٩٦٣ ، لاتى ١٩٦٩ ، براغ ١٩٧٠ ...) وهذا الاتحاد هو :

- International Federation of Translators (Federation Internationale des Traducteurs) Dr. De Reusestraat 15 B Sint -Amandsberrg

ويتوفر الاتحاد على نشر دورية متخصصة فى أعمال الترجمة تصدر فصلياً وبياناتها :

- Babel
16 Rue A.-de Pontmartin
F 84 Avignon

التحليل الببليومترى وأساليبه الفنية : دراسة فى القياس الكمى للاستشهادات المرجعية

دكتور أحمد تمراز
أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات –
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الامام
محمد بن سعود الاسلامية

فى دراسة سابقة قام بها المؤلف استعرض فيها التطورات التاريخية والأسس النظرية للدراسات الببليومترية ، حيث تشكل الاطار المنهجى للببليومتريقا Bibliometrics ، والتى هى أحد فروع علم المعلومات . وقد استعرض المؤلف أيضا القوانين الامبريقية الأساسية Emperical Laws والتى تتمثل فى قانون برادفورد Bradford's Law ، وقانون زيف Zipf's Law ، وقانون لوتكا Lotka's Law[1] .

وفى دراستنا الحالية سوف نقوم بدراسة الأساليب الفنية المستخدمة فى التحليلات الببليومترية Techniques used in Bibliometric Analysis .

تحليل الاستشهادات المرجعية Citation Analysis :

لا شك فى أن تحليلات الاستشهاد المرجعى هو أكثر الطرق استخداما فى الدراسات الببليومترية . فهى بمثابة تقويم Evaluation ، وتفسير Interpretation للاستشهادات التى اشتملت عليها المقالات ، والعلماء ، والجامعات ،

والدول ، وكافة الأنشطة العلمية . وقد استخدمت أيضا تلك التحليلات كمقياس للتأثير العلمي Scientific influence والانتاجية Productivity ، وأيضا كأداة لتقويم عمليات الاتصال العلمي[٢] .

فمثلا عندما يشير البحث ب إلى البحث أ ، فإن الأخير قد أصبح مُسْتَشْهَدْ بِهِ .. Cited by في العمل الأول كمصدر للمعلومات Source of information .

والجدير بالذكر أن الأدوات التي أعطت القوة الدافعة لتطوير هذا الفرع من الدراسات البيليومترية كان الآتي :

١ – الحاسب الآلي بقدرته الفائقة على التخزين ومعالجته لمجموعات كبيرة من البيانات البيليومترية .

٢ – كشافات الاستشهاد المرجعي والتي تعتبر من الأدوات الهامة للتحليل البيليومتري ، ومن أهم تلك الكشافات تلك التي ينتجها معهد المعلومات العلمية Institute of Scientific Information بمدينة فيلاديلفيا في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية . وهذه الكشافات تشمل كشاف الاستشهاد في العلوم Science Citation Index (SCT) ، وكذلك كشاف الاستشهاد في العلوم الاجتماعية Social Science Citation Index (SSCI) ، والكشاف الثالث هو كشاف الفنون والعلوم الانسانية Arts and Humanity Citation Index (AHCI) . والجدير بالذكر أن كشاف العلوم SCI يقوم بعمل مدونه (كود) Codes لكل البيانات البيليوجرافية والمراجع التي تحتوى عليها كل مقالة في أكثر من ٢٤٠٠ دورية علمية متخصصة . أما كشاف العلوم الاجتماعية SSCI فيغطي ما يزيد عن ٤٥٠٠ دورية من بينها ١٤٠٠ دورية تغطى تغطية كاملة ، أما الباقي ٣١٠٠ دورية فتكشف من بينها مقالات مختارة فقط . وكذلك بعض المستخلصات المختارة من دوريات أخرى يغطيها كشاف العلوم SCI . أما كشاف الفنون والعلوم الانسانية AHCI وهو أحدث هذه الكشافات هو عبارة عن كشاف متعدد الموضوعات التي تغطي الانتاج الفكري في الفنون والعلوم الانسانية . ويقوم هذا المرجع بتكشيف ٦٩٠٠ دورية عالمية متخصصة من بينها ١٣٠٠ دورية تغطي تغطية كاملة ، أما الباقي ٥٦٠٠ دورية فيختار من بينها المقالات الأصلح .

إن ملفات المراجع المستشهد بها Reference Files لهذه الكشافات مخزونة فى ملفات الاستشهاد المرجعى بمعهد المعلومات العلمية ISI ، لذلك فإن الاشارة إلى المقالات السابقة يمكن تحديدها وتحليلها . إن وجود تلك الكشافات فتح آفاقا عظيمة لتحليل العلاقات بين المقالات التى استشهدت بعمل آخر Citing Papers ، والمقالات المستشهد بها Cited Papers ، وكذلك العلاقة بين مدى تكرار How Frequently بعض المقالات المستشهد بها وأهميتها .

إن الاستخدام الواسع لكشافات الاستشهاد المرجعى قاد الكثير من الباحثين ليذكروا أوجين جارفيلد Eugene Garfield كرائد لتحليلات الاستشهاد المرجعى . فقد استلهم جارفيلد تلك الفكرة التى كانت وراء العمل المبكر عن مبادىء تكشيف الاستشهادات المرجعية ، من كشافات شبرد القانونى Shepard Index in the Legal Fields . فمن الأمور المتعارف عليها بين رجال القانون أن الأسبقية فى استصدار أحكام قانونية لها اعتبارات خاصة فى الأمور القضائية من أجل القضايا الجديدة والتى تعرض على المحاكم . فعند الاستشهاد بقضية قانونية حكم فيها من قبل كسابقة لاثبات نقطة ما فى قضية حديثة ، فإن هذه الأحكام والقضايا السابقة يمكن التوصل إليها بسهولة ويسر فى كشاف شبرد للاستشهادات القانونية ، وذلك باستعراض الخصائص الببليوجرافية للقضية أو القضايا الحديثة وذلك بالبحث عنها فى الكشاف لنصل إلى الأحكام والقضايا السابقة والمماثلة والتى سبق وأن استشهد بها[٣] .

ومن هنا كان اعتقاد جارفيلد بأن تلك المبادىء التى برزت فى كشاف شبرد القانونى يمكن تطبيقها تماما فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، حيث أن العلوم هى عبارة عن عملية تركيمية Comulative Process . وفى عام ١٩٥٨ أبدى المجتمع العلمى اهتماما بفكرة جارفيلد . ومن خلال برنامج للتعاون بين المعهد القومى للصحة العامة National Institute of Health ومعهد المعلومات العلمية ISI بالولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تم إعداد كشاف الاستشهاد المرجعى فى مجال علم الوراثة Genetics وذلك فى عام ١٩٦١ . وتلى ذلك فى نفس السنة إصدار التجربة الأولى لكشاف الاستشهاد المرجعى فى مجال العلوم والتكنولوجيا Science Citation Index (SCI) ، وفى عام ١٩٦٤ بدأ هذا الكشاف (SCI) يظهر بانتظام كعمل تجارى . وقد أوضح جارفيلد Garfield

كيف يمكن لمجموعة صغيرة من الدوريات السيطرة على شبكة الاستشهادات المرجعية Citation Network . وقد تأكد هذا من فحص أسبوعى لمدخلات كشاف العلوم SCI input فى نظام خدمات البث الانتقائى للمعلومات Selective Dissemination Information (SDI) . وقد أوضح جارفيلد أن هذا النظام (SDI) يتيح استرجاع المقالات المنشورة على أساس الاستشهادات المرجعية ، سواء فى البيليوجرافية الموجودة بنهاية المقالة أو فى الاشارات البيليوجرافية الواردة أحيانا فى نهاية كل صفحة من صفحات المقالة Footnotes . ويعرف هذا الاستشهاد فى نظام البث الانتقائى بـ Cited Journal Question .

إن نظام الاسترجاع يتألف من ٢٥ دورية أساسية يستشهد بها باستمرار يمكنه استرجاع ٥٠ ٪ من إجمالى المقالات المستشهد بها والتى يتم تكشيفها أسبوعيا فى نظام البث الانتقائى . بمعنى آخر أن نصف المقالات المنشورة تستشهد على الأقل بواحدة من بين أكثر من دورية يتكرر الاستشهاد بها .

وقد خطط جارفيلد لهذه المعلومات بإيضاح عدد المقالات المنشورة مقابل عدد الدوريات التى قامت بنشر تلك المقالات فأوضح أنه من بين ٢٢٠٠ دورية تم تغطيتها فى كشاف العلوم SCI عام ١٩٦٩ ، وجد أن ٧٦٧ دورية منها تنشر حوالى ٧٥ ٪ من إجمالى تلك المقالات . والجزء الثانى من دراسة جارفيلد أشار إلى أن مجموعة صغيرة من الدوريات عددها ١٥٢ دورية يمكن أن نزودنا بنصف إجمالى عدد المراجع المستشهد بها Cited References فى كشاف العلوم لعام ١٩٦٩ والتى تقدر بحوالى ٣,٨٥ مليون مرجع .

بتلك الأمثلة وغيرها مما لا يسمح المجال هنا لمناقشتها ، يتفق جارفيلد – بدون تحفظ – مع قانون برادفورد Bradford's Law فيما يتعلق بتمركز وتشتت Concentration & Dispertion الانتاج الفكرى لموضوعات متخصصة[٤] .

وظائف وأنواع الاستشهادات المرجعية Function and quality of Citation :

قبل أن نخوض غمار هذا الموضوع ، ينبغى أن نلقى بالسؤالين التاليين :

١ – هل يوجد اختلاف فى قيمة الاستشهادات بناء على أماكن ظهورها فى جسم المقالات التى تستشهد بها Citing articles ؟

٢ – وهل المقالات المستشهد بها Cited Articles والتى يتكرر استخدامها فى المقالة التى تستشهد بها Citing Article أكثر أهمية للباحث من تلك التى يستشهد بها مرة واحدة ؟

قبل الاجابة على هذين السؤالين دعونا نلقى نظرة على أسباب ووظائف الاستشهادات المرجعية . بعض تلك الأسباب ينظر إليها على أنها أسباب أخلاقية Ethical ، وبعضها الآخر أسباب لا أخلاقية non-ethical . ويرى البعض أن الوظائف الرئيسية للاستشهادات المرجعية – أنها تساعد على تحديد هوية الباحثين الأوائل والتى ألهمت مفاهيمهم ومناهجهم وسمعتهم وأثرت فى الباحثين من بعدهم(٥) . إضافة إلى هذا توجد وظائف أخرى للاستشهادات المرجعية ، من أهمها :

١ – إثبات حق الأسبقية العلمية .

٢ – الكشف عن الأعمال العلمية المشابهة أو الموازية .

٣ – أنها تعتبر نوع من العرفان بالوفاء والتقدير للعلماء الرواد .

العوامل التى تؤثر فى اختيار الاستشهادات :

توجد بعض العوامل التى قد تؤثر فى اختيار الاستشهادات من أهمها :

١ – الولاء Loyalty من قبل الباحثين لأساتذتهم وزملائهم .

٢ – الألفة Familiarity مع مقالات ومجلات علمية معينة .

٣ – القيود الموضوعية من قبل بعض الناشرين كجزء من سياسة التحرير لمنشوراتهم ، فمثلا بعض الناشرين ينصون صراحة بأنه لا يجوز اقتباس أو نقل أى جزء من منشوراتهم إلا بعد أخذ موافقة كتابية من الناشر مسبقا .

٤ – منح الاحترام الفكرى والعلمى Intellectual & Scientific Respectability للمقالة أو البحث . فقد يشير بعض الباحثين إلى علماء مبرزين فى مجال تخصصهم ، وبعض المؤلفين لا يرغب فى تحمل المسئولية العلمية لعمله ، فقد يستشهد بعمل مماثل .

٥ – بعض المؤلفين قد يستشهد بأعمال باحثين آخرين قد ينتمون إلى نفس المدرسة أو المجموعة الفكرية التى ينتمى إليها المؤلف .

طبيعة الاستشهادات المرجعية :

إن هناك القليل من الانتاج الفكرى حول الطبيعة العضوية Organic Nature لعمليات إحصاء الاستشهادات المرجعية وتحليلها عبر كافة المجالات الموضوعية . فالانتاج الفكرى فى مجال العلوم الأساسية Basic Sciences أصبح من السهولة بمكان تطويعه لتلك المعالجات العددية بيسر ، حيث استخدمت معظم الدراسات الببليومترية تلك البيانات المتراكمة حول هذا الانتاج . وقد لاحظ كل من مورافسك Moravcsik ، ومورجسان Murugesan[٦] وجود علاقة غريبة والتى فيها تم معظم تحليلات الاستشهادات المرجعية بواسطة باحثون من خارج مجال العلوم الطبيعية ، مثل العاملون فى حقل الاجتماع والمكتبات والمعلومات .. الخ . فبعض الباحثين بطبيعة تدريبهم ، غير مجهزين لادراك المضمون العلمى أو الفنى للمقالات أو الأبحاث المتعامل معها . وهذا من شأنه أن يفرض قيودا على المضمون الذى يمكنهم اشتقاقه من عملية إحصاء الاشارات الببليوجرافية . وقد يمكن إدراك العلاقة بين الأعمال المستشهد بها وبين الموضوع الرئيسى للعمل الذى وردت به الاستشهادات وذلك بفحص العمل الأخير .

مورافسك Moravcsik اقترح مكونات لدراسة الاستشهادات التى تتطلب عملية تحكيم علمى والتى تكمل الدراسة القائمة لقياس الاستشهاد للباحثين الاجتماعيين . وقد ركز مورافسك فى دراسته على بعض المتغيرات التى توضح طبيعة الاستشهادات مع متغيرات معينة تظل ثابتة ، فقد استخدم مراجع استشهد بها فى مقالات دورية واحدة وفى تخصص واحد لأحد الفروع العلمية المتخصصة وفى فترة زمنية محددة . فقد تم فحص عينة مكونة من ثلاثين مقالة متخصصة فى مجال فيزياء الطاقة العالية High Energy Physics والتى نشرت فى المجلة العلمية : Physical Review فى الفترة بين ١٩٦٨ – ١٩٧٢ . وقد كانت تلك المتغيرات بمثابة تصنيف للاستشهادات الواردة فى العينة المشار إليها . وقد وضعت تلك المتغيرات التابعة Dependent Variable فى صيغة أسئلة وفقا لثمانية وظائف كالآتى :

١ – هل الاستشهاد موضوعيا Conceptual أم اجرائيا Operational ؟

وبعبارة أخرى ، هل جاء الاستشهاد مرتبطا بمفهوم معين أو نظرية معينة in connection with concept or theory فى العمل الذى ورد به ، أو جاء مرتبطا بأداة أو أساليب طبيعية استخدمت فى العمل الذى ورد به ؟

٢ – هل الاستشهاد عضوى أم روتينى Organic or Perfunctory ؟ وبعبارة أخرى : هل الاستشهاد جاء فى محله حقيقة لفهم العمل الذى ورد به (أو لادراك محتوى ذلك العمل) أم أنه أساسا اعتراف acknowledgement بأن هناك عمل آخر فى نفس الموضوع قد تم انجازه Performed ؟

٣ – هل الاستشهاد تطوريا أم موازيا للعمل المستشهد به Evolutionary or Juxtapositional ؟ وبعبارة أخرى : هل العمل الذى ورد به الاستشهاد قام على الأسس التى أرساها العمل المستشهد به أم أنه بديل له alternative to it ؟

٤ – هل الاستشهاد توكيدى أم نفى confirmative or negative ؟ وبعبارة أخرى : هل العمل الذى ورد به الاستشهاد يدعى أن العمل المستشهد به صحيح أم صحته مشكوك فيها its correctness disputed ؟

مما سبق نلاحظ أن السؤال الأول والثالث لا يؤثرا فى استخدام الاستشهادات كمقياس للنشاط العلمى ، ولكن يعطيان تبصرة عن أنواع الترابط التى تبين سمات التطور العلمى . أما السؤال الثانى والرابع لهما علاقة مباشرة بنوعية الاستشهادات . فالسؤال الرابع يهدف إلى تحديد موضع الأعمال الغير صحيحة أو المشكوك فيها .

مورافسيك Moravcsik سحب عينة عشوائية قدرها ثلاثون مقالة من قوائم محتويات أعداد عشوائية من مجلة PHYSICAL REVIEW ، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١ – ثلث ($\frac{1}{3}$) الاشارات عبارة عن استشهادات مكررة Redundant ، ويدل ذلك على أنه تم الاستشهاد بعدة أعمال يشتمل كل منها على نفس الفكرة ، وأن الاشارة من وجهة النظر العلمية إلى عمل واحد قد تكون

كافية لأغراض التوثيق ، وأن تعدد تكرار الاستشهاد فى مثل هذه الحالة يعتبر حشوا أو تكرارا Redundant .

٢ – تبين من الدراسة أن الاستشهادات الموضوعية conceptual كانت أكثر بقليل من الاستشهادات الاجرائية operational ، معنى ذلك أن الاستشهادات جاءت مرتبطة بالأفكار الخاصة بالعمل الذى ورد به .

٣ – أظهرت الدراسة أن حوالى ٦٠ ٪ من الاستشهادات كانت تطورية Evolutionary أى أن العمل الذى وردت به الاستشهادات قائم على الأسس التى أرساها العمل المستشهد به . وأن حوالى ٤٠ ٪ من الاستشهادات كانت موازية .

٤ – أظهرت الدراسة أيضا أن ٤٠ ٪ من الاستشهادات كانت مجرد اشارات روتينية Perfunctory أى لمجرد الاعتراف بوجود عمل آخر فى نفس الموضوع .

٥ – أشارت الدراسة إلى أن (١/٣) الاستشهادات (١٤ ٪) كان انكاريا Negational أى أنه جانب الصواب .

وهنا يرى بعض الباحثين[٧] أنه إذا لم يستشهد المؤلفون بأفضل الأعمال أو أوضحها أو أوثقها علاقة بالموضوع ، وإنما يستشهدون بكل ما صادفهم .. فإن ذلك من شأنه الحد من قيمة إحصاء الاستشهادات المرجعية كمؤشر لنوعية الأعمال العلمية .

ويرى مورافيسك أهمية خاصة لدراسته ويقترح استخدام مثل هذه المتغيرات Variables المشار إليها سابقا كنموذج فى المستقبل ، قد يكون لها تأثير فعال فى تفسير النتائج التى يمكن التوصل إليها .

إن احتمالات الاستشهاد بأحد الأعمال قد يعتمد على بعض العوامل مثل : العمر – الاتاحة availability ، اللغة ، مكان النشر ، المحتوى (أفكار جديدة أم ما زال حولها جدل) . وتجدر الاشارة هنا إلى أن عادة الاستشهادات تختلف من مجال لآخر Citation habits differ from field to field . كول وكول Cole and Cole درسا قيمة واستخدام الاستشهادات وافترضا أن الاسهام فى التقدم العلمى لأحد الباحثين يمكن تحديده بتحليل الاستشهادات المرجعية ،

وكذلك أشارا إلى أن قليل من صفوة العلماء Elite Scientists ينتجون أعمالا التى تصبح أساسا لمستقبل الاكتشافات . إن هناك الكثير من المؤلفين لا يوافقون على ذلك ، مثل : Goudsman, McGavey, and Yeas . ولتوضيح ذلك نجد ييس Yeas – وهو أستاذ للفيزياء فى Memorial University بالولايات المتحدة – قد نظر أعماله فى كشاف الاستشهاد للعلوم Science Citation Index لعام ١٩٧٢ . ومن بين أشياء أخرى وجد اشارتين لرسالتين كان قد أرسلهما إلى محرر مجلة PHYSICS TODAY ويطرح سؤالا : ماذا تكون عليه الفيزياء إذا ما كانت المخصصات المادية الحالية للبحوث وكذلك المطبوعات متوفرة فى فترة وجود Kepler[٥] و Copernicus[٥] . هذان الاستشهادان جعلا من تلك الرسالة حسب نظرية كول وكول من أحسن مساهمات ييس Yeas العلمية لتلك السنة . تلك الاشارتين كانتا نتيجة رسالتين للمحرر ودعت كول وكول لكتابة مقالتهما حول الموضوع .

فروض أورتيجا The Ortega Hypothesis[٨] توضح أن غالبية العلماء النشطين يساهموا فى تطوير موضوع ما . إن عملية إحصاء الاستشهادات Citation Statistics تعطى صورة مشوهة عن التقدم كما أوضحته الرسالة سالفة الذكر إلى محرر مجلة Physics Today إضافة إلى ذلك لا يوجد أى مؤشر ذو قيمة إيجابية أو سلبية للاستشهادات . فمثلا برايس Price وتبعه لوتكا Lotka قدرا عدد المؤلفين الذين ينتجون عدد (ن) من المقالات يكون تقريبا بنسبة ١ / ن٢[٩] .

إن هذا القانون العكسى للانتاجية يقدر أن مقابل مائة مؤلف انتاجيتهم مقالة واحدة ، فإن هناك ٢٥ انتاجيتهم مقالتين ، ١١ انتاجيتهم ثلاثة مقالات ، وهكذا .. وباستخدام نموذج برايس Price يمكن القول أن كل ٥٠ ٪ من إجمالى المقالات العلمية تنتج بواسطة ١٠ ٪ من العلماء .

ولكن المشكلة المتبقية هى إلى أى مدى يعتمد هؤلاء الـ ١٠ ٪ من الباحثين والذين ينتجون ٥٠ ٪ من المقالات العلمية على الـ ٩٠ ٪ من الباحثين الذين

• N. Copernicus (١٤٧٣ – ١٥٤٣) . عالم فلك بولندى قال بأن الأرض وسائر الكواكب السيارة تدور حول الشمس وحول نفسها . (المؤلف)

• J. Kepler (١٥٧١ – ١٦٣٠) . عالم ألمانى يعتبر أحد مؤسسى علم الفلك الحديث . (المؤلف)

ينتجون الـ ٥٠ ٪ المتبقية . فإذا كان غالبية المجتمع العلمى ينتج أعمالا نادرا ما تستخدم أو لا يستشهد بها إلا بصفة غير منتظمة من قبل العلماء المبرزين ، فإن المؤشر يدل على أن هناك بعض الأعمال التى لا تساعد على تقدم العلم . فإذا كانت فروض أورتيجا Ortega سليمة حقا ، فإن أعمال العلماء الذين بين جهتين علميتين سوف تعتمد على أعمال غالبية الفيزيائيين[١٠] .

جارفيلد Garfield[١١] يعرف تكرار الاستشهادات Citation frequency بأنها مقياس للنشاط العلمى أو قياس للاتصال عن النشاط العلمى . فالمقياس هنا عبارة عن أداة للقياس الاجتماعى Sociometric device . وأن عدد الاشارات فى حد ذاتها لشخص ما ليس بمقياس ذو دلالة .

فوز وداجيف Voos and Dagaev[١٢] يؤكدا أن لكل الاستشهادات قيمة متساوية equal value وذلك لأول وهلة ، والاستشهادات التى تتكرر فى نفس المقالة التى تستشهد بها citing article يفترض assumed أنها لا تحسب أكثر من مرة واحدة are not counted more than once ويقترحا :

أولاً : أنه من الأهمية بمكان للمستفيد الذى يرغب فى تحديد قيمة استشهاد ما ، معرفة ما إذا كان الاستشهاد قد استخدم أكثر من مرة فى نفس المقالة ، بمعنى آخر أن ان للمستفيد الذى يرغب فى تحديد قيمة استشهاد ما ، معرفة ما إذا كان الاستشهاد قد استخدم أكثر من مرة فى نفس المقالة ، بمعنى آخر أن المقالة التى تستشهد بعمل ما قد أشارت إليه كمرجع سابق op. cited أم لا ؟

ثانياً : حيث أن معظم المقالات تتألف من أجزاء عديدة ، فإنه قد يكون من المهم للمستفيد من كشاف الاستشهاد معرفة عما إذا كان الاستشهاد قد ظهر فى مقدمة المقالة occured in the introduction أو فى خطة البحث Methodology أو فى الجزء الخاص بمناقشة الدراسة أو فى خاتمة المقالة والتى تتناول الاستنتاجات ، وهو الجزء الذى يسمى بالمضمون Conclusion .

وفى الدراسة التى أجراها كل من فوز وداجيف Voos and Dageav ، استخدما أربع مقالات لاستعراض مدى صلاحية دراستهم لأبحاث مستقبلية Further Research ، فقد وجدا الآتى :

١ – إنه غالبا ما تظهر المقالات التى يستشهد بها كثيرا Highly Cited فى الجزء الخاص بالمقدمة أكثر من أى مكان آخر فى المقالة التى تستشهد بتلك الأعمال Citing Paper .

٢ – يأتى فى المرتبة الثانية من حيث تكرار الاستشهادات فى الجزء الخاص بمضمون المقالة Conclusion ، وذلك باستثناء المقالات فى موضوع الفيزياء . ففى مجال الفيزياء يتكرر الاستشهاد فى الجزء الخاص بخطة البحث Mothodology .

فوز وداجيف Voos and Dageav يعتقدا بأن يكون هناك بعض الجدل والمناقشة حول فرضية بأن المؤلف الذى يستشهد بعمله أكثر من مرة فى مقالة معينة ، فإن عمله هذا يكون أكثر صلة more relevance بالمقالة التى تستشهد به citing article أو قد يكون عمل المؤلف الذى يظهر أكثر من مرة فى المقالة أكثر أهمية من عمل مؤلف آخر استشهد به مرة واحدة فقط cited only once .

اعتبارات أخرى :

مما سبق يتضح لنا أن تكرار الاستشهاد Citation frequency يعكس قيمة الدورية ومدى الاستفادة منها ، ولكن بدون شك توجد بعض الدوريات ذات القيمة الكبيرة Highly useful Journals والتى لا يستشهد بها كثيرا . فبعض الدوريات تقرأ لنفس الغرض التى من أجلها تقرأ الصحف – ليتمشى المرء مع ما يجرى بصفة عامة – ونادرا ما يستشهد بها فى الأعمال المنشورة أو ربما لا يستشهد بها نهائيا .

إن المقالات التى يتكرر الاستشهاد بها بكثرة هى تلك المقالات التى نشرت خلال العامين الأخيرين أى التى مضى عليها سنتين من تاريخ النشر . ففى سنة واحدة يستشهد بحوالى ٢١ – ٢٥ ٪ من إجمالى المقالات التى مضى عليها أقل من ثلاث سنوات .

مورافسيك Moravcsik يشير إلى موضوع وفرة redundant المراجع لموضوع معين ، فيرجع إلى عدة مقالات وكل منها يشير إلى نفس النقطة . فى تلك الحالات يكتفى بالرجوع إلى مقالة واحدة[١٣] .

تطبيقات الأساليب البيليومترية :

لقد نمت الأساليب المستخدمة فى التحليلات البيليومترية حاليا بشكل متطور ومعقد أكثر مما كان عليه الشكل المبسط مثل الاستشهاد . بعض تلك الأساليب قد تطور للمساعدة فى تنظيم وتصنيف المطبوعات العلمية . إن تطور تلك الأساليب قد تأثر بإتاحة البيانات والامكانيات من أجل التحسيب availability of data and facility for computation مثل كشافات الاستشهاد المرجعى فى مجال العلوم Science Citation Index .

يوجد ثلاثة أساليب هامة تستخدم فى مجال تحليل الاستشهاد Citation Analysis وهى :

(أ) الاستشهادات المباشرة Direct Citation .
(ب) الترابط البيليوجرافى Bibliographic Coupling .
(جـ) المصاحبة البيليوجرافية Co-citation .

ومن بين تلك الأساليب التى تستخدم فى استكشاف العلاقات القائمة بين الوثائق العلمية هما المقياسين الأخيرين – الترابط البيليوجرافى والمصاحبة البيليوجرافية . وسوف نتناول المقياسين الأخيرين فيما يلى بشىء من التفصيل :

أولاً : الترابط البيليوجرافى Bibliographic coupling :

نعنى بالترابط البيليوجرافى أنه عندما تشترك مقالتين فى الاستشهاد بمرجع أو أكثر ، فهذا يعنى وجود نوع من الترابط يكون قد نشأ بين تلك الوثيقتين ، وهذا ما يعرف بالترابط البيليوجرافى Bibliographic coupling is when two papers cite one or more papers in common وكلما زاد عدد الاستشهادات المرجعية كلما زادت علاقات الترابط بين المقالتين التى ورد بهما الاستشهادات ، بمعنى آخر أن التشابه الموضوعى متقارب بين تلك المقالتين التى وردت بها الاستشهادات The two papers are about a similar subject . ثمة تعريف آخر أكثر وضوحا ورد فى Encyclopedia of Linguistics, information and control وهو أن الترابط بين وثيقتين ينشأ عند وجود نسبة مشتركة عالية من الكلمات المفتاحية Keywords أو المصطلحات الوصفية

Descriptors أو الاستشهادات citations أو أية مؤشرات أخرى تدل على اهتمامات موضوعية مشتركة بين تلك الوثيقتين .

والاستشهاد هو المؤشر الرسمى الوحيد للدلالة على الترابط بين الوثائق حيث استخدمه كسلر Dessler فى نظريته واختباراته فى معظم تطبيقاته التالية لنظريته[14] . ويرى كسلر أن كل وثيقة مشتركة استشهد بها تعتبر عنصر ترابط بين الوثائق التى ترد بها الاستشهادات ، وعلى ذلك فإن هذا الترابط يعتبر دليلا على ما بين هذه الوثائق من علاقات وذلك على أساس بنيانى بحت لا على أساس يتعلق بمحتوى كل مادة[15] .

أما مارتن Martyn[16] فقد انتقد مضمون فكرة الترابط البيليوجرافى Bibliographic Coupling كوحدة غير صالحة لقياس العلاقات ، لأننا لا ندرى عما إذا كانت المقالتين اللتان استشهدتا بمقالة ثالثة قد استشهدتا بمعلومات مطابقة تماما لكل منهما الآخر من المقالة الثالثة . إن مقياس الترابط البيليوجرافى يخضع للاحتمالات أكثر من أن يكون مؤكدا .

تاجلياكوزو Tagliacozzo[17] يذكر أنه إذا ما استشهدت مقالتين بمرجع مشترك ، فلا يوجد الضمان بأن هاتين المقالتين قد يشيرا إلى نفس المعلومات .

على الرغم من انتقادات كسلر Kessler ، فقد قام بإجراء تجاربه حول موضوع الترابط البيليوجرافى ووجد أن الوثائق التعليمية والنظرية أكثر ترابطا Coupled most Strongly من غيرها .

ويقترح كسلر أن الترابط البيليوجرافى يمكن أن يستخدم فى الاشارة إلى أى الوثائق ينبغى أن تقرأ وبواسطة من What papers should be read by whom فمثلا وثيقة صينية والتى تترابط استشهاداتها المرجعية بقوة مع مثيلاتها من الوثائق الأمريكية ، فينبغى أن تترجم إلى العلماء فى نفس المجال . (وهذه طريقة مفيدة لسد ثغرة هامة من المعلومات) .

وقد قام كسلر – كما أشرنا سابقا – بعدد من التجارب ، ولم يتفق مع أى باحث حول قيمة واستخدام مقياس الترابط البيليوجرافى[18] .

إن التطبيقات الطموحة لمقياس الترابط البيليوجرافى Bibliog. coupling التى أجريت بواسطة كل من نانسى برايس Nancy Price[19] وشيمينوفش حيث

استخدم كل منهما ذلك المقياس لوضع خطة للتصنيف الآلى an automatic classification scheme وقد كانا مقتنعان للغاية بالنتائج التى توصلا إليها . أشارت نانسى برايس إلى أن طريقتها أدت إلى انتاج خطة تصنيف أفضل من التى أنتجها كل من كسلر وكلفردون* ، أما شيمينوفش فقد أعلن أن طريقته الحسابية المعدلة جعلت معدل الصلاحية relevance ratio والذى عرف فيما بعد بمعدل التحقيق Precision ratio – وصلت إلى ٩٣ ٪ فيما وصلت نسبة الاستدعاء ٩٤ ٪ .

المصاحبة البيليوجرافية Co-citation :

دعنى أستأذن فى استعارة هذا المصطلح العربى من أحد الباحثين المتخصصين[٢٠] ، والذى يمثل أحد أشكال الترابط البيليوجرافى بين الوثائق . فقد قدم سمول Small مفهوم المصاحبة البيليوجرافية للانتاج الفكرى خلال السبعينات من هذا القرن ، بأنه التكرار الذى يحدث لوثيقتين استشهد بهما the frequency with which two documents are cited together ويفسر البعض المصاحبة البيليوجرافية بأنها العلاقة الناشئة بين الوثائق المستشهد بها[٢١] . وأن قوة المصاحبة بين وثيقتين يعتمد على المرات التى يستشهد بوثيقتين أو أكثر معا فى وثيقة تالية . نارن Narin يعتبر المصاحبة البيليوجرافية مقياس ديناميكى Dynamic Measure . على عكس الترابط البيليوجرافى Bibliographic coupling فإنه يعتبر الأخير مقياس ثابت Static Measure وقوة المصاحبة البيليوجرافية بين مقالتين يعتمد على السنوات التى بحثت أو درست . وهذا يسمح للمحللين Analysts لدراسة العلاقة بين المقالات التى بحثت خلال فترة زمنية ، ومن دراسة المصاحبة البيليوجرافية يمكن ملاحظة مجال البحث من خلال مجموعة من المقالات والتى تنتشر ببطء slowly spread ويظهر تأثيرها ونفوذها فى مقالات أخرى ، وكذلك تأثيرها على مجالات أخرى فى سنوات تالية show its influence in other papers and areas in subsequent years ومن عيوب طريقة أو أسلوب المصاحبة البيليوجرافية أنه يعتمد تماما على توافر كشاف شامل للاستشهاد المرجعى .

* سيريل كلفردون C.W. Cleverdon أمين مكتبة كلية الطيران College of Aeronautics بكرانفيلد ، وهو الذى اضطلع بمهمة الاشراف على مشروع كرانفيلد لدراسة نظم استرجاع المعلومات .

سمول Small قاس تكرار المصاحبة البيليوجرافية measured co-citation frequency لوثيقتين ، وذلك بمقارنة قوائم الوثائق المستشهد بها فى كشاف الاستشهاد المرجعى للعلوم SCI ، وقام بحساب عدد المداخل المماثلة identical enteries . فالمصاحبة البيليوجرافية بمعنى أوسع هى تلك العلاقة الناشئة بين مجموعة من الأعمال المماثلة لمؤلفين استشهد بهم .

وكما تتغير اهتمامات المؤلفين أو يظهر فى الأفق موضوع جديد new subject field evolve ، فإن علاقات المصاحبة البيليوجرافية تتغير ، وهذا يؤكد ما سبق وأقره نارن Narin بأن المصاحبة البيليوجرافية مقياس ديناميكى على النقيض من مقياس الترابط البيليوجرافى ذو العلاقة الثابتة : Bibliographic coupling is a fixed permanent relationship .

إن جميع الحالات ذات الاستشهادات المباشرة فى دراسة سمول Small كانت ممثلة بمقدار المصاحبة البيليوجرافية على الأقل بخمسة فأكثر . معدل تكرار المصاحبة البيليوجرافية للوثائق المتصلة باستشهادات مباشرة هو ١٧,٨ . أما معدل المصاحبة للوثائق الغير متصلة باستشهادات مباشرة فقد بلغت ٤,٩ .

تطبيقات المصاحبة البيليوجرافية :

يحدد هنرى سمول Henry Small[٢٢] بعض ستخدامات للمصاحبة البيليوجرافية كالآتى :

١ – يمكن عمل كشاف ثانوى مبنى على الوثائق المصاحبة يتيح للبحوث التالية من خلال كشاف الاستشهاد ، استرجاع قائمة الوثائق الجديدة لدى مداخل الاستشهادات المشتركة .

٢ – المصاحبة البيليوجرافية يمكن استخدامها فى إنشاء نواة للانتاج الفكرى السابق لموضوع معين . هذه النواة يمكن أن تخدم كهيكل للموضوع ، وبناء عليه يمكن الاستفادة منها كأساس لنظام خدمة البث الانتقائى للمعلومات SDI System .

تطبيقات البيليومتريقا :

إن مجال الدراسات البيليومترية وتطبيقاتها هو مجال متسع ، ويهمنا هنا الاشارة إلى بعض التطبيقات :

١ – ان ترابط البيانات المتعلقة تكرار الاستشهادات citation frequency وأثر ذلك على تكلفة اشتراكات الدوريات ، سوف يمد الباحثين بقاعدة صلبة لتحليل قيمة العائد من أجل تنظيم ميزانيات الاشتراكات الخاصة بالدوريات[٢٣] .

٢ – فى مراكز المعلومات حيث ينتظر المستفيدون إلى تطوير بناء المجموعات collection development ، إلا أن الحقائق الناتجة عن دراسة الاستشهادات يمكن أن تستخدم لتعديل الطلبات الغير منطقية[٢٤] .

٣ – جوفمان وموريس Goffman and Morris قاما بتطبيق قانون برادفورد فى مجال اشتراكات الدوريات فى المكتبات ، وقد تبين أن القانون يمكن أن يستخدم فى مجال إعارة الدوريات ، إضافة إلى تشتت موضوعات الدوريات[٢٥] .

٤ – سالتون Salton أيضا درس إمكانية الاستفادة من الاستشهادات فى مجال التكشيف الآلى Automatic Indexing .

الخلاصة :

إن البحوث الببليومترية ، قد طورت عددا من النظريات وكذلك مجموعة من الأساليب والتطبيقات المبنية على توزيع عناصر البيانات الببليوجرافية والتطبيقات الأوسع للأساليب الببليومترية bibliometric techniques ، توصلت إلى إيجاد أساليب جديدة وأكثر قيمة . فالباحثين فى مجال الاحصاء والرياضيات شغوفين بتلك الدراسات .

إن التحدى الأكبر للمشتغلين فى مجال الببليومتريقا bibliometricions هو الاستمرار فى تطوير أساليب يُعتمد عليها ويستفاد منها فى عمليات التقييم والتنبؤ reliable and useful for evaluation and prediction . إن كشافات الاستشهاد المرجعى قائمة حقيقة بيننا الآن ويرجع ذلك إلى جهود كل من جارفيلد Garfield وكسلر Kessler وآخرون ، وتستخدم الآن كأدوات بحث research tools مكملة أو متممة للكشافات الموضوعية التقليدية . إن اهتمام الباحثين بتكشيف الاستشهادات ، يرجع إلى الأهمية البالغة لهذا النوع المنتج من الكشافات واستخدامه كأداة هامة للاسترجاع وأساليب التقييم .

إن علماء المعلومات مستمرون فى إتاحة الأساليب الببليومترية لاستخدام المواد وتيسير الخدمات بطريقة اقتصادية وفعالة . إن مستقبل الببليومتريقا يبدو براقا ومشرقا ، فالأساليب الببليومترية قد ألقت الضوء على الكثير من الأنشطة العلمية .

وإذا كان الانتاج الفكرى الأجنبى غنى بهذا النوع من الدراسات الببليومترية ، فإننا ما زلنا فى بداية الطريق ، وان تلك البداية نأمل أن تكون بداية جديدة فى دراسة المعلومات فى العالم العربى وتطوير مناهج تلك الدراسة ، وأدعو كافة الباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات أن ينهضوا ببحوثهم لمسايرة الاتجاهات الجديدة فى علم المعلومات .

المراجع المستشهد بها

1 . تمراز ، أحمد على . البيليومتريقا : دراسة القياس الكمى للبيانات البيليوجرافية – عالم الكتب – مج٧ ، ع١ ، رجب ١٤٠٦ ، ص ص ٢٨ – ٣٦ .

2 . Narin, Francis. Evaluative Bibliometrics: The use of Publication and Citation Analysis in the evaluation of Scientific Activity. Report to the NSF, March, 1976 (PB 252 339) P. 334.

3 . Gupta, B.M. Citation Analysis and its Applications - Herald of Library Science-18: 1979, PP. 86-92.

4 . Garfield, Eugene. Citation Analysis as a tool in journal evaluation. - Science - 178: Nov. 3, 1972, PP. 471-78.

5 . Gupta, B.M. op. cit. P. 87.

6 . Moravcsik, Michael and Murugesan, P. Some result on the function and quality of citations - Social Studies of Science - 5: 1975, PP. 86-92.

7 . قاسم ، حشمت . دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٢ .

8 . Cole, Jonathan R. and Cole, Stephen. The Ortega Hypothesis. Science - 178: Oct. 27, 1975, PP. 368-375.

9 . Price Derik de Solla. Little science big science. New York: Columbia University Press, 1963, P. 63.

10. Cole, Jonathan and Cole, Stephen - op. cit. P. 369.

11. Garfield, E. Citation frequency as measure of research activity and performance - current contents - 5: Jan, 1973, P. 6.

12. Voos, Henry and Dagaev, Katherine. Are all citation equal? or did we op. cit your Idem? - J. of academic Librarianship -1 (6): 1976, PP. 19-21.

13. Moravcsik, Michael. op. cit. P. 87.

14. Weinberg, Bella H. Bibliographic coupling: A Review of information storage and retrieval - 10: 1974 - PP. 189-96.

15. قاسم ، حشمت . دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٥ .

16. Martyn, J. Bibliographic coupling - J. of Documentation - 20: 1964- P. 236.

17. Tagliacozzo, R. Citations and Indexes: A review - Methods in informational medicine - 6: 1967 - PP. 647-654.

18. Kessler, M.M. Bibliographic coupling between scientific papers - American documentation - Jan., 1972 - PP. 10-25.

19. Price, Nancy and Schiminovich, Samuel. A clustering experiment: first steps towards a computer - generated classification scheme - Information storage and retrieval - 4: 1968 - PP. 271-80.

20. قاسم ، حشمت . تحليل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية – المجلة العربية للمعلومات – مج ٣ ، ع ٥ ، ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ص ١١ – ٤٧ .

21. قاسم ، حشمت . دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .

22. Small, Henry. Co-citation in scientific literature: A new measure of the relationship between two document - JASIS - 23: 1973 - P. 266.

23. Garfield, E. Citation frequency... - P. 28.

24. Broadus, Robert. The application of citation analyses to library collection building - Advances in librarianship - 7: 1977 - PP. 299-335.

25. Goffman, William. Bradford's Law and library acquisitions - Nature - 226: June 6, 1970 - PP. 922-23.

دعوى نفقة وصلح عند اليهود

لوثائق القضية رقم (٣٨) المحكمة الشرعية بحاخامخانه مصر الكبرى سنة ١٩١٠

دكتور محمود عباس حمودة

تقديم

هذه دراسة موضوعية لإحدى قضايا الأحوال الشخصية لليهود فى مصر وهى ضمن مجموعة القضايا المودعة بأرشيف حاخامخانه مصر الكبرى وقد قام المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة حالياً) بتصوير بعض القضايا ضمن مشروع حصر الوثائق القانونية والقضائية فى مصر .

وهذه المجموعة عبارة عن ملفات دون عليها من أعلى (حاخامخانه مصر) باللغات العبرية والفرنسية والعربية – رقم القضية – واختص بالقضية أى طرف الدعوى – وعبارة محضر بسجل الحاخامخانه وقد احتوت هذه الملفات على عريضة الدعوى وأقوال الشهود ومحضر جلسة المحكمة .

دعوى نفقه وصلح عند اليهود

إذا نشأت العلاقة الزوجية صحيحة ترتبت عليها آثارها بين الزوجين ، وقامت بينهما حقوق وواجبات متبادلة ، ويمكننا أن نحدد هذه الحقوق

والواجبات المتبادلة فى طائفتين الطائفة الأولى : حسن المعاشرة والثانية الالتزام بالمعيشة المشتركة .

ويقتضى حسن المعاشرة أن يقوم كل من الزوجين بواجبه نحو الآخر فى المعاونة والمساعدة وهذا الالتزام له جانب مادى وجانب معنوى .

ولعل أهم ما يعرض بالنسبة للجانب المادى منه هو الالتزام بالنفقه وهى واجبة على الزوج[1] .

والنفقه إما أن تكون عينا ، فيسكن الرجل مع زوجته ويقدم لها حاجتها من الطعام والكسوة أو تؤدى مالا فيقدم لها مقابلاً لهذا[2] .

ويلتزم الزوج بالانفاق على زوجته فى الشريعة اليهودية فلا تلزم الزوجة بالانفاق على زوجها كما لا تلزم فى الأصل بالانفاق على نفسها ولا تختلف الأحكام الخاصة بالقرائين عن الربانيين فى شأن النفقه .

وتقدير النفقه مؤقت أى أنه قابل للزيادة والإنقاص بحسب الظروف ، وقد يمتنع الزوج عن أداء النفقه دون مبرر مع التزامه بها ، وفى هذه الحالة إذا ما كان التزام الزوج بحكم قضائى كان للزوجة أن تلجأ إلى تنفيذه بالطرق القانونية[3] .

موضوع الوثائق :

القضية رقم ٣٨ الصادرة من محكمة حاخاخانه مصر الكبرى بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ تتضمن الدعوى المرفوعة من السيدة بولين يوسف شوسترمان ضد زوجها الخواجه دافيد شفيرتفنجر الجواهرجى لعدم الانفاق عليها ، وطلب الزوج الصلح والتعهد بالالتزام بالانفاق عليها . ويشتمل ملف هذه القضية على خمس أوراق تتضمن الآتى :

---

(١) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٢١٧ . إهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية ص ٢٩٨ .

(٢) جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١١٩ . إهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية ص ٢٩٨ . محمد محمود نمر : الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية ص ٢٦١ – ٢٦٣ .

(٣) توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين ٧٧٨ .

(٥) قضية رقم ٣٨ حاخاخانه مصر وثيقه $\frac{1}{2}$.

الورقة الأولى :

التماس مقدم من موسى نيرولى الوكيل الشرعى عن السيدة بولين يوسف شوسترمان بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩١٠ إلى حاخامباشى الطائفة الاسرائيلية بمصر يطلب فيه استدعاء زوج موكلته دافيد شورتفنجر الجواهرجى أمام هيئة المحكمة الشرعية وصدور حكم عليه بالقيام بواجباته الزوجية ودفع نفقه يومية بحسب ما تقدرها المحكمة[1] وتحمل هذه الوثيقة تأشيرتان .

الأولى :

تكليف حاخامباشى الطائفة الاسرائيلية بمصر لمندوب الحاخامخانه بالتوجه إلى دافيد شورتفنجر بمحله بشارع العشماوى بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٠ مختوماً بخاتم حاخامخانه مصر ، لإبلاغه بالحضور إلى الحاخامخانه لجلسة الأربعاء ٣٠ مارس ١٩١٠ الساعة العاشرة صباحاً وإلا يصدر الحكم غيابياً ضده .

الثانية :

إقرار موقع من محضر حاخامخانه مصر بنفس تاريخ التأشيرة الأولى ٢٨ مارس ١٩١٠ بشأن تنفيذ قرار حاخامباشى الطائفة الاسرائيلية بتسليم الاستدعاء للخواجه دافيد شورتفنجر للحضور إلى الحاخامخانه لجلسة الأربعاء ٣٠ مارس ١٩١٠ الذى وعد بالحضور .

الورقتان الثانية والثالثة :

تضمنت هاتان الورقتان محضر جلسة المحكمة الشرعية بالحاخامخانه بتاريخ ٣٠ مارس ١٩١٠ برئاسة الحاخام مسعود حاى بن شمعون وكيل حاخامخانه مصر وعضوية الحاخام هارون مندل كوهين وإيزاك أرديتى وكاتب الجلسة هارون بغدادى للنظر فى الدعوى المقامة من وكيل الست بولين يوسف ضد زوجها الخواجه دافيد شورتفنجر .

---

(١) تقدر النفقه فى الأصل بالنظر إلى حال الزوج فإذا كان مقتدراً وجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها ويراعى فى التقدير كذلك ما يحيط بهما من ظروف .

– توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٧٧٨ ، بدران أبو العينين : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين ص ١٥٣ .

مضمون القضية(*) :

دأب الزوج على لعب القمار وترك زوجته بدون نفقه حتى اضطرت للعمل كخادمة بمبلغ ٤ جنيهات فى الشهر لمساعدة والدها فى المعيشة ، ويطلب الوكيل المدعى إما الحكم بالمصالحة مع الزوجة بموجب شروط يعتمد عليها أو يحكم لها بنفقه شهرية إذا لم يرغب فى الصلح ، وان ادعاء زوجته عليه بالمقامرة أدى إلى ذهاب الثقة من أعين الناس فيه فأصبح لا يكسب إلا القليل وانه مستعد للصلح بشرط أن تقيم زوجته معه .

وان وكيل الزوجة لا يطالب بالمبلغ المستحق على الزوج كما لم يطالب بالطلاق وإنما يطالب بالمصالحة بموجب شروط ترضى كل منهما أو صدور حكم بالنفقه إذا استمر الخصام ، وفى حالة اتمام الصلح تكون الإقامة بطرف والد الزوجة كما اتفق على ذلك بعقد الخطوبة .

وقد تأجل صدور الحكم فى هذه القضية لمدة أسبوعين من تاريخه .

ثم وضعت توقيعات رئيس المحكمة والعضوين وكاتب الجلسة .

الورقتان الرابعة والخامسة :

دون فيهما محضر جلسة المحكمة الشرعية المنعقدة بحاخامخانه مصر يوم الأربعاء ٤ نيسان سنة ٥٦٧٠ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ برئاسة الحاخام مسعود حاى بن شمعون وعضوية الحاخام هارون مندل كوهين وإيزاك أرديتى وكاتب الجلسة هاروق بغدادى .

وهى نفس هيئة المحكمة المشكلة فى الجلسة السابقة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩١٠ . وذلك لصدور الحكم فى القضية المقامة من قبل السيدة بولين يوسف ضد زوجها دافيد شورتفنجر .

وبعد الاطلاع على المحضر السابق بجلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ وعقد زواجهما أصدرت المحكمة حكمها بعد استعراض الحيثيات الآتية :

١ – اتضح من أقوال الزوجين المتخاصمين انهما قابلين للصلح بموجب شروط تفرضها عليهم الشريعة الاسرائيلية .

(*) قضية رقم ٣٨ حاخامخانه مصر وثيقة رقم $\frac{٢}{٢}$ ، $\frac{٣}{٢}$

٢ – عدم انفاق الزوج على زوجته واعتماده على والدها الذى كان يقوم بالانفاق عليهما معاً .

٣ – ان يأخذ لها مسكن شرعى وينفق عليها بحسب إمكانه .

٤ – عند رفض الزوج للصلح تفرض عله نفقه للزوجة بحسب قدرته وعند امتناع الزوجة عن الصلح يسقط حقها فى النفقه .

٥ – نظراً لترك الزوج للزوجة فهى تعمل بمحل تجارى ولا يرغب الزوج فى استمرارها فى العمل .

وبمقتضى هذه الحيثيات حكمت المحكمة بما هو آت .

أولاً : الصلح وتسليم الزوجة مصروفاً شهرياً ٥ جنيهات بخلاف أجرة السكن .

– إذا بقيت الزوجة تعمل لمعاونته فى النفقات يلتزم بإحضار خادم لها .

– إذا رفض الزوج استمرار الزوجة فى العمل فعليه إحضار ضامن له للاستمرار فى دفع النفقه المقررة بواقع ٥ جنيهات شهرياً ولعدم سفره من الديار المصرية .

ثانياً : عند امتناع الزوج عن القيام بما ذكر يلزم بدفع نفقه لزوجته ٣٠٠ قرش طالما لم يطلقها ويدفع لها حقوقها المحررة بعقد الزواج .

ثالثاً : حكمت المحكمة بالزام الزوج بمصاريف القضية وقدرها ٤٠٠ قرش يقوم بتوريدها لخزينة الخاخامخانه وقد علم كل من الزوج والزوجة ووكيلها بذلك للتنفيذ .

(توقيعات هيئة المحكمة)

قضية رقم ٣٨
عليها تأشيرتان

١ – سماحتلوا أفندم حضرة حاخامباشى الطائفة الاسرائيلية الأفخم بمصر

٢ – مقدمه موسى نبرويى الوكيل الشرعى عن السيدة بولين بنت يوسف شوسترمان .

٣ – يلتمس من سماحتكم
٤ – تكليف زوج موكلته الخواجه دافيد شورتفنجر الجواهرجى القاطن فى مصر بشارع
٥ – العشماوى بجوار مركز الجمعية الخيرية الفرنساوية بالحضور أمام حضرات ريس وأعضاء
٦ – المحكمة الشرعية الاسرائيلية الغراء فى أقرب جلسة مزمع انعقادها كى
٧ – من حيث أنه فى يوم ١١ مايو ١٩٠٩ المدعى عليه غادر زوجته بلا سبب ولا
٨ – زنب منها ولم يعد إليها ولا ينفق عليها طول هذه المدة
٩ – ومن حيث أنه رغما عن جميع المساعى الودية لم يمتثل الزوج للقيام بواجباته نحو زوجته
١٠ – ومن حيث أن أحواله المالية تسمح له وتمكنه من تمام القيام بذلك
١١ – لأنه لا يربح أقل من ثلاثين جنيها فى الشهر الواحد
١٢ – فلهذه الأسباب
١٣ – نطلب من عدالة المحكمة الغراء صدور الحكم على الخواجه دافيد شورتفنجر
١٤ – بالقيام بواجباته الزوجية ودفع نفقه يومية بحسب ما تقدرها المحكمة مع اتخاذ
١٥ – التضمينات القانونية عليه بعدم انقطاعها أفندم

الوكيل الشرعى
موسى

فى ٢٧ مارس ١٩١٠

وثيقة رقم ١/٣٨ قضية رقم ٣٨ .

تأشيره رقم ١ :

١ – نحن حاخامباشى الطايفة الاسرائيلية بمصر

٢ – نظراً للطلب المقدم بعاليه قد كلفنا مندوب الحاخامخانه الخواجه بنصيون حايم (محضر الحاخامخانه) بأن يتوجه الخواجه دفيد شور تفنجر بمحله الكائن بشارع العشماوى بجوار مركز الجمعية

٣ – الخيرية الفرنساوية وكلفنا الخواجه المذكور بحضوره بجلسة حاخامخانتنا المزمع انعقادها فى يوم الأربع ٣٠ مارس ١٩١٠ الساعة عشرة صباحا للنظر فى الأمر المقدم منها عليه

٤ – وإذا تخلى عن الحضور فذلك يجعل الجلسة تنظر غيابيا ضده .

٢٨ مارس سنة ١٩١٠

حاخامباشى مصر

(توقيع) (ختم حاخامخانه)

مصر

تأشيرة رقم ٢ :

١ – أنا الموقع أدناه انتقلت لمحل الخواجه دفيد شور تفنجر وسلمت بيده

٢ – صورة من هذا الطلب لأجل حضوره للحاخامخانه بالجلسة المزمع انعقادها

٣ – بحاخامخانه مصر فى يوم الأربع ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ فاستلمه منى الخواجه

٤ – المذكور وأوعد بالحضور وهذا للمعلومية

تحريراً ٢٨ مارس سنة ١٩١٠

محضر حاخامخانه مصر

(توقيع)

وثيقة رقم ١/٣٨ قضية رقم ٣٨ .

• وثيقة رقم ١/٣٨ قضية رقم ٣٨ .

١ – حاخامخانه مصر

بحاخامخانه مصر الكبرى بالجلسة المنعقدة بها يوم آزار سنة ٥٦٧٠ الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩١٠

٢ – رئاسة الحاخام مسعود حاى بن شمعون وكيل حاخامخانه مصر وحضرة الحاخام هارون مندل كوهين

٣ – وحضرة الخواجه إيزاك أورديتى وكاتب الجلسة هارون بغدادى

٤ – وذلك لسماع القضية المقامة أمامها من قبل الست بولين بنت الخواجه شوستر مان

٥ – المتاخده لها وكيلا عنها الخواجه موسى نيرونى ضد زوجها الخواجه دافيد شفيرت فينجر

٦ – التابع للحكومة المحلية الحاضر بنفسه بهذه الجلسة

٧ – موضوع القضية

٨ – الخواجه موسى نيرونى وكيل الزوجة أورى فى مرافعته

٩ – تفصيلا منذ صار خطوبة[1] المدعية موكلته مع زوجها

١٠ – المذكور بموجب عقد تحرر بينهم يستدل أن الزوج المذكور هو الذى كان له رغبة شديدة

١١ – والتشرف بمقارنته مع الزوجة المذكورة ووعدها بأن يحرر لها بالكتوباه[2] ألفين جنيه بما فيهم ما

١٢ – استلمه منها تقدر بمبلغ ٣٠٠ جم موضح جميعه بعقد الزواج ثم أورى على سير الزوج المذكور

١٣ – مع زوجته المذكورة من يوم اقترانه بها لغاية الآن حيث أصبح فى حالة لا توصف بداعى

١٤ – اتباعه دواما المقامرة وقد ترك الزوجة المذكورة بدون نفقة وبدون شىء أقتضت

وثيقة رقم ٢/٣٨ قضية رقم ٣٨ .

١٥ – حالتها أن تخدم بخدامة حقيرة بمبلغ ٤ جم شهرى لأجل مساعدة والدها فى معيشتها أولا

١٦ – ثم لسداد ديون وضمانات ترتبت على والدها من جراء عمل هذا الزوج ثم أوعد

١٧ – جناب الوكيل عن الزوجة المذكورة بإحضار نتيجة مستوفيه قاصره على ما ذكره فى

١٨ – مرافعته التفصيلية وأما ما يطلبه من هذه المحكمة هو أن يحكم على الزوج بمصالحة زوجته

١٩ – بموجب شروطات يعتمد عليها وراحة الزوجة المذكورة نحو الزوج المذكور كما

٢٠ – تقتضيه شريعتنا الغرا أو أن يحكم عليه بنفقة شهرية طالما راغب استمرار

٢١ – الخصام بينه وبين زوجته

٢٢ – الزوج المذكور يورى بأن ما ورد فى دفاع وكيل الزوجة المذكورة حيث يورى أنه المستلم

٢٣ – منها ٣٠٠ جم وحررهم بعقد الزواج ٢٠٠٠ جم يورى أنه لم يستلم من الـ ٣٠٠ جنيه

٢٤ – شيء نقدية غير سبعة سندات عقارى مصرى ورهنهم بالبنك على ٤٠ جم ثم

٢٥ – قدمت حساب له الزوجة بهذا المبلغ عن مصاريف الفرح وان سبب خروجه

٢٦ – من محل خدمته وسبب الحالة التى هو بها الآن لم تكون إلا بداعى الإشاعات وما

٢٧ – تدعيه الزوجة بأنه من المقامرين تسبب لذهاب الثقة منه بأعين الناس

٢٨ – ولذلك أصبح لا يكتسب سوى شيء دون الطفيف واما فيما يختص بطلبات وكيل

٢٩ – الزوجة المذكورة أعلاه يورى أنه مستعد للصلح معها بشرط أن تقيم معه فى المحل المقيم

٣٠ – به الآن لأجل تعيش كعيشته (ثم حضروا الشهود الذين يعلمون هذا المحل واوروا أنه

٣١ – مندره فى مقبرة بجوار جريدة المقطم والجمعية الخيرية الفرنساوية وأنه يريد أيضا أن

٣٢ – تصالح معه بهذه الكيفية ويشترط عليها بعدم استخدامها بأى محل كان . ويقفل مرافعته

٣٣ – على ما ذكر

٣٤ – وكيل الزوجة المذكورة يورى بأن لا داعى للالتفات لقول الزوج حيث يدعى أن لم يصله من الـ ٣٠٠ جنيه

٣٥ – شىء لأن سبق واعترف بهم بعقد الزواج وصار صرفهم بحسب منطوق عقد الخطوبة

٣٦ – الحاصل قبل الزواج . وأما الآن لم يطلب هذا المبلغ ولم يطلب الطلاق لموكلته فقط

٣٧ – يطلب مصالحة زوجته بموجب شروط يعتمد عليها لراحة الطرفين أو صدور حكم بالنفقة عليه

٣٨ – طالما يرغب استمرار الخصام – وان محل إقامة الزوجين عند إجراء الصلح[٣] وإذا تم ذلك

٣٩ – طبعا لم يكون غير بمقتضى عقد الخطوبة[٤] المحرر بينهم حيث تعهد به صريحاً أن الإقامة

٤٠ – تكون بطرف والد الزوجة ولذلك لا داعى إليه لكلام آخر مما أوراه أعلاه

٤١ – وقد قفلت مرافعة الطرفين بالوجه المشروح أعلاه .

وثيقة رقم ٣ / ٣٨ قضية رقم ٣٨ .

٤٢ – وبعد المداولة تقرر من قبل هذه الجلسة أولاً أن لا داعى لإحضار نتيجة كما أوراه وكيل الزوجة أعلاه بل

٤٣ – ان هذه المحكمة تكتفى بما حصل أمامها بالمرافعة وثانياً تأجل صدور الحكم بهذه القضية أسبوعين

٤٤ – من تاريخه

حفظ بتاريخه أعلاه

(توقيع)

(توقيع) (توقيع)

حكم صادر

١ – من محكمة شرعية منعقدة بحاخامخانه مصر بيوم الأربع ٤ نيسان سنة ٥٦٧٠ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩١٠

٢ – تحت رئاسة جناب الحاخام مسعود حاى بن شمعون وكيل حاخامخانه مصر وأعضاها

٣ – الحاخام هارون مندل كوهين حاخام الاشكنازيم(*) والخواجه إيزاك أرديتى وكاتب الجلسة

٤ – هارون بغدادى

٥ – وذلك لصدور حكمها فى القضية المقامة من قبل الست بولين بنت الخواجه يوسف

٦ – شوستر مان الوكيل عنها الخواجه موسى نيرولى

٧ – ضد

٨ – زوجها الخواجه دافيد شفر تفنجر التابعين للحكومة المحلية

٩ – وقد حصلت المرافعة بها فى يوم ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ مثبوتة بمحضر تلك الجلسة الموجود

١٠ – بلوسيه القضية :

وثيقة رقم ٤ / ٣٨ قضية رقم ٣٨ .

١١ – وبعد الاطلاع على المحضر المذكور والاطلاع أيضاً على عقد زواجهم أصدرت هذه المحكمة

١٢ – الحكم الآتى :

١٣ – بحيث اتضح من أقوال الزوجين المتخاصمين أنهم قابلين للصلح موجب شروط تفرضها عليهم

١٤ – الشريعة الاسرائيلية

١٥ – وبحيث : قد ثبت أن سبب الخصام بينهم هو لعدم قيام الزوج بمصاريف الزوجة حيث

١٦ – دواما كان يستند على والدها الذى كان قايم بمصاريفهم الاثنين

١٧ – وبحيث أهم الشروط الشرعية هى أن ياخد لها مسكن شرعى ويصرف عليها

١٨ – بحسب اقتداره

١٩ – وبحيث عند رفض الزوج للصلح بمقتضى ما ذكر تترتب عليه نفقه للزوجة على حسب

٢٠ – مقدرته واكتسابه وكذا عند امتناع الزوجة عن الصلح تتسبب لسقوط

٢١ – حقها فى طلب النفقه[1]

٢٢ – وبحيث الزوجة الآن نظراً لتركه إياها اقتضت حالتها أنها تستخدم بمحل تجارى بماهية

٢٣ – معلومه والزوج يعارض فى ذلك ولا يرغب أن زوجته تكون مستخدمه

٢٤ – وبناء على ما ذكر وعملاً بمقتضى الشريعة الاسرائيلية حكمت المحكمة بما هو آتى :

٢٥ – أولاً : يصلح الزوجين بشروط واضحة بهذا وهى أولاً أن الزوج يسلم بيد الزوجة

٢٦ – مصروف شهرى خمسة جنيه مصرى بخلاف أجرة البيت تكون من طرفه وبمعرفته

٢٧ – أيضاً حسب اللياقة والقانون بخلاف محل الشغل ثانياً وإذا قبل الزوج أن

٢٨ – زوجته تبقى فى خدمتها للمساعدة بالمصاريف يجب عليه أن يحضر خادم ليقوم

٢٩ – بخدمة المنزل ، ثالثاً وإذا رفض قبول خدمة زوجته بأى محل كان يجب

٣٠ – عليه إحضار ضامن على الخمسة جنيه المذكورة أعلاه وعلى عدم سفره من الديار المصرية

٣١ – ثانياً : عند امتناع الزوج عن القيام بما ذكر يكون ملزماً بأن يدفع نفقه لزوجته

٣٢ – تقدرت بمبلغ ثلثماية قرش صاغ شهرى طالما لم يطلقها ويدفع لها حقوقها المحررة

٣٣ – بعقد الزواج

٣٤ – وحكمت هذه المحكمة بمصاريف هذه القضية وقدرها ٤٠٠ قرش صاغ على

٣٥ – الزوج المذكور يقتضى توريدها لخزينة الخاخاخانه

٣٦ – نلى هذا الحكم بيوم تاريخه أعلاه (بحضور الزوج المذكور) وحضور الزوجة المذكورة ووكيلها

٣٧ – للقيام بمقتضاه

توقيع توقيع

توقيع

التحقيقات العلمية

١ – **الخطوبة :**

لا يختلف المعنى الذى يعطى للخطبة لدى اليهود عن المعنى الذى يعطى لها لدى شرائع الطوائف المسيحية بصفة عامة فهى اتفاق على إبرام الزواج فى المستقبل ولا تعد الخطبة شرعية وفقاً للقواعد الخاصة بالربانيين

وثيقة رقم ١ / ٣٨ قضية رقم ٣٨ .

إلا بالعقد الشرعي المعروف « بالقنيان » والقنيان كلمة عبرية معناها امتلاك الرجل المرأة بالعقد وما يعطيه إليها أو يقدره لها على نفسه من المهر(*)

٢ – **كتوباه :**

عقد الزواج يعرف بالعبرية « كتوباه » ويعتبر أمراً جوهرياً يبطل الزواج بدونه ويجب أن يشتمل على ذكر المهر وحقوق وواجبات الزواج الشرعية وما يشترطه الزوجان على بعضهما وما يكون الزوج قد أخذه من الزوجة وما يجب لها عليه من مؤجل الصداق ولابد أن يثبت العقد كتابه ويوقع عليه الشهود العدول(**)

٣ – **الصلح مع الزوجة :**

هو التوفيق بين الزوجين وقبول كل من الزوجين العوده إلى الحياة المشتركة

(جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٩٢)

٤ – **عقد الخطوبة :**

عقد يتفق به الخاطبان على أن يتزوجا ببعضهما شرعاً فى أجل مسمى بمهر مقدر بشروط يتفقان عليها وتنعقد الخطبة متى توافرت شروط موضوعية وأخرى شكلية

(توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٤٤١ ، ٤٤٢)

٥ – **حاخام الاشكنازيم :**

المذهبان اللذان تنقسم إليهما الشريعة اليهودية القراؤن والربانيون ولم ينقسم القراؤن وإنما انقسم الربانيون إلى فريقين « السفرديم » و « والاشكنازيم » فكل يهودى عند الربانيين اما « سفردى » واما « اشكنازى » ويوجد بين الفريقين خلاف على بعض المسائل

(توفيق حسن: أحكام الأحوال الشخصية ص ١١٥)

---

* عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٣٧

** توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٦٣٣ ، عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٤٤٤ .

٦ – النفقه :

هى كل ما يلزم للمرأة من طعام (مؤونه) وكسوة وسكن وعلاج حال المرض ويلتزم الزوج بالانفاق على زوجته تنفيذاً للشريعة اليهودية .

• عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان ص ٣١٠ ، توفيق حسن : أحكام الأحوال الشخصية ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، بدران أبو العينين : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين ص ١٥٣ ، جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١١٩

المصادر

أولاً : الوثائق :

دعوى نفقه وصلح

قضية رقم ٣٨ المحكمة الشرعية بمحاكمخانه مصر الكبرى السيدة بولين يوسف ضد زوجها دافيد شور تفنجر سنة ١٩١٠ (رقم ٢)

ثانياً : المراجع العربية :

١ – إهاب حسن اسماعيل : شرح مبادىء الأحوال الشخصية للطوائف الملية (ط١) . القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٧ .

٢ – بدران أبو العينين بدران : العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين فى الشريعة الإسلامية واليهودية والمسيحية والقانون . بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٣ – توفيق حسن فرج : أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين (ط٣) . الاسكندرية منشأة المعارف ، ١٩٦٩ .

٤ – جميل الشرقاوى : الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، الأحوال الشخصية للأجانب . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٥ – عبد الله المراغى : الزواج والطلاق فى جميع الأديان . القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٦٦ .

الكتاب الرابع والعشرون (لجنة التعريف بالإسلام)

٦ – محمد محمود نمر (وآخرون) : الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين فى الشريعتين المسيحية والموسويّة ، تأليف محمد محمود نمر والفى بقطر حبشى وسليمان مرقص (ط١) . القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٧ .

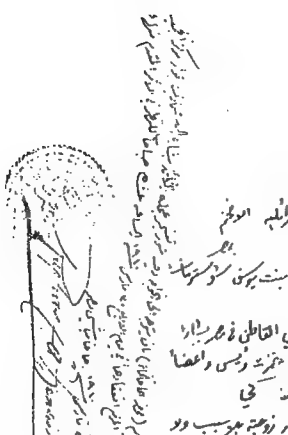

כר הצרק דק"ק מצרים יע"א

LE GRAND RABBINAT
du Caire Egypte

حاخامخانة مصر

نمرة

٨٠

بحاخامخانة مصر الكبرى بالجلسة المنعقدة في يوم [illegible] ٥٦٧٠ الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩١٠ تحت
رئاسة الحاخام مسعود حاي بن شمعون وكيل حاخامخانة مصر وحضرة حاخام هارون [illegible]
وحضرة [illegible] وكاتب الجلسة [illegible]
نظرت المسئلة الشرعية المقامة من قبل الست [illegible]
[illegible] ضد [illegible]
[illegible] الجلسة [illegible]

موضوع القضية

[illegible] الزوجة [illegible] المذكورة [illegible]
المذكور [illegible] الزوج المذكور [illegible]
والتشرف [illegible] مع الزوجة المذكورة [illegible]
[illegible] الزواج ثم [illegible] على [illegible] الزوج المذكور
مع زوجته المذكورة من يوم [illegible]
[illegible] المقام وقد ترك الزوج المذكور بدون نفقة [illegible]
[illegible] ان [illegible] والزوجة في [illegible]
ثم [illegible] من [illegible] هذا الزوج ثم [illegible]
[illegible] الزوجة المذكورة [illegible] على ما ذكرت في
[illegible] واما [illegible] من [illegible] ان يحكم على الزوج [illegible] زوجته
[illegible] الزوجة المذكورة [illegible] الزوج المذكور [illegible]
[illegible] شريعتنا [illegible] او ان يحكم عليه بنفقة شهرية [illegible]
[illegible] بينه وبين زوجته .

الزوج المذكور لديه بان ما ورد في وكيل الزوجة المذكورة حيث لديه ان المستلم
من [illegible] ومصروفهم بعقد الزواج [illegible] لديه ان المستلم من [illegible]
مئتي تقديم قيمة سبعة مستغلات عقارية مدينة ومحلها بالبنك على [illegible] ثم
وضعت حسابها لدى الزوجة بمبلغ المبلغ عن [illegible] عمارات المنزل . وان سبب صرفها
من مال خدمتها وسبب اكل التي هو بانا ان لم تكون انه بالمحل [illegible] ساعات المغرب وما
نسبب الزوجة بانها من المعارين تسبب لاصحاب المنقولات بالمين الناس .
ولذلك حاضر من يكتشف سوى مئتي دون الطعن وانما يتمتع بالبيانات وكيل
الزوجة المذكورة اعلاه ليجيبا انه مستعد للقاضي ولا يشرفان تقديم مع قوي المحل المقيم
[illegible] ان وجل تعيين كعينته [illegible] مضبوط الشهود الذين يعلمون هذا المحل وطوروا انه
مضبوط فيه عقيد بجلد جريدة القلم والجهد الجيد القرشاوي) وانه بريد اجابا ان
تعالج من بيت الكيفية ويشترط عليا بعدم استعمالا بان محل فان . وتقبل مرافعته
على ما ذكر .
وكيل الزوج المذكور لديه بان مرافعة لوكيل الزوجة حيث يقول انه عالم بان [illegible]
مئتي من تسعين واعترف بهم بعقد الزواج وهاد مرزم يحسب متطوف عقد الخليع
الرجل قبل الزواج . واما ان [illegible] هذا المبلغ لم يطلب الطرف لوكيلة تدفع
بطلب عالم زوجته ليجيب بشرط بعلم لوكيلة الطرفين او صدور حكم بالنفقة على
طالما يغيب بشترد الزوج . واما محل اقامة الزوجين عند اهل العالم واذا تم ذلك
طبقا لم يكون قيد بالمتطوف عقد الخليع المحرر بتاريخ حيث تقدير حيث ان الوقائع
تكون بالطرف والد الزوج وذلك مرتفع اليه للحكم اغير ما اورده محلها اعلاه .
وقد قفلت مرافعة الطرفين بالمحل المشروح اعلاه .
وبعد المداولة تقرر من قبل حضرة ان مرافعة وكيل الزوجة المدعية
ان حضرة المحكمة يكتفي بما عالم اما لا بما رافعة وثانيا تأييد صدور الحكم بهذه القضية
من ناحية [illegible] ناحية اعلاه

حكم صادر

١٩١٠

من محكمة شرعية منعقدة بحاخامخانة مصر بيوم الاربع ٤ نيسان سنة ٦٧٠ الموافق ١٢ ابريل تحت رئاسة جناب الحاخام مشعون حاي بن مشعون وكيل حاخامخانة مصر واعضاها الحاخام هارون مندل كوهين حاخام الاشكنازيم والحفيظة ايزاك اوديتي وكاتب الجلسة هارون بغدادي :

وذلك لصدور حكمها في القضية المقامة امامها من قبل الست بولين بنت الخواجه يوسف شوشترمان الوكيل عنها الحفيظة موسى بنزولي

ضد

زوجها الخواجه داغيد شعنر نفنجر التابعين للحكومة المحلية

وقد حالت المرافعة بها في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ متبوعة بمحضر تلك الجلسة الموجود بدوسية القضية :

وبعد الاطلاع على المحضر المذكور والاطلاع ايضاً على عقد زواجهم اصدرت هذه المحكمة الحكم الاتي :

بحيث اتضح من اقوال الزوجين المتخاصمين انهم قابلين للصلح موجب شروط تفرضها عليهم الشريعة الاسرائيلية

وبحيث قد ثبت ان سبب الخصام بينهم هو لعدم قيام الزوج بمصاريف الزوجة حيث دواماً كان يستند على والدها الذي كان قايم بمصاريفهم الاثنين :

وبحيث اهم الشروط الشرعية هي ان ياخذ لها مسكن شرعي ويصرف عليها بحسب اقتداره :

وبحيث عند رفض الزوج للصلح بمقتضى ما ذكر تترتب عليه نفقة للزوجة على حسب مقدرته واكتسابه وكذا عند امتناع الزوجة عن الصلح تتسبب لسقوط حقها في طلب النفقة .

وبحيث الزوجة الان تطرأ لتركه اياها افتقرت حالتها لانها تستخدم لمحل تجاري لمصلحة

معلومه والزوج يعارض في ذلك ولا يرغب ان زوجته تكون مستخدمه
وبناء على ما ذكر وعملاً بمقتضى الشريعة الاسرائيلية حكمت المحكمة بما هو آتي
اولاً يصلح الزوجين بشروط واضحه بهذا وهي اولاً ان الزوج يسلم بيد الزوجه
مصروف شهري خمسه جنيه مصري بخلاف اجرة البيت تكون من طرفه وبمعرفته
ايضاً حسب اللياقه والقانون بخلاف محل الشغل . ثانياً واذا قبل الزوج ان
زوجته تبقى في خدمته للمساعدة بالمصاريف يجب عليه ان يحضر خادم ليقوم
بخدمة المنزل . ثالثاً واذا رفض قبول خدمه زوجته باي محل كان يجب
عليه احضار خادم عن الخمسه جنيه المذكوره اعلاه وعلى عدم سفره من الديار المصريه
ثانياً وعند امتناع الزوج بالقيام بما ذكر يكون ملزوم ان يدفع نفقه لزوجته
تقدرت بمبلغ ثلثمايه غرش صاغ شهري طالما لم يطلقها ويدفع لها صفوفها المحرره
بعقد الزواج :
ثالثاً وحكمت هذه المحكمة بمصاريف هذه القضيه وقدرها ٤٠٠ غرش صاغ على
الزوج المذكور يقتضي توريدها لخزينه الحاخامخانه
تاريخ هذا الحكم بيوم تاريخه اعلاه (بحضور الزوج المذكور) وحضور الزوجه المذكوره ووكيلها
للقيام بمقتضاه [illegible]

[illegible]

التطورات الحديثة في نظم معالجة الوثائق والأشكال

أحمد عز الدين زيدان

مدير الميكرو فيلم - شركة الميكرو فيلم وتكنولوجيا النظم

تمهيد : مشاكل المعلومات ونظم استرجاعها

تعانى معظم المجتمعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من مشكلة معالجة الكم الهائل من المعلومات الناتج عن الفيض المستمر والمتدفق منها والذى ساعدت عليه التطورات السريعة والمتلاحقة فى عالم الاتصالات واذا كنا نتحدث فى مجال المعلومات المتصلة بالاعلام فان المشكلة تزداد حدتها حيث نواجه بما يطلق عليه انفجار المعلومات Information Explosion .

وتعتبر المعرفة والمعلومات بأشكالها المختلفة من أهم الموارد فى أى منشأه بصفة عامه بل وأهمها على الاطلاق فى مؤسسات وهيئات الاعلام المختلفة . ومن هنا تزداد أهمية النظم والاجراءات الخاصه بالتعامل مع هذه المعلومات بدءاً من الحصول عليها وتخزينها وبثها وأسترجاعها سواء كان ذلك فى شكلها الورقى أو الميكروفيلمى أو الالكترونى .

وفى مواجهه الاحجام الهائلة للوثائق التى تزيد من مشاكل التكدس وصعوبة استرجاع المعلومات امكن من خلال نظم الميكرو فيلم القضاء على كثير من

مشكلات حفظ واسترجاع المعلومات حيث يحقق الميكرو فيلم وفراً يزيد عن ٩٥ ٪ من الحيز المكانى المستخدم لحفظ المعلومات فى شكلها الورقى . ومع ذلك فقد ظهرت تطورات جديدة فى تكنولوجيا المعلومات تتصل بمعالجة الوثائق الكترونيا أضافت أمكانيات جديدة فى حفظ واسترجاع الوثائق والمستندات بمختلف أشكالها ومحتوياتها التى قد تكون معلومات مكتوبه او صور أو خرائط أو جداول .

والمعالجة الالكترونية للمعلومات غير المكوده ما زالت مكلفة وتحتاج الىوقت طويل وهو ما يجعل الحاجة أكبر الى مزيد من الاهتمام بعنصر الفائده والعائد الاقتصادى من وراء الاستخدام الفعال لهذه النظم .

وتمثل نظم المعلومات التى تستخدم تكنولوجيا الميكرو فيلم مجالاً مناسبا للتحول التدريجى للتطبيق الآلى ، خاصة اذا كانت هناك حاجه لتخزين واسترجاع احجام هائلة من الوثائق .

واذا كان الاستخدام الرئيسى لنظم الميكرو فيلم فى معظم الاحيان هو الاغراض الارشيفيه . فان التقنيات الحديثه بما تتميز به من قدرة أسرع فى الاستجابه لمتطلبات الاسترجاع مكنت من الاعتماد على المعلومات فى رسم السياسات واتخاذ القرارت .

وتسعى نظم المعلومات الالكترونية الحديثه التى تم اعدادها والتخطيط لها بكل دقه للتحكم فى الوثائق وتداولها الى تحقيق الاهداف الأتية :

١ – سرعة الوصول الى الوثيقة والتعامل معها Rapid Document Access

٢ – بناء بنك أو قاعدة مركزية للوثائق . Central Document Bank

٣ – امكانية الوصول المتعدد للوثائق . Multiple Access Capaoility

٤ – التعامل عن بعد Remote Access

٥ – تكامل النظم Systems Integrity

٦ – التكشيف الآلى Automated Indexing

٧ – قابلية التوافق مع نظم المعلومات الادارية ونظم المعالجة الآلية
Compatible With Mis And Adp

٨ – جوده عاليه لصوره الوثيقة المعروضه .

Excellent Quality Of image Disply

ومع هذا التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات وبيئتها المعقده التى تحيط بنا يواجهنا سؤال عما اذا كنا قادرين على الاستمرار فى اداره هذه المعلومات وتقنياتها والتحكم فيها . انه التحدى الذى يواجه العاملين فى مجالات المعلومات وخبراء النظم .

لقد تغيرت المعدلات الزمنيه للتطور فى التكنولوجيا بحيث أصبحت الخطط الطويله الأجل بالنسبة للشركات والمراكز المهتمه بالتكنولوجيا تحسب بسنه واحده بعد أن كانت تقاس بخمس سنوات وبالتالى أصبحنا نعيش عصر انفجار التكنولوجيا Explosion Of Technologies

ولقد كانت حقبه الستينات وحقبه السبعينات يتميزان بكبر حجم مراكز الحاسبات التى كانت تدار براس مال ضخم لاجهزه الكمبيوتر المستخدمه فى هذه المراكز والتى كانت تمدنا بالمعلومات بشكل متكامل ودقيق وسريع لحل مشكلات الادارة والمساهمه فى اتخاذ القرارات للتحكم فى الاعمال .

ومع السبعينات ، انخفضت الحاجه الى العماله اللازمه للاعمال اليدويه ، فى مقابل ازدياد الحاجه الى العماله المتخصصه فى مجالات المعلومات والنظم .

أما ما نعيشه اليوم فى حقبه الثمانينات فى مواجهه التطورات الحديثة للتكنولوجيا فان الصوره اصبحت اكثر تعقيدا وأوسع طموحا ، وذلك كما توضحه سماتها الرئيسيه الأتية :

- انخفاض تكلفة التكنولوجيا وتعدد البدائل المتاحه منها .
- ارتفاع تكلفة الافراد الفنيين المتخصصين فى ادارتها وتشغيلها وتصميمها .
- تواجد التكنولوجيا كجزء رئيسى وهام فى مناخ وبيئه العمل .
- تزايد بساطة استخدام المعدات والاجهزه المتصله بهذه التكنولوجيا فى مواجهة المستخدم غير المتخصص فى المعلومات .
- زياده تعقد وسائل الاتصال وامكانياتها بما يحقق سهولة الاتصال والتعامل

بين المتعاملين بهذه التكنولوجيات .

- امكانية ادارة وتشغيل اجهزه الكمبيوتر بواسطة أجهزه كمبيوتر أخرى بدون تدخل الانسان .
- تراجع نظم المعلومات المستقله Stand Alone SyStems فى مواجهه النظم والتكنولوجيا المتكامله .

تطور نظم الاسترجاع الآلى للوثائق .

لسنوات قريبه مضت كانت تكنولوجيا الصوره أو الشكل Image Technology تستخدم كمرادف للميكرو فيلم ، الذى ما زال حتى الان له الصدارة من وجهه النظر الاقتصاية كا سلوب لتخزين صوره الوثائق واسترجاعها .

ويمكن للفيلم تخزين معلومات اكثر ولفتره اطول وبشكل اقتصادى عن أى وسيله أخرى مع امكانيه تخزين المعلومات المصوره كا لاشكال والرسومات بنفس الكفاءة التى تخزن بها البيانات الرقمية

أما عن سرعة تحويل الوثائق الى ميكرو فيلم فيمكن ان تصل فى بعض النظم المتطوره الى ما يزيد عن ١٠٠٠٠ صفحة بحجم A 4 فى الساعة الواحده . وفى نفس الاتجاه فان امكانية استنساخ الصوره الميكرو فيلميه فى وقت قصير وباعداد كبيرة اصبح ميسوراً .

ويأتى بعد ذلك مده الحفظ أو العمر الزمنى للوثيقة الميكرو فيلميه والتى تصل إلى متطلبات الحفظ الزمنى الطويل Archival Purposes

أما عن الاستخدام فان المعلومه الميكرو فيلميه لا تحتاج فى قراءتها الا لمصدر ضوئى وعدسه مناسبه تمكن الانسان من قراءاتها بشكل عادى .

وقد بدأت نظم الاسترجاع الآلى للوثائق فى التطور مع تطبيقات نظم الميكرو فيلم وظهور أجهزه القراءه الآليه بموتور ولوحة مفاتيح وامكانيات تمييز العلامات المشفرة المسجله على الفيلم بواسطة كاميرات تصوير خاصه لها امكانيه اظهار هذه العلامات Blip ومع ذلك فقد كان هناك مشاكل فى استرجاع بيانات الفهرسه الداله على الوثائق المسجله ميكرو فيلميا وكان لا بد من التطورات

الخاصه بالحاسبات الالكترونية التى تتميز بالسرعه الكبيرة والقدره على استخلاص المعلومات واسترجاع الوثائق المتصله بموضوع معين من خلال امكانيات المعالجة الالكترونية لبيانات الفهرسه .

وقد ادى تداخل نظم الكمبيوتر ونظم الميكرو فيلم الى ظهور ما يسمى بنظم الاسترجاع الآلية بواسطة الكمبيوتر Computer Assisted Retrieval CAR وقد مكنت هذه النظم من تحقيق الآتى :

- تسجيل الوثائق على الميكرو فيلم بشكل عشوائى وبدون ترتيب معين .
- تخزين البيانات الرئيسيه (بيانات الفهرسه) عن كل وثيقة فى الكمبيوتر .
- امكانية تحديد موقع الوثيقة على الفيلم بواسطة الكمبيوتر .
- امكانية التحكم فى جهاز الاسترجاع الميكرو فيلمى (القارئ أو القارئ الطابع) وربطة بالكمبيوتر بشكل مباشر .

وما زالت نظم الـ CAR تعتبر من التطورات الحديثة للنظم التى حلت مشكلات البطئ فى الاسترجاع الميكرو فيلمى وتقوم الكثير من الشركات المصنعه للنظم بتقديم نظم متكامله تجمع بين الميكرو فيلم والكمبيوتر والبرامج اللازمه لتطبيقات CAR بتكاليف تسمح با ستخدامها فى كثير من التطبيقات .

الا ان نظم CAR رغم ما تحققه من تسهيلات للاسترجاع تتطلب القيام بفهرسه لكل وثيقة وهو ما يتم بواسطه الأفراد وبشكل يدوى . ومن هنا فقد استمر التطور فى اتجاه الأليه الكاملة لتخزين واسترجاع الوثائق وظهرت نظم ادارةالوثائق [DocuMent managment Systems DMS] التى تعتمد على المعالجة الالكترونية للوثائق من خلال نظم الليزر والاقراص المرئية (البصرية) Optical Disck ولقد كان لهذا التطور الحديث الذى نعيشه اليوم – وما زال فى مرحله التطوير وبدايات التطبيق – أثره على التطور التكنولوجى للمعدات بحيث اصبحت على النحو التالى :

- أجهزه للاستقراء الرقمى Scanners بدلا من الات وأجهزه التصوير الميكرو فيلمى .

- أجهزه لتخزين الصوره باسلوب التعر ف الضوئى أو البصرى Optical Disks بدلا من الوسيط الفيلمى .
- أجهزة عرض Display Units بدلا من أجهزه القراءة Readers Units
- أجهزه نقل الصوره Image Transmision التى تتعامل مع الاشكال الرقمية Diitized Image بما يعنى التعامل معها كقواعد بيانات أوليه والاستفاده من امكانيات نظم شبكات المعلومات والاتصالات .

ولقد أدى التطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات والناتج عن تكامل وتزاوج تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر الى المزيد من الانجازات فى مجال المعلومات الالكترونية التى تحقق امكانية التعامل مع الاصوات ، وترجمه النصوص آليا الى كلمات مقروءه ومسموعه وتحويل الكلمات المسموعة (الاصوات) الى نصوص مكتوبه فضلا عن امكانية تحميل النصوص والاشكال التى يتضمنها الوثائق الى بيانات الكترونية فى قاعدة بيانات آليه يمكن التحكم فيها وتداولها من مكان لآخر ومن جهاز لآخر .

ويتصل بهذا التطور التكنولوجى عده مجالات تتكامل مع بعضها البعض من أجل مزيد من تيسير نظم ادارة وتداول الوثائق والاشكال Document / Image Management System

وهذه المجالات هى :

- عرض الصور والاشكال Image Display
- السعه التخزينيه الكبيره Mass Storage
- امكانيات الاتصال فى شبكات المعلومات Networking Capabilies

قواعد وأسس برامج تخزين ومعالجة قواعد البيانات .

بالنسبة لا سلوب عرض الصور والاشكال ، فان العامل الرئيسى هو تكلفة محطه الاستقبال أو نقطة العرض Terminal Work Station فى مواجهة نقاء ودقة وضوح الصوره الخاصه بالوثيقة أو المعلومات الصادره عن قاعده المعلومات

الالكترونية مع الاخذ فى الاعتبار الوقت الذى يقضية عامل التشغيل وهو جالس امام جهاز الاستقبال .

وفى هذا المجال فان درجه تمثيل الشكل عند تخزينه أو استقراءه الكترونياً Image Scanning يصل الى ما بين ٢٠٠ – ٤٠٠ نقطه فى البوصه بينما يقل عن ذلك عند عرض الصوره Image Display

أما السعة التخزينية فتظهر اهميتها اذا كنا نتعامل مع معلومات أرشيفيه ووثائق عديده حيث ينعكس ذلك على امكانيات التخزين الالكترونيه .

وقد تطورت تكنولوجيا التخزين مع استخدام الوسائط الممغنطه Magnetic Media بسرعه كبيره ، حيث تسمح بالتعامل العشوائى مع المعلومات بصوره سريعه . وتمثل الاقراص الممغنطه Mag . Disk وسيط مثالى لحفظ المعلومات بشكل فورى On Line Storage وباحجام هائله فضلا عن امكانية نقل هذه المعلومات الكترونيا لمواقع أخرى عن بعد Remote Location

أما امكانية الاضافة والتحديث أو الحذف للمعلومات فهى أحد المزايا الرئيسيه للوسائط الممغنطه وان كان ذلك يقابله اعتبارات ومحاذير كبيره عند التعامل معها لضمان سلامه المعلومات المخزنه .

ومن هنا وبسبب هذه الخاصيه (امكانية حذف وتغيير المعلومات) فان الوسائط الممغنطه ليست مناسبه لحفظ المعلومات الخاصه بالوثائق الأرشيفيه .

أما حدود وقيود استخدام الوسائط الممغنطه فتتمثل فى عدم ملائمتها للمعلومات المصوره كما لاشكال والرسومات بعكس الحال فى نظم الميكرو فيلم .

واذا حللنا التكلفة الخاصه بتخزين الصور فى الوسائط الممغنطه نجد انها ٢٠ ضعف تكلفة الميكرو فيلم وتزيد بنسبة ، من ٥ – ١٠ أضعاف عن تكلفه الاقراص الضوئيه أو البصرية Optical Disks

نظم الاقراص الضوئيه (البصرية) Optical Disks

بتطور تكنولوجيا المعلومات وظهور نظم التعرف الضوئى أو البصرى Optical Character Recognition OCR فان نظم الأقراص الضوئيه أو البصرية Optical

Disks بدأت تحل تدريجيا محل الوسائط التخزينية الحالية المتمثله فى الافلام والشرائط الممغنطه كوسيط جديد لحفظ المعلومات فى صوره الكترونيه وكأحد البدائل الحديثه المستخدمه فى مواجهة مشاكل تخزين واسترجاع المعلومات والوثائق .

وتتفوق الأقراص الضوئيه بالمقارنة بالوسائط الممغنطه بالنسبة للقدره التخزينية للوثائق حيث يستوعب فى بعض النظم حوالى ٨٠٠٠٠ صفحه للقرص بعد استقرائها وتحويلها الى بيانات الكترونية .

كما يمكن فى نظم اخرى للاقراص الضوئيه تخزين ما يقرب من ٢ر١ مليون صفحه من حجم A 4 من انواع الاقراص الدائمه التى تستخدم لحفظ المعلومات دون ازالتها .

وتعد نظم الاقراص الضوئيه مناسبه وملائمه للتطبيقات التى تتطلب اضافه مباشره للمعلومات فى وقت سريع لاحجام هائله من الوثائق التى لا تراجع بصفه مستمرة .

وبمجرد تسجيل البيانات على الاقراص الضوئيه فى شكل رقمى Digitized فانها تصبح قابله للنقل والتداول من خلال الدوائر والشبكات المحلية Local Area Networks

وفى نفس الوقت يمكن استعراضها واتاحتها لعده اشخاص (مستخدمين Users) فى وقت واحد .

ومع ذلك هناك تحفظ فى هذا النوع من النظم وهو البطئ فى عملية التخزين أو الاستنساخ مقارنه بنظم الميكرو فيلم التى تتم بسرعه الضوء .

اما العمر الزمنى للحفظ للاقراص الضوئية فهو يتراوح بين ١٠ – ٣٥ سنه فى مقابل ١٠٠ سنه تقريبا فى الميكرو فيلم .

ومن هنا يجب ان يراعى فى قرار الاستخدام لهذا النوع من النظم طبيعة المعلومات والوثائق المطلوب تخزينها وما اذا كانت تتطلب حفظ لفترات طويله أم لا Archival Life .

وهناك العديد من البحوث التطويرية فى مجال نظم وبرامج قواعد البيانات Database Software التى تتناول معالجة وحفظ واسترجاع بيانات الصور والاشكال الخاصه بالوثائق والتى تتيح ادخال هذه البيانات Image Data فى نطاق قاعدة بيانات Data Base يمكن التعامل معها الكترونيا بمختلف الاشكال والاستخدامات التى تتم على البيانات الالكترونية المخزنة آليا .

وأهم هذه البحوث ما يتصل بالاتفاق على الأسس والنماذج Standards لكيفية تنظيم البيانات المخزنه وكيفية تداولها . وهى الاسس الناتجه عن نظم نقل الصور الوثائق عن طريق الفاكسميل Facsimile

ولكن الى أى حد يمكن الاستفاده من هذه التقينات الحديثه فى التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات فالاستثمارات اللازمه لاستخدامها لا تتمثل فقط فى الاجهزه والمعدات فحسب ولكن العنصر البشرى المتمثل فى الافراد القادرين على ادارة وتشغيل هذه التقينات والتعامل معها يمثل جزء هام من هذا الاستثمار .

وبالاضافة الى ذلك فان هذه النظم لا زالت فى بداية عهدها مما يجعل استخدامها يشوبه بعض الحذر بالنسبة للمحددات الخاصه بها مثل مدى قانونية النسخ اللينه الناتجه عنها Soft Coppy وارتفاع التكلفة الخاصه بها فضلا عن عامل السرية والأمن للمعلومات المستخدمه .

مما تقدم يتبين أن لكل نوع من انواع نظم الحفظ الآليه للوثائق والمعلومات مزاياه واستخداماته الخاصه وفى نفس الوقت له حدوده وتحفظات معينه لا ستخدامه .

والسؤال الذى يطرح نفسه الأن ، هو الى اى حد يمكن المزج والاستفاده من المزايا التى يقدمها كل نظام فى اطار نظام متكامل لادارة المعلومات يعتمد على ما يعرف الان باسم النظم المتكامله Integrated Systems أو تكامل التكنولوجيا Technology Integration بحيث تحقق المتطلبات المختلفه بالنسبة للمعلومات والمتمثلة فيما يلى :

- امكانية استرجاعها بسرعه .
- امكانية عرض صوره الوثيقة على شاشة أو من خلال نسخه ورقية مرة أخرى .

- امكانية التعامل مع الصورة باضافة مزيد من المعلومات اليها مثلا .
- الحاجه الى استنساخ المعلومات أو توزيع المعلومات الى عده اشخاص (مستخدمين Users)
- امكانية نقل البيانات المخزنه الكترونيا من خلال شبكات محلية Local Area Networks (LAN) أو بالاقمار الصناعية Satellite .
- الاطمئنان الى ان الوسيط التخزينى المستخدم يسمح بالاستفادة بالتطورات المستقبلية للتكنولوجيا .

وعلى ذلك عند اتخاذ قرار باختيار أحد أنواع هذه الوسائط والاساليب فلا يكفى الاهتمام بالصفات الخاصه بالقدره التخزينية ولكن لابد من دراسه دورها فى اطار استراتيجيه كامله لادارة المعلومات .

نظم عالمية فى مجال معالجة الوثائق الكترونيا

نظام كوداك لادارة المعلومات KIMS : Kodak Information Management System

يعتمد هذا النظام على تكامل عده نظم ووسائط لتخزين واسترجاع المعلومات ، وهى الافلام ، الاقراص الممغنطه والاقراص البصرية ويشمل هذا النظام العناصر والامكانيات الاتية :

- معالجة البيانات .
- كتابة النصوص .
- استقراء الفيلم .
- نقل الصور والاشكال .
- العرض الالكترونى .
- الطباعه .

وتتسم هذه الشبكة من النظم ببعض الصفات المستمدة من التكنولوجيات المختلفة المكنه لها على النحو التالى :

- نظام آلى مركزى للملفات الميكرو فيلمية يمكن الوصول اليه واستخدامه من اكثر من جهه وفقا لشبكة محليه .
- تخزين مؤقت للمعلومات النشطة والحيوية على أقراص ممغنطة .
- تكامل مع نظم الاقراص الضوئيه مستقبلا بما يحقق التخزين المباشر لملفات الاشكال والصور .
- النقل الالكترونى للصور الفيلمية بما يحقق سرعه فى الاسترجاع والتوزيع لهذه الصور .
- امكانية عرض الصور بشكل متعدد بحيث يمكن من خلال ملف الكترونى مشاهده وثيقة معينه أو عده وثائق على شاشه واحده .
- امكانية التعامل مع الاشكال واضافه البيانات اليها .
- التكامل بين المعلومات الموجوده أو المستخرجه من الكمبيوتر أو أنظمه معالجه الكلمات Word Processors وبين بيانات الوثائق الأصلية .
- عرض متزامن للصور والبيانات على شاشه فى محطه تشغيل متعدده الوظائف تمكن من التزاوج لبيانات الكمبيوتر مع ملفات الوثائق
- امكانية متجدده للتكامل مع الجديد من تطورات التكنولوجيا فى المستقبل .

نظام توشيبا لحفظ الوثائق بالاقراص الضوئيه Toshiba Document Filing System DF – 2100 R

يعتمد هذا النظام على تكنولوجيا الاقراص الضوئيه ويتكون من :

- وحده استقراء الوثائق Scanner Unit
- وحده لتشغيل الاقراص الضوئيه Optical Disk Drive Unit
- وحده عرض للاشكال Soft Image
- وحده طباعه ورقيه Hard Image

- وحده تحكم ومعالجة تعتمد على وحده معالجه مركزية CPU مزوده بوحده تشغيل للاقراص اللينه Floppy Disk Drive

ويتسم هذا النظام بعده صفات وخصائص أهمها :

- سعه تخزين كبيره بعدد ١٠٠٠٠ صفحه مقاس A 4 للوجه الواحد من القرص (٣٠ سم)
- تخزين المعلومات والاشكال بمختلف صورها بما فى ذلك الوثائق المكتوبه بخط اليد والابقاء على شكلها الأصلى .
- سهولة التخزين والحفظ للوثائق بشكل الكترونى بمجرد وضعها على جهاز الاستقراء SCANNER
- سهولة استرجاع وطباعه صوره الوثيقة على الورق العادى من خلال رمز (كود) الاسترجاع الخاص بالوثيقة المخزن فى قرص ممغنط من النوع اللين Floppy Disk
- امكانية اعاده طباعه صوره الوثيقة لمرات عديده بعد ترتيبها على القرص الضوئى ومن ثم امكانية التخلص من الاصل الورقى للوثيقة (اذا لم يمكن لها حجية قانونية أو اعتبارات خاصه) .
- سرعه الاسترجاع التى تصل لحوالى ١٠ ثوان مع امكانية التحقق من كل المعلومات المتصلة بالوثيقة المطلوبه .

نظام فيليبس « ميجادوك »

Megadoc Optical Disk Based Document Storage And Retrieveal System

تم الاعلان عن هذا النظام فى بداية عام ١٩٨٥ الذى يعتمد على تكامل عده نظم ووحدات تحقق امكانية تخزين واسترجاع الوثائق عن طريق الليزر .

تمثل الوحده الأولى وحده الاستقراء Image Scanner التى يمكنها استقراء عشرون وثيقة من حجم A 4 وتحويلها الى وحدات رقمية Digits فى دقيقة واحده .

وتمثل الوحده الثانية وحده الاسترجاع من خلال شاشه للعرض ونظام فهرسه للبحث عن الوثائق اللمخزنه .

الوحده الثالثة تمثل وحده الطباعه التى تتيح طباعه الصور بنفس الكفاءة وسرعه الاستقراء فى طباعه ٢٠ صفحه فى الدقيقة مع استخدام الورق العادى Plain Paper بحجم يصل الى مقاس A 4 .

أما الوحده الرابعه فهى وحده التسجيل الضوئيه الرقمية Digital Optical Recorder والتى يمكنها تخزين ما يقرب من ٢٠٠ر٠٠٠ صفحه مقاس A 4 مع عمر زمنى حوالى ١٠ سنوات

وتمثل الوحده الخامسه نظام آلى للتعامل مع الاقراص Jukebox Automatic Digital Optical Disc Handling System .

وتسمح هذه الوحده للوصول مباشره لاى قرص فى النظام الذى يستوعب ٦٤ قرص بسرعه تصل الى ٢٠ ثانية لاى من هذه الاقراص التى تستوعب حوالى ١ر٢ مليون صفحه .

أما الوحده السادسه من الوحدات التى تضمها نظام فيلبيس ميجادوك فهى عباره عن جهاز مينى كمبيوتر طراز فيلبيس P 4000 والذى يمثل الحماية لباقى الوحدات الأخرى ، ويضم وحده تخزين للاقراص الصلبة Hard Disk لتخزين بيانات الفهرسه وبرامج التشغيل .

الأهداف التربوية للمكتبة المدرسية

عوض توفيق عوض
مدير ادارة التوثيق
بالمركز القومى للبحوث التربوية ج.م.ع

تقديم

أصبح من واجبات المدرسه أن تعد الطلاب لمسئوليات الحاضر والمستقبل ، وتنمى فيهم الصفات التى يتطلبها المجتمع فى المواطن الصالح القادر على خدمته ، وتدريبهم على أساليب الحياة الاجتماعية ، والتفكير السليم ، وتعنى بهم عناية شاملة من النواحى العقلية والجسمية والاجتماعية والنفسية .

وقد أدت التطورات التى حدثت فى مجال التربية وما نشأ عنها من أنواع ونظم مدرسية حديثة إلى أن ظهرت الحاجة إلى المكتبة المدرسية وأهميتها فى العملية التعليمية ، لذلك أجمع المختصون فى شئون التربية على أهمية العناية بالمكتبات المدرسية ، وهم يؤكدون أن المدرسة لا يتسنى لها النجاح فى ادراك أغراضها التربوية بغير مكتبة كاملة النظام معدة خير اعداد ، تثير فى الطلاب حب الإطلاع وتتيح لهم الجو العلمى المناسب ، وتدربهم على وسائل الاهتداء إلى ما يحتاجون إليه من معلومات .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح الأهداف التربوية لعمل المكتبة ، وكيف تتم التربية عن طريق المكتبة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة ، وتحديد العلاقة بين

المدرس وأمين المكتبة ودور كل منهما فى عملية النهوض برسالة المكتبة فى خدمة التربية .

مفهوم التربية

كانت العملية التربوية موجهة فى بادىء الأمر نحو الفرد فتجعله الغاية النهائية ، وتوجه إليه أكبر عناية ثم هى لا تلتفت بعد ذلك إلى شيء . هذا الاتجاه نحاه روسو فى فلسفته لأنه كان يؤمن أن الفرد له كيانه الخاص ، وأنه من المحتم أن نعنى بترتيبته قبل أن يكون عضواً له فاعلية فى المجتمع .

ساد هذا الاتجاه الفردى فى التربية إلى أن ظهر اتجاه جديد بناهضه ، فبينما كان الاتجاه الأول يجعل الفرد هو الغاية جعل الاتجاه الثانى المجتمع هو الهدف الأول من العملية التربوية ، وظهر لهذا الاتجاه تطبيقات نجحت فى البلاد الدكتاتورية فى ايطاليا وألمانيا . وأصبح الفرد فى اطار المفهوم الجديد للتربية قطرة صغيرة فى محيط المجتمع .

نشأت فكرة ثالثة جعلت الغاية من التربية لا تقتصر على الفرد وحده أو المجتمع وحده بل تؤمن بأنهما وجهان لشيء واحد وأن كل منهما مكمل للآخر لا يستغنى عنه ولا يحيا بدونه وعلى التربية أن تعنى بكل منهما باعتباره كائناً حياً له مقوماته ، بل أن حياة المجتمع إنما تنمو وتستمر وترتقى عن طريق التفاعل بينهما .

فالتربية بهذا المفهوم تعمل من الناحية الفردية على أن تعين الطفل على أن ينمو نمواً متزناً فى جميع النواحى الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية والجمالية حتى يستطيع أن يحيا حياة صالحة ، ثم هى من الناحية الاجتماعية تعمل على معاونته على أن ينمو مهنياً واجتماعياً حتى يغدو عاملاً ذا كفاية ومواطناً صالحاً . وهذا يتضمن بطبيعة الحال تنمية مهاراته التى تساعد على أن يحتل مكانه كعضو منتج فى المجتمع ، وكذلك معاونته على أن يمتص الأهداف والمثل التى تتفق مع الحياة فى مجتمع ديمقراطى متحرر من الخوف والقلق .

التربية تهدف اذن إلى اعداد الطفل لحياة صالحة فى مجتمع معين فى زمان

ومكان معينين ليتيسر له عملية التفاعل مع البيئة الاجتماعية التى ينشأ فيها لأنه يولد وهو يجهل أهداف الجماعة وعاداتها وما على الجماعة إلا أن تبصره وتثير اهتمامه الحى بها . أى إنها تقوم بنقل المهارات والمعتقدات والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة إلى الجيل الجديد ، لإحداث تغييرات مرغوب فيها فى سلوك الأفراد فيكتسبوا بواسطتها المفاهيم والمهارات والاتجاهات التى تحولهم إلى مواطنين صالحين فى مجتمعهم متكيفين مع الجماعة التى يعيشون بينها .

لما كانت المدرسة جزء من البيئة الاجتماعية ، وبمعنى آخر وحدة اجتماعية أوجدها المجتمع من أجل اعداد افراده ، وتنشئتهم التنشأة الاجتماعية الصحيحة ، فهى توجه النشأ إلى نوع التربية التى يراها الكبار صالحة ، ويرغبون أن يزودوا الناشئين من الأطفال بها . ففى المدرسة يكتسب التلميذ ميولاً واتجاهات وعادات تنمى عقله ونفسه وتبنى شخصيته وتوجه سلوكه وتعدله وبذلك يكون من أهم واجبات المدرسة اعداد الطالب ليشق طريقه إلى المجتمع الأكبر بنجاح .

ولا جدال فى أن المكتبة(١) تبوأت مكاناً بارزاً فى العملية التربوية فأصبحت من أهم المظاهر التى تتميز بها المدرسة الحديثة ، ذلك لأنها أخذت على عاتقها مهام كثيرة فى مجال الترفيه وتقديم الخدمات ذات النفع العام وتوفير الثقافة والتربية للناشئين .

وبهذا أصبحت المكتبة جزءاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه فى كل مدرسة ويجب لذلك أن تقوم بدورها التربوى الفعال ازاء بناء وتكوين شخصية المواطن الصالح .

الأهداف التربوية للمكتبة المدرسية

لما كانت المكتبة المدرسية جزء من المجتمع المدرسى فإنه لابد أن تكون هناك أهداف محدودة تعمل فى ضوئها وتؤدى إلى تقديم مستويات الخدمة والنشاط المكتبى فيها ، ويمكننا أن نلخص هذه الأهداف فى الآتى :

---

(١) المكتبة هنا لا تعنى المكان الذى تجمع فيه الكتب ولكنها تعنى المركز الذى تقدم فيه ألواناً متعددة من الخدمات المكتبية .

أولاً : تنمية عادات القراءة وتشجيعها :

ذلك لأن هناك عدداً كبيراً من الأطفال يتركون التعليم بعد المرحلة الابتدائية ويحتمل فى ذلك الحال أن تتلاشى الرغبة فى القراءة ولذلك فإن الواجب على المكتبة أن تشجع فى نفوس التلاميذ الرغبة فى القراءة من أجل المعرفة التى هى متعة فى حد ذاتها حيث أنها تجعلهم يقفون على حياة الآخرين ويتوصلون إلى مجموعة من القيم يواجهون بها فى ثبات العالم الذى ينتمون إليه ، ولتحقيق ذلك يمكن للمكتبة أن تشجع التلاميذ على القراءة الحرة والبحث والاطلاع فى الكتب والمجلات وغيرها من المطبوعات التى تتناسب وأعمارهم وقدراتهم وميولهم ، ومناقشتهم فيما قرأوه للتعرف على مشكلاتهم فى القراءة وتذليلها .

ثانياً : تزويد الطلاب بالمعرفة التى تمكنهم من أن يجدوا طريقهم بسهولة إلى ما يهمهم أن يقرأوه :

لا شك أن هذه المهارة لا تنشأ لدى التلاميذ تلقائياً وإنما تحتاج إلى تدريب وثقل ، وفى هذا المجال يجب أن يقوم أمين المكتبة خلال حصة المكتبة بتزويد الطلاب بالمهارات التى تمكنهم من الاستخدام الواعى المفيد لمحتويات المكتبة ، وذلك عن طريق توجيهات فى كيفية امساك الكتاب ومعرفة أجزاءه والغرض منها (صفحة العنوان – فهرس الموضوعات – المقدمة – التمهيد – الملاحظات – المحتوى – ثبت المراجع ...) ثم كيفية استخدام كتب المراجع كدوائر المعارف والقواميس والأدلة ، ويمكن أن يتطرق ذلك إلى تعريفهم بتصنيف الكتب وفهرس المكتبة وكيفية استخدامه ، وكيفية جمع المعلومات من مصادر متعددة وتلخيصها ، وغير ذلك من المهارات المرتبطة باستخدام المكتبة .

ثالثا : تنمية اتجاهات اجتماعية وخصائص مرغوب فيها :

المجتمع المدرسى مجتمع مترابط ، والطالب عضو فيه وهو يستطيع أن يحصل عن طريق علاقاته فى هذا المجتمع على خبرات اجتماعية مختلفة . ولما كانت مكتبة المدرسة جزء من هذا المجتمع لذلك يجب أن تفسح المجال لكثير من المواقف والفرص التعليمية التى يمارس فيها

الطلاب الوانا من النشاط الذى ينمى لديهم المعرفة والوعى ، فهى اذن حقل نموذجى يمكن أن يتعلم فيه الطالب تهذيب الذات والعمل التعاونى والاحساس بالمسئولية والصبر والمثابرة وخدمة الغير واحترام أراء الآخرين وقدراتهم وشعورهم ، هذا إلى جانب توعيته بالمحافظة على الملكية العامة وصيانتها ، والتخلص من الأثرة والأنانية واحلال الايثار وحب الآخرين والتضحية بدلاً منها .

ويتم ذلك خلال عملية استخدام المكتبة فى هدوء والقراءة الصامتة والحرص على توفير الجو الذى يساعد الجميع على الاطلاع واستقاء المعلومات هذا إلى جانب أن الاشتراك فى جماعة أصدقاء المكتبة ، والاشراف على مكتبة الفصل وتنظيمها يعتبر من العوامل المفيدة المحققة لكل هذه الأغراض .

رابعاً : توفير الكتب والمراجع والأدوات التعليمية المختلفة التى يحتاج إليها تدريس المنهج المدرسى :

هذا ويجب أن نذكر أن أساليب التدريس الحديثة تعتمد على مشاركة الطالب وايجابيته فيما يحصل عليه من المعلومات وهذا يستدعى الاستعانة بمكتبة المدرسة ومن أمثلة طرق التدريس الحديثة طريقة المشكلات(١) وطريقة العينات(٢) وطريقة الوحدات(٣) والطريقة المحورية(٤) ، وكلها تستدعى أن يتعامل الطالب مع المكتبة تعاملاً

---

(١) **طريقة المشكلات** : ويتم فيها التعليم عن طريق مواقف تتحدى التلميذ وتتطلب ايجاد حلول لها عن طريق البحث والتفكير . وقد ثبت أنها تستثير اهتمام التلميذ أكثر من الطريقة التقليدية .

(٢) **طريقة العينات** : وتسمى طريقة الواجبات وطريقة دالتن . وفيها تتحدد للتلاميذ تعينات فى المواد الدراسية يجمعون عنها المعلومات اللازمة ويربطونها ببعضها البعض .

(٣) **طريقة الوحدات** : وتقوم على أساس دراسة الموضوعات التعليمية فى صورة مترابطة أى داخل وحدات لكل منها مغزى ومعنى . والأهداف الجوهرية لطريقة الوحدات تتلخص فى تحقيق الربط بين المواد الدراسية بصورة علمية وتحقيق ايجابية التلميذ وفاعليته فى عملية التعليم ، وتطبيق هذه الطريقة يعود بفوائد تعليمية كثيرة تتمثل فى تكامل المعرفة وترابط الخبرة .

(٤) **المنهج المحورى** : وهو مجموع الخبرات الأساسية التى يجب أن يكتسبها كل تلميذ ، ولا يهتم المنهج المحورى بالمواد الدراسية فى ذاتها بقدر اهتمامه بالتثقيف العام ويقوم على أساسيين :
(أ) الحاجات والميول الشخصية (ب) حاجات المجتمع .

واسعاً مستمراً حتى يصل إلى المعلومات التى يحتاجها عن الموضوعات التى يدرسها بهذه الطرق .

كذلك يجب أن توفر المكتبة للمدرسين أحدث الكتب والمراجع والدوريات والمجلات التربوية والعلمية التى تعالج موضوعات المناهج الدراسية وتمدهم بما يحتاجون إليه من مجالات عملهم ومواد تخصصهم .

ويمكن الاعتماد فى هذا المجال على المكتبة المدرسية الرئيسية وعلى المكتبات الأخرى(١) التى منها مكتبات الفصول(٢) التى يجب ألا تقتصر محتوياتها على القصص التى تخدم النواحى الترفيهية ونواحى الثقافة العامة بل أيضاً على مجموعة من الكتب العلمية المختارة التى تتصل بموضوعات الدراسة .

الأهداف التربوية للمكتبة فى مرحلة الطفولة

« تعتبر القراءة من العمليات التربوية الأساسية ، وهى وسيلة لتحصيل المعلومات وتحقيق التقدم الثقافى الكامل .

لذلك كان الهدف الأساسى لمكتبة الطفل هو مساعدته على زيادة معلوماته وفهمه لنفسه وللعالم المحيط به حتى يمكنه مواصلة عملية النمو فى جميع نواحى الحياة بتكامل وانسجام .

ويمكن تقسيم حياة الطفل إلى مرحلتين ، مرحلة الطفولة المبكرة وتبدأ من يوم ولادة الطفل حتى الخامسة ، ومرحلة الطفولة المتأخرة وتبدأ من سن السادسة حتى الثانية عشر تقريباً .

---

(١) كمكتبات المواد الدراسية التى تحتوى على بعض الكتب والمراجع التى يحتاج إليها مدرسو مادة معينة فى تدريس موضوعاتها للتلاميذ . ومكتبة المنهج التى تحتوى على كتب مختارة تعالج موضوعات المنهج الدراسية .

(٢) **مكتبة الفصل** : كما ورد فى لائحة المكتبات المدرسية البند الثالث مكتبة الفصل تنشأ بالفصول .. وهذه المكتبات تمون عن طريق الاعارة من المكتبة الرئيسية أو عن طريق الهدايا التى يقدمها المدرسون والطلبة وأولياء الأمور . ويشرف على إدارتها الطلاب مشتركين مع المدرس رائد الفصل الذى يجب أن يطلع على الكتب التى يحضرها الطلاب لمكتبتهم ويقرر صلاحيتها قبل ايداعها مكتبة الفصل .

أولاً : الأهداف التربوية للمكتبة قبل المرحلة الابتدائية :-

تتميز مرحلة الطفولة المبكرة بالنمو السريع فى مختلف النواحى الجسمية والنفسية والاجتماعية . فالطفل فى هذه المرحلة يتعلم المشى وتناول الأطعمة الصلبة والكلام ، ويبدأ بتعرف الأشخاص ثم الأشياء ثم يسميها بأسمائها ، ثم يعرف طرق استعمالها ، وينمى مدركاته عن العالم الاجتماعى والمادى ويرتبط انفعالياً برفاقه ، ويأخذ فى التمييز بين الصواب والخطأ .

ولاشك أن الجهود الأولى التى يبذلها الأطفال لتعلم القراءة لا تتم بين جدران المدرسة بل تتم فى المنزل وفى مكتبات الأطفال . فالأطفال عندما يوجدون فى بيئة تشجع على القراءة تنمو قدرتهم عليها بنفس الطريقة التى تنمو بها قدرتهم على الكلام .

لذلك يجب أن تستهوى المكتبة طفل هذه المرحلة وتجذبه إليها ، ويتحتم لذلك أن تتواجد فى مكان ظاهر يمكن أن يحتك به الطفل بسهولة .

فتتواجد المكتبة فى حجرة واسعة كافية الاضاءة أرضها مغطاة لتقلل من الضوضاء على قدر الامكان ، كما ينبغى أن تزود المكتبة بأرفف مفتوحة يمكن للطفل فى هذا السن أن يصل إليها بسهولة ، أما المناضد فيتحتم أن لا تكون مرتفعة مستديرة يمكن لستة أطفال الجلوس حول كل منضدة منها ، أما الكراسى فيجب أن يكون ارتفاعها مناسب .

أما من حيث اختيار الكتب المناسبة فقد ثبت أن اهتمام الأطفال بالكتب يبدأ فى الشهر الخامس عشر من حياتهم ، فهم ينظرون إلى الصور الملونة ويقلبون الصفحات ، كما يصغون إلى الأهازيج القصيرة ذات الأصوات المشوقة وخاصة إذا صحبتها الحركات والصور . ويتقدم طفل الثالثة بسرعة فى مجال اكتساب القدرة على تفسير الصور والقصص وهو كثيراً ما يعلق على ما يرى ويسمع . كما أن قدرته اللغوية فى هذه المرحلة تمكنه من وصف الأشياء التى تتضمنها الصور . أما طفل الرابعة والخامسة فيبدأ فى اظهار حبه للكتب وسماع القصص ، ويستطيع أطفال هذا السن التعرف على بعض الحروف الهجائية والنطق بأسمائها ، وحفظ اللغة المستعملة فى الكتب عن ظهر قلب ويميلون إلى تكرارها .

وفى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن ننتقى مجموعة من الكتب المناسبة التى نزود بها المكتبة فى هذه المرحلة .

يجب على أمينة المكتبة فى هذه المرحلة أن تعدل من لغتها حتى تتمشى مع مستوى لغة الأطفال ، فهى تجلس وحولها الأطفال لتقص عليهم قصة قصيرة ، ويجب عند سردها للقصة أن تستخدم كثيراً من العبارات المكررة . ويمكن لأمينة المكتبة أن تقرأ على الأطفال فيما بين سن الرابعة والخامسة القصة من كتاب وتطلب منهم الاطلاع على ما تقرأه فى الكتب التى أمامهم لأن الطفل فى هذه السن يبدأ فى ادراك العلاقة بين النص المطبوع والقصة التى يسمعها . هذا ويمكنها أن تطالبهم باعادة سرد ما قرأته فى حادثين أو ثلاثة . وتستطيع أن تعرض عليهم بعض الصور وتطلب منهم أن يصفوا الأشياء التى تتضمنها وفى جميع هذه الحالات يتحتم ألا يطول وقت القصة وأن يتحرك الأطفال بحرية لاختيار المكان الذى يروقهم من حجرة المكتبة وذلك حتى يعاود الطفل التردد على المكتبة من تلقاء نفسه .

ومن الأمور ذات الأهمية التى يجب ادراكها أن المكتبة بهذا تساهم فى تكوين شعور لطيف لدى الأطفال ناشىء عن رضاهم عن أنفسهم وحسن تقديرهم لذواتهم نتيجة لجهودهم الباكرة فى تعلم القراءة . وطبقاً لذلك لابد أن تنشأ لدى الطفل حاجة طبيعية للاستمرار فى التعلم ، كما لابد أن يستقبل المراحل التى تأتى بعد ذلك من مراحل تعلم القراءة فى اهتمام وسرور . هذا الشعور يخدم عمليات التعلم عند الطفل كما يفيده كثيراً فى الاحتفاظ بما تعلمه .

ثانيا : الأهداف التربوية للمكتبة فى المرحلة الابتدائية :

يلتحق معظم الأطفال بالصف الأول من هذه المرحلة فى سن السادسة ، ويلاحظ فى بدايتها أن نحو ٨٠٪ من الأطفال مصابون بطول النظر ، ذلك لأن العين عند الطفل هى أبطأ الحواس فى الوصول إلى درجة النضج ، إلا أن الطفل يكون قد كون اتجاهات سليمة نحو الذات ككائن حى نام ، وتعلم الوفاق مع الغير ، وتمت لديه المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، والمفاهيم الضرورية للحياة اليومية ، والاتجاهات حيال الجماعة والنظم الاجتماعية .

فى بداية هذه المرحلة تكون جملة المفردات التى يعرفها الطفل حوالى ٢٥٠٠ كلمة ، ويكون قادراً على التعبير الشفوى بجمل تتكون كل منها من خمس كلمات تقريباً ، وهى غالباً تتعلق بالمحسوسات المحيطة به .

الفترة التى تبدأ من سن السابعة تعرف عند الطفل بتطور الخيال الحر ، ذلك لأن الطفل يطوق إلى تخيل شىء آخر وراء الظواهر الطبيعية التى أدركها بنفسه فى البيئة المحيطة به فى المنزل والشارع ، كما يبدأ فى هذه الفترة عبارته الخبرية بالمسند إليه ثم يذكر المسند بعد ذلك فيقول « الصبح ماما أعطتنى كذا » ، « فى القطار الكمسارى أعطانى التذكرة ... الخ »

واعتباراً من سن التاسعة تبدأ ميول الأطفال فى التخصص ، وتصبح أكثر موضوعية فيبدأ الطفل فى الميل نحو أشياء معينة فى العالم الخارجى كالمهن المختلفة ، أو نوع خاص من أنواع المعرفة كالهندسة والطيران والطب ، ويميل نحو تراكيب الأشياء ووصفها ، ويعنى بالحقيقة ، وتظهر عنده غريزة المقاتلة وحب السيطرة ، فنجده يتسلق الأشجار ويشترك فى معارك مستمرة مع زملائه ، لذلك تعرف هذه المرحلة بطور المغامرة والبطولة .

اعتباراً من سن العاشرة يميل الأولاد إلى الصلات ومعرفة عادات وتقاليد البلاد الأخرى والاقتداء بالمشاهير من الرجال ... أما البنات فيرغبن فى التعرف على الحياة العائلية وبعض الشئون المنزلية .

يجب أن تكون لدى أمينة المكتبة دراية تامة بهذه التطورات النفسية التى تحدث للطفل خلال هذه المرحلة حتى تتمكن من اختيار الكتب الملائمة لها ، وتقديم ما يناسب كل طفل لا عن طريق التوجيه المباشر بل عن طريق عرض ما يناسب الطفل واعطائه الفرصة لاختياره باقتناع شخصى . كما يمكنها أن تزود مكتبات الفصول – التى يجب أن تعمم – بالكتب المناسبة التى تستهوى الأطفال وتناسب ميولهم حتى يقبلوا على الاستعارة منها لأنها أكثر صلة بهم لوجودها بينهم .

ومما يلاحظ أن مكتبة هذه المرحلة لا تختلف كثيراً عن المكتبة فى المرحلة السابقة من ناحية تأثيثها أو طريقة عرض الكتب لترغيب الأطفال فى التردد عليها ..

الاختلاف فقط فى مجموعة الكتب التى يجب أن تتنوع حسب ميول الأطفال ورغباتهم ، حتى يجد كل منهم الكتاب الذى يستهويه ويناسبه سواء من ناحية مادته أو طباعته أو حجمه . كما يجب أن تحتوى المكتبة على بعض الفهارس والكتالوجات المبسطة على أن يدرب الطفل على استعمالها لأنه سوف يستخدمها فى مستقبل حياته .

يجب أن توفر المكتبة للطفل فى بداية هذه المرحلة معينات قيمة تساعد على تعلم القراءة وزيادة حصيلته اللغوية ويتم ذلك فى الوقت الذى يقضيه الطفل مع زملائه حول أمينة المكتبة ، فهى تقص عليهم القصص وتطلب منهم الاطلاع على مصورات الأطفال لتعرف ما تصوره من أحداث وأشياء . يجب كذلك أن تقوم معهم بتمثيل بعض القصص القصيرة وتساعدهم على حفظ الأغانى والأشعار وتعودهم على استعمال بعض عبارات المجاملة .

كل ذلك سيساعد الأطفال فى بداية المرحلة الابتدائية على ادراك معانى جديدة للصيغ اللغوية لأنه كلما زاد اتصال الطفل باللغة زاد محصوله اللغوى واستعمل الكلمات الجديدة التى استمع إليها خلال اتصاله بأفراد الأسرة ومع مدرسيه ورفاقه فى المدرسة .

كما تستطيع المكتبة أن تساهم فى تعليم الأطفال الأعداد وذلك بأن تعهد أمينة المكتبة إلى بعض الأطفال عد زملائهم عند دخولهم المكتبة ، تستطيع كذلك أن تعلمهم الطاعة والنظام والتعاون إذا خصصت أمينة المكتبة لكل طفل عمل يقوم به فى المكتبة سواء لمساعدة زملائه أو للمحافظة على محتويات المكتبة ونظامها .

يمكن أن تلعب المكتبة دوراً هاماً فى تنمية خيال الطفل عن طريق القصص التى تعالج هذه الناحية وتدور حول الملائكة والحور والساحرات – والعماليق والأقزام وغيرها من الموضوعات الغريبة ، لأن الطفل يجد فيها مجالاً واسعاً للتأمل والتفكير فى اللامنظور . ومن هذه القصص « ألف ليلة وليلة » « وسيف بن زى يزن » وقصص الطبيعيات التى تجعل من الحيوانات والطيور والجماد مخلوقات متحدثة على أن تنتهى بعظة أخلاقية غير مباشرة ، ويجب أن تكون القصص قصيرة متضمنة حقائق معينة متصلة بحياة الطفل وممثلة للعادات والخصال الموجودة فى بلدة ومطبوعة على ورق أبيض مصقول بحروف كبيرة ،

على أن تضم كل صفحة صورة ملونة وتحتها من ثلاث إلى خمس سطور من القصة ويجب أن تكون هذه القصص وكذلك لغة التخاطب بين أمينة المكتبة والطفل أقرب ما يمكن للغة التى يتكلم بها فتستخدم شباك بدلاً من نافذة ، وحبر بدلاً من مداد ، وتبدأ فى تعليمه الفصحى عن طريق المفردات المشتركة بين العامية والفصحى مثل « أخت – أرنب – تفاح .. الخ »

واعتباراً من التاسعة يجب أن توجه أمينة المكتبة قراءات الأطفال نحو الغايات الشريفة والعادات الطيبة ، فتقدم له قصص البطولة التى تتمثل فى شخصيات بارزة كخالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبى ، ومصطفى كامل ، وتقدم لهم قصص الرحالة التى تصف عادات الشعوب وكتب التاريخ وأحداثه والكشافة ومبادئها وأهدافها كلها تتصف بالشجاعة .

هذه الفترة لاشك هى خير الفترات النفسية التى يكتسب فيها الطفل معنى المساواة والديموقراطية ومعنى الحق والواجب ومعنى الحرية ونظم المجتمع والتعاون ، ولا تقدم هذه المضامين فى أسلوب لفظى تجريدى للأطفال وإنما عن طريق مجموعة من أساليب الممارسة والعمل اليومى فى المكتبة . فالتعاون هو مجموعة من أساليب العمل لتنسيق المكتبة حتى تحقق هدفاً مشتركاً ، والاشتراك مع الأطفال وبذل أقصى جهد للعناية بنظافة وجمال المكتبة ومجموعة كتبها حتى تستطيع أن تضاعف خدماتها .

واعتباراً من سن العاشرة يمكن أن يقدم أمين المكتبة للأطفال الكتب العادية مثل كتب الرحلات والمغامرات وتراجم المشاهير .

أما البنات فيجمل أن تقدم لهم أمينة المكتبة القصص العاطفية عن الحياة العائلية والكتب المبسطة عن تنسيق الحدائق والزهور والطهى وبعض الأعمال المنزلية التى يمكن الاستفادة منها فى مستقبل حياتهن .

الأهداف التربوية للمكتبة فى مرحلة المراهقة

تعتبر مرحلة المراهقة بمثابة فترة انتقال بين سن الطفولة وطور النضج فى حياة الانسان حيث يتجه نحو الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية ، فالمراهق ليس طفلاً ولا رجلاً ، إنما هو طفل يتطلع إلى الرجولة ورجل يحن إلى الطفولة .

وتبدأ المراهقة من سن الثالثة عشر تقريباً وتمتد إلى التاسعة عشرة ، حيث يكتمل نضج الأفراد الفسيولوجى ، وهى بهذا مرحلة طويلة نسبياً يجتازها الفرد إلى طور النضج .

والتغيرات التى تحدث خلال هذه المرحلة تتناول الناشىء جسماً وعقلاً والتغيرات الجسمية منها ما هو ظاهر معروف ومنها تغيرات فسيولوجية غدية تترك بعضها آثار فى نمو الجسم الظاهر ، وبعضها يؤثر فى مشاعر الفرد إلى حد بعيد . وبهذه التغيرات جميعها يبدو الطفل كأنما يخلق من جديد .

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة شك وقلق وعدم استقرار ، فنجد المراهق متقلب حاد الانفعالات ، وهو يميل إلى التفكير فى المشاكل المحيطة به ، ولا يستطيع بسهولة أن يصل إلى حل يرضيه .

يفسر المراهق كل مساعدة من قبل والديه على إنها تدخل فى أموره المقصود منها اساءة معاملته والتقليل من شأنه ، كما نجده يميل إلى البحث عن مثل أخرى تتميز بصفات غير صفات والديه . هذا ويميل المراهق إلى الانتماء إلى جماعة ويشعر عادة بالولاء نحو هذه الجماعة ويميل إلى الاندماج بها والخضوع لسلطانها والتأثر باتجاهاتها .

فى نهاية هذه المرحلة يكون الفرد فى سبيله إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى واختيار المهنة والتأهب لها ، والتهيؤ للزواج وحياة الأسرة ، وتنمية المهارات العقلية والمفاهيم اللازمة له كمواطن والتماس السلوك الاجتماعى ذى المسئولية ، واكتساب نظام من القيم والمثل الخلقية يسترشد به فى سلوكه .

ويجب على أمين المكتبة أن يعرف احتياجات وميول كل طالب فى هذه المرحلة ليساعده على قراءة الكتاب المناسب ، ذلك لأن لكل عمر من الأعمار ميولاً مشتركة وميولاً فردية تحتاج إلى رعاية خاصة لو وضعها أمين المكتبة فى اعتباره لزاد اقبال الطلاب على القراءة واستعارة ما يناسبهم من مجموعات المكتبة .

كما يمكن أن تسهم المكتبة بقسط كبير فى تربية المراهق ، فنظرة أمين المكتبة التفاؤلية نحو الحياة وروح المرح التى يواجه بها عمله من شأنها أن تخلق فى

المكتبة جواً يشيع فى الطلاب روح الثقة والطمأنينة فيبادلوه الابتهاج وروح الود والتجاوب معه .

ويجب أن يضع أمين المكتبة فى اعتباره أن المراهقين محتاجون إلى طريقة خاصة فى المعاملة تقوم على أساس الاعتراف بشخصياتهم ومعاملتهم كرجال ، واتاحة الفرص لهم للاضطلاع ببعض المسئوليات ، وتنمية روح التعاون بينهم واثابة وتقدير الممتازين منهم بمختلف الصور كنشر صورهم فى مجلة المكتبة أو المدرسة وإرسال شهادات تقدير لهم أو تقديم الجوائز لهم فى المناسبات المختلفة ، واتاحة الفرص أمامهم لابداء آرائهم فى مجال النهوض بالمكتبة ومحتوياتها .

كما يجب على أمين المكتبة أن يشكل من الطلاب بعض الجماعات المدرسية(١) كجماعة أصدقاء المكتبة . ذلك لأن الطلاب فى هذا السن يميلون إلى الانتماء إلى جماعة ويشعرون عادة بالولاء نحوها ، كما يشعرون بالأمن خلال علاقات المودة التى يكونوها مع الآخرين ممن هم فى سنهم الذين يأنسون إليهم ويبذلون كل ما فى وسعهم لكى يتوافقوا معهم .

فجماعة أصدقاء المكتبة يدخل فى نطاق نشاطها تنظيم الاطلاع داخل المكتبة عن طريق مساعدة أفراد الجماعة لزملائهم فى التوصل إلى ما يرغبون فى الاطلاع عليه من الكتب والدوريات حتى يشعر الطالب بفائدته لزملائه ، كما يمكن أن يساعدوا أمين المكتبة فى تنظيم مجموعات المكتبة من الناحية الفنية ، وتزويدها بالرسوم واللوحات ، ويمكن أن يقوموا بتلخيص الكتب والقاء المحاضرات . هذا ويستطيع أمين المكتبة ايقاظ روح القيادة عند بعض الفتيان والفتيات عن طريق انتخاب رؤساء ووكلاء لهذه الجماعة .

تستطيع المكتبة كذلك أن تساعد جماعات النشاط الأخرى بالمدرسة كجماعة المحاضرات والمناظرات وجماعة الصحافة وذلك بأن تقدم لأفرادها

---

(١) الجماعة المدرسية هى عدد من الطلاب لهم هواية مشتركة يقومون معاً بنشاط معين تكون نتيجته ممارسة هواياتهم واشباعها ، والغرض من الجماعات المدرسية هو تنمية خبرات الأعضاء وتوسيع مداركهم وتدريبهم خلال ذلك على العادات والسلوك الاجتماعى الذى يتطلبه المجتمع الذى يعيشون فيه .

ما يحتاجون إليه من مراجع تساعد على تحقيق أهداف الجماعة .

من المعروف أن المراهق حتى الخامسة عشر من عمره تقريباً يميل إلى القصص المثيرة والخيالية التى لها مسحة عاطفية ، ويمكن لأمين المكتبة أن يرضى هذا الاتجاه بتوفير بعض القصص من الأدب الرفيع التى تنطوى على مثل عالية وأفكار سامية وخاصة تلك التى ترمى إلى المثل العالية فى الحياة كالمحبة والصدق والاخلاص والأمانة والشجاعة ذلك لأن القصة الجيدة الهادفة فيها تهذيب للروح وغذاء لحاسة الجمال فى الأفراد وعلاج للخجل والصمت ، هذا بالاضافة إلى التسلية وقضاء وقت الفراغ فيما هو مفيد .

وقد ذكرنا أن المراهق يميل إلى التحرر من سلطان والديه ويتجه فى بعض الأحيان إلى البحث عن مثل أخرى تتميز بصفات غير صفات والديه فيميل إلى البطولات التاريخية كبطولات العلماء والمخترعين والمكتشفين وغيرهم وعلى المكتبة أن تقدم له قصص البطولة والكفاح كقصة مدام كورى ، وباستير وغاندى واديسون ومصطفى كامل وغيرهم .

كما يميل المراهق فى هذه المرحلة إلى التزود ببعض المعلومات الجنسية ويمكن للمكتبة أن تساعد فى هذا المجال على الحصول على حقائق علمية بتوفير المراجع التى تعطى المراهق فكرة سليمة عن هذه الموضوعات بما يتناسب مع مستواه العقلى ، ويعتبر الدور الذى تلعبه المكتبة فى هذا المجال من أخطر الأدوار لأنه ان لم يتوفر للمراهق المصدر السليم للمعلومات فسوف يلجأ إلى مصادر أخرى قد تعطيه فكرة مشوهة عن هذه الموضوعات مما قد يؤدى إلى انحرافه مستقبلاً .

يجب على أمين المكتبة أيضا أن يوجه المراهق إلى كتب الثقافة الدينية التى تساعد فى بناء مقوماته الخلقية وتحديد صورة العلاقات الاجتماعية مع الأفراد الآخرين . هذا إلى جانب توفير مجموعات أخرى من الكتب التى تنمى حصيلة معلوماته عن المجتمع من الناحية التاريخية والجغرافية والانسانية .

وتعتبر مرحلة المراهقة المتأخرة التى تنتهى عند سن التاسعة عشر تقريباً نهاية التعليم بالنسبة للكثيرين وبداية مرحلة التعليم الجامعى بالنسبة للبعض الآخر ، فعلى المكتبة أن تساعده على اختيار نوع المهنة أو الدراسة التى سيسلكها فى مستقبل حياته ، وذلك بأن توفر له المراجع التى ستعطيه فكرة واضحة عن

المهن المختلفة التى يميل الفرد إلى مزاولتها فى مستقبل حياته ، وعن وضعها فى المجتمع ومدى حاجته إليها ومستقبل أمرها ويستطيع المراهق بعد قراءة مثل هذه الكتب أن يخرج بصورة واضحة عن المهنة التى سيقع عليها اختياره ، كما توفر له المراجع عن الجامعات والمعاهد ونوع الدراسة فى كل معهد وكلية ومستقبل خريجيه ، ومدى حاجة المجتمع لكل نوع من أنواع الدراسات المختلفة .

يميل المراهق فى هذا السن إلى مناقشة الأفكار وتقبل الآراء واعتناق المذاهب وفى هذه المرحلة يمكن أن تبدأ عملية غرس المبادىء والقيم والأفكار التى تحرص الدولة على تلقينها لشبابها حتى يكونوا ذخيرة صالحة لتنفيذ مخططاتها فى المستقبل وهنا يمكن أن توفر المكتبة المراجع العلمية عن تاريخ الحكومات والعقائد السياسية والاجتماعية وتتيح له أجراء المقارنات التى يمكن أن يخرج منها عن اقتناع بالوضع السليم الصالح .

يميل المراهق فى هذا السن كذلك إلى دراسة الأجهزة السينمائية والاذاعية ومحركات السيارات والطائرات وعلى المكتبة أن تقدم له الكتب العلمية التى تغذى نزعاته وتحترم قدرته على التفكير والبحث والتأمل والمناقشة .

جهود كل من أمين المكتبة والمعلم

أولا : جهود أمين المكتبة لتحقيق أهدافها التربوية

لم يعد أمين المكتبة مجرد مسجل للكتب فى الفهارس ، وبطاقات الاستعارة أو مجرد شخص يحافظ على الكتب . بل أصبح أحد المربين الذين يشاركون فى العملية التربوية فهو معلم أولاً ثم أمين مكتبة ، وهو لذلك يلعب دوراً كبيراً فى أداء المكتبة لرسالتها فى تربية المواطن الصالح الواعى المستنير .

وتتلخص جهود أمين المكتبة فى :

١ – دراسة حاجات وميول التلاميذ فى كل مرحلة من مراحل نموهم حتى يستطيع أن يساعد الطالب فى اختيار الكتب الملائمة لميوله ورغباته فيشعر الطالب أن المكتبة إنما وجدت لارضاء رغباته .

٢ – أن يجعل مجموعة المكتبة من الكتب والمراجع فى متناول الطلاب بحيث يمكنهم الاهتداء إلى ما يرغبون فيه دون بذل مجهود وذلك

بسهولة تنظيم وترتيب مجموعات المكتبة وبساطة تعليماتها .

٣ – احاطة المعلمين والطلاب علماً بما يستجد فى المكتبة من كتب ومطبوعات ويمكن أن يتم ذلك بوسائل متعددة مثل طبع قوائم بأهم الكتب الجديدة التى تخدم كل مادة ويوزعها على مدرسيها ، أو الاعلان عن الكتب الجديدة فى لوحة اعلانات المكتبة ، وأيضاً عن طريق الاذاعة المدرسية ، كما يتم ذلك أيضاً بتنظيم معرض لها داخل المكتبة فى مقار اجتماعات الجماعات المدرسية .

٤ – أن يكون على صلة مستمرة بدور النشر حتى يمكنه احاطة هيئة التدريس علماً بما تخرجه المطابع من كتب ومجلات متصلة بمادة تدريسهم وبحاجة الطلاب وميولهم ويساعد ذلك أمين المكتبة على تقديم هذا الانتاج واضافة الصالح منه للمكتبة .

٥ – تسهيل اعارة الكتب والمراجع والدوريات لكل من المدرسين والطلاب ومحاولة التغلب على التعقيدات الروتينية من شأنها اعاقة عملية الاعارة وابعاد المدرسين والطلاب عن التردد على المكتبة .

٦ – أن يكون على صلة بالمدرسين ليحيطوه علماً بموضوعات المنهج وأوجه النشاط الذى يقوم به الطلاب والذى يستلزم الاستعانة بالمكتبة وذلك ليوفر لهم الكتب والمراجع والخرائط والأطالس والصور والاسطوانات التعليمية اللازمة لتدريس هذه الموضوعات .

٧ – التعاون مع المعلمين فى ارشاد الطلاب إلى الكتب والمراجع التى يحتاج إليها اعداد بعض المقالات أو المشروعات أو البحوث مما يتاسب مع مرحلة تعليمهم .

٨ – الالمام بمحتويات المكتبات العامة المجاورة وتوجيه المدرسين والطلاب نحو الاستفادة من برامجها الثقافية .

٩ – معاونة المدرسين والطلاب فى التعرف على أماكن الزيارات أو الرحلات التى تتصل بموضوعات الدراسة ، و ذلك بتوفير النشرات والكتب والأدلة الخاصة بها .

١٠ –وضع برنامج للمحاضرات يختار له البارزون من أهل البيئة أو المشتغلون بالمهن المختلفة لكى يلقوا على التلاميذ محاضرات فى

نواحى تخصصهم فيعملوا بذلك على معاونة الطلاب فى فهم الكثير عن المهن المختلفة بما يساعدهم على اختيار ما يناسبهم منها ، كما تساعدهم على فهم كثير من المشكلات الاجتماعية .

ثانيا : جهود المعلم لمساعدة المكتبة على تحقيق أهدافها التربوية :

يعد المدرس فى التربية الحديثة موجه لتلاميذه ، عليه أن يفتح أذهانهم ويذهب بهم وراء الحدود الضيقة للكتاب المدرسى . وللمدرس دور كبير حتى تؤدى المكتبة رسالتها التربوية لا يقل أهمية عن دور أمين المكتبة الذى لا يستطيع تقديم خدمة ناجحة إلا بمساعدة مدرس يفهم وظيفة المكتبة ودورها فى العملية التعليمية .

ويتلخص جهود المعلم فى :

١ – ألا يحصر عمله فى الكتب المقررة والملخصات ، وأن يعد المكتبة جزءاً هاماً فى تعليم التلميذ وتربيته ، وذلك باستخدام بعض طرق التدريس الحديثة (طريقة الوحدات – الطريقة المحورية) التى تدفع التلاميذ إلى استكمال دراستهم بالقراءة فى كتب عديدة تتوفر فى المكتبة .

٢ – مناقشة ما تضمنته الكتب التى قرأها على طلابه ، وقراءاته النموذجية تعد من الوسائل اللازمة لتشجيع القراءة الشخصية للطلاب .

٣ توجيه طلابه نحو استخدام المكتبة لقراءة بعض الموضوعات المرتبطة بالمقرر الدراسى – مثلاً – مما يترتب عليه شعور الطلاب بأهمية المكتبة ، ويحسن أن يزود الطلاب فى هذه الحالة بقائمة عن أهم الكتب الموجودة بالمكتبة المرتبطة بمادته والتى يمكن الرجوع إليها للاستزادة .

٤ – توجيه الطلاب نحو القراءة والبحث سواء فى مكتبة المدرسة أو المكتبات الخارجية وتوضيح أهمية وقيمة كل كتاب ومرجع يشير إليه وارشادهم إلى الموضوعات التى تتفق مع استعداداتهم وميولهم وتشبع حاجاتهم ورغبتهم فى الاطلاع وذلك لأن القراءة المناسبة تؤدى إلى الفهم وتزيد ثروة المصطلحات عند القارىء وتساعده على تكوين الأفكار وعلى التعبير المناسب .

٥ – الالمام بمحتويات مكتبة المدرسة وخاصة ما يتصل منها بالمادة التى يقوم بتدريسها ، واحاطة أمين المكتبة علماً بالكتب والمطبوعات التى يحتاج إليها فى تدريس مادته حتى يعمل أمين المكتبة على توفيرها فى حالة عدم وجودها بالمكتبة .

٦ – التعاون مع أمين المكتبة فى الاشراف على الطلاب خلال حصة المكتبة لتعريفهم بمحتويات المكتبة وكيفية استخدام البطاقات ونظم الاستعارة مما يساعد على استخدام المكتبة المدرسية والمكتبات الأخرى فى مستقبل حياتهم .

٧ – أن يحضر إلى الفصل بين الحين والآخر بعض الكتب التى اختارها من مكتبة المدرسة ويعرضها على الطلاب ويبين لهم قيمتها العلمية أو الثقافية ويشجعهم علي قراءتها . هذا ويجب أن يشجع الجهود التى يبذلها بعض الطلاب لقراءة الكتب . لأن هذا التقدير من جانب المدرس يشجعهم على الاستمرار فى القراءة ، ويدفع الآخرين إلى الاقتداء بهم .

٨ – أن يزور المكتبة ويستخدمها بانتظام لأن هذه الزيارات تبين للطلاب مدى اهتمامه بالمكتبة وقيمتها ، ويمكن للمعلم أثناء هذه الزيارات أن يرشد بعض طلابه ، وهم يقرأون بالمكتبة ويشجعهم على استمرار التردد عليها .

خاتمة

مما سبق يتضح لنا الدور الذى يمكن أن تسهم به المكتبة فى اكساب الفرد الصفات التى يتطلبها المجتمع مما يجعل منه مواطناً صالحاً مزوداً بثقافة عامة واسعة تجعله قادراً على التعامل الاجتماعى السليم ، مساهماً فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، مدركاً لحقوقه وواجباته ، مهيئاً لمواجهة الحياة بما فيها من مشكلات كتكوين الأسرة وذلك بطريقة واقعية ، قادرة على تكوين علاقات الصداقة والمودة مع الغير .

لكى تؤدى المكتبة رسالتها بهذه الصورة يجب أن تشتمل على مجموعات متنوعة من الكتب منها :-

١ - المتصل اتصالاً مباشراً بالموضوعات الدراسية ، ويجب أن تكون لغتها سهلة يرجع إليها الطلاب لمتابعة وفهم ما يدرسون .

٢ - الكتب التى تنمى حصيلة الطلاب من المعلومات العامة بطريقة تناسبهم وتساعدهم على تفسير بعض الظواهر الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك كتب الرحلات والاستكشافات وحياة الشعوب ومظاهر الحضارة عندهم ، ويجب أن تتدرج هذه الكتب من المبادىء الأولية البسيطة إلى المعلومات الواسعة الشاملة ، ويتحتم أن تشتمل مكتبة المدرسة على دوائر المعارف والأطالس والقواميس .

٣ - الكتب التى تساعد على قضاء وقت الفراغ فيما يفيد ككتب تبسيط الصناعات اليدوية وفلاحة البساتين والقصص التاريخية والاجتماعية ، وتساند هذه الكتب مجموعات منتظمة من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية أو النصف شهرية أو الشهرية أو النصف سنوية ، ففيها يجد الطلاب ما يناسبهم من موضوعات متصلة بالأحداث الجارية ويمكن لأمين المكتبة أن يرشد الطلاب إلى تنظيم أجزاء من هذه الصحف والمجلات وتبويبها ووضعها فى ملفات خاصة تحفظ فى أماكن مناسبة ليرجعوا إليها عند حاجتهم لها .

٥ - مجموعة من الكتب والمراجع والدوريات والمجلات التربوية والعلمية ليرجع إليها معلموا المدرسة بهدف تزويدهم بما يلزمهم معرفته عن الطرق الحديثة للتدريس وتربية الطلاب .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

١ – أحمد أنور عمر . المكتبات العامة بين التخطيط والتنفيذ . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦١ ، ٤٣٢ ص .

٢ – أحمد زكى صالح . علم النفس التربوى . ط ٧ . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١ . ٧١٢ ص .

٣ – ادلسون ، ويلارد . تطور نمو الأطفال ، تأليف ويلارد ادلسون ، ترجمة ابراهيم حافظ وآخرين ، مراجعة وتقديم عبد العزيز القوصى . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٢ . ٨١٧ ص .

٤ – بلقيس عوض . ميول الأطفال وخصائصهم فى المرحلة الابتدائية . ٣ ص (استنسل) .

٥ – بوشار ، فيليب . جمهور الأطفال ، تقرير عن صحف الأطفال وأعلامهم واذاعاتهم تأليف فيليب بوشار ، ترجمة محمد أنور الحناوى . القاهرة ، دار الكتاب المصرى .

٦ – جزل ، أرنولد . الحضين والطفل ، تأليف أرنولد جزل ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد القاهرة ، دار الكرنك ، ١٩٦٤ . (الألف كتاب ٥١٧) .

٧ – ج.م.ع وزارة التربية والتعليم . إدارة الثقافة . لائحة المكتبات المدرسية . القاهرة ، ١٩٥٦ . ١٥ ص .

٨ – حسن رشاد . المكتبات المدرسية . **فى : صحيفة التربية** . س٢ ، ع٢ (يناير ١٩٥٠) . ص ٩٤ – ٩٩ .

٩ – حسن مصطفى وآخرون . التوجيه التربوى . **فى صحيفة التربية** . س١٤ ، ع١ . نوفمبر ١٩٦١ . ص ٤٥ – ٥٣ .

١٠ – الحسينى منسى وآخرون . المنهج المحورى المتمركز . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٦ . ٩٣ ص .

١١ – حلقة الدراسات الاقليمية لتطوير المكتبات ، بيروت ٨ – ١٩ كانون الأول ١٩٥٩ التقرير النهائى للحلقة . باريس ، اليونسكو ، ١٩٥٩ . ٤٥ ص .

١٢ – حلمى ابراهيم . التربية وأوقات الفراغ . فى : **مجلة التربية الحديثة** . س ٣٤ ،ع ١ . (أكتوبر ١٩٦٠) . ص ١٣٢ . ١٢٨ .

١٣ – الدمرداش عبد الحميد سرحان . الطريقة فى التربية ، تأليف الدمرداش عبد الحميد سرحان ومنير كامل . القاهرة دار الكتاب العربى ، ١٩٦٤ . ٢٨٤ ص .

١٤ – الدمرداش عبد الحميد سرحان . المدرس والتلميذ والعلاقة بينهما . فى : **مجلة التربية الحديثة** . س ٣٢ ، ع٣ . ص ١٧٨ – ١٨٤ .

١٥ – ديوى ، جون . الديمقراطية والتربية ، وهو مقدمة فى فلسفة التربية تأليف جون ديوى ، ترجمة متى عفراوى ، وزكريا ميخائيل . القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٦ . ٣٧٢ ص .

١٦ – رالف ، و.ج . المكتبة ودورها فى التربية ، تأليف و.ج . رالف ، ترجمة مصطفى الصاوى الجوينى ، راجعه حسن رشاد . القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، (١٩٥) . ١٥٢ ص .

١٧ – سعد محمد الهجرسى . دور المدرس فى الخدمة المكتبية . فى : **صحيفة التربية س ١٥ ، ع ٣ (يناير ١٩٦٣) . ص ٥٠ – ٦٠** .

١٨ – سعد محمد الهجرسى . دور المكتبة المدرسية فى : مؤتمر المكتبات العامة المنعقد فى محافظة القاهرة ، فبراير ١٩٦٢ .

١٩ – سيد خيرالله . القراءة الحرة ووسائل تشجيعها ، وكيفية الافادة من البيانات الاحصائية . فى : **صحيفة التربية . س ٨ ، ع ٤ (مايو ١٩٦٦) ص ٧٠ – ٧٥** .

٢٠ – ضياء الدين أبو الحب . الطفولة السعيدة وبعض منغصاتها . بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٦٤ . ١٩١ ص .

٢١ – عبد الدايم أبو العطا البقرى الأنصارى . المكتبة المدرسية ، وظيفتها

التربوية ، دستورها الفنى ، تصنيفها العشرى . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصريـــة ، ١٩٥٣ . ١١٢ ص (سلسة فن المكتبات ١) .

٢٢ –عبد العزيز القوصى . المشكلات النفسية فى المدرسة الثانوية . فى : صحسيفة التربية . س ٣ ، ع ١ (أكتوبر ١٩٥٠) . ص ١٢ – ٢٠ .

٢٣ –عدلى سليمان . الجماعات المدرسية والنشاط الاجتماعى ، تأليف عدلى سليمان ، وأنيس عبد الملك . القاهرة ، إدارة رعاية الشباب ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦١ . ٤٣ ص .

٢٤ –عدلى سليمان . مراكز الشباب والخدمة العامة المدرسية . القاهرة ، إدارة رعاية الشباب ، وزارة التربية والعليم ، ١٩٥٩ . ٦٥ ص .

٢٥ –عوض توفيق . قراءات الأطفال .. وميولهم الخاصة . فى : عالم المكتبات . س ٨ ، ع ١ (يناير – فبراير ١٩٦٤) . ص ٤٠ . ٤٣ .

٢٦ – عوض توفيق . مشكلات المراهقة وواجب المكتبة نحوها . فى : عالم المكتبات . س ٦ ، ع ١ (يناير – فبراير ١٩٦٤) ص ٤٠ ٤٣ .

٢٧ – كلوس ، روجيه . التربية بواسطة الاذاعة المدرسية ، تأليف روجيه كلوس ، باريس ، اليونسكو ، ١٩٥٥ . ٨٩ ص .

٢٨ – فيليب صابر سيف . القراءة فى المرحلة الثانوية . فى : مجلة التربية الحديثـــة . س ٣٤ ، ع ٢ (ديسمبر ١٩٦٠) ص ١٣٢ – ١٣٤ .

٢٩ – ماك كولفن ، ليونيل . الخدمة المكتبية العامة للأطفال ، تأليف ليونيل ماك كولفن ، ترجمة عبد المنعم السيد فهمى . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ . ١٧٨ ص .

٣٠ – مجيدة خليفة محمود . دور المدرسة فى اعداد التلاميذ للمجتمع

الاشتراكى فى : **صحيفة التربية** . س ١٤ ، ع ٢ و(يناير ١٩٦٢) ص ٧٩ – ٨٧ .

٣١ – محمد أحمد المرشدى . مكتبات الفصول . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٦ . ٢١ ص .

٣٢ – محمد توفيق خفاجى . الجديد فى شئون الكتب المدرسية . فى : **صحيفة الاتجاهات التربية المعاصرة ، النشرة ٤ (نوفمبر ١٩٦٢) . ص ٥٧ – ٦١** .

٣٣ – محمد خيرى حرلى . المكتبات المدرسية . فى : **صحيفة التربية** . س ١٢ ، ع ٤ (مايو ١٩٦٠) . ص ٧ – ١١ .

٣٤ – محمد خيرى حرلى وآخرون . دراسات فى تعليم الأطفال . القاهرة ، مركز الوثائق والبحوث التربوية ، وزارة التربية والتعليم المركزية ، ١٩٦١ . ٩٤ ص .

٣٥ – محمد سعيد قدرى . دور المدرسة فى خدمة القرية . فى : **مجلة التربية الأساسية . م ٣ ، ع ٣ (١٩٥٦) ص ٢٣ – ٣٢** .

٣٦ – محمد فؤاد جلال . وظيفة المدرسة الثانوية . فى : **صحيفة التربية** س ٢٣ ، ع ١ (أكتوبر ١٩٥٠) ص ٢٠ – ٣٠ .

٣٧ – محمد قدرى لطفى . استعداد الطفل لتعلم القراءة ، مظاهرة ومقاييسه . فى : **صحيفة التربية** س ٢ ، ع ١ (أكتوبر ١٩٤٩) ص ٥٧ – ٦٢ .

٣٨ – محمد لبيب النجيحى . الأسس الاجتماعية للتربية . ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥ . ٤٢٨ ص .

٣٩ – محمد الهادى عفيفى . التربية والتغير الثقافى . ط ٢ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٤ . ٤٢٥ ص .

٤٠ – محمد الهادى عفيفى . المدرسة الثانوية ، تطورها ، تنظيمها ، أهدافها فى المجتمع العربى . فى : **صحيفة التربية س ١٤ ، ع ١ (نوفمبر ١٩٦١) ص ٦١ – ٨٤** .

٤١ – مدحت كاظم . الأهداف التربوية للمكتبة المدرسية . فى **صحيفة**

التربية س ١٧ ، ع ٢ (يناير ١٩٦٥) ص ٥٥ – ٦٠

٤٢ – مدحت كاظم . مكتباتنا المدرسية وما قامت به فى بناء المواطن الصالح . القاهرة ، محافظة القاهرة ، ١٩٦٢ . ١٣ ص محاضرة القيت فى مؤتمر المكتبات العامة المنعقد فى محافظة القاهرة ، فبراير ١٩٦٢ .

٤٣ – مدحت كاظم . المكتبة المدرسية فى خدمة تطور تدريس العلوم . القاهرة ، نقابة المهن التعليمية ، ١٩٦٥ . ٥ ص . بحث تقدم فى مؤتمر المعلمين العرب الرابع المنعقد بالاسكندرية ١٤ – ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ .

٤٤ – مصطفى فهمى . الصحة النفسية فى الأسرة والمدرسة والمجتمع . القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ . ٥١٤ ص .

٤٥ – المكتبات العامة فى خدمة الأطفال والمراهقين . عن ملحق التيمس الخاص بالتربية . فى : **صحيفة التربية س ١٣ ، ع ٣ (ابريل ١٩٥١) ص ٨١ – ٨٤ .**

٤٦ – مونرو ماريون . تنمية وعى القراءة ، تأليف ماريون مونرو ، ترجمة سامى ناشد . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

٤٧ – نشرة عامة ١٨٩ فى ١٩٦٤/١٠/٧ . بشأن تجريب طريقة الوحدات الدراسية فى بعض مدارس المرحلة الابتدائية . من مكتب وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون التخطيط .

٤٨ – يوسف داغر . المكتبة وأثرها البالغ فى برنامج التعليم . بيروت ، (المركز الاقليمى لتدريب كبار الموظفين فى الدول العربية ، (د.ت) . ١٧ ص .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 - Beust, Nora E. The Elomontary School Library into days Education sence Washington U.S. goverment printing office 1950.2 p.

2 — Brower, Margaret L. "The Elementary Library" **In School and community.** Vol Xivi, No, 5 (January 1960) p. 22-23.

3 — Cutts Warren G. **Research in Reading, for the middle grades.** Washington, U.S. office of Education, 1963. 80p.

4 — Fargo, Lucile F. **Activity books for school libraries.** Chicago, American library Association, 1938. 203p.

5 — Fargo, Lucile F. **The Library in the school.** Chicago, American Library Association, 1947. 405p.

6 — Gunderson Doris V. **Research in Reading Readiness.** Washington, U.S. office of Education, 1964. 38p.

7 — Libraries school" **In Encyclopedia of Educational research.** 5tl ed. New York, 1952. p. 701-710.

8 — Rojinson, Xarrie C. "Evaluating school library services". **In The School library supervisor.** Areport of an institute on school library super vision, held at the University of Illionis library school. (October 3-6 1954) p.60-71.

9 — Wardebery, Heln L. **The teaching of Reading.** 2nd ed. Albany, The University of the State of New York, 1963. 129p.

10— Young, William E. **Children learn in kindergarten.** Albany. The Univeristy of the state of New York, 1958. 24 p.

فهرسة الأفلام
ومشكلات الضبط الببليوجرافى

ابراهيم عبدالموجود حسن
إدارة المكتبات - وزارة التربية - الكويت

تمهيد

ربما تكون الأفلام (الصور المتحركة) من أكثر الأوعية غير التقليدية التى غزت عالم المكتبات ومراكز المعلومات تعقيدا ، وفنيا فهى الاكثر صعوبة من حيث الاعداد والإنتاج والصناعة ، وهى الأعقد استخداما حيث يتطلب عرضها أجهزة باهظة الكلفة وتحتاج إلى صيانة مستمرة كما تحتاج الافلام فى الوقت نفسه الى محيط خاص بها لكى تحقق الاستقبال المرضى لرسالتها .

ولايختلف اثنان على الاهمية المتعاظمة والدور الفعال للافلام فى العملية التربوية والتعليمية والنتائج الناجحة التى تحققت باستخدامها فى المؤسسات التعليمية ومن بينها المكتبات بوصفها مراكزاً لمصادر التعلم ، فالافلام تسد حاجات متعددة قد تحتضن كل تلك الحاجات التى تقدم بواسطة المواد الاخرى مجتمعة ، فهى تحقق آليا كل معايير الخدمة المكتبية المدرسية واهدافها (التربية والتعليم - الاعلام - الترفيه) وبالامكان اضافة البعد الرابع وهو الابداع والابتكار والخلق .

ومعالجة الأفلام بالمكتبات تحتل مساحة كبيرة فى الأدب الفكرى المكتبى ، وقد تعددت المعالجات ووجهات النظر بالنسبة للضبط الببليوجرافى للصور

المتحركة فى قواعد الفهرسة المقننة والخاصة ، ولعل اقدمها مانشرته منظمة اليونسكو فى « نشرة اليونسكو للمكتبات » عام ١٩٥٥ حيث قدمت دراسة مفصلة لطبيعة وأهمية الافلام ثقافيا وتربويا والحاجة الماسة لضبطها ببليوجرافيا ، وكانت من اول المحاولات التى عالجت الافلام معالجة واقعية حيث اعتبرت المدخل الرئيسى لها هو العنوان (*) وتعتبر الافلام « النموذج أو المثل الفائق » لتشتت وتوزع المسئوليةالفكرية والتى لايمكن أن يعول عليها عند تحديد المدخل الرئيسى للعمل فى الفهرس ، وهذا ممأربك المفهرسين لسنوات طويلة ، فالفيلم فى المقام الأول هو عمل « جماعى او مشترك » Collaborative يصعب اسناده من حيث المسئولية الفكرية الى شخص واحد دون الأخرين المشتركين فى اعداده واخراجه وتصويره وإنتاجه ... الخ . وبالاضافة الى ذلك فهناك سمات اخرى تتميز بها الافلام كمادة غير تقليدية مما خلق مشكلات عديدة بالنسبة لضبطها ببليوجرافيا فى المكتبات .

● **تعريف الافلام :**

يطلق على الافلام فى معظم الكتابات مصطلح « الصور المتحركة » (**) ، وهى عبارة عن سلسلة من الصور او اللقطات الفوتوغرافية المتكررة الثابتة والتى تعرض بسهولة على شاشة عرض كبيرة من خلال اجهزة سينمائية خاصة ، وهذا التتابع السريعللصور يخلق ايحاء خادعا بالحركة أو انطباعا بذلك . ويقوم هذا الانطباع الخادع بالحركة على اساس قانون « استمرار الرؤية » والذى يعرفه العلماء باختصارفيما يلى :

« ان الصورة تستمر على شبكية العين بعد ان يختفى شكلها الحقيقى لمدة تستغرق $\frac{1}{12}$ من الثانية ، ولذلك فإنة فى حالة عرض صورة اخرى – بينما تكون الصورة الاولى ماتزال على الشبكية فان العين لاتدرك أى ثغرة بينهما

(*) The Cataloging Of Films And Strips; Unesco Proposal In : Unesco Bull Libr Vol ix; No 5 – 6 May – June 1955

فى الادب الانجليزى نجد

(**) Motion pictures, films, moving films or movies

ولاسيما وان تتابعهما يتم بسرعة ومن هنا تكون النتيجة « عملية بصرية مستمرة » فالعين « تستمر » فى « رؤية » كل صورة لمدة قصيرة من الوقت بعد ان تختفى من على الشاشة وتحل محلها اخرى وهكذا .

ومن هنا اخترع العرض المتتابع الذى يمكن ان يعرض بسرعة ٢٤ صورة فى الثانية الواحدة والذى من شأنه ان يعطى الانطباع بالحركة او تخيلها .

● **اشكال الافلام :**

تتعدد الافلام من حيث شكلها المادى تعددا كبيرا ، فمن حيث الصوت منها الناطق والصامت ، ومن حيث اللون منها الابيض والاسود والملون ، ومن حيث المقاس منها ٣٥مم ، ١٦مم ، ٨مم ، ومن حيث الوعاء الذى تحمل عليه فمنها البكرة ، والكاسيت ، والكارتريدج (الخرطوشة) وشرائط الفيديو بانواعها ، والفيلم الثابت وشريحة الفيلم ومنها الثابت والمتحرك .

الافلام المتحركة : Motion Picture

عبارة عن شريط فيلمى له او بدون مسار صوتى مغناطيسى او بصرى ، مصنوع من مادة الاستيت الحساسة أو أى مادة شفافة اخرى مرنة ، مثقب من الطرفين يحمل تتابعا من الصور ينت ج تخيلا للحركة عند عرضها فى تتابع سريع . والمقاس المعيارى للافلام المتحركة هو ٣٥مم ، وقد ظهرت مقاسات اخرى اكبر من هذه ، بالاضافة الى توفرالمقاسات ١٦مم ،٨مم . وقد تعددت الاوعية التى تحمل عليها الافلام المتحركة وأهمها الوعاء الشائع وهو « البكرة » بالاضافة الى الكاسيت والخرطوشة وأشرطة الفيديو ، وهناك الافلام الحلقية Film Loops وهما حلقة متواصلة للفيلم السينمائى تكون عادة فى شكل خرطوشة وهى بكرة فيلم واحدة مغلقة دائما وقد جمعت معا نهايتا الفيلم او نهايتا الشريط ليؤمن كل منهما اعادة تشغيله دون حاجة الى اعادة لفه .

الافلام الثابتة : Film Strip

وهى افلام ذات طول قصير تحتوى لقطات متتابعة صمت لتعرض لقطة بلقطة ، وفى بعض الاحيان تلصق على مادة صلبة ، وتسمى شرائط الافلام الثابتة ،

وتحتوى هذة الافلام على عدد متعارف عليه من اللقطات المصورة ، مقاس ٣٥مم ، ١٦مم ، وتستخدم على وجه الخصوص لعرض فكرة او تصوير قصير او موضوع واحد ، وتبرز الحاجة الى هذا النوع من الافلام فى الاغراض التعليمية والتربوية ، وفى كثير من الاحيان تصحبها مواد مطبوعة أو مسجلة وفى هذة الحالة يطلق عليها « شريط فيلمى صوتى » ويلاحظ ان اكثر المقاسات استخداما فى الاغراض التعليمية هما ١٦مم ، و٨مم ، والمقاس الاخير يتوفر منه نوعان : الفيلم القياسى Standard 8 mm والفيلم العادى والذى يطلق عليه ٨مم فقط ، وهناك ايضا المقاس المعروف Super 8mm ، وهو نسخة تكون مساحة اطار الصورة فيها اكبر بنسبة ٥٠ ٪ من النسخة القياسية للفيلم مقاس ٨ مم ، وتعطى صورا اكثر وضوحا بسبب امكانية نقل ضوء اكثر خلال الاطار الاوسع . وتتعدد هذه الافلام من حيث الموضوع لتشمل الافلام الروائية الطويلة والتاريخية والتعليمية والتسجيلية والوثائقية والافلام القصيرة ..الخ

● الافلام وأهميتها التعليمية والتربوية :

يقولون دائما ان « صورة واحدة خير من الف كلمة » .. للتعبير على مايمكن ان تقدمه الصورة من تأثير وخيال وتفكير ودلالات لحظية وتغنى عن كلمات عديدة . واذا كان هذا هو تأثير صورة واحدة فما بالنا باستخدام صور متعددة فى تسلسل متتابع ، فان التأثير هنا سيكون بالغا ومتراكما . وعلى ذلك كان الاستخدام الماهر للصور المتحركة ذا اثار ناجحة فى المحيط التعليمى . وثبت ان التدريس باستخدام هذه الوسائل المعينة يكون اكثر فعالية مما لو اقتصر فقط على الكلمات او المفاهيم المجردة .

ويمكن ان نعدد أهم ماقدمتة الافلام للمجال التربوى فيما يلى :

١- تساعد فى التغلب على القيود الفكرية والذهنية فى التعليم ، فهى موصل جيد وفعال للافكار والمفاهيم ، حيث تعتمد اعتمادا قليلا على مهارة القراءة فهى تخاطب حاستى السمع والبصر معا .

٢- تثير اهتمام الطالب بالدرس وتضفى عليه حيوية وتزيد من شغف الطالب ، وتساعد على تركيز انتباهه ، وتزيل من نفسه الملل الذى قد يتسرب اليه بسبب

سير الدروس على وتيرة واحدة ، كما انها تشبع رغبة الطالب فى المعرفة وحب الاستطلاع وتيسر عليه من خلال ذلك فهم المعلومات واستيعابها.

٣- تنقل العالم الى قاعة الدرس وتقلل المسافات وتقرب المكان وتتغلب على الحدود الطبيعية والجغرافية للعالم ، كما تختزل المسافات الزمنية فيمكن ان تستعيد لحظات تاريخية سحيقة ، وعن طريقها يمكن دراسة حياة الشعوب فى اى بقعة او فى أى حقبة زمنية والانتقال الى أعماق البحار والمحيطات لدراسة الاحياء البحرية او المناطق الجبلية والوعرة والتى يصعب الانتقال اليها .

٤- تساعد على الانتقال من المحسوس الى المعقول وتسهل فهم المعانى المجردة وتعميم المفاهيم العقلية . فهى تبدأ من الخبرة الجزئية المحسوسة حيث ينتقل منها المدرس تدريجيا الى المعانى العقلية المجردة ، ويسير بالطالب من الجزئى المحسوس الى الكلى المجرد ، وهنا يسهل عليه تعميمها حيث ان الادراك الحسى الجزئى هو اساس تكوين المعانى العقلية الكلية .

٥- تساعد فى دراسة الخبرات الماضية وغير المباشرة ، فهناك العديد من الخبرات التى حدثت فى الماضى يمكن استعادتها فى الحاضر ، كما توجد خبرات غير مباشرة يصعب تعلمها بدون استخدام الافلام .

وتساعد فى نفس الوقت على معايشة الحقائق والمعلومات والاحداث مما يؤدى الى حدوث استجابة شعورية عالية ، وتمكن من استمرارية الحدث وتكرارة بصورة تطابق مايحدث فى حياتنا الواقعية تماما .

٦- يمكن ان تصل الىاكبر مجموعة من الطلاب فتساهم فى تقديم خبرات عامة ، وفى نفس الوقت تعمل على تقليل الفروق بينهم وتضييق نطاقها الى أقصى حد ممكن ، حيث يؤخذ فى اعدادها الأسس التربوية والنفسية التى تراعى اختلاف هذه الفروق .

٧ -تعمل على تنمية القدرة على الملاحظة والمقارنة والتحليل الى جانب اثارتها للنشاط الذاتى للطالب ، كما تثير فى نفسه الرغبة فى المعرفة والمتابعة الموسعة لموضوع الدرس ، وفى الوقت نفسه تكسر الحدود الضيقة للغة .

● **اختلاف فهرسة الافلام عن فهرسة الكتب :**

يمكن ان نعدد مظاهر الاختلاف بين فهرسة الافلام وبقية المواد الاخرى فى الاعتبارات الآتية :

١- ربما تكون الافلام هى المادة الوحيدة التى تتطلب وصفا تفصيليا مغرقا فى البيانات الببليوجرافية بعكس المواد الاخرى ، ومرد ذلك الى طبيعة الافلام ذاتها من حيث حجم المشتركين فى ظهورها الى حيز الوجود تأليفاً واعداداً واخراجاً وتصويراً واشرافاً وانتاجاً وتوزيعاً .. الخ ، كما ترتبط الافلام بمواد اخرى مصاحبة – قد لاتعرض بغيرها مما يزيد من حجم البيانات الخاصة بوصف هذه المواد وادراجها فى بطاقة الفهرس .

٢- الافلام هى المادة الوحيدة التى ينطبق عليها بحق تشتت المسؤلية الفكرية وصعوبة اسناد العمل الى شخص ما لذاته دون غيره كمدخل رئيسى فى الفهارس ، وقد اثارت هذة المشكلة العديد من الاختلافات فقد يكون العمل معتمدا اعتماداً كلياً علىعمل ادبى سابق وهو مايحدث فى معظم الافلام السينمائية الطويلة (الروائية) ، ففى هذه الحالة هل يدخل تحت اسم المؤلف الاصلى حتى لو اختلفت وسيلة المعالجة الأدبية والفنية ؟ وقد يشترك ايضا نفس المؤلف صاحب العمل الأدبى فى كتابة السيناريو أو إعداد العمل سينمائيا ، فما هو الموقف فى هذه الحاله كذلك ، خاصة اذا وجد العمل الأدبى الأصلى بالمكتبة .. فهل نتجاهل هذه الاعتبارات وندخل العمل ايضا « بالعنوان »

٤- تظهر معظم الافلام وتعرف باكثر من عنوان فى اللغة الواحدة . وفى اللغات الأخرى قد تظهر بعناوين مستقلة ، عنوان للنسخة الانجليزية ، وثان للنسخة الفرنسية ، وثالث للنسخة العربية وهكذا ... وقد تدون هذه العناوين على بكرة الفيلم ، وهذا التعدد يخلق مشكلة بالنسبة للمفهرس الى ان يستقر على عنوان واحد تبعا لأفضلياته الخاصة .

٥- تتطلب فهرسة الافلام فى كثير من الحالات اعداد بطاقة (امتداد) لتكلة بيانات الوصف الببليوجرافى مثل بيان الملخص ، التقييم ، تداول الفيلم وتوافره وتوزيعه وهذا يؤدى بالطبع الى تضخم الفهرس ، بعكس فهرسة الأعمال التقليدية التى غالبا ما لا تتطلب مثل هذه البيانات المفصلة .

٦- تتميز الافلام بسرعة التلف والخدش فهى مادة لاتتحمل الاستخدام المتكرر غير الواعى ، وعلى ذلك وبناء على ما سبق ذكره فان وسيلة الاتصال الأولى بين الفيلم والقارئ ينبغى ان تكون من خلال « الفهرس » ، والذى يقدم للقارئ معلومات مستفيضة عن الفيلم .

● فهرسة الصور المتحركة :

● المدخل الرئيسى :

استقرت بعض قواعد الفهرسة الغربية واهمها - (جمعية المكتبات الكندية - اتحاد اتصالات وتكنولوجيا التعليم - قاف ١ الفصل ١٢) على اختيار العنوان كمدخل رئيسى للمواد غير الكتب - ومن بينها الصور المتحرك - ولكن لاعتبارات هامة وأساسية تظهر فى بعض الحالات عند تحديد مدخلها الرئيسى .. كأن العمل مثلا صادراً عن مؤسسة ما - انتاجا وتمويلا - ويتناول تنظيمها الإدارى واعمالها المختلفة ، او يكون الفيلم معتمدا فى رؤيته السينمائية على عمل أدبى مطبوع - حتى لو جاء مختلفاً فى المعالجة أو الرؤية - أو قد تظهر بعض الافلام بعد انتاجها فى عمل مطبوع بواسطة نفس المسئول عن اعدادها وكتابتها واخراجها ..

ففى هذه المواقف - كما ادركت قواعد الفهرسة الانجلو امريكية ط٢ ، ١٩٧٨ ، يقتضى الامر اسناد هذه الاعمال تحت المسئول فكريا عنها ، لوضوح هذه المسئولية ، وخاصة عندما تتوفر هذه الاعمال فى صورتها المطبوعة وغير المطبوعة حتى يمكن تجميع كل اعمال المؤلف تحت مدخل واحد بكل أشكالها المادية .

وهكذا وضعت (قاف ٢) قاعدة مرنة وتحقق فى نفس الوقت مبدأ المسئولية الفكرية (العتيد) الذى تحافظ عليه هذه القواعد بصفة مستمرة وهذه القاعدة تقرر مرة أخرى بأن المبادئ العامة التى تحكم « المسئولية الفكرية » تطبق على الصور المتحركة تماما كما تطبق على المواد الأخرى بالمكتبة فاذا امكن تحديد وتعريف المسئولية الفكرية او نسبتها الى شخص بالذات وتبعا للقواعد التى تحدد ذلك ، فان المدخل يكون تحت الشخص او الهيئة المسئولة ، ومع ذلك وبسبب المشكلات والصعوبات التى نصادفها عند تحديد المسئولية الفكرية او مسئولية « الخلق »والتى عادة ماتكون مشتتة فى معظم الافلام - فان هذا يعنى - قاعدة عامة إن كل الافلام

ستدخل تحت العنوان آليا .. تماما كما ورد فى القواعد السابقة (قاف ١ فصل ١٢) . وبدورنا نؤيد هذا الاجراء الوسط خاصة عند تجميع اعمال المؤلف الواحد فى الفهرس مهما اختلفت اشكالها المادية .

● **مصدر المعلومات :**

المصدر الرئيسى للمعلومات بالنسبة للافلام ، كبقية المواد الاخرى هو العمل نفسه ، وهو هنا المعلومات المطبوعة والتى تظهر على الفيلم ذاته . وفى حالة ما اذا كان الفيلم محملاً فى شكل كاسيت او كارتريدج فان مصدر المعلومات هو الملصق (Label) الذى يظهر على هذه الأوعية .

وبعض الافلام ربما لقدمها - تنقصها اللقطات الخاصة بالعنوان - فى المقدمة - واذا لم تكن هناك معلومات مطبوعة على الفيلم ، ففى هذه الحالة يمكن الاعتماد على المواد المصاحبة او العنوان « الصوتى » والذى يقدم فى بداية الفيلم ، كمصدر للمعلومات .

● **حقل العنوان وبيان المسئولية :**

تتميز الافلام دون غيرها من المواد الأخرى فى كثير من الاحيان - بتعدد العناوين - حتى فى اللغة الواحدة - الانجليزية مثلا - قد نجد للفيلم عنوانا يعرف به فى الولايات المتحدة وفى نفس الوقت يعرض بعنوان آخر فى بريطانيا او استراليا مثلا وفى العالم العربى عادة مايعرض الفيلم الاجنبى بعنوان اخر تماما يختلف عن العنوان الذى انتج به فى بلده الاصلى .

وقد خلق تعدد العناوين هذا مشكلات عديدة للمفهرسين ، ويمكن التغلب على معظمها باتباع الاجراءات التالية :

● ينبغى ان ينقل العنوان من المصدر الرئيسى وهو فى معظم الحالات الفيلم نفسه ، وفى حالة نقل معلومات تتعلق ببيان المسئولية من المواد المصاحبة فهذه توضع بين معقوفتين .

● يمكن تسجيل معلومات مناسبة تتضمنها البداية والنهاية للفيلم فى حقل العنوان وبيان المسئولية ومن الأفضل ادراج بعض المعلومات المتعلقة بالافراد المشتركين فى حقل الملاحظات والتى تظهر فى هذه اللقطات .

● **العنوان الفعلى :**

● ينقل العنوان بالضبط كما يظهر على لقطات العنوان ، واذا تضمنت لقطة العنوان بيانا بالمسئولية الفكرية فانه ينقل كما هو بمعنى ان بيان المسئولية يعتبر جزءا متكاملا لغويا من العنوان الفعلى فينسخ العنوان على هذه الشاكلة :

توفيق الحكيم فى الثمانين [فيلم سينمائى]

● اذا توفر فى المصدر الرئيسى عنوانان أو أكثر لمادة واحدة فمن الضرورى تقرير اى منهما هو العنوان الفعلى .

● يدون العنوان كما جاء فى الفيلم نفسه بدون تغيير وبلغته الاصلية ويمكن كتابة ترجمة الفيلم كعنوان موازى او فى حقل الملاحظات .

الرسالة = the message [فيلم سينمائى]

يوم الأرض [فيلم سينمائى] Day Of The Land

● عندما تشتمل المادة على عملية او اكثر دون عنوان فعلى جامع فتذكر عناوين الاعمال بالترتيب الذى يدل عليه تتابع البيانات او المصدر الرئيسى واذا لم تتوفر اى قاعدة للإختيار ترتب العناوين هجائيا :

المغناطيسية ، الفصول الاربعة [فيلم ثابت] / زهير الكرمى

حياة البادية / اخراج محمد على ؛ تصوير حسنوف .
من تراثنا الشعبى / اعداد حسين جمعة [فيلم سينمائى]

– واذا حمل المصدر الرئيسى عنوانا فعليا جامعا (كالسلاسل مثلا) وكذلك العناوين الفردية المحتواة فى المادة فان العناوين الفردية تذكر فى ملاحظة :

الغابة الخضراء [فيلم سينمائى]

– المحتويات : سنان ووادى الزهور ، سنان ولصوص الجبل ، سنان وحورية البحر

– تعامل العناوين البديلة كجزء من العنوان الفعلى :

الحلم والعمل ، أو ، الجنة الموعودة [فيلم سينمائى]

● **التحديد العام للمادة :**

يضاف بيان التحديد العام للمادة او المسمى العام لها General Media Designation بين معقوفتين [فيلم سينمائى] [فيلم ثابت] مباشرة بعد العنوان الفعلى أو يدرج هنا بصيغته العامة المطلقة دون تحديد للشكل الخاص الذى حمل عليه الفيلم « بكرة ، كاسيت فيديو ، كارتريدج » ..

● **العناوين الموازية :**

العنصر الثالث فى حقل العنوان وبيان المسئولية هو نسخ العناوين الموازية التى تظهر فى المصدر الرئيسى اما العناوين الموازية التى تظهر فى المادة أو فى حافظتها أو فى النص المرافق للمادة ولاتظهر فى المصدر الرئيسى فانها تذكر فى ملاحظة .

وتنسخ العناوين الموازية بالترتيب التتابعى للبيانات او النمط الطباعى فى المصدر الرئيسى :

عمر المختار [فيلم سينمائى] = أسد الصحراء

واذا كان العنوان الاصلى بلغة – تغاير لغة العنوان الفعلى فانها أى لغة العنوان الاصلى – تنسخ عنوانا موازيا اذا ظهرت فى المصدر الرئيسى

المرافق [فيلم سينمائى] =Stud

ويأتى العنوان الموازى بعد التحديد العام للمادة مسبوقا بعلامة (=) ، وفى بعض الاحيان تكون العناوين الموازية ترجمة للعنوان الفعلى اذا كانت المادة بلغة أخرى :

وحيد القرن [فيلم سينمائى] = Rhinoceros

● **بيانات العنوان الأخرى :**

وفى هذه البيانات تنسخ معلومات العنوان الاخرى التى تظهر فى المصدر الرئيسى ، وتدرج تالية للعنوان الفعلى او العناوين الموازية ويفصل بينها وبين العناوين الاخرى علامة « : » :

فن السدو [فيلم سينمائى] : دراسة للفنون الشعبية الكويتية قديما .

واذا وردت معلومات العنوان الاخرى متقدمة عن العنوان الفعلى فى المصدر الرئيسى فتذكر هذه المعلومات بعد العنوان الفعلى ، واذا تعذر ذلك فان البيانات تذكر فى ملاحظة .

وادى النيل [فيلم سينمائى]

– يتقدم العنوان : اعرف وطنك ايها العربى

ويجوز تدوين معلومات العنوان الاخرى الموازية بعد معلومات العنوان الأخرى :

طه حسين [فيلم سينمائى] : من الكتاب الى الجامعة = Taha Hussein from Preschool to University

● بيانات المسئولية

بيانات المسئولية هى العنصر الخامس والاخير فى حقل العنوان وبيان المسئولية ، وهناك عادة ثلاث انواع من الأنشطة تدخل فى نطاق (خلق) الافلام : الممول ، وهو الشخص او الهيئة التى لها الدور الرئيسى فى رعاية وتشجيع فكرة الفيلم الاولية وتمويل انتاجها واعدادها للانتاج ، والمنتج وهو الشخص او الهيئة المسئولة عن ميكانيكية اعداد الفيلم واخراجه الى حيز الوجود ، والموزع وهو الشخص او المؤسسة التى تقوم بتوزيع نسخ الفيلم داخليا وخارجيا .

وبالاضافة الى هذه العناصر الثلاثة فان المسئولية الفكرية تشمل أيضا وبصفة اساسية مؤلف العمل الاصلى والمخرج وكاتب السيناريو ، المعد ، المصور ... الخ

الادارة فى المكتبات الاكاديمية [فيلم سينمائى] :

برامج وخطط / باشراف اللجنة العلمية الأكاديمية بجمعية مكتبات البحوث / والكليات – شيكاغو : توزيع اكرل Acrl ١٩٧٤ .

وفى الافلام قد ينظر إلى المخرج بانه الشخص المسئول مسئولية فكرية وفنيةامة عن العمل ككل ، وأنه المسئول عن الرؤية الفنية حتى لو كان العمل معتمدا على اصل ادبىطبوع له مؤلفه . وحتى لو اتفق مع العمل الاصلى فى الرؤية والمعالجة أو إختلف .

وعلى هذا الاساس قد يتقدم اسم المخرج اسم المؤلف الاصلى والممول ، المنتج .. الخ وفى بع الاحيان قد يتقدم اسم المصور بعض المشاركين الآخرين فى العمل الفنى خاصة فى الافلام التى تعتمدلى الصور اكثر من الحوار .

أرض العجائب [فيلم سينمائى] / فكرة والت ديزنى ، اخراجواعداد وتصوير والت ديزنى ، إنتاج شركة فوكس للقرن العشرين .- هوليود : توزيع والت ديزنى ، ١٩ .

الدورة الحياتية للنحل [فيلم سينمائى] زهير الكرمى ، اخرا محمد عيد ، سيناريو محمود طه ، تصوير حسين العلى .

افتح ياسمسم [فيلم سينمائى] / اخراج على مسعود ، المستشار الأدبى ياسر الما ، انتاج مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربى .

ويمكن اطالة الاسماء او الهيئات التى تظهر فى بيان المسئولية اذا كان ذلك ضروريا للاستيعاب الكامل لها ويحصر جزء الاطالة : (الاضافة) بين معقوفتين مباشرة بعد الاسم الكامل الذى جرى نسخه :

المكتبات المدرسية فى الكويت [فيلم ثابت] / الكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) .

وبالنسبة للاشخاص المشتركين فى المسئولية الفنية أو الفكرية للعمل ولهم دور ثانوى مثل (المستشارين التاريخيين) وجرى ذكر اسمائهم فى المصدر الرئيسى فيمكن ان تذكر البيانات المرتبطة بهم فى ملاحظة تتعلق ببيانات المسئولية الثانوية ، وهذا الاجراء يفضل فى المكتبات المتخصصة بمعاهد واكاديميات السينما والفنون ، والتى عادة مايبحث بها عن اعمال مصمم الديكور والمناظر الداخلية او المنتير ... الخ بصفة خاصة .

● **حقل النشر ، التوزيع .... إلخ**

يتضمن هذا الحقل تغطية جميع انشطة النشر والانتاج والتوزيع والاصدار ...!الخ و تسبق هذا الحقل العلامة (–) . وفى الافلام يقصد بالنشر (الانتاج) اى الشخص المنتج او الهيئة المنتجة للفيلم بالاضافة الى الموزع والذى له دور اساسى فى تسويق الفيلم ونشره . ويتضمن هذا الحقل مكان النشر (الانتاج) ، التوزيع ، اسم الناشر (المنتج) ، الموزع ، تاريخ النشر أو العرض الفعلى ، التوزيع .... الخ

● **مكان النشر ، التوزيع ...الخ**

العنصر الاول فى حقل النشر ، والتوزيع .. الخ هو مكان النشر والتوزيع ... الخ ، وفى حالة توفره ينسخ من الفيلم نفسه ، وفى كثير من الاحيان قد لا يتوفر مكان النشر على الفيلم او فى المواد المصاحبة ، وفى هذه الحالات يمكن الاعتماد على مصادر المعلومات العامة الموثقة عن الافلام والتى يمكن ان تساعد فى اعطاء مكان الموزعين ، او مؤسسات العرض الفعلى **Releasing Agents** وفى حالة تعدد اماكن الانتاج ، والتوزيع فتسبق مكان الانتاج الثانى او التالى علامة (؛) ، واذا تعذر ذكر مكان النشر او التوزيع فيدون المختصر (د. م.) بين معقوفتين .

.– القاهرة ؛ بيروت ؛ تونس .

.– [د.م.] او (SL) بالنسبة للاعمال الاجنبية ويسبق هذا الحقل العلامة (.–)

● **اسم الناشر ، الموزع ...الخ**

تذكر أسماء المنتجين ،الموزعين والمسئولين عن اتاحة وعرض المادة كعنصر ثان فى حقل النشر ، التوزيع ... الخ ويرد اولا ودائما اسم الشخص او الهيئة المسئولة بشكل رئيسى عن انتاج او اصدار المادة ، ويلى هذا الاسم اية اسماء اخرى مناسبة واذا ورد اسم الموزع فقط فى المادة نفسها او فى حافظتها او فى النص المرافق فيجب ذكر هذا الاسم واذا جرت تسيمة كل من المنتجين والموزعين فيذكران معا:

.– بيروت : جيبكو للانتاج والخدمات السينمائية

.– القاهرة : دولار فيلم .– القاهرة : افلام النهضة : توزيع شركة الاهرام

واذا وفر المصدر الذى وفر اسم المنتج او الموزع ... الخ اشارة تدل على الوظيفة التى يمارسها المنتج ، الموزع وردت هذه الاشارة جزءا متكاملا من البيان فيجوز نسخ البيان كاملا ويجب تنفيذ هذا الاجراء دائما عندما لايتضح دور المصدر الرئيسى الا بذكره

.– القاهرة : افلام الوحدة ، بيروت : توزيع داخلى ، الشركة اللبنانية

ويسبق هذا البيان العلامة (:)

● **بيان وظيفة الناشر ، الموزع ... الخ**

وهو العنصر الثالث فى حقل النشر ، التوزيع .. الخ ويجوز ذكر بيان الوظيفة عندما لايتضح دور الجهة المسماة كناشر ، موزع ... الخ ولايذكر هذا البيان اذا اشير الى وظيفة الناشر الموزع .. الخ وتمت الدلالة عليها فى المثال السابق وعند ذكر هذه الوظيفة فإن بيانها يتألف من احد الالفاظ التالية : ناشر ، منتج ، شركة منتجة ، موزع ، ويوضع بين معقوفتين

.– بيروت : افلام صوت الفن [منتج]

● **تاريخ النشر ، والتوزيع .... الخ**

يتكون العنصر الرابع فى حقل النشر ، التوزيع ، من تاريخ او تواريخ تحدد سنة الانتاج والتوزيع او العرض الفعلى للفيلم .

وهنا لابد ان نذكر مسألة هامة بالنسبة لتاريخ انتاج الافلام وهى ان كثير من الافلام ينتهى تصويرها وانتاجها فى تاريخ معين ثم تحفظ فى العلب لعدم وجود دور للعرض ثم عندما تتوفر تعرض فى تاريخ لاحق وهنا لايتماثل تاريخ الانتاج مع تاريخ العرض الفعلى وفى هذه الحالة يذكر تاريخ الانتاج فى مكانه العادى بحقل النشر التوزيع . الخ ثم يذكر تاريخ العرض الفعلى Date Of Ralease فى ملاحظة

.- القاهرة : دولار فيلم [موزع] ، ١٩٧٠ تم توزيعه وعرضه فى ١٩٧٥ .

ويجوز اضافه تاريخ حق الطبع الى تاريخ النشر أو الاصدار ، اذا اعتبر مهم للمكتبة :

١٩٨١ ، حق الطبع ١٩٧٥

● **حقل الوصف المادى :**

يقابل هذا الحقل بيانات المقابلة بالنسبة للمواد الاخرى المطبوعة ، وهذا الحقل اربعة عناصر رئيسية :

١- تحديد المادة الخاص والامتداد

٢- التفاصيل المادية الاخرى

٣- القياسات والابعاد

٤- بيان المادة المرافقة

١- تحديد المادة الخاص Special Media Designation

وهو العنصر الاول فى هذا الحقل والذى يسمى ويعدد الوحدة المادية او الوحدات التى تكون المادة مضيفا اليها الابعاد الاخرى المناسبة . ويذكر عدد الوحدات المادية المكونة للمادة قبل تحديد المادة الخاص والذى يذكرها بصيغته الخاصة بعد ان ذكر بصيغته العامة فى حقل العنوان وبيان المسئولية .

- ١ بكرة فيلم سينمائى

- ١ فيلم ثابت

- ١ فيلم سينمائى حلقى

- ١ فيلم سينمائى ٨ملم معيارى

وتسبق هذا الحقل العلامة (.-) ،وعندما تتكون المادة من مجموعة اطارات للعرض فيذكر عددها :

.- ١ فيلم ثابت (٤٤ اطارا)

وهنا تجب المحافظة ايضا على بيان خواص الإطارات حيثما ناسب ذلك :

.- ٥ افلام ثابتة (إطارات مزدوجة)

● **مدة التشغيل او زمن العرض**

وقت التشغيل الذى يدون يكون عادة للمادة كلها ويدون بالصورة التى ورد بها :

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٤٠ د.)

- ١ فيلم سينمائى حلقى (١٠د .، ٢٠ث).

ويمكن تقدير وقت التشغيل او زمن العرض اذا لم تظهر أية دلالة لهذا الوقت فى المادة او حافظتها او فى النص المرافق للمادة

.- ١ بكرة فيلم سينمائى (حوالى ١١٠د .)

٢- التفاصيل المادية الاخرى :

العنصر الثانى فى حقل الوصف المادى هو بيان عدد الخواص المادية للمادة باستثناء قياستها وتسبق هذا البيان العلامة (:) ويمكن حصر هذه الخواص المادية فيما يلى :

- البيانات المرتبطة بطبيعة الشكل المادى الذى تتكون منه المادة

.- ١ فيلم ثابت (٦٧ اطاراً) : بعضها رسوم بيانية .

- بيانات مرتبطة باللون .

تذكر خواص اللون للمادة حيثما ناسب ذلك ويجرى تمييز خواص اللون باستخدام الفاظ « ملون » او ابيض واسود

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٢٠ د ٠) : ملون

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٤٠ د.) : ابيض واسود

والمادة التى تحتوى تتابعات ملونة وابيض واسود توصف على هذا النحو .

- ١ فيلم ثابت (٦٤ إطاراً) : ملون ابيض واسود

- بيانات مرتبطة بالصوت :

يتم تسجيل لفظ (ناطق) او (صامت) للمواد التى يكون فيها الصوت صفة مميزة ولم يكن واضحا فى تحديد المادة الخاص .

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٢٠ د.) : ابيض واسود ، صامت

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٢٠ د.) : ملون ، ناطق

وتسبق هذا البيان العلامة (،)

٣- قياسات المادة :

العنصر الثالث فى حقل الوصف المادى هو بيان مرتبط بقياسات المادة ، وبالنسبة للافلام فيذكر قياس (حجم) الفيلم (عرض الشريط) بالمليمترات والافلام ٨ ملم الممتازة (Super٨ ملم المعيارية (Standard) فتدون بهذه الصورة :

- ١ كاسيت فيلم سينمائى (٦٠ د.) : ملون ، ناطق ؛ ٣٥ملم

وتسبق هذا البيان العلامة (؛)

٤- بيان المواد المصاحبة :

وهو العنصر الرابع فى حقل الوصف المادى ، وتستخدم عبارة المواد المصاحبة او المرافقة للدلالة على جزء مادى فتفصل من مكونات النظام لم يتم تحديده فى حقل الوصف المادى ، ويسبق هذا البيان العلامة (+)

- ١ فيلم ثابت (٤٣ اطاراً) : ملون وابيض واسود + ملاحظات للمعلم .

- ١ فيلم سينمائى (٦٠ د.) : ناطق ، ملون + دليل ارشادى (٩ص .) .

● **حقل السلسلة .**

يشمل حقل السلسلة العنوان الفعلى للسلسلة والعناوين الموازية ومعلومات العنوان الاخرى وبيان المسئولية المرتبطة بها ، الرقم الدولى المعيارى للسلسلة والارقام ضمن السلسلة ، وتسبق هذا الحقل العلامة(.-) كما توضع البيانات الخاصة بحقل السلسلة بين هلالين .

- العنوان الفعلى

يذكر العنوان الفعلى للسلسلة كما ورد فى المصدر الرئيسى أو فى أى مكان آخر فى المادة أو فى حافظتها أو فى النص المرافق للمادة :

.- (كيف ولماذا ؟)

- العناوين الموازية

اذا ورد عنوان السلسلة فى المصدر الرئيسى باكثر من لغة واحدة ، أو باكثر من حروف كتابة فتذكر العناوين الموازية للسلسلة :

.- (حياة الحيوان = Animal Life)

- معلومات العنوان الاخرى

يجوز ذكر معلومات العنوان الأخرى المرتبطة بالسلسلة اذا وردت فى المصدر الرئيسى :

.- (السيرة النبوية : محمد رسول الله والذين معه)

.- (الموسيقى العربية : الاصول الالات والسلم الموسيقى)

- بيانات المسئولية المرتبطة بالسلسلة .

يجوز ذكر بيانات المسئولية المرتبطه بالسلسلة اذا وردت فى المصدر الرئيسى مع استخدام علامة بيان المسئولية التأليفية (/)

.- (العلم والايمان / اعداد مصطفى محمود)

- الارقام ضمن السلسلة

تذكر الارقام ضمن السلسلة اذا وجدت على المادة وتمت معرفتها من اى مصدر معتمد ، والارقام المكتوبة لغة تذكر عدداً :

.- (افلام الطليعة التعليمية ؛ ٢)

.- (وصف مصر : الجغرافيا والچيولوچيا ؛ ٢)

وتسبق هذا البيان العلامة (؛)

- بيان السلسلة الفرعية :

عندما تنقسم السلسلة الى سلاسل فرعية (اجزاء ، فروع .. الخ) فيذكر بيان السلسلة الرئيسية اولا متبوعا ببيان السلاسل الفرعية :

- (الكواكب السيارة . الزهرة)

.- (محمـــد . اليتيم ؛ ١)

.- (بهجة المعرفة . السلسة ٢ ، الكون)

وتسبق هذا البيان العلامة (.) .

- اكثر من سلسلة :

اذا ارتبطت المادة باكثر من سلسلة فتذكر جميع بيانات السلاسل بالترتيب الذى وردت به فى المادة ويحصر كل بيان بين هلالين خاصين به :

- (فى ربوع بلادى) (سلسلة المشرق العربى ؛ ٨)

- (ليدبيرد التاريخية ؛ ١٠) (سلسلة المغامرات التاريخية ؛ ٩)

● **حقل الملاحظات :**

هذا الحقل لتوضيح بيانات الوصف فى جسم البطاقة عندما لاتسمح هذه البيانات بايراد معلومات معينة محددة ، وعلى ذلك فهى تعالج الجوانب الشكلية للمادة او محتوياتها . وتفصل كل ملاحظة عن التى تليها العلامة (.-) وتحذف هذه العلامة او يستعاض عنها بنقطة اذا ذكرت كل ملاحظة فى سطر مستقل.

- **الملاحظات عن حقل العنوان وبيان المسئولية :**

- **ملاحظات عن طبيعة ومجال التكوين الفنى للمادة :**

  - فيلم تسجيلى
  - فيلم وثائقى

- **الملاحظات عن لغة العمل او الترجمة او التعديل :**

  - التعليق باللغة الانجليزية
  - مبنى على : كنوز الخليج / الجمعية الجغرافية الملكية

- **الملاحظات الاخرى عن العنوان الفعلى :**

  - العنوان من المفهرس
  - العنوان من الحافظة

- **الملاحظات عن العناوين الموازية ومعلومات العنوان الإخرى :**

  - العنوان الموازى (من الحافظة) نسور الجو

- **الملاحظات عن بيانات المسئولية :**

وتشمل بيانات المسئولية المستقاة من غير المادة او حافظتها او النص المرافق للمادة والملاحظات عن صيغ الاسماء المتباينة ، والملاحظات عن الاشخاص والهيئات المرتبطة بالعمل ولم تذكر اسماؤها فى حقول الوصف الأخرى ، والملاحظات عن الاخراج المسرحى والتوزيع الموسيقى ... الخ

- الرقعة الملصقة على الحافظة تنص : ادارة المكتبات المدرسية

- اشرف على المادة التاريخية كمال الملاخ .

- **الملاحظات عن حقل النشر ، التوزيع ،. الخ**

وتشمل على سبيل المثال تفاصيل عن الناشرين الآخرين او الموزعين الآخرين للمادة وملاحظات عن المعلومات المختلفة للنشر والتوزيع ، الخ والتواريخ الاضافية الاخرى .

.- التوزيع فى الكويت والخليج العربى مؤسسة النورس ، الكويت

- **الملاحظات عن الوصف المادى :**

وتشمل ملاحظات عن الاختلافات فى الشكل او الفترة الزمنية لصدور الوحدات التى تتكون منها المادة وملاحظات عن توافر المادة فى اشكال بديلة ، او ملاحظات عن الخصائص التى تتميز بها انواع معينة من المادة ... الخ .

.- متوافر فى طبعات ٨ ملم او ١٦ ملم

.- ذات اطار فردى

- **ملاحظات عن حقل السلسلة :**

وتشمل ملاحظات توفر معلومات عن سلسلة سابقة صدرت المادة فيها :

.- صدر اصلا فى سلسلة : العالم بين يديك

- **الملاحظات الاخرى :**

- الملخص (الخلاصة)

يوفر الملخص نبذة حقيقية غير تقييمية للتغطية الموضوعية من المادة بما فى ذلك الجمهور الذى تهدفه المادة :

.- يتناول خدمات وأنشطة المكتبات المدرسية بالمرحلة المتوسطة بالكويت .

- بيانات المسئولية الثانوية :

وتستخدم لتدوين بيانات المسئولية المحذوفة من حقل العنوان وبيان المسئولية ولكن ارتؤى تضينها فى القيد الببليوجرافى لأهميتها بالنسبة لجمهور المكتبة :

.- سيناريو مصطفى محمود ؛ موسيقى جمال سلامة ، إلقاء محمد الطوخى .

● **ملاحظات المحتويات :**

وتتألف ملاحظات المحتويات من قائمة للأعمال المشمولة فى المادة بالاضافة الى بيانات المسئولية حيثما استدعت الضرورة ... الخ

- المحتويات : ج١ ، خدمات الاعارة (١٠ د٠) ؛ ج٢ ، كيف ترتب الكتب على الرفوف (٨ د٠) ؛ ج٣ ، آداب وسلوك المكتبة (١٠ د٠) .

- المحتويات : الكواكب السيارة (٤٠اطارا) . الكسوف والخسوف (٤٢ اطاراً) . دوران الارض (٥٣ اطاراً) . القمر (٣٠ اطاراً)

● **أمثلة ونماذج مختارة :**

فيما يلى بعض الامثلة والنماذج التطبيقية المختارة لفهرسة الافلام ، وبيانات الوصف فى المداخل هنا مبنية على عناصر وترقيم التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى للمواد غير الكتب (تدوب م غ ك) :

١- اطفال فلسطينية [فيلم سينمائى] Children Fron Palestine / اخراج عمر هاشم ، تصوير عمر هاشم وابراهيم حسين ، مونتاج حسنوف .- بيروت : مؤسسة السينما الفلسطينية ، الهلال الاحمر الفلسطينى ، ١٩٧٦ .

- ١ بكرة فيلم سينمائى حلقى (٢٥ د٠) : ملون ، ناطق ، ١٦ ملم عناية الهلال الأحمر الفلسطينى بالاطفال ضحايا العدوان الصهيونى

٢- جولة حول بغداد [فيلم سينمائى] / قدمه جاسم على .- بغداد : المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون ، ١٩٧٢ .

- ١ بكرة فيلم سينمائى (٢٠ د٠) : ملون ، ناطق ؛ ٣٥ ملم

٣- العمل فى الحقل [فيلم سينمائى] / سيناريو واخراج داود عبد السيد .- القاهرة : المركز القومى للافلام التسجيلية ، ١٩٧٩ .

.- ١ بكرة فيلم سينمائى (٢٥ د.) : ملون ، ناطق ؛ ٣٥ ملم . هذا هو الفيلم التسجيلى الثانى للمخرج ، وكان فيلمه الاول بعنوان « وصية رجل حكيم فى التربية والتعليم »

٤- القمر الصناعى العربى : عربسات [فيلم سينمائى] اعداد واخراج على المشاط وفاروق الباز .- القاهرة : مركز الاستشعار عن بعد ، [١٩٨٤]

.- ١ بكرة فيلم سينمائى (٣٠ د.) : ملون ، ناطق ، ١٦ ملم

.- ساهم فى انتاجه الاتحاد العربى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تونس

٥- العقد [فيلم سينمائى] : قصة اجتماعية / تأليف على منصور : سيناريو وحوار توفيق عاشور وعلى منصور .- تونس : الاذاعة والتلفزة التونسية ، (١٩٧٥) .

.- ٣ بكرات فيلم سينمائى (٣٠ ، ٣٥ ، ٤٥ د.) : ابيض واسود ، ناطق ، ٣٥ ملم .

٦- جسم الانسان [فيلم ثابت] / اعداد وانتاج ادارة التقنيات التربوية ، وزارة التربية الكويتية .- الكويت : الادارة ، ١٩٧٨

.- ١ شريط فيلم ثابت (٢٦ اطارا مزدوجا) : ملون ؛ ٣٥ ملم + دليل معلم (١٠ ص .)

.- المحتويات : العين (١٠ اطارات) . الرئة (١٠ اطارات) . القلب (٦ اطارات)

نافذة العرض

سامية موسى ابراهيم موسى : المكتبة ودورها فى تربية طفل مدرسة الحضانة

القاهرة - كلية البنات - جامعة عين شمس ، ١٩٨٢

- رسالة قدمت لقسم دراسات الطفولة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير .

عرضه وتحليله عوض توفيق عوض
مدير التوثيق بالمركز
القومى للبحوث التربوية بالقاهرة

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن المكتبة بمدرسة الحضانة تقوم بدور رئيسى فى توفير الكتب الملونة ، القصص المصورة ، الأشرطة ، الاسطوانات المسجل عليها القصص والأناشيد ، والأفلام للأطفال ، هذا إلى جانب قيامها بدور رئيسى فى تربية الأطفال ومساعدتهم على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة وتزويدهم بمحصول لغوى وتكوين عادة حب القراءة لديهم .

وتهدف الباحثة من إجراء هذا البحث إلى الاجابة على الأسئلة التالية :

١ - هل يختلف الطفل فى مدرسة حضانة يوجد بها مكتبة عن الطفل فى مدرسة حضانة لا يوجد بها مكتبة فى تكيفه الشخصى ؟ .

٢ - هل يختلف الطفل فى مدرسة حضانة يوجد بها مكتبة عن الطفل فى مدرسة حضانة لا يوجد بها مكتبة فى محصوله اللفظى ؟ .

فروض البحث :

قامت الباحثة بصياغة فروض البحث على أساس الاطار النظرى والدراسات السابقة وقامت فروض البحث على ما يلى :

١ - يتميز أطفال مدرسة الحضانة التى يوجد بها مكتبة عن أطفال مدرسة الحضانة التى لا يوجد بها مكتبة فى تكيفهم الشخصى والاجتماعى .

٢ - يتميز أطفال مدرسة الحضانة التى يوجد بها مكتبة عن أطفال الحضانة التى لا يوجد بها مكتبة فى المحصول اللغوى .

٣ - توجد علاقة موجبة ذات دلالة

إحصائية بين مستوى المكتبة بمدرسة الحضانة وبين تكيف الأطفال الشخصى والاجتماعى .

٤ – توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى المكتبة بمدرسة الحضانة وبين المحصول اللفظى للأطفال .

الدراسة التجريبية :

للتحقق من صحة فروض البحث قامت الباحثة بإجراء دراسة تجريبية مرت بالخطوات التالية :

١ – **اختيار العينة** : اختارت الباحثة عينة من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٦ سنوات متكافئة من حيث السن ، الذكاء ، المستوى الاجتماعى والاقتصادى وقسمتها إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة قوامها ٨٠ طفل نصفهم ذكور والنصف الآخر إناث من ثلاث مدارس حضانة على النحو التالى :

المدرسة الأولى بها مكتبة مستواها فوق المتوسط هى مدرسة قومية الأهرام .

المدرسة الثانية بها مكتبة مستواها متوسط هى مدرسة قومية منشية البكرى .

المدرسة الثالثة لا يوجد بها مكتبة وهى مدرسة حضانة الرشيد .

٢ – **اختيار أدوات البحث** : اختارت الباحثة للدراسة التجريبية الأدوات التالية :

(أ) استمارة تقييم مستوى المكتبة بمدرسة الحضانة من إعداد الباحثة .

(ب) اختبار ذكاء رسم الرجل لجود أنف .

(جـ) مقياس التكيف الشخصى والاجتماعى من إعداد كاميليا الهراس .

(د) مقاييس المحصول اللفظى وهى :

– اختبار أوائل الكلمات

– مجموعة من الأسئلة

– مجموعة من الصور .

٣ – **خطوات إجراء التجربة** :

(أ) قامت الباحثة بتحديد مستوى المكتبة عن طريق توزيع استمارة تقييم مستوى المكتبة على مشرفات مدارس الحضانة بإدارة مصر الجديدة التعليمية .

(ب) طبقت الباحثة على أفراد العينة اختبار جود أنف لتثبيت متغير الذكاء ثم استخدمت منهج تحليل التباين لمعرفة الفروق بين المجموعات الثلاث فى اختبارات التكيف والمحصول اللفظى وبذلك استطاعت الحصول على النسبة الغائبة .

(جـ) فى حالة دلالة النسبة الغائبة استخدمت الباحثة اختبار « أقل فرق دال » لدلالة الفروق بين المجموعات بالنسبة لاختبارات التكيف والمحصول اللفظى .

(د) قامت الباحثة بعد ذلك برصد النتائج وتبويبها ومعالجتها إحصائيا ثم تفسيرها .

نتائج البحث :

توصلت الباحثة للنتائج التالية :

١ – إن مستوى التكيف العام لدى أطفال المجموعة الأولى (إناث وذكور) وهم

أطفال حضانة مدرسة قومية الأهرام التى توجد بها مكتبة أعلى من مستوى التكيف العام لدى أطفال المجموعة الثالثة (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة الرشيد القومية التى لا يوجد بها مكتبة وبذلك تحقق صحة الفرض الأول .

٢ – إن وجود المكتبة بمدرسة الحضانة لا يؤثر على المحصول اللفظى للطفل فحسب بل ويؤثر على جميع جوانب سلوكه وشخصيته وبذلك تحقق صحة الفرض الثانى .

٣ – إن مستوى التكيف بصورة عامة لدى أطفال المجموعة الأولى (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة قومية الأهرام التى يوجد بها مكتبة مستواها فوق المتوسط أعلى من مستوى التكيف لدى أطفال المجموعة الثانية (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة قومية منشية البكرى التى توجد بها مكتبة مستواها متوسط .

كما أن مستوى التكيف بصورة عامة لدى أطفال المجموعة الثانية (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة قومية منشية البكرى التى توجد بها مكتبة مستواها متوسط أعلى من مستوى التكيف لدى أطفال المجموعة الثالثة (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة الرشيد القومية التى لا يوجد بها مكتبة وبذلك تحقق صحة الفرض الثالث .

٤ – إن مستوى المحصول اللفظى لدى أطفال المجموعة الأولى (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة قومية الأهرام التى توجد بها مكتبة مستواها فوق المتوسط أعلى من مستوى المحصول اللفظى لدى أطفال المجموعة الثانية (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة قومية منشية البكرى التى توجد بها مكتبة مستواها متوسط .

وان مستوى المحصول اللفظى لأطفال المجموعة الثانية أعلى من مستوى المحصول اللفظى لدى أطفال المجموعة الثالثة (إناث وذكور) وهم أطفال حضانة مدرسة الرشيد القومية التى لا يوجد بها مكتبة .

التوصيات :

توصلت الباحثة فى نهاية دراستها إلى التوصيات التالية التى تبين ضرورة :

١ – تعميم المكتبات داخل فصول الأطفال بمدارس الحضانة إلى جانب وجود مكتبة مدرسية تشتمل على متنوعات مشوقة من الكتب والقصص والمسرحيات والأغانى والاسطوانات والشرائط على أن تكون مناسبة للأطفال سن ٣ إلى ٦ سنوات وميولهم ورغباتهم لأن ذلك يساعد على تكيفهم الشخصى والاجتماعى وعلى زيادة محصولهم اللفظى .

٢ – إنشاء مكتبات عامة للأطفال سن ٣ إلى ٦ سنوات أو تخصيص أجنحة لهم فى المكتبات العامة مع ضرورة توفير المكتبات المتنقلة لايصال الكتب والقصص الخاصة بأطفال ما قبل المدرسة إلى المناطق النائية والأرياف فى كافة أنحاء مصر .

٣ – أن تراعى الدولة أدب الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة بمختلف أشكاله من قصص وكتب وأفلام وسينما ومسرح .

٤ – تخفيض أسعار الكتب والقصص والاسطوانات والشرائط لأطفال ما قبل المدرسة حتى لا تكون أسعارها عقبة أمام توفيرها بمعرفة الآباء والمربين .

٥ تخفيض أسعار الاعلانات عن كتب وقصص واسطوانات وشرائط الأطفال فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون ودور السينما .

٦ – إصدار قوائم بكتب وقصص لأطفال ما قبل المدرسة تخاطب الآباء والمربين حتى لا يجدوا صعوبة فى اختيار ما يناسب أطفالهم .

٧ – إن تشجيع الدولة الكتابة لأطفال ما قبل المدرسة ماديا وأدبيا لأن الكتابة للأطفال ليست عملا سهلا ميسورا وهى بحاجة إلى موهبة ووعى خاص وحساسية مرهفة وخبرات عميقة .

٨ – أن تكون محتويات المكتبة فى متناول الأطفال وذلك باستخدام الأرفف المفتوحة المناسبة لطول الأطفال .

٩ – تعيين مشرفات مؤهلات للحضانة مع إتاحة الفرص المتلاحقة لتدريب من لم تتح لهن فرص الاعداد المهنى المتخصص .

١٠ – تقدير مشرفات الحضانة ماديا مع تقديم الحوافز والمكافآت لهن .

عبد الله الشريف: دليل التشريعات المكتبية

طرابلس - المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣ - ٤٦٢ ص

عرض وتحليل محمد عوض العسايدي
مدير مكتبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة

إن الأدلة التى تنشأ أساسا للقيام بالدور الإرشادى فى أحد المجالات تعتبر من الأعمال النادرة فما بالنا بالأدلة المكتبية . وعلى الرغم من السهولة الظاهرة فى عملية إعدادها إلا أننا لا نصادف مثل هذه الأعمال إلا لماما .

والدليل الذى بين أيدينا قام بإعداده الدكتور عبد الله الشريف الأستاذ المشارك بقسم المكتبات والمعلومات بكلية التربية جامعة الفاتح ، وعلى حد علمنا يعد هذا الدليل من أوائل الأدلة التى تقدم على تجميع اللوائح والتشريعات والقوانين والقرارات التى تنظم المهنة المكتبية وخاصة ان هذه القرارات والتشريعات كانت موزعة ومشتتة هنا وهناك . وتجميعها على هذا النحو يفيد بلا شك المكتبيين والمتخصصين فى مجال الخدمات المكتبية والتوثيقية فى التعرف على التشريعات واللوائح التى تنظم مهنتهم ومعرفة ما تحتاجه المهنة وما ينقصها من تشريعات ، كما أنها بلا شك تظهر ان مهمة المكتبات مثلها مثل بقية المجالات تقوم على أسس علمية ومنهجية .

والكتاب يقع فى أربعة عشر فصلا يتناول الفصل الأول القرارات التى أصدرتها الجامعات الليبية فى مجال ادارات المكتبات والتنظيمات الداخلية لهذه الادارات ولوائح الإعارة وخدمات القراء . أما الفصل الثانى فيتناول كل ما يتعلق بالمراكز الثقافية العربية الليبية فى الداخل والخارج ، كما يشتمل على المراكز والمعاهد الثقافية الأجنبية واتفاقيات العمل المشترك لتأسيس المراكز الثقافية والاسلامية فى بعض الدول الأفريقية والآسيوية . ويحتوى الفصل الثالث على القرارات والقوانين الخاصة بإنشاء مراكز البحوث والتوثيق فى ليبيا مثل مراكز بحوث : النفط ، التوثيق

التربوى ، البحوث الصناعية ، البحوث الزراعية ، مركز بحوث دراسات الجهاد ، معهد الانماء العربى ، والهيئة القومية للبحث العلمى . ويشتمل الفصل الرابع على القرارات المتعلقة بالكتاب المدرسى ولوائح المكافآت والمستحقات المالية لمؤلفى الكتاب المدرسى . أما الفصل الخامس فيتناول تدريس علم المكتبات والمعلومات ويخطط لمشروع إنشاء قسم المكتبات والمعلومات ومناهج قسم المكتبات والمعلومات بكلية التربية جامعة الفاتح . ويشتمل الفصل السادس على القرارات المتعلقة بإنشاء الدار العربية للكتاب ومنشأة النشر والتوزيع والاعلان كما يضم القرار الخاص بدمج بعض المطابع فى الشركة العامة للورق والطباعة .

ويشتمل الفصل السابع على مختلف لوائح النشر للجامعات ومؤسسات النشر ومراكز البحوث كما يشتمل على المشروعات الجديدة للوائح النشر ومكافآت الانتاج العلمى . ويشتمل الفصل الثامن على نماذج تعاقدات لنشر المؤلفات لكل من الدار العربية للكتاب وجامعة الفاتح والمنشآت العامة للتوزيع والاعلان والمطابع . ويتضمن الفصل التاسع قانون حماية المؤلف وهو القانون الوحيد الذى صدر فى ليبيا حتى الآن .

ويشتمل الفصل العاشر على خمسة قوانين للمطبوعات والذى صدر أولها فى العصر العثمانى وآخرها فى السبعينات . ويتعلق الفصل الحادى عشر بالقوانين واللوائح التى تنظم الجمعيات والاتحادات المهنية كاتحاد الناشرين العرب واتحاد الكتاب والأدباء العرب واتحاد الأدباء والكتاب فى ليبيا . ويشتمل الفصل الثانى عشر على خمسة لوائح متعلقة بالمكافآت والمزايا المالية الخاصة بمصلحة الاذاعة وكذلك القوانين المتعلقة باختصاصات الاذاعة المرئية والمسموعة . أما الفصل الثالث عشر فيتعلق بالقوانين واللوائح التى تنظم كل الأمور المتعلقة بالآثار . ويضم الفصل الرابع عشر والأخير بعض القرارات والقوانين التى لها علاقة بالمخدمات المكتبية كقانون الجرد الرسمى وقانون الصحافة وقانون تنظيم وإصدار الجريدة الرسمية والقانون الخاص بالأنفاق على تيسير انتقال الأدوات السمعية والبصرية والمطبوعات بين الدول العربية .

ومهما يكن من أمر محدودية المعالجة الجغرافية لهذا الدليل أو اتساع المعالجة فى بعض الأحيان لتشمل موضوعات بعيدة عن مجال المكتبات والمعلومات إلا أننا نستطيع أن نلمس بعض الفائدة من مثل هذه الأعمال وهى خطوة جديدة على أول الطريق وسوف تصل إلى درجة النضج قريبا لا محالة .

والله من وراء القصد

محمد عوض العايدى

جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم - تقرير اللجنة الدائمة

لتطوير المكتبات المدرسية

القاهرة - الوزارة، ١٩٨٥

عرض وتحليل عوض توفيق عوض

مدير التوثيق بالمركز القومى للبحوث التربوية بالقاهرة

بناء على موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم فقد تم تشكيل لجنة تطوير المكتبات المدرسية من السادة وكيل أول وزارة التربية والتعليم ووكيل الوزارة للخدمات التربوية والسيدة الأستاذة الدكتورة عميدة كلية التربية جامعة حلوان ، والأستاذ الدكتور رئيس قسم المكتبات بجامعة القاهرة والسادة الدكارة أساتذة المكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ومدير عام الأنشطة الثقافية بديوان عام الوزارة وبعض الباحثين بالمركز القومى للبحوث التربوية ومدير إدارة المكتبات المدرسية بالوزارة ومن بعض موجهى المكتبات المدرسية .

ورأت اللجنة منذ اجتماعها الأول أن تركز دراساتها ومناقشاتها حول ثلاثة محاور أساسية لتطوير المكتبات المدرسية هى :

١ - المكتبة والمنهج الدراسى .

٢ - اللائحة والمعايير .

٣ - الخدمة المكتبية فى مراحل التعليم المختلفة .

أهداف المكتبات المدرسية والتربية المكتبية :

توصلت اللجنة إلى أن أهداف المكتبات المدرسية والتربية المكتبية يمكن حصرها فيما يلى :

- **الأهداف العامة :** تهدف المكتبة المدرسية فى جميع المراحل التعليمية إلى :

- توفير مصادر المعلومات المختلفة اللازمة للدراسة والبحث والتثقيف والترفيه والهوايه

– خدمة المناهج والمقررات الدراسية

– تدريب التلاميذ على استخدام مصادر المكتبة وأدواتها وامدادهم بالمهارات الأساسية لتكوين عادة القراءة السليمة والمثمرة

– الاسهام مع المدرسة فى ربط التلميذ ببيئته ووطنه والعالم الذى يعيش فيه وتنمية القيم الاجتماعية والخلقية والدينية لديه .

– الاسهام مع المكتبة العامة فى خدمة البيئة التى تقوم فيها المكتبة بفتح أبوابها لأولياء الأمور وأهالى الحى

– تأهيل التلميذ نفسيا وعلميا لاستخدام أنواع أخرى من المكتبات .

٢ – **الأهداف الاجرائية للتربية المكتبية :**

على ضوء الأهداف العامة السابق عرضها تم صياغة الأهداف الاجرائية للتربية المكتبية فى ثلاث مجالات رئيسية هى :

أهداف معرفية – أهداف وجدانية – أهداف مهارية (نفسية حركية) وتتجمع هذ الأهداف حول محورين هما الطالب والمعلم

التوصيات :

بعد أن تدارس أعضاء اللجنة الوضع الراهن للخدمة المكتبية فى المدارس المصرية وناقشوا الأوراق والدراسات التى أعدها بعض أعضائها تقدموا بمجموعة من التوصيات تتضمن خمسة جوانب أساسية على النحو التالى :

١ – **التوصيات العامة :** وتدور حول ضرورة :

– إقرار المعايير الموحدة المقترحة للمكتبات المدرسية المصرية (ملحق رقم ١)

– تطوير لائحة المكتبات المدرسية الحالية والصادرة فى ٤ يناير عام ١٩٥٦ حتى تواكب المتغيرات التعليمية والتربوية والمكتبية ، والعمل على اعتماد اللائحة المقترحة (ملحق رقم ٢)

– فتح جميع المكتبات المدرسية أثناء العطلات الصيفية

– إنشاء مكتبة متنقلة على عجلات ليستخدمها كل مدرس خلال الحصص الاحتياطية

– تكليف المركز القومى للبحوث التربوية بإجراء عدد من البحوث التى تتصل بجميع جوانب الخدمة المكتبية المدرسية

– تضمين كافة البرامج التدريبية التى تنظمها الوزارة والمديريات والادارات التعليمية – لجميع التخصصات والمستويات – محاضرات وورش دراسية وحلقات مناقشة حول المكتبات المدرسية

– أن يراعى عند تقييم أداء المدرس مدى

اسهامه فى تشجيع طلابه على استخدام المكتبة ومصادرها المختلفة

- الزام المدارس الخاصة بمصروفات بالاهتمام بمكتباتها وتنمية المجموعات بها

- العمل على إيفاد البعثات الدراسية والتدريبية للعاملين فى المكتبات للوقوف على كل جديد ونقل الخبرات المتقدمة

- وضع تنظيم مناسب يسمح بتوفير مصادر المعلومات غير المطبوعة وتوظيف استخدامها لخدمة المناهج

- إنشاء مركز للمصادر التربوية فى كل مديرية أو إدارة تعليمية يقوم بتقييم واختيار المواد والتزويد والاعداد الفنى وتبادل المصادر وإعارتها بين المدارس تحت إشراف المكتبات المدرسية .

٢ - **المقومات المادية** : تتضمن مبنى المكتبة - الأثاث والتجهيزات - مجموعات المواد .

وقد تم تناول مستوياتها فى المعايير المقترحة للمكتبات المدرسية (ملحق رقم ١) وتدور التوصيات الخاصة بها حول ضرورة :

- وضع مواصفات خاصة بمبنى المكتبة من حيث الموقع والمساحة والشروط الهندسية الواجب توافرها من حيث الاضاءة والتهوية تتمشى مع المعايير المقترحة للمكتبات المدرسية .

- التوجيه بتخصيص مكان مناسب فى كل مدرسة بكافة المراحل التعليمية للمكتبة المدرسية

- تكوين مجموعة من الكتب تحفظ بدولاب أو أكثر بإحدى حجرات المدرسة الابتدائية التى لا يتوفر فيها مكان مناسب للمكتبة .

- إعداد مواصفات جديدة لأثاث المكتبات المدرسية يتمشى مع المعايير المقترحة للمكتبات المدرسية

- تزويد المدارس التى تنشأ بأثاث مكتبى كامل لتأثيث المكتبة

- تدبير الاعتمادات المالية الكافية لسد حاجة المدارس من أثاث المكتبات

- حظر استخدام أثاث المكتبات فى المدارس فى غير أغراض الخدمة المكتبية .

- وضع خطة لبناء وتنمية المجموعات بالمكتبات المدرسية

- العمل على الوصول إلى المعايير الكمية والنوعية لمجموعات المواد التى وردت بالمعايير المقترحة للمكتبات المدرسية (ملحق رقم ١)

- توسيع إطار الكتب التى يتم فحصها بمعرفة إدارة المكتبات المدرسية بحيث لا تقتصر على ما يقدمه الناشرون والكتاب

- تطوير قوائم الكتب الصالحة للمكتبات المدرسية بحيث تصبح قوائم معيارية

للمكتبات بمختلف المراحل

– زيادة اعتمادات بند الكتب والمجلات على المستوى المحلى لمواجهة الارتفاع المستمر فى أسعار الكتب

– زيادة رسوم المكتبات المدرسية التى يتم تحصيلها من الطلاب لتناسب ارتفاع الأسعار

– التنسيق والتكامل بين جهازى المكتبات المدرسية والوسائل التعليمية

– صيانة المجموعات عن طريق التجليد والاحلال وتوفير الاعتمادات المالية لذلك .

٣ – **القوى البشرية** : بالنسبة للقوى البشرية توصى اللجنة بضرورة :

– تغطية العجز من أمناء مكتبات المدارس الاعدادية والثانوية وما فى مستواها وفقا لخطة خمسية

– تعيين أمناء المكتبات المدرسية بنظام الاعلان والمسابقة والاختيار

– العمل بالمقررات الوظيفية المنصوص عليها فى المعايير المقترحة للمكتبات المدرسية (ملحق رقم ١) بحيث يكون لكل مدرسة ابتدائية أمين مؤهل متوسط مع تدريبه على العمل المكتبى ويكون لكل مدرسة إعدادية أمين مؤهل عال (يفضل تخصص مكتبات ومعلومات) مع تدريبه تدريب مكثف ويكون لكل مدرسة ثانوية وما فى مستواها أمينين مؤهل عال أحدهما على الأقل تخصص مكتبات ومعلومات وتزداد الأعداد بحيث يكون هناك أمين مكتبة لكل ٢٠ فصل بحد أقصى ٥ أمناء .

– تعديل المعدلات الوظيفية لموجهى المكتبات المدرسية لتصبح موجه ابتدائى لكل ٤٠ مدرسة وموجه إعدادى لكل ٢٥ مدرسة وموجه ثانوى لكل ٢٠ مدرسة وموجه أول بكل إدارة تعليمية من المستوى الأول

– تعيين معاون فنى مؤهل متوسط بكل مدرسة لصيانة وحفظ وتشغيل أجهزة العروض الصوتية والضوئية على أن يكون تابعا للمكتبة .

– حظر تكليف أمناء المكتبات بأى عمل آخر يصرفهم عن عملهم الفنى ويؤثر فى مستوى الأداء

– تسوية أمناء المكتبات بزملائهم المعلمين فى جميع المراحل فى كافة الترقيات والحوافز

– رفع كفاءة أمناء المكتبات الحاليين عن طريق تأهيلهم تربويا ومكتبيا .

– إنشاء شعبة بدور المعلمين والمعلمات لاعداد المدرس المكتبى .

المكتبة والمنهج بالنسبة للمكتبة والمنهج توصى اللجنة بضرورة :

– تطوير طرق التعليم التقليدية التى تعتمد على الكتاب المدرسى المقرر والتلقين والحفظ بحيث تصبح طرقا أكثر فعالية تعتمد على إيجابية المتعلم فى الحصول على المعلومات من المصادر المختلفة وتحليلها واستخدامها فى إشباع حب الاطلاع لدى الطالب .

– تطوير الكتاب المدرسى بحيث يشتمل كل فصل أو وحدة دراسية على قائمة ببليوجرافية بالكتب والمصادر التى تخدم هذه الوحدة

– أن يحدد موجهو المواد الدراسية فى بداية كل عام أجزاء من المنهج المقرر يتعين على الطلاب استيعابها بأنفسهم من خلال الاطلاع الخارجى .

– تحديد نسبة من درجات أعمال السنة فى المواد الدراسية المختلفة تخصص لما يقدمه الطالب من قراءات حرة وملخصات للكتب .

– تضمين خطة كل مادة دراسية بعض الحصص للتردد على المكتبة المدرسية

– قيام مستشارو المواد الدراسية بإعداد قوائم ببليوجرافية موضوعية بالكتب والمصادر التى تخدم موادهم بكل مرحلة تعليمية لتزويد المكتبات المدرسية بها .

التربية المكتبية : بالنسبة للتربية المكتبية توصى اللجنة بضرورة :

– تخطيط منهج للتربية المكتبية يتم تدريسه خلال حصص المكتبة .

– تضمين مناهج دور المعلمين والمعلمات وكليات التربية منهجا خاصا للتربية المكتبية

– إعداد أفلام تعليمية بالتعاون مع الادارة العامة للوسائل التعليمية تبين خطوات استثمار التلميذ للخدمات المكتبية .

– إعداد دليل لمعلم المادة الدراسية للتعرف من خلاله على دور الخدمة المكتبية التعليمى والتربوى .

– إعداد دليل لطلاب المرحلة الاعدادية والثانوية وما فى مستواها يوضح لهم كيفية الاستفادة من الخدمات المكتبية .

هذا وقد انتهى تقرير اللجنة بثمانية ملاحق هى عبارة عن :

الملحق الأول يضم المعايير الموحدة المقترحة للمكتبات المدرسية المصرية

الملحق الثانى يضم لائحة مقترحة للمكتبات المدرسية

الملحق الثالث عبارة عن مذكرة بشأن أثاث المكتبات المدرسية .

الملحق الرابع عبارة عن مذكرة بشأن زيادة رسوم المكتبات المدرسية وتقرير رسم مكتبة على تلاميذ المدارس الابتدائية

الملحق الخامس : عبارة عن مذكرة بشأن القوى البشرية فى المكتبات المدرسية

الملحق السادس : يضم مخططا لبرنامج تدريب تأهيلى مكثف لاعداد أمناء المكتبات الجدد بالمدارس الاعدادية .

الملحق السابع : يضم مخططا لبرنامج تدريب مكثف لأمناء المكتبات بالمدارس الابتدائية

الملحق الثامن : عبارة عن مذكرة بشأن تخفيض جدول المدرس المشرف على الخدمة المكتبية بالمدرسة الابتدائية أو تعويضه ماليا .

التقرير الختامي والتوصيات
لاجتماع الناشرين ومندوبي وزارات الإعلام
في الدول الأعضاء

مقر المكتب ـ الرياض
للفترة من ١١ - ١٣ شعبان ١٤٠٦ هـ
الموافق ٢٠ - ٢٢ أبريل ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الختامي والتوصيات

لاجتماع الناشرين ومندوبي وزارات الاعلام في الدول الأعضاء

بدعوة من مكتب التربية العربي لدول الخليج .

وتنفيذا للقرار رقم ٢٧ من قرارات المؤتمر العام الثامن لمكتب التربية العربي لدول الخليج الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٣ - ٦ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٥ م الذي تضمن : -

- ,, ٢٧ / ١ الموافقة من حيث المبدأ على ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين بعد تعديله .
- ,, ٢٧ / ٢ دعوة المدير العام الى عقد اجتماع للناشرين في الدول الاعضاء بواقع ناشرين اثنين من كل دولة ترشحهم الجهات الرسمية فيها وممثل عن وزارة الاعلام لمناقشة الميثاق تمهيدا لاعتماده من قبل وزارات الاعلام وتعميمه على دور النشر الخليجية كافة .

تم عقد اجتماع للناشرين وممثلي وزارات الاعلام في الدول الاعضاء في مقر المكتب خلال الفترة من ١١ - ١٣ شعبان ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٠ - ٢٢ أبريل ١٩٨٦ م .

ودارت أعمال الاجتماع خلال أربع جلسات صباحية ومسائية . وشارك فى أعماله ممثلو الدول الاعضاء الاتية أسماؤهم : –

١ – الاستاذ / سلمان صالح تقى	مدير المطبعة الحكومية – وزارة الاعلام – دولة البحرين .
٢ – الاستاذ / أنور محمد عبد الرحمن	رئيس مجلس الادارة لمجموعة الهلال للنشر – دولة البحرين .
٣ – الاستاذ / عبد الكريم عبد على العليوات	مدير عام الشركة العربية للوكالات والتوزيع – دولة البحرين .
٤ – الاستاذ / مسفر سعد مسفر	مدير عام المطبوعات – وزارة الاعلام الرياض – المملكة العربية السعودية .
٥ – الاستاذ / حسن سعد الدين أسعد	مدير الادارة الاقليمية شركة تهامة المملكة العربية السعودية .
٦ – الاستاذ / عبد الله على الماجد	مدير عام دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية
٧ – الاستاذ / عقيل محمد حجر	م/ رئيس قسم رقابة المطبوعات العربية وزارة الاعلام – دولة قطر .
٩ – الاستاذ / ابراهيم عبد الله العجيـــل	صاحب دار قطرى بن الفجاءة للنشر – دولة قطر .

حضره ممثلا عن منظمة اليونسكو : –

١٠ – الاستاذ / عدنان كامل سالم	مستشار اليونسكو الاقليمي للاتصال فى الدول العربية .

وحضره من مكتب التربية العربي لدول الخليج كل من : –

١١ – الدكتور / على بن محمد التويجـــــرى	نائب المدير العام للمكتب .
١٢ – الاستاذ / عبد الرحمن صالح الســـــدحـــان	مدير ادارة الثقافة بالمكتب
١٣ – الدكتور / زياد رشاد الراوى	رئيس وحدة التوثيق والاحصاء

١٤ – الاستاذ / احمد حيشى على محمد المستشار القانونى للمكتب

١٥ – الاستاذ / سعد عبد الله الغريبى رئيس وحدة المطبوعات والنشر

وقد اعتذر عن عدم الحضور كل من دولة الكويت ، وسلطنة عمان ، وفى اليوم الأول للاجتماع ورد للمكتب تلكس يفيد باعتذار دولة الامارات العربية المتحدة عن عدم تمكن مرشحهم من الحضور لاسباب طارئه . كما لم يتمكن ممثلو الجمهورية العراقية من الحضور لاسباب طارئه .

وفى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاحد ١١ شعبان ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٠ أبريل ١٩٨٦ م ، افتتح الاجتماع سعادة الدكتور على بن محمد التويجرى نائب مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج ، فرحب بالحاضرين وألقى الضوء على أهمية مثل هذا اللقاء ، واستعرض بعض انجازات المكتب فيما يتعلق بموضوع النشر وطرح آمال المكتب فى التوصل الى نتائج مثمرة .

ثم ألقى الاستاذ عبد الرحمن صالح السدحان مدير ادارة الثقافة بالمكتب كلمة استعرض فيها أبعاد هذا الاجتماع وغاياته . ثم انتخبت هيئة ادارة الاجتماع كالآتي : –

– الاستاذ عبد الله على الماجد رئيسا

– الاستاذ / عبد الرحمن صالح السدحان مقررا

كما شكلت لجنة الصياغة من : –

١ – الاستاذ / عبد الكريم العليوات

٢ – الاستاذ / عقيل محمد حجر

٣ – الاستاذ / عدنان كامل سالم

٤ – الاستاذ / أحمد حيشى على محمد

وقد جرى استعراض جدول الأعمال واقراره على النحو الآتى : –

– عرض ومناقشة ورقة العمل المقدمة من المكتب

– عرض ومناقشة ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين

وفى ضوء مناقشة هاتين الوثيقتين توصل المجتمعون الى التوصيات الآتية : –

١ – الموافقة على ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين والمقر مبدئيا من قبل المؤتمر العام الثامن لمكتب التربية العربي لدول الخليج بعد ادخال بعض التعديلات على مواده وذلك تمهيدا لاعتماده من قبل وزارات الاعلام فى الدول الأعضاء .

٢ – انشاء اتحاد للناشرين الخليجيين (طبقا لما ورد فى المادة « سابع عشر » من الميثاق)

وتكوين لجنة تحضيرية لهذا الغرض تتألف من عضو من الناشرين فى كل دولة ويناط بها تقديم مشروع للنظام الاساسى للاتحاد فى موعد لايتجاوز ستة أشهر من تاريخ اكتمال موافقة الدول الاعضاء ممثلة فى وزارات الاعلام . وتضم هذه اللجنة ممثلا عن مكتب التربية العربي لدول الخليج يتولى تنسيق عملها والدعوة لاجتماعاتها .

٣ – يسعى الناشرون فيما بينهم الى انشاء مركز للترجمة لاختيار أفضل المواد المترجمة والحرص على سلامتها لغويا وعلميا والتنسيق بين الدول الاعضاء .

وعلى ضوء ما دار من مناقشات حول تشخيص الصعوبات التى تواجهها صناعة نشر الكتاب فى دول الخليج العربية ، فقد رأى المشاركون رفع التوصيات العامة الآتية الى أصحاب المعالى وزراء الاعلام بدول الخليج العربية على أمل بذل جهودهم فى سبيل تحقيقها : –

١ – أن تتحمل الدولة بعض تكاليف شحن الكتب من دول الخليج العربية الى الاسواق الخارجية كما هو متبع فى كل من تونس والجزائر وغيرهما من الدول العربية .

٢ – أن تقدم كل دولة من دول الخليج العربية ما يمكن من دعم لحركة صناعة الكتاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك بأن يتم حصر استيراد وتوزيع الكتاب فى دول المنطقة بالناشرين والموزعين المحليين فيها ، وأن يطلب من الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية والتعليمية مراعاة ذلك .

٣ – أن تشترى الدولة ممثلة فى هيئات أو مؤسسات معينة عددا من النسخ من الكتب الجيدة التى ينشرها الناشرون لغرض الاستفادة منها فى : –

(أ) توزيعها على السفارات فى خارج الدول للتعريف بحركة النشر .

(ب) الاسابيع الثقافية لكل دولة فى كافة أنحاء العالم العربي على أن تقدم هذ الكتب أما بأسعار مخفضة للدول التى تقام بها الاسابيع الثقافية أو اهدائها للمؤسسات العلمية والأكاديمية بتلك الدولة .

٤ – أن تمنح كل دولة جوائز سنوية لأحسن كتب صدرت عن دور النشر فيها وكذلك لكتب الاطفال لتكون دافعا للناشرين للتنافس على اصدار الجيد منها واثراء الحركة الثقافية والعلمية بدول المنطقة وذلك عن طريق لجان تشكل لهذا الغرض من الجهات المعنية فى كل دولة .

٥ – تخصيص برامج فى وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تهتم بحركة النشر ويتم من خلالها القاء الاضواء على الكتب التى تصدر بين حين وآخر .

٦ – أن يكون هناك معرض دورى للكتاب فى كل دولة لتشجيع عادة القراءة واقتناء الكتاب وتكون له الصفة الدولية ويدعى له الناشرون من كافة أنحاء العالم ، وذلك للتعارف بين الناشرين فى دول المنطقة والناشرين فى العالم العربى والأجنبى .. على أن يتم اشتراك الناشرين العرب والأجانب فى تلك المعارض عن طريق الناشرين المحليين بدول الخليج .

٧ – تشجيع المؤلفين على طبع ونشر كتبهم عن طريق دور النشر المحلية بما يساعد على حصر النتاج الفكرى والثقافى بدول المنطقة وتقييمه كما هو الحال فى دول العالم المتقدمة فى هذا المجال .

٨ – انشاء شركة خليجية للتوزيع يقوم بتمويلها الناشرون الخليجيون مهمتها ضمان حسن التوزيع وتسويق الكتاب بدول المنطقة وخارجها .

• • •

المكتبة الأكاديمية

- كبرى المكتبات المتخصصة فى الكتب العلمية الأجنبية من جميع دور النشر فى أوروبا وأمريكا والهند.
- عرض متميز دائم لأحدث الكتب التى تصدر من دور النشر العلمية - تصل كل شهر.
- أقسام خاصة للطب والهندسة والعمارة والرياضيات والكمبيوتر والإحصاء والعلوم الزراعية.
- قاعات خاصة لكتب اللغة الإنجليزية والكتب الدراسية لمدارس اللغات - قسم ضخم للقواميس.
- أحدث قاعة لكتب الفن العالمى (رواد الفن).
- المكتبة على استعداد لطلب الكتب الأجنبية من الخارج - لطلبات خاصة.. وقد حازت المكتبة على ثقة الهيئات العلمية والجامعات والمؤسسات والأفراد.

- وكلاء توزيع المطبوعات العربية لدار المريخ فى جميع المجالات الدراسية.
- أكبر مجموعة تعليمية لكتب الأطفال لسن الحضانة سلسلة البراعم وسلسلة أنا أقرأ وأنا ألعب

١٢١ شارع التحرير - الدقى - القاهرة

ت: ٤٨٥٢٨٢/٤٩٠٨٩٠ - تلكس ٩٤١٢٤ ABCMN UN

Cairo contained not less than 100,000 volumes including 2,400 Qurans illuminated in gold and silver and kept in a separate room. There were more than 70 libraries in Muslim Spain. The library of Caliph Al-Hakam in Cordova contained around 600,000 volumes. It had librarians, copyists and binders. In all the cultural centres of Islam, along with libraries book dealer, agent, copyist and binders grew up. Moroccan leatherbound and illuminated books in gold and silver are still unparallal in the book world. The damage to the Muslim libraries were chiefly made by the Mongols, Christian monks, and the crusadors and accidental fire.

At that time European monarchs were hiring tutors to teach them how to sign their names, Muslim educational institutions were preserving, modifying, and improving upon the classical culture in their progressive colleges and research centres under enlightened rulers. Then as a result of their cumulative and creative genius reached the Latin West through translations of Arabic versions of classical works as well as of Muslim writings in medicine, philosophy, geography, history and technology; they brought about that Western revival of learning.

literature and learning entered in a new era. Under the Muslim guidance and inspiration, the Philosophy and learning spread from Andalusia to Indonesia. Schools Universites, and free public libraries were established.

If we go details into the as library system as educational centre in Islam, we may classify the libraries in three catagories: Public, Semipublic and Private. Public libraries were at Basra, Baghdad and Cairo, and semipublic libraries flourished under the Fatimid Claiphs. Muslim Caliphs and monarchs encouraged learning in all important Islamic cities, they allowed the free use of their library by the scholars. In some of them food and lodging, writing materials and other aids were provided for the convenience of those who came from distant lands in pursuit of knowledge. Books were lent out generously but under a certain borrowing code which included extreme care in the the use of books as follows:

No marginal notes; no lending of books to others by borrowers; no borrowed books to be used as security for private matters; all books to be returned immediately upon library or owner request; all books to be retained by borrowers for a specified time; returned books to be accompanied by a statement of gratitude for their use. And also the physical facilities in the library, as described by an European historian, were excellent with spacious reading room, running shelves of books, separate room for copying manuscript; furniture were richly and comfortably fitted. The large libraries carried catalogues of their collection. Library world is indebted to Muslim Library system which gave the idea of the improtance of the science of bibliography Al-Fahrist of Ibn Al-Nadim. The famous library of the Caliph Al-Hakim in Cairo rounded in 1004 had a large collection of 1,600,000-it was open to the public as a centre of learning and research.

We may trace similar libraries in the East from Baghdad to Nishapur. Baghdad in 13th century A.D. boasted for 36 libraries; one of the intellectual centres of Islam had numerous libraries. The library of Baitul Hikmah (House of learning)

re-positories of what man has wrought through thinking and dreaming. Theyare meeting palces of past and present. Here, are the stepping stones of man's advance from one level of endeavour to another. It is in the library that one taps sources of inspiration and aspiration. Libraries small and large are the shrines of immortality. They are monuments to creative men, the treasure vaults of ideas and the store houses of knowledg".

We find after the death of the Holy Prophet the need of for compilation of Hadith to be used as constant reference what Prophet said, did and approved during his life time. With the compilation of the Holy Quran and later on the Hadith, so many other subjects appeared which are directly linked up. With the Muslim conquest of the part of Europe, North Africa, & Central Asia and coming into contact with older civilization in these regions, they acquinted with various science and forms of learning and also added of these cultures. The Islamic world flourished during the Europe's Middle Age when Greek culture was decaying. The Muslim provided Europe with a concept of figure "O". Algebra is a Muslim invention. Ibn-Sina's contribulon to Medicine and Al-Idrisi to geography and Muslim contribution to Astronomy still remain outstanding. Learned treatise were written on various fields of Sciences. Books from differnt languages were translated. To preserve all these, libraries where set up in the early days of Islam. The abode for this literature in the beginning was the mosque. The mosque was the only place where in additon to saying prayers, political, theological and discussions were held. After some times it was felt that the mosque was not quite a spacious place for all multifarious activities. So separate buildings were erected for holdings courts and educational institutions, libraries were invariable attached to these institutions.

The Ummyyad were the great patrons of literature and founders of libraries in Islam. It was for the first time that during the reign of Khaled-bin-Yazeed books were systematically classified and catalogued. During the Abbassid period

of Thy Lord'. It was therefore imperative that learning and scholarship should be fundamentals of the religion - Islam.

The Prophet of Islam made pursuit of knowledge obligatory to every Muslim - male or female. It had a tremandous effect upon his followers and led to the growth of educational activities throughout the Islamic World. "The words of the Prophet, gave a new impulse to the awakened energies of the race. Even within his life time was formed the nucleus of an educational institutions which in after years grew into universities at Baghdad and Salerno at Cairo and Cordova.

In Islam, it was essential that learning and scholarship shoud be its fundamental basis. The Quranic verse in this respect came in the form of Prayer: "Say, O'Lord increase me in knowledge". This was to encourage for the acquisition of knowledge and theprayer for the increase of it. The knowledge is nothing but the possession of information which is not generally known and can only be acquired by study and learning. The Prophet of Islam, has also on many occasions stressed the need and importance of acquiring knowledge amongst the Muslims. The follwoing of His sayings are witness to it.

Acquire knowledge because he who acquires it in the way of the Lord performs on act of piety; who speaks of it praises the Lord and who seeks it adores God.

He who leaves his home in search of knowledge, walks in the path of God and he who travels in search of knowledge to him God shows the way to Paradise. The seeker of knowledge will be greeted in heaven with a welcome from angels. These sayings of Holy Prophet are proof that every Muslim should go on acquiring knowledge fromcradle to the grave. For acquiring knowledge, it was essential that institutions are opened where this knowledge stored. And the libraries for thousands of years, have proved to be the most worthy and trustees of recorded thoughts. And it is said "The great libraries of ancient and modern times be looked upon as vast

ISLAM AND EARLY LIBRARY DEVELOPMENT

A. K. Fazlul Huq

Librarian

King Saud University Libraries, Riyadh.

The idea of a library is as old as civilized man. It was the means by with he secured the record of his thought and achievement; it preserves his tradition and guarantees his laws; it gave continuity to faith and sustained religion; it was the prime instrument for the development of learning. Libraries may not create civilization, but a civilization cannot exist without them. Before the advent of printing, about the middle of 15th century, books were written by hand, so the number of copies of any one title was severely restricted. This obviously added to the value of books and respect in which they were held and gave a sacred quality in which they were held. A library is a collection of books arranged for use and enshrined in a building which symbolized the ennobling of the human mind which men associate with learning.

In the 7th Century A,D., when Islam came to enlighten the whole world, literature and learning were at the lowest ebb. Islam brought with it a new concept of life. It came to bring mankind out of the darkness of ignorance to the light of knowledge because the very basis of this Religion was "the Book" name "Quran" which means "something to read". The first revelation to the Holy Prophet was 'Read in the name

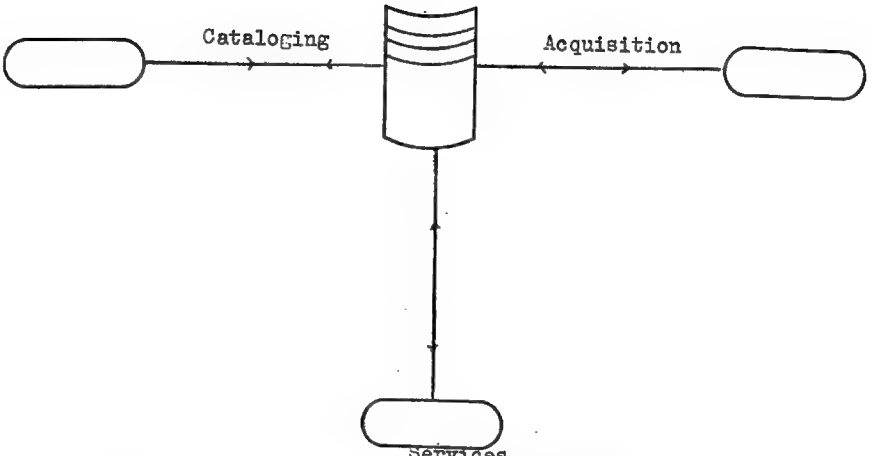

APPENDIX 2-B

Multiuses of the Archeology system

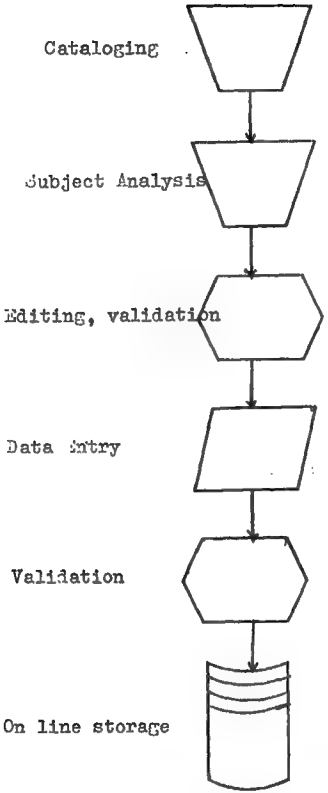

APPENDIX 2-A

Steps for preparation

Archeology Agency, Microcomputer library System

ABSTRACT

THE STUDY COVERS 14 MAJOR ACTIVITIES AND
SEVING A DETAILED ANALYSIS OF SETTLEMENT
SETTLEMENT SITUATION.
IT ALSO DETAILS THE DEVELOPMENT PROGRAM
FOR EACH ACTIVITY IN ORDER TO BE ABLE
TO SETTLE 0.75 MILLION PERSONS IN THE
AREA. IT ALSO SHOWS THE ROLE OF THE
GOVERNMENT IN THIS UNDERTAKING.

DO YOU WISH A PRINTOUT (Y OR N) ? N

COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

THE COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

VOLUME BREACKDOWN VOLUME 1

VOLUME TITLE
REGIONAL PLAN FOR THE COASTAL ZONE OF
THE WESTERN DESERT

ACTIVITY

TOURISM *AGRICULTURE,*WATER AND LAND RE
SOURCES *MANIFACTURING INDUSTRIES *ELEC
TRICITY *TRANSPORTATION *POPULATION *
LABOUR FORCE AND EMPLOYMENT *EDUCATION*
HEALTH *DOMESTIC WATER SUPPLY *COMMUNICA
TION *LAND POTENTIAL *GEOGRAPHIC *
LOCATION
20 , 30 , 40

PRESS (1) OR (CR) TO RETURN OR (ESC)
FOR ANOTHER VOLUME: 1

GUIDED SEARCH — COASTAL ZONE OF THE
WESTERN DESERT

VOLUME (1)

VOLUME TITLE

REGIONAL PLAN FOR THE COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

LOCATION IN LIBRARY

10 , 20 , 30

MICROFILM LOCATION

REEL NO. : 33 FRAME NO. : 52

MAIN CONSULTANT

ELACC

ASSOCIATE CONSULTANT

HASSAN ISSMAIL

DO YOU WISH ABSTRACT (Y OR N) : Y

COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

THERE IS (1) STUDY SATISFYING YOUR SEARCH PARAMETERS

(1)

TITLE :REGIONAL PLAN FOR THE COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

CONSULTANT : ILACO

NO. OF VOLUME: 5

TYPE YOUR CHOICE OR (CR) TO RETURN: 1

GUIDED SEARCH - COASTAL ZONE OF THE WESTERN DESERT

OU MAY CHOOSE FROM THE FOLLOWING:

1) NEW COMMUNITIES
2) TENTH OF RAMADAN CITY
3) SADAT CITY
4) NEW AMERIYAH CITY
5) FIFTEENTH OF MAY CITY
6) SIXTH OF OCTOBER CITY
7) EL AMAL CITY
8) EL OBOUR CITY
9) SALAM OASIS
10) COASTAL ZONE OF WESTERN DESERT

WHICH: ?0

GEOGRAPHIC REGIONS / NEW COMMUNITIES

OU MAY CHOOSE FROM THE FOLLOWING:

1) NATIONAL
2) NEW COMMUNITIES
3) GREATER CAIRO
4) ALEXANDRIA
5) DELTA
6) SUEZ CANAL
7) MATROUH
8) NORTH UPPER EGYPT
9) ASSIUT
10) SOUTH UPPER EGYPT
11) RED SEA

WHICH: 2

GEOGRAPHIC REGIONS

INISTRY OF RECONSTRUCTION AND HOUSING

INFORMATION CENTER

DEVELOPMENT RESEARCH

AND

STUDIES ORGANISATION

U MAY CHOOSE FROM THE FOLLOWING:

FIELD / ACTIVITY

GEOGRAPHIC REGIONS

PHASE / PROCEDURAL STEP

WHICH: 1

APPENDIX 1

Menu sample of the Reconstraction Information Center, Microcomputer system.

Screen 1

8. *Aman, Mohamed. Use of Arabic in computerized information interchange. Arab Journal for Librarianship and Information Science, Vol. 5, No., 2, April, 1985. pp. 3-19.*

REFERENCES

1. *Enzo, Molino. Micro-computers for information and documentation activities in developing counties in: Karen, Carl and Perlmutter, Linda (eds). The application of Mini and Micro computers in information documentation and libararies. North Holland, 1983. PP. 11-22.*

2. *Usama E. Mahmoud Aly. Information servives in Egypt. Cairo, The Academy of scientific Reserarch and Technology, The National Information Network Project, 1981.*

3. *Debons, Antony. An educational programme for the information counsellor in: New trends in documentation and information. Proceedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28, September 1978, PP. 485-492.*

4. *Slameika, Vladimir. Manpower devepment for Egyptian STI services. Georgia Inst. of technology, 1982.*

5. *Debons, Antony. An occupational survey of information professional. Paper presented to the annual conference of Association of American library Schools. Washington D.C., Jan 30-Feb. 1, 1981.*

6. *Al-Ahram Center for organization and Microfilming. An integrated mannual-micrographics and microcomputer based information Center at the Ministry of Reconstruction and Housing; A design study. Prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, 1982. In Arabic.*

7. *Al-Ahram Center for organization and Microfilming. A micro-computer based library system at the Archeology Agency; a design study. Prepared by Usama E. Mahmoud Aly, Cairo, 1984. In Arabic.*

have the diacritics marks which are important for grammer and phonetics, and then we are wriitting the numbers from left to right, and the Arabic letters from right to left. Some progress was done during the last few years, so we have an Arabic version of most the hardware, but the problem of software is more complicated, because it is not possiable to use ready made programms without some modifications to be able to handle the Arabic Alph text, that tacks time, money and a great effort.

4. **The status of telecommunication:** *The telephone network in Egypt is old and limited, but during the last 3 years great improvements has been done, so now its possible to have a didicated line and contact any data base abroad, but that is not cheap. On the other hand, you can not integrat systems in different locations unless you have special communication network.*

5. **Others constrains:** *Beside the above problems, in Egypt we have - like most developing countries, problems of hardware maintenance, and of standardization which affects the prosses of data preparation and validation.*

Well, as I mentioned before, the story of using microcomuters in libraries and information centers in Egypt and developing countries is still in its very begining, and taied by strong obstacles, some improvement has been done during the past years, but the situation in general is not as we wish.

Islamic Art Museum. Some of the collections are rare and unique copies[7].

A project of retrospective conversion nature was started in 1984 to build up 4 internal Bibiorgraphic data bases in each library on IBM - PC machines, using DBASE II. Appendix 2 illustrates the steps for preparation every data base, data flow diagram and acces for the data bases, and the multiuses for the system after the setting up. A new thesurus was generated, contains now more than 15 hundreds descripors of names, objects, places and subjects in two version Arabic and English for an extensive subject analysis, because the ready made subject heading lists or thesureus were found to have very general and limited entries for the Egyptian Archeology.

As the telecommunication status in Egypt will not help in the time being for interactive system between the libaries, an off-line exchange of floppies is done now to refer the users to the right lacation of every item.

CONSTRAINS

Using micro-computers in the Egyptian libraries and information Centers, though, with some successful application, is still crippled by certain factors such as:

1. **The economic factor:** *The IBM-PC would cost in Egypt the salary of 13 graduates from a library school in one year, while the same hardware would cost 2-3 months salary of one new librarain in most developed countries. I can argue with the idea of the cheapness of micros, it is still expensive to the reality of the third world with reference to the librarians salary, and the total budget of most libraries.*
2. **Manpower factor:** *The libary schools programms are slow and traditional in the preparation of a qualified librarians capable to work in a micro-computers library systmes, and the libraries can not attracts the good and experienced personnel due to its budget constrains, and its social status.*
3. **The nature of Arabic language**[8]**:** *In Arabic we have 28 characters, every one has 3 different shapes at least, then we*

studies covered all the geographical regions and the socio-economic activities in every field. The out put of that was more than 600 volume, with more than 20 thousands pages and a great amount of data of optimum value to the decision makers in planing. Al AHRAM Center for Organaization and Microfilming-which is the strogest information industry firm in Egypt-was asked to build information system to facilitate the acesses to the information in all the volumes. A detailed analysis to all the studies was done, the output was to reach the major components of the data, which are:

1- Field and activivty
2- Geographical regions
3- Phase and procedural step of planning

A conceptual system design was done to compine the above 3 main components to unable the users to reach any study, and then to reach any data withen the study, by dividing every components to its main categories, sub-categories and son on, until the user will reach the study, and the factual data within the volumes using an extensive indexing style to every line and figure using the menu drivin technique in a very user friendly system on Apple II + hardware to implement the testing and the pilot project. (See sample of the menu in the Appendix 1). The all project is running now on AT & T 3 B 2, with UNIX system software, because the people at the Minsitry wants to participate later on, in the National information system in Egypt, so they like to be compitable with the hardwore and softwore of the other nodes. The softwore in that system was tailord made for set of programes and sub-programes written in Basic[6].

Archeology Agency micro-computer's library system

The Museums libraries in Egypt is very rich of books, reports and periodicals, more than 80 thousand volume of books and reports, and about 100 thousand articls are contains the collections of the Ancient Egyptian Museum, the Roman and Greek Museum, the Coptic Art Museum ant the

and in indexing and obstracting system in the Arabic Unido-CAiro University, Dept. of librarianship-the only academic Institute in that field up to 1981 - was aware of the unvilability of profesionals capable to work in library automated system, so two courses in library automation and the applications of main fram machines were introduced to the programes in 1972, plus an agreement with the Computation Center of Cairo University for collaboration in some crash and vocational training courses to the Egyptian librarians and information specialists.

By 1975, the situation was changed dramaticaly, more than 50 faculties, Governmental, commercial and private institutes started programs and courses in programing, systems, hardware trouble showting, data entry, communication and library automtion, and more than 100 Egyptian were sent annualy to the States and England via US - AID and the British Council to be trainned in various levels and aspects from six weeks to study for Ph.D. Then the economic liberation policy which made avaiable all kind of information technology hardware and sofwatre from main frame, mini and micros micrographics, to the photocoping machines, Now it is very easy to have any kind of hardware or software, if you have the foreign currency, or if their are a local agent to the producers, and of course if you can afford.

The application of micro computers in Egyptian libraries is still in its infancy, only few projects were done, the most successful were in using micros in bulding up in-house data base at the Ministry of Reconstruction and Housing, and in the major libraries at the Archaelogy Agency whom I well tackle in som details.

Reconstruction Information Center - Division of study and Research - Ministry or Reconstruction and Housing

Egypt has a long term plan for development to the end of that century, so the Ministry of Reconstruction and Housing had between 1974 to 1982 about 70 fesiability studies. The

problems of foreign currency, and unsolid and artificial information industry sector which is the heart and brain of information technology. I will give some examples of what I just said to indicate the reality in the third world. In Cairo University, less than 3% of the university students are using information resources periodicaly[2], while in some developed countries its between 60% to 80% of the total population are users of the information resources[3]. Another exampke, we have in Egypt one trained information professional to every 17 thousands expected users[4], while in the United States they have one information professional to every 135 expected users[5]. When we come to the information technology, we do not have any on-line data base on the national scale in Egypt, only 15 libraries out of more than 15 thousands libraries and information centers have some experience in automated activities, more than half of them are facing problems, while its hardly to find any library in the developed countries which is not involved in a network or, has some access to data bases via the avialable communication technology. That is the dark shadows of reality in developing countries, the shadows which force us in dealing with the proplems of developing countries in utilizing Micro computers to study it carefully, and then to set up new measures to evaluate the experience, and to tray to explore new and untraditional solutions for probles.

THE EGYPTIAN EXPERIENCES

Computers were introduced to the Egyptian society in the early 1960's, the applications were basically commercial and scientific in major Governmental and academic institutes. Libraries and information centers were far from computers technology up to early 1970's when the National library of Egypt started to use ICL 1900 series machines in a retrospective conversion project to its cataloges in the first centruy of its history. During the 1970's some successful projects were done using IBM, ICL, NCR third gneration main frame machines to manipulate union lists of serials in some university libraries,

Micro-computer and libraries in developing countries; The Egyptian experience*

Usama E. Mahmoud Aly (Ph.D.)

Cairo University, Faculty of Arts
Dept. of librarianship, Giza, Egypt

INTRODUCTION

Information technology in general and micro-computers in particular has a great impact in speading up the tempo of improvement of information systems, and services in developing countries. With the utilizing of micro's in libraries and information centers in developing countries, a compilicated and common problems among the third world countries were introduced, while an unfair and naive look from the professinals in the developed countries was exicted towards all the problems of informations technology in developing countries.

One of the most inappropriate concepts in the last two decade or so, was to evaluate, or to tray to enhance the automated information systems in developing countries, using the same measures and criteria of the developed countries, while it was and still absolutely clear that, the infrastructure of the information society is of other nature. The word infrastrucure here is reffer to all the components of the field, starting resources avialable, number and quality of information specialists, wide use and demand of information, governmental control of the flow of information, status of communication[1],

---

* *The paper was presented at the Second International conference on the application of Micro-computers in libraries, Documentation and Information Centers, Baden - Baden (Germany) 17-21 March, 1986.*

☐ *Issued quarterly by:*
Mars Publishing House
London House, 271 King Street,
London W69LZ

☐ *For correspondences and subscriptions all Arab and other countries*

- *Mars Publishing House*
  SAUDI ARABIA — RIYADH
  P.O.Box 10720 (Riyadh 11443)

- *Academic Bookshop*
  EGYPT — CAIRO 121 El TAHRIR St.
  Dokki

☐ *Annual Subscription Rate 60 US $ All Countries Except Middle-East*

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

• Volume 6, 1986
• 4th issue, October, 1986

Editing Board

• **Chief Editor**
Dr. Shaban Khalifa

• **Manager**
Abdullah Al Magid

• **Assistant Editor**
Mohamad El Aidi

Editing Consultants

• *Dr. Abbas Tashkandy*
• *Dr. Abdul Aziz Al Nahari*
• *Dr. Yahia Saati*
• *Dr. Hashem A. Hashem*
• *Dr. Nasir Al Swedan*

Contents

Editorial — Chief editor — 3

World book production — **by: Shaban A. Khalifa (PH.D.)** — 8

Bibliometrics and their uses in citations Studies. — **by: Ahmad Temraz (PH.D.)** — 29

A Document of "Nafaquah" in Jewish Law — **by: Mahmoud A. Hammouda (PH.D.)** — 49

New developments in documents and forms treatment systems. — **by: Ahmad E. Zeedan** — 70

Educational aims of school libraries — **by: Awad Tawfik** — 83

Films cataloguing and bibliographic control — **by: Ibrahim Abdul Maujoud** — 1.8

Book Reviews — 31

Importance of research and libraries... — **by: Muhamad Usmani** — 20

Hypothetical statement about the need for library networks — **by: Mohsen El Arini** — 3

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

Volume 6, 1986
4th issue, October, 1986

- A Document of "Nafaquan" in [illegible]ish
- New developments in documents and forms treatment systems.
- Educational aims of school libraries
- Films cataloguing and bibliographic control
- Importance of research and libraries...
- Hypothetical statement about the need for library networks

Bibliotheca Alexandrina
0536517